FTDES

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدم المساواة
في تونس

مارس 2022

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدم المســـــاواة

فـــي تونـــــس

فريق البحث تحت إشراف:

د. عزام محجوب، أستاذ جامعي،

متكوّن من:

محمد منذر بلغيث

د. ماهر قصاب

د. سلمى مقدادي

د. زياد سعداوي

ترجمة:

سمير الرابحي

مارس 2022

شكر

نتقدّم بالشكر أوّلا للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ثقته وعلى الفرصة التي أتاحها لنا لإنجاز هذه الدراسة. كما نتوجّه بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى

السيّدة **درّة محفوظ**

والسيّد **عبد الجليل البدوي**

والسيّد **منجي بوغزالة**

لما قدّموه من ملاحظات ثمينة ساهمت في إثراء هذا العمل المتواضع.

المحتويات

07 مقدّمة.

08 الفصل الأول: الإطار المفهومي والمنهجي.

09 1. السياق العامّ.

13 2. المنهجية.

18 3. تخطيط البحث.

19 الفصل الثاني: عدم المساواة حسب أهمّ المصادر الدولية.

20 1. النقاش الدولي حول عدم المساواة.

26 2. مصادر المعطيات الدولية حول عدم المساواة.

27 3. تطوّر عدم المساواة في تونس حسب أهمّ المصادر الدولية

27 1.3 عدم المساواة في الدخل أو في الإنفاق.

43 2.3 ثروة الأسر.

46 3.3 عدم المساواة بين الجنسين.

50 الفصل الثالث : مدركات عدم المساواة والحركيّة الاجتماعية في تونس.

51 1. الإدراك بعدم المسواة والشعور بالعدالة الاجتماعية: أعمال تجريبية.

54 2. الإدراك بعدم المساواة في تونس: دراسة سيغما - مؤسسة كونراد أديناور.

62 3. مؤشر السعادة: كاشف للمدركات من منظور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

63 4. الحركات الاجتماعية، انعكاس للاستياء الشعبي واللاعدالة الاجتماعية.

65 5. عدم المساواة والحركية الاجتماعية.

70 الفصل الرابع: عدم المساواة في تونس حسب الدخل والإنفاق والثروة.

71 1. قياس عدم المساواة في الإنفاق في تونس: نتائج مربكة.

71 1.1 المؤشرات الشاملة لعدم المساواة في النفقات.

73 2.1 عدم المساواة داخل الجهة الواحدة وبين الجهات.

76 3.1 حدود المقاربة المستندة إلى الإنفاق.

76 2. إسهامات قياس عدم المساواة في مداخيل العمل بتونس.

78 1.2 تطوّر مناب شريحة الـ1% الأكثر غنى من مداخيل العمل.

78 2.2 تطوّر مناب شريحة الـ10% الأكثر غنى من مداخيل العمل.
79 3.2 تطوّر مناب الـ40% الوسيطة من مداخيل العمل.
79 4.2 تطوّر مناب الـ50% السفلى من مداخيل العمل.
80 3. عدم المساواة في الثروة في تونس.
81 1.3 أرقام أوليّة هامّة.
82 2.3 بعض اتّجاهات تطوّر عدم المساواة في الثروة بالبلاد التونسية.
85 4. بعض التوصيات بخصوص السياسات الاقتصادية.
86 1.4 تعطّل سياسة إعادة التوزيع.
87 2.4 الضريبة التضامنية على الثروة: من أجل جباية أكثر عدلًا.
89 الفصل الخامس: الانعكاس الضريبي وغعادة التوزيع وعدم المساواة في الدخل.
90 مقدّمة.
91 1. المنظومة الجبائية التونسية في مواجهة الغشّ والتهرّب الضريبيين.
92 1.1المكوّنات الرئيسية للمنظومة الجبائية في تونس.
95 2.1 من الغشّ والتهرّب الضريبيين إلى الاقتصاد الخفيّ: منظومة جبائية في خدمة عدم المساواة وعدم الإنصاف.
98 2. ضرورة إصلاح وتدعيم منظومات دعم الأسعار والتحويلات الاجتماعية.
98 1.2 منظومة دعم الأسعار.
101 2.2 برامج التحويلات الاجتماعية.
104 3. منهجيّة الدراسة.
105 1.3 قاعدة البيانات.
105 2.3 بناء مختلف مفاهيم الدخل.
115 4. النتائج.
123 5. خاتمة وتوصيات.
132 الفصل السادس: عدم المساواة في التشغيل والأجور.
133 1. عدم المساواة في مستوى التشغيل.
144 2. عدم المساواة والأجور.
151 3. عدم المساواة رأس المال/العمل.
153 4. خاتمة وتوصيات.
154 الفصل السابع: عدم المساواة في التعليم وفي الفرص في تونس.
155 مقدّمة.

156 1. التعليم العمومي في تونس: مكسب وطني مهدّد بغياب رؤية إستراتيجية وبالسلعنة.
156 1.1 النفقات العمومية: غياب رؤية إستراتيجية طويلة الأمد.
159 2.1 من الخوصصة إلى سلعنة التعليم في تونس.
162 3.1 عدم تلاؤم البنية التحتية مع التطلّع إلى منظومة تربوية عصرية وذات جودة.
165 2. التاطير والتعلّم.
165 1.2 التقدم المثير للجدل والتفاوت الجهوي
167 2.2 التعلّم والانقطاع المدرسي: استمرار عدم المساواة.
174 3.2 التعليم العالي: أداء مشوب بتقهقر نسبة التأطير.
176 3. عدم المساواة في التعليم ومحدّداتها الرئيسية.
176 1.3 بناء مؤشر جيني للتعليم.
177 2.3 عدم المساواة في التعليم حسب الجنس والجهة.
179 3.3 عدم المساواة في التعليم ومستوى الدخل.
182 4. محدّدات عدم المساواة في التعليم: تفكيك شابلاي (Shapley).
182 1.4 الجنس والسنّ وعدم المساواة في التعليم.
183 2.4 مساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة.
184 3.4 الدّخل وعدم المساواة في التعليم.
184 4.4 الانقطاع المدرسي ومحدّدات اخرى لعدم المساواة في التعليم.
184 5. مؤشر الفرصة الإنسانية في مجال التربية
191 6. خاتمة وتوصيات
196 الفصل الثامن: عدم المساواة في الصحة.
198 1. الحقّ في الصحة.
199 2. مفهوم عدم المساواة في الصحة.
199 1.2. تعريف عدم المساواة في الصحة.
200 2.2. المحدّدات الاجتماعية للصحة.
201 3.2 عدم المساواة وعدم الغنصاف في الصحة.
202 3. عدم المساواة في الصحة في العالم.
205 1.3 على مستوى أمل الحياة عند الولادة.
206 2.3 على مستوى صحة الوليد والطفل دون الخامسة.
207 3.3 السمنة لدى الشباب والكهول.
208 4. عدم المساواة في الصحة في تونس.
209 1.4 المحدّدات الهيكلية للصحة.
220 2.4 أوساط العيش والسمات الشخصية.
224 3.4 مؤشرات النتائج.

232 5. الصحة والتنمية البشرية في تونس.
235 الفصل التاسع: جائحة كوفيد-19 وعدم المساواة والفقر.
236 1. الوضع العالمي.
239 2. قنوات انتقال عدم المساواة عبر الجائحة.
240 3. الوضع الوبائي في تونس.
241 4. أثر الجائحة على البطالة والنموّ.
245 5. الجائحة والفقر وعدم المساواة في تونس.
245 1.5 أثر الجائحة على الفقر.
248 2.5 تأثير الجائحة على عدم المساواة في تونس.
253 6. المهاجرون في تونس: عدم المساواة والتمييز، حالة مهاجري جنوب الصحراء.
259 الفصل العاشر: محددات عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية في تونس.
260 1. رؤية تاريخية لعدم المساواة: الجذور المعاصرة لعدم المساواة.
260 1.1 فترة ما قبل الاستعمار والفترة الاستعمارية.
262 2.1 الوضع الاجتماعي قبيل الاستقلال.
265 2. العوامل الملائمة للحدّ من عدم المساواة في تونس: المساهمة والحدود.
265 1.2 تباطؤ التزايد الديمغرافي.
267 2.2 النموّ الاقتصادي.
271 3.2 نفقات الدولة وعدم المساواة.
278 4.2 الحماية الاجتماعية.
286 5.2 الإدماج المالي.
290 الفصل الحادي عشر: التوصيات.
292 1. على صعيد الدخل الأوّلي.
301 2. على صعيد الاقتطاعات.
302 3. على صعيد الحماية.

المقدمة

تتطرّق هذه الدراسة إلى راهن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في تونس وتطوّره. وهي تهدف إلى وضع تشخيص دقيق يمكّن من بلورة توصيات مستنيرة لأعمال المناصرة وأنشطة منظّمات المجتمع المدني المنخرطة في مقاومة الحيف الاجتماعي، هذا الحيف الذي يتجلّى في أهمية وتعمّق عدم المساواة في الدّخل والثروة والفرص والجنس والجهة ونفاذ الأفراد والأسر إلى الخدمات العمومية، الخ. وذلك لدعم وتوجيه عملها واستراتيجيّاتها باتّجاه التأثير في السياسات العمومية حتى تقلّص هذه اللامساواة بشكل ملحوظ.

وتسعى هذه الدراسة إلى أن تكون، أوّلا، أداة بيداغوجية تنبني على أساس تحليلي تستأنس بها منظمات المجتمع المدني وتستخدمها في استراتيجيّات عملها. وهي، في الحين ذاته، دراسة وصفيّة لتشخيص راهن عدم المساواة وتطوّرها، وتحليليّة لشرح الأسباب الكامنة وراء هذه اللامساواة، وتوجيهيّة من حيث صياغتها لتوصيات موجّهة لمنظمات المجتمع المدني وللسلطات العمومية.

وتأتي هذه الدراسة في الوقت المناسب وفي سياق أزمة عالمية عمّقتها جائحة كوفيد-19 لتثري النقاش حول مسألة عدم المساواة التي أضحت في قلب النقاشات الأكاديمية والسياسية والإعلامية حول التنمية. في هذا السياق العام المتميّز بإلحاحيّة العدالة الاجتماعية في تونس وفي العالم بأسره، وبادراك حادّ لتصاعد عدم المساواة وبضمور المعارف حول تفاقمها في تونس والاهتمام المتزايد بلاعدالة المؤسسات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، قد تُشكّل هذه الدراسة أرضيّة لدفع النقاش بخصوص هذه المسألة في تونس.

إنّ التوصيات المقترحة يمكن أن تمثّل تمهيدا، على مستوى المجتمع المدني، لنقاش أوسع تنخرط فيه كلّ الأطراف المتداخلة من أجل سياسات واستراتيجيّات متجدّدة وأكثر نجاعة لمقاومة عدم المساواة، بكلّ أشكالها، والفقر والإقصاء، في إطار رؤية جديدة لنموّ أكثر اتّساقا وشمولا واستدامة ومن ثمّة أكثر عدلًا.

وبالرّغم من نقائص هذا العمل بحكم حجم المسألة المطروحة وتعدّد أوجه عدم المساواة بكافّة أشكالها، نتمنّى أن تشكّل هذه الدراسة انطلاقة لمثل هذه الحوارات التي ينظّمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة في إطار مرصده للسياسات العموميّة. كما تنفتح على إمكانية استكمالها ببحوث أخرى حول بقيّة مظاهر عدم المساواة الجديرة بالتحليل على أسس استشرافيّة تعتمد التحدّيات المستقبليّة، من ذلك ما ظلّ خارج مجال هذا البحث، وخصوصا قضايا العدالة البيئيّة في ارتباطها بالتغيّرات المناخيّة والتفاوت البيئي، والسيادة الغذائيّة والمسألة الزراعيّة والفجوة الرقميّة والتحوّلات التكنولوجيّة وأنماط العمل الجديدة، أو الوضعيّات الخصوصيّة للفئات الهشّة مثل المهاجرين وذوي الحركة المحدودة/ذوي الاحتياجات الخصوصيّة/ذوي الإعاقة.

الفصل الأول

الإطار المفهوميّ والمنهجيّ

عزام محجوب*

*أستاذ جامعي في العلوم الاقتصاديّة متقاعد وخبير دولي في الاقتصاد والتّنمية

إنّ السياق العالمي والوطني يبرّران تماما إطلاق هذا البحث ويؤكّدان أهمّيته وما يفترض أن يثيره من اهتمام، ويعود ذلك، في الحدّ الأدنى، إلى الاعتبارات الخمس الآتية:

- الحركات الاجتماعيّة في تونس وفي العالم التي تعبّر اليوم عن الضّرورة الملحّة لمزيد من العدالة الاجتماعيّة.
- الإدراك الحادّ لتصاعد عدم المساواة في تونس وفي العالم.
- الوعي بتصاعد عدم المساواة في العالم الذي تتطابق كلّ المعطيات لإثبات تطوّره والذي أصبح منحى هيكليّا طاغيا بداية من سنوات 80-90 مع اختلافات إقليمية.
- ضمور المعارف حول تزايد عدم المساواة في تونس.
- الاهتمام المتنامي بلاعدالة المؤسّسات الدوليّة والإقليمية ومنظّمات المجتمع المدني.

1.1. الحركات الاجتماعية في تونس وفي العالم: مطلب العدالة الاجتماعيّة.

لقد شكّلت العدالة الاجتماعيّة أحد أهمّ شعارات ثورة 2011 في تونس. ولازال هذا المطلب بتلازمه مع الكرامة في قلب الحركات الاجتماعيّة، كما كان له تأثير عميق على الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة في تونس. غير أنّ العدالة الاجتماعيّة أصبحت اليوم مطلبا عالميّا وأضحت انشغالا رئيسيّا على مستوى الأجندة الدوليّة، وهي موضوع الساعة في تونس وفي العالم كما تحتلّ مركز التوتّر السياسي والاجتماعي وتصاعد الصّراع الاجتماعي في عديد البلدان والقارّات.

يترجم الاحتجاج الاجتماعي العالمي استياء شديدا أمام تعمّق الفوارق والفساد والإقصاء الجغرافي والاجتماعي والتهميش السياسي ليفضي غالبا إلى التشكيك في النخب الحاكمة وفي الأنظمة السياسيّة القائمة.

2.1. مدركات تصاعد عدم المساواة في العالم وفي تونس:

لقد كان بروز مسألة العدالة الاجتماعيّة وعدم المساواة متوقّعا إذ كشفت عدّة مسوحات رأي عالميّة استياء السكّان من تصاعد عدم المساواة في السنوات الأخيرة. فعبّر المستجوبون بخصوص إحساسهم بعدم المساواة في إطار التّقرير العالمي حول السعادة، عن المنحنى التصاعدي لعدم المساواة والذي تفاقم منذ 2010.

كما كشف سبر الآراء الذي أجري مؤخّرا في تونس (ديسمبر 2019) اتّساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في السنوات الخمسة الأخيرة حسب 60% من المستجوبين الذين يُرجعون ذلك إلى أسباب كثيرة منها التضخّم في المقام الأوّل (54،8%) ثمّ عدم المساواة في الفرص الاقتصاديّة وفي التشّغيل بالأخصّ وأخيرا الفساد.

تحمل هذه العناصر الأوليّة دلالة هامّة لأنّ عدم المساواة لا تتعلّق بالمداخيل فحسب، إنما هناك عوامل أخرى لا تقلّ قيمة مثل اهتراء القدرة الشرائيّة النّاجم عن الآثار التمييزيّة لارتفاع الأسعار وعدم المساواة في الفرص وفي الولوج إلى سوق الشّغل أساسا. كما أنّ لتعاظم الفساد تأثيرا كبيرا على الإحساس بتصاعد عدم المساواة.

3.1. تصاعد عدم المساواة في العالم: منحى هيكليّ رئيسيّ منذ سنوات 80-90 باختلافاته الإقليمية.

بالنّظر إلى تنامي نصيب الشّريحة العشريّة العليا (أي الـ10% من السكّان المنتفعين بأعلى مستويات الدّخل) من الدّخل الجملي في كافّة مناطق العالم، نلاحظ منحى تصاعديّا في كلّ البلدان تقريبا خلال العقود الأخيرة. إن مدى ارتفاع عدم المساواة يشهد تغيّرات ملحوظة حسب المناطق بما فيها تلك التي تتقارب مستويات نموّها .

يتميّز الاتّحاد الأوروبّي بكونه المنطقة الأقلّ تفاوتا بـ34% على قاعدة الـ10% من أعلى المداخيل قبل الضّريبة. أمّا الشّرق الأوسط فهو الأكثر تفاوتا إذ أنّ 61% من المداخيل قبل الضّريبة تعود إلى الـ10% الأكثر ثراء. ومنذ 1980 ظلّ التّفاوت شديد الارتفاع في إفريقيا جنوب الصّحراء وفي البرازيل وفي الشّرق الأوسط حيث يستقرّ نصيب الـ10% بين 55 و60% من المداخيل.

تلخيصا لما سبق، تشهد كلّ مناطق العالم تقريبا تصاعدا لعدم المساواة منذ 1980-1990، وظلّت المناطق التي كانت دوما شديدة التّفاوت في نفس تلك المستويات، أمّا المناطق التي عرفت مساواة نسبيّة قبل سنة 1980 فإنها تبدو أكثر تفاوتا مع اختلافات واسعة من بلد إلى آخر، في حين لم تعرف المناطق شديدة التّفاوت قبل 1980 تغييرا يُذكر. لا يمكن لهذا الوضع العالمي إلا أن يعبّئ قوى التّقدّم المطالبة بسياسات وخيارات جديدة من شأنها أن تتصدّى لموجة اللبرلة المتوحّشة بمخاطرها الجمّة على السكّان المحرومين وتهديدها للأمن والاستقرار العالميّين الهشّين بطبعهما.

من ناحية ثانية تدخل اليوم مفاهيم جديدة للعدالة وعدم المساواة حيّز النقاش والجدال نذكر منها العدالة البيئيّة والسيادة الغذائيّة والتحوّلات التّكنولوجيّة وأنماط التشغيل الجديدة. كلّ هذه المسائل بقيت خارج مجال هذه الدّراسة، وهي جديرة بالتّناول حتى يتمّ تعميق التّحليل حولها وحصر تداعياتها ومآلاتها.

4.1. تصاعد عدم المساواة في تونس: نقص في المعرفة.

في الواقع، نحن لا نعرف الكثير عن أوضاع عدم المساواة في تونس وفي البلدان العربيّة عموما من حيث الدّخل أو الثّروة أو الصحّة أو التّعليم. وغالبا ما يتمّ اعتماد بعدٍ وحيد وهو المتّصل بالتّفاوت في

الدّخل. غير أنّ معرفة واقع عدم المساواة يظلّ محدودا في غياب المعطيات المتعلقّة بعدم تكافؤ الحظوظ والفرص. إنّ عدم المساواة في الدّخل بُعْدٌ أساسيّ إلّا أنّه لا يتيح سوى رؤية أحاديّة وجزئيّة لعدم المساواة عامّة، ومن ثمّة تغدو المقاربة المتعدّدة الأبعاد أكثر من ضروريّة لتلافي النّقص في المعارف حول الموضوع.

إضافة إلى ذلك، تخضع عدم المساواة في الدّخل نفسها لرؤية تخلو من الشّمول والدقّة. فمع نقص المعلومات المناسبة والتّعتيم عليها في تونس، لا يتمّ نشر إحصائيات مدقّقة ومتطابقة حول عدم المساواة في الدّخل والثّروة. وكما سنبيّن لاحقا، غالبا ما تعتمد المناهج الكلاسيكيّة لقياس عدم المساواة في تونس وفي عديد البلدان على مسوحات تتعلّق بنفقات الأسر وتهمل مجموع مداخيلها، إضافة إلى مؤشّر جيني[1] (الذي يتراوح بين الصّفر: مساواة تامّة، والواحد (1): عدم مساواة قصوى) رغم كونه محلّ خلاف ومراجعة لكنّ اعتماده يظلّ سائدا.

5.1. الاهتمام المتصاعد بعدم المساواة:

يحظى موضوع عدم المساواة باهتمام عالمي متزايد، وهو ما نلحظه خلال السنتين الأخيرتين على مستوى المنظّمات الدوليّة والإقليمية إذ تمّ نشر تقارير عدّة في الغرض في السنتين الأخيرتين ممّا يشير إلى تحوّل عدم المساواة إلى إحدى الشّواغل الرّئيسيّة.

وفيما يلي تقديم للدّراسات الخمسة الكبرى:

1.5.1. تقرير التنمية البشريّة لسنة 2019، نشر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

يستند هذا التّقرير إلى فكر أمارتا سان[2] ("فكرة العدالة" المنشور بفرنسا سنة 2010) ومفاهيم الإمكانات والولاية والحرّية الجوهريّة أي الحرّية الايجابيّة في اختيار نمط عيش. ويمثّل اتّساع الحرّيات وبالتّالي الإمكانات غاية التنمية البشريّة ووسيلتها في ذات الوقت. يميّز التقرير بين صنفين من الإمكانات:

- الإمكانات الأساسيّة: بقاء الطفل على قيد الحياة، التعليم الابتدائي، مستوى تكنولوجي أساسي.
- الإمكانات المعزّزة: الوصول إلى رعاية صحّية ذات جودة في كلّ المستويات، تعليم ذو جودة في كلّ المستويات، ولوج حقيقي للتكنولوجيّات الحديثة.

وتعني العدالة الاجتماعيّة، من هذه الزاوية، المساواة من حيث ولاية الأشخاص على حياتهم، ويعالج التقرير المذكور أعلاه عدم المساواة من منظار الولاية موفّرا قاعدة بيانات بالغة الثّراء.

[1] Indice de Gini.
[2] Amartha Sen.

2.5.1. تقرير حول عدم المساواة في العالم 2018

هذا التقرير الأوّل حول عدم المساواة في العالم يعتمد منهجيّة جديدة لدراسة الدّخل والثروة بين البلدان وداخل البلد الواحد، وذلك بخلق قاعدة بيانات فريدة من نوعها (قاعدة بيانات الدّخل في العالم[3]) باعتماد حسابات وطنيّة توزيعيّة تستند إلى توليفة متماسكة ونسقيّة لمصادر المعطيات الجبائيّة ومعطيات المسوحات والصحة والحسابات الوطنيّة تشمل 180 بلدا ممّا يسمح بتحليل أوسع للتطوّر التاريخي للتوزيع العالمي للمداخيل والثروات داخل البلد الواحد وبين البلدان. وسنحاول في هذه الدراسة اعتماد هذه المقاربة الجديدة لتحليل عدم المساواة في تونس.

3.5.1. تقرير حول مؤشّر قياس التزام الحكومات بتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء (تقرير نشرته أوكسفام والمنظّمة الدوليّة لتمويل التنمية 2019)

يقدّم التقرير مؤشّر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة الذي يهتمّ ب157 بلدا (من بينها تونس) من حيث الأداء السياسي في مجال النفقات الاجتماعيّة والضريبة التّصاعديّة وحقوق العمّال: المجالات الثلاث الأساسيّة للحدّ من عدم المساواة.

إن مؤشّر الالتزام بالحدّ من عدم المساواة متعدّد الأبعاد يتكوّن من تسعة معايير مختلفة موزّعة على ثلاث ركائز تتعلّق كلّ واحدة منها بمجال سياسي معيّن. باعتماد هذا المؤشّر يتمّ ترتيب البلدان ومتابعة تطوّر كلّ بلد مقارنة بالبقيّة وسنستخدم في بحثنا المعطيات المنشورة في هذا التقرير.

4.5.1. تقرير اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لآسيا الغربيّة ومنتدى البحث الاقتصادي "إعادة التفكير في عدم المساواة بالمنطقة العربيّة" 2018

يسعى هذا التقرير الثريّ تحليلا ومعطيات إلى "إعادة التفكير" في "الوقائع" النمطيّة المتعلّقة بعدم المساواة في البلدان العربيّة باعتماد مقاربة كلّية تصف محدّدات عدم المساواة الرئيسّية وخصوصا في مجالي التعليم والصحة وذلك بمنهجيّات مجدّدة ودقيقة. غير أنّ المعطيات الخاصّة بتونس هي معطيات قديمة، لذلك سنعمل على اعتماد الأحدث من بينها.

5.5.1. تقرير منتدى دافوس العالمي 2020 (مؤشّر الحركيّة الاجتماعيّة الشاملة: لماذا تستفيد الاقتصاديّات من معالجة عدم المساواة؟)

إن الحركيّة الاجتماعيّة تحمل هنا معنى انتقال الشخص "نحو الأعلى" أو "نحو الأسفل" في ظروف خاصّة مقارنة مع تلك التي تنطبق على والديه، وتقاس ارتباطا بعدد من النتائج المتعلّقة بالصحة والتعليم ذي

[3] WID : World Income Database.

الجودة والوصول إلى التكنولوجيا والحماية الاجتماعيّة. ويسمح هذا المؤشّر بإسناد حاصل (من 0 إلى 100) وترتيب 82 بلدا من بينها تونس.

2. المنهجيّة:

يتفرّع الإطار المنهجي إلى أربع نقاط:

- إشارات فلسفيّة.
- تعريف عدم المساواة.
- مناهج قياس عدم المساواة.
- مؤشّرات قياس عدم المساواة.

1.2. إشارات فلسفيّة:

تمثّل العدالة الاجتماعيّة مركز هذا البحث، بيد أنّها جوهريّا مفهوم فلسفي. وبعيدا عن تفاصيل الجدل الفلسفي التي لا تعنينا في هذا المشروع، نرى أنّه من الضّروري أن نقدّم باختزال ما جاء في فكر جون راولس[4] الذي يعدّ مرجعا في هذا المجال.

كتب جون راولس، في مؤلّفه الأهمّ "نظريّة العدالة" 1971 أنّ عدالة مجتمع ما مشروطة باحترامه لثلاثة مبادئ حسب الترتيب: 1.ضمان الحرّيات الأساسيّة للجميع. 2.تكافؤ "منصف" في الحظوظ والفرص. 3.معالجة تمييزيّة لحالات عدم المساواة.

يتعلّق المبدأ الأوّل بالمساواة في الحرّية أي أنّ لكلّ شخص الحقّ في الحرّيات الأساسيّة شريطة أن تتلاءم مع حرّيات الآخرين.

فيما ينصّ المبدأ الثاني، مبدأ المساواة في الحظوظ والفرص، على أنّ معالجة عدم المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة تتمّ

أ. بتغليب مصلحة المتعرّضين للضّرر الأشدّ.

ب. بجعل الوظائف في متناول الجميع.

أمّا الثالث فيسمّى مبدأ الاختلاف ويتمثّل في ارتفاع أقصى لحظوظ وفرص الأضعف، وبذلك يكون التّعامل مع أشخاص أو فئات غير متساوية بطريقة غير متساوية. هذا هو أساس سياسات تدخّل الدولة بما فيها

[4] John Rawls.

التمييز الايجابي الرّامي إلى الحدّ من عدم المساواة الموضعيّة، وهنا تكمن الأهميّة العمليّة لفكرة العدالة عند جون راولس.

هذه المبادئ الثلاث تفضي إلى إجماع حول أسباب عدم المساواة الرّاجعة في جزء منها، إلى عوامل أصليّة لا يمكن للأشخاص أن يتحكّموا فيها ولا يجوز اعتبارهم مسؤولين عنها مثل الهبات الممنوحة من طرف العائلة أو عن طريق الحظّ. بالإضافة إلى أنّ العوائق الأوّلية تتزايد حدّتها على امتداد الحياة بأكملها، فتجعل الفرصُ المجتمعَ أمام ضرورة معاملة الأشخاص والفئات غير المتساوية بطريقة غير متساوية.

2.2. تعريف عدم المساواة:

ينحصر اهتمامنا هنا بصنفين فقط من عدم المساواة في تناغم مع مفهوم العدالة الاجتماعيّة الذي قدّمناه: عدم المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. لا شكّ أنّ عدم المساواة السياسيّة والثقافيّة تكتسي بدورها أهمّية بالغة ويجدر إفرادها بالتناول والتحليل. كما أنّ كلّ أشكال عدم المساواة تتعاظم في تفاعلها وتتحدّد بتداخلها وتأخذ منحى باتّجاه الاستدامة التلقائيّة.

تشير عدم المساواة الاقتصاديّة إلى التفاوت في الدّخل والثروة وتتمثّل عدم المساواة الاجتماعيّة في اختلاف النتائج على الصعيد الاجتماعي بين الأشخاص والأسر والفئات خاصّة ما يتعلّق بالصحة والتعليم والتشغيل.

- عدم المساواة العموديّة والأفقيّة

تأخذ عدم المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة صفة عموديّة حين تتعلّق بالتوزيع العمودي للدّخل والثروة على أساس تقسيم الأشخاص من حيث وجودهم في أعلى السلّم أو في أسفله. ولا يميّز مفهوم عدم المساواة العموديّة بطبيعته بين هويّة المجموعات إذ يكتفي بقياس التفاوت في مستويات الدّخل أو النّتائج المرتبطة بالتعليم والصحّة (التُّقسيم لشرائح وفئات اجتماعيّة من الأشدّ فقرا إلى الأكثر ثراء).

أمّا عدم المساواة الأفقيّة فتعتمد التعرّف على التفاوتات التي تكتسي صبغة هوويّة، وهي متعدّدة: حسب النوع الاجتماعي، الأصل الاثني، الطائفة، الدين، التوجّه الجنساني، الإعاقة، التحديد الفضائي (أو الجغرافي)، الخ. وسنهتمّ من خلال بحثنا هذا بالأبعاد الجندريّة والجهويّة والاثنيّة (المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء).

3.2. منهجيّات قياس عدم المساواة

لقد انطلق البحث ومحاولات قيس عدم المساواة منذ بداية القرن العشرين وخاصّة مع أعمال لورنز وجيني وبيغو ودلتون[5]، لكنّها شهدت تطوّرا منذ أواسط السبعينات على وجه الخصوص مع أعمال أمارتا سان (1973) وف.ا.كويل (1977) وج.سيلبار (1999) وا.ب.أتكينسون وف.بورغينيون (2000)[6]. ثمّ جاءت أعمال ت.بيكاتي[7] (2013 و2019) لتقدّم إضاءات هامّة حول تطوّر عدم المساواة في العالم.

فأصبحت مسألة قياس عدم المساواة تطرح بشدّة لتحديد درجة التفاوت وتطوّره. غير أنّ عمليّة القياس هذه ليست باليسر الذي تبدو عليه للوهلة الأولى لأنّ الأمر يتعلّق بمسألة متعدّدة الأبعاد تستدعي مفاهيم عدّة ومقاربات شتّى وكمّا هائلا من المعطيات والمصادر للإلمام بالمداخيل والأجور والرّيع والإنفاق والمنح والتحويلات... كما يطرح مفهوم الرّفاه المختلف عن الدّخل. وتمثّل عدم المساواة على أساس الانتماء الجغرافي والنوع الاجتماعي والانتماء إلى مجموعة بشريّة معيّنة مظاهر لا ينبغي إهمالها بل يجب دراستها في كلّ مستويات التحليل. إن آثار التفاوت بكلّ أشكاله على الصحة والتعليم وظروف العيش تشكّل أيضا مؤشّرات دالّة على درجة عدم المساواة.

إنّ أدوات القياس، علاوة على دورها في تحليل بنية توزيع المداخيل بين السكّان، تسلّط الضوء على درجة عدم المساواة بين مختلف طبقات وفئات السكّان أو بين مختلف البلدان، ومدى تطوّر عدم المساواة عبر الزمن. كما ينبغي أن تمكّن من تحليل آثار السياسات العموميّة وخاصّة تلك الموجّهة لمقاومة عدم المساواة.

1.3.2. معطيات المسوحات حول استهلاك الأسر.

تعتمد الطرق الكلاسيكيّة لقياس عدم المساواة المستخدمة في تونس وفي عديد البلدان غالبا على مسوحات الاستهلاك لدى الأسر، أي أنّها تهتمّ بالنّفقات وتهمل إجماليّ المداخيل للأسرة. إنّ هذا القياس الرسمي لعدم المساواة باستناده أساسا على المعطيات التي يصرّح بها المعنيّون أنفسهم، يقدّر المداخيل الأكثر ارتفاعا دون ما هي عليه في الواقع.

وهناك في الحقيقة إشكال يطرحه الحجم المحدود للعيّنة المعتمدة في المسوحات المتعلّقة باستهلاك الأسر، نظرا لضآلة عدد الأشخاص بالغي الثراء وبعض الفئات الهشّة ممّا يضعف عموما احتمال إدماجهم في الاستبيانات. كما أظهرت عديد الدراسات الحديثة فوارق هامّة ومتنامية بين الأسر من خلال مسوحات حول نفقات الاستهلاك النهائي حسب الحسابات الوطنيّة مقارنة بمعدّلات الإنفاق الذي توفّرها المسوحات

[5] Lorenz, Gini, Pigou, Dalton.
[6] Amartha Sen, F.A.Cowel, G.Silbert, A.B.Atkinson, F.Bourguignon.
[7] T.Piketty.

العاديّة العاجزة على الإلمام بمجموع المداخيل خصوصا تلك التي يراكمها الـ1% من السكّان المتربّعين على قمّة الهرم.

في غياب المعطيات الموثوقة، سنعتمد في بحثنا على معطيات مسوحات استهلاك الأسر وسنحاول تغطية الـ10% الأكثر ثراء والـ50% الأقلّ حظّا رغم إقرارنا بما أوردته عدّة دراسات حديثة من أنّ عدم المساواة تصبح أهمّ وأحدّ حين نعتمد نفقات الشّريحة المئوية الأكثر ثراء (الـ1% الأكثر ثراء) التي لا تظهر في المسوحات نظرا لنسبة الإجابة الضعيفة جدّا.

فقد تبيّن أنّ اعتماد الـ1% الأكثر استفادة من المداخيل يجعل المنطقة العربيّة الأشدّ تفاوتا في العالم من حيث الدّخل.

2.3.2. المعطيات الجبائيّة والاداريّة

من الناحية النظريّة، كلّما تمّ تطبيق الجباية كما ينبغي، كانت المعطيات الجبائيّة واضحة بالنسبة لدخل وثروة الأشخاص الأكثر غنًى. غير أنّ هذه المعطيات لا تغطّي عموما إلا جزء من السكّان وتظلّ منقوصة بسبب النسبة العالية للأنشطة غير المهيكلة والمداخيل المتأتّية منها إضافة إلى التهرّب الضريبي في صفوف الأثرياء. لذلك لا يعتدّ كثيرا بتقديرات اللامساواة المبنيّة على هذه المعطيات.

ونظرا لهذه النقائص، سنعمل على اعتماد أكثر ما يمكن من مصادر المعطيات الوطنيّة (المعهد الوطني للإحصاء) المتاحة والمفتوحة: معطيات مسوحات استهلاك الأسر. أمّا المعطيات الجبائيّة والإدارية فستكون مفيدة عند تقييم تداعيات الجباية المباشرة وغير المباشرة على عدم المساواة وتلك المتعلّقة بالتحويلات الاجتماعيّة والمساعدات والنفقات العموميّة في التعليم والصحة.

سنقوم بقياس التفاوت في الدّخل تحت تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحويلات ومساعدات ونفقات التربية والتعليم على مختلف شرائح الدّخل (الشريحة العشريّة) ومن ثمّة على عدم المساواة في الدّخل وذلك باعتماد منهجيّة ملائمة. ما هي شرائح الدّخل الصافي والمساهمات الصافية في النظام الجبائي والتحويلات والمساعدات؟ من هم الذين يدفعون أكثر ضرائب مباشرة وغير مباشرة دون التمتّع بإعانات (تحويلات ومنح)؟

ستجيب هذه الدراسة على كلّ ذلك.

3.3.2. مؤشّرات قياس عدم المساواة

إن المؤشّر المستعمل اليوم هو مؤشّر جيني الذي يتراوح بين الصفر (0): مساواة مثلى والواحد (1): لا مساواة قصوى. من المؤكّد أنّ جدلا متصاعدا يثار حول هذه المؤشّر إلا أنّه عمليّا الأكثر استخداما رغم

أنّه لا يأخذ في الاعتبار تحوّلات الفجوة بين الأقصى والأدنى وعمقها. كما أنّه لا يوفّر أيّ إشارة حدسيّة للعموم من غير المختصّين.

إلى جانب مؤشّر جيني الذي يستمرّ استخدامه، يزداد الإقبال على مؤشّر ثان: مؤشّر بالما (Palma) وهو ناتج قسمة مناب الـ10% الأكثر ثراء على مناب الـ40% الأشدّ فقرا، ويتميّز هذا المؤشّر بتوفيره معطيات كافية حول التحوّلات التي يشهدها توزيع الثروة بين الأقصى والأدنى أكثر من اهتمامه بالوسط الذي يكون مستقرّا نسبيّا. ميزة إضافية: دلالته الفعليّة سهلة المنال، فهو ناتج لقسمة بسيطة، ففي تونس، على سبيل المثال، يبلغ هذا المعدّل 1،27 أي أنّ مداخيل (أو نفقات) الـ10% الأكثر ثراء تساوي مرّة وربع ما ينفقه الـ40% من ذوي الدّخل الأقلّ (يبلغ هذا المعدّل 0،9 في السويد، و5 في البرازيل). كما يتمّ استعمال معدّل 20-20 (QSR : Quintile Share Ratio) في فرنسا بالأخصّ من طرف المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصاديّة (INSEE) وهو مؤشّر شبيه بمؤشّر بالما ويمثّل النسبة بين كتلة مداخيل الـ20% الأكثر ثراء والـ20% الأشدّ فقرا والذي يسمح بتحديد عدد المرّات التي يمثّلها دخل الخُمس الأثرى بالنسبة لمداخيل الخُمس الأفقر. فالفرق بين المؤشّرين ليس كبيرا غير أنّ اعتبار الـ20% الأثرى، عوض الـ10%، ينمّ عن مقاربة أوسع للسكّان الأكثر حظّا وفي المقابل فانّ الاكتفاء باعتبار الـ20% المنتمين إلى أسفل السلّم يمثّل تركيزا على الشرائح الأكثر تواضعا.

ولقد اعتمد التقرير العالمي حول عدم المساواة 2022 في تحاليله لتطوّر عدم المساواة على مناب الـ50% الأشدّ فقرا والـ10% الأكثر ثراء فيما يتعلّق بالمداخيل والثروة الشاملة.

سنلتجئ في هذا البحث إلى مختلف طرق القياس والمؤشّرات كلّما سمحت المعطيات المتاحة بذلك في محاولة للوصول إلى تشخيص موثّق يلقي الضوء على حجم عدم المساواة وتطوّرها، تشخيص تستأنس به منظّمات المجتمع المدني عند ضبط استراتيجيّاتها وفي سعيها للتأثير على السياسات باتّجاه المساواة والعدالة الاجتماعيّة.

لذلك تقترح هذه الدراسة التمعّن في عدم المساواة المتعلّقة بـ:

- النفقات/المداخيل والثروة أو الأملاك.
- التشغيل والأجور ومداخيل العمل.
- الدخل الصافي بعد الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة) والتحويلات الاجتماعيّة.
- الصحة والتعليم.
- أخيرا، ستتمّ معالجة عدم المساواة والفقر في علاقة بالجائحة لنبيّن إلى أيّ حدّ عمّقت هذه الأخيرة التفاوت الاجتماعي والجهوي وضاعفت الفقر وإذا كان للمساعدات الاجتماعيّة تأثير على عدم المساواة والفقر.

وسنهتمّ بعدم المساواة الجهويّة وعلى أساس النوع الاجتماعي بصورة منتظمة في كلّ هذه المجالات.

3. تخطيط البحث.

يضمّ هذا البحث، علاوة على هذا الفصل الأوّل المخصّص للتّأطير المفهومي والمنهجي، تسعة (09) فصول أخرى: يقدّم الفصل الثاني المعطيات الرئيسيّة حول عدم المساواة في تونس بحسب المصادر الدوليّة.

يتناول الفصل الثالث مدركات عدم المساواة في تونس على قاعدة سبر آراء ديسمبر 2019 (سيغما كونساي Sigma Conseil) ومؤشّرات أخرى مثل معيار الحركيّة الاجتماعيّة أو السعادة وكذلك حركات الاحتجاج الاجتماعي.

يركّز الفصل الرابع على عدم المساواة في النفقات/المداخيل (مسوحات الاستهلاك) وفي الثروة (الأملاك).

يحلّل الفصل الخامس عدم المساواة في التشغيل والأجور ومداخيل العمل.

يهتمّ الفصل السادس بتداعيات الجباية المباشرة وغير المباشرة والتحويلات والمنح وتأثيرها على التفاوت في المداخيل.

يخصّص الفصل السابع لعدم المساواة في ميادين التربية.

يعنى الفصل الثامن بعدم المساواة في الصحة.

يتوجّه الفصل التاسع إلى دراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على عدم المساواة.

ينكبّ الفصل العاشر على دراسة العوامل الرئيسيّة المساعدة على الحدّ من عدم المساواة منذ فجر الاستقلال وذلك عبر استعراض تطوّر النفقات الاجتماعيّة والأدوات الرئيسيّة للسياسة الاجتماعيّة.

تقترح هذه الدراسة في فصلها الحادي عشر، انطلاقا من أهمّ استنتاجات مختلف التحليلات، جملة من التوصيات يمكن أن تطرحها منظّمات المجتمع المدني على النقاش العامّ من أجل رؤية جديدة وسياسات جديدة واستراتيجيّات ترمي إلى مكافحة اللامساواة من أجل مزيد من العدالة ومن الإنصاف، ومن أجل تنمية أكثر شموليّة واستدامة.

الفصل الثاني

عدم المساواة في تونس حسب أهم المصادر الدولية

محمد منذر بلغيث*

*إطار إداري متقاعد

1. النقاش الدولي حول عدم المساواة

قبل الشروع في أي بحث متعلّق بعدم المساواة في تونس، ينبغي أن نستعرض، ولو بإيجاز، أوضاع اللامساواة في العالم والأهمّية المتزايدة التي يكتسيها السجال حول هذا الموضوع في العقود الأخيرة.

لقد بدأ الحديث حول عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يحتلّ صدارة الحوارات الأكاديمية والسياسية والإعلامية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي تزامنًا مع العولمة وهيمنة السياسات الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحّشة التي أدّت كلها إلى احتداد تمركز الثروات، في البلدان المصنّعة بالخصوص، ومع تراجع الدولة الاجتماعية. كما أنّ الحركات التقدمية المناهضة للعولمة الرأسمالية في عالم أحاديّ القطب، قد ساهمت بشكل كبير في اتّساع دائرة هذا الجدل. وهو ما فرض، حتّى على دوائر الحكم، أن تطرح مسألة عدم المساواة والالتزام بالحدّ منها كضرورة للمحافظة على حدّ أدنى من التماسك والاستقرار السياسي.

وفي إطار هذا الحراك، شكّلت القمّة العالميّة للتنمية الاجتماعية المنعقدة بكوبنهاغ سنة 1995، مناسبة للتأكيد على ضرورة إيلاء السلطات العمومية اهتمامًا خاصّا بالمسألة الاجتماعية. وفي إعلان كوبنهاغ الصادر عن هذه القمّة، التزم قادة الدول بـ" العمل على التنمية الاجتماعية في العالم بأسره بحيث يستطيع الجميع، رجالًا ونساءً، وخصوصًا الذين/اللائي يعيشون/يعشن في الفقر، ممارسة حقوقهم/هنّ، يستخدمون/يستخدمن الموارد ويتشاركون/كن المسؤولية التي تمكّنهم من عيشة مرضية، ومن المساهمة في رفاه عائلاتهم ومجتمعاتهم والإنسانية قاطبة"[8].

كما يؤكّد نفس الإعلان عزم قادة الدول على " تمكين الفقراء من الوصول إلى الموارد المنتجة وخصوصا إلى الاقتراض والأرض والتعليم والتكوين والتقنيات والمعرفة والإعلام والخدمات العمومية، وأن يشاركوا في القرارات المتعلّقة بانتهاج سياسات وتدابير تُتيح لهم وسائل الاستفادة من الإمكانات الجديدة التي تتوفّر في مجالات التشغيل والاقتصاد."

إنّ خطّة العمل المُصادَق عليها أثناء هذه القمّة تحتوي على ضرورة " وضع سياسات ترمي إلى القضاء على الفقر والحدّ من عدم المساواة ومكافحة الإقصاء الاجتماعي" ممّا يُشير إلى وعي الهيئات الدولية بأهمّية عدم المساواة وضرورة الحدّ منها من أجل تماسك اجتماعيّ أفضل.

ومنذ ذلك الحين بدأ النّقاش يتّسع حول عدم المساواة وارتباطها بالعولمة ليتمحْور حول مفهوم عدم المساواة ومنهجيات قياسها بإحكام وتطوّرها عبر الزمن والآليّات التي تحكم علاقتها بالعولمة. كما يتطرّق هذا الجدل إلى تطوّر تكنولوجيا المعلومات والتحوّلات التي يشهدها تنظيم المؤسسات وأسواق العمل وآثار ذلك على عدم المساواة وأيضا ارتباط هذه الأخيرة بالنموّ الاقتصادي، وما إذا كانت كابحًا للتنمية في بلدان العالم

[8] مقتطف من إعلان كوبنهاغ.

الثالث. كلّ هذه المسائل تناولتها في السنوات الأخيرة عديد البحوث التجريبية والنظرية التي عمّقت الجدل وأثْرته خصوصا مع التصاعد القوي للحركات المناهضة للعولمة الليبرالية. لقد أدّت مقاومة منظمات المجتمع المدني وإسهاماته إلى دفع هذه النقاشات العامّة، وخاصّة تلك التي تناضل في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي إذ تمكّنت بفضل قدرتها الكبيرة على التعبئة من جعل الحدّ من عدم المساواة محورًا رئيسيّا وهدفًا من أهداف خطّة الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة في أفق 2030، فضلًا عن وجود اللامساواة في عدد من الأهداف السبعة عشر والغايات المرتبطة بها. فقد أفْردت لها خطّة الأمم المتّحدة الهدف العاشر تحت عنوان " الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها "، ويُلخّص الإطار التّالي غايات الهدف العاشر ومؤشرات المتابعة المتعلّقة بها.

الإطار11-1. مؤشّرات غايات الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة 2030: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

10.1. التوصّل تدريجيًّا إلى تحقيق نموّ الدّخل ودعم استمرار ذلك النموّ لأدنى 40% من السكان بمعدّل أعلى من المعدّل المتوسّط الوطني بحلول عام 2030.	1.1.10. معدّلات نموّ إنفاق الأسرة أو الدخل للفرد ضمن شريحة الـ40% الأشدّ فقرًا ومجموع السكان.
10.2. تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغضّ النظر عن السنّ أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أوالإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.	1.2.10. نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقلّ من نصف متوسّط الدّخل حسب الجنس والسّن والأشخاص ذوي الإعاقة.
3.10. ضمان تكافؤ الفرص والحدّ من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التّشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصّدد.	1.3.10. نسبة الأشخاص الذين أبلغوا عن تعرّضهم شخصيًّا لممارسات تمييزية أو تحرُّش خلال الاثني عشرة شهرًا الماضية بناءً على خلفيات محظورة بموجب القانون الدّولي لحقوق الإنسان.
4.10. اعتماد سياسات ولا سيّما السياسات الماليّة وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًّا.	1.4.10. حصّة العمل في النّاتج الدّاخلي الخام، بما في ذلك الأجور والتحويلات الاجتماعية.
5.10. تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.	1.5.10. مؤشّرات الصلابة الماليّة.
6.10. ضمان تعزيز تمثيل البلدان النّامية وإسماع صوتها في عملية صُنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، من اجل تحقيق مزيد من االفعالية والمصداقية والشفافية والشرعية للمؤسسات.	نسبة البلدان النامية الأعضاء في المنظمات الدولية ولديها الحق في التصويت صلبها.
7.10. تيسير الهجرة وتنقّل الأشخاص على نحوٍ منظّم وآمن ومنتظم ومُتّسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المُخطّط لها	1.7.10. نفقات الانتداب التي يتحمّلها الأجير كنسبة من الدّخل السنوي في بلد المقصد. 2.7.10. عدد البلدان التي وضعت سياسات هجريّة ... commentaire

نرى من خلال الإطار أعلاه أنّ هذا الهدف يحتوي على ثماني غايات تعكس مختلف أوجه عدم المساواة التي يتعيّن مقاومتها أو الحدّ منها على الأقلّ، وهي، بدايةً، اللامساواة داخل كلّ بلد ومنها التفاوت في الدّخل وفي الحماية الاجتماعيّة وظروف العيش بين كافّة الفئات الاجتماعية، واللامساواة المرتبطة بمختلف أشكال التمييز خصوصا التمييز ضدّ النّساء والمستضعفين والمهاجرين. كما يتعلّق الأمر أيضًا بعدم المساواة بين البلدان وضرورة تعديل موازين القوى ولو جزئيًّا في صلب المؤسسات الدولية على الأقلّ.

إنّ الأهمية البالغة لمسألة عدم المساواة تكتسب مشروعيّتها من الإقرار الذي يكاد يحظى بالإجماع فيما يتعلّق بالفجوة بين الفئات الاجتماعية على الصعيد العالمي التي اتخذت منحًى تصاعديًّا منذ الثمانينات بعد عقود من التراجع. فقد بيّنت أعمال ط. بيكاتّي "تقلّص التفاوت بين أسفل التوزيع العالمي للدّخل ووسطه، في حين تعاظم بين وسط هذا التوزيع وقمّته. مظهران من مظاهر العولمة، كلاهما واقعيّان، ولا يتعلّق الأمر بنفي هذا أو ذاك بل بالوصول إلى صيغة تحفظ الجوانب الجيّدة للعولمة وتتخلّص من السيئ فيها في ذات الوقت..."[9]

يبيّن بيكاتّي في الشكل التالي تطوّر مناب الشريحة المئويّة العليا من الدّخل الوطني في مناطق مختلفة من العالم منذ سنة 1980.

الشكل 1.11 تصاعد عدم المساواة في العالم 1980 – 2018 (منحنى الفيل)

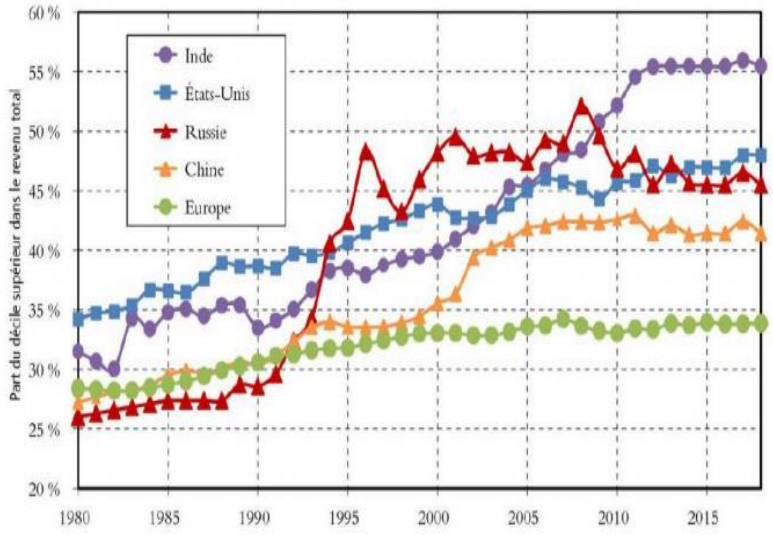

المصدر: ط. بيكاتّي "الرّأسماليّة والايديولوجيا" 2018

لقد أشار التقرير العالمي حول عدم المساواة في العالم 2018 الذي نشره البنك العالمي مساهمة في حوار كوني أفضل توثيقا حول التفاوت الاقتصادي باعتماد معطيات حديثة وشاملة، إلى احتداد عدم المساواة على الصعيد العالمي منذ 1980 رغم النموّ الكبير الذي شهدته الصّين، فإذا كان دخل نصف سكّان

[9] ط. بيكاتي، "رأس المال والايديولوجيا". Seuil, 2018.

العالم الأشدّ فقرا قد ارتفع بشكل ملحوظ تبعا للارتفاع الهامّ للنموّ في آسيا، فإنّنا نشهد تفاوتًا ملحوظا ومتزايدا على الصعيد الوطني منذ 1980، إذ سجّل الـ1% الأكثر غنى في العالم ضعفيْ نمو الـ50% الأشدّ فقرا[10].

كما يشير نفس التقرير إلى أنّ حجم عدم المساواة يتغيّر من جهة إلى أخرى، فقد كان مناب الـ10% الأكثر ثراء (نصيب الشريحة العشرية العليا من الدّخل) من الدّخل الوطني يمثّل 37% في أوروبّا و41% في الصّين و46% في روسيا و47% في الولايات المتّحدة وكندا وحوالي 55% في إفريقيا جنوب الصحراء وفي البرازيل والهند. وتظلّ منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم بما أنّ الـ10% الأكثر ثراء يتحوّزون على 61% من الدّخل الوطني. وفي هذا السياق، كتب ط. بيكاتّي في كتابة "رّأس المال والايديولوجيا" أنّ "النظام اللامتساوي الشرق-أوسطي يبدو حقيقة تكثيفا لخليط متفجّر من البنى القديمة والحداثة ذات المنحى المالي الفائق واللاعقلانيّة الجمعيّة الذي يميّز هذا العصر."

الشكل2.II مناب الـ10% الأكثر ثراء من الدّخل الوطني

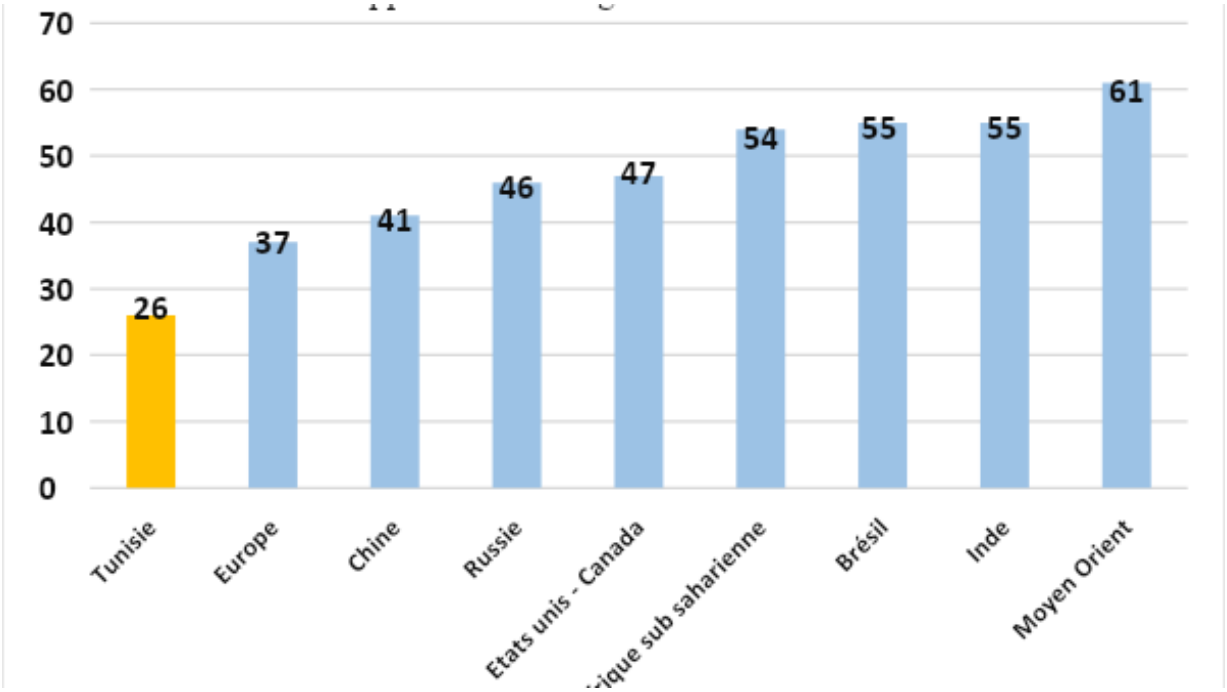

المصدر: البنك العالمي: تقرير حول عدم المساواة في العالم 2018

لقد أدّت الخيارات والسياسات الاقتصاديّة النيوليبيراليّة التي هيمنت على الاقتصاد العالمي زمن العولمة إلى تراجع الدور الاجتماعي والتعديلي للدّول التي تفقّرت مقابل إثراء أصحاب الأملاك الخاصّة. فارتفعت هذه الأملاك الخاصّة الصافية في العقود الأخيرة من 200-350% من الدّخل الوطني في أغلب

[10] البنك العالمي، "التقرير العالمي حول عدم المساواة 2018"

البلدان الغنيّة سنة 1970 إلى 400-700% اليوم. وحتّى الأزمة الماليّة لسنة 2008 لم تكن كافية لتعديل هذا المنحى. في المقابل، انخفضت قيمة الملك العمومي الصافي (الأصول العموميّة بعد طرح الدّيْن العمومي) في أغلب البلدان منذ الثمانينات.

وتبعا لذلك تضاءلت قدرة الدّول على تعديل الاقتصاد وإعادة التوزيع ووضع سياسات التنمية الاجتماعيّة التي من شأنها أن تحدّ من عدم المساواة وتدعّم المرافق العموميّة ممّا ألحق الضّرر بالسكّان والفئات الهشّة وحتى بالطبقات الوسطى. فقد أشار التقرير إلى أنّ ممتلكات الطبقة الوسطى ستتقلّص في حال تعزّزت الاتجاهات الحاليّة واستمرّت. لقد أدّى تفاقم عدم المساواة في الدّخل والتحويلات الهائلة للملك العامّ نحو القطاع الخاص خلال الأربعين سنة الأخيرة إلى تعميق الفوارق بين الأشخاص من حيث الممتلكات حتى وإن كان نسق النموّ وحجم اللامساواة مختلفين من بلد إلى آخر.

إنّ عدم المساواة في الثروة على الصعيد العالمي تتسارع بسبب تزايدها على المستوى الوطني وإذا افترضنا أنّ التطوّر المتراكب للصّين والاتحاد الأوروبّي والولايات المتّحدة يعكس التوجه العالمي، فانّ مناب الـ1% الأكثر ثراء من الثروة العالميّة قد مرّ من 28% إلى 33% بين 1980 و2016، في حين ظلّ نصيب الـ75% الأشدّ فقرا على حاله تقريبا، في حدود 10% على امتداد الفترة المذكورة.

ويمكن القول، بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقيّة والايديولوجيّة، إنّ تطوّر عدم المساواة داخل البلدان له تأثير بالغ على مقاومة الفقر في العالم، وإذا تواصل هذا التطوّر فإنّ دخل نصف سكّان العالم الأكثر فقرا سيتراجع إلى النصف في سنة 2050. ويؤكّد التقرير على "أنّ تفاقم عدم المساواة قد يؤدّي إلى كوارث سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة إذا لم يتمّ التعهّد به متابعةً وعلاجاتٍ ناجعةً." كما أشار "التقرير العالمي حول عدم المساواة 2022" الصادر في نهاية 2021 عن مخبر قاعدة البيانات حول عدم المساواة في العالم، إلى أنّ التفاوت في الثروة أكثر حدّة من التفاوت في الدخل إذ لا يمتلك الـ50% الأشدّ فقرا إلا 2% من الثروة الإجمالية (مقابل 8،5% من الدخل الإجمالي) في حين يحوز الـ10% الأكثر ثراء 76% من هذه الثروة (مقابل 50% من الدّخل الإجمالي). أمّا الـ40% الذين يمثّلون الطبقة الوسطى فإنهم لا يملكون إلا 22% من الثروة مقابل 39،5% من الدّخل الإجمالي.

وعلى صعيد عدم المساواة على أساس الجنس، فانّ التقرير يشير إلى أنّ نصيب النساء من الدّخل الإجمالي المتأتّي من العمل لم يتجاوز 35% مقابل 65% للرّجال، ورغم تصاعدها المستمرّ تظلّ هذه النسبة دون خطّ المناصفة بين الجنسين كما يبيّنه الرسم التالي من التقرير المذكور.

الشكل2.11 مكرّر تطوّرنصيب النساء من الدّخل الإجمالي للعمل

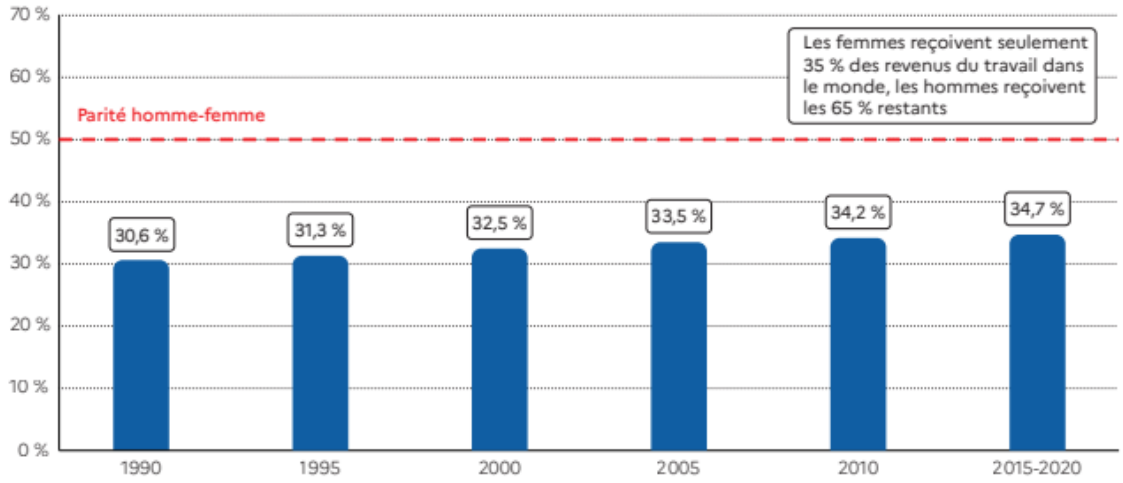

المصدر: التقرير العالمي حول عدم المساواة 2022

نشرت الأمم المتّحدة التقرير الاجتماعي العالمي 2020 تحت عنوان "عدم المساواة في عالم سريع التغيّر"[11] الذي يؤكّد بدوره على أهمّية مقاومة عدم المساواة ويوفّر تحليلا وتوصيات سياسيّة لـ"تأطير الحوار العالمي حول الحدّ من عدم المساواة كشرط لبناء المستقبل الذي نريد." ويبيّن التقرير في البداية أنّ عدم المساواة المرتفعة تمثّل محور اهتمام أخلاقي وقيميّ في كلّ ثقافات العالم، ثمّ يشير إلى تداعياتها السلبيّة على الرّفاه وإلى كبحها للنموّ الاقتصادي وتقليص القدرة على الحدّ من الفقر ومقاومته، ممّا يحدّ من الحركيّة الاجتماعيّة التصاعديّة. فالقدرة على ارتقاء السلّم الاجتماعي-الاقتصادي تحدّد تطلّعات الناس وإحساسهم بالرّفاه. كما يمكن لعدم المساواة أن تفضي إلى السيطرة على المسارات السياسيّة وهو ما يقوّض الثقة في المؤسّسات ويؤدّي إلى اضطرابات متنامية، فـ"من يكون في موقع الحكم ينزع إلى السيطرة على المسارات السياسيّة خصوصا في السياقات المتّسمة بعدم المساواة الشديدة والمتصاعدة." وهذا ما جعل البعض، اليوم، يُرجعون تصاعد التيّارات الشعبويّة إلى تفاقم عدم المساواة والإقصاء.

يشير التقرير أيضا إلى وجود ارتباط وثيق بين تزايد عدم المساواة وتقلّص الحركيّة الاجتماعيّة. فتجربة بعض البلدان، مثل بلدان أوروبّا الشماليّة حيث ترتفع الحركيّة بين الأجيال وتنخفض اللامساواة، تبيّن دور السياسات والمؤسّسات في تنسيب تأثير مميّزات الأولياء على النجاح المستقبلي لأبنائهم، خاصّة بفضل التمويل العمومي للتعليم.

إنّ الباحثين وكافّة الأطراف المتداخلة في حاجة ماسّة إلى معطيات موضوعيّة وعلى أكبر قدر ممكن من الدقّة تسمح بإجراء المقارنات وذلك حتى يتمّ دفع الحوار وتحليل السياسات العموميّة وأثرها على عدم

[11] التقرير الاجتماعي العالمي 2020
"عدم المساواة في عالم سريع التغيّر"

المساواة. لذلك ظهر عدد من قواعد البيانات التي سنقدّم فيما يلي أهمّ معطياتها المتعلّقة بالمؤشّرات الرئيسيّة المذكورة سابقا والتي تعكس تطوّر عدم المساواة في العالم وفي تونس بالخصوص. غير أنّه ينبغي أن ندقّق، مثلما فعل ط. بيكاتّي في كتابة "رأس المال والايديولوجيا"، أنّ الإحصائيات وباقي التقييمات الكمّية لا تشكّل إلّا بناءات اجتماعيّة منقوصة ومؤقّتة وهشّة، إذ "تهدف قبل كلّ شيء إلى بناء لغة تسمح بإقامة ترتيب كمّي وقادرة بالأخصّ على إضفاء أكثر ما يمكن من المعنى على مقارنة الحقبات والمجتمعات والثقافات المتباعدة عن بعضها البعض." إلّا أنّ هذه المعطيات تظلّ ضروريّة لدفع الحوار والنقاش ورفع منسوب الوعي باتّجاه تعديل السياسات العموميّة وتمكين مكوّنات المجتمع المدني بالخصوص من معطيات موضوعيّة يعتمدها في حملاته وتحرّكاته بهذا الاتّجاه، وهو ما ترمي إليه هذه الدراسة بالأساس.

2. مصادر المعطيات الدوليّة حول عدم المساواة

سنسعى في هذا القسم إلى استعراض أهمّ قواعد البيانات والمصادر الدولية التي سنستخدمها لفهم تطوّر المؤشرات الرئيسية لعدم المساواة المعتمَدة علميًّا وإقامة المقارنات بين مختلف البلدان. وفي هذا الإطار سنعمل على إبراز موقع تونس وتطوّر عدم المساواة داخلها عبر الزمن بحسب هذه المصادر.

لهذا الغرض، سيتمّ اللجوء إلى المعطيات التي توفّرها قواعد البيانات التالية:

- قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم[12]: وهي قاعدة بيانات البنك العالمي حول عدم المساواة وهدفها توفير ولوج مفتوح لكمّ هائل من المعطيات حول التطوّر التاريخي للتوزيع العالمي للثروة داخل البلد الواحد وبين البلدان. إنّ هذه المعطيات التي تشمل مائتيْ بلد تمثّل موردًا ثمينا للبحث وللنقاش العامّ حول عدم المساواة. ومن ناحية أخرى، تُعتبر "مؤشرات التنمية في العالم"[13] بدورها قاعدة بيانات للبنك العالمي تتوفّر فيها مؤشرات بالغة الإفادة حول المسائل المتعلّقة بالتنمية بعضها شديد الارتباط بإشكالية عدم المساواة.
- قاعدة البيانات المرجعية حول عدم المساواة في الدّخل في العالم[14]: وهي تحتوي على مؤشر جيني الخاصّ بـ 198 بلدًا منذ الستينات. وتهدف هذه القاعدة، حسب مُنْشِئيها، إلى الاستجابة لحاجيات الباحثين المنخرطين في بحوث تتجاوز الإطار الوطني بالذهاب إلى أقصى درجات قابليّة المقارنة واعتماد أكبر تغطية ممكنة بين البلدان وعبر الزمن. فالمعطيات المتوفّرة بخصوص عدم المساواة محدودة وتعيق البحث العابر للأوطان وبخصوص أسباب ونتائج التفاوت في الدّخل. كما أن تقديرات قاعدة البيانات المرجعية حول عدم المساواة في الدّخل في العالم تستند إلى آلاف مؤشرات جيني المجمّعة من خلال مئات المصادر المنشورة.

[12] World Inequality Database, https://wid.world/fr/wid-world-fr/
[13] World development indicators, https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
[14] *Standardized World Income Inequality Database, https://fsolt.org/swiid/*

- مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة / منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : هي قاعدة بيانات وضعها مشروع عدم المساواة الذي أطلقته جامعة تكساس بأوستن (الولايات المتّحدة الأمريكية) لدراسة تطوّر عدم المساواة في الأجر الاقتصادي ومنها على الأخصّ المعطيات المتعلّقة بـ"تقديرات عدم المساواة في دخل الأسر"[15] المستمدّة من علاقة القياس الاقتصادي مع قاعدة بيانات مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة في الأجر الاقتصادي.
- معهد الالتزام من أجل الإنصاف[16]: تأسّس هذا المعهد سنة 2015 ويعمل على الحدّ من عدم المساواة والفقر باعتماد تحليل شامل ودقيق لتداعيات الضرائب والخدمات ، والالتزام النشيط مع الأوساط السياسية. وقد وضع فهرسًا للالتزام بمقاومة عدم المساواة كما اقترح دليلًا منهجيًّا للالتزام من أجل الإنصاف.
- أوكسفام: من خلال دراسات متعدّدة حول مسألة عدم المساواة.
- مصرف "كريدي سويس" الذي ينشر تقارير حول الثروة في العالم.
- المنتدى الاقتصادي العالمي: فيما يخصّ المعطيات المتعلّقة بعدم المساواة على أساس النّوع الاجتماعي، وخصوصًا تقاريره حول التفاوت الجندري في العالم.

أمّا المعطيات الوطنية فسيتمّ تقديمها وتحليلها في الأجزاء والموضوعات اللاحقة، علمًا وأنّنا سنتناول عدم المساواة على أساس الانتماء الجغرافي والنوع الاجتماعي بشكل أفقيّ وفي إطار كل فصل من فصول هذا البحث.

3. تطوّر عدم المساواة في تونس حسب أهمّ المصادر الدولية

1.3. عدم المساواة في الدّخل أو في الإنفاق.

1.1.3. اعتمادًا على "قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم"

تحتوي قاعدة بيانات البنك العالمي على مجموعة من الإحصائيات بخصوص مُعامل جيني للدّخل في تونس للفترة الممتدّة من 1961 إلى 2016. وتعتمد هذه المعطيات على نتائج مختلف المسوحات حول استهلاك الأسر التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء بتونس. وتُبيّن هذه الإحصائيات أنّ معامل جيني عرف، بشكل عامّ، تطوّرًا باتجاه الانخفاض، ممّا يُشير إلى تراجع عدم المساواة. ودون الدخول في تفاصيل مُحدّدات هذا التطوّر التي تظلّ محلّ جدل غير محسوم بين مختلف التيارات الفكرية، يُمكن الإقرار بأنّ هذا التطوّر شهد ثلاث مراحل كبرى. عرفت العشرية 1965-1975 انخفاضًا هامّا لهذا المؤشّر حيث مرّ من 51،6 إلى 44 في فترة تزامنت مع بداية مسار التّخطيط ووضع أسس دولة الاستقلال التي ورثت لامساواة صارخة خلّفتها

[15] EHII: Estimated Household Income Inequality.
[16] https://commitmentoequity.org/

حقبة الاستعمار. فقد شهدت هذه المرحلة انطلاق سياسة التعاضد ومسار التصنيع وخلق أقطاب اقتصادية، وخلّفت تفقيرًا للرّيف ونزوحًا مكثّفًا نحو المدن.

فيما بين 1975 و2006، عرف هذا المُعامل (coefficient) ركودًا بصرف النظر عن بعض التغيرات الضعيفة نسبيًّا. وتتزامن هذه المرحلة مع فترتيْ تحرير الاقتصاد. جاءت الأولى إثر إيقاف تجربة التعاضد التي أطلقها أحمد بن صالح[17]، وبعث الصناعات التصديرية (قانون أفريل 1972) وصندوق دعم اللامركزية الصناعية (FOPRODI)، ثمّ تلتها فترة ما بعد برنامج الإصلاح الهيكلي التي انطلقت إثر أزمة أواسط الثمانينات.

بعد 2006، دخل معامل جيني طورًا من الانخفاض خصوصًا منذ 2011، سنة الثورة، وهو ما يمكن تفسيره بأهمّية التحويلات لفائدة الفئات الأكثر هشاشة والترفيع في الأجور الاسميّة لعدّة قطاعات. غير أنّ هذه الزيادات لمْ تُبدّد الشعور العامّ بتعمّق اللامساواة خصوصًا لدى الطبقة الوسطى وسكّان الجهات المحرومة وذلك بسبب استمرار البطالة وتفاقمها وارتفاع الأسعار وتراجع قيمة التبادل وغياب المبادرات الرامية إلى مقاومة التفاوت الجهوي ودفع التنمية المحلية. وهي ظاهرة سنتناولها في الفصل التالي.

تشير معطيات البنك العالمي إلى مرور معامل جيني من 37،7 سنة 2006 إلى 38،5 في 2011 ثمّ إلى 32،89 سنة 2016، غير أنّ هذه النِّسب الوطنية تُخْفي تفاوتًا صارخا بين الجهات مثلما ستتمّ الإشارة إليه في الفصول اللاحقة.

الشّكل 3.II تطوّر مؤشر جيني في تونس بين 1961 و2016

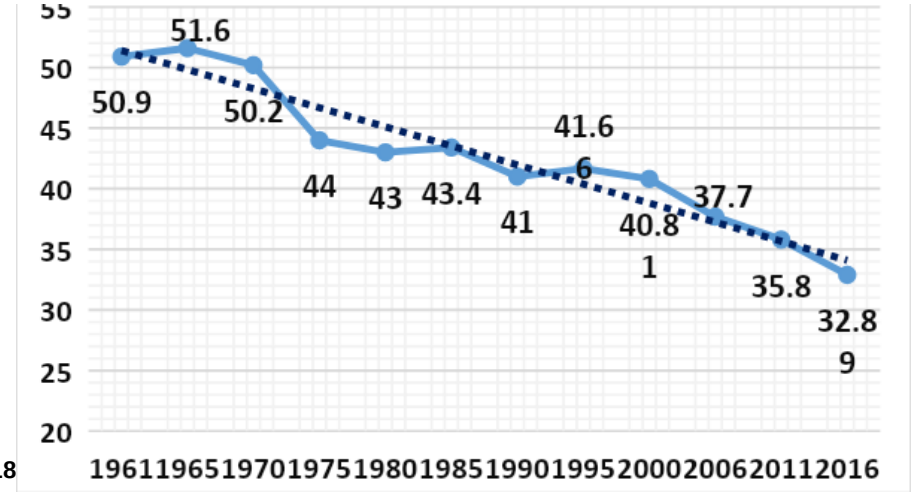

[18]

حسب قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم – البنك العالمي

[17] أحمد بن صالح: سياسي ونقابي تونسي (1926-2020) أهمّ مؤسسي التخطيط وسياسة التعاضد التي أجهضت سنة 1969 في تونس. انظر كتابه « *Pour rétablir la vérité : réformes et développement en Tunisie, 1961-1969* » Tunis, Cérès, 2008

[18] معطيات محيّنة تمّ تنزيلها في 6ماي 2020

لكنّ مؤشر جيني لا يكفي بمفرده لفهم مدى تعقيد عدم المساواة الاقتصادية لأنّنا، وهو ما يؤكّده ط. بيكاتي:"إذا ما اعتمدنا مؤشّرًا وحيدا على غرار مؤشر جيني لوصف عدم المساواة، فسنقع تحت وطأة الوهم بألّا شيء يتغيّر، وذلك لأنّنا، تحديدًا، لا نمتلك الوسائل الضرورية لرؤية مدى تعقّد التطوّرات وتعدّد أبعادها"[19].

لذلك ينبغي اللجوء إلى مؤشرات أخرى مثل معدّلات بالما أو 20-20 أو تطوّر أنصبة مختلف فئات السكان. وانطلاقًا من قياس توزيع الإنفاق كما نجده في إحصائيات البنك العالمي، فإنّ معدّلات بالما و20-20 تُشير إجمالًا إلى نفس التطوّرات في تونس. فبالنسبة لمعدلات بالما التي لا يمكن احتسابها بين 1970 و1985 لغياب المعطيات المتعلّقة بالإنفاق حسب الشريحة العشرية، فإنّها تُبيّن أنّ قسمة نفقات الـ 10% من السكان الأكثر ثراءً على الـ 40 % الأشدّ فقرًا مرّت من 3،5 (3،51) إلى أقلّ من 1،5 (1،27) سنة 2016، أي أنّ الـ 40 % الأشدّ فقرًا يجنون أقلّ من الـ 10 % الأكثر غنًى، في حين كانت هذه النسبة أقلّ بثلاث مرّات ونصف سنتيْ 1961 و1970، علمًا وانّ هذا المعدل عرف ركودًا نسبيًّا في حدود 2 بين 1990 و2000.

الشكل II.4. تطوّر مؤشّريْ بالما و20-20 ، تونس 1985 – 2016

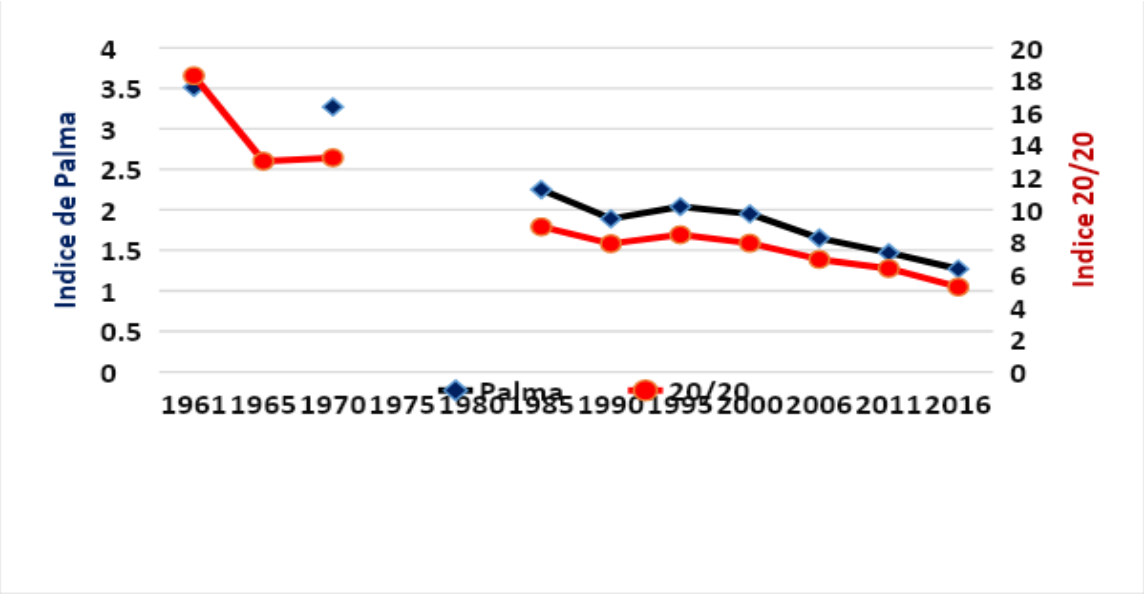

يعكس معدل 20-20 نفس التطوّر إذ يُبرز أنّ نصيب خُمس السكان الأكثر ثراءً الذي كان يُعادل 18 مرّة (18،27) نصيب الخُمس الأشدّ فقرًا سنة 1961 أصبح يُساوي 5 مرّات (5،24) سنة 2016 ممّا يُثبت تقلّصًا ملحوظًا في التفاوت بين الفئات الأغنى والفئات الأفقر.

[19] ط. بيكاتي، "رأس المال والايديولوجيا". Seuil, 2018.

يُبيّن الرسم البياني التالي تطوّر منابات الإنفاق لكلّ شريحة عشرية بين 1985 و2016 في تونس.

الشكل5.11. تطوّرالأنصبة من المداخيل حسب الشريحة العشرية في تونس بين 1985-2016

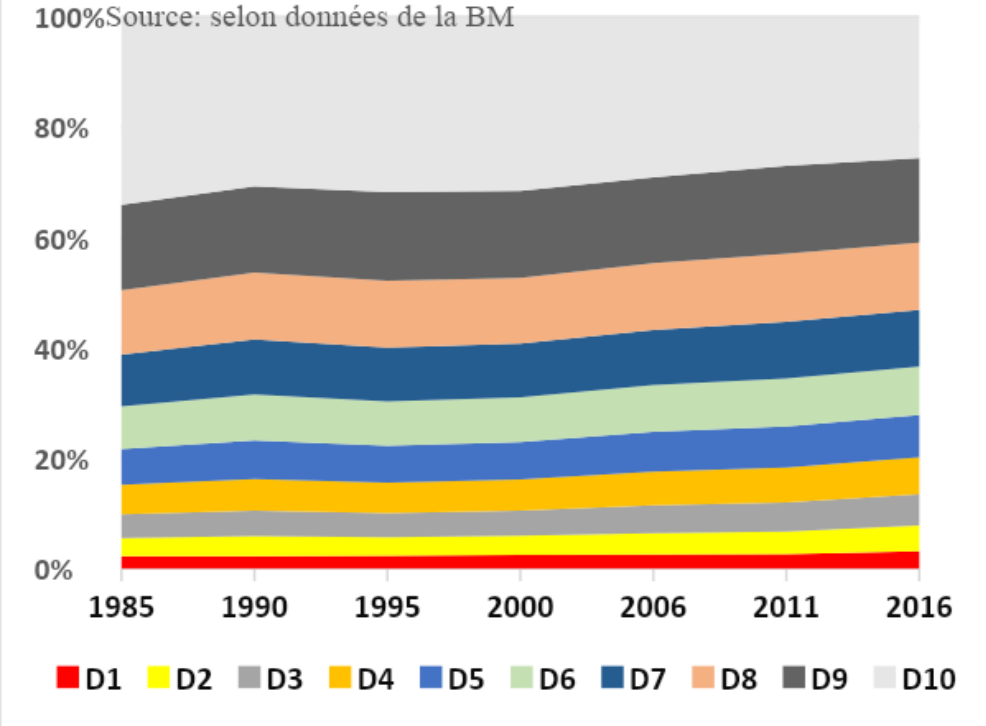

المصدر:معطيات البنك العالمي.

إنّ أهمّ ما نستخلصه من ذلك أنّ الشرائح العشرية الخمسة الأولى، أي النصف الأفقر من السكان، عرفت ارتفاعًا في مداخيلها، وذلك من خلال نفقاتها، بين 1985 و2016، فمرّ هذا النصيب من 21،6 % إلى 27،8% مسجّلًا ارتفاعا بـ 6،2 نقاط.

ولم يعرف نصيب الشرائح العشرية من 6 إلى 9، التي يمكن اعتبارها الطبقة الوسطى الميسورة نسبيًّا (وتُسمّى الـ 40 % الوسيطة)، إلّا تقدّمًا طفيفا إذ مرّ من 44،3 % إلى 46،6 % أي بزيادة 2،3 من النقاط. في المقابل شهد نصيب الـ 10 % الأغنى انخفاضًا متواصلًا فتراجع بـ 8،5 نقاط من 34،1 % إلى 25،6 % وهو ما يعادل مجموع نقاط الارتفاع في أنصبة الشرائح العشرية الأخرى.

لكن علينا أن نتحلّى بالحذر الشديد والتّحفّظ عند تأويل هذه المعطيات لأنّ الإنفاق، وخصوصا لدى الفئات الأكثر ثراءً، لا يعكس بالضرورة حقيقة المداخيل والمراكمة التي لا يدخل جزء منها حيّز الإنفاق بالمعنى الإحصائي.

الشكل11.6. تطوّر أنصبة المداخيل لـ 10 %الأكثر ثراءً ولـ 50 % الأشدّ فقرا في تونس بين 1961 و2016 (حسب البنك العالمي)

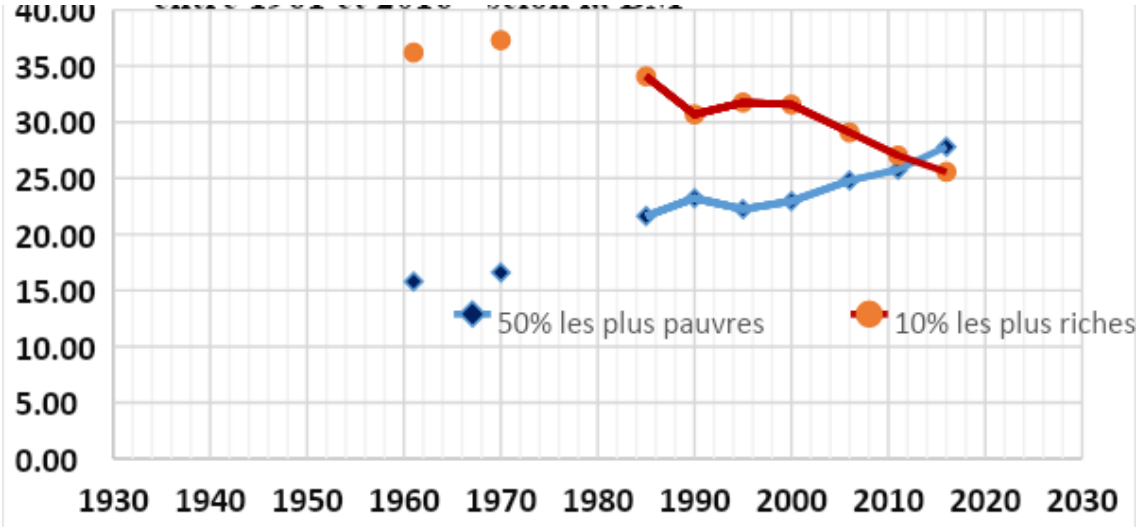

كما تحتوي قاعدة بيانات البنك العالمي على تقديرات لارتفاع الدّخل للكهل الواحد باعتماد الشريحة المئوية، تُمكّن من تحليل تطوّر توزيع المداخيل وثمار النموّ في تونس. وتُبيّن هذه التقديرات أنّ الشريحة المئوية العاشرة هي الفئة التي عرفت أكبر ارتفاع في دخلها فيما بين 1985 و2019، ويُقدّر هذا الارتفاع بـ 129 %، تليها الشريحتان المئويتان 33 و34 بارتفاع قدره 128 %. أمّا الـ 1 % الأكثر غنًى فقد انخفضت مداخيلهم بنسبة 8 %، وبلغ الانخفاض 33 % لدى 0،1% الأغنى، و52 % لدى الـ 0،01 %، و65 % لدى 0،001 %. إذا قارنّا هذه النّسب بمثيلتها على الصعيد العالمي نجد أنّ هذه الفئات الخمسة عرفت ارتفاعًا في مداخيلها يُقدّر بـ 89 %، و112 %، و148 %، و170 %.

الشكل11.7. أرباح النموّ حسب الشرائح المئوية في تونس بين 1985 و2019

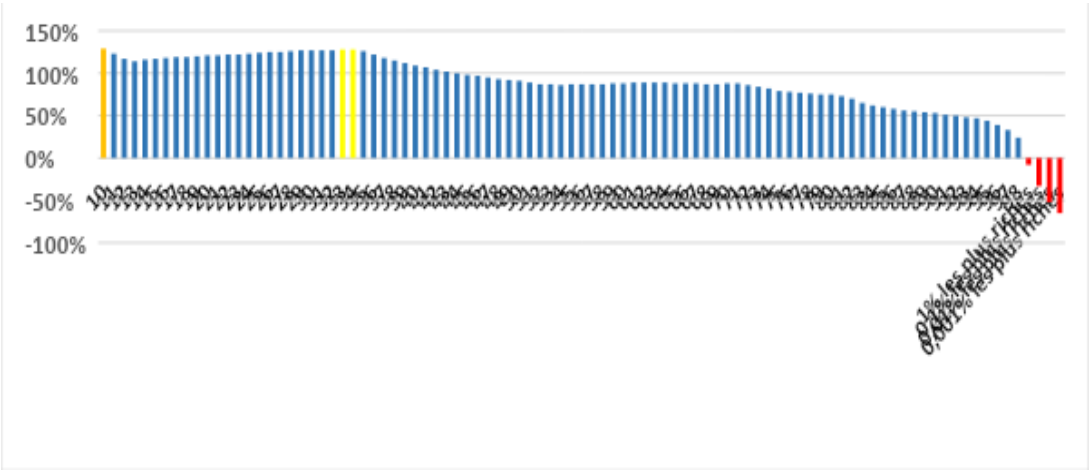

معطيات قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم. البنك العالمي (% من ارتفاع الدّخل)

يُظهر الرسم البياني المدرّج أنّ مداخيل 44 % من السكان الأشدّ فقرا قد ارتفعت بأكثر من الضعف بين 1985 و2016، كما سجّلت مداخيل الشرائح المئوية من 45 إلى 90 ارتفاعا يتراوح بين 50 % و100 %خلال نفس الفترة في حين ارتفعت مداخيل الشرائح المئوية من 91 إلى 98 بنسبة تقلّ عن 50 %.أمّا الـ2 % الأكثر ثراءً فقد انخفضت مداخيلهم نسبيّا.

يُبرز الرسم البياني تطوّر أنصبة الشرائح الرئيسية حسب هذه المعطيات المتعلّقة بالدّخل قبل الضريبة (تمّ تنزيلها في 18 مارس 2021 من قاعدة بيانات البنك العالمي)، ويُشير إلى تساوي أنصبة الـ40% الوسيطة والـ10 % الأكثر ثراءً، وتواصل هاتان الفئتان حيازة ما يزيد عن 80 % من المداخيل حسب الكهل الواحد بالتساوي تقريبا. في حين مرّ نصيب الـ50 % الأشدّ فقرا من 12،8 % سنة 1980 إلى 17،9 % سنة 2019.

الشكل11.8. تطوّر أنصبة الشرائح المئويّة من الدّخل قبل الضريبة في تونس من 1980 إلى 2019

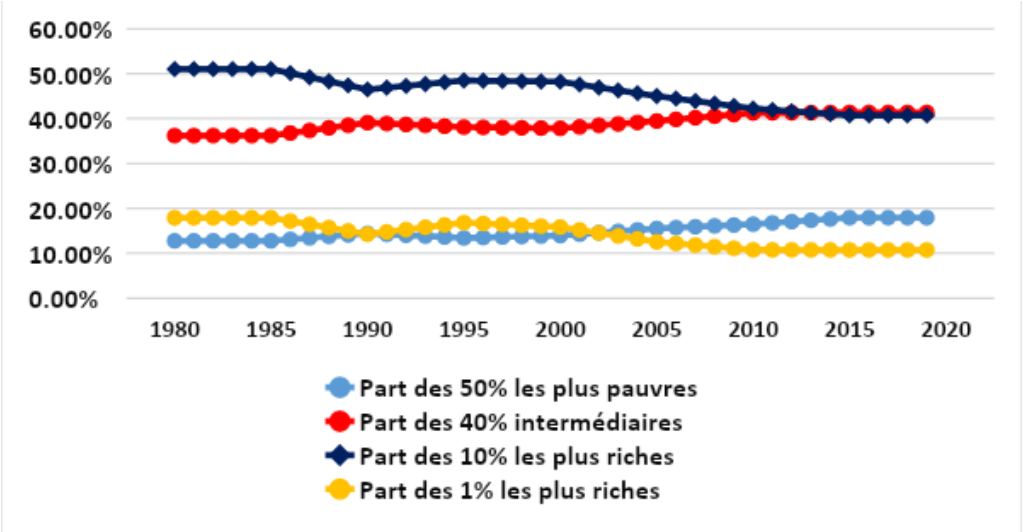

المصدر: حسب معطيات البنك العالمي

مقارنة ببلدان الجوار في شمال إفريقيا وحسب نفس المصدر، تبدو الجزائر الأقلّ لامساواة ضمن بلدان شمال إفريقيا الخمسة (عدم توفّر المعطيات بالنسبة لليبيا) بمؤشّر جيني قدره 27،62 سنة 2012، تليها مصر بـ31،8 % سنة 2015، وتتقدّم موريتانيا (32،62) على تونس (32،82). ويعتبر المغرب البلد الأكثر لامساواة في المنطقة بمؤشّر جيني قدره 39،55 سنة 2014.

الجدول11.1. مؤشّرات جيني وبالما و20-20. بلدان شمال إفريقيا.

Pays	Coef de Gini	Ratio de Palma	Ratio 20-20
Algérie	27.62	0.99	3.98
Egypte	31.82	1.27	4.55
Mauritanie	32.62	1.25	5.34
Tunisie	32.82	1.27	5.24
Maroc	39.55	1.83	7.01

المصدر: حسب قاعدة بيانات البنك العالمي

تسجّل الجزائر أيضا مؤشّر بالما أقلّ من 1 ممّا يعني أنّ نصيب الـ10% الأكثر ثراء من المداخيل أقلّ قليلا من نصيب الـ40% الأشدّ فقراً. تقدّر هذه النسبة بـ1،25 في موريتانيا و1،27 في كلّ من مصر وتونس لكنّها تبلغ 1،87 في المغرب.

أمّا معدّل 20-20 فيبيّن أنّ المغرب يسجّل أعلى مستويات عدم المساواة بـ7،01 وهو ما يعني أنّ الـ20% الأكثر ثراء يجنون 7 أضعاف ما يحصل عليه الـ20% الأشدّ فقرا. في حين أنّ هذا المعدّل أقلّ من 4 في الجزائر ويساوي 4،55 في مصر، و5،24 في تونس، و5،34 في موريتانيا.

تبيّن منحنيات لورنز المتعلّقة بتوزيع المداخيل في هذه البلدان أنّ منحنى الجزائر هو الأقرب إلى مستقيم المساواة التامّة ومنحنى المغرب هو الأبعد عنه. وتتوسّط هذين المنحنيين منحنيات مصر وموريتانيا وتونس شديدة التقارب فيما بينها إذ يكاد يتطابق منحنيا تونس وموريتانيا. وإذا كان ذلك يعكس توزيعا يكاد يكون متماثلا بين هذين البلدين، فهو يثبت أيضا حدود مؤشّر جيني الذي يمكن أن يحجب الاختلافات في مستوى الدّخل، إذ نعلم جيّدا أنّ الدّخل الفردي في تونس أعلى منه في موريتانيا بشكل ملحوظ.

الشكل11.9. منحنى لورنز – شمال إفريقيا

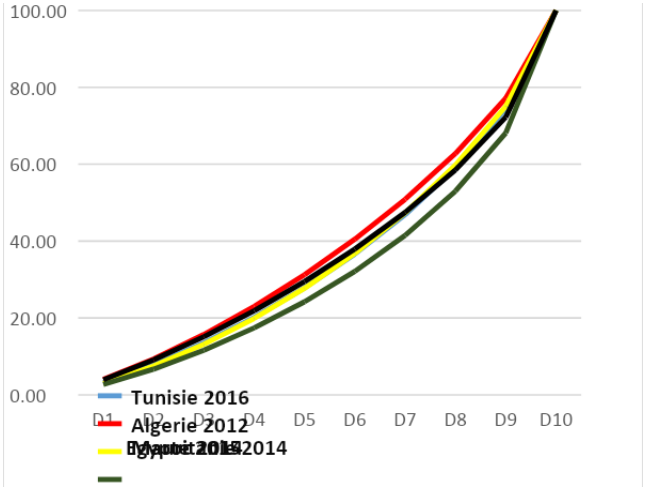

المصدر: المؤلّفون حسب قاعدة بيانات عدم المساواة في الدّخل في العالم – البنك العالمي.

2.1.3. حسب قاعدة البيانات المرجعيّة لعدم المساواة في الدّخل في العالم[20]

تحتوي قاعدة البيانات المرجعيّة لعدم المساواة في الدّخل في العالم على مؤشّرات جيني متعلّقة بالتفاوت في المداخيل المتاحة ومداخيل السوق الخاصّة بـ198 دولة قابلة للمقارنة فيما بينها منذ 1960 إلى اليوم، كما تتضمّن معلومات على إعادة التوزيع المطلق والنسبي.

- عدم المساواة في الدّخل المتاح (بعد الضريبة وبعد التحويلات)

[20] SWIID ; Standardized world income inequality database.

- عدم المساواة في دخل السوق (قبل الضريبة، قبل التحويلات)
- إعادة التوزيع المطلق (التفاوت في دخل السوق يطرح منه التفاوت في الدخل الصافي)
- إعادة التوزيع النسبي (بعد طرح التفاوت في الدخل الصافي من التفاوت في دخل السوق تتمّ القسمة على التفاوت في دخل السوق)

ونجد في قاعدة البيانات هذه جردا للدراسات والمصادر التي قدّرت أو احتسبت معدّلات جيني الخاصّة بتونس منذ 1985 ولنا في الجدول التالي تلخيص لهذه المعطيات.

الجدول 2.11. مؤشّر جيني الخاصّ بتونس - حسب المصادر المختلفة

Années	GINI	Définition	Echelle	Série	Source
1985	**43**	Consommation	Par tête	AP2008 con pc	Adams & Page 2003
	43,4	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet
1990	**40**	Consommation	Par tête	AP2003 con pc	Adams & Page 2003
	40,2	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet
1995	**41,7**	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet
2000	**40,8**	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet
2005	**37,7**	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet
	40,5	Consommation	Par tête	GIDD Tunisia	Ackah, Bussolo, De Hoyos& Medvedev 2008
	40,6	Consommation	Par tête	Hassine 2015	Hassine 2015
	41,4	Consommation	Par tête	UNESCWA 2018	UNESCWA 2018
2010	**35,8**	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet
	38,3	Consommation	Par tête	Hassine 2015	Hassine 2015
	38,5	Consommation	Par tête	KANRCZ 2017 Tunisia con pc	Krafft, Assad, Nezier, Ramadan, Vahidamnesh, Zouari 2017
	39,7	Consommation	Par tête	CEQ Tunisia con pc	CEQ 2019
2012	**33,7**	Consommation	Par tête	KANRCZ 2017 Tunisia con pc	Krafft, Assad, Nezier, Ramadan, Vahidamnesh, Zouari 2017
2015	**32,8**	Consommation	Par tête	povcalnet Tunisia con pc	WB povcalnet

قاعدة البيانات المرجعيّة لعدم المساواة في الدّخل في العالم.

تبيّن كلّ هذه التقديرات، رغم اعتمادها منهجيّات مختلفة، تطوّر هذا المؤشّر نحو الانخفاض وهو ما يشير إلى تراجع عدم المساواة بين 1985 والسنوات الأخيرة.

وتؤكّد كلّ تقديرات معدّل جيني التي وضعها منشئو قاعدة البيانات هذا المنحى سواء بالنسبة لدخل السوق (قبل الضريبة والتحويلات) أو بالنسبة للدّخل المتاح (بعد الضريبة والتحويلات) وتفيد هذه

التقديرات أنّ مؤشّر جيني المرجعي لدخل السوق قد مرّ من 44،4 سنة 1985 إلى 40،9 في 2015. أمّا مؤشّر جيني المتعلّق بالدّخل المتاح، فقد مرّ في نفس الفترة من 41،9 إلى 38،9. ويبيّن الرسم البياني التالي، الذي تمّ تنزيله من قاعدة البيانات، تطوّر هذين المؤشّرين ومجال الثقة المناسب لكلّ منهما.

الشكل10.11 جيني الخاصّ بتونس 1985 – 2015

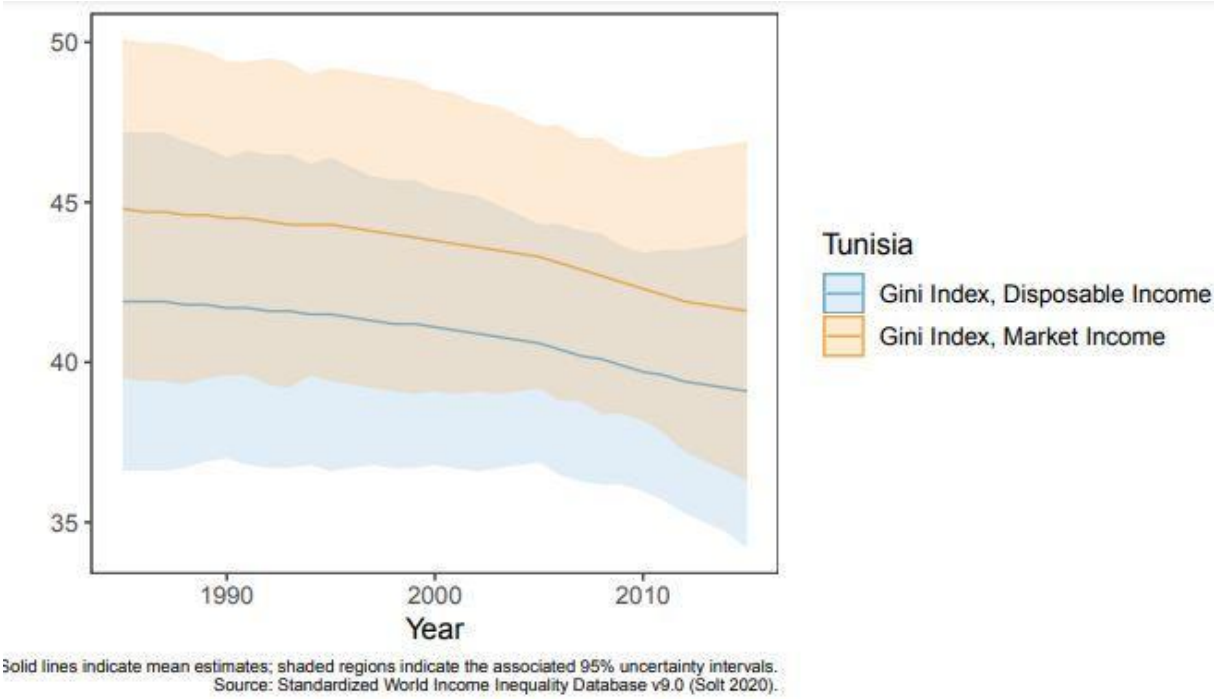

قاعدة البيانات المرجعيّة لعدم المساواة في الدّخل في العالم.

تجدر الإشارة إلى تأكيد مصمّمي قاعدة البيانات على ضرورة توخّي الحذر عند تأويل الفرق بين المؤشّرين (دخل السوق والدّخل المتاح) لأنّ الأرقام المقدّمة في تونس والبلدان المغاربيّة حول عدم المساواة في دخل السوق وفي الدّخل المتاح تمثّل أفضل تقدير ممكن بحسب المعطيات المتوفّرة من المصدر على عكس البلدان التي تكون فيها المعطيات الأصليّة متوفّرة بخصوص توزيع دخل السوق وتوزيع الدّخل المتاح أو الاستهلاك. لكن هذه التقديرات في البلدان المغاربيّة ترتكز على فحص ومعاينة نفس المعطيات من المصدر، لذلك فإنّ الفرق بينها لا يعكس إلّا معلومات متأتّية من بلدان أخرى ويكون بالتالي من الخطأ إرجاع هذا الفرق إلى تأثير إعادة توزيع الضرائب والتحويلات.

إنّ المعطيات المقارنة لبقيّة بلدان شمال إفريقيا تفيد بأنّ الجزائر هي البلد الأقلّ تفاوتا في التوزيع بتطوّر ذي انخفاض ثابت في معامل جيني للدّخل المتاح بين 1990 و2011. ونلاحظ هذا المنحى المستمرّ في الانخفاض في تونس أيضا بين 1985 و2017، وفي نفس هذه الفترة يبدو الوضع مستقرّا نسبيّا في مصر. في

المقابل، ارتفعت اللامساواة في المغرب الأقصى بين 1985 و2010 حيث بلغ جيني 41،1 قبل أن يسجّل تراجعا طفيفا إلى حدود 41 سنة 2011.

بناء على تقديرات قاعدة البيانات وحسب آخر سنة توفّرت فيها المعطيات كانت الوضعيّة على النّحو التالي:

جدول3.11. جيني للدّخل المتاح ولدخل السوق بشمال إفريقيا

PAYS – dernière année	REVENU DISPONIBLE		REVENU DE MARCHE	
	GINI	Erreur Standard	GINI	Erreur Standard
Libye - 2008	**32.7**	4	**34.0**	2.4
Algérie - 2011	**35.0**	3.2	**36.7**	3.4
Mauritanie 2014	**37.9**	2.2	**39.5**	2.5
Tunisie - 2015	**38.9**	2.6	**40.9**	2.7
Maroc - 2014	**41.0**	2.7	**43.8**	2.9
Egypte - 2017	**43.0**	1.9	**48.1**	2.3

المصدر: قاعدة البيانات المرجعيّة لعدم المساواة في الدّخل في العالم

3.1.3. عدم المساواة في الدّخل حسب قاعدة بيانات مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة (UTIP-UNIDO)[21]

أطلقت جامعة تكساس بأوستن (الولايات المتّحدة الأمريكيّة) مشروعا حول عدم المساواة تحت إشراف فريق بحث محدود العدد يتناول قياس عدم المساواة وشرح تطوّرها على مستوى الأجور وخارطة التحوّلات الصناعيّة في العالم. من خلال تقديم المشروع، سعى فريق البحث إلى إقامة ربط وثيق بين عمليّات القياس وأوسع مفاهيم عدم المساواة، مشدّدا على اعتماد مؤشّر ثيل (Theil) لقياس اللامساواة انطلاقا من معطيات صناعيّة وجهويّة وقطاعيّة.

لقد وضع هذا الفريق عدّة قواعد للبيانات حول عدم المساواة منها بالخصوص "تقديرات عدم المساواة في دخل الأسر"[22] التي تضمّ جملة معطيات مقدّرة حول عدم المساواة في مداخيل الأسر المتأتّية من العلاقة الاقتصاديّة القياسيّة لقاعدة بياناتهم حول عدم المساواة في الأجور في مجال الصناعة لـ151 بلدا من 1963 إلى 2015، مع متغيّرات أخرى وجملة معطيات دينغر وسكواير (Deininger et Squire) من البنك العالمي. وتضمّ قاعدة البيانات 4882 ملاحظة تعتمد الإحصائيّات الصناعيّة لمنظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة.

[21] University of Texas Inequality Project + United Nations of Industrial Development Organization.
[22] EHII : Estimated Household Income Inequality.

كما يقدّم موقع الواب خريطة جغرافيّة تفاعليّة تعطي مؤشّر جيني الخاص بكلّ بلد في كلّ فترة مختارة. وتبيّن الخريطة التالية الوضع العالمي فيما بين 2012 و2015. تشير المناطق الرماديّة إلى عدم توفّر معطيات عن الفترة المذكورة.

الشكل11.II معدّلات جيني في العالم 2012 – 2015 حسب مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة – منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة

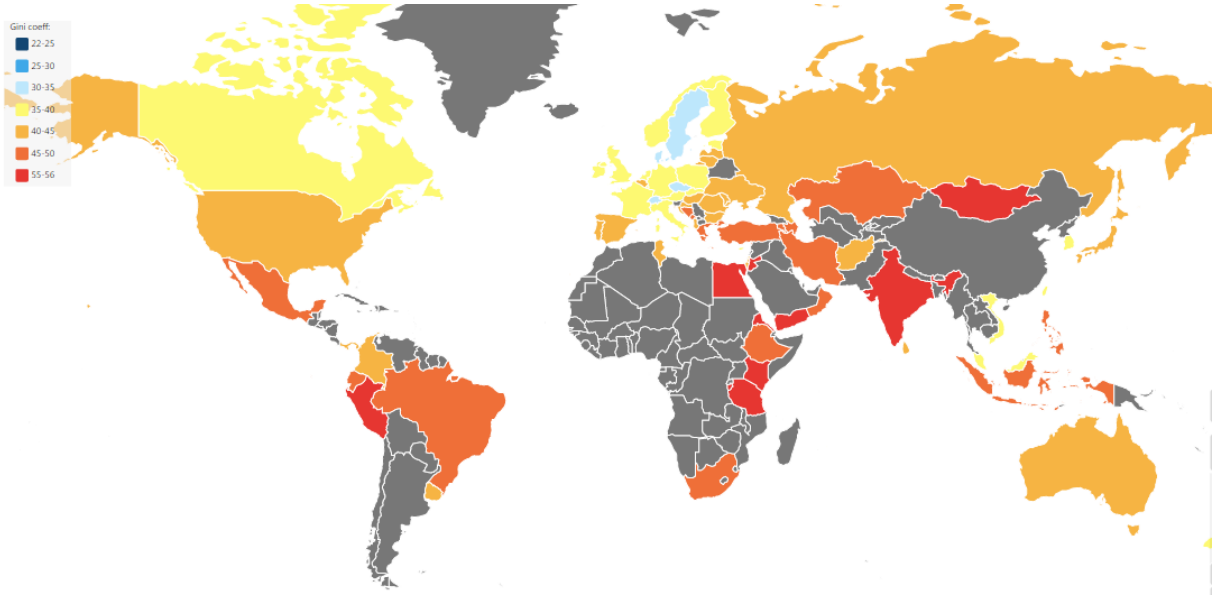

تشير المعطيات المتعلّقة بتونس إلى أنّ المؤشّرين يتّخذان نفس المسار (معامل جيني ومقياس ثيل) وهو ما يعكس منحى عامّا باتّجاه الانخفاض المحدود بين 1964 و1972 يتبعه ارتفاع نسبي حتى 1976 ثمّ تراجع حتى سنة 1981. ولا تحتوي قاعدة البيانات على معطيات بخصوص الفترة 1981-1993 لكن المؤشّرين سجّلا ارتفاعا ملحوظا بين هاتين السنتين ممّا يشير إلى تفاقم عدم المساواة الذي تواصل حتى 2003، ثمّ شهدت الفترة 2009-2014 ركودا نسبيّا.

إنّ الاختلاف بين هذه النتائج مقارنة ببقيّة التقديرات المتعلّقة بعدم المساواة (قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم وقاعدة البيانات المرجعيّة لعدم المساواة في الدّخل في العالم) قد يعود إلى اعتماد مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة – منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة، في المقام الأوّل، على الأجور في القطاع الصناعي.

الشكل 12.II تطوّر مؤشّريْ ثيل وجيني – تونس من 1963 إلى 2014

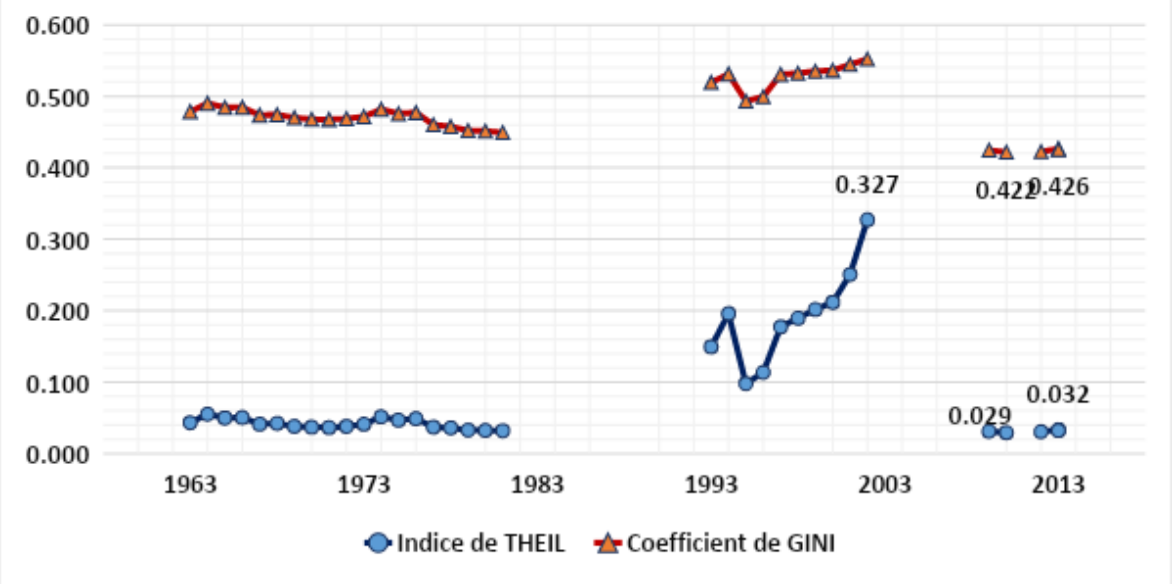

حسب مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة – منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة

يلخّص الجدول التالي المقارنة مع بقيّة بلدان شمال إفريقيا.

الجدول 4.II مؤشّرا جيني وثيل لبلدان شمال إفريقيا

Pays	Année	Coefficient de Gini	Indice Theil
Algérie	1995-1997	0.4415	0.0154
Egypte	2014	0.5372	0.1391
Libye	1979	0.4622	0.0291
Maroc	2010	0.5345	0.1592
Tunisie	2014	0.4255	0.0322

حسب مشروع جامعة تكساس حول عدم المساواة – منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة

نلاحظ أنّ المعطيات الخاصّة بتونس ومصر المتوفّرة في قاعدة البيانات تصل إلى سنة 2014 في حين أنّها قديمة نسبيّا فيما يتعلّق ببقيّة بلدان المنطقة، وهي تبيّن أنّ عدم المساواة في مصر والمغرب أحدّ منها في تونس، كما تشير الخريطة المشار إليها أعلاه أنّ تونس هي البلد الوحيد الذي يسجّل معامل جيني أدنى من 0،45 من بين كلّ البلدان الإفريقيّة والعربيّة التي تتوفّر معطيات بشأنها.

4.1.3. عدم المساواة في الدخل حسب معهد الالتزام من أجل الإنصاف[23]

منذ تأسيسه في 2015، رسم معهد الالتزام من أجل الإنصاف بجامعة تولان (Tulane) الأمريكيّة، لنفسه هدفا نصّ عليه في الموقع الخاصّ به يتمثّل في الحدّ من عدم المساواة والفقر من خلال تحليل شامل ودقيق لتداعيات الضرائب والخدمات من ناحية والالتزام النشيط مع الدوائر السياسيّة من ناحية ثانية. ويعتمد في ذلك على مجالات نشاط رئيسيّة: مناهج وأدوات سياسيّة، مركز معطيات حول إعادة التوزيع الضريبي، خدمات استشاريّة وتكوينيّة، جسور مع السياسة.

هناك دراسات حول تأثيرات الضرائب والخدمات تعتمد منهجيّة "الالتزام من أجل الإنصاف" (دليل CEQ)، وقد شملت هذه الدراسات عديد البلدان ذات الدّخل الضعيف والمتوسّط من كلّ أنحاء العالم وتنشر نتائجها في مركز المعهد للمعطيات والنشر. كما تصدر هذه الأعمال في عدّة مجلاّت مثل "صحيفة تنمية الاقتصاديّات"[24] و"مجلّة الماليّة العموميّة"[25] و"مجلّة الدّخل والثروة"[26] و"التنمية العالميّة"[27].

إنّ مركز بيانات "معهد الالتزام من أجل الإنصاف" حول إعادة التوزيع الضريبي يتمثّل في نظام للمعلومات والمتابعة اعتمادا على مؤشّرات مفاتيح وقاعدة بيانات ميكروجبائيّة متناسقة لتقييم تأثير الأنظمة الجبائيّة على عدم المساواة والفقر.

تعود المعطيات المتعلّقة بتونس في هذه القاعدة إلى سنة 2010 استنادا إلى مسح تلك السنة لاستهلاك الأسر، وتشير إلى بلوغ مؤشّر جيني لدخل السوق زائد المنح 0،4307 سنة 2010، وقُدّر جيني للدّخل المتاح بـ 0،3972 أي بانخفاض مقارنة بدخل السوق في حدود 0،033، ونسجّل نزول جيني للدّخل القابل للاستهلاك إلى 0،3812 في حين استقرّ عند 0،3516 بالنسبة للدّخل النهائي أي بحوالي 0،08 نقطة أقلّ من جيني لدخل السوق.

جدول 5.11 معدّل جيني ومؤشّر ثيل حسب "معهد الالتزام من أجل الإنصاف" – تونس 2010

	Revenu du marché	Revenu disponible	Revenu consommable	Revenu final
Coeff de GINI	**0.4307**	**0.3972**	**0.3812**	**0.3516**
Ecart par rapport Gini Revenu du marché		-0.0335	-0.0495	-0.0791
Indice de Theil	**0.3310**	**0.2814**	**0.2591**	**0.2198**
Ecart par rapport Theil Revenu du marché		-0.0496	-0.0719	-0.1112

[23] CEQ Institute : Commitment of Equity Institute.
[24] Journal of development economics.
[25] Public finance review.
[26] Review of income and wealth.
[27] World development.

بالنّظر إلى هذه النتائج، ذهب الجويني وآخرون في بحثهم إلى أنّ سياسة وضع الميزانيّة في تونس تحدّ من عدم المساواة والفقر المدقع بفضل إنفاق عمومي يحقّق إعادة التوزيع. غير أنّ نسبة الفقر قد ارتفعت ممّا يعني أنّ أعدادا كبيرة من الفقراء يدفعون مقدارا للضرائب أكثر ممّا يتلقّونه من تحويلات ماليّة أو منح ويعود ذلك إلى العبء الثقيل نسبيّا للضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيّين ولمساهمات الضمان الاجتماعي على الأسر ذات الدّخل الضعيف.

لقد لاحظنا في الجدول السابق انخفاضا ب0،08 نقطة بين جيني دخل السوق للفرد (0،43) وجيني الدّخل النهائي (0،35). وإذا استثنينا التحويلات العينيّة للتعليم العمومي والصحّة، فإنّ هذا الانخفاض لا يتجاوز 0،05 نقطة، ممّا يدلّ على أنّ ثلثيْ تقليص اللامساواة يعودان إلى الضرائب والتحويلات النقديّة والمنح.

إنّ المقارنة مع بلدان أخرى ذات دخل متوسّط تشير، باعتماد نتائج هذه الدراسة، إلى أنّ الأثر التوزيعي للضرائب والتحويلات النقديّة والمنح والتحويلات العينيّة أضعف من البرازيل والشيلي لكنّه أعلى من المكسيك ويتجاوز بكثير ما نسجّله في اندونيسيا أو البيرو، إلّا أنّ الأثر التوزيعي للضرائب والتحويلات النقديّة والمنح أعلى ممّا تسجّله إحدى البلدان المذكورة أعلاه وأقلّ من جنوب إفريقيا. لذلك يمكن اعتبار أنّ سياسة وضع الميزانيّة في تونس تتّسم بقدر من إعادة التوزيع.

وفي الخلاصة، تشير الدراسة فيما يتعلّق بتونس إلى أنّ الجزء الأكبر من التعديل يعود إلى الضرائب على دخل الخواص وإلى المساهمات في الضمان الاجتماعي. "إنّ التحويلات النقديّة تساهم في إعادة التوزيع بقدر ضئيل. ورغم أنّها تصاعديّة وتحقّق المساواة فإنّ نسبتها من الميزانيّة تظلّ محدودة (0،2% فقط). ويساهم الدّعم في الحدّ من عدم المساواة ولكن أقلّ بكثير من التحويلات النقديّة لأنّ الامتيازات المسندة إلى غير الفقراء تفوق نسبتهم من السكّان. ويبقى التعليم الابتدائي والثانوي الأكثر توزيعا وتحقيقا للمساواة في حين لا يضمن التعليم العالي إعادة التوزيع إلّا في حدود نسبيّة لأنّ ولوج الفقراء إليه يظلّ محدودا. كما تضمن نفقات الصحّة إعادة التوزيع وتحقّق المساواة فيما يخصّ العناية الصحّية الأساسيّة، بينما ينبغي تنسيب هذا الدور كلّما تعلّق الأمر بخدمات الإقامة الاستشفائيّة."

في الأجزاء اللّاحقة، سنضع كلّ هذه المعاينات في مواجهة تحليلات تستند إلى مسوحات ومعطيات أحدث. وستكون توصيات هذه الدراسة بخصوص إعادة صياغة السياسات العموميّة في هذا المجال على ضوء ما ذهبت إليه من تشخيص متعدّد الأبعاد.

5.1.3. مؤشّر أوكسفام للالتزام بالحدّ من عدم المساواة

تناولت جمعيّة أوكسفام مسألة عدم المساواة في العالم في عدّة دراسات، كما انخرطت في النضال من أجل الحدّ منها. ووضعت بالشراكة مع "تمويل التنمية

الدوليّة" (DFI : Development Finance International) مؤشّر ERI : مؤشّر الالتزام بالحدّ من عدم المساواة الذي نُشرت النسخة الثالثة منه في 2020 لتقدّم ترتيب 158 دولة في العالم حسب هذا المؤشّر الذي يقيس سياسات وإجراءات الحكومات في ثلاثة مجالات لها تأثير مباشر وثابت على الحدّ من عدم المساواة وهي الخدمات العموميّة (الصحّة والتعليم والحماية الاجتماعيّة) والجباية وحقوق العمّال.

أشارت نتائج 2020 إلى حصول البلدان الأكثر تقدّما على أفضل المراتب واحتلّت النرويج (مجموع نقاط 0،82) والدنمارك وألمانيا وفنلندا طليعة الترتيب.

وكان مجموع نقاط بلدان شمال إفريقيا وتطوّرها وترتيبها كالآتي:

جدول 6.II تطوّر مؤشّر الالتزام بالحدّ من عدم المساواة 2018-2020. شمال إفريقيا

PAYS	Années	ERI (Général)		Services publics		Fiscalité		Travail	
		Score	Rang mondial	Score	Rang mondial	Score	Rang mondial	Score	Rang mondial
Tunisie	**2018**	**0,53**	**40**	0,33	59	0,74	17	0,59	50
	2020	**0,68**	**48**	0,36	94	0,81	10	0,64	60
Algérie	**2018**	**0,36**	**80**	0,22	94	0,56	69	0,39	86
	2020	**0,59**	**70**	0,37	91	0,76	18	0,47	99
Mauritanie	**2018**	**0,31**	**103**	0,15	123	0,49	94	0,38	90
	2020	**0,46**	**105**	0,36	92	0,54	90	0,40	108
Maroc	**2018**	**0,32**	**98**	0,18	112	0,53	78	0,34	101
	2020	**0,40**	**121**	0,33	103	0,36	137	0,47	101
Egypte	**2018**	**0,30**	**104**	0,15	124	0,62	43	0,30	110
	2020	**0,45**	**114**	0,24	117	0,55	87	0,48	98

المصدر: حسب بيانات "أوكسفام".

لقد تراجعت تونس بـ8 مواقع في الترتيب العالمي بين 2018 و2020 رغم وجودها في طليعة بلدان شمال إفريقيا (باستثناء ليبيا التي لا يشملها الترتيب) ورغم تحسّن مجموع نقاطها. لقد نجحت تونس في تحسين مجموعها فيما يخصّ الجباية والأهمّ أنّها تقدّمت في الترتيب إذ احتلّت المرتبة العاشرة عالميّا في هذا المجال، لكنّها عرفت انخفاضا في المجموع وتراجعا في الترتيب في مجال الخدمات العموميّة ممّا يعكس تردّي هذه الخدمات وخصوصا في الصحة والتعليم، لذلك مرّت من المركز 59 سنة 2018 إلى المركز 94 سنة 2020.

أمّا من حيث حقوق العمّال، فرغم التحسّن في مجموع النقاط الذي أصبح 0،64 في 2020 بعد أن كان 0،59 في 2018، ففد مرّت تونس من المركز 50 إلى المركز 60 في الترتيب العالمي، ممّا يعني أنّها شهدت ركودا أو تطوّرا أكثر بطئًا من بلدان أخرى. إنّ العطالة السياسيّة وغياب الإصلاحات الحقيقيّة الرامية إلى الانخراط في سياسة تنمويّة شاملة وعادلة لا يمكن أن تفضي إلّا إلى هذا التردّي الاجتماعي. وإذا اعتمدنا

مقاربة تفصيليّة للسياسات العموميّة في تونس سنة 2018 حسب هذا المؤشّر، فإنّه يتبيّن لنا، استنادا لنسبة الإنفاق العمومي على التعليم والصحّة والحماية الاجتماعيّة من مجموع النفقات العموميّة، أنّها تحتلّ المركز 19 عالميّا من حيث الإنفاق على التعليم بنسبة 20،59%، والمركز 41 في ما يخصّ الحماية الاجتماعيّة بنسبة 30%، في حين تأتي في المرتبة 136 بالنسبة للإنفاق في الصحّة بـ6،1% من مجموع النفقات العموميّة. كلّ هذه البيانات تفسّر الأسباب الرئيسيّة لتدهور البنية التحتيّة وجودة الخدمات خصوصا في التعليم والصحّة العموميّين وتنامي تعليم وصحّة بسرعتين متفاوتتين تفضيان إلى تعميق عدم المساواة بين الفئات الاجتماعيّة في مجالين كانا يعتبران المحرّكين الرئيسيّين للمصعد الاجتماعي في تونس في العقود السابقة.

ونتيجة لذلك استقرّ مؤشّر جيني للدّخل في حدود 0،046 سنة 2018 ممّا وضع تونس في المرتبة 64. في المقابل، يُقدّر أثر معدّل تصاعد الضريبة على مؤشّر جيني للدّخل بـ0،0325- ممّا بوّأ تونس المرتبة السابعة في الترتيب العالمي. إلّا أنّها تسجّل نتائج ضعيفة نسبيّا وتحتلّ مراتب متأخّرة من حيث معدّل تصاعد الضريبة (الأداء على القيمة المضافة، الضريبة على الشركات، الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيّين): المركز 90، ومن حيث إنفاذ التحصيل الضريبي: المركز 86.

وتحتلّ تونس المرتبة 21 من حيث الممارسات الضريبيّة الضارّة. هكذا يستقرّ معدّل مجموع النقاط بخصوص تصاعد الضريبة في حدود 0،74 ويعطي لتونس المرتبة 17 عالميّا في هذا المجال.

جدول 7.II مؤشّر الالتزام بالحدّ من عدم المساواة

Pilier	Indicateur	Indicateur	Score	Rang
Dépense publique sur l'éducation, la santé et la protection sociale	Education (en % de la DPT)	20.59%	0.52	19
	Santé (en % de la DPT)	6.1%	0.13	136
	Protection sociale (en % de la DPT)	30%	0.65	41
	Score moyen des 3 dépenses		**0.44**	**50**
Progressivité de la politique fiscale	Impact sur le Gini revenu	**-0.046**	0.10	64
	Progressivité moyenne des impôts		0.58	90
	Impact de l'impôt sur le Gini revenu	**-0.0325**	0.88	7
	Effort de collecte des impôts		0.40	86
	Pratiques fiscales dommageables		0.83	21
	Score moyen de progressivité de la politique fiscale		**0.74**	**17**
Réduction des inégalités à travers les droits du travail et des salaires décents	Respect du droit du travail et du droit syndical		0.51	57
	Protection légale des femmes travailleuses		0.63	51
	Salaires minimums décents		0.11	61
	Score moyen de la progressivité de la législation du travail		**0.59**	**50**
Indice d'Engagement à la Réduction des Inégalités			**0.53**	**40**

المصدر: أوكسفام – تمويل التنمية الدوليّة

2.3. ثروة الأسر.

يُعتبر التقرير السنوي لمصرف "الكريدي سويس" (Crédit Suisse) حول الثروة العالميّة مصدرا هامّا لتقييم تطوّر هذه الثروة وتوزيعها بين البلدان وداخل كلّ بلد. ويشير تقرير 2020 إلى أنّ الثروة الجمليّة للأسر على الصعيد العالمي تُقدّر بـ399200 مليار دولار في نهاية 2019، وكانت الثروة الجمليّة للفرد 77309 دولار. ويذكر التقرير، من جهة أخرى، أنّ ثروة الأسر قد ارتفعت بين 2000 و2019 من 117900 مليار دولار إلى 399200 مليار دولار، غير أنّ هذا الارتفاع لم يكن منتظما إذ امتدّت فترته الذهبيّة من 2000 إلى 2007 بنموّ سنوي قيمته 10،3% ثمّ تراجع سنة 2008 بـ7،5% قبل أن يعود إلى صعود أكثر اعتدالا فاستقرّ معدّل نسقه السنوي عند نسبة 5،7%.

لكن نموّ ثروة الأسر بحساب الفرد الكهل كان أقلّ أهمّية بمعدّل سنوي قدره 4،9% بين 2000 و2019 علمًا وأنّ هذا المعدّل بلغ 8،2% قبل 2008 وتراجع إلى 4،1% سنويّا بعدها.

سجّلت الثروة العالميّة في 2019، قبل أزمة جائحة كوفيد-19، نموّا بـ10%، لكن الثروة حسب الفرد الكهل ارتفعت بـ8،5%. وتحقّق الجزء الأكبر من ارتفاع الثروة المقدّر بـ36300 مليار دولار سنة 2019 بفضل الأصول الماليّة بما يفوق 24000 مليار دولار كان نصفها في أمريكا الشماليّة. أمّا الأصول غير الماليّة فلم ترتفع إلّا بما قدره 15300 مليار دولار سنة 2019.

الشكل II.13 توزيع الثروة العالميّة حسب المناطق

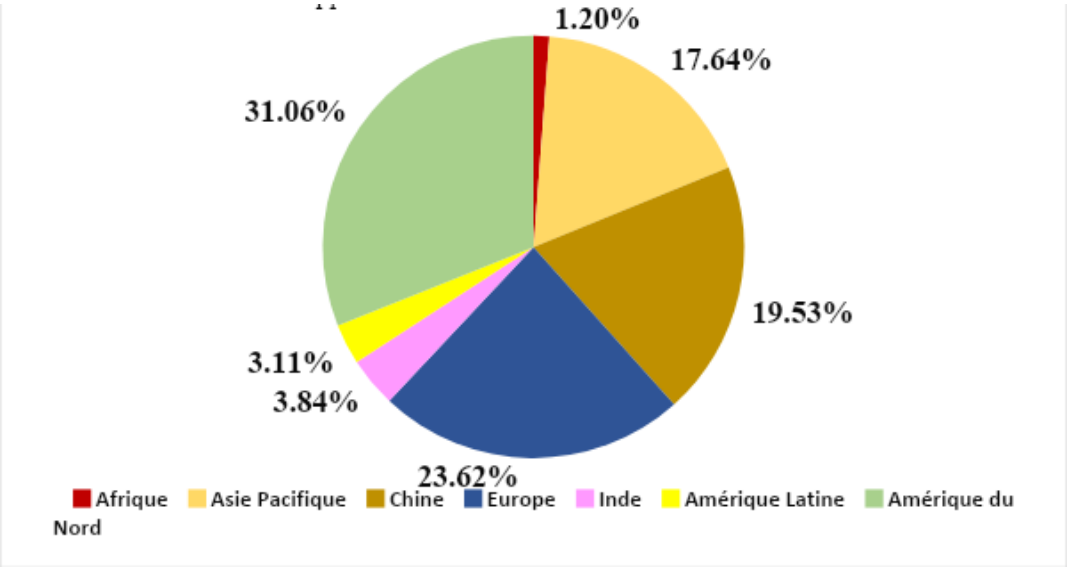

المصدر: تقرير حول الثروة العالميّة 2020 – بنك "كريدي سويس"

يكشف التوزيع العالمي للثروة تفاوتا صارخا بين البلدان والقارّات، وتبيّن الخارطة التالية تمركز الثروة حسب الفرد في مختلف بلدان ومناطق العالم.

الشكل 14.II تمركز الثروة حسب الفرد في العالم

المصدر: مصرف "كريدي سويس"

يتبيّن من خلال هذا التوزيع حسب المناطق أنّ إفريقيا، بـ12،3% من الكهول، لا تملك إلّا 1،2% من الثروة العالميّة في2019، مقابل 31،6% من الثروة لأمريكا الشماليّة و23،6% لأوروبّا. وتأتي الصين في الموقع الثالث بـ19،53% تليها آسيا-المحيط الهادي (دون الصين والهند) بـ 17،64%، والهند بـ3،84% وأمريكيا اللاتينيّة بـ3،11%.

يعبّر معدّل ثروة الفرد بصورة جليّة عن حجم اللامساواة ومداها. فثروة الكهل في نهاية 2019 تتراوح بين 7373 دولارا في إفريقيا و446638 دولارا في أمريكا الشماليّة، وهو ما يعني أنّ كهلا من شمال أمريكا يملك معدّل ثروة أكثر بـ60،1 مرّة ما يملكه كهل إفريقي. وإذا استندنا إلى المعّدل العالمي وقدره 77309 دولار، فإنّ معدّل ثروة الإفريقي يمثّل أقلّ من عشر هذا المعدّل (9،5%).

أمّا في تونس، واستنادا إلى تقرير 2018، فقد عرف تطوّر ثروة الأسر ارتفاعا مستمرّا بين 2000 و2007 حيث بلغ 152 مليار دولار. ثمّ تراجعت هذه الثروة من 2007 إلى 2009: 128 ثمّ 98 مليار دولار، قبل أن تصعد إلى 101 و130 مليار دولار في 2010 و2011. وأخذت منذ تلك الفترة مسارا نحو التراجع بحدّ أدنى قدره 120 مليار دولار سنة 2018.

الشكل 15.II تطوّر ثروة الأسر – تونس

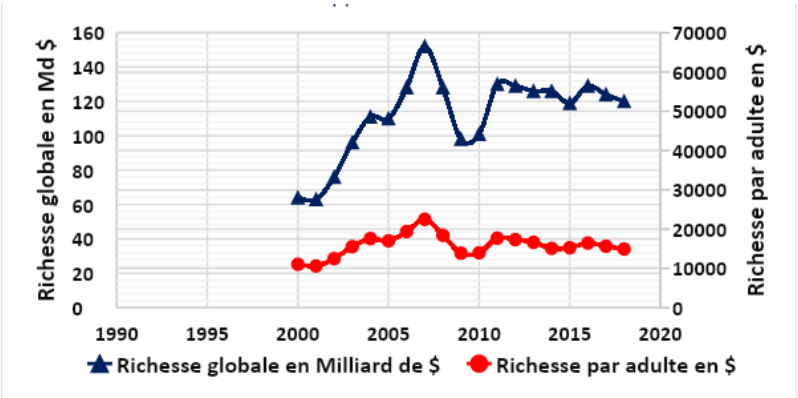

المصدر: تقرير مصرف "كريدي سويس" – 2018

عرف المعدّل حسب الكهل نفس التطوّر فيما بين 2011 و2018 وقد بلغ أقصاه سنة 2007 بما قدره 22493 دولارا، وأدناه سنة 2018 بـ14932 دولارا. ولا يتجاوز معدّل هذه الفترة نسبة 23،7% أي حوالي ربع المعدّل العالمي.

ينقسم معدّل الثروة التونسيّة إلى 8832 دولارا من الأصول غير الماليّة و6262 دولارا من الأصول الماليّة. سجّلت نسبة الأصول الماليّة انخفاضا سنة 2010 ثمّ عرفت ارتفاعا مستمرّا منذ تلك السنة، فقد بلغت 42،5% سنة 2015 و44،5% في 2018 بعد أن مثّلت 28% من مجموع الثروة سنة 2010. علمًا وأنّ الأصول الماليّة تملكها عادة الطبقات الأكثر ثراء، وبقدر أقلّ، الطبقات الوسطى، ممّا يشير إلى أنّ نصيب هذه الطبقات بصدد الارتفاع على حساب الفئات الأقلّ حظّا.

في المقابل تراجعت الثروة غير الماليّة فيما بين 2015 و2018 لتمرّ من 9634 دولارا إلى 8883 دولارا سنة 2018. أمّا الدّيْن حسب الفرد الكهل فقد بلغ أقصاه سنة 2015 بنسبة 8،9% من الثروة الجمليّة ثمّ تراجع إلى 7،4% سنة 2018.

الشكل II.16 تطوّر بنية الثروة – تونس 2000-2018

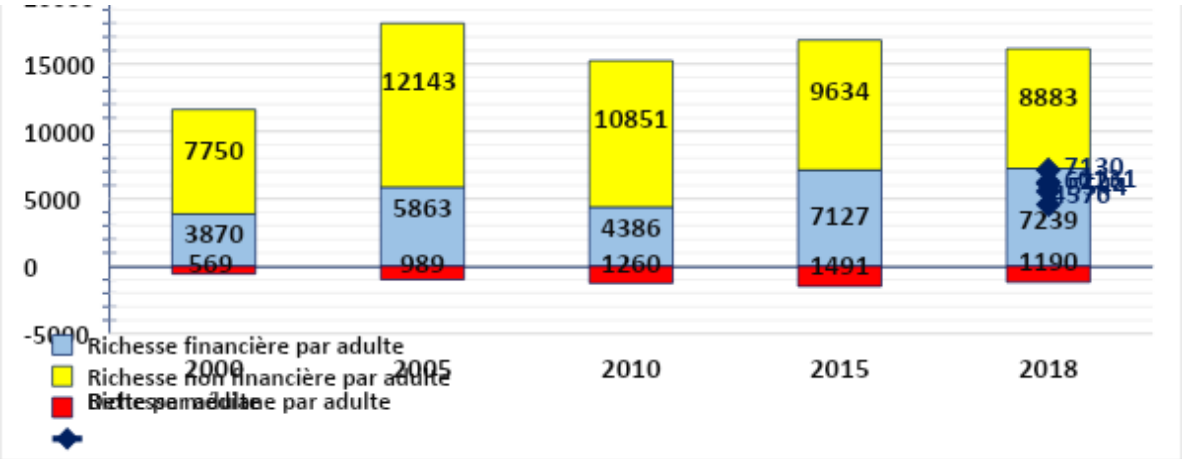

المصدر: مصرف "كريدي سويس" – 2019

يشير متوسّط قيمة الثروة بحساب الفرد إلى أن نصيب الطبقات الأكثر ثراء أهمّ بكثير من نصيب الأشدّ فقرا، فهي أقلّ من المعدّل إذ تستقرّ في حدود 6226 دولارا للكهل أي 41،7% من المعدّل.

إنّ نصيب كلّ شريحة عشريّة من الثروة في تونس من نصيب مثيلتها في العالم لا يكاد يُذكر بالنسبة للشريحتين الأولى والعاشرة (أقلّ من 0،0)، ويُقدّر بـ0،1 للشرائح الثانية والثالثة والتاسعة، و0،2 للرابعة والخامسة والثامنة، ثمّ يرتفع إلى 0،3% للشريحتين السادسة والسابعة. ويمكن تفسير ذلك بشدّة تمركز توزيع الثروة مع وجود طبقة وسطى أهمّ في تونس مقارنة بالتوزيع العالمي.

3.3. عدم المساواة بين الجنسين

تمثّل عدم المساواة بين الجنسين إحدى أهمّ أوجه عدم المساواة في كلّ مناطق العالم وإن بدرجات متفاوتة. نشر المنتدى الاقتصادي العالمي في مارس 2021 تقريره العالمي الخامس حول عدم المساواة بين الجنسين وضمّنه ترتيبا لـ156 بلدا باعتماد مؤشّر تأليفي: "مؤشّر الفجوة بين الجنسين العالمي" (GGGI : Global Gender Gap Index) الذي يتراوح بين 0 و100 ويعبّر عن المسافة الفاصلة بين الواقع وحالة المناصفة بين الجنسين، وباعتماد النسب المئويّة يحدّد ما أُنجز باتّجاه سدّ الفجوة بين الجنسين. وهو يتفرّع إلى أربعة محامل: المشاركة والفرص الاقتصاديّة، والصحّة والبقاء على قيد الحياة، المستوى التعليمي، التمكين السياسي. ويذكر التقرير، باعتماد هذا المؤشّر، أنّ المسافة المقطوعة من أجل سدّ الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي تُقدّر بـ68% سنة 2021، وإذا تواصل المسار على نفس النسق الحالي سنحتاج 135،6 سنة أخرى لسدّ التفاوت.

لقد تمّ الحدّ من التفاوت بنسبة 96% من حيث الصحّة والبقاء على قيد الحياة. غير أنّ جائحة الكوفيد قد تهدّد التقدّم الحاصل في هذا المجال. وتستقرّ هذه النسبة بخصوص التعليم في حدود 95% مع بلوغ 37 بلدا إلى المناصفة بين الرجال والنساء. أمّا على صعيد المشاركة الاقتصاديّة، فإنّ الفجوة لم تنسدَّ إلّا بما نسبته 58% بتحسّن غير ذي بال مقارنة مع العام السابق، وهي وتيرة ستتطلّب 267،8 سنة لبلوغ المناصفة في هذا المجال. وينبّه التقرير إلى التحدّيات المستقبليّة خصوصا فيما يتعلّق بمستقبل العمل نظرا للتحوّلات التكنولوجيّة وتغيّر أشكال العمل وعلاقاته.

لكن يظلّ الطريق الأطول الذي ينبغي استكماله هو طريق التمكين السياسي حيث لم يتمّ رأب الصّدع إلّا بنسبة لا تتجاوز 22%. فالنساء في الـ156 بلدا لا يمثّلن سوى 26،1% من 35000 برلمانيّا و22،6% من 3400 وزيرا. وسنحتاج، حسب النسق الحالي، 145،5 سنة للوصول إلى التناصف في الميدان السياسي.

ويكشف الترتيب حسب المناطق أنّ منطقة الشرق الأوسط-شمال إفريقيا تسجّل أدنى معدّل منذ 2006، السنة التي انطلق معها أوّل تقرير، وهو في حدود 61،6% مقابل 77،6% في أوروبا الغربية. وعند ترجيح هذا المعدّل حسب السكّان، يتراجع إلى 60،9% بتقدّم بطيء جدّا لا يسمح وقْعه ببلوغ التناصف إلّا بعد 142،4 سنة.

وتهيمن البلدان الشماليّة على الترتيب العالمي إذ تحتلّ أربعة منها المراتب الخمسة الأولى، وهي ايسلندا، الأولى بـ89،8%، وفنلندا (86،1%) والنرويج (84،9%) وتأتي السويد في المرتبة الخامسة (82،3%) بعد نيوزيلندا (84%) ونجد بلديْن إفريقيّين في المرتبتين السادسة والسابعة وهما ناميبيا (80،9%) ورواندا (80،5%).

أمّا تونس، فتحتلّ المرتبة 126 بمجموع 0،649 أي بزيادة قدرها 0،005 مقارنة بسنة 2020، و0،020 مقارنة بـ2006، إلّا أنّها تأخّرت بمرتبتين بالنسبة لترتيبها سنة 2020. ويرسم الجدول الآتي تطوّر نتائج تونس وترتيبها حسب المجالات بين 2006 و2001.

جدول 8.II تطوّر مؤشّر عدم المساواة بين الجنسين في تونس – 2006-2021

Piliers	2006		2021	
	Score	Rang	Score	Rang
Indice Global	**0.629**	**90**	**0.649**	**126**
Participation et Opportunités Economiques	0.480	97	0.446	144
Niveau d'éducation	0.959	76	0.970	108
Santé et survie	0.966	98	0.969	91
Autonomisation politique	0.110	53	0.212	69

المصدر: التقرير العالمي حول عدم المساواة بين الجنسين-2021 (المنتدى الاقتصادي العالمي)

على صعيد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأتي تونس في المرتبة الثالثة وراء الكيان الصهيوني (المرتبة 60 بـ0،724) والإمارات العربية المتحدة (المرتبة 72 بـ0،716). وفي مجال التمكين السياسي تسجّل تونس مجموعًا قدره 0،212 ممّا يضعها في المرتبة 69 عالميًّا.

أمّا في مجال التربية والتعليم، فتأتي تونس في المرتبة 108 رغم تسجيلها مجموعًا قدره 0،970 بينما تحتلّ المرتبة 91 بمجموع 0،969 من حيث الصحّة والبقاء على قيد الحياة. ويتعلّق الأداء الأسوأ بمجال المشاركة والفرص الاقتصادية حيث يضعها مجموع 0،445 في المرتبة 144 من 156 بلدًا، ممّا يدلّ على معاناة المرأة التونسية من عدم المساواة الاقتصادية والصعوبات التي تكابدها خصوصا من حيث الاندماج في سوق الشغل والنشاط الاقتصادي عمومًا.

على صعيد شمال إفريقيا، تبدو الصورة غير مشرقة إذ تحتلّ تونس (وهي البلد الأول) المركز 126 في الترتيب العالمي.

جدول 9.II. المجموع والرتبة – شمال إفريقيا مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

		TUNISIE	ALGERIE	MAROC	MAURITANIE	EGYPTE
Indice Global	Score	**0.649**	**0.633**	**0.612**	**0.606**	**0.639**
	Rang	**126**	**138**	**144**	**146**	**129**
Participation Opportunités Economiques	Score	0.445	0.456	0.407	0.440	0421
	Rang	144	142	148	145	146
Niveau d'éducation	Score	0.970	0.966	0.956	0.879	0.973
	Rang	108	111	116	138	105
Santé et survie	Score	0.969	0.958	0.961	0.957	0.968
	Rang	91	144	139	146	102
Autonomisation politique	Score	0.212	0151	0.126	0.147	0.196
	Rang	69	100	113	101	102

المصدر: التقرير العالمي حول عدم المساواة بين الجنسين 2021. المنتدى الاقتصادي العالمي

تحتلّ الجزائر أسوأ ترتيب على صعيد المشاركة والفرص الاقتصادية إذ تحتلّ المركز 142 بمجموع 0،456 وهو ما يترجم حجم اللامساواة تجاه النساء بخصوص الولوج إلى عالم الشغل والانعتاق الاقتصادي في منطقتنا.

ومن حيث مستوى التعليم يتراوح ترتيب بلدان شمال إفريقيا بين المرتبة 105 (مصر) و138 (موريتانيا). في ميداني الصحة والبقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي تحقّق تونس أفضل ترتيب بين بلدان المنطقة إذ تأتي على التوالي في المركز 91 و69.

الشكل II .17. مؤشر التفاوت بين الجنسين – بلدان شمال إفريقيا

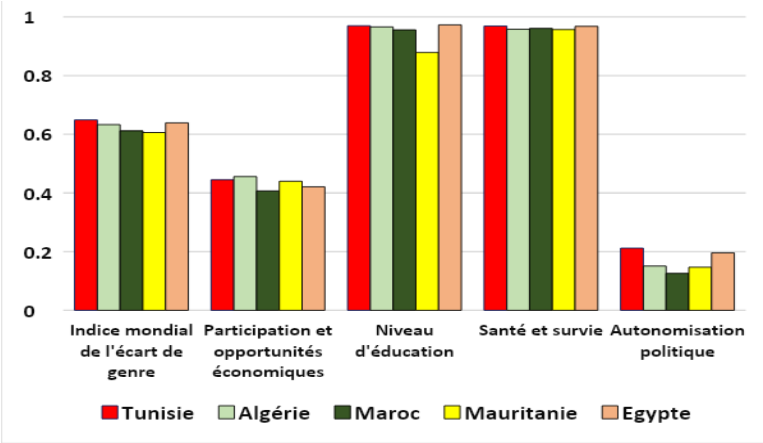

المصدر: بيانات تقرير الفجوة بين الجنسين في العالم (GGG) 2021 المنتدى الاقتصادي العالمي

يُمكّن تحليل البيانات الخاصّة بتونس من إبراز المجالات التي ينبغي أن يُضاعف فيها الجهد، إن لم نقلْ أكثر، سعيًا إلى الحدّ من التفاوت بين النساء والرجال. فعلى صعيد المشاركة الاقتصادية حيث تحقّق تونس مجموعًا لا يتجاوز 0،445 وهو مجموع متدنٍ مقارنة بالمعدّل العالمي المُرجّح حسب السكان (0،583)، وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة المشاركة في السكان النشيطين (نسبة النشاط) تظلّ ضعيفة جدًّا بـ28،1% بينما تبلغ 75،5% للرجال، ممّا يعني أنّ لدينا نسبة نساء/رجال قدرها 0،37. ويبلغ الدّخل المقدّر للنساء 4700 دولار مقابل 16800 دولار للرجال أي بنسبة نساء/رجال قدرها 0،28. وعلى مستوى الهيئات التسييرية، لا تمثّل النساء سوى 14،8% من المُشرّعين والموظفين السامين والمسيّرين بنسبة نساء/رجال 0،17. من ناحية أخرى، تشير المعطيات الواردة في التقرير إلى أنّ 18،57% من النساء المشتغلات يؤدّين عملًا بدوام جزئي مقابل 9،57% للرجال المشتغلين. كما أنّ نسبة المؤسسات التي تمسكها أغلبية من النساء تبلغ 40،1% مقابل 59،1% ذات أغلبية رجالية، بينما تمثّل المؤسسات المُسيّرة من طرف نساء 10،4% مقابل 89،6% يسيّرها الرجال. كلّ هذه المؤشرات تترجم حجم اللامساواة بين الجنسين المتواصلة في الفضاء الاقتصادي وسوق الشغل.

على صعيد الوصول إلى الملكيّة تسجّل تونس أسوأ مجموع بسبب التمييز، المناقض للمساواة في الحقوق، الذي تتعرّض له النساء بخصوص الإرث رغم النصوص التي تمنح نفس الحقوق للنساء والرجال. وتشكّل هذه القضية مطلبًا رئيسيّا لدى المنظّمات التقدميّة المدافعة على حقوق النساء سعيًا إلى إدخال التدابير الضامنة للمساواة بين الرجال والنساء في قوانين الميراث عملًا بأحكام الدستور الجديد الضامن للمساواة بين الجنسين.

وفي مجال التربية والتعليم، تظلّ نسبة النساء، من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، أدنى من مثيلتها عند الرجال لأسباب اجتماعيّة-ديمغرافية موروثة، غير أنّ نِسب التسجيل بالتعليم في مستوياته الثلاث لدى النساء أفضل منها عند الرجال، بنِسب نساء/رجال: 1،02 و1،06 و1،81 تباعًا للابتدائي والثانوي والعالي. ولا أدلّ على هذا التفاوت بين الجنسين من آخر نتائج للباكالوريا حيث مثّلت الفتيات ثُلثي الناجحين وتحوّل الرجال إلى "ضحايا".

أمّا فيما يتعلّق بميدان الصحة والبقاء على قيد الحياة، فإنّ أمل الحياة عند الولادة يُقدّر بـ67،7 ستة للنساء مقابل 66،1 سنة للرجال. لكنّ التقرير يشير إلى أنّ نسبة انتشار العنف ضدّ النساء على امتداد الحياة تساوي 20،3%.

بخصوص التّمكين السياسي، لا تمثّل النساء في البرلمان سوى 26،3% مقابل 73،7% للرجال أي بنسبة نساء/رجال قدرها 0،36 ولم تتمكّن أي امرأة، إلى حدود سنة 2021، من اعتلاء منصب رئاسة الدولة أو الحكومة. فالطريق لازال طويلًا للوصول إلى التناصف في هذا المجال، ويتطلّب عملًا مستمرًّا بلا هوادة لتغيير العقليّات والممارسات من أجل تكريس التدابير المضمَّنة في الدستور وفي القانون الانتخابي. ولقد مثّل التعيين الأخير لامرأة على رأس الحكومة سابقة يمكن أن تشكّل حدثًا بارزًا يفتح آفاقًا جديدة لتطوّر المرأة في تونس.

إجمالًا، وبعد الاطّلاع على مختلف المصادر الدولية، نعتبر أنّ عدم المساواة في تراجع منذ الستينات رغم ارتفاعها النسبي. غير أنّ هناك أغلبية من التونسيين لا تُقدّر هذا التراجع حقّ قدره، وذلك، خاصّة، بعد ثورة 2011 التي فتحت مجالًا لحرية التعبير. لهذا، سنتناول في الفصل الآتي مدركات عدم المساواة في تونس من حلال سبر الآراء المنجز في ديسمبر 2019، أسابيع قليلة قبل حلول جائحة كوفيد-19.

الفصل الثالث

الإدراكُ بعدم المساواة والحركيّة الاجتماعيّة في تونس

محمد منذر بلغيث*

*إطار إداري متقاعد

بعد أن تحرّرت كلمة التونسيّين منذ انتفاضة 2011 التي كانت محرّكاتها الفعليّة الهشاشة والبطالة في صفوف الشباب وعدم المساواة، كانت مكافحة اللامساواة والتهميش المطلب الأبرز والأكثر تردّدا على الألسن، وتصدّرت الجدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الأوساط السياسيّة والإعلاميّة، على السواء. وعلى امتداد فترة ما بعد الثورة انقشعت أوهام عديدة وتكرّرت الخيبات السياسيّة والاقتصاديّة وكان الجدل الذي رافقها يوحي بشعور عامّ بتفاقم عدم المساواة وبأنّ منوال التنمية النيوليبرالي المعتمد قبل جانفي 2011 لم يراجع كما لم تُنْتهج أيّ سياسة لمكافحة عدم المساواة.

ظلّت النصوص الخاصّة بالتمييز الإيجابي، رغم تضمينها في الدستور، والمقترحات المتعلّقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، ومشاريع إصلاح الجباية والصناديق الاجتماعيّة والإصلاحات الهيكليّة الأخرى خارج مجال التنفيذ. وتركّز الجدل الواسع حول عدم المساواة في التعليم والصحّة وظروف عيش المواطنين ليحتلّ صدارة المشهد الإعلامي والسياسي. كما تجدر الإشارة، قبل تناول مسألة مدركات عدم المساواة، إلى أنّ حرّية التعبير كانت المكسب الوحيد للثورة التونسيّة، وقد أفضت إلى تحسين أداء تونس على مستوى المؤشّر العالمي للحوكمة (WGI : Worldwide governance indicator) المعتمد من طرف البنك العالمي بفضل القفزة التي تحقّقت في مستوى بُعد "الصوت والمساءلة"، فقد مرّ مجموع تونس بخصوص هذا المكوّن من 9 سنة 2010 إلى 43،66 سنة 2012 و55،67 سنة 2015 قبل أن يسجّل تراجعا طفيفا إلى حدود 55،65 في 2019. وهو ما يحيل على الأصوات القويّة والعالية التي عبّرت بها منظّمات المجتمع المدني عن سخطها إزاء محاولات التضييق على حرّية التعبير والحرّيات العامّة خلال السنوات الأخيرة. وتكمن المفارقة في أنّ هناك شعورا يكاد يكون عامّا بالانهيار وتفاقم اللامساواة لا تؤيّده المعطيات الموضوعيّة المنبثقة عن مختلف عمليّات القياس الدوليّة التي تؤكّد منحى الانخفاض في البُعد الكلّي على الأقلّ من حيث عدم المساواة في المداخيل والنّفقات منذ بداية الألفيّة. إنّ هذه الظاهرة، وإن بدت ملتبسة، ليست خاصّة ببلادنا بل هي مركز اهتمام البحث الاقتصادي والسوسيولوجي والفلسفي المنكبّ على مدركات عدم المساواة والشعور بالعدالة.

1- الإدراك بعدم المساواة والشعور بالعدالة الاجتماعيّة: أعمال تجريبيّة.

دون الدخول في الاعتبارات الفلسفيّة الأخلاقيّة، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدراسة التي نشرها م.فورسي (M. Forsé) وم.بارودي (M. Parodi) في مجلّة "المرصد الفرنسي للأوضاع الاقتصاديّة"[28] في جانفي 2007 حيث حلّل المؤلّفان نتائج عمليّات سبر الآراء المجراة في سبع بلدان (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، السويد، إسبانيا، بولونيا، الولايات المتّحدة، اليابان باعتماد عيّنة من 11048 شخصا) حول موضوع عدم المساواة.

[28] ميشال فورسي و ماكسيم بارودي، "مدركات عدم المساواة الاقتصاديّة و الإحساس بالعدالة الاجتماعيّة" – مجلّة "المرصد الفرنسي للأوضاع الاقتصاديّة" عدد 102 (3)، جانفي 2007، ص.ص 483-540

لقد توصّل المؤلّفان إلى نتائج جديرة بأن نعرضها، ولو باقتضاب، من أجل فهم أفضل لإدراك التونسيّين لوضعيّة بلادهم.

لقد بيّنت هذه الدراسة أنّ المستجوبين لم يكونوا دوما على علم واضح بالشكل الذي تتّخذه عدم المساواة وأنّ رؤيتهم للبنية المختارة من الهرم الاجتماعي لبلدهم لا تتطابق مع واقعهم. كما يعتقدون أنّهم يحتلّون موقعا أكثر توسّطا ممّا هم عليهم في الواقع مقابل إدراك جيّد للتراتبيّة الاجتماعيّة.

أمّا من حيث إدراك واقع الأجور فإنّ ما ارتفع منها يُساء تقديره بالنقصان مقابل اطّلاع جيّد على حقيقة الأجور المتدنّية، ومن ثمّة يتشكّل التقدير المنخفض لعدم المساواة المتفاقمة. فالأغنياء هم من يضخّمون تقدير أجور الفقراء في حين يفعل هؤلاء العكس إذ يتمثّلون أجور الأثرياء دون ما هي عليه. وللرجال تصوّر للمجتمع أكثر لامساواة من النساء، وكذلك الحال عند المسنّين مقارنة بالشبّان. فإذا جاز الحديث عن إجماع أغلبيّة واسعة على تعدّد أشكال عدم المساواة فلا توافق على درجة حدّتها.

وفي إطار النظام القائم يوجد اختلاف بين المعايير التي تُعدّ مشروعة والمعايير المعتمدة، فتلك التي يُعتقد أنّها تحكم توزيع الأجور تتباين مع المقاييس المأمولة، بحيث يتطلّع الناس إلى مجتمع ذي طبقة وسطى واسعة ولا تُشكّل العدالة المطلقة غاية مثلى للتوزيع العادل وهو ما يضفي على عدم المساواة في الأجر مقبوليّة ما.

لقد بيّنت الدراسة كذلك أنّ للحركيّة الاجتماعيّة النسبيّة تأثيرا على الإحساس بالعدل إزاء الذات، وهذا الشعور بالعدالة في حدودها الدُّنيا ("العدالة المصغّرة") يعود إلى إحساس الفرد نسبيّا بالحرمان في تضامن مع فئته الاجتماعيّة ووضعها داخل المجتمع، هذا الوضع الذي يؤثّر بدوره على الشعور بالحرمان الناجم عن الحيف. إنّ الإحساس بالعدل في حدوده الدنيا يفعّل مبدأ المساواة الذي لا يناقض مبدأ الإنصاف، وتُعتبر عدم المساواة، في المحصّلة، أكثر أهميّة حين لا يُثمّن الجهد ولا يُكافأ.

استنتج المؤلّفان أنّ "لدى المستجوبين ميل للتقليل من شأن عدم المساواة المشطّة في الدّخل ويصنّفون أنفسهم في مستوى المعدّل بينما هو في الواقع دون ذلك. ويبنون شعورهم بالعدل الأدنى على تقديرهم لعمق الفجوة بين اللامساواة التي يدركونها وتلك التي يعتبرونها مقبولة، ومن هذا المنطلق يسود الإحساس بأنّ اللامساواة فائقة الحدّة. ويتمّ القبول بالمكافأة المتناسبة للاستحقاق الفردي شريطة أسبقيّة توفّر شروط قبليّة مثل تكافؤ الفرص، وألّا تتناقض مع مبادئ ذات أولويّة متعلّقة بتطبيق العدالة مثل تلبية الحاجيّات الأساسيّة لكلّ فرد. حين تتحقّق هذه الشروط تبدو اللامساواة المشطّة في الدّخل، التي تتجاوز ما يفرضه تطبيق مبدإ الإنصاف، غير عادلة في نظر المستجوبين ويجب الحدّ منها."

من ناحية أخرى، نشرت "مؤسّسة دار علوم الإنسان" مقالا لـ أ.غالان وا. لومال وأ.فرينو (O. Galland, Y. Lemel et A. Frénod)[29] حاول فيه المؤلّفون استعراض عدّة نظريّات تفسيريّة لمدركات عدم المساواة الاجتماعيّة. ارتكزوا في ذلك على مسح بالاستجواب لدى عيّنة ممثّلة من الفرنسيّين وسلسلة من المحاورات النوعيّة، فميّزوا بين ثلاث سجلّات لإدراك عدم المساواة: إدراك حجم عدم المساواة في المجتمع، الدرجة التي تحدّد عدم مشروعيّة اللامساواة، وأخيرا الحدّ الذي يشعر عنده الفرد بالضرر الشخصي من عدم المساواة. وتمّ تصنيف اثنتي عشر نوعا من عدم المساواة في هذه الدراسة وهي: عدم المساواة في الدّخل، في الثروة، في الشغل، في التعليم، في الوصول إلى الرعاية الصحّية، في المخاطر التكنولوجيّة، في الأصل العرقي، في الجنس، في السنّ، في عدم الأمان، في السكن، في مشقّة العمل.

سعيا لتفسير مدركات عدم المساواة الاجتماعيّة ومتغيّراتها المحتملة، اشتغل المؤلّفون على فرضيّات عدّة فميّزوا أساسا ستّ نظريّات ممكنة:

أ. نظريّة شرعنة الموجود:

حسب هذه النظريّة، يطوّع الأفراد معاييره النمطيّة لإدراكهم للوضعيّة؛ ما يعتقد الناس أنّه الواقع يحدّد في النهاية ما يعتقدون أنّه الواقع الذي ينبغي أن يكون.

ب. نظريّة التبرير بالمصلحة المفهومة:

إنّ "المصلحة المفهومة"، حسب مؤلّفي الدراسة، لا تحيل إلى تأويل جون راولس الذي يهتمّ بالاختيارات التي يقوم بها أشخاص تحت "ستار الجهل"، أي أنّهم لا يعلمون الموقع الشخصي الذي قد يحتلّونه داخل المجتمع الواجب تقييمه، إنّما اهتمّ المؤلّفون بأشخاص يعلمون موقعهم. فالأشخاص الموجودون في أسفل السلّم الاجتماعي ينزعون غالبا إلى إدانة عدم المساواة لأنّهم، ببساطة، من ضحاياها. في المقابل يميل ذوو الرتب العالية إلى تبرير عدم المساواة حفاظا على مشروعيّة موقعهم.

ج. نظريّة الإحساس النسبي بالحرمان:

وهي تكمّل وتنسّب النظريّة السابقة. وترتكز على أنّ المصلحة المعنيّة لا يمكن تقييمها بشكل مطلق فقط، بل يمكن النظر إليها من منظور نسبي، وهي فكرة مستلهمة من أعمال سوسيولوجيّة كلاسيكيّة حول "الإحساس النسبي بالحرمان". وقد أثبت علماء الاجتماع منذ زمن بعيد (ستوفر Stouffer 1949، رنسيمان Runciman 1966) تأثير ميكانيزمات المقارنة على تمثّل عدم المساواة.

[29] Olivier Galland, Yannick Lemel, Alexandra Frénod, *Comment expliquer la perception des inégalités en France ?*, Working paper du groupe d'étude des méthodes de l'Analyse sociologique de la Sorbonne in Fondation Maison des Sciences de l'Homme numéro 52, octobre 2013.

د. نظريّة التبرير بالعزو الداخلي للنجاحات والإخفاقات:

وتنطلق من أنّ التمثّلات لا تنبني فقط وفقا للعقل الفعّال الذي يدفع الأغنياء إلى تبرير عدم المساواة والفقراء إلى إدانتها. لقد بيّنت نظريّات العزو النفسيّة-الاجتماعيّة أنّ الأفراد يمكن أن يتصرّفوا كـ"علماء نفس سذّج" بإرجاع وضعهم وإخفاقاتهم ونجاحاتهم إلى أسباب داخليّة.

هـ. نظريّة التبرير بالقيم:

وهي لا ترتكز كسابقاتها على الروابط المفترضة بين الموقع الاجتماعي للفرد والتبريرات التي يقدّمها لتأويل عدم المساواة والحكم عليها. فهي تفترض أنّ هذه التبريرات، في جزء كبير منها، غير مرتبطة بالموقع الاجتماعي، أو أنّ لها تأثيرا ضعيف الارتباط بذلك الموقع. ويمكن لهذا الأثر الإيديولوجي أن يكون وطنيّا، فهناك مجتمعات مختلفة تتميّز برؤيتها الخاصّة لعدم المساواة.

و. نظريّة "أثر المرآة":

قد تكون حدّة اللامساواة المحسوسة داخل المجتمع، ببساطة، انعكاسا لعدم المساواة الحقيقيّة كما تحدّدها المؤشّرات الإحصائيّة الاعتياديّة. حينئذ تتضاءل أهمّية موقع الفرد في سلّم التشكيل الطبقي لصالح بنية هذا السلّم نفسها والدرجة التي تكون فيها غير عادلة.

إنّ نتائج التي توصّل إليها المؤلّفون تبيّن الآثار المتضادّة لمختلف المتغيّرات التفسيريّة حسب سجلّات إدراك عدم المساواة. وخلصوا إلى أنّ "الموقع الاجتماعي وميكانيزمات الشعور النسبي بالحرمان تقدّم تفسيرا جيّدا للتأثير الذي يحسّه الشخص في حين لا تأثير لذلك عمليّا على الإدراك الشامل لعدم المساواة الاجتماعيّة (أشكال التمييز). في المقابل، تفسَّر هذه الأخيرة بتبنّي قيم ما. فالتوجّهات الإيديولوجيّة هي التي تحدّد أساسا السجلّ الشامل لفهم عدم المساواة، بينما يتولّى موقع الفرد في البناء الطبقي تحديد السجلّ الشخصي.

2- الإدراك بعدم المساواة في تونس: دراسة سيغما– مؤسّسة كونراد أديناور

سنسعى في هذا القسم إلى تحليل مدركات عدم المساواة لدى التونسيّين وقد فسحت لهم الثورة مجالا للتعبير عن آرائهم بحرّية وإعلان رفضهم للظلم وعدم المساواة.

وسيرتكز هذا التحليل أساسا على دراسة اعتمدت سبرا للآراء أنجزته ونشرته سيغما كونساي ومؤسّسة كونراد أديناور سنة 2019[30]. ورغم أنّنا لا نملك مصادر أخرى لتحليل المسألة في تونس، فإنّ نتائج سبر الآراء المذكور يمكن أن تعكس إلى حدّ ما رؤية التونسيّين لعدم المساواة والحيف، وهي متطابقة إجمالا

[30] Sigma – KAS, *Pour une économie inclusive et compétitive,* Tunis, décembre 2019.

مع الطرح النظري السابق الذي يثبت إمكانيّة وجود تباين بين عمليّات القياس الموضوعيّة أو الكمّية وتصوّرات المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أنّ السبر الذي أنجزته سيغما هو استطلاع للرأي حول عدم المساواة يعطي تقديرا ذاتيّا على أساس المقارنة الاجتماعيّة قد يعبّر من خلاله المعنيّون في صيغ غير متكاملة عن تقييمهم الذاتي لعدم المساواة الحقيقيّة. وقد تمّ الشروع في هذا الاستطلاع قبيل بداية جائحة كوفيد-19 بتونس.

1.2. تقديم الدراسة:

انبنت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسيّة: مدركات الوضع الاقتصادي الشامل وتقييم الوضع الاجتماعي والمالي وانتظارات المواطنين. وهي مسح بسبر الآراء أُجري خلال شهر ديسمبر 2019 باعتماد طريقة الحصص (الكوتا) حسب الجنس والسنّ والفئة الاجتماعيّة-المهنيّة للتونسيّين، من الجنسين، البالغين 18 سنة فأكثر.

تتكوّن العيّنة من 52،2% من النساء و47،8% من الرجال، ويتوزّعون على الشرائح العمريّة كالتالي:

- 18-30 سنة: 30،7%
- 31-40 سنة: 26%
- 41-50 سنة: 18،7%
- 51-59 سنة: 12،3%
- 60 سنة فما فوق: 12,2%

أمّا التوزيع حسب الفئة الاجتماعيّة-المهنيّة فكان كالآتي:

- 35،7% من الطبقات الشعبيّة
- 28،6% من الطبقة الوسطى الدنيا
- 30،1% من الطبقة الوسطى العليا
- 5،7% من الطبقة الغنيّة

غير أنّ الدراسة لم تشر إلى المقاييس المعتمدة لتحديد هذه الطبقات.
أمّا من حيث المستوى التعليمي للمستجوبين:

- مستوى تعليم عالي: 26،7%
- مستوى تعليم ثانوي: 43،4%
- مستوى تعليم ابتدائي: 25،3%
- أمّيون: 4،5%

- رفضوا الإفصاح عن مستواهم: 0،1%

و تتكوّن العيّنة من 68،1% يعيشون في الوسط الحضري و31،9% في الوسط الريفي، ويتوزّعون حسب المناطق الاقتصاديّة التالية:

- تونس الكبرى: 23،8%
- الوسط الشرقي: 14،4%
- الشمال الشرقي: 14،2%
- الوسط الغربي: 13،9%
- الشمال الغربي: 10،9%
- الجنوب الشرقي: 9،2%
- صفاقس: 8،6%
- الجنوب الغربي: 5%

تبيّن الدراسة، في جزئها التمهيدي التوثيقي، أنّ المعطيات المقارنة المعتمدة على مؤشّر جيني مع بلدان أخرى عرفت زيادة عدم المساواة في الدّخل (مثل الولايات المتّحدة أو فرنسا بين 2004-2005 و2016-2017) أو استمرارها في نفس المستوى (مثل المغرب بين 2009 و2013)، تشير نفس البيانات إلى أنّ تونس عرفت تراجعا مستمرّا لعدم المساواة. غير أنّ إحساس التونسيّين وإدراكهم كان مغايرا تماما لما تقوله هذه المعطيات الإحصائيّة. فقد كشفت نتائج استطلاع الرأي أنّ ما يقارب 60،3% من التونسيّين المستجوبين يعتقدون أنّ الفجوة بين الطبقات الاجتماعيّة ازدادت عمقا خلال السنوات الخمسة الأخيرة.

وعلى صعيد إدراك الوضع الاقتصادي الشخصي، كشفت الدراسة أنّ 66،2% يرون أنّهم في وضع سيّء أو سيّء جدّا.

الشكل III.1 إدراك التونسيّين لوضعهم الاقتصادي

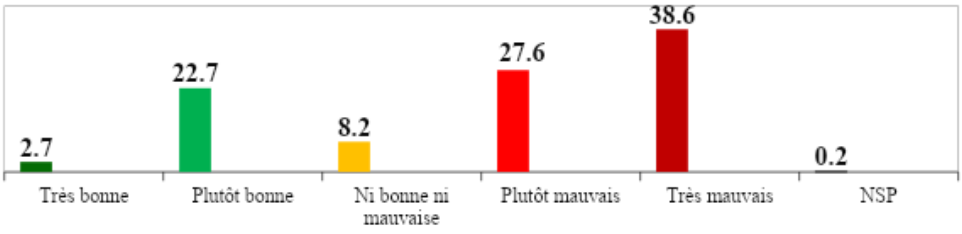

المصدر: سيغما – مؤسّسة كونراد أديناور

إذا كان معدّل من يعتبرون وضعهم سيّئا جدّا يُقدّر بـ38،6%، فإنّ هذه النسبة تقفز إلى 54،5% لدى الطبقات الشعبيّة و51،8% لدى أصيلي الشمال الغربي، وهو ما يعكس بوضوح الإحساس بالظلم في أوساط السكّان المعدمين والمناطق المحرومة.

2.2. تطوّر عدم المساواة

جوابا على السؤال المتعلّق بعدم المساواة خلال السنوات الخمسة الأخيرة، صرّح 60،3% من المستجوبين أنّ الفجوة بين الطبقات الاجتماعيّة ازدادت عمقا. وتبلغ هذه النسبة 78،5% في صفوف ذوي المستوى الجامعي، ممّا يعكس درجة وعي النخبة بأهمّية مسألة اللامساواة وضرورة التصدّي لها. تبلغ هذه النسبة 69،6% بين أصيلي الوسط الشرقي. 19،7% فقط يعتقدون أنّ الهوّة بين الطبقات الاجتماعيّة قد تقلّصت، و19،2% يعتبرون أنّها ظلّت على حالها.

وسعيا إلى تحليل الأسباب التي جعلت آراء المستجوبين على هذه الشاكلة، أعطت الأجوبة على السؤال "لماذا ازدادت الفوارق اتّساعا؟" النتائج التالية:

- 54،8% من المستجوبين يرجعون ذلك تلقائيّا إلى ارتفاع التضخّم.
- 29،6% إلى البطالة وغياب فرص الشغل عموما.
- 19،1% إلى الفساد في أجهزة الدولة.
- 14% إلى عدم تكافؤ الفرص الاقتصاديّة.
- ويذكر البقيّة عدّة أسباب أخرى منها، بالخصوص، غياب الإرادة الاقتصاديّة أو تنامي الاقتصاد غير المهيكل.

3.2. مدركات الانتماء إلى طبقة اجتماعيّة:

أمّا من حيث تحديد هويّة المستجوبين، فقد أظهرت الدراسة أنّ 67،5% منهم يعتبرون أنفسهم أبناء الطبقة الوسطى، و33،5% يعتبرون أنفسهم من المنتمين إلى الطبقات المحرومة، و0،8% فقط يصفون أنفسهم بالميسورين. غير أنّه تنبغي الإشارة إلى أنّ 86،2% من المنتمين فعلا للطبقة الميسورة يعدّون أنفسهم من أبناء الطبقة الوسطى. وهو ما يترجم التباين بين التقسيم الموضوعي إلى طبقات اجتماعيّة وبين إدراك السكّان المتطلّعين دوما إلى تحسين وضعهم الاقتصادي ومركزهم الاجتماعي. ذلك ما يفسّر إلى حدّ ما الاختلاف بين المعطيات الإحصائيّة حول توزيع الدّخل وبين إدراك الأفراد والمجموعات لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي. ونلاحظ هنا تطابقا كبيرا مع الأطروحات النظريّة والدراسات التي سبق ذكرها.

4.2. تقييم الأوضاع الاجتماعيّة والماليّة للبلاد:

في هذا الصدد، يعتقد 88،2% أنّ للأزمة الاقتصاديّة التي عمّت أواخر 2019، قبل أزمة الكوفيد-19، تأثيرا على حياتهم المهنيّة وعلى حياة أقربائهم (51،4%: تأثير كبير؛ 31،3%: تأثير متوسّط). ويعتبر 11،7% فقط أنّ الأزمة لم تؤثّر بتاتا على أوضاعهم. كما يبيّن التوزيع حسب المناطق أنّ 59،8% من سكّان الشمال الغربي و57،3% من سكّان الوسط الغربي يرون أنّ الأزمة كانت شديدة الأثر على أوضاعهم. ونجد هذه النسبة في نفس مستوى الارتفاع لدى الجامعيّين الذين يعبّر 59،6% منهم على نفس الموقف. يبدو في الأمر مفارقة لكن يمكن تفسيره بسببين: الأوّل هو درجة وعي النخب بخطورة الأزمات وانشغالهم بتداعياتها على المستقبل، والثاني هو كثرة العاطلين في صفوف حاملي الشهائد الجامعيّة الذين يعتقدون أنّ الأزمة

ستزيد من تضاؤل حظوظهم في الحصول على عمل يتطابق مع تكوينهم وتطلّعاتهم في بلد أصبحت فيه بطالة حاملي الشهائد معضلة حقيقيّة.

إنّ هذا الاستياء الظاهر أو الباطن قابل للاحتداد أثناء وبعد استشراء جائحة الكوفيد وتداعياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، خصوصا أنّ ذلك يجري على خلفيّة أزمة سياسيّة طال انتظار انفراجها، انفراج قد يضع البلاد على طريق الإصلاحات والنمو.

تبرز الصعوبات الاقتصاديّة التي يعيشها التونسيّون بوضوح من خلال إجاباتهم عند سؤالهم عن قدرة الدّخل على تغطية نفقات أسرهم، حيث صرّح 82% أنّهم يجدون صعوبة في إنهاء الشهر. في أوساط الطبقات الشعبيّة، 70،5% يغطّون نفقات الشهر بصعوبة فائقة. وتبلغ هذه النسبة 61،5% في الوسط الغربي و63،2% لدى الشريحة العمريّة 36-40 سنة. 15،2% فقط أجابوا بأنّهم ينهون الشهر بسهولة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ 76،3% من المستجوبين يضعون التغذية في صدارة مجالات الإنفاق، تليها نفقات الماء والكهرباء والغاز بـ54،5%، ثمّ الصحّة في المركز الثالث بـ37،7%. تحتلّ مصاريف التعليم الموقع الرابع بـ31،5%. ويعكس ارتفاع نصيب التغذية من الإنفاق ضعف مداخيل التونسيّين. كما تظهر الصعوبات الاقتصاديّة للأسر التونسيّة من خلال التداين إذ صرّح 55،7% من المستجوبين بأنّهم مدينون، ويعتبر 37،5% ديونهم مرتفعة أو مرتفعة جدّا، ويراها 22،2% مقبولة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ 69،5% غير قادرين على الادّخار.

5.2. تأثيرات عدم المساواة على مر افق الحياة:

على صعيد الانطباعات بخصوص تأثير عدم المساواة الاجتماعية على الوصول إلى مختلف مرافق الحياة وخاصّة في مجالات التعليم والتشغيل والصحة، من المهمّ أن نذكر أنّ 63% من التونسيين يعتقدون أنّ فرص الوصول إلى التعليم غير متكافئة بين كافّة الطّبقات الاجتماعية، وتتصاعد هذه النسبة إلى حدود 69% فيما يتعلّق بالوصول إلى الصحة وترتفع أكثر من ذلك بخصوص التشغيل إذ تستقرّ في حدود 71،6%. وهو ما يترجم وعيًا حادّا لدى أغلب التونسيين بعدم المساواة من حيث فرص الوصول إلى الخدمات العمومية الأساسية والأهمّية التي يولونها للتشغيل والصحة والتعليم.

إنّ التدهور المستمرّ لوضع التعليم والصحة العموميْن منذ التراجع المطّرد لالتزامات الدولة في هذين المجالين اللذين كانا مفخرةً للتونسيين وضمانًا للارتقاء الاجتماعي منذ الاستقلال، يفسّر جانبًا هامّا من هذا الإدراك لعدم المساواة التي يشهدها هذان القطاعان. وتظهر، من خلال تقييم المواطنين، الصعوبات التي تعترض ضعاف الحال في مجال الصحّة، هؤلاء الذين لا ملاذ لهم للعلاج سوى المستشفى العمومي. يعتقد 73،1% منهم أنّ الحصول على دواء في المؤسسات العمومية أمرٌ صعبٌ، إن لم يكنْ صعبًا جدّا.

كلّ ذلك يؤكّد الشعور العامّ الذي تنضح به النقاشات العمومية المتذمّرة من تدهور منظومة الصحّة العمومية والسير قُدمًا نحو صحّة بسرعتين مختلفتين في ظلّ منظومة خاصّة عالية الأداء لكنّها بعيدة المنال بالنسبة للطبقات المحرومة وحتّى للطبقة الوسطى حين يتعلّق الأمر بالأمراض الثقيلة. ويزداد الوضع سوءًا مع اختلال توازنات الصناديق الاجتماعية وتباين مختلف الأنظمة، وستشحذ جائحة الكوفيد حتمًا هذا الشعور بالحرمان.

6.2. الوصول إلى العمل والشّمول المالي:

إنّ تواصل البطالة وارتفاع نِسبها في صفوف الشبّان وحاملي الشهائد في المناطق المحرومة بالخصوص حيث يعتبر السكان أنهم يتعرّضون لعقاب مزدوج، يشكّلان السبب العميق لهذا الإحساس.

يُمثّل الوصول إلى العمل، دون شكّ، إحدى الصعوبات الرئيسية التي تعترض الشبّان وبالأخصّ أصيلي المناطق المحرومة داخل البلاد. ويرتدّ ذلك على إدراك هؤلاء الشبّان وعائلاتهم، فيظهر الشعور بالحرمان جليًّا في أجوبتهم التي تكشف أنّ 88%يعتقدون أنّ الوصول إلى عمل في القطاع العامّ أمر صعب جدّا أو صعب. وتنخفض هذه النسبة انخفاضًا طفيفًا بخصوص الوصول إلى عمل في القطاع الخاصّ (80%) ودلالة ذلك أنّ القطاع العامّ لازال يحتفظ بجاذبيته في المخيال التونسي في حين تتضاءل إمكانيّات العمل في هذا القطاع مع مرور الزمن لا سيّما خلال أزمة الماليّة العمومية التي نعيشها. (9،6% فقط يرون أنّ الوصول إلى عمل في القطاع العامّ أمر سهل أو سهل جدّا، مقابل 17،5% بالنسبة للعمل في القطاع الخاصّ). تؤكّد هذه النتائج مخرجات الدراسات المستعرضة أعلاه، وخصوصًا ما يتعلّق بالإحساس النسبي بالحرمان.

الشكل III.2 فرص العمل في القطاع العامّ.

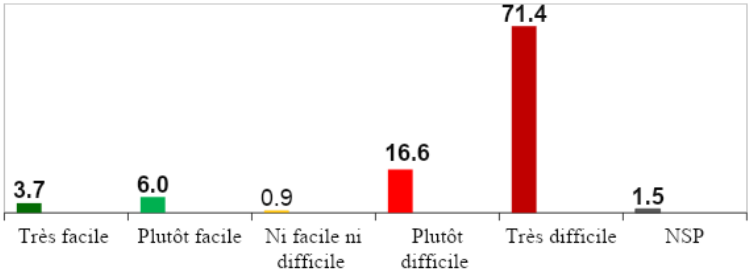

المصدر: سيغما – مؤسسة كونراد أديناور

يعتبر 66،8% من التونسيين أنّ الوصول إلى برامج دعم ريادة الأعمال هو الآخر أمر صعب وصعب جدّا.

على صعيد الشمول المالي والوصول إلى القروض البنكيّة، يرى 58% من المستجوبين أنّ الوصول إلى الخدمات البنكية صعب (19،9%) أو صعب جدّا (38،2%)، وينسحب نفس الموقف بشأن الحصول على قروض من البنك التونسي للتضامن الذي يُفترض أنّ السلطات العمومية وجّهته نحو القروض الصغرى

وباعثي المشاريع الصغرى. في المقابل يبدو من السهل الوصول إلى هذا الصّنف من القروض لدى مؤسسات أخرى متخصّصة في هذا المجال (مثل إندا أو ميكروكريد أو غيرها ...) إذ يرى 50،2% أنّ ذلك أمر سهل أو سهل جدّا. بالإضافة إلى صعوبات الوصول إلى التعليم والتكوين، تشكّل صعوبات الوصول إلى العمل وإلى القروض موانع تحدّ من إمكانية اندماج الشباب في سوق العمل المأجور أو المستقلّ. فهي عقبات كأداء تضرب في العمق أسس الارتقاء الاجتماعي وتُؤبّد بذلك الفقر والإقصاء عبر الأجيال والفئات الاجتماعية والجهات.

تُبيّن هذه الآراء بشكل قاطع أنّ مسألة التشغيل والوصول إلى سوق العمل هي أهمّ ما يشْغل التونسيين لأنّها في صلب مفهوم التنمية الشّاملة وهي ما يُحدّد الوصول إلى الصّحة والحماية الاجتماعية والحركيّة الاجتماعية. كما أنّها شديدة الارتباط بالتفاوت الجهوي وعدم المساواة في مجالات التعليم والوصول إلى التكنولوجيات. إنّ العمل اللائق ذا الأجر العادل، مأجورًا كان أو مستقلًّا أو فلاحيًّا، يشكّل الأداة الرئيسية لمقاومة الفقر والإقصاء وبالتّالي لمكافحة اللامساواة المشطّة.

يمثّل التعليم والتشغيل، دون أدنى شكّ، الرافعتين الأساسيّتين للحركيّة الاجتماعيّة علمًا وأنّ عديد الدراسات قد بيّنت الترابط الوثيق بين اللامساواة المتفاقمة وغياب الارتقاء الاجتماعي.[31] ونذكر على سبيل المثال دراسة أُجريت في باكستان بيّنت أنّ طفلا يولد في وسط ريفي من والديْن ينتميان إلى الـ20% الأشدّ فقرا لا يملك إلّا 1،9% من فرص الارتقاء إلى الشريحة الخمسيّة الأكثر غنًى[32]. كما بيّن ستيغليتز، في نفس الاتّجاه، أنّ نصف الأطفال الذين يولدون لوالدين فقيرين في الولايات المتّحدة يستمرّون في الحصول على دخل ضعيف عند بلوغهم سنّ الكهولة[33]. وينبغي التأكيد هنا على أهمّية دور الحركيّة الاجتماعيّة في كسر حلقة إعادة إنتاج الفقر.

ومن المفيد ذكر التقرير الاجتماعي العالمي الذي نشرته الأمم المتّحدة سنة 2020 وأشارت فيه إلى وجود ارتباط وثيق في كلّ البلدان بين تفاقم عدم المساواة وانخفاض الحركيّة الاجتماعيّة. تفيد تجربة بعض البلدان، مثل بلدان أوروبّا الشماليّة، التي تتمتّع بحركيّة هامّة بين الأجيال وبانخفاض في عدم المساواة، بأنّ للسياسات والمؤسّسات دورًا في تعديل تأثير خصائص الوالدين على النجاح المستقبلي للأبناء، وذلك بفضل التمويل العمومي للتعليم بالخصوص.

يكشف الشكل التالي بوضوح العلاقة بين البطالة والفقر والتفاوت الجهوي في تونس، وقد تمّ وضعه بناء على تعداد 2014 ومسح استهلاك الأسر في 2015 (المعهد الوطني للإحصاء).

[31] M. Corak (2012), *Inequality from generation to generation: The United States in Comparaison.*
[32] S. A. Javed et M. Irfan (2012), *Intergenerational Mobility: Evidence from Pakistan Panel Household Survey,* Islamabad : Institut pakistanais de l'économie du développement, P.13-14.
[33] J. Stiglitz (2012), *The Price of Inequality: How Today's Divided Society indangers Our Future,* Pinguin, P.23.

الشكل 3.III نسبة البطالة ونسبة الفقر حسب الولايات 2014

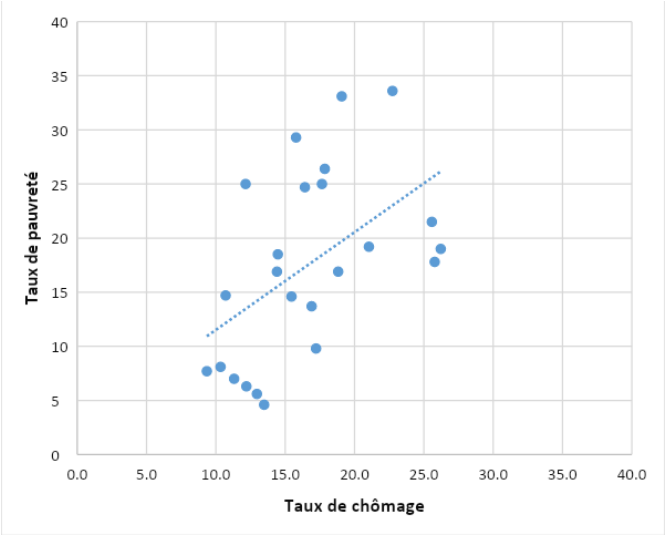

المصدر: عمل المؤلّفين حسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء

يُظهر هذا الرسم البياني الترابط بين نسب الفقر والبطالة. ونجد الولايات التي تسجّل نسب بطالة وفقر مرتفعة (مساوية أو أعلى من متوسّط القيمة) في المربّع الأعلى على اليمين، وعددها 10 متجمّعة في المناطق الداخليّة للبلاد شمالًا ووسطًا وجنوبًا. وتسجّل 9 ولايات نسبًا أدنى من متوسّط القيمة للمتغيّرين، وتوجد أساسا في سواحل شرق البلاد. أمّا الولايات التي لا تخضع للقاعدة فهي المهديّة ومدنين (نسب فقر عالية ونسب بطالة ضعيفة) وزغوان ومنّوبة (نسب فقر ضعيفة رغم ارتفاع نسب البطالة). توجد الولايتان الأخيرتان في منطقة داخليّة من الشمال الشّرقي، إقليم وافر الحظوظ عموما، وتتميّزان بالطابع الفلاحي أساسا ممّا يعني نسبا عالية للبطالة، لكنّهما منطقتيْ امتداد حضري لتونس الكبرى ومقرّ إقامة آلاف السكّان من الطبقة الوسطى العاملين في العاصمة، فتؤثّر نفقاتهم على معدّل الإنفاق للولاية.

7.2. وغدا؟ آمال و انتظارات وحلول مقترحة:

رغم تقييمات التونسيّين متفاوتة القسوة لأوضاع عدم المساواة في بلادهم، فإنّهم يتشبّثون بقدر من التفاؤل حيث عبّر 60،3% منهم، في استطلاع الرأي ذاته، عن تفاؤلهم بمستقبل أبنائهم مقابل 35،5% من المتشائمين أو شديدي التشاؤم (25،4%)، وتبلغ نسبة هؤلاء 30،4% في الوسط الشرقي و32،5% عند الشريحة العمريّة 56-59 سنة أي في المناطق التي كانت أوفر حظّا ولدى الأجيال التي عاشت أوضاعا اجتماعيّة-اقتصاديّة أفضل وخدمات عموميّة أعلى أداء وأكثر جودة. ويجدر بهذه النتائج أن تكون محلّ إعادة تقييم بعد أزمة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة وبعد أزمة سياسيّة تتخبّط فيها البلاد منذ 2020، طال انتظار مخرج لها يجعل التونسيّين يلمحون التماعةً ترشدهم إلى نهاية النّفق.

وبخصوص انتظارات التونسيّين وتوصياتهم للنهوض بالأوضاع الاقتصاديّة للطبقة الوسطى وظروف عيشها، اعتبر 50،3% من المستجوبين أنّ مكافحة البطالة تأتي في مقدّمة الأوليّات، يليها تحسين القدرة الشرائيّة وأسعار صرف العملة الوطنيّة بـ40،1%. ثمّ يأتي تشجيع ريادة الأعمال في المركز الثالث بـ21% علمًا وأنّ الدراسة أحصت عددًا كبيرا من الأجوبة على هذا السؤال منها ضرورة الحدّ من عدم المساواة خصوصا في مجال الجباية والصحّة والتعليم وبين الجهات. كما تمّ ذكر مقاومة الفساد والمحسوبيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالحلول المقترحة لمكافحة عدم المساواة الاجتماعيّة، فإنّ:

- 97،6% يعتقدون أنّ تنويعًا أوسع في فرص التكوين على مدى الحياة ضروري من أجل تقليص التفاوت بين الطبقات الاجتماعيّة.
- 89،5% يعتقدون أنّه ينبغي إرساء قوانين جبائيّة أكثر إنصافا تجبر الأغنياء على دفع ضرائب متناسبة مع مداخيلهم.
- 81،9% يوافقون على مراجعة نظام الدّعم حتى يستهدف الأشخاص المحرومين دون غيرهم.

غير أنّه من المهمّ التأكيد على أنّ الحلول المقترحة والآراء المجمّعة في هذا الاستطلاع لم ترد موزّعة حسب الجنس وهو ما لا يسمح بتحليل مدركات عدم المساواة حسب النوع الاجتماعي.

3- مؤشّر السعادة، كاشف للمدركات من منظور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

يمكن أن نقارب إدراك التونسيّين لعدم المساواة بطريقة غير مباشرة من خلال المؤشّر العالمي للسعادة الذي أطلقته الأمم المتّحدة منذ 2012 بهدف إدراج الرّفاه والسّعادة كمقاييس للتنمية التي تخضع، حتى اليوم إلى مقاييس اقتصاديّة صرفة. وقد تمّ نشر آخر تقديرات هذا المؤشّر الخاصّة بسنة 2020 في تقرير السعادة العالمي بمناسبة اليوم العالمي للسعادة في 20 مارس 2021. يحاول هذا المؤشّر قياس سعادة مواطني بلد ما من خلال عدّة مؤشّرات موضوعيّة مثل الناتج الداخلي الخام والتحويلات الاجتماعيّة وأمل الحياة... ومن خلال مقاييس ذاتيّة بحساب مجموع على طريقة كانتريل (Cantril) استنادا إلى عيّنة ممثّلة يطلب منها إسناد عدد يتراوح بين 0 و10 لتقييم جودة الحياة. ثمّ يقام ارتباط متبادل مع 14 مؤشّرا إحصائيّا متّصلا بالرّفاه مثل الأعمال والماليّة، الالتزام المواطني، الاتّصالات والتكنولوجيا، التنوّع، التعليم والعائلة، الرفاه، البيئة والطاقة، التغذية والسكن، الحكم والسياسة، العدالة والأمن، الصحّة، الدين والأخلاق، الوصول إلى النقل، الوصول إلى العمل. وتشير نتائج التقرير العالمي إلى تصدّر البلدان الشماليّة ترتيب 2020 حيث تأتي فنلندا في الطليعة بمجموع 7،809 وتليها الدنمارك بـ7،646. تحتلّ تونس المركز 137 من 165 بلدا بمجموع 4،392 في تراجع مستمر على امتداد السنوات الخمسة الأخيرة (5،045 في 2016، و4،805 في 2017، و4،592 في 2018، و4،461 في 2019).

مقارنة بالبلدان العربيّة يتبيّن، بأكثر وضوح، تدهور الأوضاع في تونس وإحساس التونسيّين بالحرمان وعدم الرضى حيث تحتلّ بلادهم المركز 15 ضمن 22 بلدا عربيّا، متأخّرة جدّا على ممالك الخليج البترولية (يعود ترتيبها الجيّد إلى المعطيات الاقتصاديّة والماليّة) لكنّها تأتي أيضا وراء ليبيا والمغرب والجزائر والعراق ولبنان والصومال والأردن وفلسطين.

وعلى صعيد ترتيب المدن الرئيسيّة من حيث الرّفاه الذاتي، تأتي تونس في المركز 166 بمجموع 4،456 ولا تتفوّق إلّا على الخرطوم والقاهرة وغزّة وصنعاء.

استنادا إلى هذه المؤشّرات، نلاحظ أنّ تونس، عشر سنوات بعد الثورة التي أيقظت في نفوس مواطنيها آمالا وانتظارات لمزيد من العدالة الاجتماعيّة والازدهار، لازالت في ظرف هشّ لا يرسم أيّ أفق مستقبلي أمام شرائح واسعة من شبابها. فالأداء سلبيّ من حيث كافّة المؤشّرات الذاتيّة حتى لو حُقّقت بعض الطفرات في المجال الاقتصادي الصّرف. لكن حين يدخل الاقتصاد بدوره منطقة الاضطراب النّاجم عن عوامل هيكليّة داخليّة في غياب الرؤية الواضحة والإصلاحات العاجلة وعن عوامل خارجيّة غير ملائمة، منها جائحة كوفيد-19، لا يمكن أن نتوقّع غير تنامي الاستياء العامّ الذي طال حتى الطبقات الاجتماعيّة الميسورة. إنّ الانغلاق السياسي والمؤسّساتي المستمر منذ أشهر يساهم حتما في تفشّي الشعور بالضيق وقد يؤدّي إلى اضطرابات، أو حتى إلى انتفاضة لا يمكن توقّع مآلاتها.

4- الحركات الاجتماعيّة، انعكاس للاستياء الشعبي واللاعدالة الاجتماعيّة:

لا شكّ أنّ تقارير "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" حول الحركات الاجتماعية توفّر أداة فائقة الجدوى للوقوف على التوتّرات الاجتماعية من خلال الإحصائيات المتعلّقة بحركات الاحتجاج الاجتماعية. واستنادًا إلى هذه التقارير، نلاحظ أنّ انفجار الاحتجاجات بلغ ذروته سنة 2017 حيث تمّ إحصاء 10452 تحرّكًا بزيادة تُقدّر بحوالي 20% مقارنة بسنة 2016. ثمّ شهدنا منحًى منخفضا منذ 2018. إلّا أنّ التوتّرات طفتْ على السطح من جديد انطلاقًا من الثلاثية الرابعة لسنة 2020، بالأخصّ، مع الاحتجاجات التي عقبت قرارات تقييد العمل في بعض الأنشطة بسبب الموجة الثانية لجائحة كوفيد-19.

الشكل III. 4 تطوّر الحركات الاجتماعية في تونس

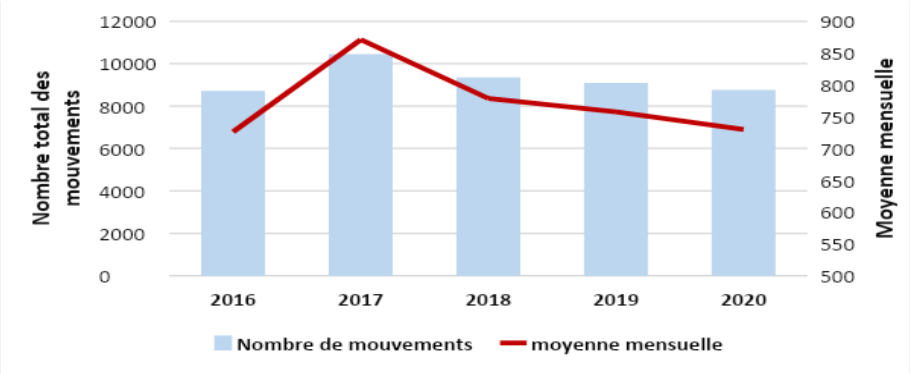

المصدر: المرصد الاجتماعي التونسي – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2020

خلال سنة 2020 كان عدد الحركات الاجتماعية 8759 تحرّكًا، منها 5727، أي 65،4%، ذات طابع فوضوي أو تلقائي. ولم تبلغ تحرّكات تلك السنة ذروتها في شهر جانفي مثلما حدث في السابق، بل في شهر ديسمبر بـ1149 تحرّكا، أي أكثر من مرّة ونصف المعدّل الشهري.

وتواصل هذا المنحى التّصاعدي حتى شهر جانفي 2021 حيث سجّل 1492 تحرّكا ممّا يدلّ على تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ألقت بثقلها على المناخ العامّ في البلاد. ورغم الانخفاض النسبي المسجّل في فيفري بـ1235 تحرّكا، تنبغي الإشارة إلى أنّ العدد يُقارب ضعف التحرّكات التي شهدها نفس الشهر من سنة 2020 (705).

الشكل III.5 التطوّر الشهري للحركات الاجتماعية نهاية 2020 وبداية 2021

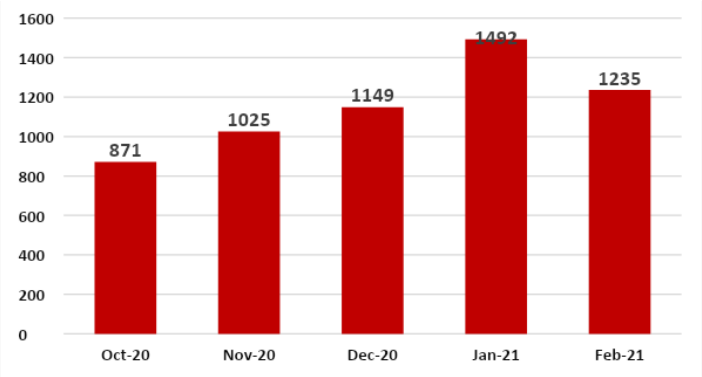

المصدر: المرصد الاجتماعي التونسي – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ديسمبر 2020

يتبيّن من خلال تحليل المطالب حسب الجهات أنّ تلك الجهات الأكثر تضرّرًا من البطالة والفقر وبالتّالي من عدم المساواة الجغرافية والاجتماعية الأشدّ وقعًا، هي الجهات التي تعبّر عن استيائها بقوّة ووضوح. لذلك نجد أنّ الولايات التي تتَركّز فيها 60% من التحرّكات هي قفصة والقيروان وسيدي بوزيد وتطاوين والقصرين.

تعكس هذه التحرّكات درجة السّخط وعدم الرضى لدى السكان الذين يشعرون بالظلم ولا يقبلون أن يتواصل التفاوت الجهوي والحيف الاجتماعي في مناخ سياسي خانق وحكومات متعاقبة عاجزة عن وضع وتنفيذ سياسات تتصدّى لعدم المساواة التي لم تعدْ مقبولة بعد أن كانت قادح ثورة 2011 وشعارها المركزي:" شغل، حرّية، كرامة وطنية".

إنّ الإحساس العامّ بعدم المساواة يبدو اليوم شعورًا يتقاسمه الجميع وينبغي أن يتحوّل إلى انشغال مخصوص لدى السّلط العموميّة وأصحاب القرار وكلّ الأطراف المتداخلة، وعلى الأخص منظّمات المجتمع المدني. ويجب أن تكون مسألة عدم المساواة في مقدّمة خيارات وأولويّات سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة الرّامية أساسًا إلى مكافحة كافّة أشكال اللامساواة المستفحلة وعلى الأخصّ عدم التوازن الجهوي وإعادة النظر في منوال التنمية الذي يُنتج تونس الطبقيّة ممّا يهدّد التماسك والسّلم الاجتماعيين واستقرار البلاد.

5- عدم المساواة والحركيّة الاجتماعية

تتجلّى أهمّية مسألة الحركيّة الاجتماعيّة بين الأجيال وأثرها على كسر حلقة إعادة إنتاج عدم المساواة، من خلال دراسات عدّة وعلى وجه الخصوص تلك التي صدرت سنة 2010 ضمن منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:" الإصلاحات الاقتصادية: الهدف هو النموّ"[34]. وفيها تمّ الانتهاء إلى أنّ الحركيّة الاجتماعية بين الأجيال تعكس عدم تكافؤ الفرص وتُثبت العلاقة بين المركز الاجتماعي-الاقتصادي للوالدين والموقع الذي يبلغه الأبناء عند وصولهم سنّ الكهولة، وهو ما يعني أنّ الوسط العائلي يؤثّر على نتائج الفروع من حيث التعليم والدّخل والأجور في كافّة البلدان التي شملتها الدراسة تقريبًا. ففي المملكة المتّحدة وإيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا يترك الأولياء ذوو الأجور المرتفعة لأبنائهم 40% على الأقلّ من أفضليّتهم الاقتصادية على الأولياء ذوي الأجور الضعيفة. وهو ما يُشير إلى قوّة الاستمرارية من جيل إلى جيل وبالتالي إلى ضعف الحركيّة الاجتماعية. في المقابل نجدُ هذه الاستمرارية ضعيفة نسبيًّا في البلدان الشمالية وفي كندا واستراليا حيث يترك الأولياء لأبنائهم أقلّ من 20% من أفضليّة الأجر. فالسياسات العمومية والإطار المؤسساتي يمكن أن تؤثّر على الحركيّة الاجتماعية بتأثيرها على عدم المساواة في الدّخل بين الأجيال. من جهة أخرى، بيّنت هذه الدراسة أنّ التعليم، إلى جانب الأجر، هو حامل رئيسي للاستمرارية بين الأجيال. فالتعليم منذ الطفولة المبكّرة يمكن أن ينهض بالحركية الاجتماعية. بالإضافة إلى أنّ الاختلاط الاجتماعي في المؤسسات التعليمية من شأنه أن يعزّز الحركية الاجتماعية.

تُشير نتائج الدراسة إلى أنّ عدم المساواة بخصوص الدراسة الثانوية تؤدّي إلى عدم المساواة في التعليم العالي ثمّ على عدم المساواة في الأجور. ففي الدنمارك وفنلندا وإيطاليا واللكسمبورغ، على سبيل المثال، نجد أنّ احتمال القيام بدراسات جامعية لدى طفل من والد ذي تكوين جامعي يتجاوز بأكثر من 30 نقطة حظوظ ابنٍ لوالدٍ لم يتجاوز تكوينه المرحلة الثانية من التعليم الثانوي. كما ينخفض الاحتمال، المُقدّر بنقاط من النسبة المئوية، لابنٍ من والدٍ تكوينه أدنى من المرحلة الثانية من التعليم الثانوي. يتأكّد إذًا أنّ الحركيّة الاجتماعية بين الأجيال تضعف في المجتمعات الأكثر لامساواة، وأنّ السياسات العمومية التوزيعية من شأنها أن تُعزّز هذه الحركيّة. كما أنّ السياسات العمومية التي تُيسّر وصول أبناء العائلات الأقلّ حظًّا إلى التعليم تُحفّز الحركية الاجتماعية وتفيد النموّ الاقتصادي من خلال تأخير التوجيه المدرسي لفسح المجال للاختلاط الاجتماعي داخل المدرسة وأنظمة المنح والقروض المموّلة من طرف الدولة التي تجعل الطلبة أقلّ اعتمادًا على أوليائهم في دراساتهم الجامعية.

لقد أثبتت الدراسات المشار إليها أعلاه ترابطًا قويّا بين عدم المساواة المشطّة وغياب الحركيّة الاجتماعيّة.[35]

[34] « Une affaire de famille : laa mobilité sociale intergénérationnelle dans les pays de l'OCDE », in « réformes économiques : objectif croissance » , OCDE 2010 .

[35] - M. Corak (2012), *Inequality from Generation to Generation : The United States in Comparaison.*

1.5. التقرير العالمي حول الحركيّة الاجتماعيّة 2020:

الإطار 1.III مفهوم الحركية الاجتماعية حسب التقرير العالمي حول الحركيّة الاجتماعيّة 2020- المنتدى الاقتصادي العالمي.

إنّ مفهوم الحركيّة الاجتماعيّة مفهوم واسع يمكن الإحاطة به في معناه النسبي أو المطلق بين الأجيال. كما يمكن قياسه استنادًا إلى طيف واسع من النتائج، مثل الصحّة أو النجاح المدرسي فضلًا عن مستويات الدّخل.

كما يمكن فهم الحركيّة الاجتماعية على أنّها تحرّك "نحو الأعلى" و"نحو الأسفل" بحيث تتحسّن أوضاع النّاس أو تسوء أثناء حياتهم أو مقارنة بأوضاع آبائهم.

الأبعاد المختلفة للحركيّة الاجتماعية:

- الحركية داخل الجيل الواحد: قدرة الفرد على الانتقال من طبقة اجتماعية-اقتصادية إلى أخرى على امتداد حياته.
- الحركيّة بين الأجيال: الإمكانية لمجموعة عائلية أن تتدرّج نحو أعلى السلّم الاجتماعي-الاقتصادي أو نحو أسفله على امتداد جيل أو عدّة أجيال.
- حركيّة الدّخل المطلقة: قدرة الفرد على كسب دخل حقيقي يعادل أو يفوق ما كان يكسبه والداه في مثل سنّه.
- الحركيّة التعليمية المطلقة: قدرة الفرد على بلوغ مستوى تعليميّا أعلى ممّا بلغه والداه.
- حركيّة الدّخل النسبيّة: إلى أيّ مدى يتحدّد دخل الفرد بدخل والديه.
- الحركيّة التعليمية النسبيّة: إلى أيّ مدى يتحدّد المستوى التعليمي للفرد بالمستوى التعليمي لوالديه.

دعائم المؤشر الشامل للحركيّة الاجتماعية:

1.الصحّة.

2.التعليم (الوصول والجودة والمساواة في التعليم والتدريب مدى الحياة) الوصول إلى التكنولوجيا

يلقي هذا التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إضاءات حول تطوّر الحركيّة الاجتماعية وأداء مختلف البلدان في هذا المجال. كما يذكر أنّ العولمة والثورة الصناعية الرابعة قدّمتا امتيازات عدّة للمجتمع برفع مستوى عيش مليارات من البشر وانتشال ملايين السكان من الفقر، لكنّها، في الوقت ذاته، ساهمت في تفاقم عدم المساواة في مجتمعاتنا حتى في البلدان التي شهدت نموًّا سريعا. لقد كانت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لعدم المساواة عميقة وخلّفت شعورًا متصاعدا بالحيف والهشاشة وإحساسًا بفقدان الهويّة والكرامة وضعفًا في النسيج الاجتماعي وتدنّيًا للثقة في المؤسسات وتراجعًا للعقد الاجتماعي. ويرى التقرير أنّ "التفاعل مع هذا الوضع يقتضي جهدًا مشتركًا لإنشاء مسارات جديدة للحركيّة الاجتماعية-الاقتصادية، والسهر على توفّر فرص نجاح متكافئة للجميع".

كما يشير نفس التقرير إلى أنّ البلدان الشماليّة الخمسة (الدنمارك والنرويج وفنلندا والسويد وإيسلندا) تتصدّر الترتيب العالمي لمؤشر الحركية الاجتماعية الشامل (الذي يضمّ 82 بلدًا) بمعدّلات تتراوح بين 85،2 و82،7. وتأتي تونس، ضمن هذا الترتيب، في الموقع 62 بمجموع قدره 51،7 تليها مصر في المركز 71 بمجموع 44،8 والمغرب في المركز 74 بـ43،7 وهي بلدان شمال إفريقيا ذات المعطيات المتوفّرة.

- J. Stiglitz (2012), *The Price of Inequality : How Today's Divided Society Indangers Our Future,* Pinguin, P.23
- S. A. Javed et M. Irfan (2012), *Intergenerational Mobility :Evidence from Pakistan Panel Household Survey.*

وتُبيّن النتائج حسب المجال أن تونس تحتلّ المركز 41 بمجموع 77 نقطة فيما يخصّ الصّحة، والمركز 46 في مجال الوصول إلى التعليم بمجموع 61 نقطة. بينما يتراجع هذا المجموع إلى 42 نقطة من حيث المساواة في التعليم وجودته لتحتلّ تونس المركز 60 في هذا المجال. وبخصوص التدريب مدى الحياة، فإنّ الأداء أكثر سوءًا بمجموع 42 الذي يضع تونس في المركز 70. أمّا فيما يتعلّق بالوصول إلى التكنولوجيا فمجموعها 64 نقطة وتحتلّ المركز 59.

في مجال العمل، تسجّل تونس مجموعًا ضعيفا جدّا بالنسبة لفرص العمل بـ37 نقطة فقط وترتيبًا متأخّرا في المركز 78 على 82 بلدًا. كما أنّ الأداء ضعيف أيضا من حيث الأجر اللائق بمجموع 42 نقطة يضعها في الموقع 54. ومن حيث ظروف العمل، تحتلّ تونس الموقع 61 بـ52 نقطة، وتأتي في المرتبة 58 بمجموع 40 نقطة بخصوص الحماية الاجتماعيّة. وعلى صعيد المؤسسات الشاملة تحصّلت على مجموع 51 نقطة وجاءت في المركز 57.

الشكل6.11 مؤشر الحركية الاجتماعية 2020. تونس

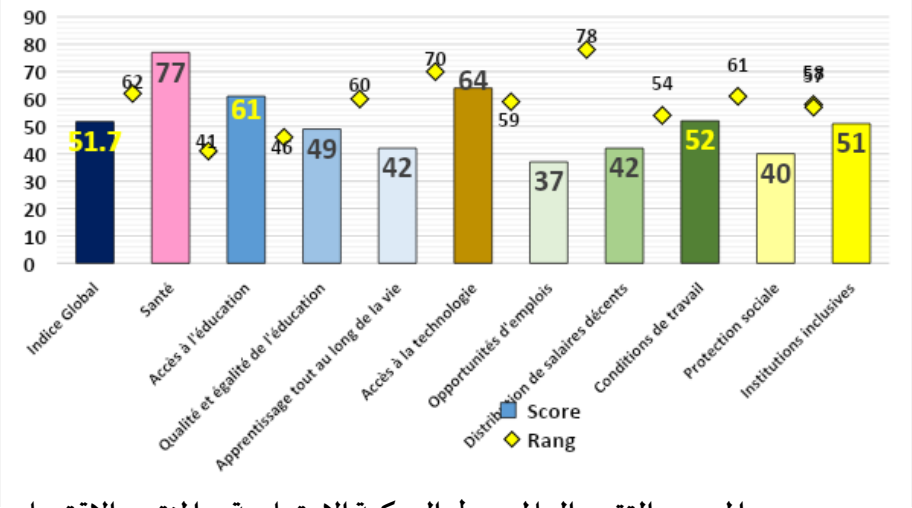

المصدر: التقرير العالمي حول الحركية الاجتماعية – المنتدى الاقتصادي العالمي.

يتجلّى من خلال ما تمّت معاينته أنّه ينبغي بذل مزيد من الجهد لتدارك التأخير على صعيد الحركية الاجتماعية وخصوصا في مجالات الجودة والإنصاف في التعليم، ودعم المكتسبات في الميدان الصّحي والنهوض بالأجور وظروف العمل وتدعيم نظام الحماية الاجتماعية والتنمية الشّاملة. كما يشكّل الوصول إلى التكنولوجيا وإعداد الشباب للتّحوّلات التكنولوجية المتسارعة والتحوّلات في عالم العمل أولويّات وشروطًا ضرورية للدخول في مدار الحركية الاجتماعية وكسر مسار إعادة إنتاج الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي.

ويمثّل المؤشر الجديد الذي وضعه البنك العالمي بخصوص رأس المال البشري أداة إضافية لتقييم قدرات البلدان على ضمان مستقبل أفضل لمواردها البشرية والنّهوض بالحركية الاجتماعية.

2.5. مؤشر رأس المال البشري، مؤشر جديد.

توفّر قاعدة بيانات مؤشر رأس المال البشري الذي تمّ وضعه في إطار مشروع رأس المال البشري من طرف البنك العالمي، معطيات على مستوى البلدان حول كلّ مكوّن من مكوّنات هذا المؤشر، وكذلك بالنسبة للمؤشر الشّامل مُقسّمًا حسب الجنس. يقيس المؤشر كمية رأس المال البشري التي يأمل طفل عند الولادة بلغها عند الوصول إلى سنّ الثامنة عشر، باعتبار مخاطر سوء الصّحة وسوء التعليم في بلده. لقد صِيغَ هذا المؤشر ليُبرز الكيفية التي تجعل تحسين النتائج الراهنة في الصحة والتعليم تحدّد إنتاجيّة الجيل القادم من العمّال على فرضية أنّ الأطفال المولودين اليوم سيعيشون، خلال الـ18 سنة القادمة، نفس الفرص في التعليم ونفس المخاطر الصحّية التي يواجهها حاليًّا أبناء هذه الشريحة العمريّة.

فيما يلي رسم بيانيّ متعلّق بتوزيع مؤشر رأس المال البشري حسب النّاتج الداخلي الخام للفرد (بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية) تمّ تنزيله من قاعدة بيانات البنك العالمي المخصّصة لهذا المؤشر. ويتبيّن من خلاله أنّ تونس توجد في مركز هذا التوزّع بمؤشر قدره 0،520. مقارنة بعدّة بلدان لها تقريبا نفس الناتج الداخلي الخام، تُعتبر تونس أقلّ حظًّا من الأردن والجماييك وأندونيسيا.

الشكل III.7.1 مؤشر رأس المال البشري والناتج الداخلي الخام.

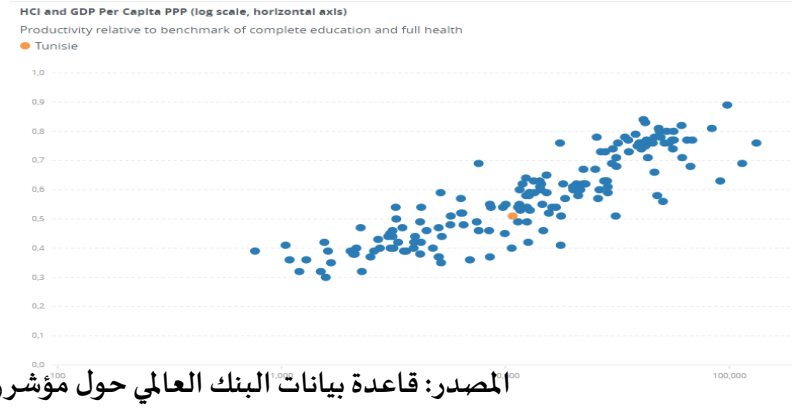

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي حول مؤشر رأس المال البشري

تأتي تونس، ضمن محيطها الجغرافي، بعد الجزائر التي يُقدّر مؤشرها بـ0،53 بفضل عدد سنوات الدراسة أساسًا. لكنّ تونس تتقدّم على المغرب ومصر وموريتانيا، ويعود هذا التّقدّم النسبي على جيرانها إلى أدائها على صعيد جودة التعليم ومؤشرات الصحّة.

جدول III.1.1 مؤشر رأس المال البشري 2020

	Tunisie	Algérie	Maroc	Mauritanie	Egypte
Probabilité de survie jusqu'à l'âge de 5 ans[1] (0-1)	0.98	0.98	0.98	0.92	0.98
Nombre d'années d'études attendues[2] (0-14)	10.6	11.8	10.4	7.7	11.5
Score de test harmonisé[3] (300-625)	384	374	380	342	356
Nombre d'années d'études harmonisé	6.5	7.1	6.3	4.2	6.5
Pourcentage d'enfants de moins de cinq ans non rabougris[4] (0-1)	0.92	0.88	0.85	0.77	0.86
Taux de survie à l'âge adulte[5] (0-1)	0.91	0.91	0.93	0.80	0.86
Indice de Capital Humain	**0.52**	**0.53**	**0.50**	**0.38**	**0.49**

المصدر: البنك العالمي

1. احتمال البقاء على قيد الحياة حتّى سنّ الخامسة: يُحتسب بطرح نسبة وفيات الأطفال دون 5 سنوات من 1.
2. سنوات الدراسة المنتظرة تحتسب كمجموع نسب التسجيل حسب السّنّ بين 4 سنوات و17 سنة.
3. تقوم قاعدة البيانات بمُجانسة نتائج أهمّ البرامج الدولية لاختبار مردود التلاميذ.
4. نسبة الأطفال مكتملي النموّ دون الخامسة تحتسب بطرح نسبة الأطفال متقلّصي النموّ دون الخامسة من 1.
5. نسبة بقاء الكهول على قيد الحياة تحتسب بطرح نسبة الوفيات بين 15 و60 سنة من 1.

تبيّن كلّ هذه المعطيات أهمّية هذه القطاعات والعناية التي ينبغي أن تُوجّه لها باعتبارها محرّكات المصعد الاجتماعي والحركية بين الأجيال حتّى يتمّ كسر الحلقة المفرغة لإعادة إنتاج الفقر وعدم المساواة.

بعد فحص التطوّر الشامل لعدم المساواة في الدّخل كما تتجلّى من خلال قواعد البيانات الدوليّة ومدركاتها لدى المواطنين الذين يعتقدون، في الجزء الغالب منهم، أن فجوة التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي قد ازدادت عمقا، وأنّ الحركيّة الاجتماعيّة لم تعد مثلما كانت في الماضي، سنتناول بأكثر عمق في الفصول الآتية مختلف مظاهر عدم المساواة وتداعيات السياسات العموميّة في مجالات مختلفة.

الفصل الرابع

عدم المساواة في تونس حسب الدّخل والإنفاق والثروة

ماهر قصّاب*

*أستاذ العلوم الاقتصاديّة – جامعة منّوبة

من نافلة القول أنّ عدم المساواة في الدّخل هي البعد الأكثر اعتمادا في الأدبيّات المتعلّقة بعدم المساواة عموما. غير أنّ هذا البعد، على أهمّيته، لا يتيح إلّا رؤية أحاديّة الجانب ومحدودة لعدم المساواة. فعلاوة على غياب الإحصائيّات المفصّلة والموثوقة بخصوص هذه المسألة في تونس، تجدر الإشارة إلى اعتماد مؤشّرات قياس تطالها سهام النقد بصورة متزايدة. وانطلاقا من هذا المعطى، نسعى في هذا الجزء إلى تجاوز تلك الحدود بالتركيز على بيانات وتحليلات حديثة تلقي أضواء جديدة وأكثر موضوعيّة على واقع عدم المساواة في المداخيل والنفقات والثروة في البلاد.

يرمي هذا الجزء إلى رؤية تأليفيّة لأهمّ نتائج الأعمال الرئيسيّة حول عدم المساواة على مستوى إنفاق الأسر في تونس (القسم الأوّل). اكتفت هذه الأعمال العديدة بمسوحات المعهد الوطني للإحصاء حول نفقات الأسر، فجاءت نتائجها متطابقة تقريبا وتزايد نقدها إذ لم تعكس إلّا جزئيّا واقع تطوّر عدم المساواة في البلاد التونسيّة وفي الجهات. لذلك سينكبّ القسم الثاني على تقديم النتائج الأساسيّة التي توصّلت إليها دراسة زيغاد[36] (2018) التي تناولت بالتحليل تطوّر عدم المساواة في الدّخل بتونس على امتداد الفترة 2003-2016.

يدرس القسم الثالث مسألة عدم المساواة في الثروة بتونس، وهي مسألة نادرا ما يتمّ تناولها بسبب نقص البيانات الإحصائيّة الموثوقة.

يُختتم هذا الفصل بتوصيات تخصّ السياسات العموميّة ترمي إلى الحدّ من عدم المساواة في النفقات والمداخيل والثروة بتونس.

1- قياس عدم المساواة في الإنفاق بتونس: نتائج مربكة.

في غياب المعطيات، يتمّ قياس عدم المساواة في الدّخل استنادا إلى نفقات الأسر التونسيّة الواردة في المسوحات الوطنيّة حول ميزانيّة الأسر واستهلاكها ومستوى عيشها التي ينجزها المعهد الوطني للإحصاء. سيعتمد هذا القسم أساسا على البيانات المتعلّقة بنفقات الأسر المجمّعة عبر عيّنات تحتوي في الحدّ الأدنى على 5000 عائلة موزّعة على التراب التونسي حسب المناطق الديمغرافيّة والوسط (ريفي أو حضري). ثمّ تأتي بيانات البنك العالمي لتكمّل هذه المعطيات.

في مرحلة أولى، سيتمّ تحليل المؤشّرات الشاملة لعدم المساواة في الإنفاق بتونس، لنمرّ بعد ذلك إلى دراسة اللامساواة في مستويين: داخل الجهة الواحدة وبين الجهات. أخيرا، سنعترض حدود تقييم اللامساواة في الدخل من خلال الإنفاق.

1.1. المؤشّرات الشاملة لعدم المساواة في النفقات.

تشير هذه المعطيات مجتمعة إلى تراجع ملحوظ للفقر خلال 15 سنة، إذ مرّ من 25،4% سنة 2000 إلى 15،2% في 2015. كما أنّ نسبة السكّان الذين يعيشون بأقلّ من 1،90 دولار أمريكي في اليوم، قُدّرت

[36] Zighed R. (2018) *Labor Income inequality in Tunisia : An application of Pareto interpolations to labor income in Tunisia over the period 2003-2016,* Paris School of Economics.

بـ0،2% سنة 2015 مقابل 15،1% في 1985. من جانب آخر، تراجع مؤشّر جيني لعدم المساواة إلى 32،8 في 2015 بعد أن كان 43،4 سنة 1985، ممّا يعني أن توزيع المداخيل أضحى أكثر إنصافا. يبيّن الشكل 1.VI أنّ هذا التحسّن لم يكتس أهمّية حقيقيّة إلّا بداية من سنة 2000، فقد عرف مؤشّر جيني انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدّة من 2000 إلى 2015 حيث مرّ من 40،8 إلى 32،8. غير أنّ هذا المؤشّر شهد ما يشبه الركود فيما بين 1985 و2000، كان في حدود 43،4 وأصبح 40،8.

الشكل 1.VI تطوّر مؤشّر جيني في تونس (1985-2015)

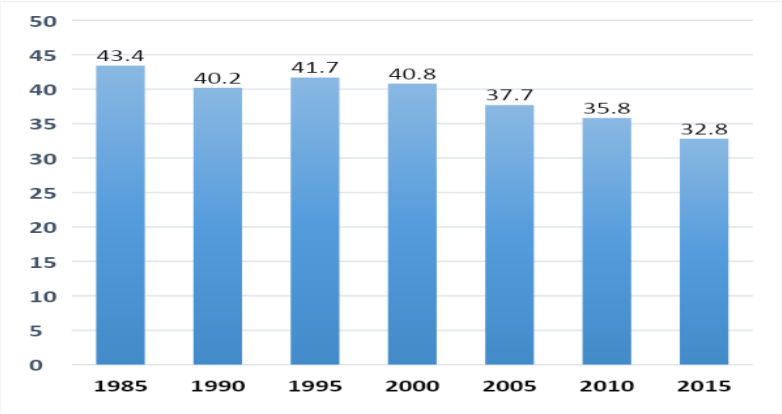

المصدر: البنك العالمي

وفي نفس هذا السياق، بينما عرف نصيب الـ10% الأشدّ فقرا من المداخيل ارتفاعا طفيفا من 2،3% سنة 1985 إلى 3،2% سنة 2015، تراجع نصيب الـ10% الأكثر ثراء من 34% إلى 25،6% في نفس الفترة.

مازالت تونس تعاني عدم المساواة ومازال التونسيّون يتطلّعون إلى اجتثاث الفقر، ورغم ذلك تكشف هذه الأرقام المستندة إلى مسوحات الاستهلاك تراجع اللامساواة والفقر في تونس فيما بين 1985 و2015. ويتمّ تأكيد نفس النتائج في تقارير المنظّمات الدوليّة وأحدث الأعمال البحثيّة.

تعيش البلدان المغاربيّة نفس الأوضاع تقريبا كما يبيّنه الجدول 1.VI. فالمحنى تنازليّ بالنسبة لكلّ المؤشّرات المتعلّقة بعدم المساواة وبالفقر خلال العقود الأربع الأخيرة.

جدول 1.VI تطوّر عدم المساواة في بلدان المغرب الكبير

	Tunisie		Maroc		Algérie	
Année	**1985**	**2015**	**1984**	**2013**	**1988**	**2011**
Taux de pauvreté	25,4% (2000)	15,2%	16,3% (1998)	4,8%	-	5,5%
Ratio de la population pauvre disposant de moins 1,90 $/J	15,1%	0,2%	10,6%	0,9%	6,3%	0,4%
Indice de Gini	43,4	32,8	39,2	39,5	40,2	27,6
Part des revenus détenus par les 10% moins élevés	2,3%	3,2%	2,7%	2,7%	2,7%	4%
Part des revenus détenus par les 10% plus élevés	34%	25,6%	31,8%	31,9%	32,8%	22,9%

المصدر: البنك العالمي.

كما تشير بيانات الجدول 1.VI إلى أنّ الجزائر تشهد مستوى من عدم المساواة أقلّ حدّة من بقيّة بلدان المغرب الكبير ولديها مؤشّر جيني قدره 27،6 سنة 2011. ونجد عدم المساواة الأشدّ حدّة في المغرب الأقصى حيث بلغ مؤشّر جيني 39،5 سنة 2013. أمّا تونس فتحتلّ موقعا وسيطا لكنّه يخفي تفاوتا جهويّا هامّا من حيث اللامساواة، كما سنبيّنه لاحقا.

2.1. عدم المساواة داخل الجهة الواحدة وبين الجهات

يجدر التذكير بأنّ عدم المساواة الحادّة ليست حكرا على المناطق الفقيرة، بل تمسّ أيضا أغنى الجهات. ويَنتُج الحدّ من عدم المساواة على الصعيد الوطني عن عاملين اثنين: 1- تخفيف حدّة اللامساواة في كلّ جهة، و2- الحدّ من التفاوت بين مختلف جهات البلاد. حينئذ يصبح السؤال مشروعا حول حجم هذه اللامساواة في المداخيل داخل الجهة الواحدة وبين الجهات. ولا يمكن وضع سياسات تنمية جهويّة تحدّ من الفقر ومن عدم المساواة في جهات البلاد كافّة إلّا استنادا إلى معرفة دقيقة بالأوضاع.

1.2.1. عدم المساواة داخل الجهة الواحدة

إذا أسقطنا من الاعتبار تلك الانطباعات والفرضيّات القائلة بأنّ عدم المساواة تطال حتى المناطق الغنيّة، فإنّ عددا قليلا جدّا من الدراسات العلميّة تناول مسألة عدم المساواة داخل الجهة الواحدة، وذلك باحتساب مؤشّر جيني لكلّ جهة استنادا إلى بيانات مسوحات المعهد الوطني للإحصاء حول نفقات الأسر حسب الجهات. لقد مكّنت الدراسة الأخيرة التي أنجزها ماغوري وآخرون (2018)[37] من تحديد مؤشّرات جيني سنة 2015 الخاصّة بالسّبع (07) مناطق الآتية: تونس الكبرى، الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي، الوسط الغربي، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي.

يتجلّى من خلال الشكل 2.VI أنّ عدم المساواة من حيث الإنفاق أكثر وضوحا في تونس الكبرى وفي الشمال الشرقي حيث يبلغ مؤشّر جيني تباعا 0،316 و0،315. بينما تبدو عدم المساواة أقلّ حدّة في منطقتي الجنوب: الجنوب الغربي (0،261) والجنوب الشرقي (0،281). تبعث هذه الأرقام على الاعتقاد بأنّ عدم المساواة في الدّخل أكثر ارتفاعا في المدن الكبرى حيث تبرز الفجوة الاجتماعيّة التي تعاني منها على وجه الخصوص المناطق المحيطة بهذه الحواضر مثل تونس وسوسة وصفاقس، وهي ظاهرة تفاقمت بعد الثورة.

[37] Magouri A. et al (2018), *Des équilibres régionaux et inégalités sociales en Tunisie : Axes et Actions prioritaires,* Friedrich Hebert Stiftung, Tunis.

الشكلVI. 2 مؤشّر جيني حسب المناطق (2015)

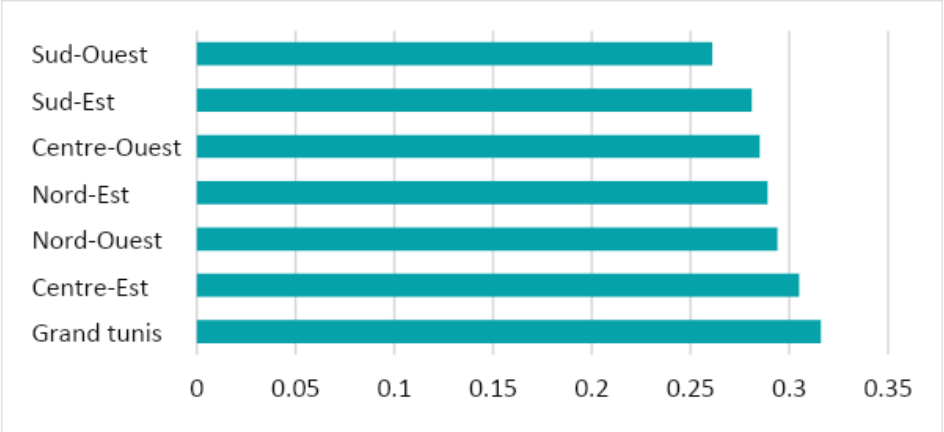

مصدر البيانات: ماغوري وآخرون (2018)

كما أثبت ماغوري وآخرون في دراستهم انخفاض عدم المساواة في النفقات بعد الثورة في أغلب المناطق وهي نتيجة تؤيّد ما ورد أعلاه من أنّ عدم المساواة تقلّصت على صعيد البلاد بأكملها. وبمقارنة تطوّر مؤشّر جيني في كلّ جهة بين 2010 و2015، أكّدت الدراسة انخفاض عدم المساواة في كلّ المناطق، باستثناء الشمال الشرقي، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الانخفاض كان طفيفا عامّةً وأكثر وضوحا في منطقتي الجنوب ومنطقة الوسط الغربي. ثمّ جاءت دراسة بوغزالة وآخرين (2020)[38] لتؤكّد هذه النتائج.

إجمالًا، كشفت المقارنة بين مؤشرات جيني لكل جهة بين 2010 و2015 حقيقتين أساسيتين ميّزتا فترة ما بعد الثورة: 1- اتجاه في الحدّ من عدم المساواة في أغلب الجهات وخصوصا في مناطق الجنوب والوسط الغربي، و2- احتداد اللامساواة في المناطق المحيطة بالمدن الساحلية الكبرى.

الشكلVI.3 تطوّر مؤشر جيني حسب الجهة (2010- 2015)

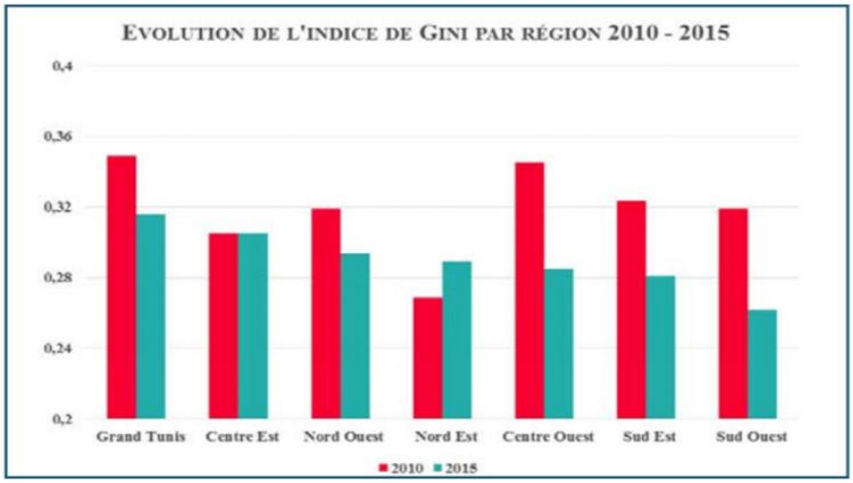

المصدر: ماغوري وآخرون (2018)

[38] Boughzala M. et Al (2020), *Les inégalités en Tunisie,* Papiers de recherche, AFD.

2.2.1. عدم المساواة بين الجهات

حظِيَ التفاوت الجهوي وعدم المساواة بين الجهات، على عكس مسألة عدم المساواة داخل الجهة الواحدة، باهتمام عديد المختصّين، خصوصا بعد 2011، فتنوّعت المقاربات وتحقّق أثرها حين شكّلت علامة بارزة في مضمون دستور 2014 بمفرداته الواضحة من قبيل التنمية الجهوية واللامركزية والتمييز الإيجابي.

أبرزت الدراسات المختلفة ظاهرة التفاوت الجهوي وسعت إلى شرح تطوّره، فبيّن عمارة والجمّالي (2017)[39]، خاصةً، انخفاضًا متوسّطًا لعدم المساواة بين الجهات بين 2005 و2010 وتفاوتًا جهويًّا كبيرا. واعتمادًا على بيانات مسوحات إنفاق الأسر التي أنجزها المعهد الوطني للإحصاء في 1985 و2000 و2010 و2015، تمكّن بوغزالة وآخرون بشكل مُحكم في عمل حديث (2020) من إثبات استمرار التّفاوت الجهوي على امتداد كامل هذه الفترة مع تحديد توزيع معدّل الإنفاق حسب الجهة من 1985 إلى 2015، مثلما يُبيّنه الشكلVI .4. من المؤكّد أنّ كلّ الجهات استفادت من النموّ إلّا أنّ التحسّن في توزيع معدّل الإنفاق ظلّ غير ملحوظ بالقدر الكافي. فعلى امتداد العقود الثلاث الأخيرة كانت المناطق الثلاثة الأوفر حظًّا هي نفسها: تونس الكبرى والوسط الشرقي والشمال الشرقي، وتُؤمّن مجتمعة 73،5% و73،2% من الناتج الداخلي الخام تباعًا في سنتي 2013 و2016 (المعهد الوطني للإحصاء 2021). بينما تظلّ منطقتا الشمال الغربي والوسط الغربي الأقلّ حظًّا في نفس الفترة وتساهمان في الناتج الداخلي الخام تباعًا بـ10،8% و11،7% في سنتي 2013 و2016 (المعهد الوطني للإحصاء 2021). لذلك فإنّ مسار التقارب باتّجاه توازن جهوي أفضل لا يزال محتشمًا وبطيئًا.

الشكلVI.4 معدّل النفقات حسب الجهة (1985 – 2015)

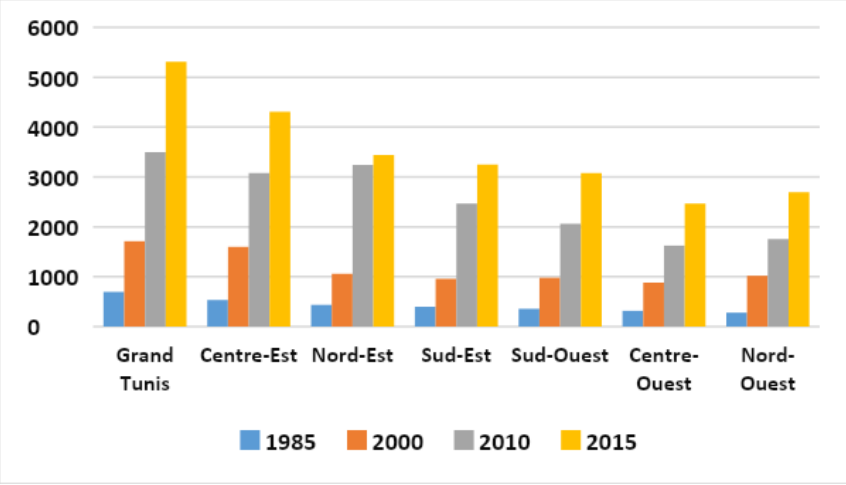

المصدر بوغزالة ولآخرون (2020)

[39] Amara et Jemmali (2017) , « *On the decompositionof economic inequality : A methodology and application to Tunisia* », Economic Research Forum Working Paper N° 1096 .

لقد تأكّدت لدينا هذه النتائج عند قيامنا باحتساب معامل التفاوت الجهوي فيما بين 1985 و2015، وهو نسبة بين معدّليْ إنفاق الجهة الأوفر حظًّا والجهة الأقلّ حظًّا. ونرى من خلال الشكل 5.VI أنّ الحدّ من التفاوت يمكن ملاحظته بصورة أوضح بين 1985 و2000 حيث مرّ من 2،15 إلى 1،94 ثمّ شهدت هذه التفاوتات احتدادًا خفيفا سنة 2010 حيث كان المعامل مساويًا لـ2،15. ليستقرّ سنة 2015 في نفس المستوى. من هنا يتأكّد تحليل بوغزالة والآخرين (2020) الذي يرى أنّ عدم المساواة بين الجهات تشكّل جزءًا هيّنًا من اللامساواة في البلاد خصوصا بعد سنة 2000 مقارنة بعدم المساواة داخل الجهة الواحدة التي غدت بالغة الأهمّية.

الشكل 5.VI تطوّر معامل التفاوت الجهوي في 1985 و2015.

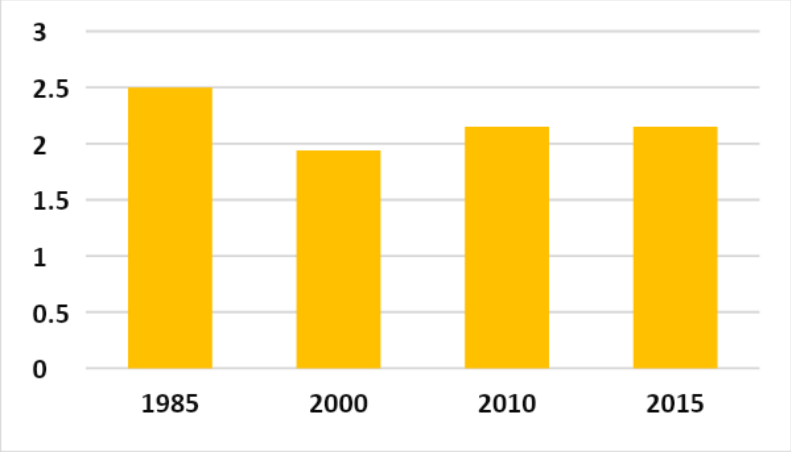

المصدر: حساب أجراه المؤلف.

3.1. حدود المقاربة المستندة إلى الإنفاق.

تنبغي الإشارة إلى أنّ المؤشرات المعتمدة فيما تقدّم لا تعكس تماما حقيقة تطوّر عدم المساواة في صفوف السكان، وذلك على الأقلّ، في حالة تونس. ويبدو أنّ عدم المساواة في النفقات لا تغطّي إلّا جزءًا من اللامساواة في الدّخل. فما تؤكّده مثل هذه الدراسات من انخفاض لعدم المساواة خلال العقود الأخيرة يتناقض مع الشعور العامّ بتفاقمها. ويؤكّد تقرير أوكسفام (2014)[40] على احتلال تونس المركز الثالث من حيث مدركات عدم المساواة الاقتصادية بعد اليونان ولبنان. من الضروري إذًا عدم الاكتفاء بنفقات الأسر عند تناول اللامساواة في الدّخل واعتماد مكوّنات أخرى. وهو التوجّه الذي اعتمدته بعض الأعمال النّادرة مؤخّرًا.

2- إسهامات قياس عدم المساواة في مداخيل العمل بتونس.

نسعى في هذا القسم إلى تدقيق الاستنتاجات المتداولة على نطاق واسع في مختلف الدراسات حول تطوّر عدم المساواة انطلاقا من مسوحات استهلاك الأسر. وسيتمّ اعتماد معطيات أخرى من تغطية أفضل

[40] Oxfam (2014), *A égalité! Il est temps de mettre fin aux inégalités extremes.*

للمداخيل وتحديد أدقّ لعدم المساواة في الدّخل وهو ما سيسمح بتمييز عدم المساواة في المداخيل والأجور بين القطاعين العامّ والخاصّ، وبين الرجال والنساء.

في هذا الإطار، شكّل عمل زيغاد الحديث (2018) إضافة هامّة باستناده إلى دخل العمل المُحوّل إلى الضمان الاجتماعي كمعطى رئيسي.

اعتمد زيغاد (2018) على البيانات الفرديّة في كلّ ثلاثية حول المداخيل الخام للعمل المصرّح بها لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، نظام الأجراء غير الفلاحيين ...) بين 2003 و2016. وتوصّل إلى نتائج جديدة ومختلفة عمّا ذهبت إليه أغلب الدراسات التي اكتفت بالاستناد إلى بيانات استهلاك الأسر. فحسابات زيغاد (2018) التي ارتكزت على نفس هذه المعطيات أيّدت ما ضمّنته الأدبيات التي تناولت هذه المسألة من تأكيد لانخفاض عدم المساواة في النفقات في الفترة 2005 – 2010 بتونس.

لقد تمّ الحصول على البيانات لدى "مركز البحوث والدراسات الاجتماعية". وشملت المعطيات الفردية مجموع العمّال المصرح بهم في القطاع الخاصّ. بينما لا تشمل في القطاع العامّ إلّا الأعوان المصرّح بهم فرديًّا (80% من منخرطي الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية سنة 2016)، كما لم تُؤخذ تصاريح العمّال التونسيين بالخارج في الاعتبار. إجمالًا، غطّت البيانات شريحة واسعة من العمّال في القطاع الرسمي.

لكنّ قاعدة البيانات تحتوي على ثلاث نقائص:

1. لا تغطّي القطاع غير المهيكل بحجمه الهامّ في تونس.
2. لا تأخذ في الاعتبار التصريح المخفّض للعمّال المستقلين.
3. تشمل تصاريح قارّة متعلّقة ببعض الأنظمة والتي لا تتطابق مع المداخيل الحقيقية.

لقد تمّ فحص عدم المساواة في هذه الدراسة عبر مقارنة المناب من مداخيل العمل الراجع لكلّ من الرائح الأربعة التالية:

- مناب الـ1% الأكثر ثراءً من مداخيل العمل.
- مناب الـ10% الأكثر ثراءً من مداخيل العمل.
- مناب الـ50% الأكثر فقرًا (50% السفلى) من مداخيل العمل.
- مناب الـ40% من الطبقة الوسطى (الموجودة بين الـ50% السفلى والـ10% الأكثر ثراءً) من مداخيل العمل.

1.2. تطوّر مناب شريحة الـ1% الأكثر غنىً من مداخيل العمل

عرف مناب هذه الفئة ارتفاعا ملحوظا بين 2003 و2010، كما يبدو ذلك من خلال الشكل 6.VI. فقد مرّ من 7% سنة 2003 إلى 8،3% سنة 2010. ممّا يثبت أنّ عدم المساواة في دخل العمل تفاقمت في فترة ما قبل الثورة، ثمّ تقلّصت تدريجيّا انطلاقا من 2010، لكن مناب الـ1% الأغنى يُقدّر بـ7،6%، أي في مستوى أعلى ممّا سُجّل سنة 2003. ممّا لا يدع مجالا للشكّ في ارتفاع عدم المساواة في مداخيل العمل على امتداد كامل الفترة.

الشكل 6.VI تطوّر مناب الـ1% الأغنى من مداخيل العمل

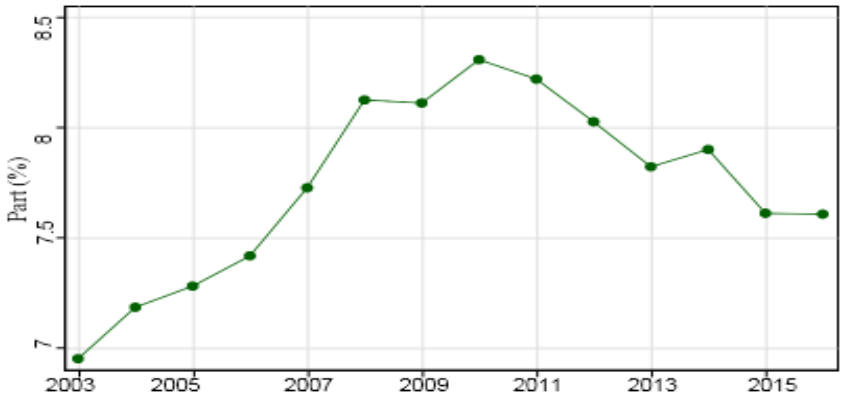

زيغاد 2018

2.2. تطوّر مناب الـ10% الأغنى من مداخيل العمل

يتأكّد ارتفاع عدم المساواة في تونس حين نعاين نصيب الـ10% الأكثر غنى من مداخيل العمل، إذ يعرف هذا المناب ارتفاعا بين 2003 و2010 من 30،7% إلى 33،4% لينخفض بعد ذلك من 2011 إلى 2016. غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّه كان في 2016 أكثر ارتفاعا ممّا كان عليه في 2003.

الشكل 7.VI تطوّر مناب الـ10% الأكثر غنى من مداخيل العمل.

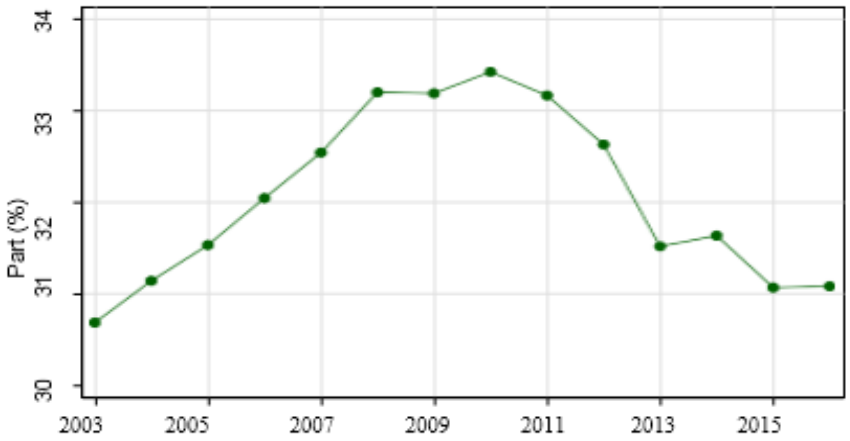

زيغاد 2018

3.2. تطوّر مناب الـ40% الوسيطة من مداخيل العمل.

في المقابل، ظلّ مناب شريحة الـ40% الوسطى مستقرّا في حدود 47،5% على امتداد الفترة المتراوحة بين 2003 و2006 قبل أن ينخفض في الفترة الممتدّة من 2006 إلى 2012 ليستقرّ في حدود 46،3% سنة 2012، كما هو مُبيّن في الجدول 8.VI. إجمالا، كان مناب شريحة الـ40% الوسطى نسبيّا أكثر استقرارا من مناب الشرائح العليا بتغيّر أقلّ من 1،5%.

الشكل 8.VI تطوّر مناب الـ40% الوسطى من مداخيل العمل

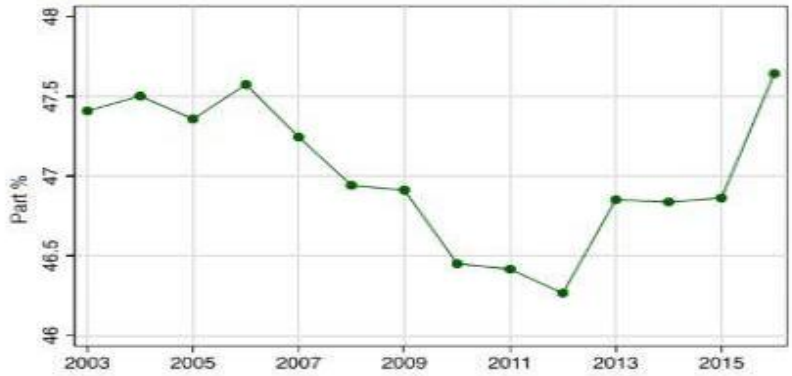

زيغاد 2018

4.2. تطوّر مناب الـ50% السفلى من مداخيل العمل

يفيد الشكل 9.VI أنّ شريحة الـ50% السفلى عرفت تطوّرا في نصيبها من مداخيل العمل شبيها بذلك الذي شهدته شريحة الـ40% الوسطى. فقد انخفض منابها على امتداد الفترة 2003-2008 ومرّ من 21،9% سنة 2003 إلى 19،9% في 2008، ثمّ ارتفع بعد ذلك ليستقرّ في حدود 21،3% سنة 2016. ممّا يدعو إلى الاعتقاد بأنّ إعادة إسناد مداخيل العمل من الأجور العالية نحو شرائح أخرى من السكّان بدأت في أسفل التوزيع في 2008، قبل أن تستفيد منها الطبقة الوسطى ابتداء من 2012 (انظر الشكل 8.VI).

الشكل 9.VI تطوّر مناب الـ50% من مداخيل العمل

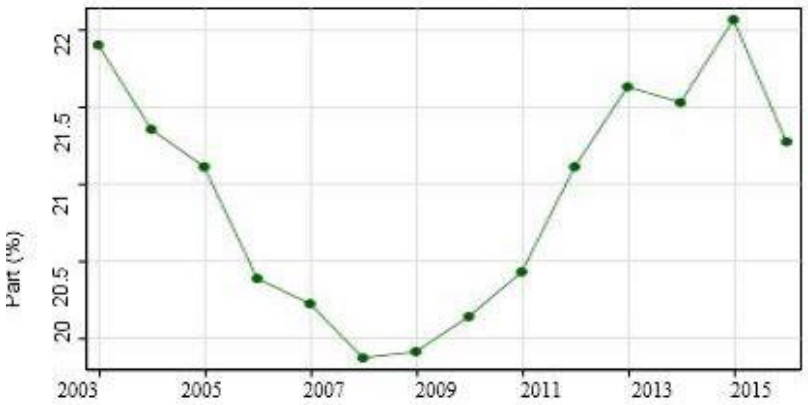

زيغاد 2018

لقد أدّى عمل زيغاد إلى استنتاج أساسي: شهدت عدم المساواة في دخل العمل ارتفاعا كبيرا في تونس قبل 2011. وهو ما يناقض ما ذهبت إليه كافّة الأدبيّات الموجودة التي أكّدت على انخفاض عدم المساواة الاقتصاديّة بعد الثورة وقبل هذا التاريخ المفصلي.

علاوة على ذلك، حين نفكّك هذه النتائج حسب كلّ نظام من أنظمة الضمان الاجتماعي نقف على اختلافات في تطوّر عدم المساواة بين القطاعين الخاص والعام. فقد كان القطاع الخاصّ الحامل الرئيسي لتغيّرات عدم المساواة انخفاضا وارتفاعا. بينما شهد القطاع العام انخفاضا منتظما لعدم المساواة على امتداد الفترة موضوع الدرس. أمّا تفكيك النتائج حسب الجنس، فقد أبرز مناحٍ مختلفة بخصوص الرجال والنساء، فتوزيع مداخيل العمل على الرجال يكشف مستوى أعلى من عدم المساواة مقارنة بالتوزيع على النساء، غير أنّ هذه المستويات تتقارب بسبب ارتفاع اللامساواة في صفوف النساء على امتداد كامل الفترة.

3- عدم المساواة في الثروة في تونس

إنّ عدم المساواة في الثروة وثيقة الارتباط باللامساواة في الدخل، فكلّ ما ارتفعت قيمة الثروة لدى الأسرة، ارتفعت مداخيل ثروتها (أكرية، حصص أرباح، فوائد). تسهّل هذه المداخيل المتزايدة تكوين ثروات إضافيّة، لتتفاقم عدم المساواة وتنشأ حسب بن جليلي (2017)، الحلقة المفرغة لعدم المساواة الاقتصاديّة.

إنّ الثروة الخام لأسرة ما تتكوّن من أصول غير ماليّة أو مادّية (مساكن، أراضي...) وأصول ماليّة (حسابات بنكيّة، سندات...). وتحدّد المنظّمات الدوليّة، مثل منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE)، الثروة الصافية للأسر بما يبقى من الثروة الخام بعد طرح الالتزامات الماليّة. كما تحدّد هذه المنظّمات بشكل أدقّ متوسّط الثروة الصافية التي تحتلّ وسط التوزيع (50% من الأسر لها ثروة أكبر و50% أقلّ). وللتوضيح، نذكر أنّ متوسّط الثروة لأسر بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة يُقدّر بـ162000 دولار (منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة 2020)[41].

بدا من الضروري منذ سنوات قليلة، تحديد عدم المساواة في الثروة على الصعيد العالمي وعلى صعيد البلدان. وقد اهتمّت الدراسات حول عدم المساواة بالنفقات والأجور وبقيّة مداخيل العمل دون إيلاء أهمّية لمداخيل رأس المال. إنّ المداخيل المتأتّية من الفوائد وحصص الأرباح والأكرية لا تُمثّل، دون شكّ، إلّا قسما ضئيلا من مجموع المداخيل الفرديّة، لكنّها تظلّ ذات أهمّية خصوصا لدى فئة السكّان الأثرياء. إضافة إلى أنّ معدّل مجموع الثروات نسبة إلى إجمالي المداخيل على الصعيد العالمي يشهد ارتفاعا في السنوات الأخيرة حسب قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم (WID). كما يدلّ الازدياد المطّرد لأصحاب الملايين والمليارات على أنّ المالكين الرئيسيّين للثروة على الصعيد العالمي عرفوا نموّا يفوق المعدّل وأنّ نصيبهم من التوزيع شهد ارتفاعا ملحوظا.

[41] OCDE (2020), *Comment va la vie ? 2020, Mesurer le bien-être.*

لتلافي هذه النقيصة، عمدت قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم منذ 2011 بعث مشروع قاعدة بيانات عالميّة تتعلّق باللامساواة في الثروة، غير أنّها لم تكتمل إلى اليوم وظلّت البيانات الخاصّة بالبلدان النامية غير موجودة. أمّا منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة فإنّها تنشر منذ سنوات أعمالا حول عدم المساواة في الثروة تهمّ أساسا بلدان منطقة المنظّمة.

في هذا القسم، يتعلّق الأمر بدايةً باستعراض بعض البيانات الأوّلية عن ثروة الأفراد في العالم وفي تونس، ثمّ، وانطلاقا من بعض المسوحات والمعطيات حول تداين الأسر وهجرة الرّساميل والعقار.

سنسعى إلى تبيّن اتّجاهات تطوّر عدم المساواة من حيث الثروة في تونس.

1.3. أرقام أوّلية هامّة.

1.1.3.متوسّط ثروة الفرد في تونس

لا تُعتبر تونس قليلة الحظّ من حيث الثروة الفرديّة حين نقارنها ببلدان في نفس المستوى من التنمية، فهي تحتلّ المرتبة 20 ضمن البلدان ذات الثروات الأكثر ارتفاعا على الصعيد العالمي، وهي البلد العربي الوحيد ضمن هذا الترتيب إلى جانب العربيّة السعوديّة (مرصد عدم المساواة 2013)[42]. فتونس إذاً مُصنّفة ضمن البلدان الأثرى حيث يبلغ متوسّط الثروة الفرديّة 8823 دولارا. والبلد الأثرى هو أستراليا بمتوسّط ثروة فرديّة قدره 219505 دولار، وتأتي فرنسا في المرتبة الثالثة بـ141850 دولارا. يُقدّر متوسّط الثروة في 2019 بـ77309 دولار بارتفاع 8،5% مقارنة بسنة 2018 (التقرير الشامل حول الثروة 2020).

2.1.3. أصحاب الملايين في تونس

أقرّت المديرة العامّة لأوكسفام-تونس في جانفي 2019 بصعوبة معرفة القيمة الحقيقيّة لثروة الأفراد الأغنى في تونس بسبب موانع إجرائيّة تفرضها الدولة التونسيّة. وتشير المعطيات الوحيدة المتوفّرة التي نشرها تقرير "ثروة العالم الجديد" سنة 2013، إلى وجود ما لا يقلّ عن 6500 مليونيرا في تونس، ممّا يجعلها في المرتبة الأولى مغاربيّا تليها ليبيا بـ6400 مليونيرا (ذُكر في "بريد الأطلس" Courrier de l'Atlas 2017). كما ورد في ملحق إفريقيا لتقرير الثروة الذي نشره نايت فرانك (Knight Frank) سنة 2020، أنّ 19676 فردا في تونس يملكون ثروة تفوق 500000 دولار في 2019، وتكون تونس بذلك من الأوائل إفريقيّا. استنادا إلى معطيات لدى مستشاري التصرّف في الثروة ومسؤولين عن الثروات في بنوك الأعمال، يحدّد التقرير المذكور نسبة نموّ متوقّعة لعدد المليونيرات على امتداد الفترة 2019-2024، وهو ما يبيّنه الجدول 2.VI بالنسبة لعيّنة متكوّنة من 14 بلدا إفريقيّا.

[42] L'Observatoire des inégalités (2020), *La répartition du patrimoine dans le monde.*

الجدول VI.2 عدد المليونيرات في إفريقيا سنة 2019 (ثروة تفوق 500000 دولار)

Pays	Nombre des millionnaires (2019)	Nombre des millionnaires par Million d'habitants (2019) *	Taux de croissance prévisionnel 2019-2024
Afrique du Sud	215983	4033	17%
Egypte	139261	1387	56%
Nigeria	90985	453	41%
Algérie	68341	1587	26%
Maroc	33958	931	19%
Angola	2 473	675	37%
Tunisie	19676	1683	5%
Botswana	15099	6553	16%
Tanzanie	12254	211	44%
Ghana	11522	379	34%
Kenya	9600	183	16%
Ethiopie	4802	43	32%
Côte d'Ivoire	3362	131	40%
Zambie	1012	36	13%

المصدر: نايت فرانك (2020): "تقرير حول الثروة-محلق إفريقيا"
تمّ إجراء الحساب من طرف المؤلّف.

ضمن هذه العيّنة، تحتلّ تونس المرتبة السابعة، لكنّها تأتي في المركز الثالث بعد بوتسوانا وجنوب إفريقيا إذا اعتبرنا عدد المليونيرات على كلّ مليون ساكن، وهي الأولى في شمال إفريقيا ممّا يحمل على الاعتقاد بأنّ عدم المساواة في الثروة كانت ولا تزال مرتفعة في السنوات الأخيرة. غير أنّها تنحو باتّجاه الانخفاض خلال السنوات القادمة، ويبدو أنّ هذا المنحى انطلق منذ 2011 مثلما كان الشأن بالنسبة لعدم المساواة في الدخل. فالجدول VI.2 يتوقّع تطوّرا بـ5% في عدد المليونيرات في تونس للفترة 2019-2024، وهي النسبة الأضعف على مستوى العيّنة المعتمدة إذ تبلغ هذه النسبة 19% في المغرب و26% في الجزائر و56% في مصر.

2.3. بعض اتّجاهات تطوّر عدم المساواة في الثروة بالبلاد التونسيّة

سنسعى هنا إلى تحديد بعض اتّجاهات تطوّر عدم المساواة في الثروة بالبلاد من خلال بعض نتائج المسوحات المتعلّقة بشكل غير مباشر بثروة الأسر في تونس. وسنستغلّ في هذا الاتّجاه مسوحات عديدة وبيانات متنوّعة حول ثروة الأسر التونسيّة، بعد تقديم لمحة عامّة سريعة على تطوّر عدم المساواة في الثروة على صعيد العالم.

1.2.3. لمحة عن عدم المساواة في الثروة على صعيد العالم

تجدر الإشارة إلى أنّ عدم المساواة في الثروة ما انفكّت تتصاعد منذ بداية الثمانينات في عديد البلدان. وتهمّ الإحصائيّات المتوفّرة البلدان المتقدّمة أساسا لكنّها نادرة حين يتعلّق الأمر بالبلدان الصاعدة والنامية، ولا نعثر في إفريقيا على بيانات في هذا الشأن إلاّ بخصوص جنوب إفريقيا، يستعرضها الجدول VI.3 مقارنة مع فرنسا والولايات المتّحدة.

الجدول VI.3 تطوّر عدم المساواة في الثروة في جنوب إفريقيا وفرنسا والولايات المتّحدة (1993-2014)

	Afrique du Sud		France		Etats-Unis	
	1993	**2014**	**1993**	**2014**	**1993**	**2014**
1% les plus aisés	49,3%	54,5%	18,8%	23,4%	28,7%	35,9%
10% les plus aisés	85,9%	86,8/%	51,2%	55,3%	65,8%	72,9%
50% du bas	-1,1%	-3,0%	7,8%	6,3%	2,3%	1,0%
40% du milieu	15,2%	16,2%	40,9%	38,4%	31,9%	26,1%

المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم (WID)

يُبرز الجدول تفاقم عدم المساواة في الثروة بين 1993 و2014 في ثلاثة بلدان مختلفة (جنوب إفريقيا وفرنسا والولايات المتحدة)، ويبدو تمركز الثروة فادحًا في جنوب إفريقيا بالخصوص حيث يحوز الـ1% والـ10% تباعًا على 50% و85% من الثروات، بينما لا يملك الـ50% الأفقر إلّا ثروة سلبية (ديون). واستنادًا لمجمل بيانات الجدول VI.3، يمكن أن نقدّر أنّ الـ10% الأكثر ثراء في تونس يملكون ما بين 40 و50% من الثروة الصافية[43]. وإذا تابعنا الاتجاه العالمي يبدو أنّ تونس تشهد تفاقما في عدم المساواة في الثروة خلال العقود الأخيرة. ما يدعم هذه الفرضية 1. أنّ متوسّط الثروة مرتفع نسبيّا في تونس، 2. وأنّ عدد المليونيرات في ازدياد ملحوظ منذ سنوات، 3. وأنّ تونس مرتّبة إثر جنوب إفريقيا من حيث عدد المليونيرات بحساب الفرد (انظر الجدول VI.2). وستكون الفقرة الآتية محولة للبرهنة على مجمل هذه الفرضيات والمعاينات.

2.2.3. ماذا عن تونس؟

في غياب البيانات الدقيقة، سندرس يطوّر عدم المساواة في الثروة بتونس من خلال دراسة مكوّنين رئيسيين للثروة: الثروة العقارية والثروة المالية، وهما دون شكّ أساس ثروة التونسيين.

أ. الثروة العقارية في تونس:

بالرغم من ندرة المعطيات، تكشف مختلف المسوحات حول الهياكل الفلاحية في تونس عن بعض المؤشرات بخصوص تمركز الأراضي الفلاحية بالبلاد. ويظلّ هذا الشكل من الثروة مكوّنًا لا يستهان به لثروة الأسر التونسية. فقد بيّن بوغزالة وآخرون (2020) استمرار تمركز الملكيات الفلاحية بين 1960 و2005 باعتماد بيانات وفّرتها مسوحات 1960-1961 و1994-1995 و2004-2005.

ينبني الجدول VI.4 على فرضية امتلاك كلّ مستثمر لملكيّة زراعيّة واحدة ويبيّن أنّ 25% و22% من الأراضي تباعًا في سنتي 1994 و2005 تعود إلى 1% من المالكين. في المقابل، كان 75% من مستغلّي الأراضي الأشدّ فقرا يملكون 25% من الأراضي سنة 2005. وهذا الوضع لا يختلف في شيء عمّا كانت عليه الأوضاع سنة 1960 حين كان 63% من المستغلين يملكون 16% من المساحة الجمليّة. ونستخلص من ذلك استمرار عدم

[43] فرضية واردة جدّا وتكاد تكون واقعيّة حيث أكّد التقرير حول عدم المساواة في العالم (2022) أنّ الأكثر ثراء يملكون تقريبا بين 60- 80% من الثروة في مختلف مناطق العالم.% الـ10

المساواة في الثروة العقارية الفلاحية على امتداد نصف قرن، لامساواة ازدادت حدّة بسبب الميراث والسياسات التي تشجّع على تجزئة الأراضي الفلاحية.

الجدول VI.4 تمركز الملكية الفلاحية في تونس 2004 – 2005

Enquête	1960-1961		1994-1995		2004_2005	
Superficie/exploitation (Ha)	Nombre d'exploitations (%)	Superficie totale (%)	Nombre d'exploitations (%)	Superficie totale (%)	Nombre d'exploitations (%)	Superficie totale (%)
Moins de 5 Ha	41	6	53	9	54	11
5 à 10 Ha	22	10	20	12	21	14
10 à 50 Ha	32	44	24	42	22	41
50 à 100 Ha	3	11	2	12	2	12
100 Ha et plus	2	29	1	25	1	22
Total (en %)	100	100	100	100	100	100

المصدر: مسح الهياكل الفلاحية في تونس 2004 – 2005 وبوغزالة وآخرون (2020)

تتكوّن الثروة أيضا من المساكن التي تشكّل نفقاتها، حسب الحسابات الوطنية، مساهمة الأسر في إجماليّ تكوين رأس المال الثابت. لقد تطوّرت استثمارات الأسر لتبلغ نسبة سنويّة معدّلها 2،7% على امتداد الفترة 2011 – 2019، لكن مساهمة هذا الاستثمار انحدرت من 20% سنة 2011 إلى 15% في 2019 بالنسبة إلى الاستثمار الكلّي، وهي مساهمة كانت في حدود 25% قبل 2011. يعكس هذا الانحدار صعوبة الوصول إلى الملكية لدى الأسر الشّابة (سنّ رئيس الأسرة أقلّ من 45 سنة) من كافّة أصناف الدّخل وخصوصا تلك التي تعيش في المناطق الحضرية (تونس الكبرى والشمال الشرقي). [زعفران 2014[44]]. كما يُفسّر هذا الانحدار بانتشار السكن غير المنظّم بعد الثورة حيث مثّل هذا النوع من السكن معدّلًا بنسبة 46% من إجماليّ المساكن على امتداد الفترة 2011 – 2013 بينما كان في حدود 28% بين 2004 و2010(كحلون 2014[45]). ممّا يدلّ على تدهور قيمة هذه الثروة يرافقه تدهور في جودة حياة الأسر، والفقيرة منها على وجه الخصوص (صعوبة الوصول إلى كافّة المرافق). تُبرز جميع هذه البيانات مدى الصعوبات التي تواجهها الأسر من الطبقات الوسطى والفقيرة للحصول على سكن لائق وبناء ثروة عقارية.

ب الثروة الماليّة في تونس:

يشير المسح الذي أنجزه المعهد الوطني للاستهلاك سنة 2018 حول تداين الأسر إلى أنّ 43% من الأسر التونسية مدينة (كافّة أصناف الديون مجتمعة). كما يذكر كحلون (2014) أنّ نسبة القروض البنكيّة الموجّهة للسكن تجاوزت 85% من مجموع القروض البنكيّة المسندة للأسر سنة 2014، وهي نسبة لم تتوقّف عن الارتفاع منذ 2006 حيث كانت في حدود 54،2 %. في حين تراجعت نسبة الادّخار المخصّص

[44] Zaafrane H. (2014) , *Pour une nouvelle stratégie de l'habitat : analyses économiques* , ministère de l'Equipement, de l'Aménagement du territoire st du Développement Durable.
[45] Kahloun H. (2015), *Pour une nouvelle* stratégie *de l'habitat: Diagnostics et recommandations,* ministère de l'Equipement, de l'Aménagement du Territoire et du Développement Durable.

للسّكن من مجمل المدّخرات إلى 7،5% سنة 2014 بعد أن كانت 12،9% في 2006. وقد بيّنت دراسة أجراها مرصد الاندماج المالي سنة 2019 أنّ 16% فقط من الأسر التونسية حصلت على قرض مهيكل و17% فقط من التونسيين يملكون حساب ادّخار في 2018، كما أنّ 39% من الأسر التونسية ليس لها حساب بنكي أو بريدي، ممّا يعني أنّ شريحة واسعة من أسر الطبقة الوسطى تعيش تداينًا مرتفعا (خصوصا للحصول على سكن) ومجموعة الأسر الفقيرة مقصاة تمامًا من المجال المالي.

من جهة ثانية، تتمركز القروض البنكية لدى أقلّية من المؤسسات إذ تشير دراسة للبنك العالمي (2015)[46] أنّ 70% من القروض البنكية تُسنَد لحوالي 1500 مؤسسة (من مجموع 500000 مؤسسة) ممّا يدلّ على التمركز الشديد للثروة المالية لدى شريحة محدودة جدّا من السكان.

في انتظار مؤشرات موثوقة حول تطوّر عدم المساواة في الثروة في تونس، هناك عديد المعطيات التي لا تدع مجالا للشكّ في شدّة تمركز الثروة العقارية والمالية في تونس منذ عقود عدّة. من ناحية أخرى، يبدو أنّ هذه اللامساواة بصدد التقلّص منذ 2011 على غرار عدم المساواة في الدّخل.

4- بعض التوصيات بخصوص السياسات الاقتصادية:

تدفعنا كلّ مؤشرات قياس عدم المساواة في النفقات والمداخيل والثروة إلى الاعتقاد بأنّ هذه اللامساواة مازالت في مستويات مرتفعة رغم اتجاهها نحو الانخفاض منذ 2011. كما تسجّل تونس أعلى نسبة فقر من بين البلدان المغاربية ويعود ذلك أساسًا إلى محدودية سياسة إعادة التوزيع المعتمدة ممّا يستوجب إعادة تشكيل هذه السياسة وإرساء إصلاح جبائي ملائم.

1.4. تعطّل سياسة إعادة التوزيع:

ممّا لا ريب فيه أنّ سنة 2011 كانت سنة القطيعة بانطلاق الانتقال الديمقراطي الذي جعل من العدالة الاجتماعية هدفًا له. وأدت سياسة إعادة التوزيع إلى نتائج هامّة لكنّها تظلّ محدودة لأسباب مختلفة:

- السياق الاقتصادي الصعب على امتداد العشرية الأخيرة والذي ازداد حدّة مع أزمة كوفيد-19 الصحية بداية من 2020.
- محدودية الإصلاح الجبائي الذي شُرع فيه منذ 2013.

على امتداد الفترة المتراوحة بين 2011 و2019 سجّلت تونس نسبة نموّ بمعدّل 1،6% في السنة، فادّى هذا النموّ الضعيف إلى ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم العجز العمومي وتضاؤل عائدات الجباية ممّا منع السلطات العمومية من تنفيذ سياساتها الاقتصادية-الاجتماعية بنجاعة. في هذا السياق أدّت سياسة

[46] Banque Mondiale (2015), *Inclusion financière en Tunisie, populations à bas revenus et micro-entreprises, etat des lieux, septembre 2015.*

إعادة التوزيع الرامية إلى مزيد من العدالة الاجتماعية إلى تضخّم العجز العمومي ورديفه، الدّين العمومي. وهو ما أفضى إلى الحدّ من نجاعة إعادة التوزيع الأفقي الساعي لتغطية إجمالي السكان إزاء المخاطر الاجتماعية (المرض، العجز، الفقر ...) ومن ثمة إلى تدهور الخدمات العمومية (صحة، نقل ...).

وتمثّل سياسة التعويض مثالا على الإخفاق الفادح لسياسة إعادة التوزيع في تونس. فقد شكّلت نفقات الصندوق العامّ للتعويض عبئا حقيقيا على ميزانية الدولة، وهي نفقات شهدت تطوّرا هائلا بين 2010 و2020 حيث مرّت من 1،5 إلى 6،2 مليار دينار. إنّ دعم الموادّ الأساسية لوحده بلغ 720 مليون دينار في 2010 ثمّ ارتفع إلى حدود 2،6 مليار دينار سنة 2020. غير أنّ كلّ هذه النفقات لم تساهم في الحدّ من الفقر في البلاد، إذ لا تستفيد الأسر الأشدّ فقرا إلّا من 10% من نفقات الصندوق. بينما يذهب ما يفوق 7% إلى الأسر الأكثر ثراء و20% يتمّ تحويلها خارج الأسر (مطاعم، سياحة، قطاع غير مهيكل ...)

أمّا على صعيد إعادة التوزيع العمودي، فإنّ الأوضاع أكثر سوءًا مع نظام جبائي مشوب بالمفارقات بلغت مردوديته حدودًا دنيا. ويُعدّ هذا النظام محرّكا لعدم المساواة الاجتماعية في تونس في نظر كافّة التقارير وطنيًّا ودوليًّا. ويتأتّى ثلثا المقابيض الجبائية من الضرائب غير المباشرة النسبية. كما يشير تقرير أوكسفام (2020)[47] إلى أنّ النظام الجبائي التونسي "يعطي الأولوية لأشكال الضريبة الأقل إنصافًا، ويعاقب الطبقات الوسطى والفقيرة، إضافة إلى حرمان الدولة من مداخيل هامّة" ويؤكّد أنّ الضرائب الموظّفة على مداخيل رأس المال أقلّ من تلك التي تُوظّف على مداخيل العمل. كما أنّ الغشّ الضريبي يُقدّر بـ815 مليون دينار سنويّا (التحالف العالمي من أجل العدالة الجبائية – 2020 – GATJ)

وفي مفارقة جليّة، لم تتوقّف نسبة الضرائب/الناتج الداخلي الخام عن الارتفاع طيلة العقدين الأخيرين إذ مرّت من 25% سنة 2000 إلى 32،1% سنة 2018 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE 2020)[48] وهي النسبة الأكثر ارتفاعا في إفريقيا التي تسجل معدّلا أقلّ بكثير في حدود 16،5%. وتقترب تونس من وضعية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث يُقدّر المعدّل بـ34،3%. كما أنّ نسبة المداخيل الجبائية من إجمالي ميزانية الدولة خلال العشرية الأخيرة تجاوز 60%، وبذلك تسجّل تونس مداخيل جبائية هامّة مقارنة بدول في مثل وضعها.

باختصار، لم تتمكّن الإصلاحات الجبائية التي بدأت منذ 2013 من الحدّ من عدم المساواة رغم المستويات المرتفعة للضغط الجبائي، وذلك لعوامل معيقة متعدّدة، نذكر منها:

1- ثقل القطاع غير المنظّم.
2- توسّع الغش والتهرّب الضريبيين.

[47] Oxfam (2020), *La justice fiscal en Tunisie: un vaccine contre l'austérité.*

[48] حسب معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يأخذ الضغط الجبائي في الاعتبار الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكذلك كافّة الاقتطاعات الإجبارية.

3- تعقيد وتشظّي النصوص القانونية المتعلّقة بالجباية.

إنّ النظام الجبائي القائم على فرض ضرائب على المداخيل والنفقات قد بلغ مداه بلا ريب. بحيث تعالت أصوات عديدة منذ سنوات منادية بضرورة إرساء ضريبة تضامنية على الثروة.

2.4. الضريبة التضامنية على الثروة: من اجل جباية أكثر عدلًا.

تتطابق آراء عديد الاقتصاديين حول الإقرار بأنّ الاقتصاد التونسي اقتصاد ريعيّ بامتياز، وتلك نتيجة سياسة اللبرلة التي انطلقت منذ سبعينات القرن الماضي وشجّعت ظهور نظام قائم على طبقة من رجال الأعمال يستمرّون بعد نصف قرن في التمتّع بعديد الامتيازات وبوضعية ريعيّة غير مبرّرة. يتسبّب هذا الاقتصاد الريعيّ، حسب الجويني (2020)[49]، في أضرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

- على المستوى الاقتصادي: يُلحق السعي إلى الرّيع من طرف روّاد الأعمال ضررًا بالاقتصاد، فـ"الطّاقة التي يبذلونها يضيع الجزء الأكبر منها في الصراع من أجل موقع داخل النظام لتفكيك خيوطه وفهم خفاياه عوض توجيهها إلى تطوير نشاطهم الاقتصادي". وبذلك يكون الرّيع "أكثر خبثًا من الفساد لأنّه يستند إلى أسس قانونية، لكنّه مع ذلك أشدّ خطرًا لأنّه يولّد كلّ التجاوزات ويخلق أرضية سانحة للفساد والمحسوبية. كما يُفرز الاقتصاد الموازي الذي يمثّل، في جوانب منه، رفضًا لنظام الريع بكافّة احتكاراته. يمنع الرّيع من جانب آخر، دخول وافدين جدد قد يكونون أكثر نجاعة".
- على المستوى الاجتماعي: يُنتج اقتصاد الرّيع عدم المساواة، فيحلّ الانتماء إلى فئة اجتماعية محلّ الجدارة وينسف أيّ تكافؤ للحظوظ والفرص بين المواطنين إضافة إلى أنّ اقتصاد الرّيع قد فاقم عدم المساواة في الدّخل على امتداد عقود عدّة.

إنّ الاقتصاد الذي يعمّ فيه السعي إلى الرّيع، حتى بعد الثورة، لا يمكن أن يؤدّي إلّا إلى نظام جبائي منتج لعديد التشوّهات يرى الجويني (2020) أنّ هذا النظام "يستهدف بشكل غير عادل تمامًا بعض الفئات (مثل الأجراء) دون الأخذ في الاعتبار القدرة على دفع الضرائب لدى فئات أخرى (مثل الخاضعين للنظام التقديري)". علاوة على ذلك "أدّي النظام الريعي إلى تمركز أكثر للثروة فساهم بذلك في تكوين أو تدعيم ثروات طائلة. وفي ظلّ غياب شبه تامّ للضريبة على الميراث في تونس (ضعف القيمة الاسميّة وتعدّد إمكانيات التحايل) تستمرّ الوضعيّات المكتسبة إلى ما لا نهاية على حساب الوافدين الجدد إلى الفضاء الاقتصادي."

لقد باتت إعادة التوازن أكثر من ضرورية وعاجلة. فإضافة إلى مقاومة الغشّ الضريبي وحصر النظام التقديري في المؤسسات الصغيرة جدّا يطالب بعض الاقتصاديين بضريبة تضامنية على الثروة تُوظَّف على الثروات المرتفعة على غرار عديد البلدان مثل كولمبيا وفرنسا والهند والنرويج وهولندا وسويسرا. تشهد

[49] جريدة "لابراس"، 17 ماي 2020.

الثروات المرتفعة، في تقدير الجويني، زيادة في القيمة بمعدّل 16% سنويّا، ويمثّل توظيف ضريبة على مثل هذه الثروات بـ0،5% إجراء متناسبا مع نسبة متواضعة لضريبة على الدّخل بـ3 % تنضاف إلى الضريبة التقليدية على الدّخل. من جهة أخرى، حين يتمّ استهداف الأشخاص لا المؤسسات، فإنّ الضريبة لا تؤثّر سلبيا على النشاط الاقتصادي، بل تدفع نحو الاستثمار النّاجع للثروة غير المنتجة. كما تشمل هذه الضريبة الثروات التي يراكمها القطاع غير المهيكل والتي تتركّز بالخصوص في العقارات. فهي شكل من أشكال مواجهة التهرّب الضريبي في القطاع الموازي باستهداف الثروات بالضرائب عوض توظيفها على المداخيل. وبذلك يمكن للدولة أن تجني أكثر من 3 مليار دينار سنويًّا حسب تقديرات الجويني (2020).

الفصل الخامس

الانعكاس الضريبي وإعادة التوزيع وعدم المساواة في الدّخل

زياد سعداوي*

*في العلوم الاقتصادية بالمدرسة العليا للتجارة بتونس – جامعة منّوبة

مقدّمة:

يتّسم الوضع في تونس بطلب اجتماعي خلق عدم توازن جبائي تفاقم خلال العشرية الأخيرة. إنّ انحسار هامش المناورة الجبائية ومطلب الإنصاف الجبائي الذي يزداد إلحاحًا يضفيان أهمّية بالغة على تحليل نظام التحويلات والمساعدات بتحديد المنتفعين به ومن يتحمّل العبء الجبائي في تونس. لقد زادت الأزمة الصحية الوضع سوءًا وكشفت ثغرات النظام الجبائي سياسات إعادة التوزيع وحدودها التي لا يمكن تجاوزها على الأقلّ في المدى القريب.

مثلما يظهر في الجدول 1، تشهد اللامساواة في الدّخل تراجعًا بين 2005 و2015 استنادا لمؤشري بالما وجيني. لكنّ تفكيك هذه المؤشرات حسب المناطق الكبرى يُثبت أنّ عدم المساواة في الدّخل قد ارتفعت بشكل ملحوظ في تونس الكبرى حيث كثافة السكان هي الأعلى. ولا يكتسي انخفاض مؤشري بالما وجيني في مناطق الشمال الشرقي والشمال الغربي والوسط الغربي أهمّية كبيرة. يُبيّن المؤشران، في كلّ الحالات، أنّ مستوى اللامساواة في الدّخل يظلّ مرتفعا في تونس. وهو ما ينشر الشعور بالظلم والتهميش الذي ما فتئ يتعمّق في الجهات المحرومة خلال العشرية الأخيرة.

جدول1.V مؤشرا جيني وبالما 2005 -2015

Régions	Palma		Gini	
	2005	2015	2005	2015
GT	4,95	8,61	0,40	0,34
NE	1,11	1,05	0,37	0,31
NO	0,74	0,46	0,36	0,33
CE	4,13	3,06	0,38	0,35
CO	0,65	0,35	0,43	0,32
SE	2,26	1,23	0,42	0,32
SO	0,87	0,71	0,37	0,29
Total	1,93	1,41	0,41	0,35

ملاحظة: مؤتمر بالما= دخل الـ10% الأكثر غنًى ÷ دخل الـ40% الأشدّ فقرا.

يحتسب جيني باعتماد النفقات السنوية بحساب الفرد كمؤشر للدّخل.

GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CE: الوسط الشرقي

CO: الوسط الغربي

SE: الجنوب الشرقي

SO: الجنوب الغربي

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر.

أُجري الحساب من طرف المؤلّف.

تكمن المفارقة في استمرار عدم المساواة في الدّخل خلال العقود الأخيرة بالتوازي مع وضع تونس لعدّة برامج اجتماعية رامية إلى الحدّ من الفقر وتحسين ظروف عيش الأسر[50]. وأعطت الدولة الأولوية في تدخّلاتها إلى القطاعات الاجتماعية والإنفاق العمومي على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، ومثّل كلّ ذلك جزءا هامّا من الناتج الداخلي الخام. ففي 2015، خُصّص ما يقارب 18% من الناتج الداخلي الخام للسياسات الاجتماعية (أوكسفام 2020). ومن المُفترض أن تتمتّع الأسر بالتحويلات النقدية والعينية المندرجة في إطار هذه البرامج ذات الطابع التصاعدي.

من المهمّ تقديم إجابات ملموسة فيما يتعلّق بنجاعة السياسات العمومية والنظام الجبائي ونظام التحويلات الاجتماعية ودعم الأسعار المعتمدة في تونس. 'نّ السياسة الجبائية، التي تفترض توليفة بين الضريبة على الدّخل والأداء والمساهمات الاجتماعية للأسر مع التحويلات الاجتماعية ودعم الأسعار والنفقات العمومية، يمكن أن تشكّل تأثيرا هامّا على عدم المساواة الذي يختلف من بلد إلى آخر. إلّا أنّ ثورة 2011 كشفت أعطال النظام الجبائي التي ورثتها تونس عن عقود الدكتاتورية. أصبح هذا النّظام الذي مازال ساري المفعول عاجزا على أداء مهمّته التقليدية المتمثّلة في تجميع الموارد المالية الكافية لإرساء نظام توزيعي للثروات لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى أنّ وضع برنامج الإصلاح الهيكلي في نهاية ثمانينات القرن الماضي قد فسح المجال أمام سلسلة من الإصلاحات النيولبرالية المستوحاة من "إجماع واشنطن" أدّت إلى التضاؤل التدريجي للمداخيل الديوانية والانخفاض المطّرد للضريبة على الشركات ورأس المال وتوسّع الغشّ الضريبي ومضاعفة الإعفاءات الضريبية.

في هذا السياق، يقترح هذا البحث محاكاة لتداعيات الجباية والتحويلات والمنح على عدم المساواة في الدّخل في تونس. من اجل ذلك سنعتمد توليفة من قواعد البيانات وعددا من الفرضيّات لتشكيل خمسة أصناف من الدّخل الفردي: دخل السوق، دخل السوق الصافي، الدخل المتاح (أو الدخل القابل للتصرف)، الدخل بعد الضريبة والأداء، الدخل النهائي. يمكن احتساب مؤشر جيني الخاص بكل صنف من أصناف الدّخل، ممّا يسمح بتقدير مساهمة السياسة الجبائية والتوزيعية (ضرائب، أداءات، مساهمات اجتماعية، تحويلات اجتماعية، دعم الأسعار، نفقات عمومية في التعليم والصحة) في عدم المساواة في الدّخل.

1- المنظومة الجبائية التونسية في مواجهة الغشّ والتهرّب الضريبيين:

سنسعى في هذا القسم إلى وضع ظاهرة اتساع الغشّ والتهرّب الضريبيين في سياقهما واستجلاء دلالتهما. آفتان تُعيقان قدرة الدولة على إرساء نظام جبائي مُنصف وتصاعدي غايته الرئيسية ضمان إعادة توزيع للثروات يُستثمر كما ينبغي لمقاومة الفقر وعدم المساواة في الدّخل. فانقمْ بداية بتقديم الملامح الرئيسية للمنظومة الجبائية في تونس.

[50] خصوصا من خلال برامج النهوض الاجتماعي وتحسين ظروف العيش.

1.1. المكوّنات الرئيسية للمنظومة الجبائية في تونس:

1.1.1 الضريبة المباشرة:

- الضريبة على الدّخل: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (IRPP) تمثّل المصدر الرئيسي للمداخيل الجبائية في تونس بعد الأداء على القيمة المضافة (TVA). فالأشخاص الطبيعيون المقيمون بتونس يدفعون هذه الضريبة بعنوان دخلهم الصافي والمساهمات الاجتماعية. ويخضع الأشخاص غير المقيمين للضريبة على الدّخل بعنوان مداخيلهم النّاشئة بالبلاد التونسية. ويتعيّن ذكر التغيير العميق الذي شمل جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين منذ برنامج الإصلاح الهيكلي ثمّ مع إصدار قانون المالية لسنة 2017. لقد أصبح هذا الجدول يتضمّن 6 شرائح بعد أن كان يحتوي على 16 شريحة مع تحديد النسبة الفعلية في الحدّ الأقصى بـ35 % للمداخيل التي تفوق 50000 دينار. ثمّ جاء قانون المالية 2017 ليقلّص عدد شرائح الدخل الخاضعة للضريبة إلى خمس شرائح فقط كما يُبيّنه الشكل التالي.

الشكل1.V جدول الضريبة في تونس

TRANCHES D'IMPOSITION EN DINARS AVANT 1986	TAUX MARGINAUX
DE 0 À 900 DINARS	0 %
DE 900 À 1300 DINARS	5 %
DE 1300 À 1500 DINARS	10 %
DE 1500 À 2000 DINARS	15 %
DE 2000 À 2500 DINARS	20 %
DE 2500 À 3000 DINARS	25 %
DE 3000 À 3500 DINARS	30 %
DE 3500 À 4000 DINARS	36 %
DE 4000 À 5000 DINARS	42 %
DE 5000 À 6000 DINARS	48 %
DE 6000 À 8000 DINARS	54 %
DE 8000 À 10000 DINARS	56 %
DE 10000 À 14000 DINARS	58 %
DE 14000 À 25000 DINARS	60%
DE 25000 À 40000 DINARS	62 %
DE 40000 À 60000 DINARS	64%
DE 60000 À 80000 DINARS	66 %
AU-DELÀ 80000 DINARS	68%

SOURCE: LOI DE FINANCE 1986

PROGRAMME D'AJUSTEMENT STRUCTUREL (1986)	
TRANCHES DE REVENUS IMPOSABLES EN DINARS	TAUX D'IMPOSITION
DE 0 À 1500 DINARS	0 %
DE 1500,001 À 5000 DINARS	15 %
DE 5000,001 À 10000 DINARS	20 %
DE 10000,001 À 20000 DINARS	25 %
DE 2000,001 À 50000 DINARS	30 %
AU-DELÀ DE 50000 DINARS	35 %

SOURCE: HABIB AYADI, -DROIT FISCAL,- 1986

LOI DE FINANCE 2017	
TRANCHES DE REVENUS IMPOSABLES EN DINARS	TAUX D'IMPOSITION
DE 0 À 1500 DINARS	0 %
DE 5000,001 À 20000 DINARS	26 %
DE 20000,001 À 30000 DINARS	28 %
DE 30000,001 À 50000 DINARS	32 %
AU-DELÀ DE 50000 DINARS	35 %

SOURCE: LOI DE FINANCE 2017

المصدر: أوكسفام (2020).

يُبيّن الجدول 2.V أنّ نسبة الضريبة على الدّخل ومكوّنها الرئيسي، الضريبة على الأجور، من ميزانية الدولة قد شهدت ارتفاعا منذ 2010 فارتفعت نسبة الضريبة على الدخل بـ12 نقطة من النسبة المئوية بين 2010 و2021، بينما زادت نسبة الضريبة على الأجر بـ5 نقاط من النسبة المئوية.

جدول 2.V تطوّر نسبة المداخيل المتأتية من الضرائب المباشرة في الميزانية.

Rubriques	2010	2015	2019	2020	LF 2021
Impôts Directs	5032,7	7822,1	12648,4	12068,3	12905
%Budget	39,63%	42,18%	43,76%	44,46%	43,27%
Impôts sur le Revenu	2600,1	5088,4	8813,2	8945,3	9762
%Budget	20,48%	27,44%	30,49%	32,95%	32,73%
Impôts sur les Salaires	2005,5	3556,9	5488,4	5812,7	6202
%Budget	15,79%	19,18%	18,99%	21,41%	20,79%

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار

LF 2021 : توقّعات قانون المالية 2021.

المصدر: وزارة المالية – أُجري الحساب من طرف المؤلّف.

- الضريبة على الشركات: تنصّ المنظومة الجبائية التونسية على ضريبة تطبّق على شركات رؤوس الأموال والشركات الشبيهة التي تمارس نشاطها بالبلاد التونسية (شركات خفية الاسم، شركات ذات مسؤولية محدودة، تعاضديات، منشآت عمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية المتمتعة بالاستقلال المالي ...). كما تُوظَّف الضريبة على الشركات الأجنبية غير المقيمة وغير المستقرّة بالبلاد التونسية بعنوان بعض المداخيل (إتاوات، فوائد ...). وعلى عكس الضريبة على الدخل والأجور، فقد تراجعت نسبة الضريبة على الشركات من الميزانية بـ9 نقاط من النسبة المئوية منذ 2010، مثلما يُبيّنه الجدول 3 والرسم البياني التاليين.

- تتضمّن الضريبة على الشركات أربع نِسب مختلفة تتراوح بين النسبة العامّة بـ25% والنسب المخفّضة في حدود 10% و20% التي تُطبّق على مؤسسات الصناعات التقليدية والفلاحة والصيد البحري، كما تتضمّن نسبة خاصة بـ35% تُطبّق على قطاعات بعينها مثل المالية والاتصالات والتأمين والقطاع النفطي في مستوى الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع بالجملة.

- المساهمات في الضمان الاجتماعي: تتكوّن منظومة الضمان الاجتماعي من صندوقيْن: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) الذي يغطّي العملة المستقلين وعملة القطاع الخاص، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (CNRPS). ويشكّل الصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) الذي أنشئ منذ 2004 الجزء المخصص للتأمين على المرض من هذه المساهمات. وتُطبّق مساهمات الضمان الاجتماعي مباشرة على الأجر الخام وفق قيم قانونية نسبية. وهي مساهمة مزدوجة بين الأجير والمؤجّر تهدف على إرساء شكل من التضامن المهني بتغطية المخاطر الاجتماعية (الشيخوخة، العجز، المرض، الولادة، حوادث الشغل) وتتغير المساهمة في الضمان الاجتماعي حسب انتماء الأجير للقطاع الفلاحي أو غير الفلاحي، في

حين ينبغي على العملة المستقلين الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويؤمّنون أنفسهم إراديّا ضدّ حوادث الشغل والمرض. ويستعرض الجدول 3 تطوّر توزيع المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجير والمؤجّر حسب صنف الخدمة وطبيعة النشاط.

- لم تشهد نِسب المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تطوّرا مهمّا منذ 2013 مهما كان النّظام. وعرف نظام التقاعد للمؤجرين والأجراء في القطاع العامّ تطوّرا متواصلا كما يبيّنه الجدول 4 الذي يعرض تطوّر نِسب المساهمة في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

جدول3.V نظام المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

	Employeur			Employé		
	2006	2010	2020	2006	2013	2020
Régime non-agricole						
Pension	7,76	7,76	7,76	4,74	4,74	4,74
Maladie, maternité	4,51	5,08	5,08	1,74	3,17	3,17
Prestations familiales	2,21	2,21	2,21	0,89	0,89	0,89
Accidents du travail/Maladies professionnelles	0,4 - 4%	0,4 - 4%	0,4 - 4%			
Prévoyance sociale des travailleurs – Fonds spécial d'État	1,52	1,52	1,52	0,38	0,38	0,38
Total	16,4-20	16,97-20,57	16,97-20,57	7,75	9,18	9 ,18
Régime agricole						
Pension	1,75			3,5		
Maladie, maternité	2,8			14,18		
Accidents du travail/Maladies professionnelles	0,01			0,04		
Total	4,56			7,72		
Régime indépendant						
Pension	7					
Maladie, maternité	7,26					
Accidents du travail/Maladies professionnelles	0,45					
Total	14,71					

جدول4.V نظام المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

	Employeur			Employé		
	2006	2013	2020	2006	2013	2020
Retraite	8,2	12,5	14,5	6	8,2	9,2
Prévoyances sociales	1	4	4	1	2,75	2,75
Capital Décès				1	1	1
Total	9,2	16,5	18,5	8	11,95	12,95

2.1.1 الضرائب غير المباشرة:

- الأداء على القيمة المضافة: سنهتمّ في هذا البحث بالأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك لدراسة التداعيات الجبائية على عدم المساواة في الدّخل. تمّ إرساء الأداء على القيمة المضافة سنة 1988، وهو يمثّل الضريبة الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة. ويتجلّى من خلال الجدول 6 أنّ نسبة المداخيل المتأتية من هذه الأداة الجبائية تمثّل أكثر من ربع المداخيل العامّة للميزانية حسب توقّعات قانون المالية لسنة 2021

رغم انخفاض بأربع نقاط في النسبة المئوية منذ 2010. ويُطبَّق الأداء على القيمة المضافة حاليّا حسب ثلاث نِسب: نسبة عامّة بـ19% توظّف على المنتجات والخدمات غير الخاضعة لنِسب خاصّة؛ نسبة منخفضة بـ7% للأسمدة والصناعات التقليدية والأنشطة الطبية والمصبّرات الغذائية والعلف المركّب للحيوانات ...إلخ ؛ نسبة متوسطة بـ13% للحواسيب والخدمات الإعلامية وخدمات النزل والمطاعم ومعدّات التجهيز غير المصنّعة محليًّا والسيارات ذات القدرة الجبائية المحدودة..إلخ. كانت هذه النسب تباعًا 18% و6% و13% قبل أن تتمّ مراجعتها بالترفيع في قانون المالية لسنة 2018. يتبيّن من خلال الجدول 5 انخفاض نسبة المداخيل المتأتية من الأداء على القيمة المضافة في ميزانية الدولة بأربع نقاط مئوية.

جدول5.7 تطوّرنسبة المداخيل المتأتية من الأداء على القيمة المضافة في الميزانية.

Rubriques	2010	2015	2019	2020	LF 2021
TVA	3749,8	5058,2	7797,4	7200,9	7553
%Budget	29,53%	27,27%	26,98%	26,53%	25,32%

المصدر: وزارة المالية. أجري الحساب من طرف المؤلّف.

2.1. من الغشّ والتهرّب الضريبيين إلى الاقتصاد الخفيّ: منظومة جبائية في خدمة عدم المساواة وعدم الإنصاف.

يقتضي الإنصاف الجبائي تساوي جميع دافعي الضرائب في أداء واجبهم الجبائي. وهذه الغاية لا تتحقق إلّا بالامتثال إلى تشريع جبائي ضامن لديمومة موارد الميزانية. لقد حدّد الدستور التونسي دور الدولة في هذا المجال إذ نصّ الفصل العاشر على أنّ "أداء الضريبة وتحمّل التكاليف العامّة واجب وفق نظام عادل ومنصف. تضع الدولة الآليات الكفيلة لضمان استخلاص الضريبة ومقاومة التهرّب والغشّ الجبائيين. تحرص الدولة على حسن التصرّف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الاقتصاد الوطني وتعمل على منع الفساد وكلّ ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية."

يختلف الغشّ الضريبي على التهرّب الضريبي حيث يفترض الأوّل اللجوء إلى طرق ووسائل غير قانونية لتفادي دفع الضريبة، بينما يستقرّ التهرّب الجبائي عند الحدّ الفاصل بين احترام القانون ومخالفته باللجوء إلى مناورات تعتمد غالبًا الخبرة الجبائية للالتفاف على التشريع الجبائي ودفع أقلّ ما يمكن من الضريبة أو التفصّي تمامًا من دفعها برصد الثغرات التشريعية التي تتيح تأويلا منحرفا للقانون.

سواء تعلّق الأمر بالغش أو التهرّب الضريبيين، فإنّ التشريع التونسي في ذاته عاجز عن مقاومة هاتين الآفتين، بل إنّ هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ غياب إصلاحات جبائية ناجعة في السنوات الأخيرة فسح المجال أمام استشراء الظاهرتيْن.

استنادًا إلى مصدر رسميّ، يُقدّر الغشّ الضريبي لوحده بـ25 مليار دينار أي ما يعادل 24% من الناتج الداخلي الخام (أوكسفام 2020). إنّ الامتيازات الجبائية التي يتمتّع بها 400000 من دافعي الضرائب

أصحاب المهن الحرّة الخاضعين للنظام التقديري تمثّل مصدرًا للغشّ الضريبي المكثّف. ولا تتجاوز مساهمة الخاضعين للنظام التقديري نسبة 0،2% من المداخيل الجبائية، وهو ما يعادل مساهمة فردية معدّلها 79،2 دينارًا سنة 2010، و42،2 في 2011، و59،2 في 2012، و55،7 في 2013. ومن بين هؤلاء الدافعين للضرائب، 40% فقط يصرّحون بمداخيلهم في الآجال القانونية، و10% يقومون بذلك إثر الإشعار من الإدارة الجبائية، و50% لا يصرّحون بمداخيلهم لدى مصالح الضرائب (المرصد التونسي للاقتصاد 2017).

يستفيد الميسورون وذوو النفوذ من هذا النزيف على حساب الفئات الأكثر هشاشة التي تعاني التدهور المستمرّ للخدمات الأساسية التي توفّرها الدولة ولا يتلقّون في المقابل أيّ منافع مالية مباشرة.

واستفادت الشركات من الحوافز الجبائية التي جاءت ردًّا على الانخفاض المستمرّ والمتزايد للمداخيل بعنوان الضريبة على الشركات، مثلما يعرضه الجدول 6 والرسم البياني فيما يلي:

جدول6.V تطوّرنسبة المداخيل المتأتية من الضريبة على الشركات في الميزانية.

Rubriques	2010	2015	2019	Prov 2020	LF 2021
Impôts sur les Sociétés	2432,6	2733,7	3835,2	3123	3143
%Budget	19,16%	14,74%	13,27%	11,50%	10,54%

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار.

LF 2021 : توقعات قانون المالية 2021.

المصدر: وزارة المالية. أجري الحساب من طرف المؤلّف.

الشكل2.V مداخيل الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

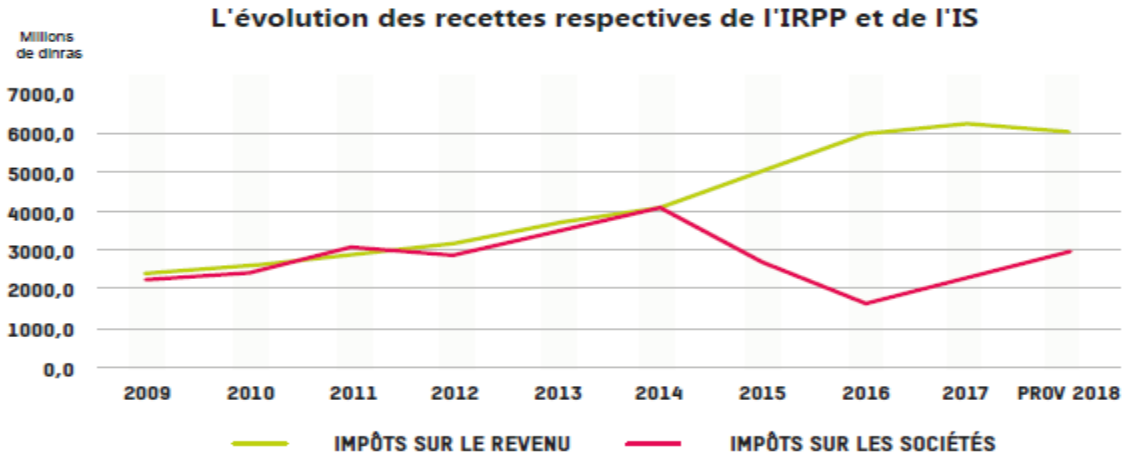

Source : Ministère des finances

المصدر: وزارة المالية. أوكسفام 2020.

إنّ مساهمات الشركات لا تتجاوز اليوم 10،5% من إجماليّ المداخيل الجبائية المنتظرة في قانون المالية 2021 وذلك بسبب كثرة الإعفاءات الجبائية لصالح المؤسسات (خصوصا تخفيض النسبة العامّة

من 30% إلى 25% المقرّر في 2014، وربط نسبة الضريبة على الشركات برقم المعاملات المقرّر سنة 2018). كما يعود ذلك إلى الغشّ الجبائي الواسع إضافة إلى أنّ 46% من الشركات الخاضعة للضريبة على الأرباح لم تصرّح بالضريبة طبقًا لتقديرات وزارة المالية، وهو ما يكشف حجم الغشّ الجبائي ويحدّ أكثر من موارد الدولة وقدرتها على ضمان خدمات أساسية في مستوى تطلّعات السكان وخاصة من يعانون الحرمان أكثر من غيرهم (أوكسفام 2020). وتخسر تونس، بسبب الاختلال في الضريبة على الشركات، حوالي 257 مليون دولارا أمريكيا في السنة أي ما يعادل 720 مليون دينار حسب "التحالف العالمي من أجل العدالة الجبائية".

كما يشير هذا التحالف إلى وجود عوامل أخرى، عدا الإعفاءات والحوافز الجبائية التي تتمتع بها الشركات. فالمناورات التي تلجأ إليها الشركات المتعددة الجنسيات للحدّ من الضريبة المستوجبة تمثّل تهرّبا ضريبيّا تبلغ كلفته على الدولة التونسية حوالي 39 مليون دولار (110 مليون دينار). ويؤكّد نفس المصدر أنّ ثروات التونسيين المودعة بالخارج، في سويسرا واللكسمبورغ أساسا، تبلغ 2،2 مليار دولار، وهو ما يعادل 4،7 % من الناتج الداخلي الخام لتونس.

إنّ الاقتصاد الخفيّ، ويُطلق عليه أيضا اقتصاد غير مهيكل، اقتصاد موازٍ، اقتصاد الظلّ (حسب التعبير الأنغلوسكسوني Shadow economy) يسيطر على جزء هامّ من خلق الثروة في تونس ولا يقع تحت طائلة النظام الجبائي. هذا الاقتصاد يشمل، في الواقع، كافّة الأنشطة الاقتصادية التي كانت ستخضع للضريبة لو تمّ التصريح بها إلى مصالح الجباية. (انظر الجدول 7)

الجدول7.7 أنشطة الاقتصاد الخفيّ

Type d'activité	Transactions monétaires		Transactions non monétaires	
ACTIVITÉS ILLÉGALES	Commerce de biens volés; trafic et fabrication de drogues; prostitution; jeu; contrebande; fraude.		Troc de drogues, de biens volés ou passés en contre-bande. Production ou culture de drogues pour usage per-sonnel. Vol de biens pour usage personnel.	
	Fraude fiscale	**Évasion fiscale**	**Fraude fiscale**	**Évasion fiscale**
ACTIVITÉS LÉGALES	Revenu non déclaré du travail indépendant. Traite-ments, salaires et actifs provenant d'un travail non déclaré en rapport avec des services et biens légaux.	Réductions pour employés, avantages complémentaires.	Troc de services et biens légaux.	Tous les travaux de bricolage et services entre voisins.

المصدر: شنايدر2002

تحتلّ تونس، حسب معطيات مدينا (Medina) وشنايدر (Schneider) [2018] المرتبة 63 عالميّا من حيث الاقتصاد الخفي الذي تمّ قياسه بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 وقُدّر معدله

بـ30،90% . يوجد المغرب الأقصى في وضع أفضل إذ تقدّر قيمة الاقتصاد الخفي بـ27،13% (المرتبة 85)، وتسجل الجزائر نسبة في حدود 23،98% (المرتبة 99). على الصعيد الإفريقي تأتي تونس في المرتبة 34 وتتقدّمها عدّة بلدان من إفريقيا جنوب الصحراء.

وتتأثّر المداخيل العمومية بصورة مباشرة من جرّاء الاختيار الواضح لاقتصاد الظلّ على الاقتصاد الرسمي، ممّا يحدّ من قدرة الدولة على توفير مرافق وخدمات كافية وذات جودة. غير أنّ مقاومة هذه الآفة لا يجب أن تقتصر على الترفيع في الضرائب، بل يجب أن تترافق مع تحسين جودة المرافق والإدارة العمومية وتدعيم الاستثمار في البنية التحتية لتحفيز المؤسسات والجراء على عدم التعامل مع الاقتصاد الخفيّ.

2- ضرورة إصلاح وتدعيم منظومات دعم الأسعار والتحويلات الاجتماعية:

يتناول هذا القسم منظومة دعم الأسعار في تونس وهي أشبه بمنح غير مباشرة يُفترض تحويلها لفائدة الأسر ذات الدخل المتوسط والضعيف لكنّ نجاعتها تراجعت كثيرا بمرور الزمن. من المتوقّع أن يلعب دعم أسعار الموادّ الأساسية دورا محوريا في حماية القدرة الشرائية للأسر الأشد فقرا. لكنّ استفادة هذه الأسر من دعم الأسعار لم تكن رهينة استهداف المنتفعين فحسب بل كانت مرتهنة أيضا بتطور الأسعار (شديدة التذبذب) على صعيد الأسواق العالمية وتطور قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وخصوصا الدولار الأمريكي المعتمد عادة كعملة تبادل في هذه الأسواق.

كما يتناول هذا الجزء الثغرات الرئيسية في أهمّ برامج التحويلات الاجتماعية في تونس التي تكتسي نفس أهمية منظومة التعويض في المحافظة على مستوى عيش الأسر الفقيرة والهشّة. تعاني هذه البرامج نفس النقائص المرتبطة بنمط الاستهداف، وهي نقائص واختلالات تعود أساسا إلى غياب إدارة جبائية ناجعة وإلى انتشار القطاع غير المهيكل.

1.2. منظومة دعم الأسعار:

يُعتبر الصندوق العامّ للتعويض، الذي أنشئ سنة 1970، أحد أعمدة السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى حماية القدرة الشرائية للتونسيين ذوي الدخل الضعيف بدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. تتمثل مهمة الصندوق العام للتعويض في إدارة الدعم لأسعار قائمة من المواد الغذائية الأساسية والورق المخصص للكراس والكتاب المدرسيين.

كما تتكفّل الدولة بدعم أهم المواد والخدمات مثل المحروقات والكهرباء والنقل. ويقدّم الرسم البياني 2 والجدول 8 الآتيان تطور القيمة الجملية لدعم أهم المواد والخدمات ونسبتها من الناتج الداخلي الخام.

لقد بلغت القيمة الجملية للدعم أوجها سنة 2013 بـ5،5 مليار دينار، أي 7،3% من الناتج الداخلي الخام قبل أن تنخفض إلى حدود 3،2 مليار دينار في 2015 (3،8% من الناتج الداخلي الخام) لتستقرّ في حدود 2،7 مليار دينار سنة 2017 (2،8% من الناتج الداخلي الخام).

الشكل3.V تطوّر الدعم لأهمّ الموادّ والخدمات.

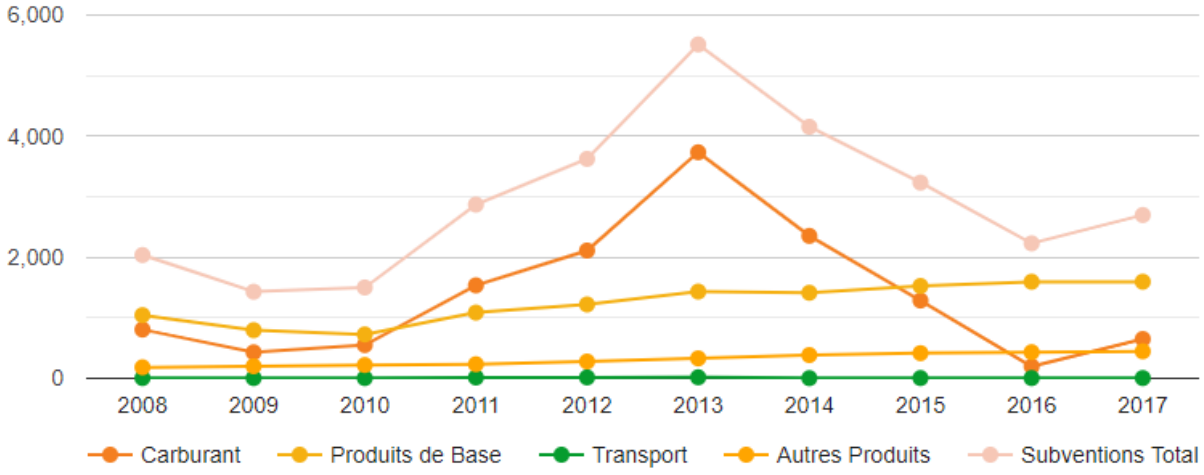

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار.

المصدر: وزارة المالية.

الجدول8.V تطوّر الدعم حسب الموادّ.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Carburants	806	430	550	1536	2111	3734	2353	1286	197	650
%PIB	1,46%	0,73%	0,87%	2,38%	3,00%	4,97%	2,91%	1,52%	0,22%	0,67%
Transport	182,2	200	220	233,15	277,5	330	384,46	415,9	432,45	447
%PIB	0,33%	0,34%	0,35%	0,36%	0,39%	0,44%	0,48%	0,49%	0,48%	0,46%
Produits de base	1043,38	795,68	725,68	1086,15	1220,49	1433,25	1413,85	1525,7	1595,7	1596
%PIB	1,89%	1,35%	1,15%	1,68%	1,73%	1,91%	1,75%	1,80%	1,78%	1,66%
Autres produits	5,26	4,98	5,07	14,57	15,89	17,6	3,42	5,15	4,73	4,9
%PIB	0,01%	0,01%	0,01%	0,02%	0,02%	0,02%	0,00%	0,01%	0,01%	0,01%
Total	**2036,85**	**1430,66**	**1500,75**	**2869,87**	**3624,88**	**5514,85**	**4154,73**	**3232,75**	**2229,88**	**2697,9**
%PIB	3,68%	2,43%	2,38%	4,45%	5,15%	7,34%	5,14%	3,82%	2,48%	2,80%

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار.

المصدر: وزارة المالية. أجري الحساب من طرف المؤلّف.

تفيد إحصائيات وزارة التجارة أنّ القسط الأوفر من الدعم موجّه للمواد الأساسية وبلغت قيمته الجملية 1،5 مليار، أي 1،8 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2015، ثمّ ارتفع بعد ذلك ليبلغ 2،4 مليار في 2020 (2،1% من الناتج الداخلي الخام). وانخفض المبلغ الجملي للتعويض في أسعار المحروقات بصورة ملحوظة بين 2015 و2017، حيث مرّ من 1،28 مليار دينار إلى 650 مليون دينار، ممّا يعادل انخفاضا بنقطة واحدة في النسبة المئوية لهذا الدعم من الناتج الداخلي الخام. واستنادا إلى بيانات وزارة المالية سنة

2018، مثّل دعم أسعار الطاقة (المحروقات والكهرباء والغاز أساسا) 55% من إجمالي الدعم، بينما كانت نسبة المواد الأساسية والنقل، تباعًا، 33% و9% من إجمالي الدعم.

يعطي الجدولان 9 و10 لمحة عن تطوّر نِسب الدعم بحساب الوحدة للمواد الغذائية الأساسية ومواد الطاقة[51]. عرف دعم المواد الغذائية الأساسية بحساب الوحدة (نسبةً لسعر الكلفة) تطوّرا في اتجاهات مختلفة إذ انخفضت بالنسبة لبعض الموادّ (خبز صغير، خبز كبير، فارينة) وارتفعت للبعض الآخر (كسكسي، عجين غذائي، سميد، زيت نباتي). وشهدت نسبة دعم كافّة المواد الطاقية انخفاضا باستثناء الديزل/المازوط 50.

جدول9.V نسبة الدعم حسب المادة – المواد الغذائية الأساسية.

	2010	2017
Gros pain	46,5	45,5
Baguette	30,1	24,6
Semoule	56,3	60,1
Farine	47,1	31,5
Couscous	43,8	53,9
Pâte alimentaire	43,5	53,1
Huile végétale	50	61,29

ملاحظة: القيمة بالنسبة المئوية.

المصدر: وزارة التجارة وتنمية الصادرات / المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية (2017) / مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (2013)

أجري الحساب من طرف المؤلّف.

جدول10.V نسبة الدعم حسب المادة – المواد الطاقية.

	2013	2019
GPL	68	63,5
Essence	15	10,4
Diesel 50	16	15,9
Diesel	26	14,7
Fuel lourd	62	48,7
Électricité	50	45

ملاحظة: القيمة بالنسبة المئوية

إنّ منظومة الدّعم هي أحد أعمدة السياسة الاجتماعية للدولة التونسية. وتواصل الاضطلاع بدور هائل في الحدّ من الفقر والفقر المدقع رغم هشاشتها. تتوقّع دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية سنة 2012 بعنوان "التوزيع وتأثير الدعم غير المباشر على الأسر الفقيرة"، أن حذفًا محتملا لدعم المواد الغذائية الأساسية يؤدي على المدى القريب إلى ارتفاع نسبة الفقر والفقر المدقع، تباعًا، بـ3،6 نقاط و1،7 نقطة في النسب المئوية. وتفيد نفس الدراسة أنّ هذا الدعم كان يساهم سنة 2011 في الحدّ من عدم المساواة في الدّخل، عند قياسها باعتماد مؤشر

[51] نسبة الدعم هي مبلغ الدعم بحساب الوحدة نسبةً لسعر كلفة كلّ مادّة (مع استثناء الدعم)

جيني، بأكثر من نقطة واحدة في النسبة المئوية[52]. وستقترح دراستنا تحييناً لهذه التقديرات بالنسبة لسنة 2015.

إلّا أنّ منظومة الدّعم تعاني صعوبات هيكلية في مستوى تحديد الفئة المستهدفة من السكان. هناك أسباب عديدة وراء الاختلالات الملاحظة في أصل المنظومة التي تعاني، حسب دراسة "مخلوف" (2017)، من "نقص في الخبرة صلب الإدارة، نقص في الموارد البشرية والمادية لمراقبة استعمال المواد المدعمة، ثقل المنظومة بسبب اختلاف مستويات ومراحل التعويض، ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين، المواقف المتّسمة بانعدام الثقة والتضارب بين الفاعلين الرئيسيين في سلسلة الدعم: إدارة تدافع أساسًا على مصلحة عامّة غير مادية، أعراف يسعون إلى الحفاظ على مصالح خاصة مادية، عمّال يعملون على ضمان الأمان المادي ..." (صفحة 3).

تشير نفس الدراسة إلى أنّ "القطاع الخاص المتدخل في مسارات الدعم يحظى بامتيازات غير متناسبة مع الخدمات المسداة (وضعية الريع، اقتسام الكعكة و/أو امتيازات غير مستحقّة)" (مخلوف 2017، الصفحة 13). كما يستفيد الصناعيون ومسدو الخدمات على غرار أصحاب النّزل والمطاعم والمهرّبون من تحويل وجهة كميّة هامّة من المواد المدعّمة مثل الفارينة والزيت.

إضافة إلى أنّ الطابع الشمولي لمنظومة الدعم يحدّ من نجاعتها في مقاومة الفقر والفقر المدقع بسبب التوزيع غير المنصف للدعم على السكان. بينما إذا اعتبرنا المسألة على إطلاقها، يمكن لهذه المنظومة أن تكون أكثر نجاعة باعتماد توزيع غير عادل لصالح الفقراء وضعاف الحال.

2.2. برامج التحويلات الاجتماعية

فيما يتعلّق بنظام التحويلات الاجتماعية أو المنح المباشرة، يوجد في تونس برنامجان رئيسيّان هما: البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة المُحدث سنة 1986 ويظلّ البرنامج الوحيد الذي يعتمد التحويل النقدي، أمّا البرنامج الثاني فيتّخذ شكل تأمين مجانيّ على المرض (مساعدة طبية مجانية1، مساعدة طبية مجانية2) يوفّر للمنتفعين به وصولًا مجانيّا غلى العلاج أو بتعريفة محدودة.

إنّ البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة هو الأكثر انتشارا جغرافيا ويوفّر أوسع تغطية من بين كافّة البرامج الاجتماعية. وكان يهدف عند إرسائه إلى مقاومة الفقر وتخفيف وطأة تحرير الأسعار بتحويل مساعدات نقدية مباشرة لفائدة السر المحرومة تُقدّر بـ150 دينارا شهريا في 2015 مع تمتيعها بمجانية العلاج من خلال برنامج "المساعدة الطبية المجانية1" الذي يُتيح الوصول إلى العلاج المجاني داخل الهياكل

[52] أشارت نفس الدراسة إلى أنّ لدعم الاستهلاك تأثير أكبر على القدرة الشرائية للفقراء. ففي حين يمثّل الدعم الغذائي الذي يتلقاه الفقراء 8،1% من قيمة استهلاكهم الإجمالي (ما يعادل 20،65% من القيمة الجملية لاستهلاكهم الغذائي)، تنحدر هذه النسبة إلى 3% من استهلاك غير الفقراء (10،3% من استهلاكهم الغذائي). صفحة 4.

الاستشفائية العمومية[53]. كان البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة يغطّي 230000 عائلة سنة 2015، وسجّل بذلك ارتفاعا ملحوظا في حدود 70% مقارنة بـ2010 بسبب تصاعد الضغط الاجتماعي خلال فترة ما بعد الثورة. (انظر الجدول 11)

الجدول11.7 تطوّر عدد المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.

	2010	2014	2017
Nombre de bénéficiaires du PNAFN	101330	222107	239 421

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية./ مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

في سنة 2018، راجعت الحكومة منحة العائلات المعوزة بالترفيع لتبلغ 180 دينارا. كما تمّ ضبط منحة الأطفال المعوقين بـ20 دينارا خلال نفس السنة وارتفع عدد الأسر المنتفعة بـ35000 عائلة إضافية. وتمّت إضافة برنامج خاص للمنح المدرسية لفائدة الأطفال في سنّ الدراسة سنة 2007 وحُدّدت قيمة التحويلات النقدية بهذا العنوان بـ10 دنانير موجّهة للأطفال المنتمين لعائلات معوزة (منتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبالمساعدة الطبية المجانية1) ولعائلات ذات دخل محدود (منتفعة بالمساعدة الطبية المجانية2) وفي حدود ثلاثة أطفال للأسرة الواحدة. علاوة على المساعدات المدرسية، تُوجّه تحويلات نقدية بمناسبة العودة المدرسية والجامعية حُدّدت قيمتها بـ50 دينارا للتلاميذ و120 دينارا للطلبة المنتمين لهذه العائلات.

من جهة أخرى، قرّرت الحكومة، تفاعلًا مع أزمة الجائحة التي أثّرت بعمق على مستوى عيش الأسر التونسية وخصوصا ضعيفة الدخل، إسناد مساعدات استثنائية بعنوان البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبقية برامج الدعم الاجتماعي. ويُفصّل الجدول12 هذه المساعدات حسب كلّ برنامج.

تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار التحويلات النقدية المسندة في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والإعانات المدرسية لتلاميذ وطلبة المؤسسات العمومية. إضافة إلى هذه التحويلات ووفْقًا لما تطرحه دراسات لوستينغ وهوغينس (Lustig & Huggins 2013) و"الجويني وآخرين" (2018)، تندرج المنح والقروض الجامعية المسندة لطلبة التعليم العالي في إطار التحويلات المباشرة. ويفيد إحصائيات وزارة التعليم العالي أنّ 42،9% من الطلبة المنتظمين تحصلوا على منحة سنة 2019 مقابل 38،4% في 2015، بينما تحصّل 3% من الطلبة المنتظمين غير الممنوحين على قرض لتمويل دراستهم الجامعية سنة 2019، ولم تشهد هذه السنة تغييرا مقارنة بسنة 2015. ويتوقّع قانون المالية 2021 أن تبلغ قيمة المنح المسندة

[53] يجب أن يتوفّر في الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مقياسان أساسيان: وفاة رئيس الأسرة أو عجزه عن القيام بنشاط مهني بسبب إعاقة جسدية أو مرض مزمن أو الشيخوخة. في صورة توفّر هذا الشرط، ينبغي ألّا يكون للأسرة عائل آخر من بقية أفرادها وأن تعاني الأسرة من ظروف عيش صعبة.

لطلبة التعليم العالي 156،7 مليونا لتغطّي 45% من الطلبة المنتظمين. بينما تصل القيمة الجملية للقروض إلى 4،2 مليون دينار.

جدول12.V بنية المساعدات الاستثنائية المرتبطة بالكوفيد-19

Population cible	Montant de l'aide	Période	Effectifs	Coût
Familles nécessiteuses (PNAFN / AMG1)	50DT (15 dollars)	Avril 2020	260 000 (ménages)	28,6MD
	60DT(17 dollars)	**Mai 2020**		
Familles à revenu limité (AMG2)	200 DT 200 DT (70 dollars)	Avril +Mai 2020	370 000 (ménages)	148MD
Familles accueillant une personne sans soutien familial	200 DT (70 dollars)	Avril 2020	779 (Familles)	0,16MD
Faibles pensions de retraite (inférieures à 180 DT-60 dollars)	100 DT Avril (30 dollars)	Avril 2020 pension relevée à 180d à partir d'aout 2020	140 000 (Familles)	1,4MD
Famille « Istimarat » (hors Familles à revenu limité)	200 DT (70 dollars)	Mai 2020	301149 (Familles)	60,2MD

Source : MAS (2020)

المصدر: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (2020)

لقد تحوّل البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والمساعدة الطبية المجانية2 إلى آليّات لا غنًى عنها لمقاومة الفقر وحفظ الحدّ الأدنى من كرامة الأسر الفقيرة والهشة، إذ يفّران لوحدهما تغطية تكاد تكون شاملة للـ10% الأشدّ فقرا من بين السكان، وتذهب حوالي 73%من مواردهما إلى الـ30% المعدمين من السكان. كما أكّدت دراسة أجراها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية سنة 2017 تحت عنوان "تقييم نجاعة برامج المساعدات الاجتماعية بتونس"، أنّ "مثل هذا الأداء يمكن أن يصنّفها ضمن البرامج الأكثر نجاعة [على الصعيد العالمي]" (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية، 2017، الصفحة 24). وتذكر نفس الدراسة أنّ البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة يحقق نسبة نجاعة في مجال الحدّ من شدّة الفقر بـ65،6%. وهي نسبة الحدّ من شدّة الفقر التي يحققها البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والدرجة القصوى للحدّ من هذا الفقر التي يمكن بلوغها باعتماد نفس الميزانية في حال وجود معلومة جيدة وكاملة بخصوص مستوى عيش كافّة الأسر" (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، البنك الإفريقي للتنمية، 2017، صفحة 24). غير أنّ هذا الشرط الخير صعب التحقق ويمثل أهمّ نقائص هذا البرنامج. فقد أكّدت نفس الدراسة "أنّ ما يزيد عن نصف الـ8،3% من الأسر الأشد فقرا في تونس لا تشملهم تغطية البرنامج الوطني لإعانة الأسر المعوزة. إضافة إلى أنّ أسرة واحدة

بالكاد على إثنتين تستحق فعلًا الانتفاع بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة. ومن المفروض أن يلتحق جزء هامّ من النصف الثاني بـ"التأمين المجاني على المرض2" حيث لا تكفي الموارد المتوفرة للبرنامج الوطني لإعانة الأسر المعوزة لتغطية أكثر من 8،3% من الأسر التونسية." (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، البنك الإفريقي للتنمية، 2017، صفحة 24).

3- منهجية الدراسة.

يهدف هذا الجزء إلى تقدير تداعيات النظام الجبائي والنفقات العمومية والتحويلات الاجتماعية على عدم المساواة والفقر في تونس.

على الصعيد المنهجي، تتوخّى الدراسة التجريبية لهذا الجزء مقاربة مُجدِّدة في مجال التأثير الجبائي على عدم المساواة في الدخل. وهي مقاربة طوّرها مؤخرا "معهد الالتزام بالإنصاف" الذي أنشأته نورا لوستينغ (Nora Lusting) سنة 2015. يسعى هذا المعهد إلى أن يكون نشيطا في الأوساط السياسية ويطمح إلى وضع منهجية صارمة من صنف المحاكاة المصغّرة لتقييم تأثير أنظمة توظيف المعاليم وإسناد المنح والتحويلات الاجتماعية على عدم المساواة والفقر. وتكمن ميزة هذه المنهجية في قدرتها على تنميط التحليل وتيسير المقارنة بين البلدان. وقد قام معهد الالتزام من اجل الإنصاف بتطبيق هذا التحليل على عدد هامّ من البلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وأثيوبيا وجورجيا وغانا وإيران والأردن وتونس (باعتماد معطيات 2010) والولايات المتحدة.

كما نشرت نورا لوستينغ وشون هوغينس منذ 2013 دليلا من الحجم الكبير نسبيّا (أكثر من 100 صفحة) يقدّم شرحا تفصيليا لخطوات تحليل التأثير الجبائي. وتعجّ هذه الدراسة بالمعطيات الجزئية الدقيقة حيث تستند إلى مسوحات استهلاك الأسر وظروف عيشها. ويشرح هذا الدليل كذلك الفرضيات الضمنية لبناء المعطيات ومختلف طرق التنسيب والمحاكاة كلّما استعصى تحديد هذه المعطيات مباشرة من خلال المسوحات.

يرمي تحليل الآثار أوّلا إلى تحديد مختلف مكوّنات نظام توظيف المعاليم وإسناد المنح التي تؤثّر مباشرة أو بصورة غير مباشرة على دخل الأفراد والأسر التونسية وعلى مستوى عيشهم. ثمّ، وبعد تحديد هذه الأبعاد المختلفة، يتمّ الاتجاه نحو ضبط خمسة مفاهيم للدخل بحساب الفرد والأسرة تأخذ التأثير الجبائي في الاعتبار. يتسنّى بعد ذلك تقدير مؤشر جيني لكلّ صنف من الدخل ومحاكاة أثر الضرائب والمعاليم أو دعم الأسعار على عدم المساواة في الدخل.

1.3. قاعدة البيانات

يتطلّب تحليل التأثير معطيات على الصعيدين الفردي والأسري وكطلك بيانات حول ميزانية بعض الوزارات ومعطيات مَكرواقتصادية للحسابات الوطنية. وقد تمّ تجميع أكبر كمّ من المعطيات من خلال المسح الوطني الأخير حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء سنة 2015. وتتعلّق المعلومات بخصائص الأسر ومستوى عيش الأفراد (خصوصا السكن والوصول إلى التعليم وإلى خدمات الصحة العمومية والضمان الاجتماعي) واستهلاكهم لمختلف المواد والخدمات (من حيث الحجم والكمية). ولقد شمل التحليل إجمالًا 25144 أسرة و105085 فردًا بمعدّل أربعة أفراد بكلّ أسرة. وفيما يتعلّق برؤساء الأسر، نجد 4088 منهم نساء (حوالي 16،25% من إجماليّ العيّنة) و21039 رجالا (83،75 %). يقدّم الجدول 13 توزيعا للعينة المدروسة حسب الجنس ومنطقة إقامة الأسرة.

جدول13.7العيّنة المدروسة.

		Chef de famille					
Régions	Ménages	Homme	Femme	%Femmes	Communal	NC*	%NC*
GT	3785	3182	603	15,9%	3393	392	10,4%
NE	2843	2419	424	14,9%	1658	1185	41,7%
NO	3508	2834	674	19,2%	1397	2111	60,2%
CE	3553	2996	557	15,7%	2464	1089	30,7%
CO	3869	2996	873	22,6%	1338	2531	65,4%
SE	3744	3130	614	16,4%	2610	1134	30,3%
SO	3842	3243	599	15,6%	2517	1325	34,5%
Total	**25144**	**20800**	**4344**	**17,3%**	**15377**	**9767**	**38,8%**

ملاحظة: GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CE: الوسط الشرقي

CO: الوسط الغربي

SO: الجنوب الغربي

SE: الجنوب الشرقي

NC: منطقة غيربلدية

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش، 2015

أجري الحساب من طرف المؤلّف.

2.3. بناء مختلف مفاهيم الدخل.

تقترح هذه الدراسة إذا محاكاة لأثر الجباية والتحويلات الاجتماعية والمنح والنفقات العمومية في التعليم والصحة على عدم المساواة في الدخل وعلى الفقر في تونس. ولإنجاز ذلك يكون بناء المعطيات والفرضيات (المحاكاة والتنسيب) المشتركة كما يلي:

أوّلًا، تُعتمد المعطيات المفكّكة (حسب الفرد) من خلال المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش لسنة 2015 لتحديد المفاهيم المختلفة للدّخل.

1.2.3. الدخل المتاح:

حيث لم يوفّر المسح معطيات حول الدخل المتاح للأفراد، يتمّ تحديده استنادا إلى فرضية لوستينغ وهوغينس (2013) انطلاقا من استهلاك كل أسرة بحساب الفرد. ينبغي في هذه الحالة أن نضيف إلى نفقات الاستهلاك، التي تُعتبر دخلًا بحساب الفرد، ريع الكراء الذي تتمتّع به الأسر والأفراد (إذا كانت الأسرة تتركّب من فرد واحد) المالكين – الساكنين في مساكنهم أو الذين يتمتعون بسكن مجانيّ (ليسوا مالكين ولا مكترين). فالمسح يشمل بعض الأسر المالكة لمحلّ إقامتها الرئيسي وأخرى تسكن مجانا، وهي الأسر التي لا تدفع كراءً على عكس الأسر المُكترية. إنّ عدم احتساب ريع الكراء الذي تستفيد منه الأسر المالكة لمسكنها والساكنة مجانا يمكن أن يؤدّي سوء تقدير مستوى عيشها مقارنة بالأسر المكترية. وبالتالي يتمّ تقدير قيمة الريع، أو بعبارة أدقّ، الخدمات التي يمثّلها المسكن للأسر المالكة لمساكنها أو غير المحمولة على دفع الكراء، بتخفيض قيمة الكراء السنوي لكل مسكن (يتمّ تحديدها انطلاقا من الأسر التي تكتري مساكنها) وفق جملة من المتغيّرات:

* المنطقة
*عدد الغرف
* الربط بشبكة الغاز الطبيعي
*نوع بيت الاستحمام (غياب بيت استحمام، دشّ، بيت استحمام مع ماء ساخن ...إلخ.)
*وجود قاعة جلوس
*وجود قاعة أكل
*خدمة حراسة
*خدمة بستنة
*خدمة الإشراف على الاعتناء بالعمارة (ساندیك)
*الربط بشبكة الأنترنت

يتمّ بعد ذلك توزيع معاليم الكراء السنوي المُقدّر (الكراء الخيالي) على كلّ أسرة مالكة أو منتفعة مجانا بمسكن وذلك استنادا لمُعامل كلّ متغيّر من المتغيّرات أو خصائص المسكن (المبينة أعلاه). تكشف المقارنة بين الأكرية الحقيقية والأكرية المفترضة تماسكًا ما، وفق الجدول 14، أسفل هذا، الذي يقارن معدل القيمة السنوية للأكرية الحقيقية والمفترضة (أو التي يصرّح بها المكترون) حسب الجهة والمنطقة (أو الوسط: حضري، بلدي وغير بلدي).

جدول14.V تقديرات الأكرية المفترضة استنادا لمعطيات المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015)

	Loyer fictif	Loyer réel	Loyer fictif			Loyer réel		
			Métrop.	Comm	BC	Métrop.	Comm	NC
GT	3217	3750	3389	…	1729	3771	…	2596
NE	1764	2431	…	2090	1307	…	2529	1427
NO	1410	1629		1845	1124	…	1662	1437
CE	2304	2534	2761	2263	1378	2558	2673	2010
CO	1306	1693	…	1744	1074	…	1811	1026
SE	1672	1624	…	1840	1286	…	1717	1070
SO	1582	1722	…	1753	1257	…	1797	1361
Total	**1898**	**2581**	**3140**	**1858**	**1223**	**3347**	**1926**	**1426**

ملاحظة: المبالغ بالدينار.

GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CO: الوسط الغربي

CE: الوسط الشرقي

SE: الجنوب الشرقي

SO: الجنوب الغربي

Métrop.: حاضرة كبرى

Comm.: بلدي

NC: غير بلدي

(...): غير متوفّر

المصدر: المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015). / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

2.2.3 دخل السوق الصافي:

بعد تحديد الدخل المتاح [= نفقات الاستهلاك + ريع الكراء (خاص فقط بالمالكين والمنتفعين بسكن مجاني)]، يمكن بناء دخل السوق باعتماد طريقة باكوارد (backward) فنحدّد أوّلا دخل السوق الصافي بأن نُسند لكلّ فرد مبالغ التحويلات الاجتماعية المباشرة لفائدته باستعمال الصيغة التالية:

الدخل المتاح = التحويلات المباشرة + دخل السوق الصافي

⇔ دخل السوق الصافي = الدخل المتاح – التحويلات المباشرة.

تماشيًا مع مقترحات لوستينغ وهوغينس (2013) والجويني وآخرين (2018)، تعتمد هذه الدراسة ثلاثة أصناف من التحويلات الاجتماعية المذكورة سابقا: التحويلات النقدية التي تتمتع بها الأسر المعوزة

(البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة) والإعانات المدرسية والمنح الجامعية. وانطلاقا من المسح حول مستوى عيش الأسر، فإنّ الأفراد المتمتعين ببطاقة علاج مجاني في إطار المساعدة الطبية المجانية-1 يُصنّفون آليّا ضمن المنتفعين بتحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة. إلّا أنّ نتائج المسح يمكن إن تقدّر عدد هؤلاء أقلّ من قيمته الحقيقية باعتبار أنّ هناك من قد يفضّل عدم التصريح بحصوله على بطاقة علاج مجاني. وللحدّ من آثار هذا الانحراف، يتمّ اعتماد طريقة محاكاة تتمثّل في تقدير نموذج قياس اقتصادي "بروبيت" (Probit) لإيجاد درجة ميْل (score de propension) قادرة على التعرّف على الأفراد الذين لا يصرّحون بتمتعهم ببطاقة علاج مجاني وإقامة تقارب لهم مع من يتقاسمون معهم عددًا من الخصائص ممّن يملكون بطاقة المساعدة الطبية المجانية صنف 1. فتُسند حينئذ نفس قيمة تحويل البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة التي تتمتع بها كلّ أسرة صرّح أحد أعضائها أو أكثر بتمتعهم بتحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، إلى الأسر التي لم يصرّح أحد أعضائها أو أكثر بعدم تمتعهم بنفس التحويل، شريطة أن يكون لهؤلاء الأفراد (المنتمين لمجموعتي الأسر) معدّل اقتران عالٍ (أي درجة تماهي عالية). إنّ خصائص الأفراد الذين يتمّ اختيارهم لاحتساب درجة الميل (أو درجة التماهي) هي السنّ والحالة العائلية والقدرة على القراءة و/أو الكتابة والحصول على شهادة من عدمه وسبب الانقطاع عن التعليم (قدرة شرائية غير كافية، تفضيل العمل، عدم جدوى المواصلة ...إلخ.) والإصابة بمرض مزمن والإعاقة. ولم يتمّ اعتبار مستوى العيش (معدّل الاستهلاك بحساب العضو في الأسرة) كخاصّية لأنّ ذلك يؤدّي آليّا إلى انحراف في الاختيار بما أنّ درجة الميل الأكثر ارتفاعا ستشمل الأفراد المنتمين إلى نفس الأسرة. ويعود هذا الانحراف في الاختيار إلى أنّ المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015) يحدّد القيمة التقريبية للدخل انطلاقا من نفقات الاستهلاك بحساب الفرد ممّا يعني أنّ جميع أفراد الأسرة الواحدة لهم نفس الدخل.

لقد أدّى الاقتران التعادلي باعتماد درجة الميل إلى اختيار 3520 فردًا، أي بزيادة 673 (يملكون بطاقة علاج مجاني) مقارنة بعيّنة الانطلاق التي تضمّ 2847 فردًا، منهم 1716 امرأة و1804 رجال. إضافة إلى أنّه يوجد، ضمن الأفراد المتعرّف عليهم بالمحاكاة (درجة الميل) 209 تحت خطّ الفقر كما حدّده المعهد الوطني للإحصاء في منهجيته الملحقة بالمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش-2015 (نفقات الاستهلاك بحساب الفرد أقلّ من 1805 دنانير سنويّا). بينما يُعدّ 1094 منتفعًا تمّ تحديدهم عبر المحاكاة فقراء أو مهدّدين بالفقر (النفقات بحساب الفرد أقلّ من 1878 دينارا سنويّا). تشهد هذه النتائج على اختلال في إدماج الأسر الفقيرة داخل منظومة التحويلات الاجتماعية في تونس. لقد تمّ، في هذه الدراسة، تحديد المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة انطلاقا من المنتفعين ببطاقة المساعدة الطبية المجانية-1 . إلّا أنّ تقريرًا للبنك العالمي (2016)، بطلب من وزارة الصحة، أشار إلى إشكالية إقصاء شرائح من الأسر والأفراد الأشد فقرا من برامج المساعدة الاجتماعية. فورد في التقرير أنّ 60% من الـ20% الأشد فقرا من بين السكان (الأسر المنتمية إلى الشريحة الخمسية الأولى في توزيع الدخل) لا يتمّ التكفّل بهم لا بعنوان الصنف

1 ولا 2 من المساعدة الطبية المجانية. بينما تبيّن أنّ 15% و7% من الشريحتين الخمسيتين الثالثة والرابعة، اللتين تمثلان الـ40% الأكثر غنى تتمتع بالرعاية الصحية المجانية.
من ناحية ثانية، تعتبر الدراسة المنح الجامعية والإعانات المدرسية تحويلات مباشرة تُحتسب، إضافة إلى تحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، في القيمة الجملية للتحويلات التي تتلقّاها كلّ أسرة.

تسمح نتائج المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015) بتحديد التلاميذ (أساسي وثانوي) المتمتعين بإعانات مدرسية والذين يمثلون 28،2% من مجموع التلاميذ المشمولين بالمسح[54]. ويُسند تحويل شهريّ بـ10 دنانير لكل من هؤلاء التلاميذ (ثلاثة تلاميذ لكلّ عائلة كحدّ أقصى) بما قيمته 120 دينارا سنويّا. كما تُسند المنح الجامعية للطلبة الذين يصرّحون بتمتّعهم بها وذلك حسب قيمة هذه المنحة لدى كلّ طالب مشارك في المسح. وبذلك تكون نسبة المتحصلين على منحة 31،4% من مجموع الطلبة[55].

يقدّم الجدول 15، أسفل هذا، لمحة على توزيع مختلف التحويلات النقدية حسب الشريحة العشرية للدخل (السنوي) المتاح للأسرة

جدول15.7 توزيع المعدّل السنوي للتحويلات حسب الشريحة العشرية للدخل.

Déciles	Transfert PNAFN	Aides Scolaires	Allocations universitaires	Total transferts
1	450,4	21,7	4,2	476,2
2	253,4	30,6	8,0	292,0
3	211,2	31,7	11,5	254,4
4	187,7	31,2	15,3	234,2
5	144,5	33,4	18,5	196,3
6	145,6	28,4	21,2	195,1
7	130,8	27,9	23,3	182,0
8	122,6	27,3	27,0	176,9
9	107,8	25,7	37,3	170,8
10	100,7	22,4	26,8	150,0
Total	**185,5**	**28,0**	**19,3**	**232,8**

ملاحظة: المبالغ بالدينار. المبالغ مقدّرة بحساب الأسرة.

المصدر: المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015). / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

يثبت الجدول أنّ منظومة التحويلات الاجتماعية في مجملها منظومة تصاعديّة إذا نظرنا إليها بصورة مطلقة، بما أنّ أكثر المبالغ ارتفاعا (معدلات سنوية) من تحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ومن إجماليّ التحويلات موجّهة إلى الشرائح العشرية الأشد فقرا، حيث تُسند حوالي 49،3% من تحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة إلى الشرائح العشرية الثلاثة الأشد فقرا. في المقابل لا يكتسي توزيع

[54] يشير تقرير اليونسف إلى أنّ الإعانات المدرسية لسنة 2015غطّت 8 %من الأطفال المتمدرسين

[55] تشير وزارة التعليم العالي إلى تغطية ما يقارب 38% من الطلبة المنتظمين.

الإعانات المدرسية على كل شريحة عشرية للدخل طابعًا تصاعديّا جليًّا، بينما تُوجّه المنح الجامعية أكثر نحو الشرائح العشرية العليا.

3.2.3 دخل السوق.

لتحديد دخل السوق، تعتمد هذه الدراسة طريقة التعويض / تعويض القيم المفقودة (Imputation) حتى يسند لكلّ فرد مبلغ الأعباء الاجتماعيّة التي ينبغي عليه أداؤها (ضمان اجتماعي) وقيمة الضرائب المباشرة المحمولة عليه لكي يُحتسب دخل السوق عن طريق الاستقراء (الدخل الصافي + الضرائب المباشرة + الأعباء الاجتماعيّة = دخل السوق). بالنسبة للضرائب المباشرة، يتمّ اعتماد نظامين لتوظيف الضريبة: النظام الحقيقي الخاص بالأجراء والنظام التقديري للعملة المستقلّين.

يتمّ احتساب مختلف نسب الضرائب على الدخل، في النظام الحقيقي، استنادا إلى جدول الضريبة لسنة 2015. بينما تُستخرج النسب التقديريّة ممّا توفّره وزارة الماليّة من معلومات[56]. ويُحتسب المبلغ السنوي للضريبة على الدخل على قاعدة الدخل السنوي الصافي لكلّ شخص يُفترض فيه دفع ضرائبه.

إنّ الفرضيّة التي نعتمدها تنبني على أنّ من يدفعون الضرائب هم فقط الأشخاص المطالبَون بالضريبة (أجراء، مؤجّرون، مستقلّون) الذين يصرّحون بانخراطهم في أحد صناديق الحماية الاجتماعيّة. وإذا قسمنا عدد الأشخاص المتمتّعين بدخل دون أن يكونوا منخرطين بأيّ من الصناديق الاجتماعيّة (إذًا هم ضمنيّا غير دافعين للضرائب) وعددهم 21981 شخصا، على عدد الأشخاص المشتغلين (43750 شخصا)، نحصل على نسبة مئويّة للغشّ والتهرّب الضريبيّين (أعوان أو مؤجّرون أو مستقلّون لا يدفعون ضرائبهم) في حدود 50،2% سنة 2015. وهي نسبة تفوق تلك التي وصل إليها الجويني وآخرون (2018) وقُدّرت بـ40% لسنة 2010. يؤدّي العمّال الأجراء حوالي 88،6% من مجمل الضريبة على الدخل حسب ما تبيّنه بيانات المسح، وهو ما يفوق نسبة 79،64% الواردة في إحصائيّات الميزانيّة لوزارة الماليّة. يبدو من البديهيّ أنّ حجم آفتيْ الغشّ والتهرّب الضريبيّين المقدّر بـ50% يشكّك في مصداقيّة مقاربتنا، إلاّ أنّنا سعينا إلى تقليص الانحراف الذي قد ينتج عن مثل هذه المقاربة، فصوّبنا إمكانيّة التقدير المضخّم للمساهمة الضريبيّة للفرد بمراجعة تخفيضيّة لنسبة المساهمات/نفقات الاستهلاك بحساب الفرد لتتطابق مع نسبة المداخيل الجبائيّة للدولة (ضرائب مباشرة وضرائب تقديريّة) بالنسبة إلى المبلغ المراكم للاستهلاك الوطني الخاص لسنة 2015 باعتماد بيانات الحسابات الوطنيّة.

و من حيث الأعباء الاجتماعيّة، يُمكّن المسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015) من تحديد الأفراد حسب انخراطهم في مختلف الصناديق الاجتماعيّة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة)، وتمّ تصنيف المنخرطين حسب النظام (غير فلاحي

[56] Note commune N°15/2018.

وفلاحي ومستقلّين) وحسب وضعيّتهم المهنيّة (عون أو مؤجّر)، لتوُزّع بعد ذلك المساهمات على ضوء هذه المعطيات بهدف احتساب مبلغ المساهمة الاجتماعيّة السنويّة للفرد حسب دخل السوق الذي يقع احتسابه، بدوره، بإضافة قيمة الضريبة على الدخل إلى دخل السوق الصافي. يُجرى طرح دخل السوق إذًا باعتماد الصيغة التالية:

[دخل السوق x (1 – أعباء الضمان الاجتماعي)] x (1 – الضرائب) = دخل السوق الصافي

4.2.3- الدخل بعد الضرائب والأداءات.

تتمثل المرحلة الموالية في تحديد الدخل بعد الضريبة أو ما يعبّر عنه بالمصطلح الانغلوسكسوني « *consumable income* ». وذلك يقتضي خصم الدعم غير المباشر وهو التعويض على السعر لفائدة كل فرد معنيّ بالمسح كما تُخصم الضريبة غير المباشرة المحمولة عليه. يحتوي الجزء المخصص لنفقات استهلاك من "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش-2015" على المعطيات اللازمة بخصوص استهلاك المواد والخدمات وقد تمّ تفكيكها بالتفصيل (حوالي 4 ملايين ملاحظة حول المواد/الأسر، أي بمعدل 159 ملاحظة للأسرة الواحدة). وهو ما يمكّن من الاطلاع على استهلاك كل فرد لكل مادّة من المواد. لتحديد كل مادة مستهلكة نعتمد التصنيف التفصيلي للمواد الغذائية (ترميز بخمسة أرقام) الذي نشره المعهد الوطني للإحصاء سنة 2015.

يتمّ احتساب نسبة الدعم غير المباشر (المشار إليها بـ S) لكل مادة غذائية مدعّمة يقع تحديدها من خلال القائمة التي توفرها وزارة التجارة وتنمية الصادرات، ليتمّ بعد ذلك احتساب الدعم غير المباشر الذي يستفيد منه الفرد الواحد حسب الصيغة التالية:

الدعم غير المباشر (المادّة x) = S X [الإنفاق السنوي على المادّة x / (S -1)]

تمّ تقدير نسبة دعم المواد الغذائية انطلاقا من المعطيات لدى وزارة التجارة وتنمية الصادرات ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية (2013) والمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية (2017). اعتمدنا نفس الصيغة لتقدير الدعم غير المباشر لفائدة الأفراد المتعلق بالمحروقات والكهرباء والنقل. نتحصّل على نسب الدعم بحساب الوحدة للمحروقات والكهرباء انطلاقا من معطيات وزارة الطاقة والصناعة والمناجم ومن دراسة البنك العالمي (2013) ودراسة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية واليونيسيف (2019). ويقع تقدير نسبة الدعم في النقل انطلاقا من الإحصائيات المجمّعة التي توفرها وزارة المالية بخصوص نفقات التعويض الموجّهة لقطاع النقل العمومي.

استنادا إلى منهجية تعويض القيم المفقودة التي اعتمدها "الجويني وآخرون"، كلّما صرّح فردٌ باستخدامه لخدمة نقل عمومي نقوم بخصم الدعم غير المباشر المعادل للنسبة بين القيمة الإجمالية لدعم

النقل والاستهلاك الوطني الخاص (الحسابات الوطنية) المرجّح لمنابه من نفقات النقل نسبةً لنفقات النقل الجمليّة الواردة في المسح. فإذا أشرنا للدعم الجملي (على الصعيد الوطني) الموجّه للنقل بـSt، وإلى الاستهلاك الوطني بـ Cn، وإلى جملة نفقات الاستهلاك (مجموع الأسر) حسب المسح بـ Ce، وإلى جملة نفقات النقل العمومي حسب المسح بـ Dti، تُحتسب القيمة التعويضية لمبلغ الدعم لنفقات النقل بحساب الفرد كالآتي:

القيمة السنوية لدعم النقل للفرد = (St / Cn) X [Ce / Dte] X Dti

يستعرض الجدول ،16 أسفل هذا، توزيع المبالغ السنوية للدعم حسب المادّة والخدمة وحسب الشريحة العشرية للدخل المتاح للأسر. ويعتمد ترتيب قيمة الدعم حسب الموادّ على معطيات وزارة المالية (انظر القسم السابق) حيث تعود النسبة الأهمّ إلى الدعم الموجّه للمواد الأساسية ثم المحروقات (البنزين في هذه الدراسة) والكهرباء وأخيرا النقل. تستفيد الأسر من الشريحة العشرية الأفقر من دعم أسعار الموادّ الغذائية بالدرجة الأولى (79% من مجموع الدعم) ثمّ من دعم أسعار الكهرباء (19%) وأخيرا من الدعم الموجّه لأسعار المحروقات والنقل تباعًا بـ0،8% و1،1%. كما يبيّن الجدول الدور الهامّ لدعم الموادّ الأساسية في المحافظة على القدرة الشرائية للأسر التونسية إذ يمثل هذا الدعم ما يزيد عن 70% من الحجم الإجمالي للدعم بالنسبة لـ80% من الأسر.

جدول V .16 توزيع المعدل السنوي للدعم حسب المادّة والشريحة العشرية.

Déciles	Produits alimentaires	%Total	Carburant	%Total	Électricité	%Total	Transport	%Total
1	408,6	79,0%	4,0	0,8%	101,3	19,6%	5,6	1,1%
2	540,6	77,5%	9,2	1,3%	137,5	19,7%	9,2	1,3%
3	608,1	76,3%	13,9	1,8%	162,7	20,4%	11,7	1,5%
4	641,9	74,3%	17,5	2,0%	190,7	22,1%	12,9	1,5%
5	714,0	73,4%	25,0	2,6%	216,0	22,2%	15,7	1,6%
6	760,3	72,8%	34,2	3,3%	231,8	22,2%	16,8	1,6%
7	806,1	71,8%	48,9	4,4%	247,8	22,1%	18,3	1,6%
8	902,7	70,4%	78,3	6,1%	281,0	21,9%	19,8	1,5%
9	1006,7	67,7%	132,4	8,9%	323,5	21,8%	18,4	1,2%
10	1113,8	62,6%	221,9	12,5%	404,5	22,7%	21,6	1,2%
Total	**750,3**	**71,0%**	**58,5**	**5,5%**	**229,7**	**21,7%**	**15,0**	**1,4%**

ملاحظة: المبالغ بالدينار. المبالغ مقدّرة بحساب الأسرة.

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش-2015. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

فيما يتعلّق بالضرائب غير المباشرة، ومن خلال معطيات وزارة المالية والمسح حول نفقات الاستهلاك تتمّ محاكاة مبالغ الأداء على القيمة المضافة والأداء عند الاستهلاك بخصوص كلّ مادّة مستهلَكة بحساب الفرد اعتمادا على نظام الأداء الجاري به العمل سنة 2015 (النسب 6% و12% و18%). يعطي الجدول 17 لمحة على تقدير مبلغ الضرائب غير المباشرة المدفوع سنويًّا حسب الأسرة ومستوى الدخل.

جدول V.17 توزيع معدل المبالغ السنوية للضريبة غير المباشرة حسب الشريحة العشرية.

Déciles	Montant annuel moyen de l'impôt indirect
1	87,6
2	144,5
3	188,8
4	234,5
5	276,5
6	324,0
7	382,8
8	474,0
9	629,2
10	1425,1
Total	**416,7**

ملاحظة: المبالغ بالدينار. المبالغ مقدّرة بحساب الأسرة.

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش-2015. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

يمكن تحديد الدخل بعد الضريبة انطلاقا من تعويض القيمة المفقودة للدعم غير المباشر ومحاكاة الضرائب غير المباشرة، وذلك بتطبيق الصيغة التالية:

الدخل المتاح + الدّعم المتلقّى – الضرائب غير المباشرة = الدخل بعد الضريبة.

5.2.3 الدخل النهائي.

نأتي أخيرا إلى تحديد الدخل النهائي للأسرة الواحدة ويقتضي ذلك احتساب التحويلات التي تستفيد منها الأسر في مجالي التعليم والصحة العموميين. بخصوص التعليم، يقع تحديد تلاميذ وطلبة المرحلة الأساسية والثانوية والتعليم العالي الذين يزاولون تعلّمهم في المؤسسات العمومية مباشرة من خلال المسح حول مستوى عيش الأسر. وفقًا لمنهجية تعويض القيم المفقودة التي اعتمدها الجويني وآخرون (2013) يُسند لكل فرد تحويل معادل للنفقات العمومية في التعليم (حسب مرحلة التعلّم) بعد قسمتها على العدد الجملي للتلاميذ والطلبة المسجّلين بالمؤسسات العمومية، وتؤخذ المعطيات المتعلقة بالنفقات العمومية وبعدد المسجّلين مباشرة من إحصائيات وميزانيات وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي. ثمّ يقع تعديل المبلغ للتلميذ أو الطالب الواحد ليتناسب معدل تحويلات التعليم على استهلاك الفرد مع معدل النفقات العمومية في التعليم على الدخل الوطني المتاح الخام. وتؤدي هذه المنهجية إلى معدل نسبة تحويلات التعليم (لكلّ المستويات) على الدخل المتاح للفرد بـ5،2% وهي نسبة أقل من تلك التي تُحتسب انطلاقا من المعطيات المجمّعة والتي تصل إلى 6،2%.

أمّا فيما يتعلق بنفقات الصحة، فإنّ منهجية تعويض القيم المفقودة للفرد تقتضي احتساب معامل مضاعِف لكل فرد تلقّى رعاية طبّية أو استشفائية في مؤسسة صحية عمومية (مستشفى أو مركز صحة

أساسية). ويقع اعتماد ثلاثة أصناف من الرعاية: الرعاية العادية والتوليد والإقامة بالمستشفى، مع اعتماد فرضية ترجيح الرعاية الاستشفائية خمس مرّات أكثر من الرعاية العادية أو الرعاية بأقسام التوليد لتحديد المعامل المضاعِف. على هذا الأساس، يحتسب المعامل المضاعِف للفرد بالطريقة التالية:

المعامل المضاعِف للمستفيد الواحد = (1 X الرعاية العادية) + (X1 التوليد)+(X5الرعاية الاستشفائية).

على سبيل المثال إذا تبيّن من خلال المسح أنّ فردًا تلقّى علاجا عاديا ورعاية استشفائية خلال السنة فإنّ المعامل المضاعف لهذا الفرد يعادل 1 + 5 = 6. إنّ الوحدة هي الرعاية العادية وتُعتمد كقيمة مرجعية، فإذا قُدّر معدل الكلفة للرعاية الواحدة بـ20 دينارا وإذا تلقّى الفرد رعاية عادية ورعاية استشفائية خلال السنة، تكون التحويلات التي تمتّع بها هذا الفرد 1X20 + 5X20 = 120 دينارا.

يقع بعد ذلك تقدير متوسّط كلفة الوحدة للخدمات الصحية بقسمة النفقات العمومية في الصحة المتأتية من الميزانية على مجموع المعاملات المضاعفة للمنتفعين مثلما حددناه أعلاه. وهو تقدير بالدينار للوحدة العلاجية بغض النظر عن نوع الرعاية المسداة.

يُستخدم متوسط كلفة الوحدة في احتساب نفقات الصحة التي يستفيد منها الفرد بضربها في المعامل المناسب لكل مستفيد منها في المؤسسات العمومية.يبيّن الجدول 18 أنّ المعدل السنوي لتحويلات التعليم والصحة (في صيغتها المطلقة) يتطوّر إيجابيّا في تناسب مع مستوى دخل الأسر. غير أنّ تحويلات التعليم تشهد زيادة أسرع ممّا تعرفه تحويلات الصحة ارتباطًا بمستوى الدخل . يحصل 30% من الأسر الأكثر غنًى على حوالي 43% من تحويلات التعليم، مقابل 17% فقط تذهب إلى الـ30% الأشد فقرا.

جدول V.18 المعدل السنوي لمبالغ التحويلات في التعليم والصحة حسب الشريحة العشرية.

Déciles	Transferts d'éducation	Transferts de santé
1	231,8	224,6
2	378,7	267,7
3	492,2	261,8
4	542,0	277,9
5	625,2	284,8
6	627,1	274,0
7	748,8	278,0
8	823,8	262,3
9	956,3	259,1
10	1017,3	211,0
Total	**644,3**	**260,1**

Note : Montants en dinars. Montants estimés par ménage.

يتمّ احتساب الدخل النهائي بعد تحديد تحويلات التعليم والصحة للفرد ثم تجميعها على مستوى كل أسرة، وتُستخدم الصيغة التالية لاحتساب الدخل النهائي:

الدخل النهائي = الدخل بعد الضريبة + تحويلات التعليم والصحة.

4- النتائج.

1.4.إعادة التوزيع وعدم المساواة في الدخل.

يستعرض الجدول 19 معاملات جيني وبالما لكل مفهوم من مفاهيم الدخل الذي يقع احتسابه لمجموع عيّنة الأفراد. وتبيّن النتائج أنّ التأثير التوزيعي الأهمّ يعود إلى نظام المساهمات والضرائب غير المباشرة. تنخفض معاملات جيني وبالما تباعًا بـ14،4% و26،9% عند المرور من دخل السوق إلى دخل السوق الصافي. ويظل التغيّر السلبي لمعامل جيني معقّدا من الناحية التقنية ويصعب تفسيره بصورة ملموسة رغم انّه يشير إلى انخفاض عدم المساواة في الدخل. في المقابل يبدو انخفاض مؤشر بالما أسهل تأويلًا فهو يشير ببساطة إلى أنّ ناتج قسمة دخل الـ10% الأكثر غنى على دخل الـ40% الأشد فقرا ينخفض بحوالي 26% بعد احتساب المساهمات الاجتماعية وخلاص الضرائب غير المباشرة.

جدول V.19 مؤشر جيني وبالما حسب مفهوم الدخل.

	GINI	Palma
Revenu de marché	41,73	2,03
Revenu net	35,72	1,48
Revenu disponible	34,89	1,42
Revenu après impôts	34,87	1,36
Revenu final	32,56	1,34
Contribution à l'inégalité		
Revenu net	-14,40%	-26,90%
Revenu disponible	-1,99%	-2,97%
Revenu après impôts	-0,04%	-3,29%
Revenu final	-5,53%	-0,91%
Contribution totale	-21,96%	-34,07%

Note : Indices de Gini en pourcentage.

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش 2015. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

تساهم التحويلات الاجتماعية بحوالي 2% في انخفاض جيني الذي يمرّ من 35،7% إلى 34،9% على التوالي لدخل السوق الصافي وللدخل المتاح. وينخفض مؤشر بالما بصورة أوضح إذ يكون في حدود 2،9% ويشير هذا الانخفاض إلى أنّ دخل الـ40% الأشد فقرا يتحسن بحوالي 3% مقارنة بدخل الـ10% الأكثر غنًى بعد الاستفادة من التحويلات الاجتماعية.

بالإضافة إلى أنّ مؤشر جيني لا ينخفض إلّا بـ0،04% بعد احتساب الدعم غير المباشر (نظام دعم الأسعار) والضرائب غير المباشرة. ويكون انخفاض مؤشر بالما أكثر دلالة حيث يبلغ حوالي 3،3% عند المرور من الدخل المتاح إلى الدخل بعد الضريبة والأداء، وهو ما يعني أنّ الأثر التوزيعي لنظام دعم الأسعار يصبح

أكثر وضوحًا عند المقارنة المباشرة بين دخل الأشد فقرا ودخل الأكثر غنى. تعطي هذه النتيجة فكرة أولية على أهمية نظام الدعم في مقاومة هشاشة القدرة الشرائية للتونسيين.

إنّ الأثر التوزيعي للتحويلات في مجالي التعليم والصحة يساهم بصورة ملحوظة في تخفيض مؤشر جيني بحوالي 5،5%، لكن هذا التأثير يصبح أضعف عند اعتماد مؤشر بالما كقياس لعدم المساواة حيث ينخفض هذا المؤشر بـ0،9% فقط عند المرور من الدخل بعد الضريبة والأداء إلى الدخل النهائي.

إجمالًا، يظهر الانعكاس الضريبي والتحويلات (تحويلات نقدية ونفقات عمومية) ومنظومة الدعم حسب تقديرات 2015، من خلال انخفاض معامل جيني بـ9،1 نقاط في النسبة المئوية، بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2010 (بـ8 نقاط في النسبة المئوية) مثلما يشير الجدول 20 إلى ذلك.

جدولV.20 **مقارنة مؤشرات جيني حسب مفهوم الدخل.**

	Tunisie (2010)	Tunisie 2015	Maroc 2012	Afrique du Sud 2011	Kenya	Chine	Turquie	Argent 2008-2009
RM	43,00	41,7	68,8	77,1	45,0	54,4	44,0	50,3
RNM		35,7		75,0	41,4			49,8
RD	39,00	34,9	65,9	69,4	41,0	50,9	41,9	46,5
RAIT	38,00	34,9	63,7	69,5	40,2	50,9	43,7	48,0
RF	35,00	32,6	50,6	59,6	35,7	46,1	37,8	38,8
Incidence totale	**8,00%**	**9,2%**	**18,2%**	**17,5%**	**9,3%**	**8,3%**	**6,2%**	**11,5%**
	Tunisie (2010)	Tunisie (2015)	Bolivie	Brésil	Mexique	Espagne	États-Unis	Biélorussie
RM	43,00	41,73		57,30	54,90	51,00	44,80	29,20
RNM		35,72	47,70	56,20	53,90	44,00	41,70	
RD	39,00	34,89	46,80	54,20	53,20	32,00	37,60	26,70
RAIT	38,00	34,87	47,50	53,90	52,40	32,00	37,80	27,00
RF	35,00	32,56	42,50	45,90	48,20	27,00	33,10	22,70
Incidence totale	**8,00%**	**9,16%**	**5,20%**	**11,40%**	**6,70%**	**24,00%**	**11,70%**	**6,50%**

Note : Indice de Gini calculés par individu. Indice de Gini en pourcentage. Incidence totale : Indice de Gini (RM) – Indice de Gini (RF). RM : Revenu de marché ; RAIT : Revenu après impôts et taxes ; RNM : Revenu net de marché ; RF : Revenu Final ; RD : Revenu disponible.

يتبيّن من خلال المقارنة مع اقتصاديات أخرى أنّ الانعكاس الضريبي في تونس أكثر أهمية منه في الصين وتركيا والمكسيك وبيلاروسيا، لكنّه أقل ارتفاعا منه في المغرب وجنوب إفريقيا. ويكمن الفرق مع المغرب أساسا في درجة مساهمة الدعم والضرائب غير المباشرة والنفقات العمومية (في التعليم والصحة) في الحدّ من عدم المساواة في الدخل، هذه المساهمة التي تفوق بصورة ملحوظة ما تشهده تونس. أما في جنوب إفريقيا فإنّ الفرق الملحوظ مع تونس يعود إلى التحويلات في مجالي التعليم والصحة (التي تساهم في انخفاض مؤشر جيني بحوالي 10 نقاط في النسبة المئوية). وهو أثر توزيعي أكثر ارتفاعا من بعض البلدان

المتقدّمة مثل اسبانيا والولايات المتحدة. فعلى غرار جنوب إفريقيا، يتميّز هذان البلدان بالأثر التوزيعي المرتفع للنفقات العمومية في التعليم والصحة التي تساهم بشكل كبير في مقاومة عدم المساواة في الدخل.

2.4. عدم المساواة في الدخل حسب الجنس ومنطقة السكنى.

يُقيم الجدول 21 مقارنة بين ثلاثة مؤشرات لعدم المساواة: مؤشر جيني ومؤشر ميران (Mheran) ومؤشر بيش (Piesch)، وهي مؤشرات مستمدّة من منحنى لورنز. ويمثل مؤشر جيني معدلا مرجّحا للمؤشرين الآخرين، ويكون مؤشر "ميران" أكثر إنباءً بخصوص تغيّرات دخل الفئات الأفقر، بينما يفصح مؤشر "بيشر" أكثر عن تغيّرات دخل الفئات الأكثر ثراء. ويقع تفكيك قياسات هذه المؤشرات الثلاث حسب جنس رئيس العائلة ومنطقة السكنى.

تبيّن النتائج كلّما اعتمدنا دخل السوق أنّ عدم المساواة في الدخل (حسب مؤشر جيني) بالنسبة للأسر التي تشرف عليها امرأة مرتفعة مقارنة بالأسر تحت إشراف رجل بما قدره 1،3%. ويرتفع هذا الفارق حين يتعلق الأمر بدخل الأسر الأشد فقرا (2،3%).

تشتدّ وطأة عدم المساواة في الدخل في المناطق البلدية حيث تبلغ نسبة ارتفاع مؤشر جيني 5،2% مقارنة بالمناطق غير البلدية.

وحين نأخذ في الاعتبار الأثر التوزيعي للمساهمات الاجتماعية والضريبة المباشرة، يصبح توزيع المداخيل أكثر لامساواة على حساب الأسر تحت إشراف امرأة. يكون مؤشر "ميران" لهذه الأسر، وهو أشد استجابة لأضعف المداخيل، أعلى بـ4% مقارنة بالأسر التي يشرف عليها رجل.

كما يتعمّق الفارق بين قيمة المؤشرات الثلاث للمناطق البلدية والمناطق غير البلدية. فيستقر مؤشر "بيش" لدخل السوق الصافي في المناطق البلدية في حدود 28،9% أي أعلى بـ8% من المناطق غير البلدية. ممّا يدلّ على أنّ توزيع الدخل في المناطق البلدية أكثر تفاوتًا منه في المناطق غير البلدية حين نسند ترجيحا أهمّ للدخل الأعلى.

يثبت تحليل المؤشرات الثلاث بعد اعتماد التحويلات الاجتماعية أنّ توزيع الدخل يغدو أكثر تفاوتا ممّا كان عليه في الحالات السابقة. فيصبح مؤشر جيني حين نحتسبه باستخدام الدخل المتاح للأسر التي تشرف عليها امرأة أقلّ منه لدى الأسر تحت إشراف رجل، وهو ما يُعدّ تحسّنا مقارنة بقياس عدم المساواة باستخدام دخل السوق الصافي. ويشير الفارق رغم ضآلته (0،5%) إلى توزيع أقل تفاوتا حين تسند التحويلات الاجتماعية لمختلف المنتفعين. تلك هي البيّنة على أنّ سياسة التحويلات تخدم النساء رئيسات الأسر وتسهم بشكل ملحوظ في الحدّ من عدم المساواة في الدخل حين يؤخذ البعد الجنساني في الاعتبار.

جدول21.V توزيع مؤشرات عدم المساواة حسب الجنس ومنطقة السكنى.

	RM			RNM			RD			RAIT			RF		
	Gini	Mehran	Piesch	Gini	Mehran	Piesch	Gini	Mehran	Piesch	Gini	Mehran	Piesch	Gini	Mehran	Piesch
Femmes	42,18	55,25	35,65	36,57	48,38	30,66	34,5	45,64	28,93	33,97	45	28,45	32,82	43,51	27,47
Hommes	41,63	54	35,45	35,34	46,3	29,85	34,7	45,41	29,35	33,95	44,52	28,66	32,24	42,29	27,22
Communal	39,21	51,17	33,23	34,28	45	28,92	33,71	44,21	28,45	33,28	43,73	28,06	31,9	41,93	26,89
Non-communal	37,14	48,98	31,22	31,73	42,24	26,47	30,66	40,81	25,58	30,1	40,16	25,07	28,26	37,67	23,55
Femmes/Hommes	1,32	2,31	0,56	3,5	4,5	2,72	-0,59	0,51	-1,44	0,06	1,07	-0,73	1,78	2,88	0,93
Comm/Non-Comm	-5,28	-4,27	-6,06	-7,46	-6,14	-8,48	-9,04	-7,69	-10,08	-9,57	-8,18	-10,66	-11,43	-10,15	-12,42
Total	**41,73**	**54,22**	**35,48**	**35,72**	**46,84**	**30,16**	**34,89**	**45,71**	**29,48**	**34,18**	**44,87**	**28,84**	**32,56**	**42,75**	**27,47**

Note : Indice de Gini en pourcentage. Femmes/Hommes : Différence en pourcentage entre l'indice de Gini (femmes) et l'indice de Gini (hommes). Comm/Non-Comm : Différence en pourcentage entre l'indice de Gini (Non-communal) et l'indice de Gini (Communal). RM : Revenu de marché ; RAIT : Revenu après impôts et taxes ; RNM : Revenu net de marché ; RF : Revenu Final ; RD : Revenu disponible.

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش 2015. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

مع ذلك يظلّ مؤشر "ميران" أكثر ارتفاعا لدى الأسر التي تشرف عليها امرأة مشيرا في الوقت نفسه إلى تحسّن توزيع الدخل لهذه الفئة من الأسر، لكنّ ذلك التحسّن يكون بدرجة أقل في صفوف الأسر ضعيفة الدخل. خلافًا للتحليل المقارن باعتماد الجنس، تبيّن النتائج تصاعد عدم المساواة في الدخل بين الأسر المقيمة داخل المناطق البلدية والمقيمة خارجها وتكون دائما الفئة الأولى هي المتضررة.

حين نعتمد تحليلا يقارن مؤشرات جيني حسب الجنس بعد احتساب الدعم والأداء غير المباشر (دعم الأسعار والأداء على القيمة المضافة والأداء عند الاستهلاك) نجد تدهورا في توزيع الدخل لدى الأسر تحت إشراف امرأة مقارنة بتلك التي يشرف عليها رجال. ويشير مؤشر "ميران" إلى توزيع أكثر تفاوتا بين النساء والرجال على رأس الأسرة كلّما ارتفع الترجيح لصالح الأسر ضعيفة الدخل. تقيم هذه النتائج الدليل على اختلال في منظومة دعم الأسعار والضريبة غير المباشرة التي تساهم في توزيع إجمالي أقل مساواة للدخل، لكنها إلى جانب ذلك تجعل الفجوة أعمق بين الأسر التي تشرف عليها النساء مقارنة بتلك التي يرأسها رجال. كما تظهر النتائج باعتبار الدخل بعد الضرائب والأداءات، تصاعد التفاوت في الدخل بين المناطق البلدية، حيث اللامساواة أشد وطأة، وبين المناطق غير البلدية.

تتأكّد النتائج السابقة حين نأخذ في الاعتبار النفقات العمومية في التعليم والصحة وأثرها على توزيع الدخل (الدخل النهائي) إذ تصبح عدم المساواة أكثر وضوحا بين الأسر التي تشرف عليها النساء وتلك التي يرأسها الرجال. وتكون مؤشرات جيني و"ميران" للفئة الأولى من الأسر أعلى منها لدى الفئة الثانية، تباعًا، بـ1،7% و2،8%، وهي نتائج تؤكّد الضرر الذي يلحق الأسر المسيّرة من طرف النساء وبالأخص ضعيفة الدخل، من السياسات الجبائية والاجتماعية المنتهجة. وهي سياسات غير مثمرة من حيث التصدّي لعدم المساواة في الدخل التي أصبحت أكثر بروزًا في المناطق البلدية.

3.4. الانعكاس الضريبي والمساهمة في عدم المساواة في الدخل.

يعتمد الجدول 22 الشريحة العشرية لدخل السوق ليستعرض توزيع الانعكاس الضريبي لكلّ مكوّن يُستخدم في احتساب أصناف الدخل الخمس. ويمثّل هذا الانعكاس معدل نسبة الضرائب والتحويلات في دخل السوق. تسمح هذه المعطيات من تقييم التصاعدية النسبية لكل مكوّن ومساهمته في دخل الأسر ذات مستويات عيش مختلفة. ثمّ يفصّل الجدول 23 مساهمة كل مكوّن في الحدّ من عدم المساواة في الدخل التي يتمّ قياسها بمؤشر جيني.

1.3.4 المنظومة الجبائية وعدم المساواة في الدخل.

حين نعتمد دخل السوق مؤشرًا لمستوى العيش يكون الانعكاس الضريبي إيجابيّا على الأسر الأشد فقرا وسلبيّا على الأكثر غنى. وحين نأخذ في الاعتبار انعكاس مجموع المكوّنات، يرتفع دخل السوق لدى الـ10% الأشد فقرا (الشريحة العشرية الأولى) بـ82% (مقابل 74،7% حسب "الجويني وآخرين" [2018] بالنسبة لسنة 2010)، بينما ينخفض هذا الدخل لدى الـ10% الأكثر غنى (الشريحة العشرية العاشرة) بـ19،8% (مقابل 33،3-% حسب "الجويني وآخرين" [2018]).

يُقدّر انعكاس الضريبة المباشرة على إجمالي العيّنة بـ5،2% وهو انعكاس منخفض بقدر طفيف مقارنة بما قدّره "الجويني وآخرون" (2018) بالنسبة لسنة 2010. إنّ الضريبة غير المباشرة تصاعديّة بالقيمة النسبية أي أنّ انعكاسها على الدخل يتصاعد بارتفاع هذا الأخير. ويكشف تحليل الانعكاس الذي أجري في 2010 أنّ مساهمة الـ10% الأكثر ثراء في الضريبة على الدخل تبلغ 11،4% أي أقلّ بـ1،6 نقطة مئوية ممّا توصّلت إليه دراستنا (13%). وتصل مساهمة الـ10% الأشد فقرا إلى 0،2% من دخل السوق، أقلّ من 2010 بـ0،4 نقطة. علاوة على طابعه التصاعدي، يؤثّر النظام الضريبي في الحدّ من عدم المساواة أكثر من المساهمات الاجتماعية. ويبيّن الجدول 26 أنّ الضريبة على الدخل الجاري بها العمل في 2015 تساهم في الحدّ من عدم المساواة في الدخل (دخل السوق) بـ1،8% مقابل 6،3% للمساهمات الاجتماعية.

حين نأخذ في الحسبان معدل نسبة الغشّ والتهرّب الضريبيين الذي يبلغ ما يقارب 50%، ومراجعة المساهمة الضريبية الفردية بالتخفيض، مثلما أشرنا سابقا، تبيّن النتائج مساهمة المنظومة الجبائية في وضعها الحالي في الحدّ من عدم المساواة في الدخل. فرغم المصاعب الهيكلية المرتبطة بالغشّ والتهرّب الضريبيين اللذين يؤثران سلبًا على موارد ميزانية الدولة، تثبت هذه النتائج أنّ توزيعًا ناجعا يستند إلى منظومة جبائية أكثر عدلًا وإنصافًا يمكن أن تلعب دورًا هامّا في الحدّ من عدم المساواة في الدخل في تونس.

خلافًا للضريبة على الدخل، فإنّ نظام الأداء على الأسعار بالقيمة النسبية ليس تصاعديّا ممّا يعني أنّ الضرائب غير المباشرة لا تحدث أيّ أثر توزيعيّ، بل تساهم في تصاعد عدم المساواة في الدخل. فترتفع نسبة الأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك من دخل السوق لدى الأسر الفقيرة أكثر منها لدى الأسر

الغنية. لقد توصّل "الجويني وآخرون"-2018 إلى نفس الاستنتاج لسنة 2010 بتونس. غير أنّ الأثر التوزيعي الصافي للدّعم والضرائب غير المباشرة يظلّ إيجابيّا لدى الشريحة العشرية الأضعف.

2.3.4 المساهمات الاجتماعية وعدم المساواة في الدخل.

ترتفع نسبة المساهمات الاجتماعية في الدخل بالتوازي مع شرائح الدخل العشرية وهو ما يُضفي عليها تصاعديّة نسبية. تقلّص هذه المساهمات من دخل السوق للأسر بمعدل 6،5% وهي نسبة أقلّ ممّا توصّل إليه "الجويني وآخرون-2018" (13،8%) استنادا إلى مسح 2010. وتساهم الأسر من الشريحة العشرية الأعلى (الـ10% الأكثر غنى) بـ12،1% من دخلها، وهي أقل من النسبة 20،2% التي تمّ التوصّل إليها في 2010.

جدول V.22 توزيع الانعكاس الضريبي على دخل السوق حسب الشريحة العشرية.

Décile	Contributions	Impôt direct	Revenu net	Transferts	Revenu disponible	Subventions indirectes	TVA	Revenu après impôts	Subventions Éducation	Subvention Santé	Logement étudiants	**Total**
1	-0,9%	-0,2%	-1,2%	15,7%	14,5%	14,3%	-11,0%	17,8%	46,3%	17,7%	0,2%	**82,0%**
2	-2,2%	-0,9%	-3,1%	3,9%	-4,2%	9,4%	-9,8%	-4,5%	30,2%	14,1%	0,1%	**39,8%**
3	-3,4%	-1,6%	-5,0%	2,5%	-8,4%	8,2%	-8,9%	-9,2%	23,7%	11,2%	0,1%	**25,7%**
4	-5,1%	-3,2%	-8,2%	1,6%	-11,5%	7,1%	-8,2%	-12,6%	19,1%	8,9%	0,0%	**15,4%**
5	-6,6%	-3,9%	-10,5%	1,1%	-14,1%	6,1%	-7,6%	-15,5%	15,4%	7,0%	0,0%	**6,9%**
6	-7,4%	-4,5%	-11,9%	0,8%	-15,7%	5,8%	-7,2%	-17,0%	13,2%	5,7%	0,0%	**1,9%**
7	-8,1%	-6,9%	-15,0%	0,6%	-17,5%	4,9%	-6,7%	-19,4%	10,1%	4,2%	0,0%	**-5,2%**
8	-9,1%	-8,0%	-17,1%	0,5%	-18,1%	4,4%	-6,2%	-19,9%	7,9%	3,1%	0,0%	**-8,9%**
9	-10,4%	-9,4%	-19,8%	0,4%	-21,1%	3,9%	-6,0%	-23,2%	6,5%	1,9%	0,0%	**-14,9%**
10	-12,1%	-13,0%	-25,1%	0,2%	-20,6%	2,7%	-6,2%	-24,0%	3,4%	0,8%	0,0%	**-19,8%**
Total	-6,5%	-5,2%	-11,7%	2,6%	-9,1%	6,7%	-7,8%	-10,2%	17,3%	7,3%	0,0%	**14,5%**

ملاحظة: يستعرض هذا الجدول الانعكاس الضريبي لمختلف مكوّنات المنظومة الجبائية والسياسة الاجتماعية. يتمّ احتساب الانعكاس بالنسبة المئوية من دخل السوق.

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش-2015. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

جدول V.23 تطوّر مؤشر جيني لمكوّنات النظام الجبائي ومساهمة كلٍّ منها.

	Contributions	Impôts directs	PNAFN	Aide scolaire	Allocation universitaire	Produits alimentaires	Carburant	Électricité	Transport	Impôts indirects	Transferts d'éducation	Transferts de santé	Transferts logements	**Total**
GINI	39,1%	35,7%	35,0%	34,9%	34,9%	34,2%	34,3%	34,2%	34,2%	34,9%	33,2%	32,6%	32,6%	
%	-6,3%	-8,1%	-1,7%	-0,2%	-0,1%	-1,7%	0,2%	-0,2%	0,01%	1,7%	-4,1%	-1,4%	0,0%	**-21,9%**

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش-2015. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

تساهم الـ10% من الأسر الأشد فقرا بـ0،9% وهو ما يعادل تقريبا نسبة الـ1،1% التي وجدها "الجويني وآخرون" (2018). وتكاد نتائج هذه الدراسة تتطابق مع عمل "الجويني وآخرين" (2018) بخصوص انعكاس المساهمات الاجتماعية على دخل الشريحتين العشريتين الثانية والثالثة. وتكمن أهمّية هذه النتيجة في إثباتها لتراجع انعكاس المساهمات الاجتماعية على دخل الفئات الأكثر ثراءً المقدّرة للفترة 2010-2015، بينما ظلّ عبء المساهمات من دخل السوق للفئات الأشد فقرا على حاله. لا شكّ أنّ المساهمات أدّت إجمالا إلى الحدّ من عدم المساواة في الدخل بـ6،3% (انظر الجدول 26) لكنّها ألقت في الوقت ذاته بثقلها المتزايد على القدرة الشرائية للفئات الأشد فقرا أكثر من تأثيرها على الأغنياء. ولم يكن الأثر التوزيعي لهذه المساهمات نتيجة مساهمة الـ10% الأكثر غنًى بل كان بفضل مساهمات شرائح عشرية أخرى تحتلّ مواقع وسيطة بين الأكثر غنى والأشد فقرا.

3.3.4 أهمّية منظومة الدعم وشبكات الأمان الاجتماعي في الحدّ من عدم المساواة في الدخل.

تنتفع الأسر التونسية من الأثر التوزيعي للدّعم غير المباشر (دعم الأسعار) بمعدل 6،7% سنة 2015 وهو ما يفوق تأثيره في 2010 الذي كان في حدود 4،3% حسب تقديرات "الجويني وآخرين-2018". ليس من السهل تفسير هذا الفارق حيث يعود إلى عوامل عدّة مثل تقلّب أسعار الموادّ المدعّمة في الأسواق العالمية وتغيّر دخل السوق للأسر التونسية وقدرتها الشرائية وقائمات الموادّ والخدمات المدعّمة التي تمّت تغطيتها بالمسحيْن اللذين أجريا في 2010 و2015. ومهما يكن فقد أثبتت هذه الدراسة ارتفاعا طفيفا للأثر التوزيعي لمنظومة الدعم. واستفادت الأسر المنتمية للـ10% الأشد فقرا من ارتفاع دخل السوق لديها بـ14،3% من الدعم، أي أعلى بقليل من نسبة 12،3% التي أقرّها "الجويني وآخرون" (2018) استنادا للمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش لسنة 2010. لكنّ النتائج تبرز خللًا في منظومة الدعم يتعلّق باستهداف الأسر الأكثر هشاشة حيث أنّ الأسر من الشرائح الثامنة والتاسعة والعاشرة (الـ30% الأكثر ثراء) تنتفع من انعكاس إيجابي لمنظومة الدعم أكثر ارتفاعا ممّا وصل إليه "الجويني وآخرون" (2018).

تثبت النتائج رغم ذلك أهمّية دور منظومة الدعم في الحدّ من عدم المساواة في الدخل كما يبيّنه الجدول 26. وتُقدّر مساهمة هذه المنظومة بكل مكوّناتها في تقليص مؤشر جيني بـ1،7% وهو ما يؤكّد نتائج الدراسة التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء وملاكز البحوث والدراسات الاقتصادية والبنك الإفريقي للتنمية (2012). إلّا أنّ التفكيك حسب المادّة والخدمة يُبرز تباينًا ملحوظا بين مساهمات هذه الموادّ والخدمات. يعود الأثر التوزيعي الأهمّ إلى دعم المواد الغذائية الأساسية ثمّ إلى دعم الكهرباء. بينما يؤدّي دعم أسعار المحروقات إلى أثر عكسيّ أي أنّ الأسر الميسورة تستفيد من التوزيع الناتج عن هذا الدعم أكثر من الأسر ضعيفة الدخل.

تكتسي التحويلات الاجتماعية (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، الإعانات المدرسية، المنح الجامعية) طابعًا تصاعديّا باعتماد القيمة النسبية، وهو أمر متوقّع نظرا لتصاعديتها حسب القيمة المطلقة كما تمّت معينته سابقا في هذا الفصل. وتساهم هذه التحويلات إيجابيّا في دخل السوق لمجموع الأسر بمعدل 2،6% وهي نسبة أهمّ ممّا ورد في تقديرات 2010 (0،7%). تستفيد الأسر المعدمة بدرجة كبيرة من هذا الدور التوزيعي للتحويلات، ويبلغ انعكاس هذه التحويلات على دخل الـ10% الأشد فقرا حوالي 15،7% كما يشير إليه الجدول 25، مقابل 6،2% سنة 2010 ("الجويني وآخرون -2018). يمكن تفسير هذه النتائج بتحسّن حوكمة التحويلات الاجتماعية ونجاعة إسنادها بعد الثورة. نرى من خلال الجدول 26 أنّ التحويلات الاجتماعية تساهم في انخفاض إجمالي لمؤشر جيني بـ2%. وتبلغ مساهمة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بمفرده 1،7% من هذا الانخفاض في عدم المساواة، وتليها مساهمة الإعانات المدرسية والمنح الجامعية التي تصل تباعًا إلى 0،2% و0،1%.

4.3.4 النفقات العمومية: مساهمة على غاية الأهمية في الحدّ من عدم المساواة في الدخل، لكن غير كافية.

تكتسي النفقات العمومية طابعا تصاعديّا باعتماد القيم النسبية، ولها انعكاس هامّ على دخل السوق لدى الشرائح العشرية الأضعف إذ يصل معدل انعكاس التحويلات المرتبطة بنفقات التعليم إلى 17،3% متجاوزًا بذلك الانعكاس المقدّر لسنة 2010 والذي كان في حدود 10% ("الجويني وآحرون -2018). لكنّ هذا التصاعد في معدل الانعكاس لا يعبّر عن مساهمة أهمّ لهذه التحويلات في دخل الأسر الفقيرة. فالتحويلات في مجال التعليم تؤدّي إلى ارتفاع دخل السوق لدى الشريحة العشرية الأضعف بحوالي 46،3% بينما قُدّرت بـ50،3% سنة 2010. ويتراجع انعكاس النفقات العمومية في التعليم على دخل الأسر من الشريحتين العشريتين الأولى والثانية (20% الأشد فقرا) مقارنة بسنة 2010. في نفس الوقت يتصاعد الانعكاس الإيجابي لهذه النفقات على دخل الأسر الأكثر غنًى (الشريحتان العشريتان التاسعة والعاشرة) بين 2010 و2015. يبيّن الجدول 26 أنّ نفقات التعليم تساهم إجمالا في انخفاض مؤشر جيني بـ4،1% ممّا يؤكّد الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه النفقات في الحدّ من عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي فيما يتعلّق بالتعليم.

تتميّز نفقات الصحة العمومية كذلك بطابع تصاعديّ باعتماد القيم النسبية. ويصل معدل انعكاس هذه النفقات إلى 7،3% مقابل 2،8% سنة 2010، غير أنّ الأسر الأشد فقرا لم تستفد من هذا التصاعد حيث كان الانعكاس الإيجابي لنفقات الصحة على دخل السوق للشريحة العشرية الأولى (10% الأشد فقرا) في حدود 17،3% أي أقل من تقديرات سنة 2010 التي بلغت 20% ("الجويني وآخرون -2018). تساهم النفقات العمومية بصورة إجمالية في انخفاض مؤشر جيني بـ1،4% مؤكّدة بذلك، كما هو الشأن بالنسبة لنفقات التعليم، أهمّية خدمات الصحة العمومية في الحدّ من عدم المساواة.

5- خاتمة وتوصيات.

بعد استعراض الأوضاع الراهنة للمنظومة الجبائية والبرامج الاجتماعية في تونس، استخدمت هذه الدراسة منهجية "معهد الالتزام من اجل الإنصاف" (*CEQ Institute*) لمحاكاة تأثير الجباية والتحويلات والدعم على عدم المساواة في الدخل في تونس ، لذلك قمنا بتحليل انعكاس النظام الجبائي ومساهمته التوزيعية على عدم المساواة في الدخل مستندين في ذلك على المعطيات الفردية الواردة بالمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2015) الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء كما اعتمدنا البيانات الرسمية لمختلف الوزارات التي يشملها التحليل.

❖ المساهمة في الحدّ من عدم المساواة.

تبيّن النتائج بصورة إجمالية أنّ انعكاس النظام الجبائي والتحويلات (تحويلات نقدية ونفقات عمومية) ومنظومة الدّعم كما قُدّرت في 2015 يتجلّى من خلال انخفاض طفيف في معامل جيني.

يعتبر الانعكاس الضريبي على عدم المساواة في الدخل في تونس أقلّ ارتفاعا إذا ما قارناه بالمغرب وجنوب إفريقيا. يكمن الفرق مع المغرب أساسا في مساهمة الدعم والضرائب غير المباشرة والنفقات العمومية (في الصحة والتعليم) في تقليص عدم المساواة في الدخل إذ تبلغ هذه المساهمة درجة أعلى بصورة ملحوظة ممّا نشهده في تونس. أمّا في جنوب إفريقيا، فإنّ ما يصنع الفارق مع تونس هو بالأساس انعكاس التحويلات في مجالي التعليم والصحة (التي تساهم في انخفاض مؤشر جيني بـ10 نقاط في النسبة المئوية).

إنّ نظام التحويلات الاجتماعية هو في مجمله نظام تصاعديّ باعتبار القيمة المطلقة، بما أنّ المبالغ (معدلات سنوية) الأكثر ارتفاعا من تحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ومن مجمل التحويلات موجّهة إلى الشرائح العشرية الأشد فقرا. في حين أنّ توزيع الإعانات المدرسية حسب شرائح الدخل العشرية لا يكتسي طابعا تصاعديا واضحا وتُسند المنح الجامعية أكثر إلى الشرائح العشرية الأعلى. وتساهم التحويلات الاجتماعية في حوالي 2% من انخفاض جيني الذي يمرّ من 35،7% إلى 34،9% تباعًا لدخل السوق الصافي والدخل المتاح. يسجل مؤشر بالما انخفاضا أهمّ يقدّر بـ2،9% ويشير هذا الانخفاض إلى أنّ دخل الـ40% الأشد فقرا يتحسّن بحوالي 3% مقارنة بدخل الـ10% الأكثر غنى بعد الانتفاع بالتحويلات الاجتماعية.

يظهر الأثر التوزيعي لمنظومة دعم الأسعار بصورة ملموسة عند مقارنة دخل الفئات الأكثر فقرا مباشرة بدخل الأكثر غنى فتعطي هذه المقارنة لمحة على الدور الهامّ لمنظومة الدعم في مقاومة هشاشة القدرة الشرائية للتونسيين. تنتفع الأسر من الشريحة العشرية الأشد فقرا من دعم الأسعار في الموادّ الغذائية أوّلا ثمّ الكهرباء وأخيرا المحروقات والنقل. إضافة إلى ذلك، تبيّن النتائج أهمية دعم الموادّ الأساسية

في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر التونسية حيث يمثّل هذا الدّعم أكثر من 70% من الحجم الكلّي للتعويض بالنسبة لـ80% من الأسر.

تساهم النفقات العمومية في مجالي التعليم والصحة في تقليص مؤشر جيني لكنّ تأثيرها على انخفاض مؤشر بالما يبدو أضعف بكثير.

❖ **المساهمة في الحدّ من عدم المساواة: مقارنة حسب الجنس ومنطقة السكنى.**

كلّما اعتمدنا دخل السوق، تبيّن النتائج تفاقم عدم المساواة في الدخل (حسب مؤشر جيني) لدى الأسر التي تشرف عليها امرأة مقابل تلك التي يشرف عليها رجل. وتبرز هذه اللامساواة في الدخل بأكثر وضوح في المناطق البلدية بمؤشر جيني يفوق 5،2% وذلك مقارنة بالمناطق غير البلدية.

بعد أخذ الأثر التوزيعي للمساهمات الاجتماعية والضريبة المباشرة في الحسبان، يصبح توزيع الدخل أكثر تفاوتًا ممّا يلحق الضرر بالأسر التي تشرف عليها امرأة. كما يعرف توزيع الدخل في المناطق البلدية مزيدا من التفاوت مقارنة بالمناطق غير البلدية حين نعتمد ترجيحًا أكبر للمداخيل الأكثر ارتفاعا.

وبعد أخذ التحويلات الاجتماعية في الاعتبار، تبيّن النتائج أوّلًا أنّ توزيع الدخل يصبح أكثر مساواة من الحالات السابقة، إذ يتقلّص الفارق بين مؤشر جيني للأسر تحت إشراف امرأة وتلك التي يشرف عليها رجل، حين يتمّ احتساب هذا المؤشر باعتماد الدخل المتاح. وهو ما يمثّل تحسّنا ملحوظا مقارنة بالتفاوت المستند غلى دخل السوق الصافي. ذلك ما يُقيم الدليل على أنّ سياسة التحويلات أكثر إفادة للنساء-رئيسات الأسر، وهي تساهم بقسط وافر في الحدّ من عدم المساواة في الدخل عند اعتماد البعد الجنساني. ولكن رغم تحسّن توزيع الدخل بالنسبة للأسر التي تشرف عليها امرأة، فإنّ الأسر التي تعرف أكثر الأوضاع هشاشة انتفعت من هذا التحسّن بدرجة أقلّ. خلافًا للتحليل المقارن حسب الجنس، تشير النتائج إلى تصاعد عدم المساواة في الدخل بين الأسر المقيمة داخل المناطق البلدية وتلك المقيمة خارجها بتضرّر الفئة الأولى.

وحين نقارن مؤشرات جيني حسب الجنس بعد اعتبار الدعم والأداء غير المباشر (دعم الأسعار، الأداء على القيمة المضافة، معاليم الاستهلاك) نلاحظ تدهورًا في توزيع الدخل لدى الأسر تحت إشراف امرأة مقابل تلك التي يرأسها رجل. وهو ما يدلّ على وجود خلل في منظومة دعم الأسعار والضريبة غير المباشرة، خلل لا يساهم في توزيع إجمالي متفاوت للدخل فحسب، بل في تعميق فجوة عدم المساواة بين الأسر التي تشرف عليها النساء وتلك التي يشرف عليها الرجال. كما تبيّن النتائج تفاقم التفاوت بين المناطق البلدية حيث تتعمّق اللامساواة وبين المناطق غير البلدية.

إذا نظرنا إلى النفقات العمومية في التعليم والصحة (الدخل النهائي) تتأكّد النتائج السالفة أي عدم مساواة أكثر وضوحا بين الأسر بإشراف نساء وأخرى بإشراف رجال. ممّا يشير مرة أخرى إلى أنّ الأسر من الفئة الأولى، خصوصا إذا كانت ضعيفة الدخل، هي الأقلّ استفادة من الأثر التوزيعي للسياسات الجبائية والاجتماعية المنتهجة. كما تبدو هذه السياسات عديمة الجدوى في مقاومة عدم المساواة في الدخل البارزة في المناطق البلدية.

❖ **الانعكاس الضريبي والمساهمة في الحدّ من عدم المساواة.**

تساهم السياسة الجبائية والاجتماعية بصورة شاملة في الحدّ من عدم المساواة في الدخل، وهو ما يظهره توزيع الانعكاس الجبائي حسب الشرائح العشرية لدخل السوق.

تبيّن النتائج ارتفاع نسبة المساهمات الاجتماعية في الدخل باطّراد مع الشرائح العشرية ممّا يثبت تصاعديّتها النسبية. فقد تراجع التطوّر المقدّر بين 2010 و2015 لانعكاس المساهمات الاجتماعية على دخل الفئات الأكثر ثراء، بينما ظلّ وزن المساهمات في دخل السوق للفئات الأشد فقرا في نفس المستوى. لقد أدّت المساهمات حتمًا في صيغتها الشاملة إلى الحدّ من عدم المساواة في الدخل بـ6،3% لكنّها في ذات الوقت تلقي بثقلها على القدرة الشرائية للأشد فقرا أكثر من الأغنياء. إنّ التوزيع المتأتّي من المساهمات لا يعود إلى ارتفاع مساهمة الفئات الأكثر ثراء بل إلى تزايد مساهمة شرائح عشرية أخرى تحتلّ مواقع وسيطة بين الأشد فقرا والأكثر غنى.

تُعتبر الضريبة المباشرة تصاعدية بالمعنى النسبي أي أنّ انعكاسها على الدخل يزداد كلّما ارتفع هذا الأخير. تساهم الضريبة على الدخل سارية المفعول سنة 2015 في الحدّ من عدم المساواة في الدخل (دخل السوق) بـ8،1% مقابل 6،3% للمساهمات الاجتماعية.

وتكتسي التحويلات الاجتماعية طابعا تصاعديّا بالمعنى النسبي، وذلك متوقّع نظرا لتصاعديّتها بالصيغة المطلقة كما سبق أن لاحظناها في هذا الفصل. تساهم هذه التحويلات بمعدل إيجابيّ في دخل السوق لمجموع الأسر، ويبدو أنّ الأسر المعدمة تستفيد أيّما استفادة من الأثر التوزيعي لهذه التحويلات إذ تساهم تحويلات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة لوحدها بـ1،7% في انخفاض عدم المساواة في الدخل.

أمّا التأثير التوزيعي للدّعم غير المباشر (دعم الأسعار) فقد استفادت منه الأسر التونسية سنة 2015 بمعدل يفوق قليلا ما تركه من أثر سنة 2010 (حسب تقديرات "الجويني وآخرين-2018")، وليس من اليسير تفسير هذا الفارق الذي يعود على عدّة عوامل مثل تقلّب أسعار الوادّ المدعّمة في السوق العالمية والتغيّرات التي تطرأ على دخل السوق للأسر التونسية وقدرتها الشرائية وقائمات الموادّ والخدمات المدعّمة

التي تمّت تغطيتها بالمسحين 2010 و2015. رغم ذلك تبيّن النتائج خللًا في استهداف منظومة التعويض للأسر الأكثر هشاشة، فالأسر من الشرائح العشرية الثامنة والتاسعة والعاشرة (الـ30% الأكثر غنًى) تنتفع من الانعكاس الإيجابيّ لمنظومة الدعم بنسبة اعلى ممّا توصّل إليه " الجويني وآخرون" (2018). إلّا أنّ هذه النتائج تبيّن أهمية الدور الذي تلعبه منظومة الدعم في الحدّ من عدم المساواة في الدخل إذ تُقدّر مساهمة هذه المنظومة بكل مكوّناتها في انخفاض مؤشر جيني بـ1،7%، لكنّ تفكيكًا حسب الموادّ والخدمات يُبرز تباينًا جليًّا في مساهمة كلّ مادّة وخدمة على حدة. نجد حينئذ ان الأثر التوزيعي الأهمّ ياتي من دعم الموادّ الغذائية الأساسية يليه دعم الكهرباء، في حين يثنتج دعم المحروقات أثرًا عكسيّا أي أنّ الأسر الميسورة تستفيد أكثر من الأسر ضعيفة الدخل من التوزيع الناجم عن دعم هذه الموادّ.

خلافا للضريبة على الدخل، يتبيّن أنّ منظومة الأداء على الأسعارغير تصاعدية بالمعنى النسبي أي أنّ الضرائب غير المباشرة لا تُحدث أيّ أُثر توزيعي، بل تساهم في تفاقم عدم المساواة في الدخل. لكنّ الأثر التوزيعي الصافي للدّعم والضرائب غير المباشرة يظلّ رغم ذلك إيجابيّا بالنسبة للشرائح العشرية الأضعف.

تكتسي النفقات العمومية في التعليم طابعا تصاعديّا بالقيمة النسبية ولها انعكاس هامّ على دخل السوق لدى الشرائح العشرية الأضعف. فهي تساهم إجمالا في انخفاض مؤشر جيني بـ4،1% ممّا يؤكّد الدور الرئيسي لهذه النفقات في الحدّ من عدم المساواة والفوارق الاجتماعية في مجال التعليم. كما يتبيّن أنّ الطابع التصاعدي لنفقات الصحة العمومية بالمعنى النسبي يفوق ما كان عليه سنة 2010 ("الجويني وآخرون"-2018)، لكنّ الأسر الأشد فقرا لم تستفد من هذه التصاعدية. وتساهم النفقات العمومية إجمالا في انخفاض مؤشر جيني بـ1،4% مثبتة في الوقت ذاته، مثلما هو الشان لنفقات التعليم، أهمّية خدمات الصحة العمومية في الحدّ من عدم المساواة.

تثير هذه الدراسة مواطن خلل عديدة في قدرة المنظومة الجبائية ومنظومة الدّعم والتحويلات الاجتماعية على ضمان توزيع للثروة ذي فاعلية في مقاومة عدم المساواة في الدخل. وانطلاقا من هذا الإقرار يمكن اقتراح عدّة توصيات من أجل اتّخاذ خطوات ملموسة باتّجاه تكريس منظومة جبائية وسياسة اجتماعية أكثر عدلًا وإنصافًا ونجاعة في الحدّ من عدم المساواة.

1. التصدّي لانتشار الغشّ الضريبي والتهرّب الضريبي والاقتصاد الخفيّ:

- مضاعفة عمليات التدقيق الضريبي ووضع تدابير عقابيّة أشدّ ضدّ الغشّ الضريبي لتقليص حجم الاقتصاد الخفيّ.

- إطلاق الحكومة والجماعات المحلية لحوار بالتشاور مع الفاعلين في المجتمع المدني يرمي إلى تقنين بعض النشطة الاقتصادية الموازية. ويقتضي تحقيق هذه الغاية، حسب دراسة أجرتها جمعية "المبادرة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية" (*IDEES*)، "تأطير القطاع غير المنظّم إعدادًا لتوطينه صلب القطاع المهيكل وذلك بإنشاء نظام جبائي تقديري رمزي، وتتكفّل الدولة في مقابل ذلك بجزء من نفقات تهيئة مناطق معدّة لاستقبال التجّار الناشطين في القطاع الموازي. ويقتضي السعي إلى هذا التحوّل حملات اتّصالية حول البرنامج الجديد لتنظيم الأنشطة غير المنظّمة والتشريع الجديد وشروط الاستحقاق وامتيازات الجباية التقديرية الرمزية، إلخ. لضمان شروط نجاح أوفر للبرنامج، يجب، في البداية، تهيئة منطقة نموذجية تجمع انشطة مختلفة (فضاءات لصغار التجّار والوجبات السريعة والترفيه والموادّ الغذائية إلخ.)" (جمعية "المبادرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية *IDEES*، https://www.leaders.com.tn/article/11832-quelle-reforme-fiscale-les-constats-et-les-recommandations).

- العمل على الارتقاء بالوعي المواطني لدى الأفراد من خلال تواصل شفّاف حول الأثار الإيجابيّة لدفع الضرائب وحملهم على أداء ما عليهم من ضريبة عن طواعية حين يشعرون أنّ استخلاص الضرائب يتمّ في كنف الإنصاف.

- الدعوة إلى مراجعة توزيع نفقات الميزانية لمزيد توجيه الموارد نحو الخدمات العمومية الأساسية كالصحة والتعليم والبنية التحتية والضمان الاجتماعي لتحسين جودتها وتوسيع نطاقها. فحين يلمس دافعو الضريبة التحسّن في جودة الخدمات وتوفّرها يندفعون طوعًا لتأدية واجبهم الضريبي.

- المطالبة بالترفيع في المداخيل الجبائية من الضريبة على الشركات وتفكيك نظام الامتيازات الجبائية بالغ التعقيد وقليل الفاعلية. من المهمّ وفي نفس الاتجاه أن تتمّ مضاعفة شرائح نظام الضريبة على الدخل بإقرار نسب اكثر تصاعدية ومعدل ضريبة هامشية يستهدف بالخصوص أصحاب الثروات الكبرى.

- العمل على وضع ضريبة تصاعدية على الثروة لإرساء توزيع أكثر إنصافًا للموارد ومعالجة التفاوت العميق الذي يشقّ المجتمع التونسي.

- الدعوة إلى الحدّ من اللجوء إلى الضرائب التنازلية مثل الأداء على القيمة المضافة والدعوة إلى إعفاء الموادّ الأساسية من هذا الأداء مع توظيفه أكثر على الموادّ ذات الصبغة الكمالية لإدراج قدر من التصاعدية في الأداء على القيمة المضافة باستهداف استهلاك الأثرياء.

- العمل على الحدّ من فتور سياسة الدولة والسلطة القضائية في مواجهة الغشّ الضريبي والتهرّب الضريبي بالدعوة إلى مزيد من الحزم والتفاعلية والسرعة عند إصدار احكام في الملفّات المتعلقة بالغشّ الضريبي. يجب على السلطة القضائية ان تكون أكثر تفاعلا في الحكم في القضايا التي تكتسي صبغة إجرامية وبالأخصّ تلك التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة وتؤثّر على الانطباع العامّ. فعلى سبيل المثال، يكفي

استخلاص 10% من تقديرات الغشّ الجبائي لترتفع ميزانية الصحة بنسبة 116%، ويؤدّي استرجاع 25% من هذا الغشّ إلى زيادة في نفقات مواجهة فيروس كورونا بحوالي 350% (أوكسفام، 2020).

- مطالبة السلطات بحجب الدعم العمومي على المؤسسات المتهرّبة من الضريبة وإلزام كل مؤسسة بنشر المعطيات المتعلقة بالضرائب المدفوعة وبكامل أنشطتها كشرط للحصول على هذا الدعم.

- المطالبة بتفعيل قوانين المالية المتعدّدة والمتواترة في السنوات الأخير والتي وُضعت لمقاومة الغشّ والتهرّب الضريبيين لكنّها لا زالت تنتظر النصوص التطبيقية. يوجد فعلًا، كما أشارت "سوليدار تونس" (Solidar Tunisie): "تأخير مثير للقلق في تطبيق الإجراءات المذكورة. هناك تدابير تعود إلى قانون المالية لسنة 2016 و2017، كان من المفروض أن ترى النّور وتؤتي ثمارها اليوم. لكن بمثل هذا التأخير تصبح الحلول مشكلات جديدة بخلق حالات الانسداد والمساهمة في بطء الإجراءات. ويمكن أن يعود ذلك إلى غياب تقييم لما اتُّخذ سابقا من تدابير. لقد تمّ إدراج بعض النصوص في قانون المالية لسنة 2018 تتعلّق بمقاومة التهرّب الضريبي والسوق الموازي بإدخال تعديلات على الإجرائات الجبائية وإسناد صلاحيات أوسع للإدارة الجبائية في معاينة المخالفات الجبائية أو الديوانية. لكن يظلّ من الصعب تقدير الأثر الفعلي لهذه التدابير" (سوليدار، 2018).

يعتبر مثال جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان شاهدًا على شلل الدولة. فقد أقرّ الفصل 48 من قانون المالية لسنة 2016 وجوب اعتماد المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان للجهاز المذكور وذلك بالنسبة لكل معاملاتها مع الحرفاء ابتداء من غرّة جانفي 2016 لضبط المداخيل الحقيقية للمطالبين بالأداء (مؤسسات مسدية للخدمات). لكن هذا التشريع لم تتمّ متابعته (غياب مرسوم تطبيقي) بسبب تضارب المصالح بين أصحاب القرار السياسي بخصوص طلب العروض للحصول على الأجهزة المذكورة.

نضيف مثالا آخر على عدم تطبيق القوانين ويتعلّق بلجان المصالحة التي لم يقع تفعيلها إلى اليوم. كان من المفروض أن تتعهّد هذه اللجان بالملفات الجبائية التي كانت محلّ مراقبة جبائية قبل اتّخاذ قرار التوظيف الإجباري، بهدف الوصول إلى تسوية وتجنّب اللجوء إلى النزاعات، وهي مرحلة تعوّض الصلح القضائي. غير أنّ هذا الحكم الوارد في قانون المالية لسنة 2011 تمّ حذفه في قانون المالية لسنة 2012 ثمّ وقع إقراره من جديد في الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2017 وظلّ بعد ذلك دون متابعة. ولم ينشر وزير المالية الأمر الذي يضبط آليات عمل هذه اللجان إلّا في أكتوبر 2017. ومنذ ذلك الحين لم يتحقّق أي تقدّم ملموس بشأن هذه اللجان.

- الدعوة إلى أقصى ما يمكن من احتواء النظام التقديري وحصره في صغار المستغلّين الممارسين في بعض المناطق وفي الأحياء الشعبية.كما يتعلّق الأمر بإرساء منظومة ناجعة لملاحقة المنتفعين بالنظام التقديري

على غير وجه حقّ وتحويلهم إلى النظام الحقيقي وذلك برصد الموارد البشرية واللوجيستية الضرورية مع السهر على عدم خلق ضغط جبائي شديد الوطأة وكابح للإنتاج.

2. العمل من اجل منظومة دعم وبرامج اجتماعية أفضل حوكمة وأكثر فاعلية:

- الدعوة إلى حماية منظومة الدّعم القائمة من كلّ محاولات التفكيك، وإلى تعزيزها والرفع من فاعليتها باعتبار أنّها مازالت، رغم عدم انتظامها ونقائصها، تساهم بقسط وافر في الحدّ من عدم المساواة في الدخل.
- العمل على إرساء حوكمة أفضل للصندوق العامّ للتعويض من خلال تفعيل هيكله المسيّر الذي "يتمثّل دوره أساسا في السهر على الاستخدام الأفضل للموارد المرصودة للدّعم وذلك بوضع وتنفيذ برامج تساعد في تحقيق هذه الغاية تحت إشراف السلطة السياسية" ("مخلوف"، 2017ن صفحة 17).
- الدعوة إلى الحدّ قدر الإمكان من التبعيّة الغذائية للخارج باستكشاف الإمكانيات الإنتاجية المحلية.
- إطلاق محادثات مع الحكومة من أجل وضع خطّة لتحفيز الإنتاج المحلّي لعدد من الموادّ الأساسية والحدّ بذلك من التبعيّة للخارج.
- العمل بالتشاور مع الحكومة على الارتقاء بالدور الاجتماعي لمنظومة الدّعم من خلال نمط استهداف أكثر فاعليّة. وفي هذا السياق، يمكن اقتراح عديد الحلول التقنية، كما أشار "مخلوف" (2017)، منها " تسريع عملية تخصّص المخابز المنتصبة في المناطق الحضرية؛ التحكّم في كمّيات الزيت النباتي المدعّم؛ التوزيع المباشر للحليب في المدارس الكائنة بالمناطق الحضرية والريفية المحرومة؛[...] إرساء نظام لتوزيع قسائم غذائية على المعدمين في المناطق الريفية المحرومة لاقتناء السّميد. إنّ الاستهداف عن طريق القسائم الغذائية يتضمّن عدّة مزايا: فهو لا يؤدّي إلى انحرافات إضافية ولا يتطلّب وضع قنوات ترويج جديدة ويمكن تنفيذه بسهولة (بإمكان الهياكل الجهوية لوزارة الصحة و/أو وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتكفّل بالتوزيع). ويبقى نجاح هذه المقاربة مشروطًا بسرعة استرداد القيمة المالية لهذه القسائم (بمجرّد الاستظهار بها). يمكن أن يتمّ ذلك في مكاتب البريد والقباضات المالية والفروع البنكية. وأخيرا، للحدّ من الغشّ يجب سحب القسائم المستخلصة نهائيّا من دورة التداول.»(مخلوف، 2017، صفحة 30).
- وضع آليّة استهداف تصاعدية يعتمد على رصد العائلات المعوزة ثمّ إنشاء قاعدة بينات للفئات المستهدفة. وفي مرحلة ثانية يمكن القيام بتحويلات نقدية مباشرة عن طريق البريد التونسي بالتوازي مع إرساء هيكل مستقلّ تحت إشراف وزارة المالية مهمّته متابعة الاستهداف وتقييمه لمزيد من الفاعليّة والشفافية.
- العمل على تحصين البرامج الاجتماعية أمام كلّ قرار سياسيّ يسعى إلى تقليص دورها المحوريّ في مقاومة الفقر والفقر المدقع.
- اقتراح إستراتيجيات تؤدّي إلى الرفع من فاعليّة البرامج الاجتماعية على المدى المتوسّط والبعيد من خلال استهداف يعتمد هيكلة أفضل وتقنيات أرقى. إنّ وضع أنموذج تنقيط حسب فئات الأسر يجعل البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة أكثر نجاعة. فـ"برامج الإعانة الاجتماعية [كما ورد في دراسة أجراها مركز

البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية] يجب أن تميّز بين صنفيْن من الأسر، الأسر التي تعيش فقرا مزمنا وتلك التي تكابد فقرا عرضيّا، وبالتالي ينبغي أن تتلاءم المساعدة المقدّمة مع حاجيات كلّ فئة." (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، البنك الإفريقي للتنمية، 2017، صفحة 293)

- العمل من أجل التسريع بوضع رمز المعرّف الوحيد ووسائل دعم جديدة للأسر المعوزة. بذلك يصبح الاستهداف أسهل للأسر التي لا تملك أي دخل متاتّ من الملكية وللمتقاعدين أصحاب الجرايات الضعيفة. كما يمكن إسناد منحة شيخوخة للأسر التي يكون سندها الرئيسي مسنّا، ومنحة عجز إذا كان السند الرئيسي غير نشيط بسبب المرض.
- إطلاق حوار مع السلطة التنفيذية حول إرساء منظومة تأمين على البطالة يشترط في المنتفع به أن يتابع دورة أو دورات تكوينية وذلك لتسهيل الإدماج وإعادة الإدماج المهني. وتتوجّه هذه المنظومة لفاقدي الشغل للحدّ من التجائهم إلى البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة أو أي برنامج آخر للمساعدة الاجتماعية مع وضع إستراتيجية محدّدة للخروج من مجال الإعانة الاجتماعية.
- الدعوة إلى وضع معرّف اجتماعي وحيد يتضمّن كافّة المعطيات والمعلومات المتعلّقة بكلّ مواطن من أجل استهداف أكثر دقّة للفقراء. يمكّن هذا المعرّف من تدقيق المعلومات المتوفّرة حول الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبالمساعدة الطبّية بالتعريفة المخفضة (AMG-2) والأسر المطالبة بالانتفاع بهذه البرامج، ومقاطعة هذه المعلومات مع ما يتوفّر من معطيات عبر قاعدة البيانات الجبائية والحسابات البنكية والمؤجّرين والضمان الاجتماعي وقاعدة بينات الملكية العقارية.
- تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية والصحة للجميع الواردة بالدستور وبالتشاور مع الحكومة من خلال العمل على إرساء الحماية الاجتماعية الشاملة بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المواطن وعن مصدر مساهمته في تمويل هذه المنظومة. وتتمثّل هذه التغطية في "السهر على أن يتمكّن مجموع السكان من الوصول إلى الخدمات الوقائية والعلاجية والإسعافية لإعادة التأهيل والنهوض بالصحة التي يحتاجونها وأن تكون ذات جودة بالقدر الذي يضمن نجاعتها دون أن تتسبّب كلفتها في مصاعب مالية لمستعملي هذه الخدمات." (مولهي وغضباني، 2019، صفحة 21). تهدف الحماية الاجتماعية الشاملة إلى تدارك التشظّي الذي تعرفه الحماية الاجتماعية الصحية (الصندوق الوطني للتأمين على المرض، المساعدة الطبّية المجانية 1 و2) التي تقدّر اليونيسيف انّها "تترك حوالي مليونيْ تونسيّ، من بينهم شرسحة واسعة من الأطفال، دون تغطية أمام مخاطر المرض وما يحمله ذلك من آثار خطيرة على الوصول إلى الرعاية." (اليونيسيف، 2020، صفحة 146).

الفصل السادس

عدم المساواة في التشغيل والأجر

سلمى مقدادي *

* دكتورة في الماليّة متخرّجة من المدرسة العليا للتجارة بتونس، مدرّسة قارّة بالجامعة الأوروبيّة بتونس

اكتست مسألة عدم المساواة أهمّية بالغة منذ ثورة 2011. وقد ساد إدراك عامّ لأهمّية هذه اللامساواة، كما أُشير إلى ذلك في الفصول السابقة، خصوصا من حيث الرهانات السياسيّة والاجتماعيّة الناجمة عنها. غير أنّ البيانات الإحصائيّة تفيد بأنّ عدم المساواة ظلّت معتدلة نسبيّا، بل انخفضت فيما بين 1985 و2015 (بوغزالة وآخرون، 2020). واستنادا إلى المؤشّر الذي وضعته أوكسفام و"تمويل التنمية الدوليّة" (DFI)، تحتلّ تونس في 2018 المرتبة الأولى بين بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث الالتزام بالحدّ من عدم المساواة، إلّا أنّ أوكسفام تؤكّد أنّ تونس تواجه أشكالا من عدم المساواة الاجتماعيّة (في الثروة والدخل) والجهويّة العميقة والمتفاقمة. وقد اعتمدت دراسات جديدة، على غرار زيغاد (2018) وكرافت ودايفيس – 2019 (Kraft et Davis) منهجيّات مغايرة لتلك التي تعتمد المسوحات لدى الأسر ومؤشّر جيني، وأثبتت أهمّية اللامساواة في الدّخل.

يرمي هذا الفصل إلى تسليط الضوء على عدم المساواة المرتبطة بالتشغيل من خلال نسبة النشاط ونسبة البطالة (القسم الأوّل). ويخصَّص القسم الثاني لتحليل تطوّر عدم المساواة في مداخيل العمل في تونس على امتداد الفترة 2011-2020. ثمّ ينكبّ القسم الثالث على مسألة عدم المساواة في توزيع الثروة في تونس من خلال رأس المال/العمل.

1. عدم المساواة في مستوى التشغيل

لقد تميّز سوق الشغل بارتفاع مستوى البطالة وخصوصا بطالة الشبّان وحاملي الشهائد والنساء، مع تحسّن عامّ في نسبة النشاط. وبالتالي، سنقوم بفحص الإحصائيّات المتوفّرة حول تطوّر نسبة النشاط ونسبة البطالة لدراسة عدم المساواة في التشغيل.

1.1- نسبة النشاط:

يُقصد بنسبة النشاط، نسبة السكّان النشيطين من السكّان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة. ولعلّه من المفيد أن نقارن نسبة النشاط في تونس بمثيلتها في بلدان أخرى، وخاصّة الأوروبيّة منها لتتّضح رؤيتنا للسكّان النشيطين في تونس.

بيّنت دراسة أجراها "المعهد التونسي للقدرة التنافسيّة والدراسات الكمّيّة" سنة 2016، أنّ هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالبلدان الأوروبيّة. لكنّها مماثلة للنسبة المسجّلة في المغرب الأقصى. تشير بيانات الاتّحاد الأوروبّي (28) إلى نسبة قدرها 72،2% مقابل 47% في تونس (الشكل 1).

الشكل1.IV مقارنة نسب النشاط والتشغيل في تونس مع بلدان أخرى (2015)

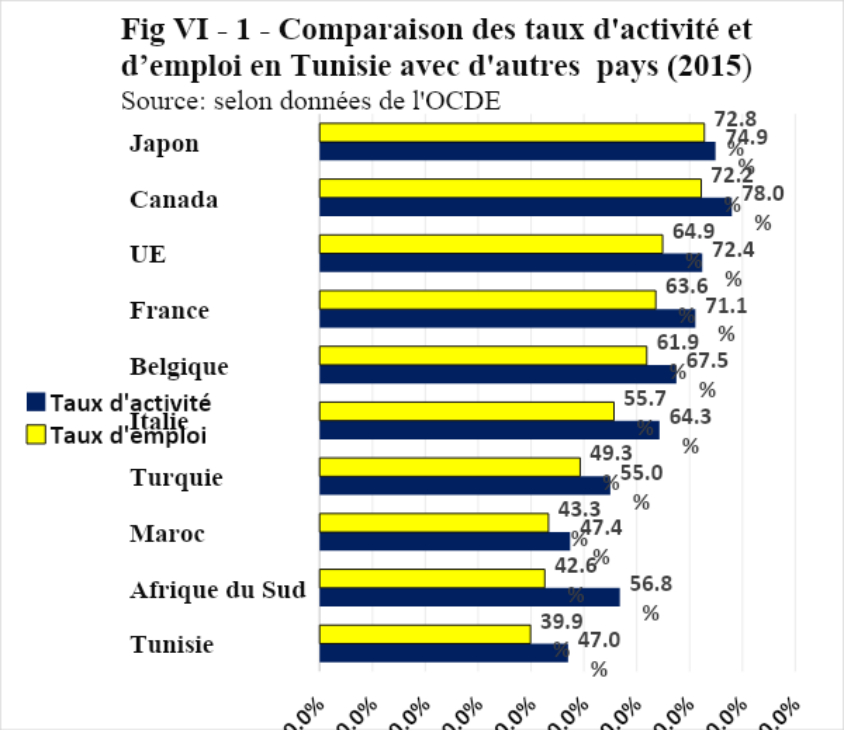

المصدر: حسب بيانات منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة

سجّلت نسبة النشاط في تونس (الجدول 1) بين 1990 و2020 ارتفاعا بأقلّ من نقطتين حيث مرّت هذه النسبة من 45،5% إلى 47،3%. وقد كان هذا الارتفاع متواصلا من 1990 حتى 2013، ثمّ شهد انخفاضا طفيفا ابتداء من 2014 قبل أن يعود إلى المنحى المتصاعد في 2020.

لكن ينبغي التأكيد على أنّ نسبة النشاط لدى الرجال دائما ما تكون أكثر ارتفاعا منها لدى النساء رغم انخفاضها بداية من 2013 مقابل ارتفاع ضئيل لدى النساء. فقد بلغت نسبة النشاط عند النساء 26،8% في 2020 مقابل 68،8%عند الرجال.

إنّ هذا الفارق بين نسب النشاط حسب الجنس ليس خاصّا بتونس، لكنّه إحدى سمات أسواق الشغل في البلدان العربيّة، وهو مستمرّ رغم الخطوات المتفاوتة الأهمّية في مجال تحرير النساء وتمكينهنّ، ممّا يشير إلى امتداد المسافة التي تظلّ تفصلنا عن المساواة في هذا المجال. فقد ارتفعت نسبة النشاط في صفوف النساء بثلاث أو أربع نقاط في ثلاثين سنة ولازال الفارق بينها وبين نسبة النشاط في صفوف الرجال يفوق 40 نقطة (رغم أنّه كان أقلّ من 44،3 سنة 1990)، باستثناء الثلاثي الأول من 2021 حيث انحدر إلى 37،1%.

جدول IV.1 نسبة النشاط بالنسبة المئوية حسب الجنس (السكان النشيطون الأكبر من 15 سنة)

Année	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2020	2021
Femmes	23,6	24,4	24,5	24,7	24,8	24,9	24,9	25,8	25,6	26,0	26,6	26,5	26,8	29.4
Hommes	67,9	67,3	67,7	68,0	68,7	69,5	70,1	70,3	70,0	68,8	68,5	68,3	68,8	66.5
Total	45,5	45,6	45,9	46,2	46,5	46,9	47,2	47,8	47,4	47,1	47,2	47,0	47,3	47.5
Ecart H-F	44,3	42,9	43,2	43,3	43,9	44,6	45,2	44,5	44,4	42,8	41,9	41,8	42	37.1

المصدر: حسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء والبنك العالمي (قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم)

إنّ الفارق الملحوظ يشير إلى المفارقة التي تحيط بضعف نسب النشاط لدى النساء في تونس التي حققت، مقارنة ببلدان الجوار، انجازات هامّة في مجال تحرير المرأة بنسبة تمدرسها المتزايدة وحضورها المطّرد في الحياة الاجتماعية.

ونشير هنا إلى أنّ ثلثي الطلبة والحاصلين على شهائد من الجامعات التونسية هم من الفتيات. وتفيد دراسة أجرتها مؤسسة التدريب الأوروبية ETF (2019) أنّ ضعف نسبة النشاط لدى النساء يمكن إن يؤثر على مستوى عروض العمل إضافة إلى أنّ عدم مساهمة النساء في الأنشطة المنتجة رغم قدراتهنّ الفكرية هو تبديد لرأس مال بشري. وسعت بعض الدراسات إلى الوقوف على أسباب ضعف نسبة نشاط التونسيات، تذهب دراسات "عيّاد" و"مولهي" وقعيّد" (2018) و"هانمر وآخرين" -2018 (Hanmer & al.) إلى أن حركيّة المرأة محدودة مقارنة بالرجل، وذلك مرتبط بإكراهات اجتماعية وثقافية يصعب تخطّيها. كما توجد عوامل أخرى في علاقة بأماكن العمل وظروفه وبالنّقل وبالأعباء العائلية ورعاية الأطفال وبالتمييز في الأجر والترقية ...إلخ. ومعالجة كلّ هذه العوامل من شأنها أن تُرفّع بصورة ملحوظة في نسبة النشاط لدى النساء.

جدول IV.2 تطوّر السكان النشيطين حسب الجنس

Années	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Population active	3 909,1	3 909,6	3 978,6	4 014,2	4 020,8	4 069,2	4 119,0	4 152,5	4 190,3	4 158,5
Population active Masculine	2 842,1	2 847,4	2 872,8	2 885,0	2 883,0	2 899,6	2 934,0	2 952,9	2 973,9	2 949,4
Population active Féminine	1 067,0	1 062,2	1 105,8	1 129,2	1 137,8	1 169,6	1 185,0	1 199,6	1 216,4	1 209,1
Part des femmes	**27,3%**	**27,2%**	**27,8%**	**28,1%**	**28,3%**	**28,7%**	**28,8%**	**28,9%**	**29,0%**	**29,1%**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

رغم ذلك، يبيّن الجدول 2 أنّ نسبة من النساء النشيطات من إجمالي السكان النشيطين سجّلت ارتفاعا متواصلا، على بطئه، بين 2011 و2019 إذ مرّت من 27،3% في 2011 إلى 29،1%سنة 2019، وسجلت نسبة هذا التزايد معدلا سنويا بـ1،4% وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما سُجّل لدى السكان النشيطين من الرجال (0،4%) وضِعف ما سُجّل على مستوى إجمالي السكان النشيطين (0،7%).

2.1- البطالة:

تُعدّ البطالة، دون ريب، إحدى مشكلات تونس الرئيسية منذ عقود وتعكس إخفاق وحدود منوال التنمية النيولبرالي والخيارات الاقتصادية التي لم تكن لتؤدّي إلّا إلى اختلال توازن هيكلي بين عرض العمل والطلب عليه. فمن حيث العرض، لم ينفكّ عدد طالبي الشغل يرتفع ليشكّل ضغطًا متصاعدا على سوق الشغل بازدياد عدد النساء وخاصة عدد خرّيجي التعليم العالي وهم أكثر تأهّلا وأكثر تطلّبًا وأكثر حضورا على مسرح الاحتجاجات الاجتماعية التي تظل مشروعة في نهاية الأمر. ومن حيث الطلب، يجد الاقتصاد التونسي عسرًا منذ سنوات في خلق مواطن شغل بالعدد الكافي والنوعيّة الملائمة لامتصاص الطلب المتزايد، فهو إذًا عاجز على منع تفاقم البطالة أو تقليصها حتى في السنوات التي شهدت ارتفاعا نسبيا في نسبة نموّ الناتج الداخلي الخام.

ففي الفترة المتراوحة بين 2006 و2015 لم تتجاوز مرونة النموّ-التشغيل 0،509[57]. وازداد الوضع سوءًا في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض النموّ وركود الاقتصاد ليتفاقم أكثر جرّاء أزمة كوفيد-19.

تشير الدراسة التي أنجزها "المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية" سنة 2016 إلى أنّ 3386000 شخص فقط يحتلون مواطن شغل من بين السكان النشيطين الذين يقدّر عددهم بـ3991000 شخص، أي أنّ 604800 شخص في حالة بطالة من ضمنهم 242000 خرّيج تعليم عالٍ. تبلغ نسبة البطالة إذًا 15،2% ، ونسبة بطالة الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة 31% وتبلغ في صفوف خرّيجي التعليم العالي 32%.

سنة 2020، كان من تداعيات جائحة كوفيد-19 أن تواصل ارتفاع نسبة البطالة التي مرّت من 15،1%في الثلاثي الأول إلى 18% في الثلاثي الثاني من نفس السنة، الذي تزامن مع الحجر الصحي الشامل، قبل أن تبلغ مع نهاية السنة 17،4%. ثمّ تواصل هذا التصاعد في أولى ثلاثيات 2021 ليستقرّ في حدود 17،8% من السكان النشيطين.

1.2.1 البطالة حسب الجنس:

لكنّ هذه النسب الإجمالية تخفي تباينات عميقة بين الرجال والنساء إذ بلغت نسبة بطالة الإناث في الثلاثي الأول من 2021، 23،8% مقابل 15% لدى الرجال، أي بفارق 8،8 نقاط. علمًا وأنّ نسبة بطالة النساء بلغت أقصاها في الثلاثي الثاني من 2020 تزامنًا مع الحجر الصحي الشامل، حيث بلغت 25% مقابل 22،4% خلال نفس الثلاثي من سنة 2019.

[57] Mahjoub A. & Belghith M. M., *"L'intégration maghrébine: quelles alternatives populaires pour une integration effective et durable?"*; chapitre VI: les défis sociaux, FMAS-FTDES, 2017.

جدول IV.3 نسبة البطالة في تونس.

taux de chômage	deuxième trimestre 2019	troisième trimestre 2019	quatrième trimestre 2019	premier trimestre 2020	deuxième trimestre 2020	troisième trimestre 2020	quatrième trimestre 2020	premier trimestre 2021
Total	15.3	15.1	14.9	15.1	18.0	16.2	17.4	17.8
Masculin	12.3	12.2	12.1	12.3	15.2	13.5	14.4	15.0
Féminin	22.4	22.0	21.7	22.0	25.0	22.8	24.9	23.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

تفيد بيانات المعهد الوطني للإحصاء أنّ عدد العاطلين عن العمل بلغ، في فترة الحجر، 746000 شخص (خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020) قبل أن يتراجع قليلا خلال الثلاثي الثالث ليستقرّ في حدود 676000 شخص ينقسمون إلى 402100 رجل و274500 امرأة أي 40،5%. ممّا يؤكّد مرة أخرى عدم المساواة بين الرجال والنساء في مجال الوصول على العمل. فالنساء يمثّلن 40% من العاطلين بينما لا يشكّلن إلّا 29% من السكان النشيطين.

جدول IV.4 تطوّر السكان النشيطين العاطلين عن العمل في تونس

	4ème trimestre 2018	1er trimestre 2019	2ème trimestre 2019	3ème trimestre 2019	4ème trimestre 2019	1er trimestre 2020	2ème trimestre 2020	3ème trimestre 2020
Hommes	370.4	366.1	365.4	362.5	360.2	366.0	449.3	402.1
Femmes	274.5	271.6	269.5	265.8	263.7	268.7	297.1	274.5
Ensemble	644.9	637.7	634.9	628.3	623.9	634.8	746.4	676.6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

يظهر من خلال تطور نسبة البطالة الإجمالية بين 2011 و2021 أنّ إجمالي البطالة بلغ أقصاه نهاية العام 2011 بنسبة 18،7% قبل أن يشرع في انخفاض منتظم إلى غاية 2014. ثمّ استقرّت هذه النسبة، بتغييرات طفيفة، في حدود 15% إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2020 حيث بلغت 18% مقابل 14،9% في نهاية 2019 (قبل الجائحة). لكنّها شهدت طفرة أخرى في الثلاثي الثالث بـ18،4%.

يعود تواصل البطالة إلى تضافر عوامل عدّة، لعل من أهمّها تباطؤ النشاط الاقتصادي وغياب سياسة حقيقية لإنعاش الاقتصاد والاستثمار العمومي والخاص والخيارات التكنولوجية والأولويات التي لم تعدْ تتماشى والتحوّلات العميقة للاقتصاد العالمي، كما يعود إلى استمرار وتفاقم عدم التلاؤم بين منتوج المنظومة التربوية والتكوينية مع الحاجيات المتغيّرة للمؤسسات. وزادت جائحة كوفيد-19 في سوء الأوضاع التي بدا أنّ تحسّنها سيستغرق وقتًا، ولعله ما أثنى قسمًا من طالبات الشغل عن البحث على عمل وبالتالي مغادرتهنّ لصفوف السكان النشيطين.

الشكلIV.2 تطور النسبة الإجمالية للبطالة وحسب الجنس بين 2011 و2021.

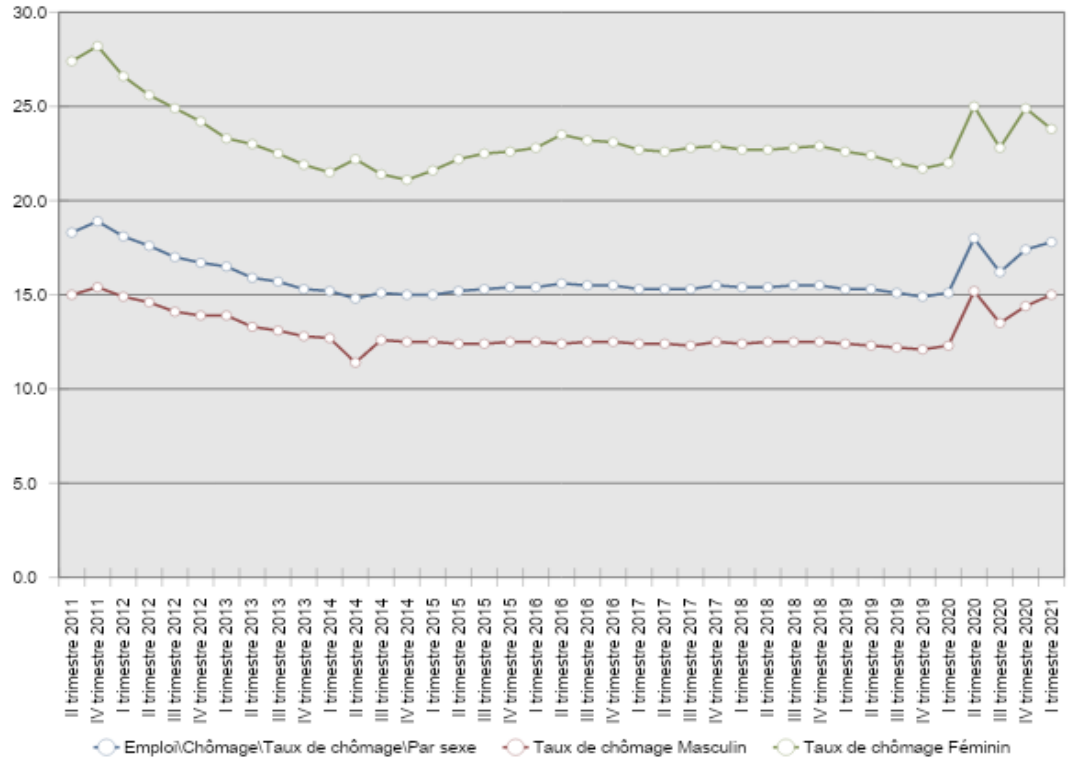

تستمر البطالة في الانتشار أكثر في صفوف النساء (23،8% مقابل 15% للرجال) ممّا يعكس اللامساواة التي يعانيها بخصوص الاندماج في سوق الشغل رغم تفوّقهن الدراسي المؤكّد على الرجال، ومع ذلك يبدو الفارق في تقلّص، فهو في حدود 12،4 نقطة، حسب دراسة "المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية"، بعد أن كان 4 نقاط فقط سنة 2006 واستقر في مستوى 9،1 نقاط سنة 2015. وتراجع هذا الفارق قليلا ليستقر عند 8،2 نقاط في الثلاثي الثالث من سنة 2021 (24،1% للنساء مقابل 15،9%للرجال).

يعود ارتفاع البطالة في صفوف النساء إلى عوامل عدّة أوّلها الارتفاع المتواصل لنسبة النساء من السكان النشيطين (جدول 2)، وضعف الطلب على اليد العاملة النسائية المتعلّمة في القطاع الخاص، وضعف الحركية الجغرافية لدى النساء بحثًا عن فرص العمل في الجهات المتقدّمة، وكذلك الاعتبارات الثقافية الموروثة التي تستغرق زمنًا لتتلاشى، لكن يبدو إنّها تطفو اليوم على السطح من جديد مع خطاب بعض الحركات المتطرّفة. ورغم ارتفاع نسبة النساء من السكان النشيطين، ينبغي أن نلاحظ أنّ الطلب الإضافي للشغل من طرف النساء يخضع لتقلّبات تبدو مرتبطة بسوق الشغل. في الواقع، تمتنع عديد النساء عن التواجد بسوق الشغل كلّما كانت إمكانية العمل المستقرّ وذي الجودة غير واعدة، ممّا يفسّر، في جانب ما، انخفاض الطلب الإضافي من النساء الملاحظ سنتي 2013 و2015 بعد ارتفاع ملموس نسبيا سنتي 2012 و2014 (الشكل 3).

الشكل 3.IV تزايد السكان النشيطين حسب الجنس بين 2007 و2015 (%)

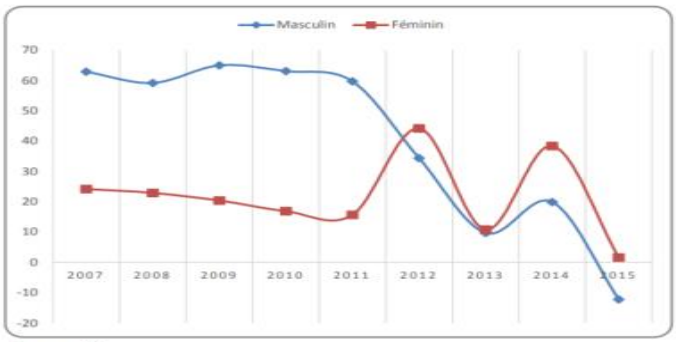

Source : INS

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

تشير كافّة هذه البيانات إلى أنّ عدم المساواة، على صعيد العمل، بين الرجال والنساء مازالت في مستوى يجعلها عائقًا رئيسيا أمام تمكين النساء والنهوض بأوضاعهنّ الاقتصادية والاجتماعية.

2.2.1 بطالة الشباب وخرّيجي التعليم العالي: وجه جديد من أوجد عدم المساواة.

بلغت البطالة في صفوف الشبّان من 15 إلى 24 سنة 40،8% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021، ويتعرّض لها الرجال (40،4%) والنساء (41،6%) بنفس القدر.

إنّ بلوغ البطالة هذا المستوى الحادّ يفسّر، في جانب كبير، انسداد الأفق أمام الشبان التونسيين وانعدام ثقتهم في المستقبل الذي يمكن أن يدفعهم باتجاه جميع أشكال الانحراف في التفكير أو السلوك. ويعود نزوعهم المتنامي نحو الهجرة المنظّمة أو السرية غالبًا إلى انسداد سوق الشغل أمامهم. كما تمثّل نسبة البطالة شديدة الارتفاع لدى هذه الشريحة العمرية إحدى أشكال عدم المساواة التي يكابدها الشباب من الجنسين.

ولم يُجانب البعض الصواب حين اعتبر بطالة الشبان وخرّيجي الجامعات أحد أهمّ العوامل التي أدّت إلى الانتفاضة الشعبية في 2011. لقد كانت البطالة منذ عقود عنصرً ثابتا في مشاكل البلاد الاجتماعية، ومع ذلك شهدت تونس مع مطلع الألفية الجديدة بروز ظاهرة غير معهودة وهي بطالة خرّيجي التعليم العالي التي صارت سمة هيكلية لسوق الشغل. إنّها شكل جديد من عدم المساواة يصيب إحدى المكوّنات الأساسية للموارد البشرية.

بلغت نسبة بطالة خرّيجي التعليم العالي 33،6% سنة 2011 قبل أن تسجّل انخفاضا بطيئا لتصل إلى 32% في 2015، ثمّ 28،6% في 2019 (الشكل 4). غير أنّ تدهور الوضع الاقتصادي سنة 2020 أدّى إلى عودة هذه النسبة إلى الارتفاع إذ بلغت 30،1% مقابل نسبة إجمالية للبطالة بـ16،2%. لقد عادت هذه النسبة لتستقر عند أكثر من 30% بعد تراجع طفيف سنتي 2018 و2019 (جدول 5).

جدول IV.5 نسبة بطالة خرّيجي التعليم العالي – تونس 2011-2020

	Global	Masculin	Féminin
2011	33,6	23,7	43,8
2012	32,7	20,6	45,4
2013	33,5	23,1	43,5
2014	30,9	22,9	39,7
2015	32,0	21,4	41,1
2016	31,9	20,5	41,7
2017	30,6	18,9	40,6
2018	29,7	18,4	39,6
2019	28,6	16,8	38,7
2020	30,1	17,6	40,7

Source : INS - Taux au 3ème trimestre sauf 2011(2ème Tri)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء. نسبة الثلاثي الثالث باستثناء 2011 (الثلاثي الثاني)

يعود ارتفاع نسبة بطالة حاملي الشهائد إلى عوامل ذكرتها دراسة "المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية" وهي: تزايد نسبة حاملي الشهائد ضمن السكان النشيطين؛ ندرة مواطن الشغل للمؤهلين؛ عجز نظام الإنتاج على تحقيق التحوّل الهيكلي حتى يرتقي ويستوعب الوافدين الجدد من المؤهلين إلى سوق الشغل.

يمثّل بطالة حاملي الشهائد، دون شكّ، إحدى أشكال تبديد الطاقة الإنتاجية لمواردنا الوطنية. لكنّها تتضمّن أيضا مخاطر تهدّد التماسك الاجتماعي وحتى الاستقرار السياسي في البلاد.

إنّ النساء هنّ الأكثر عرضة، حيث كانت نسبة العاطلات الحاملات لشهائد 40،7% سنة 2020 مقابل 17،6 لدى الرجال أي بفارق 23،1 نقطة بعد أن كان 24،8 نقطة سنة 2012.

الشكل IV.4 نسبة بطالة خريجي التعليم العالي حسب الجنس (2011-2020)

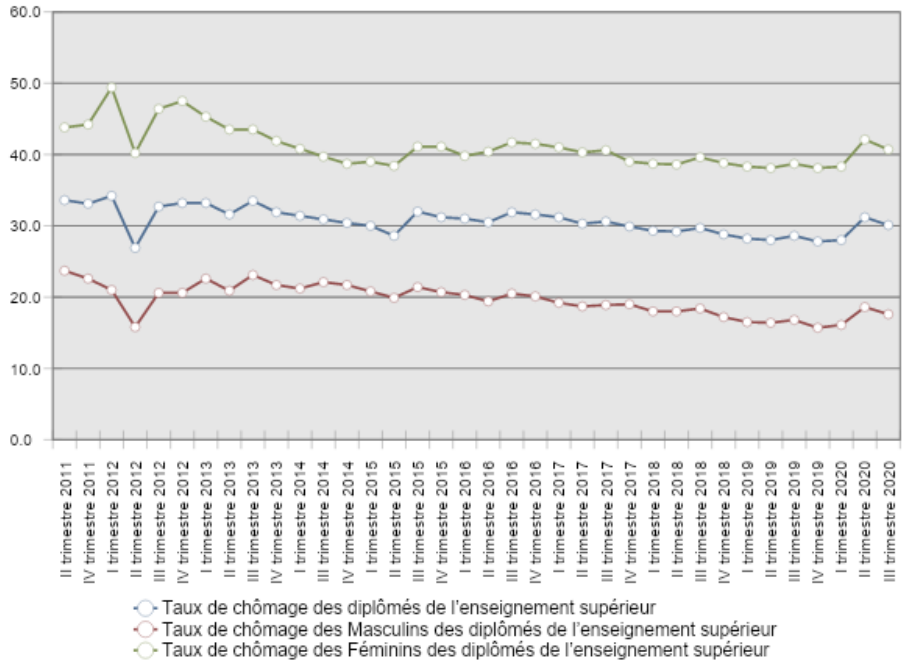

نشير أخيرا إلى أنّ توزيع حاملي الشهائد العاطلين عن العمل حسب الاختصاص والمستوى التعليمي (الشكل 5) يؤكّد أنّ حاملي الأستاذية في العلوم الصحيحة يجدون صعوبة أكثر من غيرهم في الولوج إلى

سوق الشغل، حيث يمثّلون 30،2% من المجموع، يليهم الفنّيون السامون (25،4%) وحاملو الأستاذية في العلوم الإنسانية (15،8%).

الشكل IV.5 توزيع عدد العاطلين عن العمل حسب نوع الشهادة (بالآلاف)

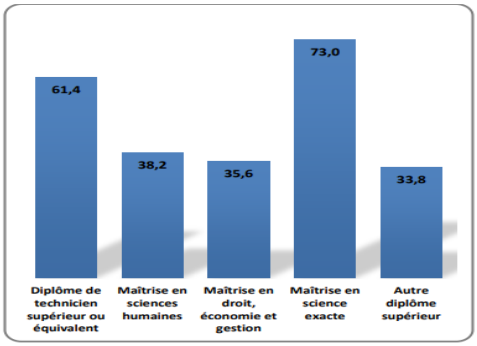

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

3.1- التشغيل والتفاوت الجهوي:

حدّد تقرير "مؤسسة فريديريك إيبرت"-2018 (Friedrich Ebert Stiftung) أربعة مصادر للتفاوت الجهوي وهي "مرافق الحياة" و"رأس المال البشري" و"البعد الاجتماعي" و"التشغيل وسوق الشغل". وتمّ فحص هذه العوامل باعتماد التحليل العاملي لتحديد مُعامل الترجيح (coefficient de pondération) لكل عامل في مؤشر التنمية الجهوية بهدف الكشف عن التفاوت الجهوي، وهذا المؤشر هو مؤشر تأليفي تمّت صياغته من طرف "المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية" لقياس مستوى التنمية في حالات عدّة مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة من جهات تونس. يتراوح هذا المؤشر بين الصفر (0) [مستوى التنمية الأضعف] و(1) [مستوى التنمية الأكثر ارتفاعا]. وقد بيّنت نتائج التحليل في كل ولاية أنّ المناطق الداخلية هي الأكثر تهميشًا. ويتركّز الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في المناطق الساحلية الشرقية حيث سجّلت أعلى مؤشرات التنمية الجهوية.

الشكل IV.6 مؤشر التنمية الجهوية (IDR)-2015

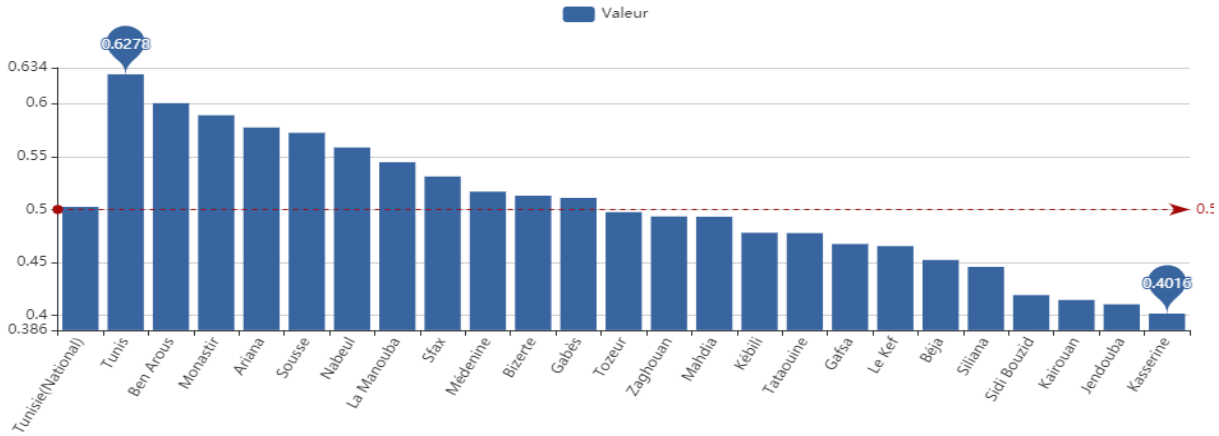

المصدر: tunisiacompetetiveness.tn

الشكل IV.7 مؤشر التنمية الجهوية (IDR)-2018

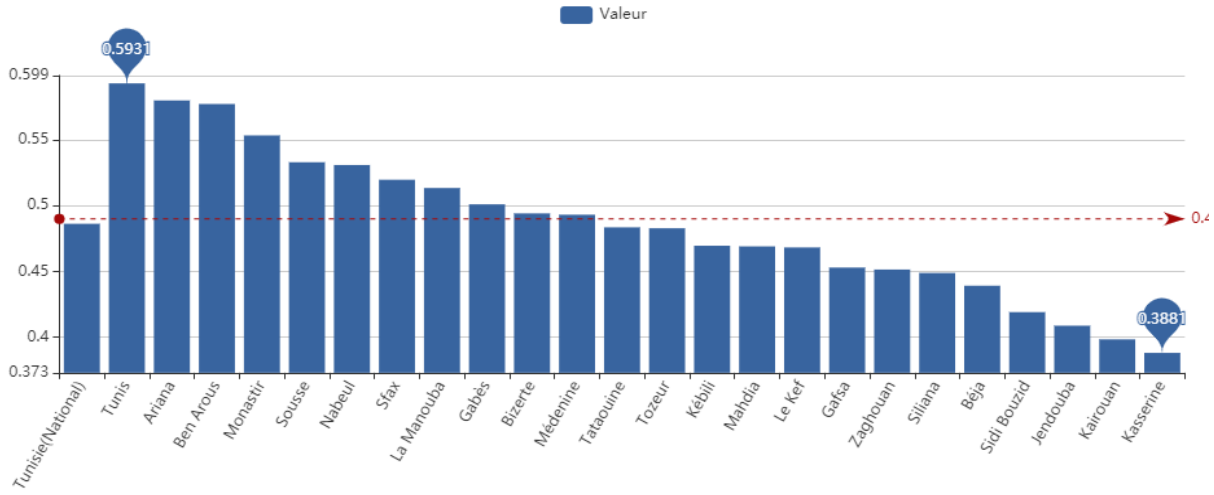

المصدر: tunisiacompetetiveness.tn

تشير الرسوم البيانية أعلاه إلى انخفاض معدّل مؤشر التنمية الجهوية من 0،502 في 2015 إلى 0،486 في 2018. وسجلت 11 ولاية في 2018 مؤشر تنمية جهوية يساوي أو يفوق المعدل الوطني، وهي ولايات تقع جميعها على الشريط لساحلي الشرقي. لقد كان الفارق بين المعدلات القصوى والدنيا في حدود 0،205 نقطة مقابل 0،226 سنة 2015، غير أنّ هذا الانحسار لا يعود إلى تحسّن المؤشر في الجهة الأكثر حرمانًا، بل إلى تراجع في الجهة الأوفر حظًّا، فقد تراجع الحدّ الأدنى (القصرين) بـ0،014 نقطة ومرّ من 0،402 سنة 2015 إلى 0،388 في 2018، بينما سجّل الحدّ الأقصى (تونس) انخفاضا أهمّ (0،035) ومرّ من 0،628 سنة 2015 إلى 0،593 سنة 2018.

(الشكلان 7 و8 ؛ الجدول 6)

جدول IV.6 تطور مؤشر التنمية الجهوية بين 2015 و2018.

Tableau 6: Evolution de l'IDR entre 2015 et 2018

	2015	2018
Moyenne Nationale	0,502	0,486
Minimum	0,402	0,388
Maximum	0,628	0,593

جاءت التقديرات الأولى للناتج الداخلي الخام حسب الجهات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء في 2021، لتؤكّد هذه الفوارق في النشاط الاقتصادي وحجم عدم المساواة التي تشق البلاد والتي كانت القادح الأهمّ للانفجار السياسي والاجتماعي في 2011. لكنّ المطالبة بسياسات حقيقية لمقاومة عدم المساواة وإنعاش النشاط الاقتصادي في الجهات المعدمة لم تجد آذانا صاغية إثر الأمل الجارف الطي حدا هذه الجهات إبّان الثورة، وحتى مبدأ التميز الإيجابي، رغم تضمينه في الدستور الجديد، لم يَحْظ بأدنى مبادرة لتفعيله.

إنّ توزيع نسب البطالة حسب الجهات (قبل الجائحة) لا يمكن أن يعكس غير هذه الثنائية بين ولايات يبلغ التباين فيما بينها أحيانا مرّتين ونصف (قفصة 25،5% / المنستير 9،1%). وإذا اعتمدنا المناطق الاقتصادية الكبرى فإنّنا نجد أنّ جهتي الوسط الشرقي والشمال الشرقي فقط تسجلان نسبًا دون المعدل الوطني. يسجل إقليم تونس، هو الآخر، نسبة 15،9% ممّا يترجم صعوبة الوصول إلى العمل لدى الآلاف من أبناء الأحياء المحيطة بالعاصمة، ضحايا عدم المساواة أسوة بالجهات الداخلية للبلاد.

يضمّ هذا الإقليم 28،9% من مجموع العاطلين عن العمل نظرًا لثقله الديمغرافي. وتتجاوز نسبة البطالة 17% في كافّة مناطق الوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي والشمال الغربي (حيث الاستثمار أقلّ أهمية وبالتالي يكون عرض العمل شديد الضعف).

جدول IV.7 توزيع عدد العاطلين عن العمل ونسبة البطالة حسب الولايات (2019).

Gouvernorat	Taux de chômage	Nombre de chômeurs (en milliers)	Part des chômeurs (%)
Tunis	17,8	81,1	12,8%
Ariana	10,0	26,5	4,2%
Ben Arous	17,5	48,3	7,6%
Manouba	17,3	27,9	4,4%
Dist. de Tunis	**15,9**	**183,8**	**28,9%**
Nabeul	10,4	36,2	5,7%
Zaghouan	10,4	7,1	1,1%
Bizerte	10,8	21,8	3,4%
Nord-Est	**10,6**	**65,1**	**10,3%**
Béja	18,1	21,9	3,4%
Jendouba	24,6	30,9	4,9%
Le Kef	17,8	16,1	2,5%
Siliana	19,6	15,4	2,4%
Nord-Ouest	**20,3**	**84,3**	**13,3%**
Sousse	10,2	26,4	4,2%
Monastir	9,1	22,3	3,5%
Mahdia	10,9	15,8	2,5%
Sfax	10,7	39,8	6,3%
Centre-Est	**10,2**	**104,3**	**16,4%**
Kairouan	16,1	29,8	4,7%
Kasserine	22,0	25,4	4,0%
Sidi Bouzid	15,1	17,5	2,8%
Centre-Ouest	**17,5**	**72,7**	**11,5%**
Gabès	24,3	30,9	4,9%
Médenine	18,7	30,0	4,7%
Tataouine	28,7	13,2	2,1%
Sud-Est	**22,2**	**74,1**	**11,7%**
Gafsa	25,5	27,7	4,4%
Tozeur	24,8	9,9	1,6%
Kébili	23,5	13,1	2,1%
Sud-Ouest	**24,8**	**50,7**	**8,0%**
T o t a l	**15,3**	**634,9**	**100,0%**

2. عدم المساواة والأجور.

تكتسي البيانات حول مداخيل العمل أهمية بالغة لفهم عدم المساواة. ويقدّر معامل جيني، الذي يسمح بقياس اللامساواة في الأجر بتونس، بـ37،3 حسب دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في 2018. وبذلك تحتل تونس المرتبة الرابعة ضمن البلدان ذات معدل دخل أدنى بعد الباكستان وأندونيسيا والرأس الأخضر. إنّ معامل جيني لدخل الأجر أعلى من معدل هذه الفئة من البلدان وأعلى من المعدل العالمي المقدرين تباعًا بـ37،1 و35،5 ممّا يدلّ على درجة عالية نسبيا من عدم المساواة.

الشكل8.IV تقديرات عدم المساواة في الأجر باعتماد معامل جيني

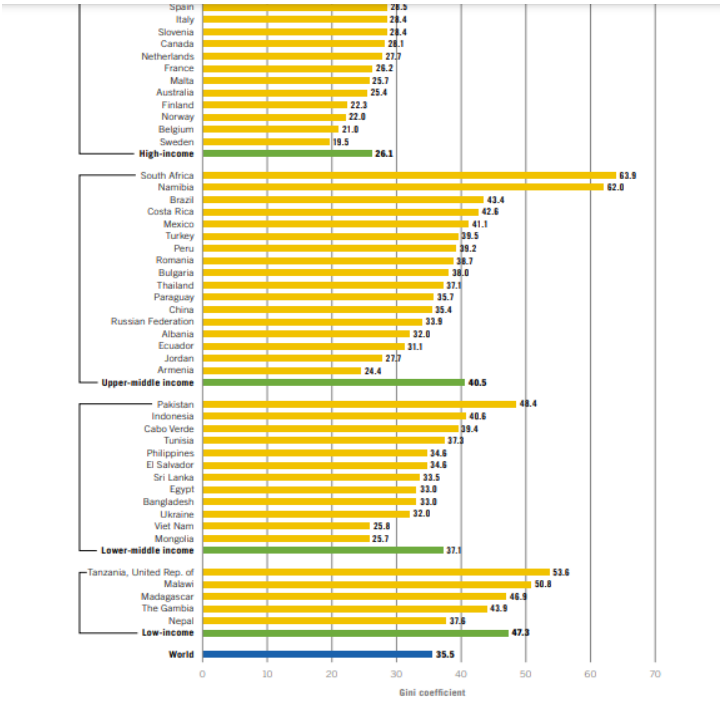

لقد مرّ متوسّط الأجر الاسمي في تونس من 11420 دينارا سنويا إلى 18499 دينارا بين 2011 و2020. كما بلغ الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (SMIG) 468 دينارا سنة 2020 مقابل 296 دينارا في 2011. وكانت الزيادة في قيمة الجور أهمّ نسبيا من ارتفاع الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، فتراوحت نسبة الأجور من الناتج الداخلي الخام بين 39،2% و40%، وصعدت هذه النسبة سنة 2020 إلى 41،2%نظرا للانخفاض الملحوظ في الناتج الداخلي الخام تحت تأثير جائحة كوفيد-19، علمًا وأنّ الأجور في القطاع غير المهيكل عمومًا يصعب تخفيضها.

جدول8.IV نسبة الأجور من الناتج الداخلي الخام في تونس

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Rémunération des salariés	25 518	27 346	29 477	31 802	34 040	36 187	38 778	41 380	44 272	45 736
% du PIB pm	39,6%	38,9%	39,2%	39,3%	40,2%	40,3%	40,3%	39,3%	38,9%	41,2%

إنّ الفارق بين متوسط الأجر والأجر الأدنى يعبّر، بصورة ما، عن عدم المساواة في الأجر، خصوصا بين العاملين في قطاعات مهيكلة بشكل أو بآخر والعاملين في قطاعات غير مهيكلة أو المال العرضيين.

بعد ثورة 2011 انخفضت نسبة متوسط الأجر على الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن من 3،22 إلى 3،09 في 2012 لتعود إلى حدود 3،30 سنة 2020. فقد ارتفع متوسط الأجر بـ61،97% خلال 10 سنوات بينما لم يرتفع الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن إلّا بـ58،10% ممّا يشير إلى تدهور نسبي لأوضاع العمال الفقراء.

وبالرغم من المناخ السياسي والاجتماعي الصعب والأزمة الاقتصادية الخانقة التي فاقمتها جائحة كوفيد-19، تمكّن الاتحاد العام التونسي للشغل من التفاوض حول الزيادة في الأجور دفاعًا عن القدرة الشرائية للعمّال التي عرفت تدهورا ملموسا بسبب نسبة التضخّم والشعور العامّ لدى غالبية المواطنين الذي برز بوضوح من خلال دراسة سيغما-كونساي المذكورة في الجزء الثالث.

جدول9.IV تطور متوسط الأجر والأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (دينار/الشهر)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
SALAIRE MOYEN MENSUALISE	952	988	1 033	1 096	1 153	1 223	1 295	1 359	1 432	1 542
S.M.I.G. 48 h / Mois	296	320	320	348	376	395	395	417	441	468
SALAIRE MOY/ SMIG	3,22	3,09	3,23	3,15	3,06	3,09	3,27	3,26	3,24	3,30

1.2- الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (SMIG) ومتوسّط الأجر: التطوّر.

يستعرض الجدول أعلاه تطوّر الزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (نظام 40 ساعة و48 ساعة/الأسبوع). تُستخدم نسبة التضخّم (ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك) للوقوف على الزيادة الحقيقية في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن وتطوّر القدرة الشرائية للأجراء على امتداد الفترة 2011-2020. كان معدّل نموّ الأجر الأدنى الاسمي خلال هذه الفترة إيجابيا في حدود 5،33%+ لنظام 40 ساعة/الأسبوع و5،35%+ لنظام 48 ساعة/الأسبوع. إلّا أنّ الزيادة الحقيقية في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن تنخفض بصورة ملحوظة حين نأخذ في الاعتبار نسبة التضخّم، وتصل هذه الزيادة إلى 0،01% و0،03% (ما يقارب الصفر) تباعًا للأجر الأدنى المضمون نظام 40 ساعة/الأسبوع ونظام 48 ساعة/الأسبوع.

نلاحظ انطلاقا من مقارنة الزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ونموّ الناتج الداخلي الخام أنّ النموّ الإيجابي ترافق غالبًا مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون (بنظاميْه) خلال الفترة 2011-2016. إلّا أنّ انقطاعًا جدّ إثر ذلك بين ارتفاع الناتج الداخلي الخام والزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن. فلم تتمّ مراجعة الأجر الأدنى في 2013 ولا في 2017، وكانت الزيادة سنتيْ 2018 و2019 أضعف من نسبة

التضخّم، ما يعني واقعيًّا انخفاضا في الأجر، بينما كان النشاط الاقتصادي يحقق نموًّا إيجابيا طفيفا. وهو ما يؤدّي حتمًا إلى مزيد تدهور القدرة الشرائية للعمال الذين يتقاضون الأجر الأدنى.

جدول IV.10 تطور الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في تونس.

Année	Date d'effet	Régime 40 heures / semaine	Régime 48 heures / semaine	Indemnité de transport	SMIG 40 + Ind Transport	SMIG 48 + Ind Transport
2010	01/07/2010	235,04	272,480	5,000	240,040	277,480
2011	01/05/2011	246,306	286,000	10,000	256,306	296,000
2012	01/07/2012	259,479	301,808	16,112	275,591	317,920
2013		259,479	301,808	16,112	275,591	317,920
2014	01/05/2014	274,559	319,904	26,112	300,671	346,016
2015	01/05/2015	289,639	338,000	36,112	325,751	374,112
2016	01/08/2016	305,586	357,136	36,112	341,698	393,248
2017		305,586	357,136	36,112	341,698	393,248
2018	01/05/2018	323,439	378,560	36,112	359,551	414,672
2019	01/05/2019	343,892	403,104	36,112	380,004	439,216
2020	01/10/2020	365,732	429,312	36,112	401,844	465,424

جدول IV.11 الزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ونموّ الناتج الداخلي الخام.

Année	Croissance Smig 40 T	Croissance Smig 48 T	Taux d'inflation	Croissance réelle SMIG 40T	Croissance réelle SMIG 48T	Croissance PIB
2011	6,78%	6,67%	3,50%	3,28%	3,17%	-1,92%
2012	7,52%	7,41%	5,90%	1,62%	1,51%	4,00%
2013	0,00%	0,00%	6,00%	-6,00%	-6,00%	2,88%
2014	9,10%	8,84%	4,80%	4,30%	4,04%	2,97%
2015	8,34%	8,12%	4,10%	4,24%	4,02%	1,19%
2016	4,90%	5,12%	4,20%	0,70%	0,92%	1,16%
2017	0,00%	0,00%	6,20%	-6,20%	-6,20%	1,92%
2018	5,22%	5,45%	7,50%	-2,28%	-2,05%	2,66%
2019	5,69%	5,92%	6,10%	-0,41%	-0,18%	1,04%
2020	5,75%	5,97%	4,90%	0,85%	1,07%	-8,80%
Moyenne	**5,33%**	**5,35%**	**5,32%**	**0,01%**	**0,03%**	**0,71%**

المصدر: أجري الحساب من طرف المؤلّف.

يبيّن الرسم البياني التالي التطوّر الاسمي والحقيقي للأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن والمنحى العامّ باتجاه الانخفاض الحقيقي لهذا الأجر. لقد أصبح التطورسلبيًّا ابتداء من 2016 مؤديا إلى تدهور أوضاع العمال الفقراء والقدرة الشرائية لمتقاعدي القطاع الخاصّ إذ أنّ جراياتهم تعدَّل ارتباطًا بالزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن.

الشكل IV.9 نسبة الزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ونسبة التضخّم. تونس 2011-2020

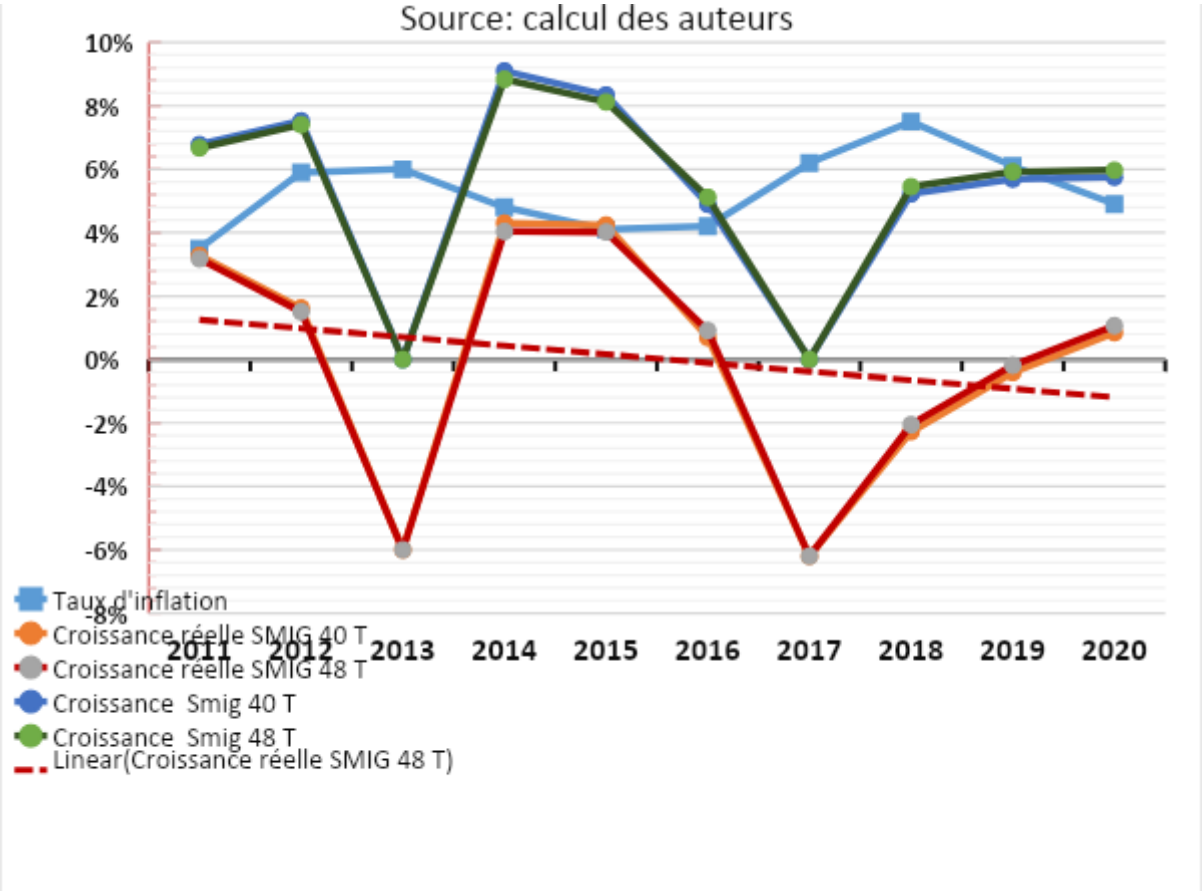

2.2- الأجور المرتفعة/الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن، متوسّط الأجر

وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، كانت مداخيل العمل في العالم في حدود 51،4% سنة 2017، وتتوزّع هذه المداخيل على نحوٍ غير متساوٍ: تعود 48،9% منها لفائدة 10%الأكثر ثراءً، في حين لا تؤول إلى الـ50% الأشد فقرًا سوى 6،4%من هذه المداخيل.

لعلّه من المفيد أن نلمّ بتوزيع مداخيل العمل في تونس ليتجلّى مستوى عدم المساواة في الأجور. فبالإضافة إلى المعطيات والتحليلات المقدّمة في دراسة "زيغاد" (تمّ ذكرها في الجزء الرابع)، يعرض الجدول الآتي مقارنة بين المكافآت الشهرية لكبار مسيّري المؤسسات (2015) من ناحية، والأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ومتوسّط الأجر من ناحية ثانية (سنة 2017). يبيّن هذا الجدول أنّ رؤساء المؤسسات الـ43 الأوائل يجنون مجتمعين شهريًا ما يعادل 5802 مرّة الأجر الأدنى و2895 مرّة متوسط الأجر. ويكسب أصحاب المراتب الخمسة الأولى في تونس حوالي 3000 مرّة الأجر الأدنى و1500 مرّة متوسط الأجر (تحديدًا 2982 و1488 مرّة تباعًا).

جدول12.IV أجور المسيّرين الأوائل: مقارنة مع الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ومتوسط الأجر.

Entreprise	Rémunération mensualisée	Multiple du SMIG (2015)	Multiple du Salaire moyen (2017)
Délice Holding	322121,4	988,9	493,4
BIAT	319166,7	979,8	488,9
ATB	138833,3	426,2	212,7
SFBT	110381,3	338,9	169,1
Attijari Bank	80985,5	248,6	124,1
UIB	74171,7	227,7	113,6
One Tech Holding	73961,6	227,1	113,3
Banque de Tunisie	69824,9	214,4	107,0
UBCI	56916,7	174,7	87,2
Amen Bank	54617,5	167,7	83,7
SAH (Lilas)	47871,9	147,0	73,3
Poulina	46894,5	144,0	71,8
Air Liquide	32536,6	99,9	49,8
Magasin Général	28184,0	86,5	43,2
Ennakl Automobiles	26642,0	81,8	40,8
ATL	25692,9	78,9	39,4
Monoprix	24957,4	76,6	38,2
Cereales	24666,9	75,7	37,8
CIL	24387,9	74,9	37,4
Land'Or	23748,8	72,9	36,4
Tunisie Leasing	23532,3	72,2	36,0
SOMOCER	23141,4	71,0	35,5
Hannibal Lease	20000,0	61,4	30,6
City Cars	19178,0	58,9	29,4
Alkimia	16214,8	49,8	24,8
TELNET	15529,2	47,7	23,8
TPR	14879,5	45,7	22,8
ASSAD	14838,3	45,6	22,7
ASTREE	13333,3	40,9	20,4
SIMPAR	13310,3	40,9	20,4
ADWYA	10854,9	33,3	16,6
CELLCOM	10357,1	31,8	15,9
STAR	10000,0	30,7	15,3
ARTES	9375,0	28,8	14,4
HEXABYTE	9091,4	27,9	13,9
ICF	8701,8	26,7	13,3
Attijari Leasing	8552,2	26,3	13,1
Modern Leasing	8088,2	24,8	12,4
TunisRé	7800,0	23,9	12,0
SOTUVER	7666,7	23,5	11,7
ELECTROSTAR	7107,8	21,8	10,9
BH	6600,4	20,3	10,1
STB	5403,5	16,6	8,3
Ensemble	**1 890 119,6**	**5 802,3**	**2 895,1**

المصدر: Réalités on line ، 22 جوان 2015، حسب موقع "Il boursa" بالنسبة لأجور المسيّرين؛ المواقع:"juristetunisie" للأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن، و"numbeo.com" و"l'économiste maghrébin" لمتوسّط الأجر.

2.2 عدم المساواة في الأجر حسب الجنس.

ورد في التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الرجل والمرأة كما في تقريره حول "الفجوة بين الجنسين" (Gender Gap Report) أنّ تونس مرتّبة ضمن البلدان الأخيرة في مجال المساواة بين الرجل والمرأة رغم التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين في كلّ المجالات طبقًا لدستور 2014 والمعاهدات الدولية التي أمضتها وصادقت عليها. ويؤكّد التقرير استمرار الفوارق بين الرجال والنساء في المجال الاقتصادي وفرص العمل. وتقدّم أوكسفام بعض الأمثلة مؤكّدة أنّ "النساء يتعرّضن واقعيّا إلى ضعف ما يتعرّض له الرجال من حيث البطالة وأنّهنّ يتحمّلن أعباء العمل غير المأجور (أعمال منزلية ورعاية). كما أنّ أعدادًا كبيرة منهنّ يزاولن أنشطة في القطاع غير المهيكل (حوالي 45%) إذ لا يمتلكن غالبًا خيارا غير القبول بأعمال هشة لا توفّر الحماية الاجتماعية ولا تضمن إلّا حدًّا أدنى من مقوّمات العمل اللائق."

وتعتبر وزارة المرأة والأسرة والطفولة أنّ "الأجر المقدّر بتعادل القدرة الشرائية للمرأة التونسية مازال إشكاليّا" رغم "ما حققته تونس من انجازات في مجال المساواة في الأجر بين الرجال والنساء". لذلك تحتل تونس المرتبة 136ويُعتقد أن عدم المساواة في الأجر في تونس تتواصل في مسار التّأنيث.

إنّ عدم المساواة بين الرجال والنساء ناجمة عن تراكم أشكال عدّة من اللامساواة. وفي هذا السياق يستعرض تقرير منظمة العمل الدولية (2018) ثلاثة عوامل لتفسير هذه اللامساواة وهي: أجور النساء أقلّ من أجور الرجال مقابل نفس العمل؛ تبخيس عمل النساء؛ أجر أقلّ للنساء المتعلّمات أكثر من الرجال.

تمثّل النساء 26،8% من السكان النشيطين في 2020 يتعرّضن أكثر للبطالة (24،9% في الثلاثي الرابع من سنة 2020)، وتتجلّى عدم المساواة في الأجر بنفس الدرجة على مستوى الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن أو متوسط الأجر.

تكشف نتائج مسوحات المعهد الوطني للإحصاء حول المؤسسات الصغرى (1997، 2002، 2007، 2012) أنّ أجور النساء أقلّ من الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ويتقاضين معدل أجر أقل بـ35،5% مقارنة بأجور الرجال. مرّ هذا الفارق في متوسط الأجر الشهري بين النساء والرجال من 24،5% إلى 35،5% مثلما يبيّنه الشكل 10 أدناه. خلافًا للأجر الذي يتقاضاه الرجل، كان أجر المرأة دومًا أقل من الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاع غير المهيكل.

الشكل IV.10 تطور متوسط الأجر في القطاع غير المهيكل حسب الجنس.

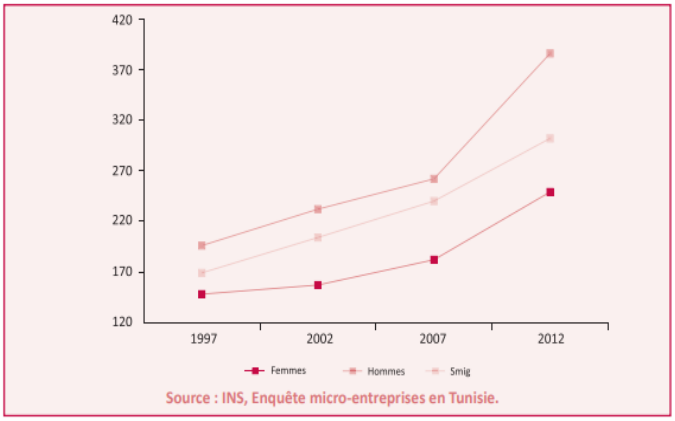

غير أنّ الفارق بين أجور الرجال والنساء تحسّن كثيرا فيما بين 2012 و2016 رغم بقائه في مستويات مرتفعة. فقد مرّ من 64،5% من أجر الرجل في 2012 إلى 69،2% سنة 2016 كما هو مبيّن في الجدول التالي.

جدول IV.13 متوسّط الأجر الشهري حسب الجنس ومجال النشاط بمضاعفات الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في المؤسسات الصغرى سنتيْ 2012 و2016.

en Dinar

	Femmes				Hommes				Ecart femmes/ hommes (salaires féminins en % des salaires masculins)	
	2012		2016		2012		2016		2012	2016
	DT	Multiple du SMIG	DT	Multiple du SMIG	DT	Multiple du SMIG	DT	Multiple du SMIG		
Industries	257	0.9	367	1.0	400	1.3	493	1.4	64,3	74.4
Construction	319	1.1	-	-	375	1.2	562	1.6	85,1	-
Commerce	226	0.7	259	0.7	326	1.1	437	1.2	69,3	59.3
Services	255	0.8	340	1.0	442	1.5	481	1.3	57,7	70.7
Total	**249**	**0.8**	**332**	**0.9**	**386**	**1.3**	**480**	**1.3**	**64,5**	**69.2**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

وفيما يتعلّق بعدم المساواة حسب قطاع النشاط، يبيّن الجدول الآتي تقلّصًا للفارق في متوسط الأجر بين الرجال والنساء إذ مرّ من 24،5-% سنة 1997 إلى 30،8-% سنة 2016. وعرف متوسّط أجر النساء في قطاع الخدمات انخفاضا ملحوظا مقارنة بأجر الرجال بين 1997 و2012 حيث كان أجر المرأة أقل من أجر الرجل بنسبة 25،8% سنة 1997، لكنّ هذا الفارق ارتفع بصورة جليّة سنة 2012 ليستقرّ في حدود 40،4-% ثمّ أصبح سنة 2016 في مستوى 29،3-% . وشهد هذا الفارق أهمّ ارتفاع له في قطاع التجارة حيث كانت النساء العاملات في هذا المجال يتقاضين سنة 1997 أجورا تقلّ عن أجور الرجال بنسبة 24،7%، وتعمّق هذا الفارق ليبلغ 40،7-% سنة 2016. كانت أجور النساء في مجمل القطاعات أدنى من أجور الرجال ب24،5% سنة 1997، ثمّ تفاقم الوضع حيث أصبحت أجور النساء أقل من أجور الرجال بنسبة 30،8%.

جدول IV.14 فارق متوسط الأجر الشهري بين النساء والرجال حسب قطاع النشاط.

	1997	2002	2007	2012	2016
Industrie	-25	-49.3	-35.2	-27.5	-25.6
Construction	-22	-17.2	-26.3	-14.9	---
Commerce*	-24.7	-32.4	-25.2	-30.7	-40.7
Services	-25.8	-30.1	-32.7	-40.4	-29.3
Ensemble	**-24.5**	**-32.3**	**-30.5**	**-35.5**	**-30.8**

ملاحظة: القيمة بالنسبة المئوية. * تجارة، إصلاح السيارات والقطع المنزلية.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، مسح حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغرى.

إنّ تطور نشاط النساء على مستوى سوق الشغل يُظهر عدم إنصافهنّ مقارنة بالرجال من حيث الأجر، لكنّ ما أثارته أعمال "قويدر" (2009) يتعلّق بتفسير دواعي هذه الفوارق في الأجر، فيقدّم تفسيريْن محتملين: إمّا أن يعود ذلك إلى اختلاف في الخصائص الإنتاجية للفئتين أو أن تتأتّى من تكريس التمييز إزاء النساء. يُثبت تفكيك فارق الأجر أنّ التمييز في العمل يتمّ لصالح النساء وأنّ التشريعات المناهضة للتمييز ينبغي أن تتوجّه نحو دعم المساواة في الوظائف أكثر من دعم التوزيع الأكثر عدلًا بين الجنسين على مختلف الأنشطة.

3. عدم المساواة رأس المال / العمل.

يشكّل توزيع القيمة المضافة إشكالية مركزية في السياسات العمومية في تونس مع تعاظم البطالة الناجم لا فقط عن الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت خلال العشرية الأخيرة، وإنّما ناتج أيضا عن تزايد طالبي الشغل في صفوف الشبان من حاملي الشهائد والأقل تأهيلا. غير أنّ التوزيع المنصف للثروة المنتَجة بين الأجراء وأصحاب رأس المال مسألة معقدة ليس من اليسير تحليلها. من وجهة نظر رؤساء المؤسسات ينبغي أن يضمن توزيع القيمة المضافة بين مكافآت الأجراء وأصحاب رأس المال عائدات يرونها كافية للتحفيز على الاستثمار كما تدفع العمال إلى مزيد بذل الجهد من خلال الأجر المناسب والعادل. وهو ما "يضمن في الوقت نفسه تقدّمًا في مستوى عيش الأجراء في علاقة بما يجنونه من إنتاجيتهم ونموًّا للطلب النهائي متماشيا مع تنمية الاقتصاد" (مجلس التحاليل الاقتصادية، 2009، صفحة 10)

إنّ التوزيع المنصف للقيمة المضافة بين الرأسماليين والعمال مسألة معقدة وكانت على الدوام، أو غالبًا على الأقل، مصدرًا للمواجهات بين الحكومات والأعراف ونقابات الأجراء. ولم تكن تونس في مأمن من هذا التوتّر الذي يسود العلاقات الاجتماعية وذلك منذ ما يزيد عن أربعين سنة.

لقد طغت هذه القضية على الجدل السياسي والاجتماعي في تونس منذ ثورة 17 ديسمبر 2010 – جانفي 2011.

يستند التحليل التالي إلى مؤشرين يستخدمان في تحليل توزيع المداخيل المتأتية من النموّ. يتعلّق الأول بنسبة هامش المؤسسات الذي يعني بصورة تأليفية نسبة الأرباح في القيمة المضافة. أمّا الثاني فهو أجر العمل أو الأجراء.

يعتمد التحليل الناتج الداخلي الخام بتكاليف العوامل الذي يمثّل مجموع القيم المضافة باستثناء القيم المتأتية من الخدمات غير التجارية. وبالتالي لن تُحتسب في أجر العمل غير كتلة أجور الأنشطة التجارية في الفلاحة والصيد البحري والصناعة والخدمات التي تمثل إحدى مكوّنات القيمة المضافة لهذه الأنشطة. بينما يتمّ تقدير نسبة الهامش المراكم من طرف المؤسسات بالفائض الخام للاستغلال.

يستعرض الجدول 15 والرسم البياني 11 فيما يلي تطور أجور الأجراء ونسبة هامش المؤسسات (أنشطة تجارية) في تونس بين 2011 و2020. يُظهر الخطّ الغليظ نسبة أجر العمل ونسبة أجر رأس المال (نسبة الهامش) من القيمة المضافة.

جدول IV.15 توزيع القيمة المضافة.

Rém des salariés	25518,2	27345,9	29476,5	31802,3	34040,1	36186,8	38777,8	41379,5	44271,6	45735,6
%PIB cf	**41,78%**	**40,79%**	**41,35%**	**42,37%**	**43,40%**	**43,89%**	**43,54%**	**42,50%**	**42,06%**	**44,50%**
EBE	36433,6	40737,2	42888,6	44372,0	45558,7	47485,0	51979,3	58063,9	63603,9	59817,6
%PIB cf	**59,65%**	**60,76%**	**60,16%**	**59,11%**	**58,08%**	**57,60%**	**58,36%**	**59,63%**	**60,42%**	**58,20%**
SIFIM*	875	1 042	1 078	1 112	1 158	1 231	1 696	2 071	2 607	2 769
PIB cf	61077,2	67041,3	71287,2	75062,1	78440,9	82441,0	89061,1	97372,6	105268,3	102784,4

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار. * خدمات وساطة مالية مقدّرة بطريقة غير مباشرة.

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

(لتوخّي الدقّة ينبغي اعتبار الناتج الداخلي الخام بتكاليف العوامل منقوصًا من خدمات الوساطة المالية المقدّرة بطريقة غير مباشرة للحصول على مجموع 100 %)

يبيّن الجدول 15، بشكل تأليفي، أنّ توزيع القيمة المضافة المتأتية من الأنشطة التجارية يجري لفائدة أصحاب رأس المال على حساب الأجراء وذلك على امتداد فترة المعاينة، ممّا يعني اختلالا هيكليّا على المدى الطويل يجعل ثمار النموّ الاقتصادي تذهب إلى المساهمين في المؤسسات ومسيّريها بقسط أفر بكثير ممّا يجنيه الأجراء. إنّ نسبة الأرباح في الناتج الداخلي الخام بتكاليف العوامل تفوق بكثير نسبة الأجور بفارق يتراوح بين 13،7 نقطة مئوية (في 2016 و2020) و20 نقطة في 2012. وعلى سبيل المقارنة، تمثّل الأجور في فرنسا، حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، 58،9% من القيمة المضافة مقابل 32،4% لفائض الاستغلال الخام سنة 2018، بينما كان هذا الفائض في تونس وفي نفس الفترة يمثّل 59،63% من القيمة المضافة مقابل 42،5% فقط للأجور. ويكشف ذلك مظهرًا آخر، غير هيّن، لعدم المساواة في تونس.

الشكل11.IV تطور نسبة الأرباح والجور من القيمة المضافة

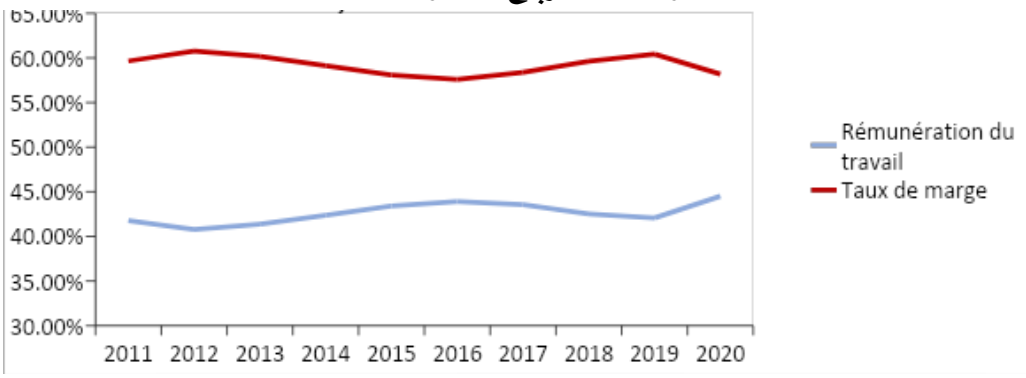

4. خاتمة وتوصيات.

لقد سعينا في هذا الجزء إلى استكشاف عدم المساواة المرتبطة بالتشغيل وبالأجور، وأظهرت النتائج فوارق بين النساء والرجال من حيث نسبة النشاط والبطالة والأجور. فبالرغم من وصولهنّ إلى التعليم لازلن مهمّشات على مستوى سوق الشغل بنسب نشاط متدنّية ونسب بطالة مرتفعة مقارنة بالرجال. كما يتعرّض الشبان وخرّيجو التعليم العالي لهذه اللامساواة وهم، إلى جانب النساء، ماثلون بكثافة في البيانات المتعلّقة بالبطالة.

بيّنّا على صعيد آخر عدم المساواة الجغرافية في مجال التشغيل من خلال التفاوت العميق في نسب البطالة بين مختلف جهات البلاد ممّا يشكّل تهديدا للوحدة الوطنية وانتهاكا لحقوق المواطنين في تنمية شاملة ومستدامة.

كما حاولنا دراسة الإنصاف في توزيع الثروة المنتَجة بين الأجراء وأصحاب رأس المال رغم تعقيد هذه المسالة. وبيّنّا من خلال المعطيات المتوفرة أنّ توزيع القيمة المضافة المتأتية من الأنشطة التجارية يجري لصالح أصحاب رأس المال على حساب الأجراء، ممّا يعني وجود اختلال هيكلي طويل الأمد يجعل نصيب الأجراء من النموّ الاقتصادي ضئيلا مقارنة بمب يجنيه المساهمون في المؤسسات ومسيّروها. وهو أحد مظاهر عدم المساواة، وليس أقلّها قيمة.

وبالتالي فإنّ الحدّ من هذه المظاهر لعدم المساواة يمرّ عبر:

مراجعة جذرية لمنوال التنمية باتجاه تحسين قدرته على خلق مواطن الشغل ذات الجودة التي تستجيب لارتفاع مستوى تعليم الموارد البشرية؛ توزيع ثمار النموّ ينبغي أن يكون إحدى المكوّنات الأساسية لهذا المنوال الجديد والشامل الذي يجب أن يكون محورًا لحوار اجتماعي تساهم فيه كل الأطراف المتداخلة.

وضع استراتيجية لتمكين النساء والنهوض بهنّ وتثمين مشاركتهنّ في الحياة النشيطة.

إعادة تأهيل المنظومات التربوية والتكوينية والبحثية لجعلها رافعات حقيقية للنهوض بالتشغيل وخلق الأنشطة.

الفصل السابع

عدم المساواة في التعليم وفي الفرص في تونس

زياد سعداوي *

*أستاذ محاضر في العلوم الاقتصادية بالمدرسة العليا للتجارة بتونس – جامعة منوبة.

ينكبّ هذا الجزء على عدم المساواة في التعليم وفي الحظوظ في تونس. والغاية من ذلك تسليط الضوء على المكانة الرئيسية التي يحتلّها التعليم للحفاظ على رفاه الطفل وأهمية الوصول إلى الفرص في مقاومة عدم المساواة.

يتناول القسم الأول عدّة مؤشرات متعلقة بالمنظومة التربوية في تونس من حيث النفقات العمومية المرصودة للتربية والتعليم العالي، وتراجع مؤشرات التعليم العمومي مقارنة بالتعليم الخاص، والتعلّم في مستويات مختلفة من التعليم، والبنية التحتية.

ويركّز القسم الثاني على عدم المساواة في التعليم ومحدّداتها في تونس مع الأخذ في الاعتبار عدم المساواة على أساس الجنس والانتماء الجهوي. إنّ المؤشر الأكثر تداولًا في أدبيات هذا المجال هو مؤشر جيني الذي يتمّ احتسابه باعتماد (من بين مؤشرات أخرى) توزيع سنوات التمدرس باستخدام المنهجية التي طوّرها "طوماس وآخرون" – 2001 (Thomas & al.) القائمة على تقسيم مستوى التعليم إلى سبع فئات مع مستويات تعليم جزئية بالخصوص. كما يمكّن تفكيك مؤشر جيني من تحديد المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية ذات التأثير على عدم المساواة في التعليم.

يعتمد القسم الثالث مؤشر الفرصة الإنسانية بهدف تقدير عدم المساواة من حيث فرص اكتساب كفاءات في الرياضيات والعلوم والقراءة. يستلهم هذا القسم من العمال البحثية لـ"باروس وآخرين"-2009 (Barros & al.)، و"بالكازار وآخرين"-2015 (Balcazar & al.)، و"جمّالي وعمارة" (2018) وبالمنهجية التي طوّرها البنك العالمي (2006) الرامية إلى قياس "مؤشر الفرصة الإنسانية" (انظر الوصف المنهجي اللاحق). ينبني هذا المؤشر على معطيات فردية ويعكس عدم المساواة في الفرص (أو الحظوظ) في مجالات عدّة أهمّها التعليم، ويسمح بتقييم مدى مساهمة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والديمغرافية في عدم المساواة في فرص التعليم مركّزًا التحليل على التفاوت حسب الجنس والجهة. يمكّن مؤشر الفرصة الإنسانية مثلًا من التأكد إذا كانت فرص التعليم شديدة التفاوت من جهة إلى أخرى وإلى أي مدى يتمتّع كل فرد (أو مجموعة أفراد – اعتبار عامل الجنس مثلا) بفرص متكافئة للتعليم. وفي هذا المستوى يمكن الاهتمام بعدة عوامل مؤثرة في عدم المساواة في الفرص مثل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة ...إلخ.

1. التعليم العمومي في تونس: مكسب وطني مهدّد بغياب رؤية استراتيجية وبالسلعنة.

1.1 النفقات العمومية: غياب رؤية استر اتيجية طويلة الأمد.

تبدأ الدراسة بتحليل تطوّر النفقات العمومية في مجال التربية فيما بين 2011 و2021. يقدّم الجدول 1 تفكيك هذه النفقات إلى نفقات تصرّف ونفقات استثمار. لقد تطوّرت القيمة الاسمية لإجماليّ النفقات بمعدّل يقارب الـ8،4% على امتداد الفترة المعتمدة. وارتفعت نفقات التصرّف بمعدّل 8،5% ونفقات الاستثمار بـ7،1%. غير أنّ هذه النفقات شهدت انحدارا هائلا من حيث القيمة الحقيقية، بما أنّ إجمالي نفقات التربية لم يرتفع إلّا بـ2،8 % ويعود الفضل في هذه النسبة إلى النموّ الذي عرفته نفقات التصرّف بزيادة قدرها 2،9%، بينما لم تتجاوز الزيادة الحقيقية في نفقات الاستثمار الـ1،5%.

إنّ تحليل نسبة فئتي النفقات من إجمالي النفقات يبيّن استحواذ نفقات التصرّف على ما يفوق 90% من ميزانية وزارة التربية. وارتفعت نفقات التصرف فيما بين 2011 و2021 بمعدل 0،1% بينما تراجعت نفقات الاستثمار بمعدل 1،3%. أما بالنسبة لمجموع ميزانية الدولة فإنّ النفقات العمومية في التربية قد ارتفعت بمعدل 2،2% : ارتفاع يعود أساسا لنفقات التصرف التي ارتفعت نسبتها في ميزانية الدولة بمعدل 2،3% بين 2011 و2021.

في المقابل تراجعت نسبة نفقات الاستثمار في مجال التعليم العمومي بصورة ملحوظة في نفس الفترة، وسجلت معدلا سنويا بـ 6،2-%. وهي نتائج تثبت أنّ النفقات المخصصة (مجال التربية العمومية) لتطوير التعليم العمومي والاستثمار فيه قد تمّ تهميشها منذ الثورة لصالح نفقات التصرف.

يقدّم الجدول 2 نفقات الميزانية لكل تلميذ في التعليم الأساسي والثانوي ليتبيّن أنّ هذه النفقات ارتفعت من 1501،4 دينار للتلميذ الواحد سنة 2011 إلى 3130،4 دينارا في 2021 أي بمعدل سنوي قدره 7،6%. وقد ارتفعت نفقات التصرف للتلميذ الواحد بـ7،7% مقابل 6،3% لنفقات الاستثمار، لكنّ هذه النسب تصبح أضعف بكثير إذا اعتمدنا القيمة الحقيقية فيتبيّن حينئذ أنّ إجمالي النفقات للتلميذ الواحد لم يرتفع إلّا بـ2،1% مع معدل ضعيف لنسبة ارتفاع نفقات الاستثمار للتلميذ الواحد في حدود 0،8% فقط.

جدول1.IIV النفقات العمومية في التربية – تعليم أساسي وثانوي.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*	Taux de croissance annuel moyen (TCAM)
Dépenses - nominal	3000,2	3283,8	3507,4	3713,9	4032,2	4525,2	5178,3	4925,5	6027,2	6524,9	6743,0	8,4%
Titre I	2836,7	3007,5	3287,6	3545,2	3856,7	4336,5	4976,1	4715,5	5713,0	6200,5	6419,0	8,5%
Titre II	163,5	276,3	219,8	168,7	175,5	188,7	202,2	210,0	314,2	324,4	324,0	7,1%
%Dépenses éducation												
Titre I	94,6%	91,6%	93,7%	95,5%	95,6%	95,8%	96,1%	95,7%	94,8%	95,0%	95,2%	0,1%
Titre II	5,4%	8,4%	6,3%	4,5%	4,4%	4,2%	3,9%	4,3%	5,2%	5,0%	4,8%	-1,3%
Dépenses - réel	2912,8	3018,2	3047,3	3074,4	3185,0	3443,9	3744,3	3312,4	3697,7	3815,7	3850,9	2,8%
Titre I	2754,1	2764,2	2856,3	2934,8	3046,3	3300,2	3598,1	3171,2	3504,9	3626,0	3665,9	2,9%
Titre II	158,7	253,9	191,0	139,7	138,6	143,6	146,2	141,2	192,7	189,7	185,0	1,5%
%Budget de l'État	14,9%	17,2%	13,7%	16,2%	18,1%	18,7%	15,1%	13,7%	18,4%	17,1%	18,6%	2,2%
Titre I	14,1%	15,7%	12,8%	15,4%	17,3%	18,0%	17,1%	15,8%	17,5%	16,3%	17,7%	2,3%
Titre II	1,7%	1,4%	0,9%	0,7%	0,8%	0,8%	0,7%	0,7%	1,0%	0,9%	0,9%	-6,2%
%PIB	4,3%	4,7%	4,5%	4,6%	4,8%	5,1%	4,9%	4,6%	5,2%	5,9%	5,5%	2,5%
Titre I	4,1%	4,3%	4,2%	4,4%	4,6%	4,9%	4,7%	4,4%	5,0%	5,6%	5,2%	2,6%
Titre II	0,2%	0,4%	0,3%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,3%	0,3%	0,3%	1,2%

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار. * توقعات قانون المالية لسنة 2021.

المصدر: الميزانيات السنوية لوزارة التربية./ إحصائيات الحسابية الوطنية بالبنك المركزي التونسي./ أجري الحساب من طرف المؤلّف.

جدول2.IIV النفقات بحساب التلميذ الواحد – تعليم أساسي وثانوي

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	TCAM
Nombre d'élèves	1 998 286	1937294	1938159	1936622	1943204	1972349	1985137	2010308	2117636	2168118	2154042	0,8%
Dépenses/élève - nominal	1501,4	1695,0	1809,7	1917,7	2075,0	2294,3	2449,2	2450,1	2846,2	3009,5	3130,4	7,6%
Titre I	1419,6	1552,4	1696,2	1830,6	1984,7	2198,7	2347,3	2345,7	2697,8	2859,8	2980,0	7,7%
Titre II	81,8	142,6	113,4	87,1	90,3	95,7	101,9	104,5	148,4	149,6	150,4	6,3%
Dépenses/élève - réel	1457,7	1557,9	1572,2	1587,5	1639,0	1746,1	1770,9	1647,7	1746,1	1759,9	1787,8	2,1%
Titre I	1378,2	1426,9	1473,7	1515,4	1567,7	1673,2	1697,3	1577,5	1655,1	1672,4	1701,9	2,1%
Titre II	79,4	131,1	98,5	72,1	71,3	72,8	73,6	70,2	91,0	87,5	85,9	0,8%

ملاحظة: القيمة بالدينار.

المصدر: الميزانيات السنوية لوزارة التربية./ أجري الحساب من طرف المؤلّف.

جدول3.IIV النفقات العمومية – التعليم العالي.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*	TCAM
Dépenses enseignement supérieur - nominal	1092,6	1180,7	1284,6	1244,6	1360,5	1455,3	1468,5	1521,5	1679,1	1817,7	1864,5	5,5%
Titre I	893,3	1017,6	1157,0	1109,7	1218,8	1306,1	1341,0	1384,3	1527,1	1647,7	1694,5	6,6%
Titre II	199,3	163,1	127,6	134,9	141,7	149,2	127,5	137,2	152,1	170,0	170,0	-1,6%
Dépenses enseignement supérieur - réel	1060,8	1085,2	1116,1	1030,3	1074,7	1107,5	1061,8	1023,2	1030,1	1063,0	1064,8	0,0%
Titre I	867,3	935,3	1005,2	918,6	962,7	994,0	969,6	930,9	936,9	963,5	967,8	1,1%
Titre II	193,5	149,9	110,9	111,7	111,9	113,6	92,2	92,3	93,3	99,4	97,1	-6,7%
%Budget de l'État	6,1%	4,9%	5,0%	4,9%	5,0%	5,1%	6,5%	5,5%	5,3%	4,6%	4,9%	-2,1%
Titre I	5,0%	4,2%	4,5%	4,4%	4,5%	4,6%	6,2%	5,3%	5,1%	4,4%	4,7%	-0,6%
Titre II	1,1%	0,7%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,3%	0,2%	0,3%	0,2%	0,2%	-14,3%
%PIB	1,8%	1,8%	1,8%	1,7%	1,7%	1,6%	1,5%	1,4%	1,5%	1,6%	1,5%	-1,6%
Titre I	1,5%	1,5%	1,6%	1,5%	1,5%	1,5%	1,4%	1,3%	1,3%	1,5%	1,4%	-0,6%
Titre II	0,2%	0,1%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	-20,1%

ملاحظة: القيمة بالمليون دينار. * توقعات قانون المالية لسنة 2021.

المصدر: الميزانيات السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي./ إحصائيات الحسابية الوطنية بالبنك المركزي التونسي./ أجري الحساب من طرف المؤلّف.

جدول4.IIV النفقات بحساب الطالب الواحد – التعليم العالي.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*	TCAM
Nombre d'étudiants	339619	315513	305783	292291	263817	250900	241084	233692	219945	205930	190325	-5,6%
Dépenses/étudiant - nominal	3217,1	3742,2	4201,0	4258,1	5157,1	5800,3	6091,2	6510,8	7634,4	8826,6	9796,6	11,8%
Titre I	2630,2	3225,1	3783,7	3796,4	4620,0	5205,5	5562,2	5923,6	6943,1	8001,1	8903,4	13,0%
Titre II	586,9	517,1	417,3	461,7	537,1	594,8	529,0	587,1	691,3	825,5	893,2	4,3%
Dépenses par étudiant - réel	3123,4	3439,5	3649,8	3524,9	4073,6	4414,2	4404,3	4378,5	4683,7	5161,8	5594,8	6,0%
Titre I	2553,6	2964,3	3287,3	3142,7	3649,3	3961,6	4021,8	3983,6	4259,5	4679,0	5084,7	7,1%
Titre II	569,8	475,3	362,5	382,2	424,3	452,6	382,5	394,8	424,1	482,8	510,1	-1,1%

ملاحظة: القيمة بالدينار.

المصدر: الميزانيات السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي./ أجري الحساب من طرف المؤلّف.

تتخذ النفقات العمومية في ميدان التعليم العالي (جدول3) نفس البنية لنفقات وزارة التربية مع هيمنة تامّة لنفقات التصرف مقبل النفقات الموجّهة للتطوير. وقد ارتفعت القيمة الاسمية الإجمالية للنفقات في التعليم العالي بمعدل 5،5% بين 2011 و2021. لقد استحوذت نفقات التصرف كلّيا على الزيادة الضعيفة رغم إيجابيتها (إذ ارتفعت بمعدل 6،6%) بينما سجلت نفقات الاستثمار (حتى بالقيمة الاسمية) انخفاضا بمعدل 1،6%. أمّا من حيث القيمة الحقيقية تُبرز الإحصائيات ركودا تامّا (متوسط زيادة سنوية في حدود الصفر) في نفقات الميزانية المرصودة للتعليم العالي مع معدل تراجع في نفقات الاستثمار يفوق 6%.

تثبت هذه النتائج أنّ التعليم العالي لم يحْظ خلال العشرية الأخيرة باستراتيجية استثمار وتطوير لا على المدى المتوسط ولا البعيد، وهو ما يؤكده تراجع نسبة النفقات الموجهة للتعليم العالي من ميزانية الدولة بمعدل 2،1% خلال نفس الفترة (تراجع بـ1،6% بالنسبة للناتج الداخلي الخام). أمّا نسبة نفقات الاستثمار في التعليم فقد سجلت معدلا سنويا سلبيا شديد الارتفاع بحوالي 14،3-% خلال الفترة المعتمدة(20،1-% بالنسبة للناتج الداخلي الخام).

ورغم انخفاض عدد الطلبة بالتعليم العالي (من 339000 إلى 190000 طالب) بين 2011 و2021 فإنّ الجدول 4 يشير إلى ضعف معدل الزيادة في النفقات بحساب الطالب الواحد الذي ارتفع، بالقيمة الاسمية، بنسبة 11،8% (4،3% فقط لنفقات الاستثمار للطالب الواحد). وتأخذ هذه النسب منحى تنازليا حادّا كلّما اعتمدنا القيمة الحقيقية لتلك الزيادات فيتبيّن أنّ معدل الزيادة في النفقات الحقيقية للطالب الواحد لا تتجاوز 6% مع معدل سلبي للنفقات الحقيقية للاستثمار للطالب الواحد يقدّر بـ1،1-%.

2.1 من الخوصصة إلى سلعنة التعليم في تونس.

علاوة على غياب استراتيجيات في مستوى الميزانية على المدى البعيد، ومع انفتاح قطاع التعليم العمومي على المنافسة من القطاع الخاصّ، بدأت التربية في تونس بإنتاج عدم المساواة والانقسام بين الأسر ذات الدخل المتوسط أو الضعيف والأسر الميسورة. فقد خلق التعليم الخاص، في غياب التعديل الجيّد من طرف الدولة، منافسة شرسة أدّت إلى المسّ من سمعة التعليم العمومي وتعميق عدم المساواة في التعليم. واكتفت المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم العالي باستمالة أبناء العائلات المحظوظة مقابل معاليم تسجيل مشطّة أحيانا (يقدّر معدلها بما يفوق 5000 دينار للتلميذ الواحد في الابتدائي سنة 2020 حسب " حسين – 2021") دون إتاحة أدنى فرصة للأطفال الذين ورثوا أوضاعا اجتماعية هشّة. وتبلورت هذه اللامساواة مع حلول أزمة الجائحة إذ حُرم تلاميذ التعليم العمومي من حقهم في التعلّم. فالكلفة العالية للتعليم عن بُعد أثناء الحجر الصحي (الجانب اللوجيستي، تعديل المحتوى البيداغوجي، التكوين، الربط بشبكة الانترنت ذات الدفق العالي ...إلخ.) كشفت المزيد من التفاوت لا بين أبناء التعليم العمومي والخاص فحسب، بل بين مختلف جهات البلاد.

تفيد الإحصائيات أنّ نسب التسجيل في المدارس العمومية تراجعت بـ8% منذ 2010 بينما ارتفعت في المدارس الخاصة بـ37% ("حسين" – 2021) ممّا يدلّ على امتداد متصاعد للتعليم الخاص وتعميق الفوارق في نجاعة وجودة التعليم. كما يتجلّى من خلال نفس الإحصائيات أنّ عدم المساواة الناتجة عن سوء تعديل "سوق التعليم" تجعل معاناة التعليم العمومي تتواصل بسبب تفصّي الدولة من التزاماتها وتخليها عن تطوير كفاءات مواردها البشرية وجودة البنية التحتية وإدراج التكنولوجيات الحديثة في القطاع التربوي.

ومثلما يبدو من خلال الجدول 5 أدناه، مرّ عدد المدارس الابتدائية الخاصة من 102 سنة 2011 إلى 600 في 2020 أي بزيادة قدرها 488%. وتضاعف عدد الطلبة المسجلين بمؤسسات خاصة ثلاث مرّات

(355%) خلال نفس الفترة منتقلا من 21509 إلى 97843 طالبا. إضافة إلى أنّ توزيع هذه المؤسسات يكرّس أفضلية المناطق الساحلية على حساب الجهات الداخلية. يقول "حسين" (2021): "توجد مدرسة [خاصة] واحدة بولاية تطاوين، وأربع في الكاف وتوزر، بينما نجد 5 في باجة و6 في قبلي و7 في جندوبة" (صفحة 26). أمّا في تونس الكبرى فهناك 40،8% من المؤسسات الخاصة، و50% من التلاميذ المرسمين بهذه المؤسسات.

جدول IV.5 مؤشرات التعليم الخاص بالابتدائي والمرحلة الثانية والثانوي

Année		2010	2012	2014	2016	2018	2020	Variation 2010-2020
1er cycle de l'enseignement de base (école primaire)	Nombre d'établissements	102	128	191	324	480	600	+488%
	Nombre d'étudiants	21509	28875	40043	60313	79043	97843	+355%
	Nombre d'enseignants	1619	2198	3351	5455	7586	9567	+491%
2ème cycle (collège) et secondaire	Nombre d'établissements	292	289	312	346	388	445	+52%
	Nombre d'étudiants	56285	57486	70242	71964	74565	87936	+56%
	Nombre d'enseignants	9056	8819	9666	10583	11839	12789	+41%

المصدر: "حسين" (2021). / إحصائيات وزارة التربية.

نلاحظ نفس المنحى في المرحلة الثانية من التعليم الثانوي حيث ارتفع عدد المؤسسات الخاصة من 292 سنة 2010 إلى 445 مؤسسة في 2020. كما ارتفع عدد التلاميذ من 56285 إلى 87936 تلميذا. ويتشكّل مشهد التفاوت ذاته بين المناطق الساحلية والداخلية إذ تتركّز 32%من المؤسسات الخاصة للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي بتونس الكبرى.

ويبيّن الجدول 6 تزايدًا هامّا في مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي أصبح عددها 74 في 2018 بعد أن كان 45 سنة 2012 وارتفع عدد الطلبة المسجلين بهذه المؤسسات من 21880 إلى 33462 في نفس الفترة. وبذلك باتت مؤسسات التعليم العالي الخاصة تمثّل 26،7%من مجموع مؤسسات التعليم العالي.

جدول IV.6 مؤشرات التعليم العالي العمومي والخاص

	Enseignement supérieur privé			Enseignement supérieur public			Total public et privé	
	2012	2018	Variation	2012	2018	Variation	2012	2018
Nombre d'établissements	45	74	+64%	198	203	+3%	243	277
Nombre des étudiants	21880	33462	+53%	315513	233692	-26%	337393	267154
Nombre des diplômés du supérieur	3259	7741	+138%	68880	50307	-27%	72139	58048
Diplômés de l'enseignement supérieur privé / Total des diplômés	4,5%	13,2%	+193%	95,5%	86,6%	-9,1%		

المصدر: "حسين" (2020). / إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إنّ لسياسة الخوصصة في القطاع التربوي تداعيات وخيمة منها ما نلحظه من شيوع لظاهرة الدروس الخصوصية التي صارت صنفًا من التعليم المكلف واللاقانوني الذي ينعقد بالتراضي بين التلميذ والمدرّس، وهو بمثابة نعْي لمبدإ مجانية التعليم ذي الجودة والمُتاح للجميع.

بهذه الممارسات المنفلتة عن أي تعديل أو رقابة، استحال التعليم مجرّد سلعة متاحة للأثرى مهمّشًا بذلك شرائح واسعة من التلاميذ. وتتبدّى نتائج حيف بهذا الحجم عند معاينة نتائج مناظرة الباكالوريا المتوّجة للتعليم الثانوي.

فالجدول 7 يُظهر اختلالا فادحا في نسب النجاح تذهب ضحيته الولايات الأفقر اقتصاديّا خصوصا في مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي.

جدول7.IIV الترتيب التنازلي لنسب النجاح في الباكالوريا حسب الولايات.

	2015	2020	Moyenne 2015-2020
Sfax 1	43,21	37,02	47,89
Sfax 2	43,88	39,73	47,53
Monastir	43,21	35,3	43,09
Ariana	37,39	34,41	41,86
Sousse	36,28	33,34	39,58
Mahdia	36,54	32,78	38,63
Tunis 1	30,65	29,37	36,7
Mednine	35,56	29,94	36,69
Ben Arous	29,5	31,67	36,59
Nabeul	31,18	29,17	36,38
Tunis 2	25,46	26,49	33,82
Bizerte	28,75	28,09	33,79
Gabes	24,04	22,83	30,13
Manouba	24,23	23,97	29,54
Zaghouan	23,25	21,23	26,28
Beja	20,06	20,91	25,58
Seliana	23,31	21,59	25,53
Kef	21,1	20,45	24,28
Kairouan	17,94	19,39	24,09
Sidi Bouzid	16,68	24,11	23,66
Tozeur	19,58	18,4	23,27
Tataouine	18,29	17,61	22,55
Jendouba	15,4	19,74	21,64
Kebili	18,76	18,59	21,54
Gafsa	14,83	18,9	21,33
Kasserine	11,41	21,37	18,6
National	**27,22**	**27,73**	**30,1**

الترتيب اعتمادا على المعدل المسجل بين 2015 و2020.

المصدر: "حسين" (2021). / إحصائيات وزارة التربية.

3.1 عدم تلاؤم البنية التحتية مع التطلّع إلى منظومة تربوية عصرية وذات جودة.

يستعرض الجدول 8 تطوّر مؤسسات التعليم العمومي ما قبل المدرسي والأساسي (ابتدائي ومرحلة أولى) والثانوي.

لقد ارتفع معدل عدد التلاميذ بالقسم التحضيري بين 2010 و2020 من 17،9 إلى 19،3 طفلًا، كما زاد عدد تلاميذ الابتدائي في القسم الواحد، من 22،1 إلى 24 طفلًا.

جدول8.III معدل عدد التلاميذ بالقسم – تحضيري، أساسي، ثانوي.

	Préparatoire		Primaire		Base et secondaire	
	Établissements	Enfants par classe	Établissements	Enfants par classe	Établissements	Enfant par classe
2010	1350	17,9	4517	22,1	1350	26,8
2012	2116	18,3	4523	21,9	1377	25,7
2014	2076	19,3	4544	22,1	1392	25,1
2016	2094	20	4575	23	1409	25,5
2018	2370	19,7	4576	23,4	1424	25,5
2020	2432	19,3	4583	24	1437	26,7

المصدر: إحصائيات وزارة التربية.

تشهد هذه الأرقام، حين تنضاف إلى تلك المتعلقة بنسبة التأطير في الابتدائي الواردة أعلاه، على نقص الاستثمار العمومي خاصة في التعليم الابتدائي. وعرف معدل عدد التلاميذ بالقسم الواحد ركودا نسبيا في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وفي الثانوي بين 2010 و2020.

وبتحليل معدل عدد التلاميذ بالقسم في التعليم الابتدائي حسب الولايات (الجدول 9 أدناه) يتبيّن التقهقر الذي شمل كل الولايات تقريبا. وهو واقع تشهده ولاية زغوان على وجه الخصوص حيث ارتفع عدد التلاميذ في القسم بأكثر من 16% فيما بين 2010 و2020، كما في ولايات الجنوب حيث كان الارتفاع بـ16،2% في قبلي و15،6% في تطاوين و15،5 في مدنين. أمّا في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وفي الثانوي، فقد انخفض عدد التلاميذ بالقسم في ستّ ولايات فقط، خاصة في قفصة (7،7- %) وتطاوين (4،1- %) وتوزر (3،7- %)، بينما ارتفع في باقي الولايات خصوصا في المهدية (6،6+ %) وصفاقس (6،4+ %) ونابل (6،5+ %).

جدول IV.9 معدل عدد التلاميذ في القسم الواحد.

	Primaire			Base (2ème cycle) et secondaire		
	2020	2010	Variation	2020	2010	Variation
Tunis 1	26,5	25,1	5,6%	26,7	26,6	0,4%
Tunis 2	27,1	25,9	4,6%	28,0	27,5	1,8%
Ariana	29,2	27,6	5,8%	29,5	27,9	5,7%
Mannouba	27,0	24,2	11,6%	27,2	26,8	1,5%
Ben Arous	27,1	25,7	5,4%	28,6	27,5	4,0%
Zaghouan	23,9	20,5	16,6%	25,9	24,5	5,7%
Bizerte	25,0	23,5	6,4%	27,8	26,8	3,7%
Béja	21,7	20,8	4,3%	25,4	25,1	1,2%
Jendouba	20,4	19,7	3,6%	25,5	24,7	3,2%
Siliana	17,7	16,7	6,0%	23,8	23,9	-0,4%
Le Kef	16,7	16,6	0,6%	24,4	25	-2,4%
Kasserine	21,1	20,2	4,5%	25,9	25,6	1,2%
Sidi Bouzid	19,8	18,5	7,0%	25,3	24,1	5,0%
Gafsa	20,6	19,1	7,9%	24,0	26	-7,7%
Tozeur	22,6	22,7	-0,4%	23,5	24,4	-3,7%
Kébili	22,2	19,1	16,2%	24,5	23,6	3,8%
Tataouine	20,8	18	15,6%	23,6	24,6	-4,1%
Médenine	22,4	19,4	15,5%	26,2	25,6	2,3%
Gabes	23,1	20,5	12,7%	24,8	24,4	1,6%
Sfax 1	25,6	23,4*	12,17%	28,1	26,4*	6,4%
Sfax 2	26,9			28,7		
Mahdia	25,3	22,5	12,4%	25,8	24,2	6,6%
Kairouan	22,6	20,1	12,4%	25,7	26	-1,2%
Monastir	27,3	25,6	6,6%	26,3	26,8	-1,9%
Sousse	27,6	25,9	6,6%	27,7	26,9	3,0%
Nabeul	27,3	24,5	11,4%	29,6	27,8	6,5%
Total	**24,0**	22,1	8,6%	**26,7**	26,8	-0,4%

ملاحظة: *معدل نسبة التأطير في ولاية صفاقس 1و2.

المصدر: إحصائيات وزارة التربية. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

وفقًا للجدول 10، أدناه، يسجل عدد تلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي حسب قاعات الاختصاص (مخابر) نسبًا مرتفعة في الولايات الساحلية وفي تونس الكبرى (أكثر من 100 متعلّم في كلّ قاعة و98 في بن عروس). وتبلغ هذه النسبة 95 تلميذا في كل قاعة اختصاص بولاية بنزرت بينما تستقر في حدود مي يفوق 80 بولايات صفاقس والمنستير وسوسة ونابل. يتأكّد ممّا تقدّم أنّ الاستثمار العمومي في هذه الحواضر الكبرى غير كافٍ ليستجيب إلى شروط التعليم الجيّد.

جدول IV.10 معدل عدد التلاميذ بكل قاعة اختصاص – المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي.

	Élèves/Salles spécialisées et laboratoires
Tunis	81,6
Ariana	100,4
Mannouba	89,5
Ben Arous	98,1
Zaghouan	67,7
Bizerte	95,4
Béja	69,7
Jendouba	67,0
Siliana	54,1
Le Kef	56,4
Kasserine	72,5
Sidi Bouzid	59,9
Gafsa	61,8
Tozeur	50,9
Kébili	57,2
Tataouine	45,0
Médenine	67,0
Gabes	54,6
Sfax	80,5
Mahdia	71,2
Kairouan	76,2
Monastir	80,8
Sousse	88,3
Nabeul	88,6
Total	75,0

المصدر: إحصائيات وزارة التربية. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

من جهة أخرى، يبيّن الجدول 11 ضعف طاقة استيعاب البنية التحتية البحثية (مخابر ووحدات بحث) التي لا تتّسع إلّا لجزء ضئيل من طلبة المسار إجازة/ماجستير/دكتوراه.

جدول IV.11 معدل عدد الطلبة في كل هيكل بحثي حسب مستوى الدراسة.

Université	Laboratoires	Unités de recherche	Licence fondamentale	Mastère de recherche	Doctorat	LF/Lab*	MR/Lab*	Doct/Lab*
Tunis	22	18	5004	1545	1158	125,1	38,6	29,0
Ezzitouna	1	6	1035	486	803	147,9	69,4	114,7
El manar	67	51	6505	3454	3162	55,1	29,3	26,8
Carthage	41	20	7641	1822	1252	125,3	29,9	20,5
Manouba	20	13	5989	1438	557	181,5	43,6	16,9
Jendouba	4	4	4523	559		565,4	69,9	
Sousse	17	16	8720	1686	1085	264,2	51,1	32,9
Monastir	35	10	4013	573	652	89,2	12,7	14,5
Kairouan	1	4	2826	746	51	565,2	149,2	10,2
Sfax	69	26	8606	2324	2425	90,6	24,5	25,5
Gabes	9	11	4708	561	484	235,4	28,1	24,2
Gafsa	0	4	3157	454		789,3	113,5	
Total	286	183	62727	15648	11629	133,7	33,4	24,8

*** Lab.: مخابر + وحدات بحث.**

LF/MR/Doct. : طلبة إجازة أساسية / ماجستير / دكتوراه.

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أجري الحساب من طرف المؤلّف.

في جامعة تونس على سبيل المثال يمرّ عدد الطلبة في كل هيكل بحثي (مخابر ووحدات بحث) من 125،1 في مستوى الإجازة الأساسية إلى 29 فقط في مستوى الدكتوراه. ويتّسع هذا الفارق في القيروان حيث يكون عدد طلبة الإجازة الأساسية في كل هيكل بحثي 565،2، ثمّ 149،2 في مستوى الماجستير و10،2 فحسب في الدكتوراه.

يتناول القسم الآتي جانب التعلّم من خلال استعراض عدة مؤشرات تتعلق الالتحاق حسب المستوى الدراسي (من قبل المدرسي إلى الثانوي) ونسبة التأطير والانقطاع والإتمام وانتقال التلاميذ ومستوى الكفاءة المحقَّق. وسيشمل التحليل بُعد الجنس والبعد الجهوي ومستوى عيش التلاميذ.

2. التأطير والتعلم.

1.2 التقدّم المثير للجدل والتفاوت الجهوي.

شهدت نسبة تأطير تلاميذ المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (ابتدائي)، كما يبدو من خلال الجدول 12، تراجعا بـ1،7% سنة 2020 مقارنة بـ2020. انخفضت هذه النسبة في عديد الولايات خصوصا في قفصة وتوزر، تباعًا، بـ10،2% و7،9%وعرفت ولايات أخرى تدهورا واضحا في نسبة التأطير في الابتدائي مثل زغوان (30،9- %) وتطاوين (19،3- %) ونابل (11،6- %). بينما انتفع تلاميذ سيدي بوزيد وجندوبة والكاف بارتفاع نسبة التأطير بـ6،5+% و7،5+% و5،6+%.

جدول IV.12 نسبة تأطير تلاميذ التعليم الابتدائي.

	2020	2010	Variation
Tunis 1	17,9	18,2	1,6%
Tunis 2	19,1	19,7	3,0%
Ariana	21,9	21,3	-2,8%
Manouba	19,7	18,9	-4,2%
Ben Arous	18,5	19,3	4,1%
Zaghouan	22,9	17,5	-30,9%
Bizerte	19	19,1	0,5%
Béja	16,8	16,6	-1,2%
Jendouba	14,8	16	7,5%
Siliana	14,8	13,9	-6,5%
Le Kef	11,8	12,5	5,6%
Kasserine	16,5	16,3	-1,2%
Sidi Bouzid	14,3	15,3	6,5%
Gafsa	13,2	14,7	10,2%
Tozeur	16,4	17,8	7,9%
Kébili	15,8	14,6	-8,2%
Tataouine	17,3	14,5	-19,3%
Médenine	16,5	15,9	-3,8%
Gabes	15,2	15,1	-0,7%
Sfax 1	19,2	18,5*	-3,8%
Sfax 2	19,4		
Mahdia	20	19	-5,3%
Kairouan	17,7	16,9	-4,7%
Monastir	19,3	20,1	4,0%
Sousse	20,5	20,1	-2,0%
Nabeul	21,2	19	-11,6%
Total	17,8	17,5	-1,7%

ملاحظة: معدل نسبة التأطير الخاص بولاية صفاقس 1و2.

المصدر: إحصائيات وزارة التربية

أجري الحساب من طرف المؤلّف.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي (جدول 13) عرفت نسبة التأطير تحسّنا بـ7،8% بين 2010 و2020، انتفعت به على الأخص ولايات قفصة (16،8+%) والكاف (14،1+%) وإقليم تونس1 (9،7+%).

في نفس الفترة تراجعت نسبة التأطير في المدرسة الإعدادية وفي المعهد بولايات نابل (0،7- %) ومنّوبة (0،8- %) وزغوان (4،1- %)، وتبيّن على ضوء هذه النتائج ارتفاع نسبة التأطير بالمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي مقارنة بالمرحلة الابتدائية. يبدو أنّ هذا التفوّق ناتج عن انخفاض نسبة التمدرس ابتداء من المرحلة الثانية من التعليم الأساسي كما سنثبته في القسم الموالي. كما يمكن أن نعزوَه إلى الارتفاع الجليّ في الانقطاع عند هذا المستوى الدراسي والنسبة المئوية للتلاميذ خارج المدارس الإعدادية والمعاهد مقارنة بالمرحلة الابتدائية.

جدول IV.13 نسبة تأطير تلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي.

	2020	2010	Variation
Tunis 1	12,0	13,4	9,7%
Tunis 2	12,5	13,5	3,7%
Ariana	13,1	14	0,7%
Mannouba	12,3	12,9	-0,8%
Ben Arous	13,2	14,1	2,8%
Zaghouan	12,5	12,3	-4,1%
Bizerte	12,7	13,6	2,9%
Béja	11,6	12,7	4,7%
Jendouba	11,6	12,5	1,6%
Siliana	11,7	11,9	1,7%
Le Kef	10,8	12,8	14,1%
Kasserine	12,1	12,9	2,3%
Sidi Bouzid	10,5	11,8	6,8%
Gafsa	10,5	12,5	16,8%
Tozeur	10,4	11,2	5,4%
Kébili	9,6	10,8	5,6%
Tataouine	10,5	11,8	8,5%
Médenine	11,1	12,2	4,1%
Gabes	10,2	11,9	9,2%
Sfax1	11,7	13*	3,8%
Sfax 2	12,5		
Mahdia	11,0	11,7	1,7%
Kairouan	11,9	12,9	5,4%
Monastir	12,3	13,6	6,6%
Sousse	12,9	13,8	2,9%
Nabeul	13,3	14,2	-0,7%
Total	**11,9**	12,9	3,9%

ملاحظة: *معدل نسبة التأطير لولاية صفاقس 1و2.

المصدر: إحصائيات وزارة التربية. /أجري الحساب من طرف المؤلّف.

2.2 التعلّم والانقطاع المدرسي: استمرار عدم المساواة.

يعود الجدول 14 على نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)-2018 المتعلق بمزاولة التعليم قبل المدرسي في تونس. وقد بيّنت النتائج أنّ 50،6% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات يزاولون تعليما قبل مدرسي، من بينهم 49% من الفتيات. ويوجد في هذا المستوى تفاوت عميق بين الوسط الحضري والوسط الريفي، فلم يصرّح سوى 27،6% من الأطفال المستجوبين في المناطق الريفية بارتيادهم التعليم قبل المدرسي مقابل 62،7% في الوسط الحضري، كما أنّ التفاوت ملحوظ بين الجهات حيث أنّ أطفال الوسط الغربي هم الأقل حظًّا بـ37،7% فقط يلتحقون بأقسام قبل مدرسية مقابل 57،7% من أطفال إقليم تونس. كما يوجد ترابط إيجابي بين مستوى العيش (يقدّر باعتماد مؤشر الرفاه الاقتصادي) ومزاولة التعليم قبل المدرسي.

جدول IV.14 النسبة المئوية للأطفال في سنّ 36-59 شهرا الذين يزاولون تربية قبل مدرسية.

	%
Total	50,6
Sexe	
Masculin	52,1
Féminin	49
Milieu	
Urbain	62,7
Rural	27,6
Région	
District Tunis	57,7
Nord-Est	54,7
Nord-Ouest	44,5
Centre-Est	47,8
Centre-Ouest	37,7
Sud-Est	57,1
Sud-Ouest	58
Indice de bien-être économique	
Le plus pauvre	17
Second	38,5
Moyen	59,1
Quatrième	64,4
Le plus riche	71,3

ملاحظة: مقياس مركّب يتمّ بناؤه انطلاقا من مجموعة مؤشرات اجتماعية و اقتصادية. يقع تفكيك قيم هذا المقياس إلى شرائح خمسية (شرائح بـ20%) من التوزيع الإحصائي.

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات – تونس، 2018

كشف المسح أنّ 17% فقط من التلاميذ المنتمين إلى الشريحة الخمسية الأفقر (الـ20% الأشد فقرا) يزاولون تعليما قبل مدرسي مقابل 71،3% لدى التلاميذ الذين يعيشون أوضاعا أكثر يسرًا (الـ20% الأكثر ثراء).

يعطي الجدول 15 لمحة على نسبة تمدرس الأطفال في سنّ الدراسة التي تبلغ، وفقا لنتائج المسح، مستوى عاليا جدّا في حدود 97% في الابتدائي. وتظل هذه النسبة مرتفعة لا يطالها تغيير يُذكر بحسب الجنس أو الجهة أو منطقة الإقامة أو مستوى العيش وهو ما يمكن أن يُفسّر بالطابع الإجباري للتعليم الابتدائي.

جدول IV.15 النسبة المئوية للأطفال في سنّ الذهاب إلى المدرسة الابتدائية الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية أو بالإعداديات (مرحلة أولى من التعليم الثانوي) [نسبة التمدرس الصافية المعدّلة]، والذين يزاولون تعليما قبل مدرسي، والذين يوجدون خارج المدرسة.

	Garçons	Filles	Total	Garçons	Filles	Total	Garçons	Filles	Total
	Taux net de Scolarisation (ajusté)			Fréquentant le préscolaire			Sont hors de l'école		
Total	96,8	97	96,9	0,3	0,3	0,3	2,9	2,7	2,8
Milieu de résidence									
Urbain	97	97	97	0,3	0,4	0,3	2,7	2,6	2,7
Rural	96,4	97	96,7	0,2	0,2	0,2	3,4	2,8	3,1
Région									
District Tunis	98,1	96,6	97,4	0,3	0,7	0,5	1,6	2,7	2,1
Nord-Est	94,4	96,4	95,3	0,5	0,4	0,5	5,1	3,2	4,2
Nord-Ouest	96,5	97,5	97	0	0,3	0,2	3,5	2,2	2,8
Centre-Est	97,1	97,9	97,5	0,2	0,3	0,2	2,7	1,8	2,3
Centre-Ouest	96,5	96	96,3	0,3	0	0,1	3,2	4	3,6
Sud-Est	98,6	96,8	97,7	0	0	0	1,4	3,2	2,3
Sud-Ouest	95,8	97,5	96,6	0,4	0,4	0,4	3,5	2,1	2,8
Indice de bien-être économique									
Le plus pauvre	95,6	97,2	96,4	0,2	0	0,1	4,2	2,8	3,5
Second	96,7	97	96,9	0,2	0,3	0,2	3	2,7	2,8
Moyen	96,8	96,6	96,7	0,6	0,7	0,6	2,6	2,6	2,6
Quatrième	95,8	97,2	96,5	0,3	0,2	0,3	3,9	2,6	3,3
Le plus riche	99,3	96,8	98,1	0	0,4	0,2	0,7	2,8	1,7

ملاحظة: مقياس مركّب يتمّ بناؤه انطلاقا من مجموعة مؤشرات اجتماعية و اقتصادية. يقع تفكيك قيم هذا المقياس إلى شرائح خمسية (شرائح بـ20%) من التوزيع الإحصائي.

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات – تونس، 2018

وبخصوص الانقطاع المدرسي في الابتدائي، يبيّن الجدول 8 أنّ النسبة المئوية للأطفال خارج المدرسة في هذا السنّ لا يستهان بها. وهي نسبة أهمّ في صفوف الفتيات حيث أنّ 3% منهنّ لا يلتحقن بأي مدرسة. ونجد في الشمال الشرقي ما يزيد عن 5% من الفتيان و3،2% من الفتيات خارج المدرسة. ويسجّل الجنوب الشرقي نسبة مرتفعة للفتيات خارج المدرسة تقدّر بـ3،2%. إنّ مستوى العيش يلعب دورا حاسما في هذه النسب إذ أنّ 3،5% من أبناء الأسر الأشد فقرا يوجدون خارج المدرسة مقابل 1،7% ممّن يعيشون أوضاعا ميسورة. ويتعاظم الفارق بين الفتيان من مستويات رفاه اقتصادي مختلفة حيث نجد 4،7% من أبناء الأسر الأشد فقرا خارج المدرسة مقابل 0،7% فقط في الأسر الأكثر ثراء. أمّا عدم تمدرس الفتيات فهو ظاهرة لا

يبدو أنّ للرفاه الاقتصادي تأثيرا عليها إذ تشمل بصورة تكاد تكون متساوية الأسر من مختلف مستويات العيش. من حيث نسبة تمدرس الأطفال في سنّ الذهاب إلى المدرسة الإعدادية، يتبيّن، كما في الجدول 16 تاليًا، أنّ نسبة القيد الصافية المعدّلة أدنى بـ14،9 نقطة مئوية مقارنة بنفس النسبة للأطفال في سنّ الذهاب إلى المدرسة الابتدائية. (انظر الجدول 8). هذا الانخفاض في نسبة التمدرس في المستوى الإعدادي مقارنة بالابتدائي يعود أساسا إلى انخفاض تمدرس الفتيان الذين تنخفض نسبتهم الصافية المعدّلة بحوالي 15 نقطة، وهذا الانخفاض نلحظه بنسبة هامة لدى الفتيات أيضا (12 نقطة مئوية). كما يسجل انخفاض حادّ في نسب التمدرس في المناطق الريفية إذ تستقر في حدود 68% للفتيان و77،3% للفتيات، وتعرف مناطق الوسط الغربي والوسط الشرقي أضعف نسب التمدرس بـ76،2% للفتيات القاطنات بالوسط الغربي الذي يتميّز بكونه الجهة الوحيدة التي تشهد نسبة تمدرس للفتيات أقل منها لدى الفتيان.

جدول16.IIV النسبة المئوية للأطفال في سنّ الذهاب إلى المدرسة الإعدادية ويلتحقون بالإعدادية أو بالمعهد الثانوي أو بالتعليم العالي (نسبة القيد الصافية المعدّلة)، يلتحقون بالمدرسة الابتدائية والذين يوجدون خارج المدرسة

	Taux net de Scolarisation (ajusté)			suivant une formation professionnelle			Sont hors de l'école		
	Garçons	Filles	Total	Garçons	Filles	Total	Garçons	Filles	Total
Total	79,1	85,1	82	0,6	0	0,3	7,4	7,4	7,4
Milieu de résidence									
Urbain	84	88,7	86,3	0,5	0	0,3	5,1	5,1	5,1
Rural	68	77,3	72,6	1	0	0,5	12,5	12,4	12,5
Région									
District Tunis	88,5	92,8	90,5	0	0	0	2,1	3,4	2,7
Nord-Est	74,6	84,4	80,3	1,8	0	0,7	13	9,3	10,8
Nord-Ouest	85	87,3	86,2	0	0	0	7,2	7,8	7,5
Centre-Est	77,1	76,2	76,7	1,4	0	0,8	6,9	10,4	8,5
Centre-Ouest	68,3	84,9	75,8	0,6	0	0,3	12,5	7,9	10,4
Sud-Est	78,2	84,8	81,4	0	0	0	7,1	7,3	7,2
Sud-Ouest	78,1	91,2	83,7	0	0	0	6,6	2,5	4,8
Indice de bien-être économique									
Le plus pauvre	61	70,1	65,4	1,5	0	0,8	12,8	16,8	14,7
Second	72,5	83,4	78,1	1,3	0	0,7	11,5	8,3	9,8
Moyen	81,1	85,2	83	0,5	0	0,3	4,7	5,3	5
Quatrième	85,7	91	88,3	0	0	0	5,9	3,8	4,9
Le plus riche	94,9	95,7	95,3	0	0	0	2,5	3	2,7

ملاحظة: مقياس مركّب يتمّ بناؤه انطلاقا من مجموعة مؤشرات اجتماعية و اقتصادية. يقع تفكيك قيم هذا المقياس إلى شرائح خمسية (شرائح بـ20%) من التوزيع الإحصائي.

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات – تونس، 2018

بخصوص الانقطاع في المدرسة الإعدادية والمعهد، يشير الجدول 9 إلى نسبة مئوية للتلاميذ خارج الإعدادية في حدود 7،4% بتساوٍ تامّ بين الفتيات والفتيان. ترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية (أكثر من 12% للفتيان والفتيات) مقارنة بالمناطق الحضرية (5،1 %). كما تسجل أعلى هذه النسب في الشمال الشرقي والوسط الغربي والوسط الشرقي. وتبلغ نسبة الفتيات خارج الإعدادية أقصاها في الشمال الشرقي والوسط الشرقي، تباعًا، بـ9،3% و10،4%.

يؤثر مستوى العيش بصورة ملحوظة في نسب الأطفال خارج الإعدادية.

أشار المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية سابقا في دراسة بعنوان "الانقطاع المدرسي الطوعي: الظاهرة والأسباب" أجريت سنة 2013 على عينة من 601 تلميذ من جهات المنستير والقيروان والقصرين، إلى أنّ 24،74% انقطعوا في السنة السابعة من التعليم الأساسي خلال السنة الدراسية 2011-2012 و19،74% من السنة الأولى للتعليم الثانوي، أي في السنة التي تلي مباشرة مرحلة تعليمية. ممّا جعل نسبة التمدرس لدى الشريحة العمرية 6-16 سنة لا تتجاوز 93،2% في 2012-2013.

وكشفت الدراسة أنّ أمّهات 77،67% من المستجوبين لا يعملن، وأنّ آباء 52،44% منهم هم عمال بسطاء، وأن| أغلب الأولياء أمّيون أو في مستوى الابتدائي. أفضت تلك الدراسة إلى نتائج مطابقة للإحصائيات المتوفرة لدى وزارة التربية والتي تناولها "بوغزو" (2016) كما يتبيّن من خلال الرسم البياني التالي.

رسم بياني1.III نسبة الانقطاع المدرسي خلال 2011-2012

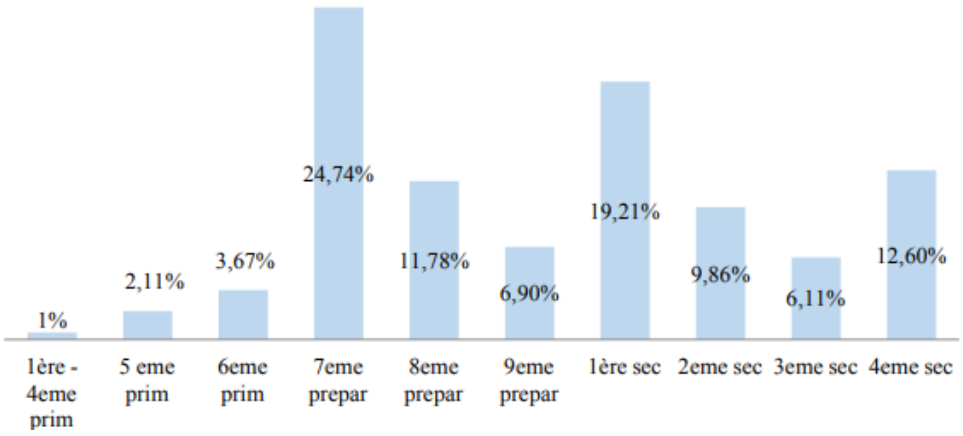

المصدر: إحصائيات وزارة التربية. / "بوغزو" (2016)

كما كشفت دراسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مدى تأثير ظروف العيش على احتمال الانقطاع المدرسي خلال السنة 2011-2012. يشمل التسرّب المدرسي أساسا أبناء العملة اليوميين (53%) يليهم أبناء العمال (12%) مثلما يظهر في الرسم البياني 2.

رسم بياني2.IIV توزيع الانقطاع المدرسي حسب الوضعية المهنية للأب.

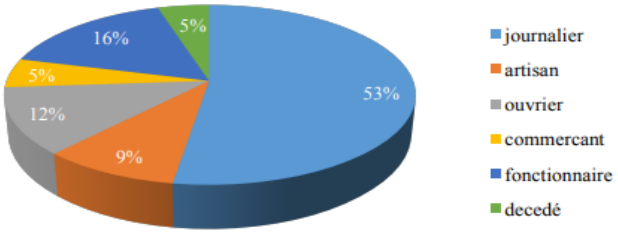

المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية./ "بوغزو (2016).

يلعب المستوى الدراسي للأمّ دورا هاما في تحديد فرص الطفل لمواصلة التمدرس. فوفقًا للرسم البياني 3، نرى أنّ 43% من المنقطعين عن الدراسة خلال السنة الدراسية 2011-2012 هم تلاميذ لم تتجاوز أمهاتهم المستوى الابتدائي، و27،86% هم أبناء أمّيات.

رسم بياني3.IIV توزيع الانقطاع حسب المستوى الدراسي للأمّ.

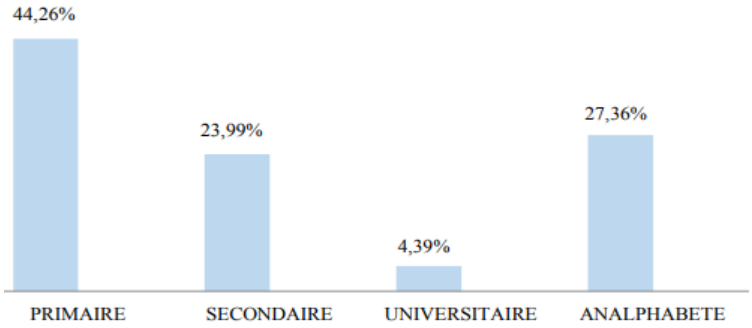

المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية./ "بوغزو (2016).

من جهة ثانية، يشير الجدول 17 إلى أنّ نسبة الإتمام في المدرسة الابتدائية تصل إلى حدود 95% بالنسبة لإجمالي العيّنة، مع تقدّم طفيف للفتيات اللائي يحققن نسبة 96،5%. ويتسع الفارق نسبيا بين المنطق الريفية والمناطق الحضرية بنسب إتمام تقدر تباعًا بـ97% و90،5%، ويحقق الوسط الغربي النسبة الأدنى (89،1%).

إضافة إلى أنّ نسبة الانتقال من الابتدائي إلى المدرسة الإعدادية تبلغ 93،1% باختلاف ضئيل بين الفتيان والفتيات. وتنخفض هذه النسبة في المناطق الريفية بـ4،7 نقاط مئوية مقارنة بما يحققه تلاميذ المناطق الحضرية.

أمّا على صعيد الجهات، فتبرز اختلافات عدّة بين هذه النتائج وما لوحظ بخصوص نسبة إتمام المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (ابتدائي) رغم نسبة الإتمام الضعيفة (89،1%)، يحقق الوسط الغربي أعلى نسبة انتقال (96،3%). في المقابل تحقق منطقة الجنوب الغربي أعلى نسبة إتمام (97،9%) وأضعف نسبة انتقال (85،4%).

تشير النتائج إلى انخفاض هامّ في نسبة ارتقاء الفتيان إلى السنة الأخيرة من المرحلة الثانية من التعليم الأساسي التي لا تتجاوز 63%، وتتمكّن 92% من بلوغ هذا المستوى. من ناحية أخرى، 63% فقط من أبناء المناطق الريفية يبلغون السنة الأخيرة من المدرسة الإعدادية.

وتكون نسبة إتمام المرحلة الثانية من التعليم الأساسي ضعيفة لدى الفتيان (68،4%) مقارنة بالفتيات (80،2%)، ويتسع الفارق بين المناطق الريفية (59،2%) والمناطق الحضرية (81،7%).

تتحقق أضعف نسب إتمام المرحلة الأولى من الثانوي في مناطق الوسط الشرقي والوسط الغربي.

جدول IV.17 نسبة القيد الخام ونسبة الإتمام ونسبة الانتقال الحقيقية.

	Taux Brut d'accès à la dernière année de l'enseignement primaire	Taux d'achèvement de l'école primaire	Taux de transition effective au 2ème Cycle de l'EB	Taux brut d'admission à la dernière année -2ème Cycle de l'EB	Taux d'achèvement 2ème Cycle de l'EB	Taux d'achèvement du secondaire
Total	90,8	95	93,1	77,6	74,2	48,7
			Sexe			
Masculin	92	93,6	92,7	63,6	68,4	40,1
Féminin	89,6	96,5	93,6	92	80,2	57,4
			Milieu de résidence			
Urbain	93,1	97,2	94,6	82,5	81,7	57
Rural	86	90,5	89,9	67	59,2	29,6
			Région			
District Tunis	99,2	97,9	95,2	81,9	87,2	61,9
Nord-Est	101	95,3	90	76,4	71,7	47,3
Nord-Ouest	71,3	93,6	96,3	76,7	81,4	57,5
Centre-Est	89	94,8	90,7	74,5	64,8	42,8
Centre-Ouest	89,6	89,1	96,3	71,5	63,9	34,5
Sud-Est	89,5	97,1	94,9	74,6	76,5	43,9
Sud-Ouest	89,8	97,9	85,4	93,9	78,5	48,4
			Indice de bien-être économique			
Le plus pauvre	82,5	88,3	91,4	67,5	52,6	24,2
Second	89,8	93,8	88,9	60,9	66,7	30,6
Moyen	93,5	97,9	93,8	95,3	77,6	48,4
Quatrième	82,2	96,6	94,2	77,4	84,7	59
Le plus riche	108,4	99,3	97,1	89,3	94,7	79,8

ملاحظة: مقياس مركب يتمّ بناؤه انطلاقا من مجموعة مؤشرات اجتماعية-اقتصادية. تفكّك قيم المقياس إلى شرائح خمسية (شرائح بـ20%) من التوزيع الإحصائي. / التعليم الأساسي: EB

المصدر: المسح العنقودي متعدّد المؤشرات. تونس 2018

أمّا نسبة إتمام الثانوي، فتنخفض كثيرا سواء لدى الفتيات (57،4%) أو الفتيان (40،1%). لا ينجح سوى 29،6%من تلاميذ المناطق الريفية في إتمام الدراسة الثانوية مقابل 57% لدى تلاميذ المناطق الحضرية. وهي نسب تثبت الترابط الإيجابي الجليّ مع مستويات عيش التلاميذ. إنّ التلاميذ المنتمين إلى فئة الـ25% الأضعف من حيث مقياس الرّفاه، لا يتمكّن إلّا أقلّ من ربعهم من إتمام المرحلة الثانوية مقابل حوالي 80% لدى من يعيشون أوضاعًا أفضل. من جانب آخر، نجد أنّ جهات الوسط هي التي تحقق دوما نسب الإتمام الأضعف، وباستثناء إقليم تونس والشمال الغربي، تسجل كافةً الجهات الأخرى نسب إتمام للدراسة الثانوية أقل من 50%.

فيما يتعلّق بالكفايات في القراءة والحساب، يفيد الجدول 18 أن 66%من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 7 إلى 14 سنة (الذين يرتادون المدرسة والإعدادية) يمتلكون كفايات القراءة بتفوّق طفيف للفتيات بـ67،8% مقابل 64،3% لدى الفتيان.

جدول18.IIV النسبة المئوية للأطفال (7-14 سنة) الذين يمتلكون كفايات أساسية في القراءة والحساب.

	Pourcentage ayant démontré des compét-ences fonda-mentales en lecture			Pour-centage d'enfants démontrant des compétences en calcul		
	Garçons	Filles	Total	Garçons	Filles	Total
Total	64,3	67,8	66	29,9	26,3	28,2
Milieu de résidence						
Urbain	69,4	75	72	33	30,9	32
Rural	52,2	53,5	52,8	22,7	17,3	19,9
Région						
District Tunis	75,6	80,8	78	28,5	32	30,1
Nord-Est	70,8	81,7	76,4	33,9	33,5	33,7
Nord-Ouest	54,4	61,7	58,2	31,8	26,3	29
Centre-Est	54,8	58,2	56,4	34,7	28,1	31,6
Centre-Ouest	69,3	62	65,7	20,6	13,9	17,3
Sud-Est	54,1	54,9	54,5	27	13,3	20,1
Sud-Ouest	69,1	72,3	70,5	26,6	29,5	27,9
Indice de bien-être économique						
Le plus pauvre	45,6	44,9	45,2	20,1	16,2	18,2
Second	58	60,6	59,3	26,3	13,5	19,8
Moyen	67,5	75	70,9	32,3	34,7	33,4
Quatrième	71,6	78,1	74,6	36,1	27,2	32
Le plus riche	78,4	81,9	80,2	34,1	40,8	37,5

ملاحظة: مقياس مركب يتمّ بناؤه انطلاقا من مجموعة مؤشرات اجتماعية-اقتصادية. تفكّك قيم المقياس إلى شرائح خمسية (شرائح بـ20%) من التوزيع الإحصائي. المصدر: المسح العنقودي متعدّد المؤشرات.

المصدر: المسح العنقودي متعدّد المؤشرات. تونس 2018

يتمّ رصد أضعف نسب التلاميذ المتملّكين لكفايات في القراءة بالشمال الغربي والوسط الشرقي. وتحقق الفتيات نسب تملّك للكفاية أعلى من الفتيان في كافّة الجهات باستثناء الوسط الغربي.

وعلى عكس الكفايات في القراءة، فإنّ النسبة المئوية للأطفال المتملّكين للكفايات في الحساب أضعف بكثير على الصعيد الوطني (28،2%) مع تفوّق للفتيان (29،9%) أمام الفتيات (26،3%). تكون هذه النسبة لأضعف بكثير لدى تلاميذ الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري، وتسجل فتيات الوسط الريفي تأخرا هاما نسبيا مقارنة بالفتيان من حيث هذه الكفاية (17،3% مقابل 22،7%). أمّا أضعف الكفايات فيتمّ رصدها بالوسط الغربي والجنوب الشرقي. كما أنّ الفتيات أسوأ أداءً من الفتيان في كافّة الجهات باشتثناء إقليم تونس والجنوب الغربي. ويسجل التفاوت الأوسع بين الجنسين في الجنوب الشرقي (27% عند الفتيان و13،3% لدى الفتيات).

من جهة ثانية، نلاحظ ترابطا تامّا بين نسب التلاميذ المتملّكين لكفايات في القراءة والحساب وبين مقياس الرفاه الاقتصادي. ويكون التشتت أكثر ارتفاعا لدى الفتيات في المجالين. إنّ النسبة المئوية للفتيات المتملّكات لكفايات في القراءة والمنتميات إلى الـ20% من الأسر الأشد فقرا تفوق النسبة لدى الفتيات المنتميات للـ20% من الأسر الأكثر ثراء بـ37 نقطة مئوية (أقل بمرتين تقريبا)، 44،9% للفئة الأولى مقابل 81،9% للثانية. وبخصوص الحساب، يبلغ الفارق 24،6 نقطة مئوية (حولي مرتين ونصف).

3.2 التعليم العالي: أداء مشوب بتقهقر نسبة التأطير.

على صعيد التعليم العالي، يستعرض الجدول 19 توزيع عدد النساء المزاولات لدراسات عليا بكل جامعة. وتثبت الإحصائيات أفضلية لا يرقى إليها الشكّ لتمثيل النساء في العدد الجملي للطلبة. يفوق عدد النساء الطالبات عدد الرجال في كل الجامعات وبالخصوص في جامعتيْ قابس وجندوبة.

جدول IV.19 توزيع عدد الطلبة حسب الجنس.

	Total	Femmes	%Femmes
Tunis	16249	11342	69,8%
Tunis El Manar	28674	19486	68,0%
Carthage	29397	19515	66,4%
Manouba	15910	10606	66,7%
Jendouba	11463	8022	70,0%
Sousse	25230	17143	67,9%
Monastir	18745	12919	68,9%
Kairouan	7621	5063	66,4%
Sfax	29951	20387	68,1%
Gabès	13613	10199	74,9%
Gafsa	7501	5203	69,4%
Total	204354	139885	68,4

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إنّ تحليل مؤشر التكافؤ بيت الرجال والنساء حسب نوع الشهادة استنادا للجدول 20 يبيّن أنّ نسق تزايد عدد النساء بين 2015 و2018 أسرع منه عند الرجال. وإجمالًا، يفوق عدد النساء عدد الرجال في كل أصناف الشهائد باستثناء الشهادة الوطنية في الهندسة، ويبلغ عدد طالبات الإجازة ضعف عدد الرجال خلال السنة 2017-2018، لكنّ عدد الحاصلات على الإجازة يفوق ضعف الحاصلين عليها من الرجال خلال نفس السنة الجامعية. وتصبح غلبة النساء من حيث العدد ملموسة أكثر في مستوى الماجستير والدكتوراه، فعدد المسجّلات في الماجستير يعادل حوالي 3 أضعاف عدد الرجال خلال السنة الجامعية 2015-2016 ويتضاعف بـ2،6 خلال 2017-2018. ويمثل عدد طالبات الدكتوراه في الطبّ 2،3 مرّات عدد الرجال. من المؤكد أنّ في ذلك دلالة على تقدّم النساء التونسيات في مجال التعليم إذ يؤكدن تفوقهنّ على الرجال في أعلى مستويات الدراسة العلمية.

غير أنّ ذلك يحيل على مفارقة ثابتة في مجتمعنا تتجلّى في سوء تمثيل النساء في الوسط المهني وفي مراكز المسؤولية رغم مستواهنّ التعليمي والفكري الرفيع.

جدول IV.20 مؤشر التكافؤ المتعلق بالطلبة.

Type de diplôme	2015/2016		2016/2017		2017/2018	
	Etudiants	Diplômés	Etudiants	Diplômés	Etudiants	Diplômés
Licence et Bacalorious	1,8	2,3	1,9	2,3	1,9	2,3
Cycle préparatoire et diplôme national d'ingénieur	1,1	1,2	1,1	1,2	1,1	1,3
Doctorat en médecine, médecine dentaire et en pharmacie	2,4	2.5	2,4	2.5	2,3	2,7
Mastères (professionnel et recherche)	2,3	2.9	2,4	2.2	2,5	2,6
Doctorat	2,2	0.9	1.7	1.7	2,1	2,0
Autres diplômes	2,2	2,5	2,3	1.4	2,1	1,4
Moyenne générale	**1,8**	**2,1**	**1,9**	**2,1**	**1,9**	**2,2**

***مؤشر التكافؤ=عدد النساء÷عدد الرجال.**

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من خلال الجدول 21 تحسّنا في معدل نسبة النجاح في صفوف طلبة التعليم العالي، إذ مرّ من 65،2% سنة 2014 إلى 72،9% في 2018 بالتوازي مع انخفاض نسبة الراسبين بـ6 نقاط من 30،9% إلى 24،9%وتظلّ نسبة الانقطاع ضعيفة وفي انخفاض تدريجي بين 2014 و2018، من 3،9% إلى 2،2%.

جدول IV.21 نسب النجاح والرسوب والانقطاع عند الطلبة.

Année universitaire	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018
Taux de réussite moyen (*)	65,2%	66,1%	70,2%	70,8%	72,9%
Taux moyen de réussite en première année licence	46,0%	47,3%	51,5%	53,1%	56,6%
Taux moyen du pourcentage des redoublants (*)	30,9%	31,0%	27,3%	26,6%	24,9%
Taux d'abandon (*)	3,9%	2,9%	2,7%	2,6%	2,2%
Nombre des abandons (*)	9161	6548	5302	5294	3953

(*) Sans tenir compte des résultats des étudiants inscrits en mastère, doctorat , agrégation et révision comptable

تستقر نسبة التأطير العامة في التعليم العالي (الجدول 22) عند حوالي 10،7% أي بتراجع بـ2،2 نقطة مئوية مقارنة بـ2014. وشهدت نسبة تأطير الطلبة من طرف أساتذة باحثين انخفاضا ملموسا بين 2014 و2018، من 24،2% إلى 19،7%.

جدول IV.22 نسبة تأطير الطلبة.

Année universitaire	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019
Total etudiants réguliers	293982	282819	255783	243292	235103	229203
Taux d'encadrement général	12,9	12,5	11,3	10,6	10,5	10,7
Taux d'encadrement des étudiants par les enseignants chercheurs	24,2	23,2	20,4	19,2	18,8	19,7

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3. عدم المساواة في التعليم وأهمّ محدّداتها.

1.3 بناء مؤشر جيني للتعليم.

تُستخدم المنهجية التي طوّرها " طوماس" وآخرون (2001) لتقدير معامل جيني، وهو مؤشر منتشر التداول في الأدبيات كقياس لعدم المساواة في توزيع الدّخل، واستُعمل بعد ذلك في تقييم عدم المساواة في مجال التعليم. ويعتبر مؤشر جيني للتعليم القياس الأكثر اعتمادا واستخداما لتقييم مدى تركّز عدم المساواة في مجال التعليم صلب مجموعة سكان تحظى باهتمام معيّن. (بن عبد العالي، 2018). وكان "لوبيز" (Lopez) و"طوماس" (Thomas)و "وانغ"(Wang) [1998] من بين الأوائل الذين جربوا معامل جيني للتعليم على 12 بلدا باستخدام بيانات حول التعليم. وتمّ بعد ذلك تحيين مجموعة البيانات ومراجعتها وتوسيعها على 120 بلدا في نسخة لاحقة (ماي 1999). كما استخدم "طوماس" وآخرون (2001) مؤشر جيني للتعليم الذي جرى احتسابه لـ85 بلدا في الفترة المتراوحة بين 1960 و1990 باعتماد منهجية متماسكة ننقاشها فيما يلي.

بصورة إجمالية، يساوي مؤشر جيني معدل الفوارق المطلقة بين القيم المرصودة (في الدخل، في سنوات التمدرس إلخ.) لكل زوج من الأفراد مقسوم على عدد الأزواج المعاينين (أي معدل هذه الفوارق)، وتعتمد نسبة الكلّ من معدلات الملاحظات. وتشير قيمة هذا المعامل إلى المساواة التامة عندما تساوي الصفر وعدم المساواة التامة عندما تساوي الوحدة. ويُعبّر على هذا المؤشر حين يتمّ تطبيقه لقياس عدم المساواة في التعليم كما يلي:

$$\text{Gini} = \left(\frac{\text{N}}{\text{N}-1}\right)\left[\left(\frac{1}{\mu}\right)\sum_{i=2}^{n}\sum_{j=1}^{i-1} P_i \left|y_i - y_j\right| P_j\right]$$

تقيس القيمة μ معدل سنوات التمدرس للجمهور محلّ الدرس. وتعبّر n على عدد مستويات الدراسة. تشير الثابتتان Pi وPj إلى الأجزاء من السكان بمستوى معيّن من التمدرس. بينما تعني Yi وYj عدد سنوات التمدرس للأفراد i وj تباعًا. أما حجم السكان (العدد الجملي للأفراد في كل مستويات التعليم) فيُعبر عنه بـ N.

يتمّ تحليل مؤشر جيني في مستويات عدّة أخذًا في الاعتبار للبعد الجنساني والبعد الجهوي ومستوى عيش الأسر. ويُستخدم توزيع سنوات الدراسة للفرد باعتماد السكان البالغين 10 سنوات فأكثر كمؤشر تعليم لاحتساب مؤشر جيني ("طرابلسي" 2013). يتمّ اعتماد النظامين القديم والجديد للمنظومة التربوية كمرجع.

تُحتسب سنوات الدراسة (يُشار لها بـAS– années de scolarisation/سنوات التمدرس) للفرد كالآتي:

- دون تمدرس: AS = 0
- نظام قديم: ابتدائي غير مكتمل (أو مرحلة جزئية): 3 =6سنوات X0،5=AS
- نظام قديم: ابتدائي مكتمل (أو مرحلة كاملة):

  AS=6
- نظام جديد: تعليم أساسي غير مكتمل (أقل من 6 سنوات): AS = 3
- نظام جديد: تعليم أساسي غير مكتمل (مستوى تمدرس محقق ≤ 6 و> 9):

  AS = 4،5 (0،5 X 9)
- نظام قديم: ثانوي غير مكتمل: AS= 6+(0،5 X 7) = 9،5
- نظام قديم: ثانوي مكتمل. AS = 6 + 7 = 13
- نظام جديد: ثانوي غير مكتمل. AS = 9 + (0،5 X 4) = 11
- نظام جديد: ثانوي مكتمل. AS = 9 + 4 = 13
- تعليم عالٍ غير مكتمل: AS = (0،5 X 3) = 14،5
- تعليم عالٍ مكتمل: AS = 13 + 3 = 16

توفّرت المعطيات من خلال المسوحات الوطنية حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنتيْ 2005 و2015. وكانت العيّنة المعتمدة في حدود 105085لمسح 2015 و32551 فردا لسنة 2005.

2.3 عدم المساواة في التعليم حسب الجنس والجهة.

يستعرض الجدول 23 معدل ومتوسط عدد سنوات التمدرس حسب الجنس والجهة. على الصعيد الوطني كان معدل التمدرس (متوسط التمدرس) لدى الرجال أطول بـ0،4 سنة (1،5 سنة) في 2005، لكنّه أصبح أقل قليلا من معدل تمدرس النساء في 2015. ويفوق معدل سنوات تمدرس النساء معدل الرجال أو يساويه في كل المناطق باستثناء الشمال الشرقي حيث لم تتمكن النساء من تلافي تأخّرهنّ منذ 2005. إلّا أنّ متوسط سنوات التمدرس لدى الرجال في الجنوب الغربي أعلى بكثير منه لدى النساء. في الخلاصة، شهد

الفارق في مدّة التمدرس بين الرجال والنساء تقلّصا جليّا منذ 2005، وبالأخص في تونس الكبرى والوسط الشرقي.

جدول IV.23 معدل سنوات الدراسة حسب الجنس والجهة.

	Moyenne				Médiane			
	Femme	Homme	Femme	Homme	Femme	Homme	Femme	Homme
	2005		2015		2005		2015	
Grand Tunis	6,6	6,9	8,0	7,9	6,0	6,0	9,5	9,5
Nord-Est	5,6	5,9	6,8	6,9	3,0	3,0	6,0	6,0
Nord-Ouest	5,5	5,7	6,8	6,4	3,0	3,0	4,5	4,5
Centre-Est	6,0	6,3	7,0	6,8	4,5	4,5	6,0	6,0
Centre-Ouest	5,4	5,9	6,5	6,5	3,0	4,5	4,5	4,5
Sud-Est	5,7	6,4	7,2	7,2	3,0	6,0	6,0	6,0
Sud-Ouest	5,9	6,4	7,7	7,6	3,0	4,5	6,0	9,0
Total	5,9	6,3	7,2	7,1	3,0	4,5	6,0	6,0
Échantillon total	**6,1**		**7,1**		**4,5**		**6,0**	

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر (2005، 2015) / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

عرف مؤشر جيني الخاص بالتعليم تصاعدا في كل مناطق البلاد بين 2005 و2015 كما يبيّنه الجدول 24. وتظل عدم المساواة في التعليم مرتفعة نسبيا (أكثر ارتفاعا من عدم المساواة في الدخل) رغم تراجعها بـ4،4 نقاط في نفس الفترة إذ مرّت من 53،4 إلى 49 (على سلّم من 0 = مساواة تامة إلى 100 = لامساواة تامة).

بلغت عدم المساواة سنة 2015 مستوياتها الدنيا في تونس الكبرى (40،9) وفي الوسط الشرقي (44،5) ومستوياتها القصوى في المناطق الداخلية أي في الشمال الغربي (58،9) وفي الوسط الغربي (57،1).

يكشف التحليل حسب الجنس تعرّض النساء أساسا لعدم المساواة في التعليم بمؤشر جيني في حدود 56،4 سنة 2015 مقابل 40،9 للرجال. وهو فارق قائم في كل جهات البلاد مع ارتفاعه في المناطق الداخلية.

جدول IV.24 عدم المساواة في التعليم حسب الجنس والجهة: مؤشر جيني.

	Femme	Homme	Femme	Homme	Total	Total
	2005		2015		2005	2015
Grand Tunis	52,2	38,3	46,7	34,8	45,4	40,9
Nord Est	59,6	46,0	55,1	41,5	53,0	48,4
Nord Ouest	70,7	50,9	67,8	48,8	61,6	58,9
Centre Est	55,3	40,3	51,3	37,4	48,3	44,5
Centre Ouest	69,6	51,8	66,1	47,0	61,9	57,1
Sud Est	58,7	45,1	52,6	38,4	52,7	46,0
Sud Ouest	60,8	44,4	52,5	37,5	53,6	45,3
Total	**60,7**	**44,8**	**56,4**	**40,9**	**53,4**	**49,0**

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر (2005، 2015) / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

في الشمال الغربي على سبيل المثال، يبلغ هذا الفارق 20 نقطة (67،8 لدى النساء مقابل 48،8 عند الرجال). ويعيش الوسط الغربي نفس الأوضاع (66،1 مقابل 47). تنبغي الإشارة إلى أنّ هذا الفارق يتقلّص بوضوح في تونس الكبرى بينما يبقى في نفس المستوى تقريبا ببقية الجهات.

3.3 عدم المساواة في التعليم ومستوى الدّخل.

حين نحلّل تلازم تطوّر عدد سنوات التعليم مع الدخل نقف على ترابط جليّ بين المتغيّرين[58] وهو ما يستعرضه الجدول 25 حسب الجهة والجنس. ففي 2015 يبلغ المنتمون إلى الـ20% من الأسر الأكثر ثراء معدل 8،43 سنوات دراسة، مقابل 5،78 سنوات للمنتمين إلى شريحة الـ20% الأشد فقرا. بعبارة أخرى، يتمتع الأفراد الذين يعيشون الأوضاع الأكثر يسرًا بمستوى تمدرس أعلى بـ45،7% من الأفراد الأشد فقرا. لكنّ المفارقة تكمن في أنّ الفارق بين الأغنياء والفقراء في التعليم يتفاقم في المناطق الغنية اقتصاديا، أي تونس الكبرى والوسط الشرقي، وهو فارق يتعرّض له الرجال والنساء على حدّ سواء. وبإجراء نفس المقارنة على النساء نجد أنّ المنتميات إلى الـ20 % من الأسر الأكثر غنًى يحقّقن مستوى تمدرس يفوق ما تبلغه المنتميات للـ20%من الأسر الأشد فقرا بنسبة 42،9%. من المهمّ هنا أن نلفت النظر إلى بلوغ هذا الفارق مستويات عليا في مناطق تونس الكبرى والوسط الشرقي (المناطق الأغنى في البلاد على الصعيد الاقتصادي). إضافة إلى أنّ النساء من شريحة الـ20% الأفقر أقلّ حظوظا في التعليم من المنتميات إلى الأسر الأكثر ثراء في تونس الكبرى والوسط الشرقي. من ناحية ثانية، هذه المناطق هي الوحيدة التي تفاقم فيها تأخر النساء الأشد فقرا في مجال التعليم مقارنة بالرجال الذين يعيشون نفس الأوضاع.كما يؤدي تحليل تطور مؤشر جيني حسب مستوى دخل الأسر إلى نتائج متقاربة مع النتائج السابقة.(الجدول 26 أدناه). فقد بلغ هذا المؤشر، على المستوى الوطني، 55،9 سنة 2015 بالنسبة للأفراد الأشد فقرا مقابل 44،2 للأكثر غنى، أي بفارق 36،6%. يستقر هذا الفارق عند حدود 34،5%لدى النساء 40،8% لدى الرجال.

في صفوف الأفراد الأشد فقرا، تتفاقم عدم المساواة في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي حيث تستقر مؤشرات جيني تباعًا في حدود 61،1 و59،9.

إنّ النساء الفقيرات القاطنات في هذين الجهتين هنّ من يكابدن أكثر عدم المساواة في التعليم بمؤشرات جيني تباعًا في حدود 70،3% و68،9 %. كما تحتلّ المنطقتان المراتب الأولى من حيث عدم المساواة في التعليم حتى بالنسبة للمنتمين إلى الأسر الأكثر ثراء.

[58] تستخدم نفقات الاستهلاك السنوية للفرد من الأسرة كمتغيّر وكيل لتحديد الدخل.

تطابقًا مع ما سبق، يصبح فارق عدم المساواة بين الأكثر غنى والأشد فقرا أهمّ في مناطق تونس الكبرى والوسط الشرقي. وممّا يدعو إلى القلق والانشغال هذا التدهور في أوضاع الفئات الأشد فقرا مقارنة مع الأكثر غنى في تونس الكبرى إذ مرّ الفارق من 31،6% سنة 2005 إلى 50% في 2015.

جدول IV.25 عدد سنوات الدراسة حسب الجنس والجهة ومستوى العيش.

		Q1			Q2			Q3			Q4			Q5				Q5/Q1*		
Région		Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Éch. total	Fem	Hom	total
Grand Tunis	2005	4,9	4,7	4,8	5,4	5,7	5,6	6,1	6,2	6,2	6,5	7,1	6,8	8,1	8,3	8,2	6,8	1,67	1,77	1,72
	2015	5,4	5,9	5,7	6,4	6,3	6,3	6,9	7	6,9	7,8	7,8	7,8	9	9	9	7,9	1,66	1,53	1,58
Nord Est	2005	4,2	4,1	4,2	5	5,1	5	5,1	5,7	5,4	6,1	6,6	6,4	7,4	7,7	7,6	5,8	1,76	1,86	1,81
	2015	6,2	5,5	5,8	6	6,2	6,1	6,6	6,9	6,7	7,1	7,2	7,2	8	8,2	8,1	6,9	1,3	1,49	1,4
Nord Ouest	2005	4,5	4,4	4,4	4,6	4,9	4,8	5,5	5,6	5,6	5,8	6,3	6,1	7,3	7,4	7,4	5,6	1,65	1,7	1,68
	2015	5,8	5,4	5,5	6,4	6,2	6,3	7,1	6,8	6,9	7,3	6,9	7	8,3	8	8,1	6,6	1,45	1,49	1,47
Centre Est	2005	4,1	4,3	4,2	4,4	4,9	4,7	5,3	5,6	5,5	6,1	6,6	6,4	7,3	7,7	7,5	6,2	1,78	1,8	1,79
	2015	5,2	5,2	5,2	6,1	6,1	6,1	6,5	6,3	6,4	7,2	7	7,1	8,2	8	8,1	6,9	1,58	1,54	1,56
Centre Ouest	2005	4,3	4,9	4,6	5	5,3	5,2	5,3	6	5,7	6,2	7,3	6,7	7,7	8,6	8,2	5,6	1,76	1,78	1,77
	2015	5,5	5,4	5,5	6	6,3	6,2	6,8	6,7	6,8	7,8	7,4	7,6	8,3	8,3	8,3	6,5	1,51	1,52	1,52
Sud Est	2005	4,9	5,3	5,1	4,8	5,7	5,3	4,7	6,1	5,4	6,1	6,6	6,4	7,4	7,7	7,5	6,1	1,5	1,45	1,48
	2015	6,2	6,2	6,2	6,9	6,6	6,7	7,3	7,2	7,3	7,5	7,7	7,6	7,9	8,2	8,1	7,2	1,28	1,33	1,31
Sud Ouest	2005	4,7	5,1	4,9	5,2	5,8	5,6	5,8	6,4	6,1	6,4	6,9	6,7	8,1	8,4	8,3	6,2	1,75	1,64	1,69
	2015	6,7	6,5	6,6	7,2	7,1	7,1	7,7	7,4	7,5	8,3	8,2	8,2	8,5	8,7	8,6	7,6	1,27	1,34	1,31
Total	2005	4,5	4,7	4,6	4,9	5,3	5,2	5,5	5,9	5,7	6,2	6,8	6,5	7,6	7,9	7,8	6,1	1,7	1,69	1,7
	2015	5,9	5,7	5,8	6,5	6,5	6,5	7,1	6,9	7	7,6	7,5	7,6	8,4	8,4	8,4	7,1	1,43	1,48	1,46
Hom/Fem**	2005	1,04			1,08			1,09			1,09			1,04						
	2015	0,97			0,99			0,98			0,99			1						

ملاحظة: Q1 :الشريحة الخمسية الأولى في توزيع الدخل(ال20% الأشد فقرا)

Q2:الشريحة الخمسية الثاني

Q3 :الشريحة الخمسية الثالثة

Q4:الشريحة الخمسية الر ابعة

Q5:الشريحة الخمسية الخامسة (20% الأكثر ثراء)

***Q5 / Q1 = Années d'études (Q5) / Années d'études (Q1)/**

****Hom/Fem= Années d'études (hommes) / Années d'études (Femmes)/**

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2005، 2015).

جدول IV.26 مؤشر جيني حسب الجنس والجهة ومستوى العيش

Région		Q1			Q2			Q3			Q4			Q5				Q1/Q5*		
		Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Éch. total	Fem	Hom	total
Grand Tunis	2005	0,58	0,46	0,52	0,56	0,41	0,49	0,53	0,39	0,46	0,49	0,36	0,43	0,47	0,32	0,40	0,45	0,25	0,42	0,32
	2015	0,60	0,45	0,52	0,53	0,39	0,46	0,52	0,38	0,45	0,46	0,33	0,40	0,40	0,30	0,35	0,41	0,50	0,52	0,50
Nord Est	2005	0,69	0,48	0,59	0,59	0,46	0,53	0,56	0,45	0,51	0,56	0,41	0,48	0,50	0,37	0,44	0,53	0,38	0,30	0,36
	2015	0,64	0,49	0,56	0,57	0,43	0,50	0,53	0,40	0,47	0,53	0,39	0,47	0,48	0,33	0,41	0,48	0,33	0,48	0,38
Nord Ouest	2005	0,75	0,54	0,66	0,70	0,51	0,61	0,70	0,49	0,61	0,67	0,47	0,58	0,65	0,42	0,54	0,62	0,17	0,30	0,20
	2015	0,70	0,51	0,61	0,68	0,50	0,59	0,68	0,48	0,59	0,66	0,47	0,57	0,60	0,39	0,51	0,59	0,17	0,29	0,21
Centre Est	2005	0,61	0,43	0,54	0,57	0,43	0,50	0,55	0,40	0,48	0,54	0,38	0,46	0,49	0,34	0,42	0,48	0,25	0,28	0,27
	2015	0,58	0,41	0,50	0,55	0,40	0,48	0,53	0,37	0,45	0,48	0,35	0,42	0,45	0,32	0,39	0,44	0,29	0,27	0,28
Centre Ouest	2005	0,70	0,52	0,63	0,72	0,54	0,64	0,69	0,51	0,61	0,62	0,44	0,55	0,60	0,36	0,50	0,62	0,18	0,47	0,26
	2015	0,69	0,49	0,60	0,66	0,47	0,57	0,64	0,46	0,55	0,64	0,43	0,54	0,57	0,37	0,48	0,57	0,21	0,34	0,25
Sud Est	2005	0,64	0,53	0,59	0,61	0,45	0,54	0,55	0,43	0,50	0,53	0,41	0,47	0,54	0,40	0,48	0,53	0,17	0,32	0,23
	2015	0,55	0,43	0,49	0,53	0,38	0,46	0,52	0,38	0,45	0,50	0,36	0,43	0,52	0,36	0,45	0,46	0,06	0,20	0,11
Sud Ouest	2005	0,66	0,53	0,60	0,62	0,44	0,54	0,56	0,41	0,49	0,58	0,41	0,50	0,54	0,33	0,45	0,54	0,21	0,61	0,35
	2015	0,58	0,40	0,49	0,53	0,39	0,47	0,52	0,38	0,45	0,50	0,34	0,43	0,48	0,32	0,41	0,45	0,21	0,25	0,21
Total	2005	0,68	0,51	0,61	0,63	0,47	0,56	0,59	0,44	0,52	0,56	0,40	0,48	0,52	0,35	0,44	0,53	0,31	0,45	0,37
	2015	0,64	0,47	0,56	0,59	0,43	0,51	0,56	0,41	0,49	0,53	0,38	0,46	0,48	0,33	0,41	0,49	0,35	0,41	0,37
Hom/Fem**	2005		0,33			0,34			0,36			0,39			0,47					
	2015		0,37			0,37			0,38			0,41			0,44					

ملاحظة: Q1:الشريحة الخمسية الأولى في توزيع الدخل(الـ20% الأشد فقرا)
Q2:الشريحة الخمسية الثاني
Q3 :الشريحة الخمسية الثالثة
Q4:الشريحة الخمسية الرابعة
Q5:الشريحة الخمسية الخامسة (20% الأكثر ثراء)
***Q1 / Q5=[Gini(Q1) / Gini(Q5)]-1**
****Hom / Fem=[Gini(Femmes) / Gini(Hommes)]-1**
المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش (2005؛2015)

إنّ النساء هنّ من عانين أكثر من تداعيات هذا التدهور في تونس الكبرى. فقد ارتفع فارق اللامساواة في التعليم بين النساء اللائي يعشن أشد الأوضاع فقرا مقارنة بمن يعشن أكثر الأوضاع يسرًا، إذ مرّ من 25،4% سنة 2005 إلى 50،4% في 2015. ليس الأمر أفضل حالا بخصوص النساء الفقيرات القاطنات بالوسط الشرقي فقد مرّ مؤشر جيني المتعلق بهنّ مقارنة بالنساء الغنيات من 24،9% سنة 2005 إلى 29% سنة 2015، في حين تقلّص هذا الفارق لدى الرجال القاطنين بنفس المنطقة.

تكشف مقارنة مؤشر جيني بين النساء والرجال، اختلافا في النتائج مع تلك المتعلقة بعدد سنوات التعليم، فعدم المساواة في التعليم أعمق لدى النساء مهما كان مستوى دخلهنّ. ويتعاظم الفارق في المستوى التعليميّ مقارنة بالرجال حسب ارتفاع الدخل، ممّا يشكّل مفارقة أخرى على مستوى النتائج. ونجد أنّ

مؤشر جيني في الأسر الغنية أعلى لدى النساء بـ43،8% منه عند الرجال. بينما نجده أعلى بـ37،4% في أوساط الأسر الأشد فقرا. غير انّه لا بدّ من الإشارة غلى أنّ فارق عدم المساواة بين النساء الأشد فقرا والرجال قد تدهور في 2015 مقارنة بما كان عليه في 2005 فمرّ من 32،7 % إلى 37،4% بينما شهد تحسّنا لدى النساء الأكثر غنًى من 46،9% سنة 2005 إلى 43،8% في 2015.

4. محدّدات عدم المساواة في التعليم: تفكيك شابلاي [Shapley].

لدراسة محددات عدم المساواة في مجال التعليم سنة 2015، تعتمد طريقة شابلاي للتفكيك، وهي طريقة تتناول كل محدّد لنستخلص مدى مساهمته (الإيجابية أو السلبية) في عدم المساواة بتقدير تأثيره المباشر وتأثير تفاعله مع بقية المحدّدات.

ويستعرض الجدول 27 نتائج هذه التقديرات التي تعطي مساهمة كل محدد بالنسبة المئوية وبالقيمة المطلقة. تمّ اختيار حامل المحددات الآتي:

- الجنس.
- السنّ
- إذا كان الفرد يستعمل حاسوبا في المنزل أو لا.
- توفّر الربط بالأنترنت ذات الدفق العالي في المنزل.
- الدخل حسب الفرد من الأسرة (نفقات الاستهلاك بحساب الفرد).
- حجم الأسرة.
- إذا كان الفرد قد أثار الحاجة إلى العمل كسبب للانقطاع عن الدراسة.
- إذا كان الفرد قد أثار عدم الجدوى من مواصلة التعليم كسبب للانقطاع عن الدراسة.

يتمّ تبويب حجم مساهمة كل محدّد حسب مجالات بـ10 نقاط من النسبة المئوية مع لون يتحوّل إلى الداكن كلّما تصاعدت المساهمة من مجال إلى آخر. حين تكون المساهمة إيجابية تلوّن بالأخضر (من الفاتح إلى الدّاكن)، وعندما تكون سلبية تلوّن بالأحمر (من الفاتح إلى الداكن).

1.4 الجنس والسنّ وعدم المساواة في التعليم.

تبيّن النتائج أنّ البعد الجنساني لا يساهم في عدم المساواة في التعليم بقدر بقية المحدّدات في كل الجهات. يمثّل السنّ محدّدا ذا دلالة لعدم المساواة في التعليم، فهو مرتبط إيجابيا بعدم المساواة في كل مناطق البلاد بمعنى أنّ التفاوت في التعليم يتفاقم بارتفاع سنّ الأفراد. إنّ مساهمة السنّ في عدم المساواة في التعليم أهمّ لدى النساء (46،1%) منها لدى الرجال (23،7%) خاصة في تونس الكبرى (37،2% مقابل 23% لدى الرجال) وفي الشمال الشرقي (34،7% مقابل 17،8% عند الرجال) وبالأخص في الشمال الغربي

(49،7% مقابل 36،5%) والجنوب الشرقي (75،3% مقابل 30،3%) والجنوب الغربي (67،2% مقابل 56،6%).

2.4 مساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة.

تساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة بصورة ملحوظة في الحدّ من عدم المساواة لكن في تونس الكبرى وفي الشمال الشرقي دون سواهما. يساهم استعمال الحاسوب (أو الحاسوب الشخصي) في الحدّ من عدم المساواة بـ21،2% في تونس الكبرى (15،6% بالنسبة لعدم المساواة التي تتعرض لها النساء و26،9% للرجال) ويساهم توفّر الربط بالانترنت ذات الدفق العالي في الحدّ من عدم المساواة في التعليم بـ17،3% في تونس الكبرى (12،9% لعدم المساواة المتعلقة بالنساء و21،3% بالنسبة للرجال) و20،3% في الشمال الشرقي (17،4% للنساء و22،2% للرجال).

جدول IIV.27 تفكيك شابلاي حسب الجنس والجهة (المساهمة بالنسبة المئوية)

	Genre	Âge			PC-maison			Internet			Revenu		
Région	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total
GT	0,1	37,2	23,0	30,7	15,6	26,9	21,2	12,9	21,3	17,3	18,2	19,8	19,4
NE	0,2	34,7	17,8	25,9	20,8	29,5	25,7	17,4	22,2	20,3	10,2	22,1	16,2
NO	0,6	49,7	36,5	43,9	3,1	5,1	4,1	3,1	9,6	6,1	24,6	40,4	33,0
CE	0,1	28,7	5,2	15,1	3,6	1,8	2,9	2,2	2,8	2,6	29,8	47,9	38,7
CO	0,3	22,0	10,9	14,6	4,3	3,3	3,8	2,9	3,0	3,0	49,4	57,5	54,4
SE	0,7	75,3	30,3	55,6	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	9,9	40,5	21,0
SO	0,2	67,2	56,6	62,8	0,2	0,6	0,3	0,3	0,9	0,5	10,1	28,0	16,8
Total	**0,1**	**46,1**	**23,7**	**34,9**	**4,9**	**8,2**	**6,5**	**4,2**	**7,5**	**5,8**	**23,8**	**44,3**	**33,4**

	Taille du menage			Raison abandon : Doit travailler			Raison abandon : Aucune utilité		
	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total	Fem	Hom	Total
GT	1,7	3,0	2,0	10,2	2,4	4,8	4,2	3,7	4,4
NE	1,0	1,0	0,9	6,3	1,0	2,3	9,6	6,3	8,4
NO	1,2	1,5	1,3	7,5	4,4	4,1	10,7	2,5	6,8
CE	2,1	4,6	2,9	4,8	4,7	3,9	28,8	33,0	33,7
CO	2,4	2,6	2,5	6,7	10,0	8,0	12,2	12,7	13,3
SE	0,9	1,6	1,0	3,8	5,1	4,1	10,0	22,4	17,4
SO	1,0	1,3	1,0	1,6	1,6	0,7	19,6	11,0	17,7
Total	**1,1**	**1,6**	**1,2**	**5,8**	**2,7**	**3,3**	**14,1**	**12,1**	**14,8**

ملاحظة: يستعرض هذا الجدول المساهمة المقدَّرة لكل محدّد في عدم المساواة في التعليم (القيمة بـ%)

GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CO: الوسط الغربي

CE: الوسط الشرقي

SE: الجنوب الشرقي

SO: الجنوب الغربي

المصدر: STATA 14.0. / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

إلّا أنّنا إذا نظرنا إلى مساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة في الحدّ من عدم المساواة في التعليم في بقية المناطق وعلى الصعيد الوطني، نجد أنّها أضعف في الشمال الغربي وفي الوسط الشرقي، وأنّها هامشية في الجنوب الشرقي وفي الجنوب الغربي. وتثبت هذه النتائج أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في تحسين شروط التعلّم والتقدم في المستوى الدراسي، لكنّها تشير من جانب آخر إلى أنّ اهتمام السياسات العمومية بدور هذه التكنولوجيات في تقليص عدم المساواة في التعليم لازال محدودا لاسيما في المناطق الداخلية والجنوبية.

3.4 الدّخل وعدم المساواة في التعليم.

وفقا لنتائج العنوان 3.3، يتأكّد الترابط السلبي بين الدخل وعدم المساواة في التعليم مع تفكيك شابلاي. فالدّخل من المحدّدات الرئيسية لعدم المساواة إلى جانب السنّ. يساهم تحسين مستوى عيش الأسر على الصعيد الوطني في انخفاض عدم المساواة بـ33،4% على أنّ هذه المساهمة أضعف لدى النساء (23،8%). وتزداد أهمية مساهمة الدخل في الحدّ من عدم المساواة في التعليم في مناطق الشمال الشرقي (33%) والوسط الشرقي (38،7%) والوسط الغربي (54،4%). يساهم الدخل في الحدّ من عدم المساواة في التعليم لدى الرجال أكثر من النساء وذلك في كافّة المناطق.

4.4 الانقطاع المدرسي ومحدّدات أخرى لعدم المساواة في التعليم.

لحجم الأسرة تأثير غامض على عدم المساواة في التعليم وتكون مساهمته ضعيفة (1،2% في المجموع). كما يساهم الانقطاع عن الدراسة بسبب العمل (أو البحث عن شغل) بصورة ضعيفة في عدم المساواة في التعليم، وغالبًا ما يكون تأثيره إيجابيا. من المحتمل أن يعود ذلك إلى المستوى الدراسي المرتفع نسبيا للأشخاص الذين ينقطعون عن الدراسة. وحين يكون الدافع للانقطاع أن المنقطع لا يرى أي جدوى من مواصلة الدراسة تصبح المساهمة أكثر دلالة وتأخذ منحى إيجابيا. يساهم الانقطاع في هذه الحالة بـ14،8% في عدم المساواة في التعليم على الصعيد الإجمالي، 14،1% من عدم المساواة التي تشمل النساء و12،1%من تلك التي تشمل الرجال. إنّ الانقطاع عن الدراسة لاعتبار التعليم عديم الجدوى يساهم في عدم المساواة في التعليم بـ33،7% في الوسط الشرقي (28،8% للنساء و33% للرجال). ويساهم الانقطاع تحت هذا الدافع بـ19،6% و12،2% في عدم المساواة في تعليم النساء تباعًا في الجنوب الغربي والوسط الغربي.

5. مؤشر الفرصة الإنسانية في مجال التربية

لم يكن مؤشر جيني في منأى عن المآخذ، منها أنّه يعتبر المستوى الدراسي المحقّق معزولا عن العوامل الاجتماعية الموروثة على غرار الجنس ودرجة تعلّم الوالدين والثروة إلخ. فعدم المساواة النّاجمة عن ظروف

غير خاضعة لإرادة الأطفال ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار. لا يجب أن نعدّ الأفراد مسؤولين سوى عن الجهد الذي يبذلونه مقارنة بالآخرين ("كوهين" -Cohen 1989؛ "دووركن" -Dworkin 1981؛ "رومر" -1998 Roemer؛ "فلورباي" -Fleurbaey 2008). لكن ما من أمر يمكنه نفي تأثير الزاد الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي على مستوى التعليم الذي يبلغه الطفل و"الفرصة" التي تتاح له ليتمكن من مواصلة دراسته. لهذه الأسباب نضطر إلى استخدام قياس ملموس لعدم المساواة في التعليم يأخذ في الاعتبار ظروف عيش الطفل.

1.5 تقديم مؤشر الفرصة الإنسانية والبيانات.

حين يتمّ قياس عدم المساواة باعتماد مؤشر الفرصة الإنسانية يتجلّى مدى تأثير الظروف التي يعيشها الطفل (والتي لا يتحكّم فيها) على تزايد أو انحسار حظوظه في الوصول إلى فرصته (مستوى تعليمي – قدرات – أداء أكاديمي).

يوفر مؤشر الفرصة الإنسانية معلومتين ملموستين: معدل المستوى التعليمي (أو الكفاية) الذي يبلغه جمهور ما وعدم المساواة الناجمة عن ظروف عيش كل فرد من هذا الجمهور. يتمّ تقدير الفرصة لكل مستوى كفاية محقق في العلوم والرياضيات والقراءة. ويمكن أن تحدّد الفرصة من خلال احتمال تحقيق الطفل لمستوى معيّن من الكفاية (محدّد مسبقا) أو بكل بساطة من خلال العلامة التي يحصل عليها في مختلف المجالات. مستوى الكفاية الذي يمثل الفرصة في هذه الدراسة هو المستوى 2 في الرياضيات والعلوم والقراءة. لتحديد عدم المساواة في الوصول إلى فرصة، يتمّ تقدير احتمال وصول كل طفل إلى المستوى الثاني عبر نموذج لوجيستي يستخدم الظروف كمتغيّرات تفسيرية لهذا الاحتمال. ويتمّ تقدير معدل احتمال الوصول إلى الفرصة لإجمالي العيّنة (أو مجموعة من السكان) ويسمّى أيضا نسبة التغطية التي تتميّز بها تلك الفرصة. إنّ مؤشر التشتت هو التشتت الذي يحيط بمعدل الاحتمال المكتسب لكل "مجموعة ظروف" (مع الانتباه لوزن المجموعة) أي لكل مجموعة أفراد يتشاركون ظروفا متماثلة. يُستنتج هذا المؤشر الذي يقيس عدم المساواة في الفرصة من نسبة التغطية (معدل الاحتمال) بهدف تحديد مؤشر الفرصة الإنسانية المتعلق بكل عيّنة أو جزء من العيّنة. على سبيل المثال، إذا كان معدل احتمال الوصول إلى المستوى 2 للكفاية بالنسبة للأطفال القاطنين بتونس الكبرى مساويا لـ80%، في حين أنّ الأطفال القاطنين بنفس المنطقة والذين لم يتلقّوا تعليما قبل مدرسي وينتمون إلى أسر فقيرة لهم مؤشر تشتّت بـ50% حول المعدل، يكون مؤشر الفرصة الإنسانية

$$\%40 = (\%50 - 1)\ X\ \%80$$

باعتبار الأطفال المنتمين إلى هذه المجموعة من الظروف فحسب. وهكذا يشير مؤشر الفرصة الإنسانية المساوي لـ100% إلى توزيع منصف للفرص بين كل الأفراد، بينما يعني مؤشر الفرصة الإنسانية المساوي لـ0% أنّ فردًا واحدا يستفيد من الفرصة.

نعتمد في هذه الدراسة متغيّرات الظروف التالية:

- الجنس
- الجهة
- مدة الفترة التي يقضيها الطفل في التعليم قبل المدرسي
- المستوى التعليمي للأب
- المستوى التعليمي للأمّ
- الشريحة الخمسية للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (مؤشر)
- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة (مؤشر)

يتمّ استخدام نتائج المسح الذي أجري في إطار البرنامج الدولي لتقييم التلاميذ (Pisa) لسنة 2015 لتقدير مؤشر الفرصة الإنسانية. يقيّم هذا المسح معارف وكفايات كل تلميذ مستجوب في الرياضيات والعلوم والقراءة، على أن يكون التلاميذ المستجوبون قد أنهوا على الأقل 6 سنوات تمدرس عند إجراء المسح. وقد شارك حوالي 540000 تلميذ في سنّ الـ15 في هذا المسح الذي شمل 72 بلدا من بينهم 5374 تلميذا تونسيا.

تفيد نتائج هذا المسح أنّ التلاميذ التونسيين متأخرون مقارنة بأطفال بلدان أخرى من حيث الكفايات المكتسبة. وهو تأخر غير منفصل عن الإخلالات الهيكلية التي تعرفها المنظومة التربوية التونسية التي استعرضناها سابقا في هذا الجزء. لا زال أداء التلاميذ التونسيين ضعيفا ولم يعرف تطورا ملحوظا مقارنة بنتائج مسح البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ لسنة 2006. ففي مجال العلوم يصنّف 66% في المستوى-1 ، ولا يتملّك أي تلميذ تونسي الكفايات المميزة للمستوى-6 ولا حتى للمستوى-5.

أمّا في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإنّ 21% فقط من التلاميذ يبلغون المستوى-1، و27% المستوى-3 (مقابل 6،8% فقط للتلاميذ التونسيين) و19% يبلغون المستوى-4 (مقابل 0،7% للتلاميذ التونسيين). كما يفوق أداء تلاميذ الإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان أداء تلاميذ تونس في هذا المستوى من الكفاية. على صعيد فهم الكتابي، يبدو الوضع أكثر إثارة للانشغال حيث يصنّف 72% من التلاميذ التونسيين في المستوى-1 وهنا أيضا يتفوّق تلاميذ بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (20% في المستوى-1) والإمارات العربية المتحدة (40% في المستوى-1) والأردن (46،3% في المستوى-1)، على التلاميذ التونسيين الذين لا يحققون نتائج أفضل من حيث الكفايات في الرياضيات.

في هذا السياق ينبّه بنك تونس الدولي العربي في مذكّرة " محاور وطنية" إلى أنّه "رغم ما حققته المنظومة التربوية التونسية في مجال الإنصاف بين الجنسين والإنصاف من حيث الوسط الاجتماعي من نتائج تفوق معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي نتيجة هامة في حدّ ذاتها، لكنّها رافعة ضعيفة التأثير طالما كان مستوى الأداء الذي تكشفه اختبارات البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ

Pisa على هذه الدرجة من الضعف. فالإنصاف في إطار منظومة تربوية ضعيفة الأداء يتحوّل إلى عامل عديم التأثير في غياب ديناميكية تطوير ترنو إلى جودة التعلّمات." (بنك تونس الدولي العربي، 2017، صفحة 3).

2.5 نتائج الدراسة.

1.2.5. تكافؤ الفرص في الرياضيات.

فيما يتعلق بتكافؤ الفرص في التعليم، يركّز الجدول 28 على مؤشر الفرصة الإنسانية بخصوص اكتساب الكفايات الضرورية في الرياضيات. ففي هذا الجانب من الكفاية، تبلغ نسبة التغطية على الصعيد الوطني 16،02%، بمعنى أنّ معدّل 16،02% من الأطفال المستجوبين يتمكّنون من بلوغ المستوى الثاني للكفاية في الرياضيات، مع تدنّي نسبة التغطية لدى الفتيات بأكثر من 4 نقاط مئوية مقابل هذه النسبة لدى الرجال (18،59 للرجال و14،04 للنساء). يتضاءل هذا الفارق في الشمال الشرقي حيث تبلغ نسبة التغطية لدى الفتيات 17،09% وهي أدنى منها لدى الفتيان بقدر محدود (18،71%). بينما يزداد هذا الفرق أهمية في الشمال الغربي (17،15% للفتيان مقابل 10،44%فقط للفتيات). وفي الجنوب الغربي (16،59% للفتيان مقابل 8،33% للفتيات). وتبلغ نسبة التغطية لدى الفتيات والفتيان أدنى مستوياتها في الجنوب الغربي (تباعًا 8،33% و16،50%) وفي الوسط الغربي (تباعًا بـ8،47% و13،29%).

باعتبار الاختلافات بين المجموعات حسب الظروف المحدّدة سابقا، يشير مؤشر التشتّت إلى عدم تكافؤ الفرص الذي يمسّ الفتيات على وجه الخصوص. فبالنسبة لهذه المجموعة، يبلغ مؤشر التشتّت 20،7% مقابل 12،6%للفتيان. بصيغة أخرى، للفتاة التي تعيش نفس ظروف الفتى حظوظ (أو فرص) أقلّ لبلوغ المستوى-2 في الرياضيات. يبدو ارتفاع عدم المساواة في الفرص أكثر وضوحًا في الجنوب الغربي حيث ينبغي إعادة إسناد حوالي 30% من الفرص بشكل منصف بين مختلف مجموعات الظروف لضمان المساواة في الفرص. وفي الوسط الغربي كذلك يرتفع نسبيا مؤشر التشتّت (29،3%) في هذه المنطقة تعاني الفتيات من أعلى درجات عدم المساواة في الفرص (33،22%) مقارنة بالفتيات القاطنات ببقية الجهات.

في المقابل نسجل أضعف مؤشر للفرصة الإنسانية بمناطق الجنوب الغربي والوسط الغربي، مع مؤشرات بالغة الضعف لدى الفتيات. إجمالًا، يتمتّع الأطفال القاطنون في المناطق الشرقية بمؤشر الفرصة الإنسانية أكثر من أولئك الذين يسكنون الجهات الغربية.

جدول IIV.28 مؤشر الفرصة الإنسانية – الكفايات في الرياضيات (%)

	Taux de couverture			Indice de dispersion			IOH		
Région	Femme	Homme	Total	Femme	Homme	Total	Femme	Homme	Total
NE	17,09	18,71	17,83	17,78	13,57	15,20	14,05	16,17	15,12
NO	10,44	17,16	13,08	19,13	18,87	19,64	8,45	13,92	10,51
CE	16,54	19,55	17,88	22,60	14,00	17,29	12,80	16,81	14,79
CO	8,47	13,30	10,61	33,22	24,04	29,34	5,66	10,10	7,50
SE	13,73	22,19	17,36	20,06	10,27	16,50	10,98	19,91	14,49
SO	8,33	16,50	11,58	29,85	31,82	31,00	5,85	11,25	7,99
Total	**14,05**	**18,59**	**16,03**	**20,73**	**12,60**	**17,23**	**11,13**	**16,25**	**13,27**

ملاحظة: يتراوح مؤشر الفرصة الإنسانية بين 0% (لامساواة تامّة في الحظوظ) و100% (مساواة تامّة في الحظوظ)

GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CO: الوسط الغربي

CE: الوسط الشرقي

SE: الجنوب الشرقي

SO: الجنوب الغربي

المصدر: STATA 14.0 / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

2.2.5 تكافؤ الفرص في العلوم.

فيما يتعلق بتكافؤ الفرص من حيث اكتساب الكفايات في العلوم، تبيّن نتائج الجدول 29 تحسّنا مقارنة بالنتائج السابقة. ومع نسبة تغطية أعلى من النسبة المسجلة في كفايات الرياضيات وعلى الصعيد الوطني، تستقر نسبة التغطية في حدود 27،91% وتتقارب نسب الفتيات (27،23%) ونسب الفتيان (28،08%). لكنها تكون أكثر ارتفاعا في مناطق الشرق مقارنة بغرب البلاد. وتسجل لأضعف نسبة تغطية لدى الأطفال القاطنين بالجنوب الغربي (17،23%).

بالرغم من تحسّن نسبة التغطية لدى الفتيات واقترابها من النسبة المسجلة في صفوف الفتيان (مقارنة بالكفايات في الرياضيات)، يبيّن الفارق في مؤشرات التشتّت أفضلية للفتيان من حيث تكافؤ الفرص. ففي الشمال الشرقي، يتجاوز مؤشر التشتّت لدى الفتيات (10،59%) نفس المؤشر لدى الفتيان (8،88%).

لكن ذلك لا ينفي أنّ مؤشر الفرصة الإنسانية أكثر ارتفاعا لدى فتيات هذه المنطقة بفضل نسبة تغطية أعلى. وبخصوص تكافؤ الفرص، تتمتّع فتيات الوسط الشرقي بظروف أفضل مقارنة بالفتيان، بمؤشر تشتّت 10،82% ومؤشر فرصة إنسانية في حدود 26،96% (مقابل 14،84% و24،28% لدى الفتيان).

في المقابل، تعاني فتيات المنطق الغربية من عدم تكافؤٍ للفرص أكثر حدّة ممّا يعانيه الفتيان بخصوص اكتساب مستوى مقبول من الكفايات في العلوم، وينطبق ذلك بالخصوص على فتيات الجنوب الغربي حيث حوالي 32% من الفرص تتوزّع بشكل سيّئ بين مختلف مجموعات الظروف.

جدول IV.29 مؤشر الفرصة الإنسانية – الكفايات في العلوم (%)

	Taux de couverture			Indice de dispersion			IOH		
Région	Femme	Homme	Total	Femme	Homme	Total	Femme	Homme	Total
NE	33,94	29,09	31,74	10,60	8,88	9,98	30,34	26,51	28,57
NO	20,57	27,94	23,46	20,64	17,36	17,93	16,32	23,09	19,26
CE	30,23	28,53	29,47	10,82	14,85	11,11	26,96	24,29	26,20
CO	16,95	26,60	21,23	25,43	16,02	22,71	12,64	22,33	16,41
SE	27,23	32,15	29,34	15,46	8,15	11,43	23,02	29,53	25,99
SO	13,46	23,30	17,37	32,00	22,93	25,67	9,15	17,96	12,91
Total	**27,24**	**28,80**	**27,92**	**15,43**	**10,10**	**12,43**	**23,04**	**25,89**	**24,45**

ملاحظة: يتراوح مؤشر الفرصة الإنسانية بين 0% (لامساواة تامّة في الحظوظ) و100% (مساواة تامّة في الحظوظ)

GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CO: الوسط الغربي

CE: الوسط الشرقي

SE: الجنوب الشرقي

SO: الجنوب الغربي

المصدر: STATA 14.0 / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

3.2.5 تكافؤ الفرص في القراءة.

يتبيّن من خلال تقديرات مؤشر الفرصة الإنسانية المتّصل بالكفايات في القراءة (جدول 30) أنّ نسبة التغطية لدى الفتيات مرتفعة على الصعيد الوطني (24،8%) مقارنة بالفتيان (18،75%). كما تفوق هذه النسبة تلك النسب المتعلقة بالكفايات المكتسبة في الرياضيات وفي العلوم إذ تبلغ وطنيّا 22،16%. كما نجد أنّ الجهات الغربية (من الشمال إلى الجنوب) محرومة مقارنة بمناطق الشرق. وتعود نسبة التغطية الأضعف (معدل احتمال الوصول إلى المستوى-2 في القراءة) إلى منطقة الجنوب الغربي (10،42%) بينما يتمّ رصد النسبة الأعلى لدى أطفال الشمال الشرقي. وتنبغي الإشارة إلى انفراد مناطق الوسط الغربي والجنوب الغربي بتدنّي نسبة التغطية لدى الفتيات مقارنة بما يسجل لدى الفتيان، بينما تتجاوز نسبة التغطية عند الفتيات بصورة ملحوظة نسب الفتيان في بقية المناطق.

يقدّر عدم تكافؤ الفرص بـ18،09% على الصعيد الوطني أي أنّه أهمّ ممّا تمّت معاينته سابقا بخصوص اكتساب الكفايات في الرياضيات والعلوم. وهي نتيجة ملفتة لأنّها تثبت أنّ معدل تغطية فرصة

ما (اكتساب مستوى معيّن من الكفاية في القراءة في هذه الحالة) لفائدة جمهور محدّد لا يعني بالضرورة، حتى وإن كان مرتفعا، أنّ الفرصة موزّعة بإنصاف بين أفراد تلك الفئة من السكان.

لا شكّ أنّ معدل عدد الفتيات والفتيان في تونس الذين يبلغون مستوى مقبولا في القراءة أعلى من عدد أولئك الذين يصلون إلى نفس المستوى في الرياضيات والعلوم. غير أنّ فرص الوصول إلى هذا المستوى في القراءة تتوزّع بشكل أقل إنصافا من فرص الوصول إلى نفس المستوى في الرياضيات وفي العلوم. يرتفع مؤشر التشتّت إلى 23،09% في الشمال الغربي، و25،95% في الوسط الغربي، و33،86% في الجنوب الغربي، ويصحّ التعبير عن هذه النسبة الأخيرة بالصيغة التالية (1 – 33،86%=)66،14% فقط من فرص الوصول إلى المستوى-2 في القراءة تتوزّع بين الأطفال، فينبغي إذًا إعادة إسناد الـ33،86% من الفرص المتبقية بشكل منصف على كلّ الأفراد حتى يتحقق تكافؤ الفرص. تكون نسبة التشتّت واضحة الارتفاع لدى فتيات الوسط الغربي (33،46%) والجنوب الغربي (35،79%). ممّا يؤدي إلى مؤشر فرصة إنسانية ضعيف لفتيات هاتين المنطقتين (البالغ تباعًا 10،14% و6،17%). وتتوزّع فرص الوصول إلى مستوى مقبول من كفايات القراءة بصورة شديدة اللامساواة في هذين المنطقتين مع تضرّر الفتيات من ذلك. كما تعرف مؤشرات الفرصة الإنسانية الخاصة بالفتيات والفتيان ضعفًا كبيرا في منطقة الشمال الغربي (14،68% و8،55% تباعًا).

جدول IV.30 مؤشرات الفرصة الإنسانية – الكفايات في القراءة (%)

	Taux de couverture			Indice de dispersion			IOH		
Région	Femme	Homme	Total	Femme	Homme	Total	Femme	Homme	Total
NE	29,94	20,32	25,58	9,69	20,97	15,28	27,04	16,06	21,67
NO	18,35	12,75	16,15	19,99	32,86	23,09	14,69	8,56	12,42
CE	28,68	19,55	24,61	12,44	22,29	16,71	25,12	15,19	20,50
CO	15,25	17,55	16,27	33,47	23,77	25,96	10,15	13,38	12,05
SE	26,99	21,54	24,66	18,58	11,78	15,37	21,97	19,01	20,87
SO	9,62	11,65	10,42	35,79	39,00	33,86	6,17	7,11	6,89
Total	**24,80**	**18,76**	**22,17**	**16,58**	**20,05**	**18,09**	**20,69**	**15,00**	**18,16**

ملاحظة: يتراوح مؤشر الفرصة الإنسانية بين 0% (لامساواة تامّة في الحظوظ) و100% (مساواة تامّة في الحظوظ)

GT: تونس الكبرى

NE: الشمال الشرقي

NO: الشمال الغربي

CO: الوسط الغربي

CE: الوسط الشرقي

SE: الجنوب الشرقي

SO: الجنوب الغربي

المصدر: STATA 14.0 / أجري الحساب من طرف المؤلّف.

في الخلاصة، تتوزّع فرص اكتساب الكفايات الضرورية في القراءة بأكثر لامساواة مقارنة بالفرص المتعلقة باكتساب الكفايات في العلوم لكنّها أكثر مساواة بالنسبة لفرص اكتساب الكفايات في الرياضيات.

6. خاتمة وتوصيات.

تمّ التركيز في هذا الجزء على عدم المساواة في التعليم ومحدّداتها وتوزيعها حسب الجنس والجهة ومستوى العيش. واعتمدت الدراسة الإحصائيات الرسمية لوزارتي التربية والتعليم العالي وأربع قواعد بيانات فردية ناتجة عن مسوحات: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-تونس 2018؛ المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى العيش 2005 و2015؛ والبرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ بيزا-2015 (Pisa).

1.6 النفقات العمومية.

بخصوص النفقات العمومية في التعليم، تظهر النتائج علامات تنذر باختلال هيكلي في توزيع الميزانية إلى نفقات تصرّف ونفقات استثمار وقد صار الاختلال قائما على المدى الطويل. إضافة إلى ما أبرزته هذه النتائج من ضعف تطوّر الإنفاق بحساب التلميذ الواحد والطالب الواحد حين تعتمد القيمة الحقيقية (باعتبار التضخّم في المستوى العامّ للأسعار). وقد تجلّى تهميش النفقات المخصصة للتّطوير والاستثمار لصالح نفقات التصرّف (أجور ...) على مستوى الإنفاق العمومي الموجّه للتعليم الأساسي والثانوي وذلك منذ الثورة.

ولم يحظَ التعليم العالي في العشرية الأخيرة باستراتيجية استثمار وتطوير على المدى المتوسط والبعيد. وهو ما يؤكّده التطوّر السلبي لنسبة نفقات الميزانية وبالأخص تلك الموجّهة للاستثمار. إضافة إلى الضعف الفادح في معدل ارتفاع النفقات الحقيقية على الطالب الواحد، وقد شهد تطوّر هذه النفقات منحى سلبيا حين يتعلق الأمر بالنفقات الحقيقية للاستثمار.

2.6 البنية التحتية.

في مستوى البنية التحتية، أظهرت النتائج ارتفاعا في معدل عدد التلاميذ بالقسم في الابتدائي بين 2010 و2020. تدلّ هذه النتيجة، حين ترتبط بتراجع نسبة التأطير في الابتدائي، عدم كفاية الاستثمارات العمومية في التعليم الابتدائي على وجه الخصوص التي مسّت كلّ الولايات تقريبا.

في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وفي الثانوي عرف معدل عدد التلاميذ بالقسم ركودًا نسبيا بين 2010 و2020. ولم ينخفض هذا المعدل إلّا في ستّ ولايات فقط.

لا يستجيب الاستثمار العمومي المخصص لإنشاء مخابر وقاعات اختصاص إلى متطلبات التعليم الجيّد في المدارس الإعدادية والمعاهد. فقد عرف معدل عدد التلاميذ في قاعة الاختصاص الواحدة (مخابر) للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي والثانوي ارتفاعا نسبيا في الولايات الساحلية.

في التعليم العالي، لا تستوعب البنية التحتية القائمة والمعدّة للبحث العلمي (مخابر ووحدات بحث) إلّا جزءًا ضئيلا من الطلبة المتابعين للدراسة في الإجازة والماجستير والدكتوراه.

3.6 التأطير والتعلّم.

على مستوى التعلّم، تعود جذور عدم المساواة في التعليم إلى المرحلة ماقبل المدرسية، فالتفاوت واضح من حيث الالتحاق بالتعليم المدرسي بين الوسط الحضري والوسط الريفي، كما أنّ الفارق ملحوظ بين الجهات. ويوجد ترابط إيجابي بين مستوى العيش (يتمّ تقديره بمؤشر الرفاه الاقتصادي) والنسبة المئوية للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي.

عرفت نسبة تأطير تلاميذ الابتدائي سنة 2020 تراجعا مقارنة بـ2010. وسجلت أعلى نسب هذا التراجع في الجهات الداخلية كما شملت بعض الولايات الساحلية. ويبدو أنّ ارتفاع نسبة التأطير في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وفي الثانوي تعود إلى الانخفاض في نسبة التمدرس ابتداء من المرحلة الثانية. كما يمكن تفسيره بالارتفاع الواضح في نسبة الانقطاع في صفوف تلاميذ المدرسة الإعدادية والمعهد. فباستثناء إقليم تونس والشمال الشرقي، تحقق كافّة المناطق الأخرى نسب إتمام للدراسة الثانوية أقلّ من 50%. وهي نتيجة تظهر من جانب آخر ترابطا إيجابيا جليّا مع ظروف عيش التلاميذ.

يشمل الانقطاع المدرسي بالأخص فتيات الشمال الشرقي والجنوب الشرقي. وتبدو ظاهرة عدم تمدرس الفتيات منفصلة عن الرفاه الاقتصادي بما أنّها تشمل على حدّ السواء الأسر من مختلف مستويات العيش. وعرفت نسبة تمدرس الفتيات بالمدرسة الإعدادية انخفاضا حادّا خصوصا لدى القاطنات بالوسط الغربي. إضافة إلى الارتفاع الكبير في النسبة المئوية للتلاميذ خارج الإعدادية في المناطق الريفية. وتسجل أعلى نسب هؤلاء التلاميذ بالشمال الشرقي والوسط الغربي والوسط الشرقي. أمّا في صفوف الفتيان فالنسب الأعلى في الشمال الشرقي والوسط الشرقي. كذلك تؤثر ظروف العيش بصورة ملحوظة في نسبة التلاميذ خارج المدرسة الإعدادية. فيما يتعلق باكتساب الكفايات الأساسية في القراءة، فإنّ الأداء الأضعف يسجل بالشمال الغربي والوسط الشرقي. وتبلغ الفتيات نسبة كفايات أعلى ممّا يحقّقه الفتيان في كلّ المناطق باستثناء الوسط الغربي. لكن، وخلافا للكفايات في القراءة، كانت نسبة الأطفال الذين أظهروا كفايات في الحساب أضعف بكثير على الصعيد الوطني. وفي هذا المستوى من الكفايات تتأخر فتيات الوسط الريفي بشوط هامّ نسبيا عن الفتيان، وتسجل أضعف مستويات الكفاية في الوسط الغربي

والجنوب الشرقي. من جانب آخر، هناك ترابط تامّ بين النسب المئوية للتلاميذ المتملّكين للكفايات في القراءة والحساب وبين مؤشر الرفاه الاقتصادي. ويكون التشتّت أكثر ارتفاعا لدى الفتيات في المجالين.

فيما يخص التعليم العالي، تراجعت نسبة التأطير العامّة (طلبة/أساتذة من كل الأصناف) بين 2014 و2018. وفي نفس الفترة عرفت نسبة تأطير الطلبة من طرف الأساتذة الباحثين انخفاضا ملموسا.

4.6 عدم المساواة في التعليم: المستوى التعليمي ومؤشر جيني.

تشهد عدم المساواة في التعليم ارتفاعا نسبيا على الصعيد الوطني (أكثر ارتفاعا من عدم المساواة في الدّخل) وتشمل الفتيات والنساء على وجه الخصوص، وذلك بقطع النظر عن مستوى الدّخل. إنّ الفارق في المستوى التعليمي مقارنة بالرجال يتسع كلما ارتفع الدّخل. وتتفاقم اللامساواة في التعليم لدى الأفراد الأشد فقرا في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي. وتكابد النساء القاطنات بهذين المنطقتين أكثر من غيرهنّ من عدم المساواة في التعليم. وتحتل المنطقتان المذكورتان المراتب الأولى من حيث عدم المساواة في التعليم حتى لدى الأفراد المنتمين إلى الأسر الأكثر غنًى.

يزداد فارق عدم المساواة اتساعا بين الأكثر ثراء والأشد فقرا في مناطق تونس الكبرى والشمال الشرقي. فتدهور أوضاع الفقراء في المنطقة الأولى مقارنة بالأغنياء يدعو إلى الانشغال والقلق. وتتعرّض النساء أكثر لتداعيات هذا التدهور في تونس الكبرى. كما تنبغي الإشارة إلى تفاقم عدم المساواة بين النساء والرجال على الصعيد الوطني في 2015 مقارنة بـ2005.

5.6 عدم المساواة في التعليم: المحدّدات الرئيسية.

يكشف تفكيك "شابلاي" أنّ السنّ محدّد ذو دلالة لعدم المساواة في التعليم. فهو مرتبط بها ارتباطا إيجابيا في كل مناطق البلاد بمعنى أنّ التفاوت في مجال التعليم يتعمّق مع السنّ. وتساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة بصورة ملحوظة في الحدّ من عدم المساواة لكن في تونس الكبرى وفي الشمال الشرقي فحسب. وتثبت هذه النتائج أنّ اهتمام السياسات العمومية بدور التكنولوجيات الحديثة في تقليص عدم المساواة في التعليم لازال محدودا لا سيّما في المناطق الداخلية وفي الجنوب. يُعدّ الدخل كذلك ضمن المحدّدات الرئيسية لعدم المساواة في التعليم. ويساهم تحسين مستوى عيش الأسر في انخفاض عدم المساواة على الصعيد الوطني. غير أنّ هذه المساهمة تظلّ ضعيفة لدى النساء مقارنة بالرجال وذلك في كافّة مناطق البلاد. من جانب آخر، حين يعتقد المنقطع عن الدراسة أنّ مواصلتها عديمة الجدوى، فإنّ ذلك يشكّل محدّدا ذا دلالة لعدم المساواة في التعليم سواء لدى الرجال أو النساء القاطنين بالوسط الشرقي وبالجنوب الغربي وبالوسط الغربي.

6.6 عدم تكافؤ الفرص: مؤشر الفرصة الإنسانية.

تتعرّض الفتيات بالأخص لعدم تكافؤ الفرص من حيث فرص اكتساب الكفايات الأساسية في الرياضيات مع الأخذ في الاعتبار لظروف عيش التلاميذ. وتعاني فتيات الوسط الغربي من عدم تكافؤ الفرص معاناة أشد من الفتيات القاطنات ببقية المناطق. بالمقابل يسجل مؤشر الفرصة الإنسانية الأضعف (أي عدم تكافؤ أعلى للفرص) في مناطق الجنوب الغربي والوسط الغربي.

تظهر النتائج المتعلقة بتكافؤ الفرص في اكتساب الكفايات في العلوم تحسّنًا مقارنة بالنتائج السابقة، فنسبة التغطية أكثر ارتفاعا ممّا سجل بخصوص الكفايات في الرياضيات.

ورغم تحسّن نسبة التغطية لدى الفتيات التي قاربت مثيلتها لدى الفتيان (مقارنة بالكفايات في الرياضيات)، يبيّن فارق مؤشرات التشتّت أفضلية للفتيان من حيث تكافؤ الفرص. تعاني الفتيات القاطنات بالمناطق الغربية من عدم تكافؤ للفرص حادّ وأكثر ارتفاعا ممّا يُرصد لدى الفتيان بخصوص اكتساب مستوى مقبول من الكفايات في العلوم.

يتّضح ارتفاع نسبة التغطية لصالح الفتيات مقارنة بالفتيان على الصعيد الوطني من خلال التقديرات في مجال القراءة. لكن حين يتعلق الأمر بعدم تكافؤ الفرص، نكتشف أنّه أعلى ممّا يسجّل بخصوص اكتساب الكفايات في الرياضيات والعلوم.

إنّنا أمام نتائج مُلفتة توضّح أنّه حتى في صورة ارتفاع معدل تغطية الفرصة لصالح فئة معيّنة من السكان، فإنّ ذلك لا يعني توزّع تلك الفرصة بشكل منصف. فحظوظ الوصول إلى مستوى مقبول من الكفايات في القراءة تتوزّع بشكل غير عادل في جهات الوسط الغربي والجنوب الغربي وهو ما يُلحق الضرر بالفتيات أساسًا. وتكون نسبة التغطية لدى الفتيات في هذين المنطقتين أضعف ممّا هي عليه لدى الفتيان. بينما يكون معدل التشتّت (عدم تكافؤ الفرص) أشد ارتفاعا لدى الفتيات في هذه المناطق.

7.6 توصيات.

سعينا في هذا الجزء إلى إزاحة الستار على عديد الإخلالات الهيكلية في المنظومة التربوية التونسية من حيث ضعف دعم الميزانية والبنية التحتية وعدم تكافؤ الفرص. ممّا يفرض إجراءات على المدى القريب والبعيد رامية إلى تكريس مبدإ التعليم الجيّد للجميع بصرف النظر عن مستوى عيشهم وظروفهم العائلية والاجتماعية، ونقترح في هذا الاتجاه جملة من التوصيات:

- العمل على وضع حدّ لعدم التزام الدولة بما تضمّنه الدستور بصريح القول من ضمان لتعليم جيّد للجميع دون تمييز.

- العمل على إعادة توجيه الموارد العمومية والاهتمام السياسي نحو دور المدرسة العمومية الشاملة والمجانية والمتاحة للجميع.
- الدعوة إلى إعادة تحفيز نفقات الاستثمار والتطوير في القطاع التربوي بإعطائها قسطًا متصاعدا في نفقات الميزانية.
- العمل على الترفيع في الإنفاق العمومي الموجّه للتعليم ماقبل المدرسي في الوسط الريفي وفي الجهات الغربية المحرومة.
- الدعوة إلى التمييز الإيجابي عند رصد النفقات العمومية للتربية لصالح المناطق الداخلية والمناطق المعزولة خصوصا فيما يتعلق بتعيين المدرّسين والاستثمار في البنية التحتية المدرسية.
- الدعوة إلى الزيادة في الاستثمار العمومي (انتداب، تكوين، تقييم) بهدف تحسين جودة التعلّم من خلال إعادة تأهيل الإطار التربوي ودعم كفاءاته البيداغوجية والعلمية.
- دعم دور الفاعلين الجهويين والمحليين في أخذ القرار واستقلاليتهم في ضبط الاستراتيجيات المستقبلية لإدارة المؤسسات التربوية.
- الدفع من أجل إعادة تأكيد دور الدولة التعديلي وسلطتها على قطاع التعليم الخاص مع السهر على الحوكمة الرشيدة لهذا القطاع ومطابقته للمواصفات الجاري بها العمل.
- فرض مساهمة قطاع التعليم الخاص في جهود الاستثمار في البنية التحتية والتطوير ضمن رؤية تضامنية وطنية تكرّس الدور الاجتماعي للقطاع التربوي وتحدّ من التفاوت المتصاعد بشكل ملموس بين العمومي والخاص من حيث جودة الخدمات التربوية المسداة.
- إطلاق حوار مع الحكومة لضبط استراتيجية مساعدة اجتماعية ودعم للميزانية على المدى المتوسط والبعيد من أجل دعم العائلات المعدمة وتمكينها من مداخيل قارّة تغطّي المصاريف المدرسية لأبنائها. ويرمي هذا الجهد في الميزانية إلى الحدّ من نسبة الأطفال المنقطعين مبكّرًا عن الدراسة وإلى تحسيس الفئات الهشة والفقيرة ضدّ تشغيل الأطفال.
- الدعوة إلى اخذ البعد الجنساني في الاعتبار ضمن السياسات التربوية لكسر الحواجز والقوالب الجاهزة التي تعيق التحاق الفتيات بالمدرسة أو إتمام مسارهنّ الدراسي.
- إطلاق حوار مع السلطة التنفيذية يهدف إلى جعل التعليم الوطني مصعدًا اجتماعيا حقيقيا للفتيات والنساء خصوصا في الجهات المحرومة وإلى تشجيعهنّ على مواصلة دراستهنّ. كما ينبغي الانكباب من قريب على المصاعب التي تعقّد الاندماج المهني للفتيات والنساء والحلول الرامية إلى الحدّ من التمييز في الأجر وضمان حقهنّ في العمل.

الفصل الثامن

عدم المساواة في الصحة

محمد منذر بلغيث*

*إطار إداري متقاعد

يتّفق الجميع على أنّ الصحة أحد الحقوق الإنسانية الأساسية. وقد جاءت جائحة كوفيد-19 التي هزّت العالم منذ نهاية 2019 لتثبت الضرورة القصوى في كل بلدان العالم لإيلاء أهمية خاصة وأولوية مطلقة للقطاع الصحي ولهياكله وأجهزة التغطية الصحية من أجل حماية صحة المواطنين وحياتهم.

كشفت هذه الجائحة بوضوح عدم المساواة السائدة في مجال الوصول إلى العناية الصحية سواء داخل البلدان، بين طبقات المجتمع وبين الجهات داخل البلد الواحد، أو بين البلدان. لقد كان الوصول إلى التلاقيح والحرب الخفيّة بين مختلف البلدان للحصول عليها وسباق مؤسسات البحث والمخابر والصناعات الصيدلية في هذا المجال من العوامل التي أماطت اللثام على هذه اللامساواة والفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الأقلّ حظًّا. وقد أطلقت المنظمة العالمية للصحة في جويلية 2021 تحذيرًا من التلقيح بسرعتين مختلفتين، إذ لم تتجاوز حصة البلدان الفقيرة والعاجزة على مقاومة الفيروس 1% من 3،3 مليار جرعة تلقيح مضادّ للكوفيد تمّ استعمالها ممّا أدّى إلى بروز أكثر من متحوّر يكون أشد خطورة من سابقه.("لوموند"، 10- 07-2021).

تسبّبت الجائحة في تجلّي عدم المساواة داخل البلدان التي كانت أحيانا رهيبة بين الطبقات الاجتماعية، لا من حيث الوصول إلى العناية فحسب، بل في مستوى القدرة على التّوقي صحيّا واجتماعيا واقتصاديا. لقد كان تخلّي الدولة عن التزاماتها في مجالات الصحة العمومية والتعليم من استتباعات أفول الدولة الاجتماعية والانكماش المستمرّ للإنفاق العمومي نتيجة السياسات النبوليبرالية منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي، فكان لكلّ ذلك أثر في تقليص قدرة القطاع العامّ على توفير عناية جيّدة ومواجهة آثار الجائحة على الفئات الهشة بالأخص وحتى على الطبقات المتوسطة. هكذا تبدو عدم المساواة في الصحة اليوم، مثلما كانت بالأمس، انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية وللعدالة بين البشر، لكنّها تشكّل كذلك خطرا يهدّد النهوض بالرأسمال البشري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة.

سنسعى جاهدين في هذا الجزء إلى تحديد معالم عدم المساواة في تونس من خلال المعطيات والدراسات المتوفّرة، لكن، وهو الأهمّ، أنّنا سنقدّم من خلال ذلك اقتراحات وتوصيات لتوجيه السياسات العمومية نحو مزيد من الإنصاف والعدل في المجال الصحي. وبالرغم من اقتناعنا بأنّ "الوعي بالمشكلات لا ينقذ الأرواح، كما لا يعيد العافية" مثلما أكّده د. ر. غواتكين59، فإنّنا نعتقد جازمين أنّ الأساس هو استخلاص الاستراتيجيات حتى نتمكّن من الذهاب إلى مابعد فهم الوقائع وتطبيق المعرفة على الرهانات والمشكلات المرصودة. في هذا الصدد، نأمل أن نُفلح في انتقال لا غنًى عنه" من التحليل إلى الفعل الملموس حتى نحلّ المشاكل التي تمكّن البحث من وضعها في دائرة الضوء" باتجاه مزيد تكريس الحق في الصحة للفئات المحرومة على وجه الخصوص.

[59] Gwatkin D. R. « *Inégalitée de santé des pauvres : que sait-on et que peut-on faire ? », Bulletin* of the World Health Organization, 2000, n°78.

1. الحق في الصحة.

تُجمع كافة الصكوك القانونية الدولية اليوم على الاعتراف بالصحة كحق إنساني، وبما هو كذلك، فالدول ملزمة باحترامه وحمايته وتكريسه.

لعله من المهمّ أن نذكر في هذا السياق أنّ دستور المنظمة العالمية للصحة 1946 كان أوّل من ذكر هذا الحق في توطئته، وهو نفس الصكّ الذي حدّد الصحّة باعتبارها "حالة من اكتمال السلامة بدنيًّا وعقليًّا واجتماعيًّا، لا مجرّد انعدام المرض أو العجز". كما تشير هذه التوطئة بدقّة إلى أنّ "التمتّع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية".

نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحقّ معتبرا إياه مكوّنا أساسيّا للحقّ في " مستوى معيشة " كافٍ.

يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 بالحقّ في الصحة كحقّ إنساني ويُلزم الدول الممضية عليه بحمايته في بياناتها وتشريعاتها وسياساتها الوطنية.

يضمن دستور تونس الجديد الحقّ في الصحة كحق إنساني وينصّ في الفصل 21 منه على أنّ " المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات ..." وأنّ " الدولة تضمن للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم". ثمّ يحدّد في الفصل 38 أنّ " الصحة حقّ لكلّ إنسان. تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكلّ مواطن، وتوفّر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية. تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقدي السند، ولذوي الدخل المحدود. وتضمن الحقّ في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون."

لا يمكن لكل هذه الاعتبارات القانونية والأخلاقية إلّا أن تؤكّد وتشرعن المطالب الاقتصادية التي تجعل من صحة السكان والموارد البشرية أحد أهمّ عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعي.

إنّ الحقّ في الصحة، من حيث هو حقّ أساسي، يكتسي صبغة الحقّ الكونيّ وغير القابل للتصرّف، وهو مترابط على نحوٍ وثيق مع بقية الحقوق (مثل التعليم والعمل ...) وغير قابل للتجزئة، ممّا يستتبع المساواة وعدم التمييز. وهو حقّ على غرار بقية الحقوق، كما تترتّب عنه التزامات، فالدول ملزمة تبعًا لذلك بحمايته واحترامه وتكريسه.

إنّ التزام الدول باحترام هذا الحقّ يجبرها على عدم إخضاع ممارسة هذا الحقّ إلى أي قيود مباشرة أو غير مباشرة. ويترتّب على هذا الالتزام منع الغير من التدخّل في ممارسة هذا الحقّ وسنّ القوانين واتخاذ

التدابير المناسبة لضمان خضوع الفاعلين الخواص لمعايير حقوق الإنسان عند إسداء خدمات الرعاية الصحية60. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى أنّ الدول، على غرار ما تقوم به بخصوص خدماتها العمومية، تسهر على ألّا تشكل خوصصة خدمات الرعاية الصحية تهديدا أو خرقا للمبادئ التي تحكم حقوق الإنسان وتضمن ذلك، من حيث التوافر وإمكانية الوصول وجودة تجهيزات وخدمات الرعاية الصحية. يتمثل الإلزام الثالث للدول في التفعيل أو التأسيس وهو ما يعني وضع التدابير الإيجابية والملائمة التي من شأنها إتاحة التحقق الكامل لهذا الحق. ويترتّب عن ذلك بالأساس توخّي سياسات ومخططات صحية وطنية تغطي القطاعات العمومية والخاصة على حدّ السواء. ويجب أن تستند هذه السياسات وهذه التدابير إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز.

لكن ماذا عن تلازم العدل والمساواة مع هذا الحق في الواقع على الصعيدين العالمي والوطني؟

ذلك ما سنعمل على تناوله في هذا الجزء.

2. مفهوم عدم المساواة في الصحة.

1.2 تعريف عدم المساواة في الصحة.

تعرّف المنظمة العالمية للصحة مفهوم عدم المساواة في الصحة على أنّه " الأسباب غير العادلة والممكن تفاديها للمشاكل الصحية التي لا يكون السكان، داخل البلد الواحد أو في بلدان مختلفة، على قدم المساواة في مواجهتها. يشكّل هذا التفاوت الصحي انعكاسا لعدم المساواة التي يمكن معاينتها عامّةً داخل مجتمع ما أو بين مجتمعات مختلفة. إنّ الظروف الاجتماعية-الاقتصادية التي يوجد فيها الأفراد تحدّد مخاطر الإصابة بالمرض والتدابير المتخذة للوقاية منه أو علاجه حين تحصل الإصابة به"61.

تصف " بوابة عدم المساواة في الصحة " (Health Inequality Portal) اللامساواة بأنّها " ما تكتسيه الحالة الصحية لمجموعات من الأشخاص من اختلافات هامة وعديمة الفائدة وغير منصفة ومجحفة ومنتظمة ويمكن تفاديها بوسائل معقولة". ويمكن رصدها بين السكان وبين المجموعات داخل السكان وفي شكل سلّم متفاوت التدرّج، كما يمكن رصدها بين البلدان وبين الجهات، وهي مرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، الظروف التي يولد فيها الأفراد ويكبرون ويعيشون ويعملون ويشيخون. تعني هذه اللامساواة غالبًا أنّه كلّما كان المركز الاجتماعي والاقتصادي لفرد أو مجموعة ما أقلّ تميّزًا كان ذلك مرتبط بحالة صحية متدنّية. فالتفاوت في مجال الصحة مرتبط بالتالي بلامساواة أشمل وبأشكال من التمييز داخل المجتمع مثل العنصرية والتمييز بين الجنسين والفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

---

[60] انظر كتيّب كراس المفوضية لحقوق الإنسان-الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للصحة، "الحقّ في الصحّة"، مذكرة إعلامية عدد 31.

[61] المنظمة العالمية للصحة، مذكرة 3: المفاهيم الرئيسية.

يتمّ رصد عدم المساواة غالبًا على امتداد تدرّج اجتماعي هو " تقهقر تدريجي أو خطّي للحالة الصحية يقترن بموقع اجتماعي تنازلي "62 ويوجد هذا التّدرّج في كل البلدان، الغنية منها والفقيرة، ويمكن معاينته عند فحص عوامل مثل الدخل والمستوى التعليمي والمنطقة الجغرافية والجنس والانتماء الاثني ممّا يعني أنّه كلما كانت أوضاع فرد أو مجموعة ما ملائمة، كانت حظوظهم أكبر في التمتّع بصحة جيدة وحياة أطول.

2.2 المحدّدات الاجتماعية للصحة.

هي الظروف التي يولد فيها الأفراد ويكبرون ويعيشون ويعملون ويشيخون، كما أنّها المنظومات التي يتمّ وضعها لمواجهة المرض. وحيث أنّ هذه الظروف تحدّدها عوامل عدّة: الاقتصاد والسياسات الاجتماعية والسياسة، فهي تعكس إذًا خيارات سياسية وترتهن لتوزيع السلطة والمال والموارد على كل الأصعدة، عالميا ووطنيا ومحليا. فالمحدّدات الاجتماعية للصحة هي في النهاية، مصدر أهمّ أشكال عدم المساواة في الصحة التي نشهدها داخل البلد الواحد أو بين بلدان العالم المختلفة.

لا تكون المحدّدات دائما أسبابا مباشرة، فهناك عوامل فردية واجتماعية واقتصادية وبيئية يمكن ربطها بمشكل صحي مخصوص أو بحالة صحية شاملة. لقد أصدرت إدارة الاتصال بوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في مقاطعة الكيباك63 كتيّبًا بعنوان " الصحة ومحدّداتها. فهم أعمق من أجل فعل أجدى " قدّمت فيه خارطة للصحة ومحدّداتها تتضمّن أربعة مجالات موزّعة على دوائر متّحدة المركز تتضافر للمساهمة في عنصر مركزي: الحالة الصحية للسكان.

وهذه المجالات الأربع هي:

- الخاصيات الفردية: مثل الخاصيات البيولوجية والجينية والكفاءات الفردية والاجتماعية عادات العيش والسلوكيات والخاصيات الاجتماعية-الاقتصادية مثل الدراسة والانشغال ونوع العمل والدخل ...
- وسط العيش الذي يتضمّن الوسط العائلي ودوره المحوري في نموّ الطفل. ووسط الحضانة والوسط المدرسي ووسط العمل والوسط السكني والجماعة المحلية والجيرة.
- المنظومات: مثل منظومات التعليم وخدمات حضانة الطفولة، ومنظومات الصحة والخدمات الاجتماعية، التهيئة الترابية، دعم التشغيل والتضامن الاجتماعي، ومنظومات وبرامج أخرى مثل مصالح مراقبة مياه الشرب والتصرف فيها أو سلامة الأغذية ...
- السياق العامّ: ويحدّده السياق السياسي والتشريعي، والسياق الاقتصادي، والسياق الاجتماعي والثقافي الذي تحدّده المعايير والقيم السائدة في مجتمع ما والممارسات الدينية والفوارق بين الفئات الاجتماعية، والسياق العلمي والتكنولوجي والمحيط الطبيعي والنظم الايكولوجية.

[62] HIP, https://health-inequalities.eu
[63] www.msss.gouv.qc.ca section Documentation, rubrique Publications

3.2 عدم المساواة وعدم الإنصاف في الصحة

لا بدّ من اجتناب الخلط المتواتر بين مفهوميْ عدم المساواة وعدم الإنصاف في مجال الصحة. فعدم المساواة تشير عمومًا إلى كافّة الاختلافات بينما يحيل عدم الإنصاف حصرًا إلى الاختلافات عديمة الفائدة والمجحفة والتي يمكن تفاديها. ودلالة هذا التمييز أنّ عدم المساواة في الصحة هي الاختلاف في الحالة الصحية بين الأفراد أو المجموعات، أو بصورة أدقّ، هي التغيّر الشامل في صحة السكان من فرد إلى آخر، الذي يأخذ غالبا في الاعتبار الاختلاف في المركز الاجتماعي-الاقتصادي أو خاصيات ديمغرافية أخرى، بينما يعني عدم الإنصاف في الصحة تلك الاختلافات عديمة الفائدة والتي يمكن تفاديها وغير المنصفة والمجحفة. توضّح المنظمة العالمية للصحة أنّ كافّة جوانب سياسة الدولة والاقتصاد في مجالات المالية والتربية والسكن والتشغيل والنقل والسياسة الصحية تلقي بآثارها على الصحة وعلى الإنصاف الصحي. لذلك ينبغي أن تعمل كافّة الوزارات في تماسك وانسجام واتّساق بخصوص الإنصاف في الصحة. فإذا كانت السياسة التجارية، على سبيل المثال، تشجّع صراحة إنتاج وترويج واستهلاك أغذية غنية بالدهون والسكريات على حساب إنتاج الفواكه والخضر فهي في تناقض تامّ مع سياسة من أجل الصحة.

الإطار 1.IIIV مقتطفات من إعلان ألما-آتا [12-09-1978]

إنّ الإنصاف مسألة قيم في ارتباط بمبدإ العدالة الاجتماعية يستوجب إجمالا الحدّ من الفوارق المجحفة مثلما تنصّ على ذلك المنظمة العالمية للصحة. ويعني السعي إلى الإنصاف في مجال الصحة وتطوير الرعاية بذل الجهد للحدّ من التفاوت الاجتماعي المجحف والذي يمكن تفاديه64.

تؤكّد المنظمة العالمية للصحة أنّه من الأجدر الاهتمام بعدم المساواة في الصحة بين الأغنياء والفقراء بدلًا من تسليط الضوء على الحالة الصحية للفقراء. وفي ذلك تلتقي مع توصيات "إعلان ألما-آتا" الذي أرفق صرخته المستنكرة للأوضاع الصحية غير المقبولة لمئات ملايين الفقراء عبر العالم، بالحثّ على إرساء رعاية صحية أوّلية لسدّ الفجوة بين الميسورين والمعدمين أي بتقليص عدم المساواة في الصحة.

3. عدم المساواة في الصحة في العالم.

أكّد المدير العامّ للمنظمة العالمية للصحة[65] في مقدّمة "التقرير العالمي حول الصحة في العالم 2021" الصادر في 20 ماي 2021، أنّ "عدم المساواة المزمنة تواصل التأثير على صحة السكان في أغلب مظاهرها، إن لم تكن كلّها. ورغم التّحسن الشامل في تغطية الخدمات بين البلدان وداخل البلدان، فلا زال السكان

[64] Whitehead M. « *Concepts et principes de l'égalité des chances en matière de santé ». Copenhague , Bureau régional OMS de l'Europe, 1990 (EUR/ICP/RPD/414).*

[65] د. تيدروس أدهانوم جبريسوس المدير العامّ للمنظمة العالمية للصحة، " إحصائيات حول الصحة في العالم 2021"

المحرومون يجدون صعوبة في الوصول إلى الرعاية ويواجهون مخاطر التعرّض للكلفة الكارثية ... لسدّ هذه الثغرات وبلوغ الأهداف العالمية، ينبغي أن نواصل التركيز على التوزيع المنصف للخدمات والوصول إلى الرعاية الصحية ذات الجودة وميسورة التكلفة، والتدخّلات الناجعة في كل البلدان ولكل الشعوب". من جانب آخر، تشير المنظمة العالمية للصحة على موقعها إلى أنّ عدم المساواة في الصحة، داخل البلدان وبينها، تخيّم باستمرار على الوضع الصحي في العالم وتعيق التدخلات دقيقة الأهداف للنهوض بالحق في الصحة وتحقيقه، وذلك دون اعتبار جائحة كوفيد-19 التي يهتزّ لها العالم منذ أواخر 2019. وبالرغم من تقدّم الصحة العالمية، تظل بلدان العالم في مواجهة كمّ معقّد من التهديدات لصحة ورفاه مواطنيها. تستمد العديد من هذه التهديدات جذورها من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين الجنسين ومن محدّدات أخرى للصحة. فالبيانات الدقيقة والمفكّكة، وخصوصا تلك المبوّبة حسب الدّخل والجنس والسنّ بإمكانها الكشف عن لامساواة أعمق وغير مرئية.

على صعيد التغطية الصحية، تؤكّد المنظمة العالمية للصحة أنّ بلوغ التغطية الصحية الشاملة[66] هو أحد الأهداف الأساسية التي حدّدتها أمم العالم عند مصادقتها على "أهداف التنمية المستدامة" في 2015 وحين أعادت تأكيد هذا الالتزام أثناء الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامّة للأمم المتحدة حول التغطية الصحية الشاملة سنة 2019.

غير أنّ عدم المساواة لا تزال قائمة بالرغم من التحسّن الذي شهدته تغطية الخدمات الصحية المسجّل لدى كافّة فئات الدّخل وفي أنواع مختلفة من الخدمات (مرّ مؤشر خدمات التغطية الصحية الشاملة من معدل عالمي في حدود 45 على 100 سنة 2000 إلى 66 في 2017).

وقد تباطأ نسق التقدّم منذ 2000 على الصعيد العالمي وفي بلدان عدّة، كما ظلّت البلدان الفقيرة والتي تشهد صراعات متخلّفة عن هذا الرّكب بأشواط. يبقى هذا المؤشر ضعيفا في إفريقيا بما قدره 46 على 100 مقابل 57 في شرق المتوسّط[67] و77 في أوروبا.

تدهورت الحماية المالية أمام المرض بصورة عامّة قبل الكوفيد-19، فارتفعت نسبة السكان الذين تتجاوز نفقاتهم الشخصية 10%من ميزانية الأسرة من 9% إلى حوالي 12،7% ومرّت نسبة من تتجاوز نفقاتهم 25% من ميزانية الأسرة من 1،7% إلى 2،9% على امتداد الفترة 2000-2015.

تمثّل نفقات الصحة الكارثية في الواقع مؤشرا على أهمية أو عدم كفاية التغطية الاجتماعية ومدى حماية السلطات العمومية للسكان. وتفيد الإحصائيات حسب مناطق العالم أنّ مجموع الأسر التي تنفق

[66] مؤشر التغطية للخدمات الصحية الأساسية (المستند إلى متابعة تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمّ والوليد والطفل والأمراض السارية والأمراض غير السارية والقدرة والوصول إلى الخدمات) ويعتمد سلّمًا من 0 إلى 100.

[67] تضمّ منطقة شرق المتوسّط حسب المنظمة العالمية للصحة 21 بلدًا: أفغانستان، البحرين، جيبوتي، مصر، إيران، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، باكستان، قطر، العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن. في حين تنتمي الجزائر وموريتانيا إلى منطقة إفريقيا.

ما يزيد عن 10% من مداخيلها (أو من نفقاتها) على الصحة يشمل 7،4% في أوروبا و11،7% في شرق المتوسط، لكنّه ضعيف نسبيا في إفريقيا وهو ما يؤدي إلى إحباط أعداد هامّة من السكان المحرومين أمام الكلفة وتخلّيهم عن الرعاية الصحية لقلّة الإمكانيات، فيرتدّ ذلك حتمًا على أوضاعهم الصحية. وهو ما يُعدّ أيضا عاملًا لعدم المساواة المجحفة وغير المقبولة.

على الصعيد العالمي، يخصّص 2% من سكان العالم أكثر من ربع مداخيل الأسرة لهذه النفقات الكارثية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الـ 1،2% في أوروبا.

ولا تشكّل هذه النفقات عامل تفقير وهشاشة للفئات المحرومة فحسب، بل تشمل الطبقات الوسطى ذات الدخل القريب بدرجة أو بأخرى من عتبة الفقر.

كما يكشف نصيب الصحة من النفقات العمومية حجم اللامساواة ومدى التزام السلطات العمومية بحماية صحة مواطنيها. فإذا كان المعدل العالمي لنسبة النفقات العمومية في مجال الصحة من إجمالي الإنفاق العمومي يقدّر بـ 10،2% ، فإنّه يرتفع في أوروبا إلى 12،3% ولا يتجاوز 7،2% في إفريقيا.

وفيما يتعلّق بالنفقات الجارية للصحة، فتُظهر بدورها الفجوة التي تفصل البلدان المتقدّمة عن البلدان الفقيرة. فمعدل الإنفاق الصحي للفرد بلغ سنة 2016 ما قيمته 1001 دولار أمريكي، غير أنّ هذا المعدل الذي يقدّر بـ 103 دولارات أمريكية في إفريقيا يتضاعف أكثر من 20 مرّة ليصل إلى 1990 دولارا في أوروبا.

تؤكّد المنظمة العالمية للصحة بخصوص أعوان الصحة أنّ المعطيات تشير إلى حاجة العالم إلى التحاق ملايين آخرين منهم ليتمكّن من بلوغ التغطية الصحية الشاملة في أفق 2030. والأنكى هو استمرار التفاوت الفادح في نسبة عدد الأشخاص للعون الصحي الواحد بين مختلف مناطق العالم. ويبدو الاختلال في توزيع هؤلاء الأعوان على الصعيد العالمي بارزًا من خلال الإحصائيات التي تظهر كذلك ندرة هؤلاء في بعض المناطق وهو ما لا يمكن القبول به.

جدول1.IIIV المؤشرات الصحية حسب بعض مناطق العالم.

	Année	Tunisie	Méditerranée Orientale	Afrique	Europe	Monde
Densité en docteurs en médecine (pour 10000 habitants)	2018	13	10,9	2.8	43.2	17.5
Densité en dentistes (pour 10000 habitants)	2018	3,1				6,9
Densité en pharmaciens (pour 10000 habitants)	2018	2,3				5,6
Densité en personnel infirmier et sages-femmes (pour 10000 habitants)	2018	25,1	16.4	10,3	77.8	39.0
Indice de couverture pour les services essentiels (indice de 0 à 100)	2017	70	57	46	77	66
Dépenses courantes de santé par tête (en US$)	2016	257	556	103	1990	1001
Part des dépenses courantes de santé du PIB (%) selon rapport OMS 2019	2016	7,0%	5,3%	5,9%	8,0%	6,6%
Part des dépenses publiques de santé dans les dépenses publiques globales	2018	13,6%	8,6%	6,8%	12,5%	10,0%
% de population des ménages dont les dépenses de santé > 10% des revenus ou dépenses	2011-2018	18,4%	11,7%	7,3%	7,4%	12,7%
% de population des ménages dont les dépenses de santé > 25% des revenus ou dépenses	2011-2018	2,7%	1,9%	1,8%	1,2%	2,9%
Taux de mortalité maternelle (pour 100000 naissances vivantes)	2017	43	164	525	13	211
Proportion des naissances effectuées par du personnel qualifié, (en %)	2011-2020	100	81	65	99	83

(حسب تقرير المنظمة العالمية للصحة – 2021.)

تشير هذه البيانات إلى النقص الفادح في أعوان الصحة الذين يوفّرون الخدمات الأساسية (من خلال كثافة ضعيفة جدّا)، وتكمن المفارقة في رصد هذا النقص في الأوساط الأكثر اعتلالا. وحتى حين ترتفع هذه الكثافة وطنيّا تظلّ عدم المساواة قائمة في المناطق الريفية البعيدة والوعرة مقارنة بالمدن الكبيرة والمراكز الحضرية. تشير أحدث البيانات المتوفرة للفترة 2011-2019 إلى أنّ أضعف كثافة لأعوان الصحة تسجّل في إفريقيا بأقلّ من 3 أطبّاء لكل 10000 ساكن (مقابل 34،1 في أوروبا) و10،1 ممرّضين/قابلات لكل 10000 ساكن (مقابل 81،3 في أوروبا).

كما تشير إحصائيات 2011-2019 أنّ 83% من الولادات في العالم تتمّ برعاية أعوان مؤهلين خصوصا الأطباء والممرضين والقابلات، ممّا يمثّل ارتفاعا بحوالي 30% مقارنة بمعطيات 2000-2006، غير أنّ هذه النسبة كانت في حدود 65% بإفريقيا مقابل 81% في شرق المتوسط و99% في أوروبا.

ونتيجة لذلك تتضاعف نسبة وفيات الأمّهات لكل 100000 ولادة، 40 مرّة في إفريقيا مقارنة بأوروبا (525 مقابل 13) بينما يستقر المعدل العالمي في حدود 211.

إنّ أعوان الصحة للخطّ الأول هم الذين يستجيبون في نفس الوقت للحالات الاستعجالية وللحاجيات اليومية. ويشير تقرير المنظمة العالمية للصحة إلى أنّ ما يحدّد الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة هو توفير الشروط الضرورية لهذه التغطية والتي تمرّ عبر الاستثمار في بنية تحتية أفضل للمؤسسات الصحية وتكوين مستمرّ لأعوان الصحة وتعزيز قدراتهم وتحسين ظروف عملهم.

لا يمكن أن تؤول هذه الاختلالات وهذه اللامساواة إلّا إلى آثار سلبية على الأوضاع الصحية لسكان البلدان الفقيرة التي تشكّل، بصرف النظر على عدم المساواة الداخلية، في مؤشرات كلّية سنقتصر على ذكر أكثرها تداولًا.

1.3 على مستوى أمل الحياة عند الولادة.

في هذا الصدد، تذكر تقارير المنظمة العالمية للصحة أنّ سكان العالم اليوم يعمّرون أكثر ويعيشون في صحة جيدة لسنوات أطول. لكن التفاوتات والفوارق بين بلدان العالم ومناطقه تظلّ قائمة. فبين 2000 و2019 ارتفع أمل الحياة عند الولادة من 66،8 سنة إلى 73،3 في 2019 ومرّ أمل الحياة في صحة جيدة من 58،3 سنة إلى 63،7. لكن يبقى أمل الحياة وأمل الحياة في صحة جيدة دائما عند الرجال أقلّ منه لدى النساء رغم تشاركهم في المنحى التصاعدي المتماثل.

ويرتفع هذان المؤشران بارتفاع مستويات الدخل الوطني، لكننا نلحظ تحسّنا أسرع في البلدان ذات الدخل الضعيف التي كسبت 11 سنة في أمل الحياة و10 سنوات في أمل الحياة في صحة جيدة أثناء الفترة 2000-2019، وهو ما يعكس أساسا التقدم الباهر الذي تحقق في الحدّ من وفيات الأطفال دون الخامسة خلال العشرين سنة الأخيرة.

تبرز عدم المساواة الجهوية بوضوح حين نلاحظ أنّ أمل الحياة عند الولادة، ومعدله العالمي 73،3 سنة في 2019 حسب تقرير المنظمة العالمية للصحة، يتراوح بين 78،2 سنة في أوروبا (81،3 للنساء و75،1 للرجال) و64،5 في إفريقيا (66،6 عند النساء و62،4 عند الرجال) رغم التقدم الذي أحرزته هذه المنطقة. وفيما يتعلق بأمل الحياة في صحة جيدة، فقد كانت في حدود 63،7 سنة في 2019، أي 87،5% من أمل الحياة عند الولادة، ويتراوح بين 68،3 سنة في أوروبا 56 سنة في إفريقيا (التي كسبت سنتين مقارنة بـ2016). كما يقدّر أمل الحياة في شرق المتوسط بـ 69،7 سنة في 2019 (68،3 لدى الرجال و71،3 لدى النساء). أمّا أمل الحياة في صحة جيدة فقد مرّ من 59،7 سنة في 2016 إلى 60،4 سنة في 2019، أي بتقدّم لا يتجاوز 0،7 سنة. تُقدّر نسبة أمل الحياة بصحة جيدة من أمل الحياة بـ 86،7% (بخسارة 9،3 سنوات) مقابل 87،3% في أوروبا و86،8 في إفريقيا.

الشكل1.IIIV أمل الحياة عند الولادة

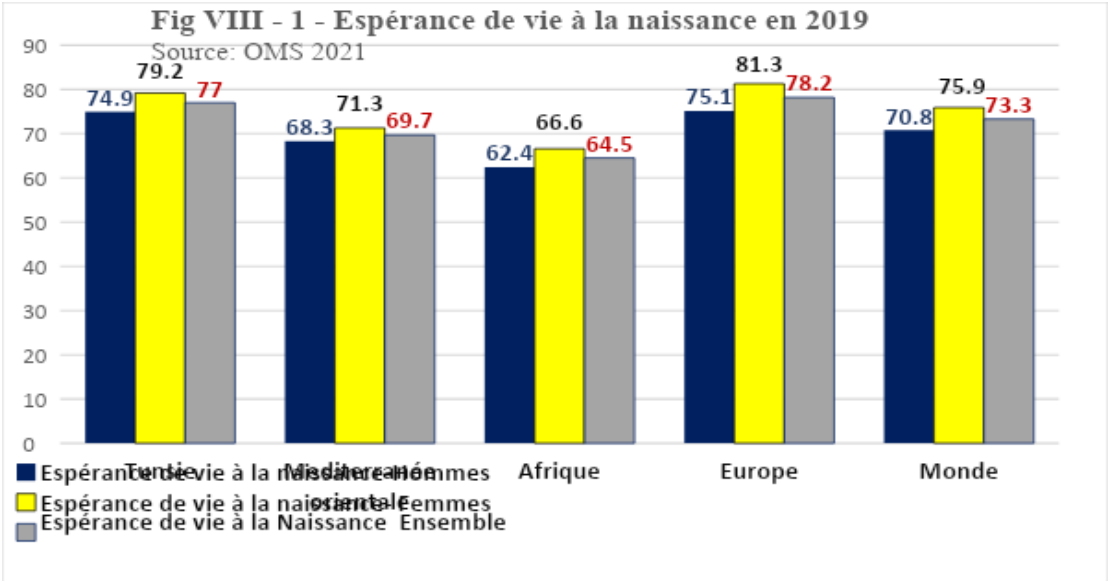

المصدر: المنظمة العالمية للصحة – 2021.

2.3 على مستوى صحة الوليد والطفل دون الخامسة.

يشكل سوء التغذية دون شكّ أبلغ تعبير عن عدم المساواة في الصحة خصوصا حين يتعلّق ا لمر بالأطفال لأنّ التغذية تحدّد بنسبة عالية نموّهم وحالتهم الصحية المستقبلية. واستنكر التقرير الأخير للمنظمة العالمية للصحة عدم إحراز أي تقدّم في الحدّ من فرط الوزن وتمركز تأخّر النموّ والهزال في البلدان ذات الدخل المتوسّط من الشريحة الدنيا.

سنة 2020، كان هناك 149،2 مليون طفل دون الخامسة يعانون تأخّرا في النموّ (قصر القامة بالنسبة إلى السنّ) و45،4 مليون يعانون الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول) بينما يعاني 38،9 مليون من فرط الوزن أو السمنة. ويتركّز ثلث الأطفال المصابين بتأخّر النموّ وربع الأطفال الذين يعانون الهزال في العالم في البلدان ذات الدخل المتوسّط الأدنى فهي تضمّ أعلى نسبة من الأطفال المعرّضين لسوء التغذية سنة 2020، رغم أنّ نصيب هذه البلدان من أطفال العالم دون الخامسة لا يصل إلى النّصف.

1.2.3 تأخّر النموّ يصيب 22%من الأطفال دون الخامسة في العالم. وترتفع هذه النسبة إلى حدود 31،7% في إفريقيا، بينما لا تتجاوز 5،7% في أوروبا، ولا زالت في حدود 26،2% في شرق المتوسط.

2.2.3 الهزال يشمل 6،7% من أطفال العالم ويسجل أقصى معدل في بلدان جنوب شرق آسيا بـ 14،5%.

3.2.3 فرط الوزن الذي أصبح يصيب الأطفال كما يصيب الكهول، يتعرّض له 5،7% من الأطفال دون سنّ الخامسة على الصعيد العالمي. وإذا كان لا يخصّ إلّا 4،2% من أطفال إفريقيا، فإنّه يبلغ في تونس مستويات تدعو إلى القلق حيث وصل إلى 16،5% سنة 2020.

جدول IIIV.2 بعض مؤشرات الصحة في العالم

Indicateurs	Année	Tunisie	Méditerranée Orientale	Afrique	Europe	Monde
Taux de mortalité maternelle (pour 100 000 naissances vivantes)	2017	43	164	525	13	211
Proportion des naissances effectuées par du personnel qualifié, (en %)	2011-2020	100%	81	65%	99%	83%
Taux de mortalité des moins de 5 ans (pour 1000 naissances vivantes)	2019	17	46	74	8	38
Taux de néomortalité (pour 1000naissances vivantes)	2019	12	25	27	4	17
Prévalence du retard de croissance chez les enfants de moins de 5 ans (%)	2020	8,6	26,2	31,7	5,7	22
Prévalence de l'émaciation chez les enfants de moins de 5 ans (%)	2011-2020	2,1	7,4	5,8		6,7
Prévalence du surpoids chez les enfants de moins de 5 ans (%)	2020	16,5	7,7	4,2	7,9	5,7
Prévalence de l'obésité chez les jeunes de 5 à 19 ans	2016	8,5	8,2	2,8	8,6	6,8
Prévalence de l'obésité chez les adultes de plus de 18 ans	2016	26,9	20,8	10,6	23,3	13,1
Nouvelles infection par VIH (pour 1000 personnes non infectées)	2019	0,05	0,07	0,94	0,21	0,22

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للصحة – 2021.

3.3 السمنة لدى الشباب والكهول.

إنّ التغيير في أنماط العيش وسيطرة أنماط الاستهلاك المرتبطة بالعولمة وبهيمنة شركات الصناعات الغذائية متعددة الجنسيات ترتدّ على صحة السكان وخصوصا الأشد فقرا من بينهم والذين يلجؤون مكرهين في استهلاكهم الغذائي إلى مواد ذات جودة متدنية وآثار وخيمة على الصحة.

أصبحت السمنة، إلى جانب أمراض الشرايين والقلب والأمراض الاستقلابية، مؤشرا على هذه الوضعية، فنسبة الانتشار علميا في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 5 و19 سنة بلغت 6،8% سنة 2016 وتتفاوت بين 8،6% في أوروبا و8،2% في شرق المتوسط و2،8% في إفريقيا، بينما ترتفع إلى 14،4% في أمريكا.

في صفوف الكهول البالغين أكثر من 18 سنة تستقر هذه النسبة في حدود 13،1% عالميا و23،3% في أوروبا و20،8% في شرق المتوسط و10،6% في إفريقيا. لكنّه يصل إلى 26،9% في تونس و28،6% في أمريكا.

يشير تقرير المنظمة العالمية للصحة لسنة 2021 إلى أنّ انتشار تأخّر النموّ قد تراجع إجمالا من 33،1 % سنة 2000 إلى 22% سنة 2020، وسجل نسق الانخفاض الأسرع في البلدان ذات الدخل المتوسط العالي (تقلص بـ 49%) تليها البلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف (تقلص بـ 35%). في حين ارتفع فرط الوزن لدى كافّة أصناف الدخل من 5،4% إلى 5،7%.

أخيرا، من المهمّ التأكيد على أنّ تقرير المنظمة العالمية للصحة لسنة 2020 يرى أنّه بالرغم من التقدّم المحرز حديثًا فيما يتعلّق بالإحصائيات، يظلّ غياب المعطيات المبوّبة حسب الجنس تحدّيا هامّا عبر العالم. فالبيانات الخالية غير كافية في عديد البلدان وهو ما يعيق متابعة عدم المساواة في الصحة وتقييم أوضاع الفئات الهشة من السكان.

كما كشف تقرير "سكور" (Score)-2020 للمنظمة العالمية للصحة أنّ نصف البلدان فقط تدرج معطيات مفكّكة ضمن ما تنشره من تقارير وطنية للإحصائيات الصحية. يمكن لهذه المساحات العاتمة أن "تخفي المصاعب التي تواجهها الفئات الهشة والأشخاص الذين يعيشون داخل مناطق ذات خصوصية، وهو ما من شأنه أن يضلّل جهود أصحاب القرار السياسي في رصد ناجع للموارد وترتيب صائب للأولويّات عند التدخّل."

4. عدم المساواة في الصحة في تونس.

كانت الصحة أحد أعمدة النهوض الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري في تونس ما بعد الاستقلال. وكان التقدّم المحرز في هذا المجال باهرا في تداخله مع الإنجازات المتميزة في التعليم خلال العقود الأولى من الاستقلال، ممّا جعل تونس تذكر غالبا كمثال من حيث مؤشرات الصحة أو على صعيد جودة الرعاية. غير أنّ الخيارات السياسية اتخذت تدريجيا توجّها مختلفا فرضه النموذج النيوليبرالي المهيمن وما تبعه من انحسار للدولة الاجتماعية، وهو ما فاقم عدم المساواة التي ظلت تلقي بثقلها على المنظومة الصحية التونسية. لقد أدّى ضعف الإنفاق العمومي وخصوصا على مستوى الاستثمار إلى تدهور تدريجي تسارع خلال السنوات الأخيرة، للقطاع العامّ الذي كان يشكل الدعامة الأساسية للمنظومة الصحية بأكملها.

لقد كان لاستحداث إصلاح التأمين على المرض في 2004 بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على المرض أثرا عكسيا إذ فاقم عدم المساواة وخلق فعليا نظام علاج بسرعتين مختلفتين، في حين كان يفترض أن يحسّن التغطية الصحية وظروف العلاج ويساهم في الحدّ من التفاوت بين المضمونين الاجتماعيين. كان هذا الإصلاح يحمل في مضمونه انفتاحا على القطاع الخاص، لكن كان ينبغي أن يرافقه تأهيل للقطاع العامّ

واستراتيجية تضمن تطور هذا الأخير وتجعل منه القطاع المرجعي، وهو ما طالب به الاتحاد العام التونسي للشغل. لكن للأسف ساهم ذلك الإصلاح في تدهور القطاع العامّ. فضعف الاستثمارات العمومية فضعف الاستثمارات العمومية والاعتمادات الضرورية واختلال توازن نظام الحماية الاجتماعية الذي ارتدّ على ماليّة المؤسسات الصحية العمومية أدّت كلها إلى تداعيات سلبية على شروط الرعاية وجودتها في هذا القطاع مقابل قطاع خاص في تطور مطّرد.

تبلورت هذه الإكراهات من خلال ارتفاع نسبة نفقات العلاج التي تتحمّلها الأسر وتفاقم عدم المساواة بين المواطنين من حيث الوصول إلى رعاية ذات جودة. إضافة إلى أنّ انفتاح الصندوق الوطني للتأمين على المرض على القطاع الخاص خلق أشكالا جديدة من عدم المساواة بين المضمونين الاجتماعيين، لا بين منخرطي الأنظمة الثلاث فحسب، بل داخل منظومة استرجاع المصاريف بين القادرين على تحمّل كلفة العلاج والمجبرين تحت وطأة الإمكانيات المحدودة على الالتجاء غلى القطاع العامّ.

سيتمّ إذًا استعراض أوضاع اللامساواة في الصحة ومحدّداتها من خلال تطور بعض المؤشرات المعبّرة بدرجات متفاوتة مثل النفقات العمومية في الصحة، والبنية التحتية الاستشفائية والموارد البشرية وظروف عيش السكان وبعض المؤشرات المتداولة حول صحة الأمّ والطفل.

تتشكّل المصادر الرئيسية للمعطيات المستخدمة في هذه الدراسة من بيانات المنظمة العالمية للصحة ووزارة الصحة ومن نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) – 2018 والمسح الشامل للصحة في تونس (THES)-2016.

1.4 المحددات الهيكلية للصحة.

1.1.4 نفقات الصحة: تزايد الحاجيات وركود في الوسائل.

ما انفكّت النفقات الجارية في الصحة تتزايد في تونس. فعلى غرار ما يجري في كافّة أنحاء العالم، كانت التطورات السريعة في التكنولوجيا الطبية والتهرّم الديمغرافي وانتظارات السكان المتصاعدة وراء ازدياد الحاجة إلى الخدمات الصحية وارتفاع نفقات الصحة. وتشهد تونس بدورها تحوّلا وبائيا وديمغرافيا يظهر من خلال انتشار الأمراض المرتبطة بنمط العيش وبتهرّم السكان وهو ما يؤدي إلى تنامي الحاجة إلى الخدمات الصحية. كما عرفت نسبة النفقات الجارية في الصحة من الناتج الداخلي الخام ارتفاعا متواصلا بين 2002 و2018 إذ مرّت من 5،7% إلى 7،3% وهي النسبة الأعلى في كافّة بلدان الجوار بشمال إفريقيا 6،2% بالجزائر و5،3% بالمغرب و4،9% بمصر و4،6% بموريتانيا).

الشكل2.IIIV تطورنسبة النفقات الجارية في الصحة من الناتج الداخلي الخام (بـ%)

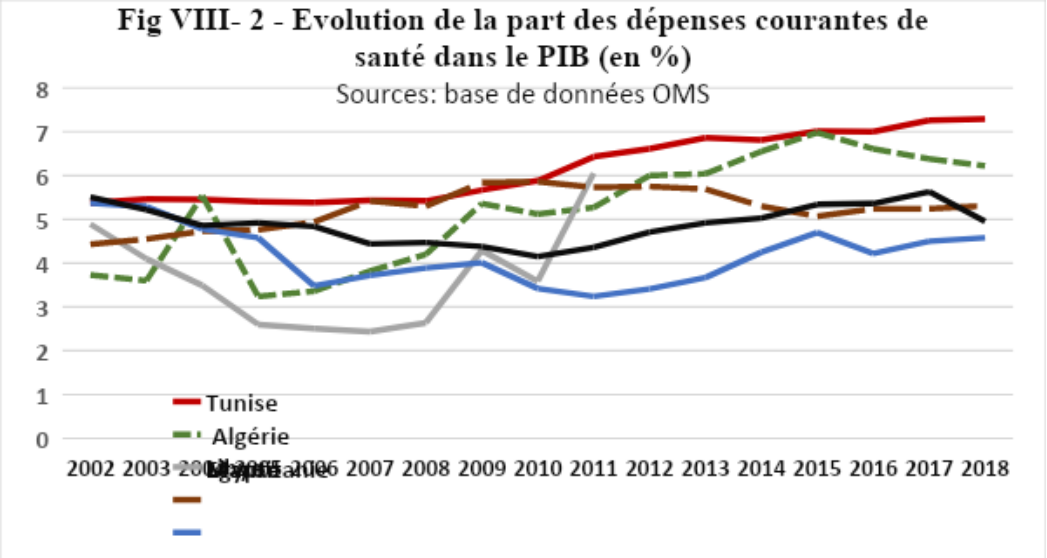

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للصحة.

أمّا فيما يتعلّق بالنفقات العمومية التي تمثّل مؤشرا على التزام الدولة في المجال الصحي، فإنّ بيانات المنظمة العالمية للصحة تكشف أنّ نسبتها من النفقات الجارية شهدت ارتفاعا في تونس بين 2005 و2013 ومرّت من 50،8% إلى 59،3% قبل أن تتراجع إلى حدود 57،4% سنة 2018.

الشكل3.IIIV تطورنسبة النفقات العمومية في الصحة من النفقات الجارية في الصحة بتونس.

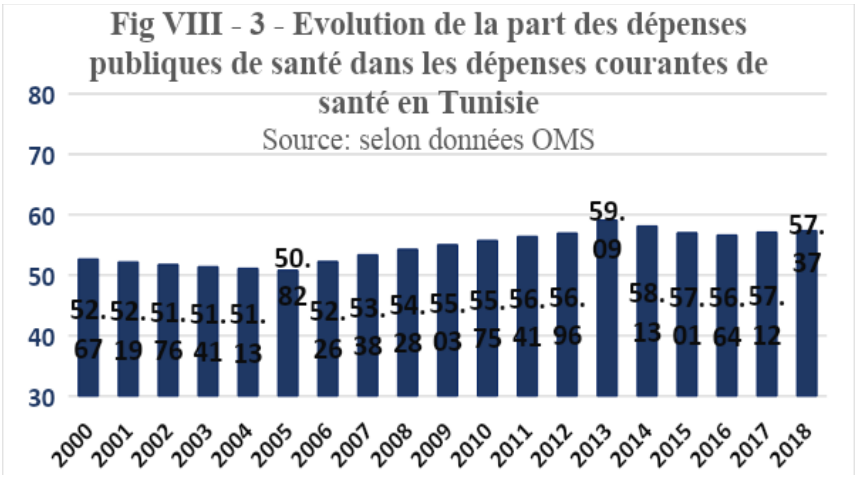

المصدر: حسب بيانات المنظمة العالمية للصحة.

تترجم نسبة النفقات العمومية في الصحة من إجمالي النفقات العمومية الأولوية التي تعتمدها الدولة في الإنفاق على الصحة من مواردها الوطنية. وقد شهدت هذه النسبة نفس التطور نسبيا: مرّت من 11،4% سنة 2005 إلى 13،7% سنة 2015 قبل أن تتراجع قليلا وتستقر في حدود 13،6% سنة 2018. ولا يعبّر هذا التطور البطيء عن إرادة فعلية لإعطاء الأولوية المستوجبة للمنظومة الصحية العمومية.

الشكل4.IIIV نسبة النفقات العمومية في الصحة من إجمالي النفقات العمومية (%) تونس 2000-2018

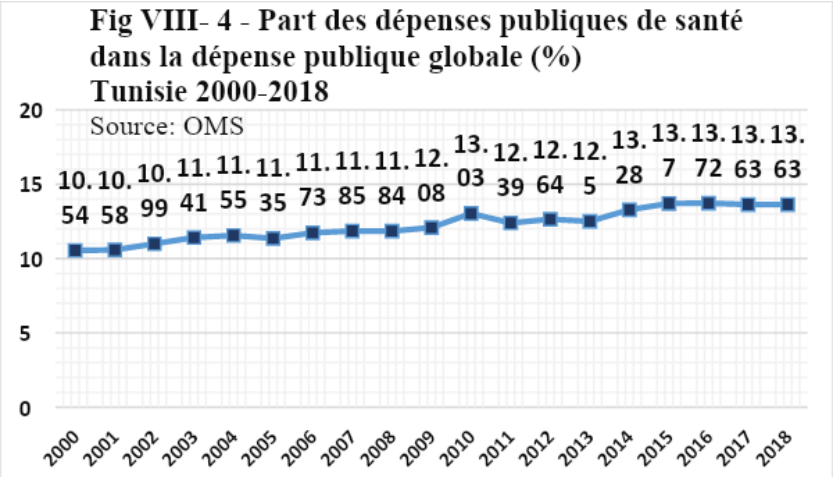

المصدر: المنظمة العالمية للصحة.

شهدت النفقات العمومية في الصحة للفرد الواحد، المقدّرة بالدولار بتعادل القدرة الشرائية من طرف المنظمة العالمية للصحة، تطورا متواصلا في تونس على غرار أغلب بلدان العالم من 201،5 دولار بتعادل القدرة الشرائية سنة 2005 إلى 335،5 دولارا بتعادل القدرة الشرائية سنة 2010 ثمّ 463،15 دولارا بتعادل القدرة الشرائية سنة 2015 و523،35 دولارا بتعادل القدرة الشرائية في 2018. يعود هذا الاتجاه العالمي إلى التقدّم السريع للتكنولوجيا الطبية والتهرّم الديمغرافي والانتظارات المتنامية للسكان التي أدّت إلى تزايد الحاجة إلى الخدمات الصحية وارتفاع نفقات الصحة. وكان لا بدّ للانتقال الوبائي والديمغرافي الذي عرفته تونس، إضافة إلى التحولات السلوكية أن يؤدي إلى انتشار الأمراض المرتبطة بنمط العيش وبالتهرّم، وأن يساهم تبعًا لذلك في ازدياد الحاجة إلى الخدمات والنفقات الصحية. مقارنة ببلدان الجوار بشمال إفريقيا، نجد أنّ الجزائر هي البلد الوحيد الذي يتقدّم على تونس بـ 633،8 دولارا بتعادل القدرة الشرائية سنة 2018. علمًا وأنّ هذا المعدل أقلّ من 200 دولار في كل من المغرب ومصر وموريتانيا (تعود المعطيات المتعلقة بليبيا إلى سنة 2010 بـ 668،25 دولارا بتعادل القدرة الشرائية).

لقد أدى التراجع النسبي في النفقات العمومية في الصحة إلى ارتفاع القسط الذي تتحمّله الأسر رغم دخول إصلاح التامين على المرض حيّز التنفيذ وهو الذي كان يفترض أن يقلّص هذا القسط ويُجنّب الأسر، قدر الإمكان، النفقات الصحية الكارثية. فإذا كانت النفقات الصحية المموّلة من مصادر خاصة[68] لا تزال أعلى من 40% (42،2% سنة 2018 مقابل 49،1% سنة 2005)، فإنّ القسط الذي تتحمله الأسر يظلّ

[68] تعرّف المنظمة العالمية للصحةنسبة النفقات الجارية في الصحة المموّلة من مصادر خاصة من إجمالي النفقات الجارية في الصحة بكونها "نسبة النفقات الوطنية الخاصة من إجمالي النفقات الجارية في الصحة". وهي تشير إلى نسبة نفقات الصحة التي يموّلها القطاع الخاص على الصعيد الداخلي. وتأتي موارد القطاع الخاص من الأسر ومن المؤسسات والمنظمات ذات الأهداف غير الربحية. يمكن لهذه النفقات أن تكون مسبقة الدفع عبر التأمين الصحي الاختياري أو أن تُدفع مباشرة إلى مسدي الخدمات الصحية. يعبّر هذا المؤشر عن دور القطاع الخاص في تمويل الرعاية الصحية نسبةً للمصادر العمومية أو الخارجية".

شديد الارتفاع بسبب الجزء اليسير الذي تتعهّد به التعاونيّات والتأمينات الخاصة. وتقدّر بسنة النفقات التي تدفعها الأسر بـ 37،5% سنة 2013[69].

الشكل IIIV.5 توزيع نفقات الصحة – 2013

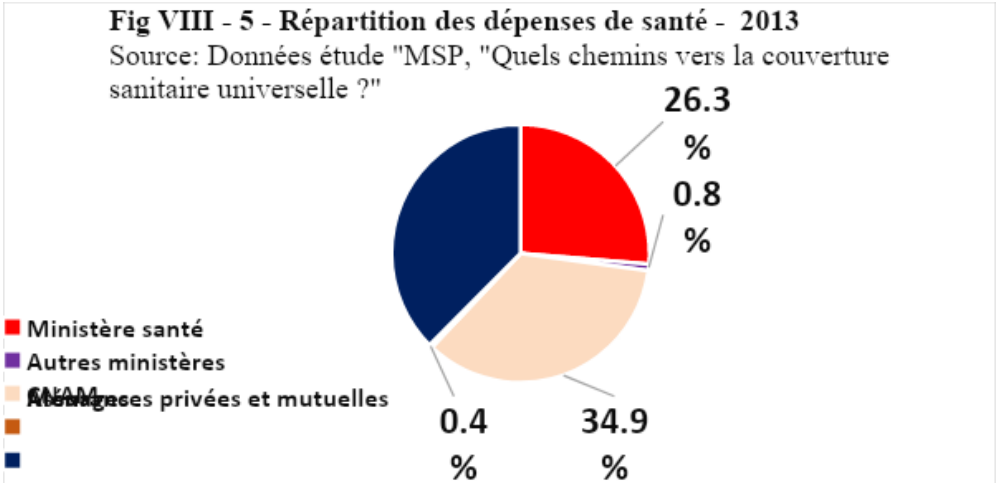

المصدر: بيانات وزارة الصحة العمومية "أي السبل نحو التغطية الصحية الشاملة؟ "

يُطلق على إحصائيات المنظمة العالمية للصحة المتعلقة بنسب نفقات الصحة التي تتحمّلها الأسر التسمية المتداولة "out of pocket" (ما يخرج من الجيب) وقد تطورت هذه النسب في بلدان شمال إفريقيا على النّحو التالي:

جدول IIIV.3 تطور نسب نفقات الصحة التي تتحمّلها الأسر من النفقات الجارية للصحة 2000-2018

	2000	2005	2010	2015	2018
Algérie	25.79	28.09	28.88	28.21	32.65
Egypte	62.49	64.58	62.63	59.45	62.26
Maroc	54.12	59.26	55.61	55.61	46.99
Mauritanie	77.77	67.12	62.62	47.74	51.99
Tunisie	**38.63**	**42.12**	**42.11**	**39.57**	**38.89**

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للصحة – بيانات تمّ تنزيلها يوم 13 جوان 2021. / لا وجود لبيانات خاصة بليبيا لهذا المؤشر.

تُعتبر هذه النسبة شديدة الارتفاع مقارنة بالبلدان التي تعتمد منظومات حماية اجتماعية متقدّمة أو بالبلدان النفطية الغنية: تستقر هذه النسبة في حدود 9،25% بفرنسا و10،47% باللكسمبورغ و11،1% بكوبا و13،37% بالدنمارك و13،78% بالسويد و5،99% بعمان و9،54% بقطر و10،8% بالكويت.

[69] حسب المعطيات الواردة في دراسة أعدّتها وزارة الصحة:" أي السبل نحو التغطية الصحية الشاملة؟ "، 2015.

خلافا للبلدان ذات الاقتصاد الليبرالي، فإنّ ضعف الإنفاق العمومي وعجز التغطية لدى المنظومات العمومية للحماية الاجتماعية في بلدان شمال إفريقيا لا يتمّ تداركه عبر تدخلات أنظمة التأمين الخاصة التي تحافظ على مساهمة الأسر في نسب يمكن تحمّلها فلا تدفع بالمعدمين أو الأكثر هشاشة إلى التخلي عن الرعاية الصحية. مازال القسط الذي تتحمّله هذه التعاونيات أو التأمينات مكوّنا مهمّشا من مكوّنات منظوماتنا الصحية. وتتحمّل الأسر تبعًا لذلك فشل سياسات الصحة العمومية والتغطية الاجتماعية، خصوصا في حالات الأمراض المزمنة التي تترتّب عنها نفقات صحية كارثية.

الشكل IIIV.6 نسبة النفقات الصحية الجارية المموّلة من المصادر الخاصة.

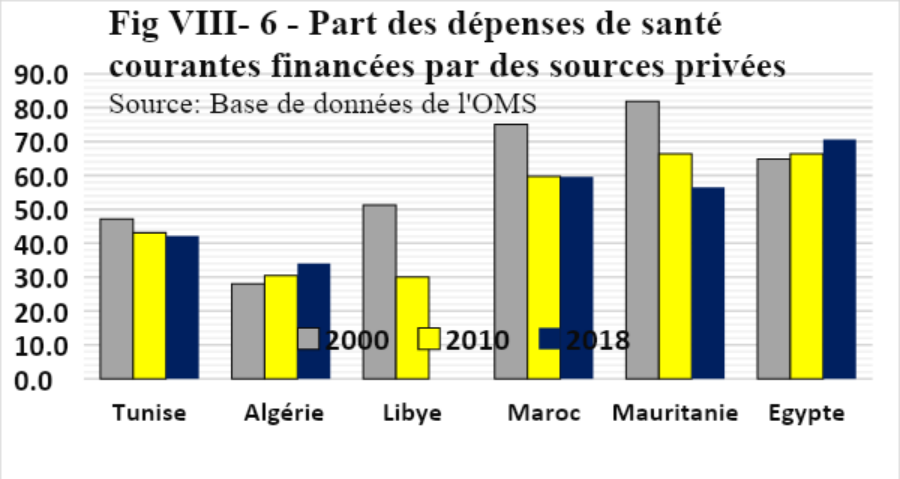

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للصحة.

وفقًا لتقرير المنظمة العالمية للصحة 2020 تبلغ نسبة الأسر التي تتجاوز نفقاتها الصحية 10% من مداخيلها (أو من نفقاتها) الـ 18،4% مقابل معدل عالمي في حدود 12،7% و7،4% في أوروبا خلال نفس السنة. أما الأسر التي تتجاوز نفقاتها ربع مداخيلها فتقدّر نسبتها بـ2،7% بتونس مقابل 1،2% في أوروبا.

واستنادا إلى "المسح الشامل للصحة في تونس"[70] نجد أن هذه النسب كانت أكثر ارتفاعا (معطيات 2016) بمعدل وطني قدره 24،7% بالنسبة للأسر التي تتجاوز 10% من مداخيلها (وتضاعفت هذه النسبة مقارنة بـ2005)، و9،75% للأسر التي تنفق أكثر من 25%، و4،75% لتلك التي تنفق أكثر من 40% من مداخيلها. ولا تعرف هذه النسب اختلافا ملموسا بين الوسط الحضري والوسط الريفي، لكنّها تُعرّض الأسر إلى النفقات الصحية الكارثية التي تمثّل عامل تفقير للفئات الهشة وحتى للطبقات الوسطى. كما تساهم بالتالي في تعميق عدم المساواة وتكشف بوضوح إحدى مظاهر فشل منظومة التغطية الاجتماعية والمنظومة الصحية في تونس.

[70] "2016"، فيفري 2018. وزارة الصحة، "أهم مؤشرات صحة التونسيين. نتائج المسح الشامل للصحة في تونس

ينبغي ذكر مؤشر آخر لتأييد القول بقصور مساهمة الدولة ولتفسير عدم المساواة في الصحة وتدهور الخدمات العمومية في هذا المجال بتونس، وهو الضعف النسبي لميزانية الدولة المخصصة للصحة. فما فتئت ميزانية وزارة الصحة تتراوح في حدود 5% من مجمل ميزانية الدولة، وتذهب تسعة أعشارها إلى التصرّف ممّا لا يدع مجالا للاستثمار العمومي المناسب لتطوير النظام الصحي الوطني وتلافي عدم المساواة الجغرافية الرهيبة التي تميّز الخارطة الصحية الوطنية. لكنّ العجز في التمويل لا يشمل الاستثمار فحسب، فرغم أنّ نفقات التصرّف تستنزف 88% من الميزانية العامّة لوزارة الصحة فإنّ المؤسسات العمومية تفتقد لكل شيء وبالأخص للأدوية ممّا يجبر المرضى، حتى الأشد فقرا منهم، على اللجوء إلى الصيدليات الخاصة لاقتناء الأدوية المفقودة في المستشفى العمومي من مالهم الخاص.

الشكل IIIV.7 تطور ميزانية وزارة الصحة في تونس

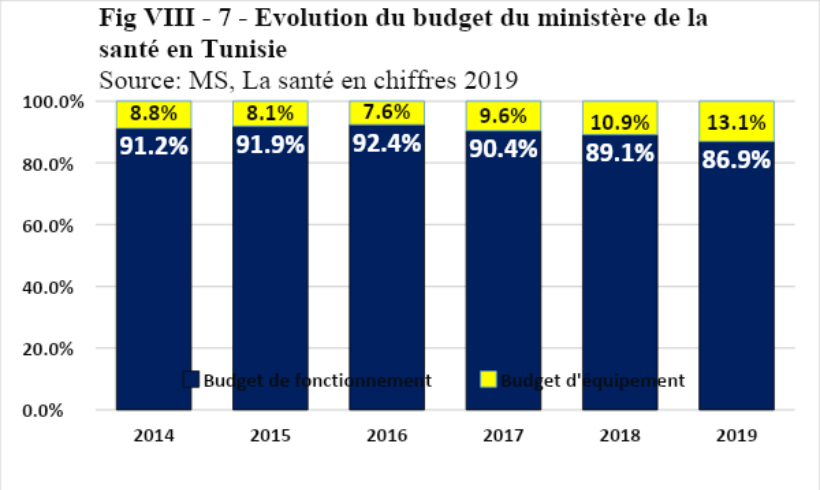

المصدر: وزارة الصحة، الصحة بالأرقام 2019.

إنّ نقص الميزانية يرتدّ حتمًا على تطور القطاع العامّ وقدرته على الاستجابة للحاجيات الصحية للسكان والحدّ من الفوارق وعدم المساواة بين الفئات الاجتماعية والجهات. وبعد أن شهدت المنظومة الصحية العمومية التونسية تطورا باهرا خلال العقود الأولى للاستقلال بعد أن شكّلت أحد أعمدة سياسة النهوض الاجتماعي والحدّ من عدم المساواة والإقصاء وعاملا من عوامل تنمية الرأسمال البشري، تعيش اليوم أوضاعا في غاية الصعوبة تقلّص بشدّة قدرتها على الاستجابة للحاجيات الصحية المتنامية، خصوصا لدى الطبقات الأضعف. في المقابل، يشهد القطاع الخاص تطورا مبهرا، خاصة بعد دخول إصلاح التأمين على المرض حيّز التنفيذ سنة 2007، وهو قطاع لا يمكن أن يساهم في الحدّ من عدم المساواة في الصحة بما أنّه محكوم باعتبارات لا تتماشى دائما مع غايات العدل والمساواة والإنصاف. إنّه يساهم حتمًا في الرفع من جودة بعض الخدمات الصحية، غير أنّه يكرّس في الوقت نفسه سلعنة هذه الخدمات ويفاقم عدم المساواة في الصحة ويعزّز نظاما صحيا متباينا بسرعتين مختلفتين. ولا أدلّ على ذلك من سلوك المصحات الخاصة والمعاليم المشطّة المفروضة خلال جائحة كوفيد-19 والتي تتعدّى الإمكانيات المالية حتى لدى الطبقات

الوسطى الميسورة. في غياب استراتيجية حقيقية وجهاز قوي للتعديل والرقابة للتوقّي من التجاوزات وزجرها، تتمادى كل مظاهر الانتهاك للحق في الصحة، وهو ما يعتبر فشلا للدولة في هذا المجال.

دون الدخول في تفاصيل المنظومة الصحية العمومية التونسية، يكفي أن نذكر بعض المؤشرات لنلاحظ عدم المساواة والتفاوت في البنية التحتية للمستشفيات وهو ما تخفيه المعدلات الوطنية.

سنة 2018، كانت تونس تعدّ 27726 سريرا استشفائيا، منها 21356 سريرا (77%) في القطاع العام، أي بكثافة 24 سريرا لكل 10000 ساكن منها 18 في القطاع العام. وتتوزع أسرّة القطاع العمومي على النحو التالي:

- 3019 سريرا في مؤسسات الخطّ الأول، أي 14،1%.
- 8139 سريرا في مؤسسات الخط الثاني، أي 38،1%.
- 10198 سريرا في مؤسسات الخط الثالث، أي 47،8%.

ويبيّن التوزيع حسب الجهة والولاية عدم المساواة الجغرافية الواضحة التي تميّز المنظومة الصحية التونسية، إذ يكفي النظر إلى أسرّة الخطّ الثالث للتدليل على ذلك فمناطق الوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي التي تضمّ 9 ولايات، لا تحتوي على أي من أسرّة هذا الصنف.

لتحليل عدم المساواة باعتبار التوزّع السكاني، من المهمّ استخدام مؤشر كثافة الأسرّة الاستشفائية إذ يتراوح هذا المعدل بين 32،3 بإقليم تونس و13،6 بالوسط الغربي، أي بنسبة بين الطرفين قدرها 2،4. وإذا اعتمدنا التوزيع حسب الولايات، تكون الفوارق أعمق، إذ تتراوح كثافة الأسرّة بين 61،2 بتونس و10،7 بسيدي بوزيد، مع استثناء بن عروس بكثافة 9،6 أسرّة لكل 10000 ساكن لأنّها تنتفع بمنشآت تونس المحاذية لها، وتبلغ نسبة المعدّل الأعلى على الأدنى 5،7. كما نسجل نفس المشهد اللامتكافئ بخصوص أسرّة القطاع الخاص التي يتركّز أغلبها في ولاية تونس بمعدل 21،1 سريرا لكل 10000 ساكن بينما لا يوجد سرير استشفائي خاص واحد بكل من منوبة وسليانة وسيدي بوزيد وتوزر وتطاوين سنة 2018.

هناك مؤشر آخر جدير بالذكر، وهو معدّل المسافة للوصول إلى مستشفى جهوي (الخطّ الثاني) الذي يتراوح بين 59 كلم في تطاوين و8 كلم في بن عروس، ويساوي هذا المعدل أو يفوق 40 كلم في تسع ولايات.

إنّ المسافات التي تفصل سكان بعض الجهات أو المناطق النائية، خصوصا عن مؤسسات الخطّ الثالث في اختصاصات عدّة، تشكّل عوائق جسيمة وسببًا في تخلّي الآلاف عن الرعاية الضرورية، ومن ثمّة تتبلور عدم المساواة وعدم الإنصاف في مجال الصحة. ففي إطار "المسح الشامل للصحة في تونس" أجاب 3،5% من الأشخاص الذين شملهم المسح بأنّهم تخلّوا عن العلاج خلال السنتين السابقتين للمسح لا لشيء إلّا لعدم معرفتهم بسُبل الوصول إلى مؤسسات العلاج.

2.1.4 الموارد البشرية: اختلال التوازن الجهوي والهجرة.

تشكّل الموارد البشرية في مجال الصحة أحد الدعائم الأساسية للمنظومة الصحية التونسية. وقد جاءت أزمة كوفيد-19 إثباتا لذلك. نجحت تونس في تكوين إطار طبّي وشبه طبّي رفيع المستوى تسعى وراءه اليوم عديد البلدان المتقدّمة، ودُفع جزء منه إلى الهجرة بسبب نقص الإمكانيات وغياب ظروف عمل وبحث مقبولة في القطاع العامّ بالخصوص. " في سنتيْ 2019 و2020 غادر حوالي 80% من الشبان الحاصلين على شهادة في الطّب إلى الخارج"[71] حسب ما صرّح به الرئيس المتخلّي لمجلس عمادة الأطبّاء الذي أطلق صافرة إنذار بخصوص تهرّم الأطبّاء في القطاع العامّ. كما كشف المسح الوطني حول الهجرة الدولية (IMHS)[72] الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للهجرة، في تقريره الصادر مؤخّرا في ديسمبر 2021، أنّ 3300 طبيب و39000 مهندس تونسي هاجروا إلى الخارج بين 2015 و2020.

يمكن لهجرة الأدمغة التي نشهدها أن تلحق ضررا بالمنظومة الصحية والتكوين الطبّي في تونس، خصوصا حين نعلم أنّ الكلفة الجملية لتكوين طبيب تقدّر بـ150000 دينار حسب المدير العامّ للصحة. وحين تمكّن 900 طبيب تونسي ممارس من اجتياز الامتحان الفرنسي لاختبار الكفاءات في الطّب بنجاح، عُدّ ذلك في تونس مدعاة للفخر بجودة التكوين الطّبي، لكنّه أثار في الوقت ذاته مخاوف لأنّه يشكّل تمهيدا لهجرة أعداد أكبر، ممّا يعمّق فقدان الكفاءات الوطنية وتزايد هجرة الدمغة.

تفيد بيانات المجلس الوطني لعمادة الأطبّاء أنّ تونس تعدّ 15136 طبيبًا في 2018، يتوزّعون على 6919 طبيبا عامّا (أي 45،7%) و8217 مختصّا (54،3%). وينقسم أطبّاء القطاع العامّ على 3778 طبيبا عامّا (55،7%) و3005 مختصين(44،3%).ينقلب التوزيع في القطاع الخاص الذي يعدّ 5212 مختصا (62،4%) و3141 طبيبا عامّا (37،6%). فالقطاع الخاص يستقطب فالقطاع الخاص يستقطب 63،4% من أطباء الاختصاص في البلاد،وهو ما يدلّ على التوجّه نحو سلعنة الخدمات الصحية التي تتضخّم بمرور الزمن.

تقدّر كثافة الأطباء في تونس بـ13،1 طبيبا لكل 10000 ساكن سنة 2018. لكن على غرار الأسرّة الاستشفائية، يخفي هذا المعدل تفاوتات عميقة جدّا بين المناطق والولايات.

تحت الآثار المزدوجة لتوسّع القطاع الخاص والهجرة، نشهد تراجعا في كثافة أطباء الاختصاص في القطاع العامّ بـ3% بين 2016 و2018، حيث مرّت من 2،87 مختصا لكل 10000 ساكن في 2016 إلى 2،8 سنة 2018.

---

[71] Voir site : https://www.sciencesetavenir.fr/sante/, « en Tunisie, l'exode des médecins fragilise le secteur de la santé », le1-4-2021.

[72] المسح الوطني حول الهجرة الدولية، المعهد الوطني للإحصاء / المرصد الوطني للهجرة / مسوحات الهجرة الدولية للأسر. ديسمبر 2021.

وتسري نفس أوضاع عدم المساواة على توزيع بقية كفاءات وأعوان الصحة. فكان عدد أطباء الأسنان 3932 ممارسا، منهم 84،3% (3315) في القطاع الخاص. وتراوحت كثافة أطباء الأسنان الممارسين في القطاع العامّ بين 0،76 في الوسط الشرقي و0،93 في الوسط الغربي، ويستقر المعدل الوطني في حدود 0،53.

أمّا الصيادلة فكان عددهم 2687 سنة 2018 مقابل 2642 في 2016؛ يتركّز 56،5% منهم في مناطق تونس الكبرى والوسط الشرقي. ويتوزّعون على القطاع العامّ الذي يشغّل 560 صيدليا أي 20،8% منهم 173 في مؤسسات الخطّ الأول (60 بمراكز الصحة الأساسية و113 بالمستشفيات المحلية). وتستقطب الصيدليات الخاصة حوالي أربعة أخماس الصيادلة (2127)، يمارس 55،3% منهم بجهتيْ تونس الكبرى والوسط الشرقي.

جدول IV.4.III كثافة الأطباء والأسرّة الاستشفائية في تونس – 2018.

Région	Gouvernorat	Densité des Médecins (pour 10 000 ha)			Densité des Lits hospitalers (public et privé - pour 10 000 ha)	Densité des Lits hospitalers publics (pour 10 000 ha)
		Médecins (selon le CNOM)	Spécialistes (selon CNOM)	Spécialiste dans secteur public		
Grand Tunis	Tunis	33,97	23,4	8,28	61,2	40,1
	Ariana	14,54	8,8	2,04	14,1	8,3
	Ben Arous	11,17	5,9	1,16	9,6	5,1
	Manouba	9,51	4,2	2,27	23,7	23,7
	District Tunis	**20,37**	**13,0**	**4,23**	**32,3**	**21,9**
Nord-Est	Nabeul	10,22	5,1	1,23	18,0	12
	Bizerte	9,65	4,5	1,53	18,8	16,3
	Zaghouan	9,56	3,6	1,88	29,4	26,6
	Nord-Est	**9,94**	**4,7**	**1,41**	**19,6**	**15,2**
Nord-Ouest	Beja	8,41	4,0	1,50	23,8	20,5
	Jendouba	7,01	2,4	0,97	20,0	18,3
	Le Kef	7,87	2,4	1,01	26,0	25,4
	Siliana	7,88	1,5	1,38	17,2	17,2
	Nord-Ouest	**7,71**	**2,7**	**1,19**	**21,7**	**20,1**
Centre-Est	Sousse	18,34	11,0	5,38	24,3	20,6
	Monastir	14,13	7,6	4,39	25,2	20,4
	Mahdia	9,76	4,3	2,71	19,1	16,3
	Sfax	19,06	11,8	4,82	28,0	18,2
	Centre-Est	**16,35**	**9,5**	**4,54**	**25,0**	**19,0**
Centre-Ouest	Kairouan	6,94	2,7	1,20	14,7	12,3
	Sidi Bouzid	5,37	1,7	1,11	10,7	14,5
	Kasserine	5,95	1,5	0,86	15,0	10,7
	Centre-Ouest	**6,17**	**2,1**	**1,07**	**13,6**	**12,5**
Sud-Est	Medenine	8,86	4,4	1,52	26,3	15,9
	Gabes	8,89	3,9	1,82	21,0	17,9
	Tataouine	7,16	1,5	0,60	17,8	17,8
	Sud-Est	**8,63**	**3,8**	**1,50**	**23,1**	**16,9**
Sud-Ouest	Gafsa	8,39	2,8	1,20	23,4	22,3
	Kébili	7,58	1,7	1,32	21,0	19,8
	Tozeur	10,84	2,6	1,85	31,2	31,2
	Sud-Ouest	**8,62**	**2,5**	**1,35**	**24,2**	23,3
Tunisie entière		**13,10**	**7,1**	**2,80**	**24,0**	**18,5**

المصدر: الصحة بالأرقام – وزارة الصحة. ديسمبر 2019.

يبلغ عدد الإطار شبه الطبي العامل في القطاع العامّ 40193 عونا سنة 2018 مقابل 41108 سنة 2017، أي بانخفاض قدره 2،2%. ويتوزّعون بين 12383 تقنيا ساميا و27810 ممرضين وممرضين مساعدين، وقد شمل الانخفاض المسجل بين 2018 و2017 هذين السّلكيْن ممّا شكّل أحد مظاهر تردّي الخدمات الصحية العمومية. يعمل 14744 عونا في مؤسسات الخطّ الأول، 7786 منهم في مراكز الصحة الأساسية التي تمثّل أعمدة الهيكل الصحي وملاذ الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وسكان المناطق الريفية والنائية.

إنّ التوزيع غير العادل للموارد البشرية بين العمومي والخاص، وبين الجهات الساحلية والجهات الداخلية، وبين العاصمة وكبرى المدن والمدن الصغرى والمناطق الريفية، يمثّل عامل تفاوت في المجال الصحي ويرتدّ حتمًا على الوصول إلى الرعاية الصحية وكلفتها وجودتها بالنسبة للمواطنين ومن ثمّة على أوضاعهم الصحية.

3.1.4 التجهيزات الثقيلة: تمركز لا يُطاق.

على صعيد آخر، تجدر إثارة عدم المساواة الصارخة في توزيع التجهيزات الصحية الثقيلة بين الجهات وبين القطاعين العامّ والخاص. وفي هذا الصدد نكتفي بذكر ما يلي:

- الماسح الضوئي (سكانار): 182 جهازا سنة 2018، 47 منها في القطاع العامّ و138 في القطاع الخاص، دون وجود جهاز واحد في كل من ولايات توزر وتطاوين وزغوان، جهاز واحد في قبلي وفي سليانة.
- التصوير بالرنين المغناطيسي: 66 جهازا في 2018، 55 منها في القطاع الخاص، 14 ولاية لا تملك أي جهاز في المؤسسات العمومية.
- أجهزة التصوير بالجرعة الضعيفة: جهاز واحد في مؤسسة عمومية سنة 2018.
- تخطيط الصدى بالتنظير الداخلي: 3 أجهزة في القطاع العامّ سنة 2018.
- 80% من أجهزة تفتيت الحصى و74% من أجهزة التصوير المقطعي المحوسب توجد داخل هياكل صحية خاصة.
- 46 قاعة قسطرة قلبية، منها 31 داخل هياكل خاصة. لا توجد قاعة واحدة من هذا الصنف داخل الهياكل العمومية بمناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي (7 ولايات).

إلى جانب هذه التفاوتات، لا ننسى عدم المساواة بين المضمونين الاجتماعيين من منظومتي العلاج واسترجاع المصاريف من ناحية والمضمونين الاجتماعيين المنخرطين في المنظومة العمومية والمتمتعين بالتامين المجاني بخصوص الحصول على الأدوية التي يكون أغلبها غير متوفّر لـ"نفاذ المخزون" في المؤسسات العمومية ممّا يؤثر على جودة العلاج ونجاعته.

لقد كان القطاع العامّ للصحة يُعدّ مفخرة الدولة الوطنية. لكنّ ثغراته وعدم المساواة التي تطبعه بدأت اليوم في البروز من خلال الإحساس السلبي وعدم رضى المواطنين. فقد كشف " المسح الشامل للصحة في تونس "، من بين مؤشرات أخرى، أنّ:

- ❖ أكثر من خُمس المرضى الذين تمّ إيواؤهم بالمستشفى العمومي خلال السنة السابقة للمسح غير راضين عن الزمن الفاصل بين إلى المؤسسة الصحية والشروع في العناية بهم، مقابل 3،2% في القطاع الخاص.
- ❖ 15،3% غير راضين عن درجة احترام المريض من طرف أعوان الصحة في القطاع العامّ مقابل 1،1% في القطاع الخاص.

يبدو تدعيم القطاع الصحي العمومي وإصلاحه وتأهيله اليوم ضرورة ملحّة وشرطا أساسيا لحماية المكتسبات والنهوض بصحة التونسيين بمزيد من المساواة والعدل والإنصاف.

4.1.4 التغطية الاجتماعية: رداء كثُرت ثُقوبه.

تشكّل أنظمة الحماية والتغطية الاجتماعية والصحية محدّدات أساسية لضمان قدر من المساواة أو الإنصاف أمام الصحة. غير أنّ منظومة الحماية الاجتماعية، إلى جانب نقائص القطاع الصحي العمومي، ورغم ما أحرزته من تقدّم، تظلّ عاجزة عن تأمين التغطية الشاملة المنشودة، فهي تعيش منذ سنوات اختلالا في التوازنات المالية يحدّ بشكل هائل من قدرتها على التوسّع نحو فئات جديدة أو خدمات بجودة أفضل. وفي غياب إصلاح حقيقي تشاركي ومدروس، سيبقى هذا الاختلال تهديدا للتوازنات المالية للمنظومة بأكملها.

يتجلّى قصور هذه المنظومة، وخصوصا التغطية المحدودة، من خلال أجوبة المواطنين أثنا المسح العنقودي متعدد المؤشرات – 2018، حيث صرّح 62،3% فقط من الرجال (من 15 إلى 49 سنة) و78،2% من النساء بأنهم يتمتعون بتأمين على المرض. ومن بين هؤلاء المتمتعين بالتغطية، لا يمثل المنتفعون بتغطية الصندوق الوطني للتأمين على المرض إلّا 78،3% من الرجال و74،9% من النساء. وينتفع 4،2% من الرجال و5،8% من النساء بالمساعدة الطبية المجانية-1 (AMG-1). بينما تغطّي المساعدة الطبية بتعريفة منخفضة (AMG-2) 14،7% من الرجال و16،2% من النساء.

تتراوح نسبة التغطية لدى النساء بين 88،1% في الجنوب الغربي و74،4% في الوسط الغربي الذي ينتفع فيه 11،1% بالمساعدة الطبية المجانية و34،1% بالمساعدة الطبية بتعريفة منخفضة. أمّا عند الرجال فتتراوح نسبة التغطية بين 54،6% في الشمال الشرقي و73،7% في الجنوب الغربي (منهم 25،4% بنظامي المساعدة المجانية). ولا يمثّل الرجال المنتفعون بتغطية الصندوق الوطني للتأمين على المرض في الوسط الغربي إلّا 59،2%. لقد أصبح إصلاح نظام الحماية الاجتماعية أمرا مستعجلا من أجل ضمان

التغطية الشاملة والتوازن المالي والحدّ من عدم المساواة التي يتّسم بها هذا النظام. وهو إصلاح لا غنًى عنه في أي استراتيجية تهدف إلى العمل على تقليص عدم المساواة في الصحة.

2.4 أوساط العيش والسّمات الشخصية.

تشكّل البيئة التي يعيش فيها المواطنون وسماتهم الشخصية محدّدات هامّة لحالتهم الصحية، وهو ما سنتناوله من خلال بعض مؤشرات ظروف العيش وتعليم الأمهات التي تؤثر على صحة الأطفال خصوصا وعلى نموّهم المستقبلي مثلما سنرى لاحقًا. كما تتسبب هذه العوامل في بعض مظاهر عدم المساواة الاجتماعية في الصحة.

1.2.4 أوساط العيش: تحسّن ملموس وتفاوت وستمرّ.

يُعتبر الوصول إلى الماء الصالح للشرب وحفظ الصحة وخدمات التطهير، إلى جانب مرافق أخرى، محدّدات أساسية لصحة جيّدة. غير أنّ هذه المرافق لا تتوزّع بصورة عادلة بين الأوساط والجهات ومختلف الفئات الاجتماعية.

بخصوص الماء الصالح للشراب[73]، تستعمل 98% من الأسر في تونس مياها محسّنة (منها 41% في المسكن أو الساحة أو الحديقة)، لكنّ هذه النسبة لا تتجاوز 95% في الوسط الريفي ومن المفارقة أنّها تبلغ 93،2% في الشمال الغربي الذي يُعدّ خزّان مياه البلاد. وباعتماد درجة الرفاه الاقتصادي، تكون هذه النسبة 94،3% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا. وتتجاوز المدّة الزمنية اللازمة لبلوغ مصدر الماء المحسّن ثلاثين دقيقة لدى 2،2% من مستعملي هذه المصادر، لكنّ تلك النسبة ترتفع إلى 9،4% في الوسط الغربي و5،3% في الشمال الغربي، وتستقر في حدود 7،8% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا. وعادة ما يكون الشخص الذي يذهب بحثا عن ماء الشرب امرأة يفوق سنّها 15 سنة، وذلك في 67،8% من الحالات في الجنوب الشرقي، و46% في الوسط الشرقي (مقابل 25،8% و35% تباعًا للرجال من نفس السنّ في هذين المنطقتين) ممّا يمثّل عاملا إضافيا لعدم المساواة بين الجنسين. تبلغ هذه النسبة 41،1% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا.

تشكّل سخرة الماء بلا شكّ إحدى مظاهر عدم المساواة إزاء المرأة وضعف اهتمام السلطات العمومية بأوضاع النساء في الوسط الريفي.

على صعيد التطهير، يُعتبر 98% من الأسر من مستخدمي مرافق صحية مطوّرة (59،9% منها مربوطة بنظام الصرف الصحي)، لكن هذه النسبة لا تتجاوز 95،8% في الوسط الريفي حيث 10،1% فقط مربوطون بنظام قنوات الصرف الصحي مقابل 85% في الوسط الحضري. تظلّ هذه النسب ضعيفة نسبيا

[73] حسب معطيات "المسح العنقودي متعدّد المؤشرات"-2018.

في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي بـ95،9% و97،7% تباعًا، وبنسبة ربط بنظام قنوات الصرف الصحي تبلغ تباعًا 47،7% و32،3%. لا تتجاوز هذه النسبة الخيرة 5% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا في حين تبلغ 97،1% لدى الشريحة الأكثر ثراء.

بالنسبة لمواصفات المساكن، يشير المسح العنقودي متعدد المؤشرات -2018 إلى أنّ 44،7% من العائلات تعيش بمساكن بغرفتيْ نوم، و20،4% بغرفة واحدة. وترتفع ه\اه النسبة الأخيرة (غرفة واحدة) إلى 24،5% في الوسط الريفي مقابل 18،7% في الوسط الحضري، وهي في حدود 17،8% في الجنوب الغربي و16،9% في الوسط الشرقي.

خلافًا للربط بالتيار الكهربائي الذي تبلغ نسبته 100% في كافّة الجهات، يشهد الوصول إلى الانترنت في المنزل تفاوتا صارخا. فالنسبة الوطنية التي بلغت 32،6% سنة 2018، تتراوح بين الأدنى بـ19% في الوسط الغربي والأقصى بـ46،2% في إقليم تونس، أي بقسمة النسب مساوية لـ2،4. تلعب هذه الهوّة الرقمية دورا محدّدا في نموّ الأطفال ودراستهم المستقبلية، وتساهم بصورة ما في تبسيط المعرفة العلمية والصحية لدى الكهول وتؤثر من ثمّة في سلوكهم. كما تتجلّى هذه الفجوة من خلال نسبة امتلاك حاسوب أو لوحة رقمية التي تختلف من وسط إلى آخر حيث تكون في حدود 42،9% في الوسط الحضري بينما لا تتعدّى 17،5% بالوسط الريفي، وتتراوح بين الجهات من 48،2% بإقليم تونس إلى 19% بالوسط الغربي.

تنبغي الإشارة إلى أنّ نسبة الأسر التي تستخدم وقودا نظيفا وتكنولوجيات طبخ تبلغ 99،8% بفوارق طفيفة بين الجهات حيث نسجل تأخّرا ضئيلا في الشمال الغربي 99،4(%) والوسط الغربي 99،5(%) ممّا يدلّ على تحسّن ظروف العيش في هذا المجال. غير أنّ الأوضاع مختلفة تماما حين يتعلّق الأمر بتدفئة المساكن، فلا بدّ من الإشارة أوّلا إلى أنّ 29،2% من الأسر لا تملك أي وسيلة تدفئة. وفي سنة 2018 كانت نسبة الأسر التي تستخدم الوقود النظيف وتكنولوجيات التدفئة في حدود 51،1% لكنها ترتفع إلى 65،5% بالوسط الحضري ولا تتجاوز 21،9% بالوسط الريفي. ويصبح التفاوت أعمق بين الجهات حيث تبلغ هذه النسبة 81،6% بإقليم تونس بينما لا تتعدّى 18،8% بالجنوب الشرقي، رغم أن| هذا الفارق يمكن إرجاعه إلى اختلاف المناخ بين المنطقتين. لكن لا تزال هذه النسب ضعيفة بالشمال الغربي الذي يعتبر، إلى جانب بعض مناطق الوسط الغربي، الأشد برودة ممّا يعرّض الأسر الأشد فقرا في الجهات المحرومة إلى التلوّث وما قد ينجرّ عنه من تداعيات على حالتهم الصحية. ذلك ما يؤكّده التفاوت بين الشريحة الخمسية للأسر الأشد فقرا التي يستخدم 7،2% منها تكنولوجيا تدفئة نظيفة في 2018 مقابل 95،4% لدى الشريحة الخمسية الأثرى.

يشكّل التفاوت في أوساط العيش إذًا محدّدات لعدم المساواة الاجتماعية أمام الصحة. وبالتالي فإنّ مقاومة اللامساواة في الصحة تمرّ حتمًا عبر إرادة الفعل باتجاه الحدّ من التفاوت في إطار رؤية شاملة

وسياسات عمومية ملائمة من اجل النهوض بظروف عيش السكان والجهات المحرومة.

2.2.4 السمات الشخصية: إحراز تقدّم في التعليم ونشر المعارف المبسّطة أمران لا غنًى عنهما.

لا أحد ينكر أنّ أنماط عيش كل فرد أو مجموعة أفراد وسلوكهم ودرجة تعلّمهم ترتدّ على حالتهم الصحية. كما تساهم هذه الاعتبارات الاجتماعية والتربوية في عدم المساواة في الصحة. وسنقتصر هنا على عرض بعض مظاهر ذلك، إضافة إلى البيانات التي تناولناها بتوسّع في الجزء المخصص للتعليم.

اهتمّ المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018 بقرائية النساء (الإلمام بالقراءة والكتابة) التي تعتبر من العوامل التي تسهّل الوصول إلى الممارسات الفضلى في حفظ الصحة وتعليم الأطفال وهو ما سيكون محدّدا لصحتهم ومستقبلهم. وأشار المسح إلى أن نسبة النساء من الشريحة العمرية 15-49 سنة المتمكنات من القراءة والكتابة بلغت وأشار المسح إلى انّ نسبة النساء من الشريحة العمرية 15-49 سنة المتمكنات من القراءة والكتابة بلغت 83،4% في 2018. غير أن الفارق بين الوسط الحضري والوسط الريفي في حدود 20 نقطة، حيث تصل النسبة إلى 89،7% في المدن مقابل 69،7% فقط في الأرياف. وإذا اعتمدنا الشرائح الخمسية للرفاه الاقتصادي، نجد النسب الأضعف في الأوساط الأشد فقرا (63،3%) والنسب الأعلى بطبيعة الحال لدى الشريحة الخمسية الأكثر غنًى (97،7%)، أي بفارق 34،4 نقطة وقسمة الطرفين مساوية لـ1،54. على صعيد الجهات، يسجل الشمال الغربي أضعف نسبة قرائية للنساء بـ79،6% بينما نجد أن إقليم تونس هم الأقل عرضة لأمية النساء بنسبة قرائية تصل إلى 91،7%.

في صفوف الرجال من نفس الشريحة العمرية، يكشف المسح أن نسبة القرائية كانت 89،8% أي أكثر منها لدى النساء بـ5،4 نقاط. حين نعتمد الوسط يصبح هذا الفارق أقل قليلا من الفارق في صفوف النساء بما أنه لا يتجاوز 8،8 نقاط (92،6% في الوسط الحضري مقابل 83،8% في الوسط الريفي). لكن نسبة النساء اللائي تابعن إحدى مراحل التعليم العالي تبلغ 25،3% بينما لا تتجاوز 20% لدى الرجال.

تُظهر نسبة قرائية الرجال أيضا تفاوتا بين الجهات لكنّه أقل حدّة منه لدى النساء، ويبلغ أقصاها 94،8% بإقليم تونس وأدناها 85،2% بالوسط الغربي. أما بخصوص التفاوت بين الأغنياء والفقراء فهو بلا شك تفاوت جليّ لكنّه أكثر وضوحا لدى النساء، إذ تصل نسبة قرائية الرجال 98،8% لدى الشريحة الخمسية الأكثر غنى مقابل 79،3% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا، أي بفارق 19،5نقطة.

الشكل8.IIIV نسبة قرائية النساء والرجال من 15 إلى 49 سنة حسب الجهات.

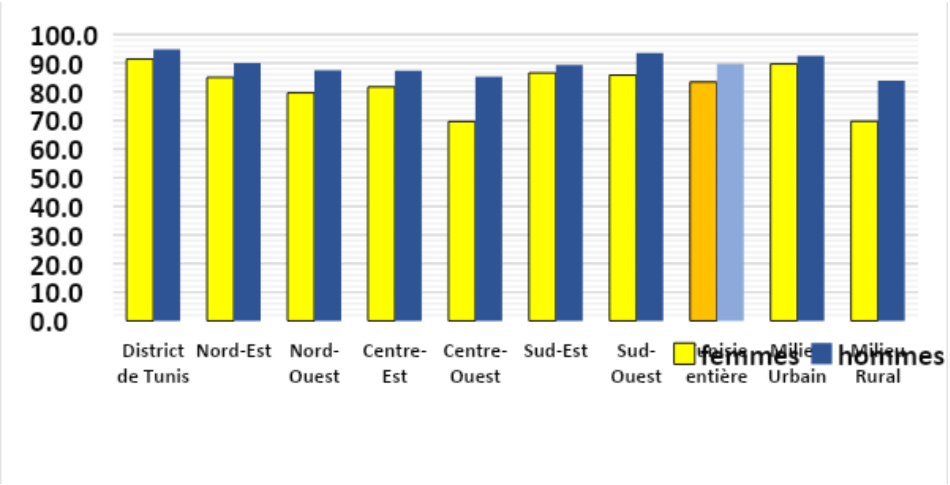

المصدر: بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

على صعيد التعرض لوسائل الإعلام، نذكر أنّ 3،7% من النساء البالغات 15-49 سنة لم يتعرضن لأي وسيلة إعلام ولو مرّة واحدة في الأسبوع. وتصل هذه النسبة إلى 4،1% في الوسط الريفي و7،6% في الوسط الغربي و4،9% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا. ترتفع هذه النسبة لدى الرجال من نفس الشريحة العمرية ليبلغ أجماليّها 6،2% و6،9% بالوسط الريفي و14،1% بالوسط الغربي و7،7% لدى الأشد فقرا.

وفيما يتعلّق بالسلوكيات المحفوفة بالمخاطر سنكتفي بذكر التدخين والكحول نظرا لمضارّهما الصحية والاجتماعية المرتبطة بالإفراط ومخاطر الإدمان. وتنبغي الإشارة إلى أنّ 98% من النساء بين 15 و49 سنة صرّحن أنّهنّ لم يتعاطين أي تبغ للتدخين خلال الشهر الخير السابق للمسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018. وكانت التغيرات الجهوية في هذا الصدد قليلة الأهمّية باستثناء إقليم تونس حيث انخفضت النسبة إلى 94،9%. أمّا باعتماد الشرائح الخمسية، فإنّ النسبة الأضعف توجد لدى الأكثر ثراء بـ96%. في صفوف الرجال من نفس الشريحة العمرية كانت النسبة في حدود 50،5% وكان أدناها في إقليم تونس بـ45،8% و47،1% لدى الشريحة الخمسية المتوسطة للرفاه الاقتصادي. ويبقى التدخين معضلة ذكورية رغم نزوعه غلى الانتشار عند النساء وبالخص في الأوساط الحضرية الميسورة.

على صعيد آخر، أظهر المسح ذاته أن 11،3% من الرجال بين 15 و49 سنة قد تناولوا مشروبا كحوليا في وقت ما خلال الشهر السابق للمسح. تتضاءل هذه النسبة لدى النساء لتصل إلى 0،1% مع تصريح 99،3% منهنّ بأنّهنّ لم يتناولن الكحول قطّ في حياتهنّ، مقابل 69،2% من الرجال.

تبيّن المعطيات حسب الجهات تعرّضا أكثر للكحول في إقليم تونس، ولدى الشريحة الأكثر غنًى.

3.4 مؤشرات النتائج:

تتضافر كل هذه العوامل المحدّدة لترتدّ حتمًا على الحالة الصحية للتونسيين، وهو ما سنستعرضه في هذا القسم للوقوف على أهمّ الخصائص المرتبطة بعدم المساواة والتفاوت اللذين تنبغي مقاومتهما ضمن رؤية تستند إلى العدالة الاجتماعية والإنصاف لمزيد تكريس الحقّ في الصحة للجميع.

تعتمد المنظمات الدولية بعض هذه المؤشرات لمتابعة تنفيذ "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في أفق 2030" والأهداف الخاصة لمنظمة الصحة العالمية.

1.3.4 أمل الحياة وأمل الحياة بصحة جيّدة.

نجحت تونس منذ الاستقلال في تحقيق قفزة لا يمكن إنكارها في المجال الصحي تتجلّى بالخصوص في أمل الحياة عند الولادة الذي بلغ 77،4 سنة في 2019 مقابل 74،12 سنة في 2000. ويبلغ 79،2 سنة عند النساء مقابل 74،9 لدى الرجال، وفي محيطها الشمال إفريقي لا تتفوّق عليها إلّا الجزائر بفارق ضئيل.

الشكل IIIV.9 تطوّر أمل الحياة في بلدان شمال إفريقيا بين 2000 و2019.

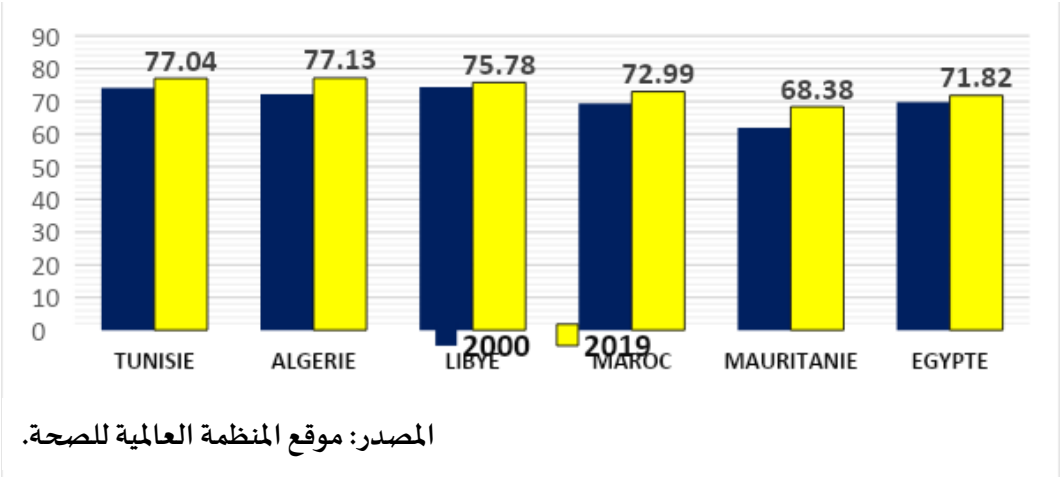

المصدر: موقع المنظمة العالمية للصحة.

بلغ أمل الحياة بصحة جيّدة 66،9 سنة في 2019، أي بخسارة 10،14 سنوات، ما يمثّل 13،2%. يفوق هاا العدد من السنوات المفقودة من أمل الحياة بسبب المرض المعدّل الأوروبي (9،9 سنوات أي 12،6%) والمعدل العالمي (9،6 سنوات أي 13،1%). وكان أمل الحياة بصحة جيّدة 67،7 سنة لدى النساء مقابل 66،1 سنة لدى الرجال، فالخسارة بعدد السنوات عند النساء أهمّ منها لدى الرجال (1،5 سنة أي 14،5% مقابل 8،8 سنوات أي 11،7%).

يبدو بالتّالي أنّ هناك الكثير ممّا ينبغي إنجازه لتحسين صحة التونسيين وخصوصا التونسيات للارتقاء بالحالة العامّة لصحة السكان وتقليص الخسارة في أمل الحياة بسبب المرض.

2.3.4 صحة الأمّ.

قدّر تقرير المنظمة العالمية للصحة لسنة 2020 نسبة وفيات الأمهات في تونس بـ43 لكل 100000 مولود حيّ في سنة 2017، مقابل 62 سنة 2015.

تظلّ هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل الأوروبي لسنة 2017 بـ13 لكل 100000 مولود حيّ رغم أنّها أدنى بكثير من المعدل العالمي المقدّر بـ211 أو من المعدل في شرق المتوسط (164 لكل 100000 مولود حيّ).

على صعيد الولادات بإشراف أعوان صحيين مؤهلين، بيّنت نتائج "المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018" أنّ نسبتها العامّة في تونس كانت في حدود 99،5% مع تفاوت حسب الوسط والجهة. فهي لا تزال منخفضة نسبيا في الوسط الريفي بـ99،1% مقابل 99،7% في الوسط الحضري. وإذا كانت مناطق الشمال الثلاثة تسجل ولادات بإشراف أعوان صحيين مؤهلين نسبة 100%، فإنّ بقية الجهات تسجل نسبًا تتراوح بين 99،6% في الوسط الشرقي و98،6% بالجنوب الشرقي. أمّا بخصوص المكان، فإنّ الولادات تجري في مؤسسة صحية عمومية بنسبة 77،4% وفي مؤسسة صحية خاصة بنسبة 22،3% و0،3% بالمنزل، مع ارتفاع هذه الأخيرة إلى 0،8% في الوسط الريفي.

تبدو الولادة بمؤسسة خاصة مرتبطة بالظروف الاقتصادية إذ ترتفع نسبيا في الجهات التي تعتبر محظوظة ولدى الشرائح الخمسية الأكثر غنًى (32،8% بإقليم تونس و60،4% لدى الشريحة الخمسية الأكثر ثراء مقابل 3،3% لدى الشريحة الفقر) وهو ما يبيّنه الرسم البياني التالي.

الشكل10.IIIV الولادة بمؤسسة صحية أو بالمنزل – تونس (%)

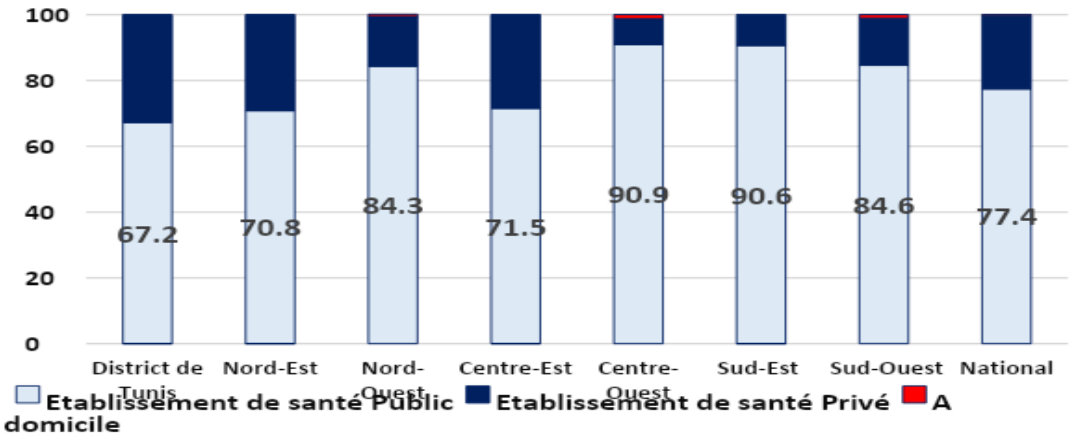

فيما يتعلّق بالرعاية السابقة للولادة، قدّرت نسبة النساء البالغات 15-49 سنة من العمر اللائي أنجبن خلال السنتين السابقتين للمسح واللائي تلقّين رعاية سابقة للولادة من طرف أعوان صحيين مؤهلين أثناء الولادة الأخيرة بـ95،3% ومنها 85،7% من طرف طبيب و9،6% من طرف قابلة أو ممرضة. وتتراوح هذه النسبة بين 99،4% بالجنوب الشرقي و89،6% بالوسط الغربي.

تعتبر هذه الرعاية بالغة الأهمّية للأمّ والطفل على السواء وتساهم في الحدّ من وفياتهما.

على مستوى فقر الدم، لابدّ من إثارة نسبة انتشاره كما قدّرها "المسح الشامل للصحة في تونس"-2016 بـ34% لدى النساء مقابل 17% فقط لدى الرجال. وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا بين 1997 و2016 حيث مرّت من 20،6% إلى 34% في صفوف النساء ومن 6،7% إلى 17% في صفوف الرجال. ويقدّر المعدل الوطني بـ25،8% متراوحا بين 28،7% بإقليم تونس و22،1% بالوسط الغربي والجنوب الشرقي. من المؤكّد أنّ هذا الوضع مرتبط بصورة ما بتغيّر السلوك الغذائي، وينبغي أن يكون محلّ اهتمام خاصّ بهدف الحدّ قدر الإمكان من هذه اللامساواة الجنسانية في إطار السياسة العمومية للصحة.

3.3.4 وفيات الأطفال.

يقدّر معدل وفيات الرضّع والأطفال في تونس (بين الولادة والسنة الخامسة) بـ17 لكل 1000 مولود حيّ حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018 وينخفض إلى 13 على 1000 بالوسط الحضري بينما يرتفع إلى 23 بالوسط الريفي، وهو ما ينمّ عن التفاوت بين هذين الوسطين في مجال الصحة، وهو تفاوت يظهر عمليّا من خلال كل المؤشرات التي سنستعرضها في هذه الدراسة.

4.3.4 وزن الرضّع عند الولادة.

تعتبر نسبة الرضع الذين يولدون بوزن أقل من 2500 غرام مرتفعة نوعًا ما بمعدل وطني في حدود 7،4% (8،3% في الوسط الريفي و6،9% في الوسط الحضري)، يسجل أدناه في إقليم تونس بـ3،9% وأقصاه في الجنوب الغربي بـ9،5%.

ونعاين تفاوتا واسعا حسب المستوى التعليمي للأمّ إذ يبلغ المعدل 9،1% عند الأمّهات ذوات المستوى الابتدائي مقابل 6،4% عن ذوات المستوى الثانوي، لكن| المفارقة أن|ه مرتفع لدى الأم|هات اللائي تابعن دراسة جامعية (7،5%). كما يبلغ 8،9% لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا مقابل 7،1% لدى الشريحة الأكثر غنًى.

5.3.4 نوبات أمراض الأطفال دون الخامسة.

قدّر المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين أثارت أمّهاتهم تعرّضهم لنوبة إسهال أو حمّى أو أعراض التهاب رئوي حادّ خلال الأسبوعين السابقين للمسح بـ8% و20% و6% تباعًا، مع تفاوت واضح بين الأوساط والجهات. إذ يبدو أنّ أطفال إقليم تونس أقلّ عرضة لكل هذه الإصابات. فإذا كانت الالتهابات التنفسية تشمل بدرجة أكبر أطفال الجهات الساحلية الشرقية، فإنّ الإسهال يظهر تفاوتا أقلّ وضوحا بنسبة الطرفيْن الأقصى والأدنى في حدود 1،44 بينما تصل هذه النسبة إلى 6،14 بخصوص الحمّى (بين الوسط الشرقي والجنوب الغربي).

الشكلIIIV.11 نوبات أمراض الأطفال دون الخامسة خلال الأسبوعين السابقين للمسح.

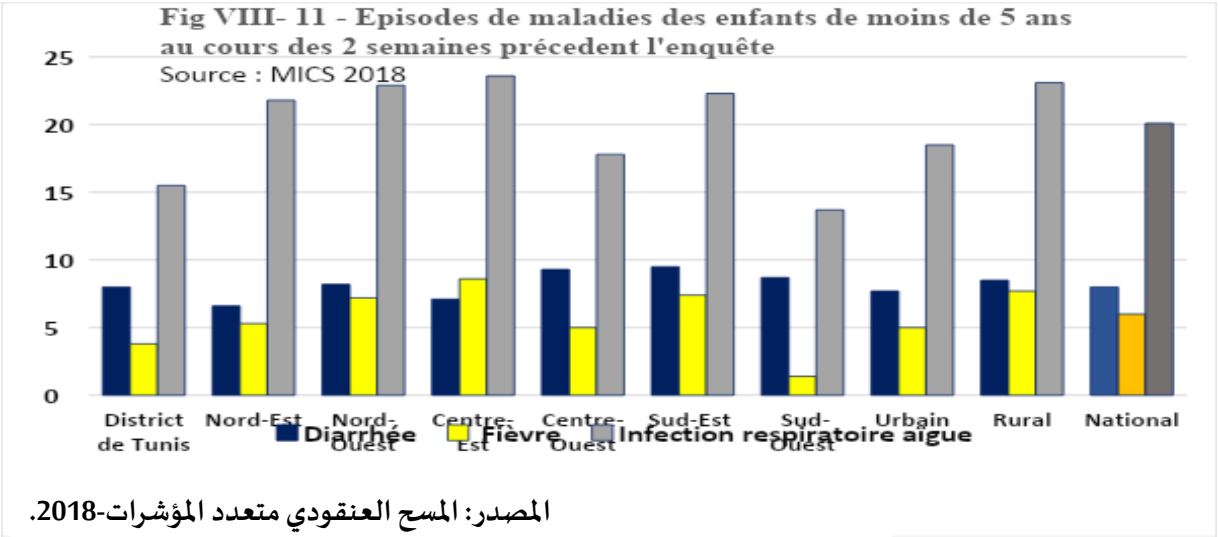

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

6.3.4 الحالة الغذائية للأطفال دون الخامسة: تأخّر النموّ.

غالبًا ما تتمّ مقاربة الحالة الغذائية للأطفال، وهي التي تحدّد بشكل كبير نموّهم المستقبلي، من خلال مؤشرات تأخّر النموّ (قصر القامة بالمقارنة مع السنّ والوزن) والهزال (ضعف الوزن بالمقارنة مع الطول والسنّ) والسمنة.

يشمل تأخّر النموّ 8،3% من الأطفال دون الخامسة سنة 2018 بفوارق ملحوظة بين الوسط الريفي (9،5%) والوسط الحضري (7،5%) وكذلك بين الجهات بنسبة الأقصى على الأدنى في حدود 2،84 حيث تشمل هذه الحالة 15،9% من أطفال الجنوب الغربي مقابل 5،6% في الشمال الغربي.

الشكلIIIV.12 تأخّر النموّ لدى الأطفال دون الخامسة حسب الجهات –تونس. (%)

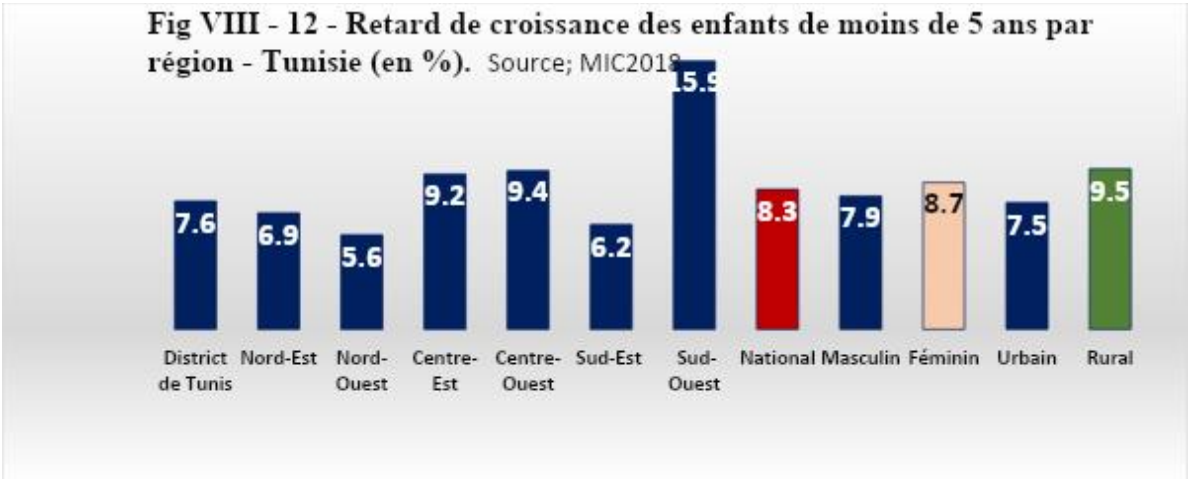

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

باعتماد الشرائح الخمسية للرفاه الاقتصادي نجد هذه النسبة أكثر ارتفاعا لدى الشريحة الخمسية الأشد فقرا (10،6%)، كما ترتبط على ما يبدو بالمستوى التعليمي للأمّ حيث ترتفع لدى الأطفال من أمهات لم يرتدن المدرسة أو ذوات مستوى دون الابتدائي لتبلغ 13،7%.

الشكل13.IIIV تأخّر النموّ لدى الأطفال دون الخامسة حسب المستوى التعليمي للأمّ-تونس (%)

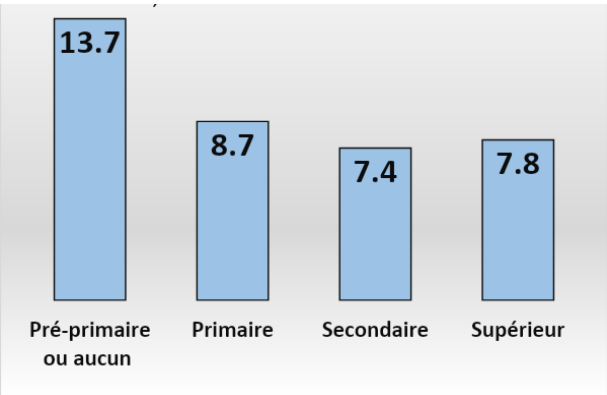

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

الشكل 14.IIIV تأخّر النموّ لدى الأطفال دون الخامسة حسب الشريحة الخمسية للرفاه الاقتصادي-تونس (%)

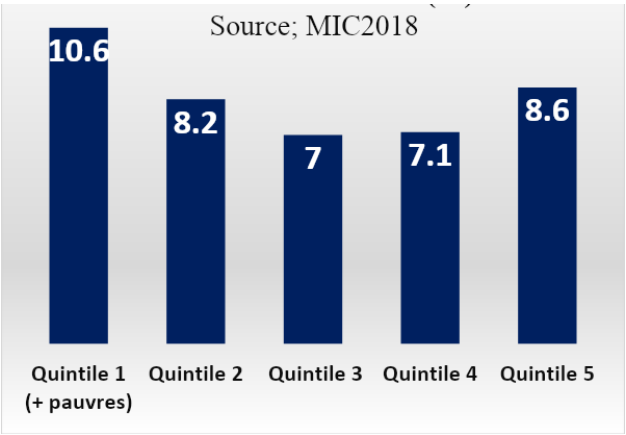

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

إنّ النتائج المتعلّقة بالهزال أفضل نسبيا ممّا يدلّ على حالة غذائية مرضية بصورة ما، وتستقرّ نسبة الانتشار في حدود 2،1% لكن يظلّ التفاوت قائما بين الجهات ويشمل بالخصوص الشمال الشرقي والوسط الشرقي حيث تفوق النسب المعدل الوطني وهي تباعًا 3،1% و2،3%. كما ترتفع قليلا نسبة الأطفال المصابين بالهزال المنتمين للشريحة الخمسية الأشد فقرا(2،6%) وأبناء الأمّهات بمستوى تعليمي دون الابتدائي (2،8%).

غير أنّ هذين المؤشرين يظهران ارتفاعا طفيفا لدى الأمّهات اللائي ارتدن التعليم العالي ولدى الشريحة الخمسية الأكثر غنًى، ممّا ينبغي أن يشغل الباحثين للتعمّق في أسباب ذلك.

الشكل IIIV.15 نسبة الهزال لدى الأطفال دون الخامسة حسب الجهات – تونس (%)

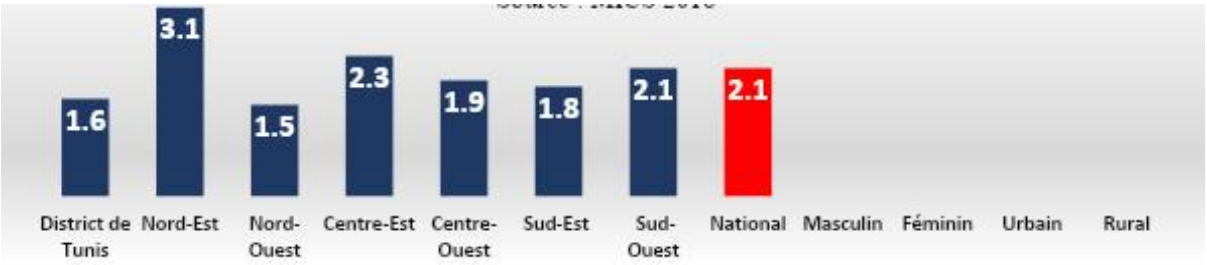

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

تعتبر السمنة أيضا مؤشرا على سوء التغذية. ويشهد هذا المؤشر، الذي يشمل الكهول كذلك، تصاعدا في مجتمعات اليوم نظرًا لتغيّر السلوكيات وأنماط العيش. استنادًا إلى المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018، تبلغ نسبة انتشار السمنة لدى الأطفال دون الخامسة في تونس 17،2%. وهي تصيب الأطفال المنتمين للوسط الحضري أكثر ممّا تصيب أطفال الريف (19،4% مقابل 13،4%).

الشكل IIIV.16 نسبة السمنة لدى الأطفال دون الخامسة حسب الجهات – تونس (%)

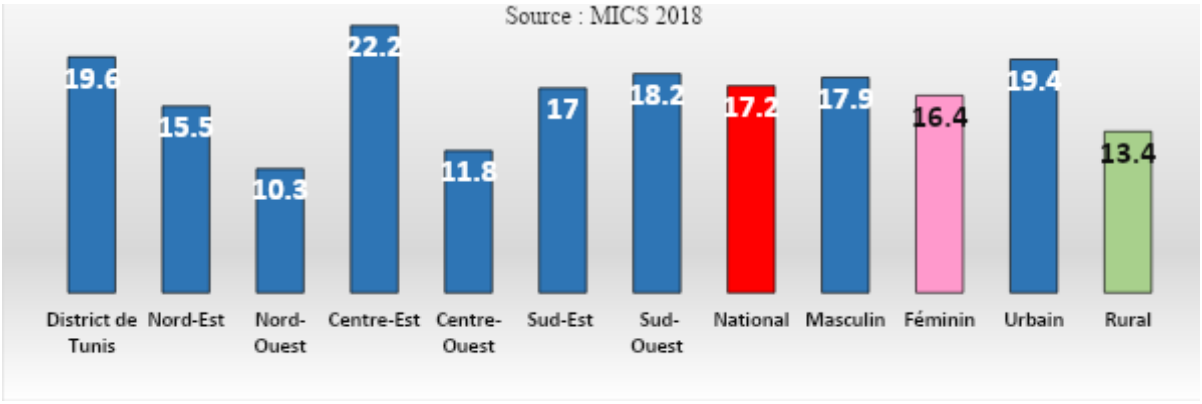

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات-2018.

تظهر المعطيات الموزّعة حسب الجهات انتشارا أوسع في المناطق التي تُعدّ محظوظة مثل الوسط الشرقي (22،2%) أو إقليم تونس (19،6%). بينما تسجل الجهات المحرومة اقتصاديا نسبًا أضعف لانتشار السمنة (10،3% في الشمال الغربي و11،8% في الوسط الغربي).

كما تبيّن معطيات المسح تزايد انتشار السمنة لدى الأطفال بارتفاع مستوى الرفاه الاقتصادي والمستوى التعليمي للأمّ وهو ما يبرز من خلال الرسمين البيانيين التاليين.

****

7.3.4 انتشار السمنة لدى الكهول.

عرفت السمنة لدى الكهول في تونس ارتفاعا ملحوظا على غرار بقية العالم. وقدّرت النسبة العامّة حسب "المسح الشامل للصحة في تونس" بـ26،2% سنة 2016. أشار نفس المسح إلى ارتفاع نسبة انتشار السمنة لدى الأشخاص بين 35 و70 سنة من 27،2% إلى 34،1% بين 2005 و2016.

يعتبر هذا المرض من استتباعات العادات الغذائية الجديدة وأنماط العيش المستحدثة التي فرضها المنوال الاجتماعي-الاقتصادي المهيمن، وهو يصيب النساء أكثر من الرجال إذ تبلغ نسبة انتشار السمنة في صفوف النساء ضعف ما تبلغه عند الرجال (34،6% مقابل 17،6%).

حسب الجهات، نجد أنّ منطقتي الوسط الشرقي والشمال الشرقي هما الأكثر عرضة للسمنة بنسب انتشار تبلغ تباعًا 29% و28،7%، بينما نسجل نسبة الانتشار الأضعف بالوسط الغربي في حدود 20،1%.

8.3.4 مرض السكري.

اعتمادا على نفس المسح، قُدّرت نسبة انتشار مرض السكري بـ15،5% لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 15 سنة في 2016. وخلافا للسمنة وارتفاع ضغط الدم، كانت هذه النسبة لدى الرجال أعلى منها لدى النساء (16،1% مقابل 14،8%).

اتخذت نسبة انتشار مرض السكري لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 15 سنة منحى تصاعديا في العقود الثلاث الأخيرة من 7،5% سنة 1997 إلى 10،6% سنة 2016 باستعمال نفس مقاييس التشخيص للمرض. وأشار "المسح الشامل للصحة في تونس-2016" إلى أنّ 53،8% من مجموع المصابين يعرفون أنهم مصابون بالسكري، من بينهم 91،8% يتلقّون علاجا و/أو يتّبعون نظاما غذائيا. وتبلغ نسبة مرضى السكري الذين يتلقّون علاجا 49،4% من مجموع المصابين بهذا المرض.

إذا اعتمدنا التوزيع حسب الجهات، نجد إقليم تونس في المقدمة بنسبة انتشار تقدّر بـ18،7%. في حين تسجل منطقة الوسط الغربي أضعف نسبة بـ10،8%. كما تُبرز نسبة مرضى السكري الذين يتلقّون علاجا تفاوتا ملحوظا بين الجهات بنسب تتراوح بين 53،4% في الشمال الشرقي والوسط الشرقي و38،8% بالشمال الغربي ممّا يدلّ على عدم المساواة في التكفل بهذا المرض.

9.3.4 ارتفاع ضغط الدم.

يصيب ارتفاع ضغط الدم النساء أكثر ممّا يصيب الرجال في تونس. وتُقدّر نسبة انتشاره بـ28،7% سنة 2016، أي ما يفوق بقليل ربع السكان البالغين 15 سنة فما فوق. لكنّ هذه النسبة تبلغ 30،8% عند النساء مقابل 26% عند الرجال. وباعتبار أنّ هذه النسبة ترتفع مع السنّ فإنّها تستقرّ في حدود 72،2%

لدى الأشخاص البالغين 65 سنة فما فوق. ومرّت نسبة انتشار هذا المرض من 22،5% سنة 1997 إلى 28،7% في 2016.

على صعيد التوزيع الجهوي، تجدر الإشارة إلى رصد الانتشار الأوسع في مناطق الشمال الغربي (33،1%) والجنوب الشرقي (31،7%)، وتعدّ منطقة الجنوب الغربي نسبيا أقل عرضة بنسبة انتشار في حدود 25،9%.

ومثلما هو الشأن بالنسبة لمرض السكري، يشير "المسح الشامل للصحة في تونس" إلى أنّ نسبة المصابين بارتفاع ضغط الدم الذين يتلقّون علاجا من مجموع المصابين بهذا المرض ضعيفة إذ لا تتجاوز 31،4%، وتتراوح بين 37،4% في إقليم تونس و19،6% بالجنوب الشرقي ممّا يشي بالتفاوت الذي يميّز المجال الصحي في البلاد. وهو تفاوت مجحف وغير منصف خصوصا إذا علمنا المخاطر التي تمثلها هذه الأمراض (السكري وارتفاع ضغط الدم) على حياة المواطنين إذا لم تتمّ معالجتها كما ينبغي، علمًا وأنّ علاجها لا يتطلّب بنية تحتية ثقيلة. لقد أثبتت جائحة كوفيد ذلك بوضوح شديد.

10.3.4 مؤشر التغطية المركّب.

هو حاصل ترجيحي يعكس تغطية ثمانية تدخّلات للصحة الإنجابية وصحة الأمّ وصحة الرضيع والطفل على امتداد سلسلة الرعاية[74]. وتفيد إحصائيات المنظمة العالمية للصحة المستندة إلى المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات أنّ هذا المؤشر تراجع في تونس بين 2011 و2018 لدى كافّة طبقات الرفاه الاجتماعي. فقد انخفض من 78،1 إلى 76 لدى الأشد فقرا، ومن 84،1 إلى 81،7 لدى الشريحة الأكثر غنًى.

تكشف هذه البيانات جميعها مدى الصعوبات التي تعيشها المنظومة الصحية التونسية منذ زمن وعجزها عن الحدّ من عدم المساواة التي تتواصل ملحقة الضرر بصحة الفئات الفقيرة والهشة ومعيقة لوصولها إلى الرعاية وهو ما أبرزته جائحة الكوفيد وفاقمته كما سنرى في الجزء الآتي.

5. الصحة والتنمية البشرية في تونس.

جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لسنة 2020 أنّ تونس تحتل المرتبة 95 عالميا من حيث "مؤشر التنمية البشرية" بحاصل قدره 0،740 سنة 2019 مقابل 0،739 في 2018 وكانت

[74] وهي: الاستجابة لطلب التنظيم العائلي (وسائل حديثة)؛ تغطية الرعاية السابقة للولادة (أربع عيادات على الأقل)؛ الولادات بإشراف أعوان صحيين مؤهلين؛ التغطية بالتلقيح ضد السلّ لدى الأطفال في السنة الأولى؛ التغطية بتلقيح ضد الحصبة لدى الأطفال في السنة الأولى؛ التغطية بالتلقيح الثلاثي ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي في السنة الأولى؛ تلقّي الأطفال دون الخامسة الذين يعانون الإسهال علاجا بالإمهاء الفموي وتغذية متواصلة؛ نقل الأطفال دون الخامسة الذين تبدو عليهم أعراض الالتهاب الرئوي إلى مؤسسة صحية. ويبني هذا المؤشر على تقديرات تراكميّة.

حينئذ في المركز 91. يقارب هذا الحاصل معدل البلدان ذات "مؤشر تنمية بشرية" مرتفع (0،750) ويفوق المعدل العالمي (0،731) والعربي (0،703).

كان معدل الارتفاع السنوي لهذا المؤشر 0،92 بين 1990 و2019 وشهد هذا الارتفاع نسقا متباطئا منذ 2000 حيث كان في حدود:

- 1،39 بين 1990 و2000 مقابل 1،04 في البلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع، و0،71 معدل عالمي، و0،99 للبلدان العربية.
- 0،96 بين 2000 و2010 مقابل 1،15 في البلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع، و0،84 معدل عالمي، و0،98 للبلدان العربية.
- 0،37 بين 2010 و2019 مقابل 0،73 في البلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع، و0،59 معدل عالمي، و0،47 للبلدان العربية.

أمّا بخصوص "مؤشر التنمية البشرية المعدّل وفقًا لعدم المساواة"، تسجل تونس في 2019 حاصلا قدره 0،596 مقابل 0،585 سنة 2018 بخسارة 19،5% مجموعها الكلّي، وهي خسارة أكبر ممّا تسجله البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع (10،7%)، لكنها أقلّ ممّا تسجله البلدان العربية (24،5%) ومن المعدل العالمي (20،2%).

قُدّر معامل عدم المساواة الإنسانية بـ18،9 وهو معدل المظاهر الثلاث الرئيسية لعدم المساواة: الصحة والتعليم والدّخل. وكانت عدم المساواة في الصحة، التي يعتمد قياسها على عدم المساواة في أمل الحياة، هي الأضعف بمعامل في حدود 9 مقابل 30،7 للتعليم و16،9 لعدم المساواة في الدّخل.

هكذا يستقرّ حاصل تونس للتنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة في الصحة في حدود 0،794 أي في مستوى أعلى بكثير من الحاصلين المعدلين حسب عدم المساواة في التعليم والدّخل اللذين قُدّرا تباعًا بـ0،458 و0،583. لكنّ طريقة احتساب هذا المؤشر المعتمدة فقط على أمل الحياة تُخفي أبعادا أخرى عديدة لعدم المساواة في الصحة.

على صعيد الفقر متعدد الأبعاد، يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2020 أنّ عدد الفقراء الذين يعيشون فقرا متعدد الأبعاد يقارب 92000 أي 0،8% من السكان. أمّا السكان المعرّضون للفقر متعدد الأبعاد فيقدّرون بـ2،4% من مجموع السكان سنة 2018.

الشكلIIIV.19 نسبة الحرمان في الفقر متعدد الأبعاد.

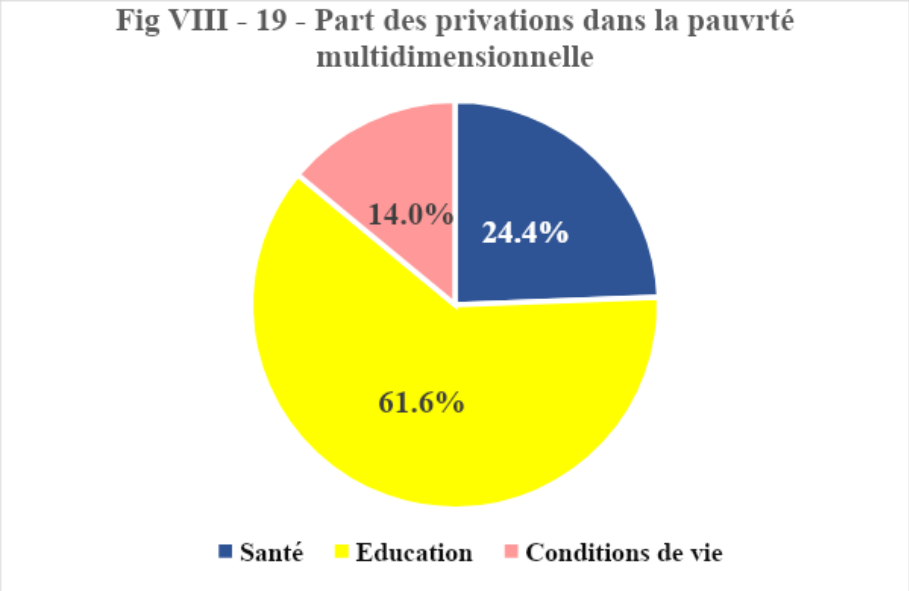

كانت نسبة الصحة من الحرمان في الفقر متعدد الأبعاد في حدود 24،4% مقابل 61،6% للتعليم و14% لظروف العيش. وحيث يتحدّد الفقر متعدّد الأبعاد في جانب كبير منه بالأوضاع الاقتصادية لمختلف فئات السكان الاجتماعية، وفوق الاعتبارات الأخلاقية للعدالة والإنصاف والحقّ، تعتبر الصحة أيضا من محدّدات هذا الفقر المتعدد الأبعاد. ولكنّها كذلك من محدّدات الفقر النقدي لأنّها تؤثّر على الإمكانات (capacités) والولاية (capabilités) للموارد البشرية وتشكّل عاملا حاسما في إنتاجية هذه الفئات وقدرتها على خلق الثروة ومصادر الدّخل.

لذلك تُعدّ مقاومة عدم المساواة في الصحة إحدى الدعائم الأساسية للحدّ من الفقر والتهميش والظلم وتُتيح النهوض بالرأسمال البشري وتضمن الحركية الاجتماعية والرفاه للسكان. ولبلوغ ذلك، ينبغي أوّلا:

- ضمان التغطية الصحية الشاملة بصورة أو بأخرى.
- إعادة تاهيل القطاع العمومي للصحة ودعمه بإستراتيجية استثمار تضمن صدارته وقدرته على الاستجابة إلى الحاجيات المتزايدة لصحة المواطنين، مع السهر على تغطية أفضل للجهات المحرومة والحدّ من عدم المساواة الجغرافية في الصحة.
- الرفع في الميزانية وفي الإنفاق العمومي في الصحة وانتداب الإطار الطبّي وشبه الطبّي لتطوير جودة الخدمات الصحية للمؤسسات العمومية. ينبغي أن يحظى التكوين والبحث بموارد أفضل للمحافظة على المكاسب وتدعيمها.

- حلّ مشاكل التوازنات المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية والمؤسسات الصحية العمومية لتمكينها من أداء دورها على أكمل وجه مع تحسين حوكمتها.
- تعزيز مراقبة ومتابعة خدمات القطاع الخاص للحدّ من تجاوزاته وانحرافاته.
- إرساء وتدعيم البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى التوزيع المنصف والعدالة الجندرية والعدالة الاجتماعية والجهوية لتكريس الحقّ الأساسي في الصحة.

الفصل التاسع

جائحة كوفيد-19 وعدم المساواة والفقر.

عزام محجوب*
سلمى مقدادي**

*عزام محجوب: أستاذ جامعي متقاعد في العلوم الاقتصادية وخبير دولي في الاقتصاد والتنمية.
**سلمى مقدادي: دكتورة في المالية (متخرجة من المدرسة العليا للتجارة بتونس، مدرّسة قارّة بالجامعة الأوروبية بتونس.

الجائحة وعدم المساواة والفقر.

نتناول بالدرس في هذا الفصل آثار جائحة كوفيد-19 على عدم المساواة أساسا من خلال تداعياتها على النموّ والتشغيل والفقر. سنسعى أيضا إلى الاهتمام بأوضاع النساء والمهاجرين من جنوب الصحراء بتونس في خضمّ هذه الجائحة.

1. الوضع العالمي:

وفقًا لدراسة حديثة أنجزها د. فيليبي (D.Felipe) وأ. نواسيمنتو (A. Noacimento) "الكوفيد يفاقم أشكالا عدّة من عدم المساواة: هذا ما يمكن فعله إزاء ذلك؟"، يساهم كوفيد-19 في تعميق عدم المساواة بأربعة أشكال على الأقلّ:

أوّلًا، بإمكان العمال ذوي المرتّبات الجيّدة (عمل مكتبي) أن يعملوا من منازلهم (العمل عن بعد)، بينما لا يملك العمال اليدويون أصحاب الأجور الدنيا هذا الخيار.

ثانيًا، قسم هامّ من العمال ضعيفي الأجر يعمل في الخدمات الأساسية مثل التمريض والشرطة والتعليم والتنظيف ورفع الفضلات وأعوان المغازات وهم بذلك أكثر عرضة للاحتكاك بالمصابين بالوباء.

ثالثًا، العمّال الأقل أجرًا هم الأكثر حضورًا في القطاعات التي تمّ تعليق نشاطها مثل النزل والمطاعم والخدمات السياحية.

رابعًا، تعمّق الجائحة عدم المساواة بين البلدان الغنية القادرة على ضخّ الموارد في مؤسساتها وتوفير شبكات أمان اجتماعي، والبلدان الفقيرة العاجزة عن كل ذلك.

أشار مسح حديث أجري في 37 بلدا إلى أنّ 3 أسر من 4 شهدي انخفاضا في دخلها منذ بداية الجائحة، مع تضرر 82% من الأسر الأشد فقرا من هذا الانخفاض، وتختلف الآثار باختلاف الظروف الخاصة بكلّ مجموعة بشرية.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تؤكد مليونا أسرة إضافية أنها لا تتحصل على كفايتها من الأكل منذ بداية الجائحة، وتصرّح أسرة أفروأمريكية على 5 أنها تعيش حالة من الجوع.

في المقابل تذكر هذه الدراسة أنّ الجائحة مثّلت فرصة جيّدة للأكثر ثراءً، ولا أدلّ على ذلك من الارتفاع الجنوني للبورصة. ففقدَ 44 مليون شخص عملهم في الولايات المتحدة وارتفعت البطالة بـ15% بين شهريْ أفريل وجوان 2020، بينما شهدت ثروة الخمس ملياردريات الأوائل زيادة بـ102 مليار دولار، أي بزيادة 26%. وارتفعت ثروة الملياردريات الأمريكيين مجتمعة بما يفوق 637 مليار دولار لتبلغ 3600 مليار دولار وهو

ما يتجاوز بأشواط الثروة الجملية لـ54 بلدًا إفريقيا. ونجد ضمن أكبر المستفيدين أولئك الذين يمسكون بقطاع التكنولوجيا: باعة الأجهزة الرقمية ومنصّات الندوات ومجموعات الميديا الاجتماعية الذين استغلّوا إجراءات الغلق والمرور إلى العمل عن بُعد.

لقد تعاظمت ثروة الملياردريات الأمريكيين بنسبة 1130% بين 1980 و2020، وهو نسق يفوق مائتيْ ضعف ما شهده متوسط الأجر. وانخفضت في نفس الوقت الالتزامات الجبائية لهؤلاء الملياردريات بـ78% فيما بين 1980 و2018 (يتمّ قياسها نسبةً إلى ثروتهم).

تبيّن بيانات هذه الدراسة دور التغييرات الواعية في السياسات الوطنية منذ مدّة طويلة في إحداث تحوّل في نصيب الـ1% الأكثر ثراءً من إجماليّ الدّخل. فقد تفاقمت عدم المساواة في بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما سيطرت أوروبا القارية واليابان على ارتفاع عدم المساواة.ومن بين البلدان ذات الدخل المرتفع، نجد على سبيل المثال في الولايات المتحدة أعلى مستوى من عدم المساواة في الثروة وثاني أعلى مستوى من عدم المساواة في الدخل بعد الضريبة والتحويلات الحكومية وأحد أضعف مستويات الحركية بين الأجيال بحيث يتحدّد مستقبل الفرد في جانب كبير منه بدخل الأولياء. ففي 2020 لا غير، سيرث الأبناء حوالي 764 مليار دولار ولا يتجاوز معدل ما سيدفعونه 2،1% على هذا الدخل. في حين أنّ معدل نسبة الضريبة الموظّفة على النشيطين يبلغ 15،8% أي سبعة أضعاف. ويتعمّق هذا التفاوت بسبب العرق، ويتجاوز الفارق في الثروة العرقية ما كان عليه في 1968، أهمّ فترات النضال من اجل الحقوق المدنية.

من جانب آخر، ارتفعت عدم المساواة بين الجنسين. فقد ارتدّت الجائحة على النساء إلى جانب السكان الفقراء والمسنّين والمعوقين والمهاجرين، حيث تشكّل النساء عامّةً النسبة الأكبر من مواطن الشغل المفقودة رغم تمثيلهنّ للجزء الأقل من إجمالي اليد العاملة. وحين يكون بإمكانهنّ مواصلة العمل، يكون انقطاع الأمهات مرجّحا أكثر من انقطاع الآباء. ويعكس فقدانهنّ للنسبة الأكبر من مواطن الشغل حضورهنّ في قطاع الخدمات على غرار خدمات المطاعم والفنادق التي تعرّضت أكثر للغلق. وقد ساهم هذا التوجه في إعاقة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين.

كما يبدو أنّ كوفيد-19 عرقل مسار مقاومة الفقر بإلغاء عقود من التقدّم في مجال الحدّ من الفقر والنهوض بالتعليم وتحسين الصحة والرفاه العامّ لأنّ وسائل عيش مليارات الأشخاص قد تمّ تدميرها فيما مضى ويتواصل تدميرها حاضرًا. ويفيد تقرير "آفاق التشغيل 2021" لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ أزمة كوفيد-19 قضت على 114 مليون موطن شغل في العالم سنة 2020. وفي منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوحدها، والتي تضمّ 37 بلدا من بينها الأغنى على وجه الأرض، مازال هناك إلى حدود ماي 2021 ما لا يقلّ عن ثمانية ملايين عاطل عن العمل انضافوا بعد الأزمة و14 مليون من غير النشيطين الذين تخلّوا عن البحث على عمل. وتصل نسبة البطالة في هذه المنطقة إلى 6،6% من مجموع السكان

و13،6% من الشباب، ولا يتوقّع اقتصاديّو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة قبل نهاية 2022 خصوصا في بلدان مثل كولومبيا أو كوستاريكا حيث ارتفعت البطالة بأربع نقاط في سنة واحدة[75].

وتشير بعض الدلائل إلى أنّ الجائحة دفعت بما لا يقلّ عن100 مليون شخص إلى الفقر المدقع. كما تضاعف الجوع الحادّ في 2020 ليشمل 260 مليون شخص. فعدد الذين قضوا جوعًا ولأسباب متعلقة بالفقر يفوق كثيرا عدد الذين أودت التأثيرات المباشرة لكوفيد-19 بحياتهم.

مازالت الآثار الاقتصادية للجائحة خفيّة، فما يقارب ثلث العمال في العالم، أي حوالي ملياريْ شخص يعملون في القطاع غير المهيكل وتوجد أغلب مواطن الشغل هذه بالبلدان النامية، تهدّد الجائحة سُبل عيش 1،6 مليار منهم، أي 80%. في حين أنّ صرامة تطبيق الحجر الصحي في البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط تعادل أو تفوق ما يتمّ تطبيقه في البلدان الغنية في حالات كثيرة، مع عدم قدرة الحكومات على مؤازرة المواطنين والمؤسسات. ويقدّر صندوق النقد الدولي حاجة البلدان النامية للنهوض من جديد بعد الجائحة بـ2،5 بليون دولار، بينما لا يتجاوز ما حصلوا عليه 100 مليار دولار أي أقل من 1% ممّا ضخّته البلدان الغنية لفائدة اقتصادياتها، بل إنّ ما حصل قد زاد الطين بلّة إذ انكمشت الميزانيات الموجّهة للمساعدات الخارجية لأنّها عادة ما تحتسب كحصة من الدخل الوطني للبلدان الغنية الذي تراجع في واقع الأزمة غير المسبوقة.

وهناك بوادر خطيرة تنذر بأنّ تفاقم عدم المساواة قد يهدّد استقرار أنظمة سياسية ويقوّض قدرتها على رفع التحديات المشتركة.

إنّ بناء مجتمعات أكثر شمولًا على صعيد البلدان أو على الصعيد العالمي أصبح ضرورة ملحّة أكثر من أي وقت مضى.

توصي الدراسة المذكورة بخطوات استعجالية لكبح تعاظم عدم المساواة، ومن بين هذه التوصيات اعتماد منظومات ضريبية وتوزيعية أكثر تصاعدية وإغلاق الملاذات الضريبية التي تتيح للخواص والمؤسسات فرصة التفصّي من مسؤولياتهم إزاء المجتمع من حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية في المناطق المحرومة أو الاستثمار في السكن ميسور الكلفة أو ما يساعد على ارتفاع الحركية ممّا يتيح للأفراد فرصة الاستقرار في فضاءات ديناميكية توفّر مواطن شغل ودخلًا أرفع.

أنّ آثار الجائحة على المدى القصير تستوجب إجراءات غير مسبوقة لدعم أعداد العاطلين المتزايدة وهو ما يتطلّب تمويلات ضخمة. غير أنّ أغلب البلدان النامية لا تملك مدخرات مالية لمواجهة هذا الطارئ

[75] Voir le figaro en ligne, https://www.lefigaro.fr/conjoncture/covid-19-lacrise-a-detruit-114-millions-d-emplois-en-2020-dans-le-monde-20210707

ولا يمكنها أن تتمادى في التداين، لذلك ينبغي الارتقاء بالتضامن الدولي إلى مستوى أعلى لمساعدة الدول النامية وذلك بالخصوص من خلال إلغاء ديونها والترفيع في المساعدات وتحفيز المؤسسات الإقليمية والدولية وبقية المؤسسات التنموية لتكون في مستوى التحدي وتستجيب لمتطلبات الحدّ من عدم المساواة والفقر المرتبطين بالجائحة. وعلى منظمات المجتمع المدني أن تنظم حملات المناصرة والتعبئة الضرورية وطنيا ودوليا.

2. قنوات إنتقال عدم المساواة عبر الجائحة.

إنّ من شأن الانتشار السريع لكوفيد-19 بتونس وإجراءات الحجر الصحي أن تلقي بآثارها على الفقر وعدم المساواة من خلال أربع قنوات: مداخيل العمل؛ والمداخيل غير المرتبطة بالعمل؛ والتأثيرات المباشرة على الاستهلاك؛ وانقطاع الخدمات (البنك العالمي 2020). يمكن أن ترتبط الآثار على مداخيل العمل مباشرة بفقدان الدخل بسبب المرض أو الأثر غير المباشر على موطن الشغل والأجور. وقد تنتج عن التغييرات في مخططات تحويل التمويلات والتحويلات العمومية. أمّا الآثار المباشرة على الاستهلاك فتنتج مباشرة عن تغيّرات أسعار موادّ ذات مخصّصات هامّة في ميزانية الأسرة أو ارتفاع الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية. وأخيرا يمكن لانقطاع الخدمات أن يسبّب مضاعفات خطيرة على الرفاه بحكم غلق المدارس وبلوغ المنظومات الصحية طاقة الاستيعاب القصوى (الشكل 1.XI).

الشكل 1.XI أهمّ قنوات تأثير كوفيد-19 على عدم المساواة والفقر.

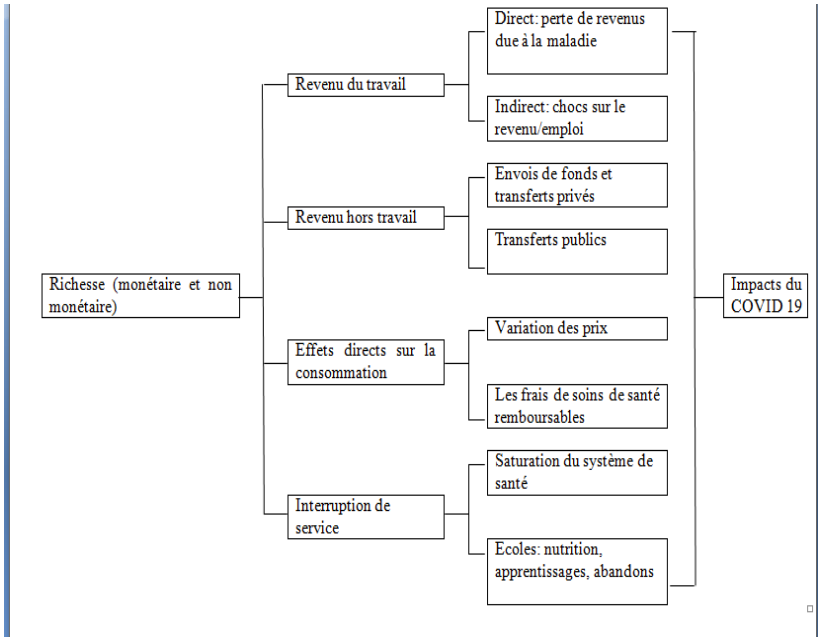

المصدر: "آثار كوفيد-19 على رفاه الأسر في تونس"، معهد اقتصاد العمل (IZA) وثيقة عمل عدد 1397، ديسمبر 2020.

3. الوضع الوبائي في تونس.

ب- مختصر الوضع الوبائي في تونس: سجلت تونس 443631 إصابة و15377 وفاة مرتبطة بفيروس كورونا منذ بداية الجائحة إلى حدود 3 جويلية 2021. يلخّص الرسمان البيانيان التاليان تطوّر حالات الإصابة والوفيات:

الشكل2.XI تطوّر حالات الإصابة في تونس.

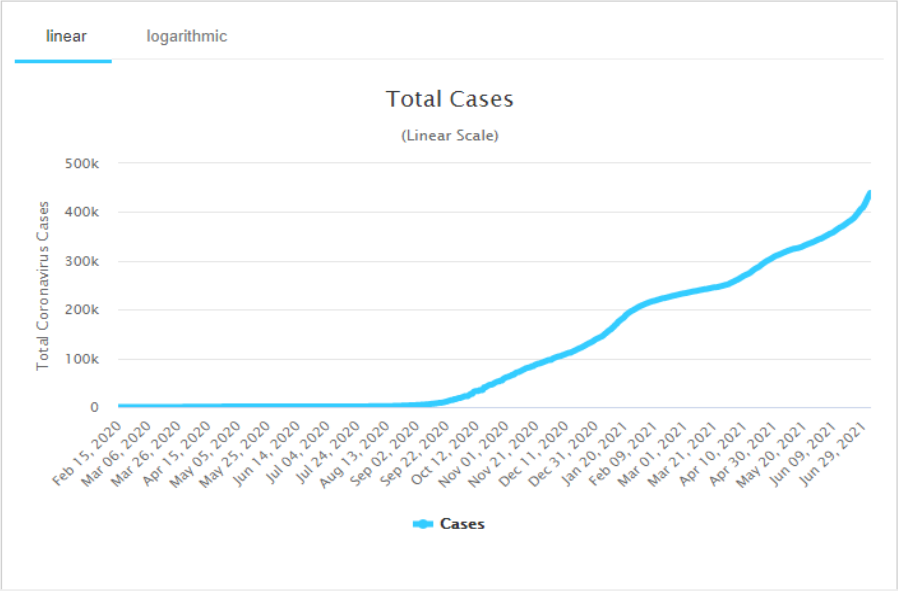

المصدر: Worldmeters

الشكل3.XI تطوّر الوفيات في تونس.

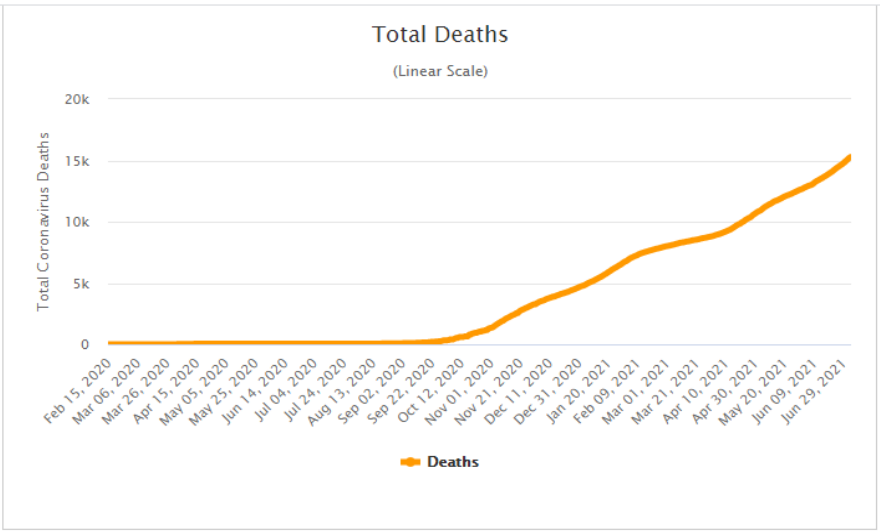

Daily New Deaths in Tunisia

المصدر: Worldmeters

مازالت حالات الكوفيد-19 في ذروتها –المعدل الأعلى لعدد الحالات اليومية المبلّغ عنها – بـ3188 حالة جديدة مبلّغ عنها كلّ يوم. كما أنّ معدل الإصابة في ارتفاع بـ190 حالة لـ100000 شخص خلال الأيام السبع الأخيرة.

يلخّص الجدول 4 الوضع الوبائي أيام 24 و27 جوان و3 جويلية 2021 مع الإشارة إلى أنّ عدد الحالات التي يتمّ تقصّيها وحالات الشفاء لا تعكس الواقع لأنّ اختبارات التقصّي (RT PCR) لا تجرى إلّا على حاملي الأعراض (وبالتالي تقدير منخفض للحالات الإيجابية) ولا يتمّ اللجوء إليها بانتظام لتأكيد حالات الشفاء.

كما أن تقدير عدد الوفيات أقلّ من الحقيقة لأنّ هناك من لا يتمّ تشخيصهم رغم إصابتهم بالفيروس، بل هناك من يتمّ تشخيصهم وتمتنع عائلاتهم عن التصريح بذلك تجنّبًا للإجراءات التقييدية للدفن.

جدول1.XI الحالة الوبائية – كوفيد-19

Date	Hospitalisations			Nombre de cas dépistés	Décès	Guéris
	Unités de soins intensifs	Respiration artificielle	Services généraux			
24 Juin	526	139	2 915	398 829	14 489	344 486
27 Juin	579	132	2 979	403 493	14 579	346 290
02 juillet	605	139	3 401	433 655	15 261	360 645

المصدر: وزارة الصحة التونسية.

4. أثر الجائحة على البطالة والنموّ.

قبل دراسة تأثير الجائحة على العمل في تونس، يهمّنا أن نستعرض باقتضاب الأرقام المتعلقة بالنموّ ونسب البطالة باعتماد منشورات المعهد الوطني للإحصاء. نلاحظ ارتفاعا في نسبة البطالة في الثلاثي الثاني من سنة 2020 لدى النساء لتبلغ 25% مقابل 15،2$ لدى الرجال. تتزامن الذروة مع فترة الحجر الصحي الشامل. إلّا أنّها تنخفض خلال بقية الثلاثيات لكنها تظلّ مرتفعة مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة (كانت في حدود 17،8% للثلاثي الأول من سنة 2021 مقابل 15،1% لنفس الفترة من 2020).

جدول2.XI نسب البطالة والنموّ في تونس.

taux de chômage	2ème trimestre 2019	3ème trimestre 2019	4ème trimestre 2019	1er trimestre 2020	2ème trimestre 2020	3ème trimestre 2020	4ème trimestre 2020	premier trimestre 2021
Par sexe	15.3	15.1	14.9	15.1	18.0	16.2	17.4	17.8
Masculin	12.3	12.2	12.1	12.3	15.2	13.5	14.4	15.0
Féminin	22.4	22.0	21.7	22.0	25.0	22.8	24.9	23.8

	1er trimestre 2019	2ème trimestre 2019	3ème trimestre 2019	4ème trimestre 2019	1er trimestre 2020	2ème trimestre 2020	3ème trimestre 2020	4ème trimestre 2020
PIB (aux prix du marché)	1.1	1.0	0.8	0.9	-2.1	-21.3	-5.7	-6.1
PIB (aux prix du marché)	18453	18446.6	18479.2	17967.0	14629	17430.1	17371.4	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

تسري نفس الاستنتاجات على الناتج الداخلي الخام الذي تراجع بـ1،23% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 وهو الانخفاض الأهمّ مقارنة ببقية السنوات.

وتفيد دراسة أجراها "معهد اقتصاد العمل" (IZA) أنّ الناتج الداخلي الخام في تونس قد تأثّر بسبب الكوفيد-19، كما تبيّن آخر توقعات البنك العالمي أنّه بالإمكان تقدير انخفاض الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات.

إنّ القطاعات الستّ (6) الأكثر تعرّضا لتقلص مواطن الشغل هي السياحة والنزل والمقاهي والمطاعم (حيث يبلغ الانكماش 29% حسب السيناريو-1، و4،47% حسب السيناريو-2)؛ وصناعات النسيج (انكماش بـ21% حسب السيناريو-1، و28% حسب السيناريو-2)؛ والصناعات الميكانيكية والكهربائية (17% حسب السيناريو-1، و23% حسب السيناريو-2)؛ والنقل (19% حسب السيناريو-1، و32% حسب السيناريو-2)؛ والبناء (22% حسب السيناريو-1، و26% حسب السيناريو-2)؛ والتجارة (4،6% حسب السيناريو-1، و7،7% حسب السيناريو-2).

جدول3.XI تقديرات انخفاض مواطن الشغل بالنسبة المئوية في القطاعات.

Secteur	Scénario 1	Scénario 2
Industries des matériaux de construction, de céramique et du verre	-17.3	-23.5
Industries mécaniques et électriques	- 16.59	- 22.5
Industries du textile, de l'habillement et du cuir	- 21.25	- 28.8
Industries diverses	- 15.21	- 20.6
Bâtiment et génie civil	- 21.47	- 64.22
Commerce	- 4.63	- 7.7
Transport	- 19.1	- 31.7
Hotels, Cafés et Restaurants	- 28.63	- 47.5
Divers services marchands	- 9.99	- 16.6

المصدر: "آثار كوفيد-19 على رفاه الأسر في تونس"، معهد اقتصاد العمل (IZA) وثيقة عمل عدد 1397، ديسمبر 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنّ برنامج المم المتحدة الإنمائي أجرى دراسة أكّدت ما ذهب إليه البحث السابق، إذ عدّدت القطاعات التي تعرضت أكثر من غيرها لآثار الجائحة وهي السياحة أو النزل؛ المقاهي والمطاعم؛ مجال النسيج؛ القطاع الميكانيكي والصناعة الكهربائية؛ النقل؛ التجارة؛ الهندسة المدنية والبناء.

جدول4.XI تقديرات آثاركوفيد-19 على القطاعات (%)

Secteurs	Emploi	Valeur ajoutée
Agriculture et pêche	- 4.6	- 4.8
Industries non manufacturières	- 34.5	- 29.4
Industries Agro-alimentaires	- 0.1	- 0.4
Texte, habillement et cuir	- 15.7	- 14.5
Travail du bois et fabrication d'articles en bois	- 4.1	0.3
Métallurgie et fabrication de produits métalliques	- 3.2	- 3.8
Autres industries	- 7.6	- 9.7
Bâtiment et génie civile (construction)	2.6	2.6
Commerce et réparation	- 10.0	- 10.0
Hôtellerie et restauration	- 15.8	- 15.8
Transports	- 15.0	- 14.1
Information et communication	- 9.1	- 10.9
Autres services personnels	- 13.0	- 9.5
Enseignement	- 0.3	- 0.3
Activités pour la santé humaine	- 3.4	- 3.4
Autres services	- 1.0	- 5.4

المصدر: الآثار الاقتصادية للكوفيد-19 في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-2020.

هذه القطاعات هي الأكثر عرضة نظرًا لطاقتها التشغيلية العالية التي تتراوح بين 47% من المشغَّلين ضمن الشريحة العشرية الأشد فقرا وفي نطاق 53% و54% ضمن الشرائح العشرية الرابعة والخامسة والسادسة (الشكل 4). أمّا بخصوص المتغيّر الجنساني، فإنّ نسبة عالية من النساء تشتغل في قطاع النسيج الذي يقابله قطاع البناء لدى الرجال، وهما قطاعان ترتدّ عليهما الآثار السلبية لإجراءات الحجر المعتمدة لمقاومة الكوفيد-19.

الشكل4.XI نسبة العمال في كل قطاع حسب الشريحة العشرية للاستهلاك وحسب الجنس.

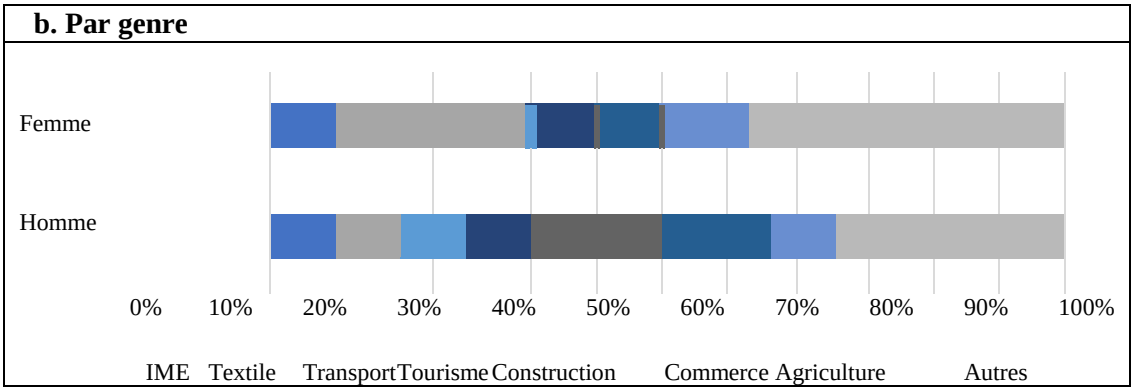

المصدر: "آثاركوفيد-19 على رفاه الأسر في تونس"، معهد اقتصاد العمل (IZA) وثيقة عمل عدد 1397، ديسمبر 2020.

تصبح تداعيات الكوفيد-19 أشد خطورة على سوق الشغل نظرا للنسبة العالية من العمال في القطاع غير المهيكل المنتشر في تونس. وترتفع هذه النسبة لدى شرائح الاستهلاك العشرية السفلى، متراوحة بين 56% و71% للشرائح العشرية الثلاثة الدنيا، مقابل 19% إلى 34% لدى شرائح الاستهلاك العشرية العليا (الشكل 5). إنّ العمل غير المهيكل يميل نحو الارتفاع لدى النساء، 47% مقابل 39% لدى الرجال.

الشكلان I.5-6 نسبة المستخدَمين في مواطن شغل غير مهيكلة.

أ- **حسب الشريحة العشرية.**

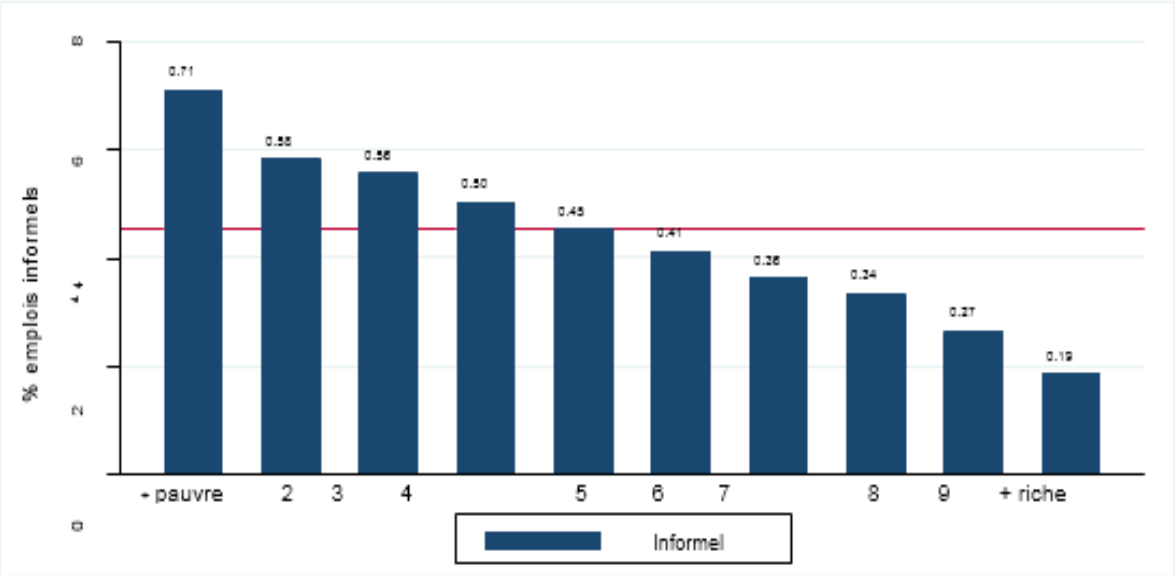

ب- **حسب الجنس.**

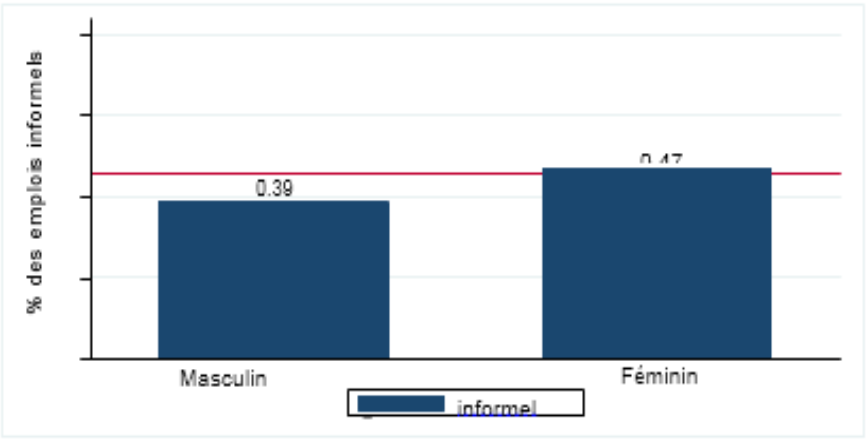

لقد حدّ الحجر الشامل من حركية اليد العاملة نظرا لمخاطر التعرض للإصابة عند استعمال وسائل البقل العمومي التي يستخدمها 43% من العمال في تونس للذهاب إلى العمل (الشكل 7) ممّا له بالغ التأثير على سوق الشغل. وتشير آخر إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء أنّ نسبة البطالة بلغت 18% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2021 مقابل 14،9% قبل الجائحة، وبلغت ذروتها خلال الثلاثي الثالث من 2021 بـ18،4%.

يتمكن الميسورون في تنقّلهم من استعمال سياراتهم الخاصة و/أو وسائل النقل شبه العمومية أو الخاصة (سيارات الأجرة الفردية ...) التي تشهد أقل اكتظاظا وأكثر احتراما للإجراءات الحمائية (تباعد، ارتداء الكمامة ...) بينما يرتاد الأشد فقرا النقل العمومي الأقل جودة والأكثر اكتظاظا والأدنى احتراما للبروتوكول الصحي المقاوم للكوفيد.

الشكل7.XI استخدام وسائل النقل العمومي للذهاب إلى العمل حسب الشريحة العشرية للاستهلاك.

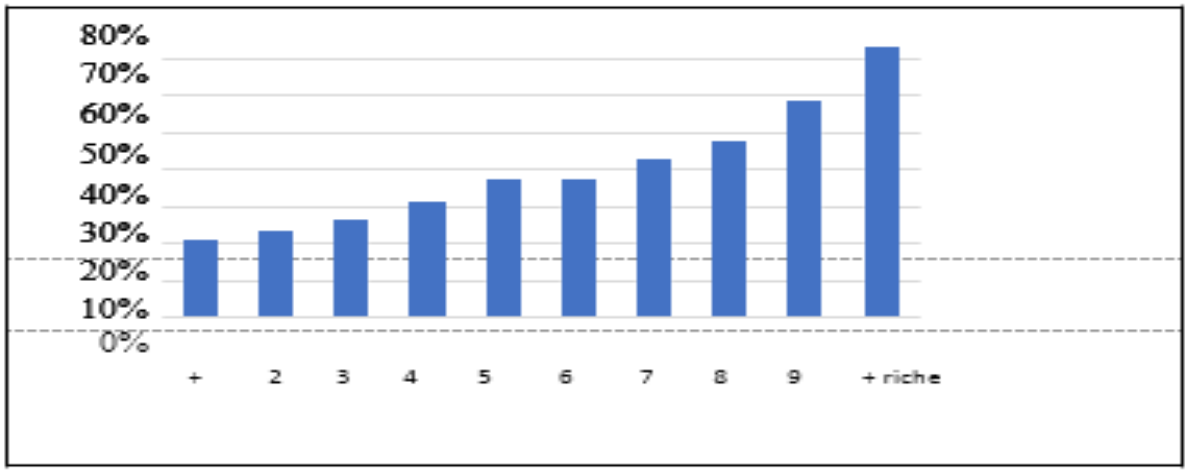

. المصدر: "آثاركوفيد-19 على رفاه الأسر في تونس"، معهد اقتصاد العمل (IZA) وثيقة عمل عدد 1397، ديسمبر 2020.

5. الجائحة والفقر وعدم المساواة في تونس.

1.5. آثار الجائحة على الفقر:

يتمّ تقييم الفقر بناءً على عاملين إثنين هما الدّخل وخطّ الفقر. ويتحدّد الدّخل من حيث هو الدّخل النقدي المتاح وتعبّر عنه نفقات الاستهلاك. وتستخدم الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذج توازن عامّ يتمّ احتسابه بمعايير الاقتصاد التونسي ومسح الاستهلاك لسنة 2015، وهو ما يسمح بتقدير دخل كلّ فئة من الأسر وأسعار السوق للمواد التي تغطي حاجياتها الأساسية، وطلك قبل أزمة الكوفيد-19 وأثناءها وبعدها. وقد اعتُبرت الفئات الاجتماعية-المهنية من عملة فلاحيين ومستغلّين فلاحيين وعاطلين وغير النشيطين الآخرين في عداد الأسر الأشد فقرا (الجدول 5).

جدول 5.XI نسبة الفقر النقدي والمدقع حسب الفئة الاجتماعية-المهنية لرئيس الأسرة

CSP	Part de la population totale en %**	Pauvreté monétaire avant le choc	Pauvreté monétaire après le choc	Pauvreté extrême avant le choc	Pauvreté extrême après le choc
Cadres et professions libérales supérieures	**9.89**	**2.85**	**4.27**	**0.16**	**0.34**
Cadres et professions libérales moyens	**3.67**	**4.52**	**6.55**	**0.57**	**0.91**
Autres employés	**14.02**	**13.12**	**17.16**	**1.81**	**2.88**
Patrons des petits métiers dans l'industrie	**2.09**	**4.65**	**7.77**	**0.35**	**0.56**
Artisans et indépendants des petits métiers	**3.99**	**9.24**	**12.88**	**1.81**	**2.25**
Ouvriers non agricoles	**23.10**	**21.81**	**27.30**	**3.71**	**5.18**
Exploitants agricoles	**7.61**	**21.42**	**26.79**	**4.78**	**6.30**
Ouvriers agricoles	**1.65**	**38.30**	**45.11**	**9.55**	**13.71**
Chômeurs	**2.86**	**35.59**	**41.68**	**11.70**	**16.37**
Retraités	**14.51**	**5.79**	**7.86**	**0.69**	**0.84**
Autres inactifs	**16.60**	**19.50**	**24.5**	**4.15**	**5.60**
National	**100**	**15.15**	**19.23**	**2.87**	**3.99**

***نسبة السكان الفقراء بأقل من 4،6 دولار في اليوم (2015 تعادل القدرة الشرائية-PPA) ونسبة السكان الفقراء بأقل من 2،4 دولار في اليوم (2015 – تعادل القدرة الشرائية).**

****يتمّ احتساب نسب السكان انطلاقا من عيّنة مسح الاستهلاك لسنة 2015 من نشر المعهد الوطني للإحصاء.**

لمصدر: الآثار الاقتصادية للكوفيد-19 في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-2020.

مكن أن تمرّ نسبة الفقر النقدي حسب هذه الدراسة من 15،2% قبل أزمة كوفيد19- إلى 19،2% إذا لم تتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بالحدّ من الآثار السلبية. ويمكن أن يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وانخفاض نفقات الاستهلاك حسب الفئة التي تنتمي إليها الأسرة. ويبدو أنّ العمال والعاطلين وبقية غير النشيطين هم الأكثر عرضة لتأثيرات الجائحة، وتتراجع على وجه الخصوص مداخيل الفئتين الخيرتين نظرا لانخفاض دخل أقربائهم. وينطبق الملا نفسه على نسبة الفقر المدقع الوارد مرورها من 2،87% إلى 3،99% على الصعيد الوطني. تضع الجائحة السكان الأشد فقرا عرضة لتفاقم فقرهم النقدي كما تجعلهم مهددين بالمضاعفات الصحية. يقع الاهتمام بالتفاوت في الدخل حسب الجنس ضمن كل شريحة اجتماعية-مهنية باعتماد مقياسين متداخلين وهما عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في إطار الجنس الواحد. وبمقارنة ما سبق بداية الجائحة بما لحقها نرى أنّ نسب الفقر النقدي مرّت من 15،5% إلى 19،77% لدى النساء، بينما ارتفعت من 14،8% إلى 18،71%. وكانت العاملات الفلاحيّات وغير الفلاحيّات والعاطلات عن العمل هنّ الأكثر تأثّرا بهذا الوضع الذي ارتدّت تداعياته على الرجال أيضا بالإضافة إلى بقية فئات غير النشيطين والمستغلّين الفلاحيين. وبالتالي هناك مخاطر بخصوص احتداد "تأنيث" الفقر (الجدول 6).

جدول6.XI نسب الفقر النقدي حسب الفئة الاجتماعية-المهنية لرؤساء الأسر وحسب الجنس (نسبة السكان الفقراء بأقل من 4،6 دولار في اليوم / تعادل القدرة الشرائية – 2015)

CSP	Part de la population en %	Hommes Pauvreté monétaire avant le choc	Pauvreté monétaire après le choc	Part de la population en %	Femmes Pauvreté monétaire avant le choc	Pauvreté monétaire après le choc
Cadres et professions libérales Supérieures	10,7	2,97	4,37	3,49	0	1,77
Cadres et professions libérales moyens	4,03	4,58	6,67	0,89	2,51	2,51
Autres employés	15,32	13,29	17,37	3,81	7,87	10,72
Patrons des petits métiers dans l'industrie	2,33	4,56	7,71	0,19	13,71	13,71
Artisans et indépendants des petits métiers	4,37	9,32	13,02	1,02	6,7	7,97
Ouvriers non	25,09	22,05	27,61	7,46	15,64	19,09
Exploitants agricoles	8,14	21,07	26,68	3,43	27,89	28,96
Ouvriers agricoles	1,65	38,99	45,69	1,64	32,86	40,48
Chômeurs	2,97	36,71	42,83	1,98	22,38	28,07
Retraités	15,76	5,95	8,07	4,67	1,61	2,29
Autres inactifs	9,64	26,34	32,64	71,42	12,23	15,84
National	100	14.8	18.71	100	15.5	19.77

المصدر: الآثار الاقتصادية للكوفيد-19 في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-2020.

يتسبب تقلص مواطن الشغل: كما أثرناه سابقا، في ارتفاع الفقر بـ7،3 نقاط مئوية في السيناريو-1[76] و11،9 نقطة في السيناريو-2 (جدول 7). وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الفقر بنسبة 50% في السيناريو-1 وما يقارب الضعف في السيناريو-2 فينعكس بذلك التوجه نحو انخفاض الفقر الذي عرفته العشرية الأخيرة. إنّ فجوة الفقر التي يقاس بها العجز عن خطّ الفقر لمجموع السكان، ستمرّ من 3،2% إلى 4،4% في السيناريو-1 وإلى 41،4% في السيناريو-2.

جدول7.XI الآثار المتوقعة على الفقر وعدم المساواة.

	Pré-COVID19	Post-COVID Scénario 1	Difference Scénario 1	Post-COVID Scénario 2	Différence Scénario 2
Taux de pauvreté extreme	2.9%	7.4%	4.5	11.8%	8.9
Écart de pauvreté extreme	0.5%	0.8%	0.2	0.9%	0.3
Taux de pauvreté	13.7%	20.9%	7.3	25.6%	11.9
Écart de pauvreté	3.2%	4.4%	1.2	5.0%	1.8
Coefficient de Gini	37.2	39.4	2.2	41.4	4.2

[76] السيناريو الأول متفائل يعتمد آخر تقديرات البنك العالمي للنموّ الحقيقي للناتج الداخلي الخام المقدر بـ8،8-% بالأسعار الثابتة للعوامل. / السيناريو الثاني متشائم يتوقع نموا بـ11،9-% (أي أن الاقتصاد يحقق نفس النموّ المسجل في السداسي الأول من سنة 2020). يستند هذا السيناريو إلى المسح عبر الهاتف لدى الأسر الذي أجري أثناء الكوفيد-19 (من طرف المعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع البنك العالمي) والمسح حول إنفاق الأسر في تونس 2015.

المصدر: "آثار كوفيد-19 على رفاه الأسر في تونس"، معهد اقتصاد العمل (IZA) وثيقة عمل عدد 1397، ديسمبر 2020.

2.5. تأثير الجائحة على عدم المساواة في تونس.

1.2.5. الجائحة وعدم المساواة بين الجنسين:

باعتماد مؤشر جيني، يتبيّن أنّ عدم المساواة حسب الجنس بين الرجال أو بين النساء المنتمين أو المنتميات إلى نفس الفئة الاجتماعية-المهنية لم تتأثر بالكوفيد-19 (جدول 8)، بينما ارتفعت عدم المساواة بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية-المهنية. وقد ارتفعت اللامساواة الجمليّة بـ1،7% ويعود ذلك حصرًا إلى مساهمة عدم المساواة بين الفئات (8،76%) في عدم المساواة الجمليّة.

جدول8.XI مؤشرات عدم المساواة حسب الجنس وحسب الفئة الاجتماعية-المهنية.

CSP	Inégalités intra-sexe : Hommes		Inégalités intra-sexe : Femmes		Inégalités inter-sexe	
	Indices de Gini avant le choc	Indices de Gini après le choc	Indices de Gini avant le choc	Indices de Gini après le choc	Avant le Choc	Après le choc
Cadres et professions libérales Supérieurs	0,287	0,287	0,295	0,295	0,0046	0,0049
Cadres et professions libérales Moyens	0,271	0,271	0,257	0,257	0,0015	0,0018
Autres employés	0,271	0,271	0,330	0,330	0,0010	0,0019
Patrons des petits métiers dans l'industrie	0,253	0,253	0,295	0,295	0,0043	0,0051
Artisans et indépendants des petits métiers	0,251	0,251	0,222	0,222	0,0006	0,0009
Ouvriers non agricoles	0,271	0,271	0,293	0,293	0,0008	0,0013
Exploitants agricoles	0,283	0,283	0,320	0,320	0,0001	0,0007
Ouvriers agricoles	0,284	0,284	0,291	0,291	0,0002	0,0011
Chômeurs	0,321	0,321	0,337	0,337	0,0080	0,0120
Retraités	0,282	0,282	0,285	0,285	0,0026	0,0029
Autres inactifs	0,306	0,306	0 ,323	0 ,323	0,0251	0,0278
National	0,305	0,305	0,330	0,330	0,0008	0,00087

المصدر: الآثار الاقتصادية للكوفيد-19 في تونس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-2020.

2.2.5. الجائحة وعدم المساواة الجهوية:

تكتسي اللامساواة الناجمة عن كوفيد-19 بعدًا جهويا، ويكشف التحليل القائم على هذا البعد بوضوح آليات تراكم عدم المساواة التي سببتها الجائحة.

لقد بيّنت الدراسات أنّ السكان الحضريين في الضواحي والأحياء الشعبية يتعرضون غالبا لعوامل الاختطار المرتبطة بفيروس كورونا. كما يعيشون ظروف سكن رديئة ويمارسون، للضرورة الحيوية، أنشطة مهنية تستوجب استخدام النقل المشترك (دراسة أجرتها "إدارة البحث والدراسات والتقييم والإحصاء" DREES) وهو ما ينطبق على الأوضاع في تونس.

إذا كان المجتمع فتيّا، فإنّ ذلك يحدّ نظريّا من عدد الوفيات، لكن سوء الحالة الصحية لأعداد كبيرة من السكان (المصابين بمرض السكري أو السمنة أو الأمراض التنفسية أو أمراض القلب والشرايين) تجعلهم أكثر عرضة لخطر الإصابة بكوفيد-19. وحيث أنّ هذه الأمراض أكثر انتشارا في المناطق الفقيرة (الجهات الداخلية في تونس) فإنّ ذلك يضاعف هشاشتها في مواجهة الأزمة. من جانب آخر، ترتفع نسبة المصابين بالسكري وبارتفاع ضغط الدم الذين لا يتلقّون علاجا في الجهات الداخلية أكثر من المناطق الساحلية، ممّا يرفع مخاطر التعرض للإصابات بين سكان المناطق الداخلية.

إنّ أول من عانى من هذه الأزمة هم سكان المناطق المحيطة بالمدن الذين كانوا على الأرجح الأكثر عرضة للفيروس وبالأخص في الأحياء الفقيرة. فقد كانت ظروف عيش هؤلاء صعبة أثناء الحجر بسبب الاكتظاظ وكثافة السكان والحاجة الحيوية للتنقّل يوميّا للذهاب إلى العمل سعيًا لتوفير الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية الضرورية (عمل يومي، أجر يومي، اقتناء اللوازم الضرورية يوميّا). أمّا في المناطق الريفية، فكانت الأوضاع حرجة بسبب صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية عمومًا والجيدة منها بالخصوص نظرا لغياب الإطار الطبّي والتجهيزات.

أخيرًا وبصرف النظر عن البعد الجهوي، تشكّل أماكن العيش عامل هشاشة في مواجهة فيروس كورونا وعلى أساسه أيضا يتمّ التمايز بين السكان. وتتضاعف هذه الهشاشة بفعل السكن الضيق وغير الصحي الذي يمثّل بيئة ملائمة لانتشار الفيروس إضافة إلى تردّي الحالة الصحية الجسدية والنفسية المترتبة عن العزلة والحجر.

يشمل عدم الأمان الصحي أصنافا أخرى من السكان تعيش بطبعها حالات خاصة من الهشاشة، منهم بالخصوص الذين لا مأوى لهم والمهاجرون غير النظاميين من جنوب الصحراء. ويرتبط هذا الانعدام للأمان بمخاطر التعرض للفيروس وإلى صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية إن لم نقل استحالة الوصول إليها. كما ينضاف إلى ذلك انعدام الأمان الاقتصادي الذي يحتدّ بتقطّع سُبل العيش بعد فقدانهم لأعمالهم المندرجة غالبا ضمن القطاع الموازي بسبب الحجر الصحي وغياب المساعدات الاجتماعية.

تشكّل عوامل الاختطار المختلفة وتفاعلها ظروفًا تدفع نحو عدم المساواة، علاوة على أنّ هذه الأشكال من الهشاشة تتعمّق على خلفية أمراض موجودة سلفًا (مرض السكري وارتفاع ضغط الدم ...) ومنتشرة في أوساط السكان الأشد حرمانا (هذه الأمراض ليست حكرًا على هؤلاء) ممّا يخلق بيئة اجتماعية ترتفع فيها مخاطر الإصابة واحتمالية الوصول إلى الأعراض الحادّة. إنّ هذا التفاوت الاجتماعي يشمل كافّة المراحل بدءًا بشدّة التعرّض وانتهاءً بالإحاطة والوصول إلى الرعاية. كما أنّ هناك صعوبات مرتبطة بالحجر الصحي لا تؤثر في جميع الفئات بنفس القدر.

نعمل هنا باختصار على إثبات العلاقة بين عدم المساواة الجهوية والجائحة، وذلك على مستويين:

- في المرحلة الأولى من حيث التعرّض لكوفيد-19 من خلال الترابط بين عدد الإصابات ونسبة الفقر، سعيًا إلى الإجابة عن السؤال: هل أنّ الجهات الأشد فقرا هي الأكثر عرضة للإصابة؟
- في المرحلة النهائية من حيث الوصول غلى العناية الصحية من خلال توفّر أسرّة الإنعاش. هل تحتوي الجهات الأكثر عرضة للإصابة على أقلّ عدد من غرف الإنعاش؟

سنتثبّت أخيرا من نسبة إشغال أسرّة الإنعاش والأكسيجين حسب الإصابات (بـ100000).

3.2.5. الإصابات ونسبة الفقر.

يتعلق التوزيع حسب الولايات بنسب الفقر في الخارطة الأولى، وفي الثانية بعدد الإصابات لكل 100000 ساكن مع رسم بيانيّ يدمج المعطيْن معًا. يمكّننا كلّ ذلك من ملاحظة أنّ 6 ولايات تتعرّض لحرمان مضاعف بنسب فقر عالية وعدد مرتفع للإصابات وهي القيروان وسليانة وباجة والكاف ومدنين وسيدي بوزيد التي ينبغي اعتبارها ذات أولوية من حيث الرعاية الطبّية والتغطية الصحية. في المقابل، تسجل ولايات قابس وأريانة وصفاقس وقفصة وتوزر نسب فقر معتدلة نسبيا ومعدل إصابات على كل 100000 أقل ارتفاعا. في حين أنّ منوبة وتونس وسوسة والمنستير وبن عروس تعيش وضعا ميسورا من حيث نسبة الفقر لكنّ معدّلات الإصابة فيها مرتفعة جدّا إلى حدود 3 جويلية. أخيرا نجد ولايات المهدية وقبلي وجندوبة وبنزرت بنسب فقر عالية ومعدلات إصابة عالية لكنّها محدودة نسبيًّا. غير أنّ الأوضاع تتحوّل بسرعة فائقة لتصبح حرجة باعتبار تفاقم الحالة العامّة وظهور متحوّر جديد (الموجة الرابعة الأشدّ فتكًا منذ بداية الجائحة ببلوغ ذروة الوفيات بأكثر من 100 وفاة في اليوم). ممّا أدّى إلى اتخاذ قرارات الحجر الشامل أو الموجّه أخيرا في أغلب الولايات.

الشكل8.XI خارطة معدلات الإصابة لكل 100000 ساكن في كل الولايات خلال الـ14 يوما الأخيرة في تاريخ 25 جوان 2021.

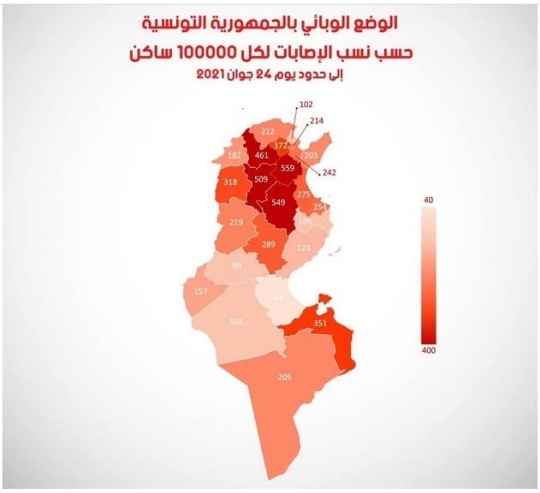

المعدل الوطني للإصابات في حدود 241 لإصابة لكل 100000 ساكن.

الشكلXI.8 **مكرّر.** خارطة نسب الفقر حسب الولايات لسنة 2015

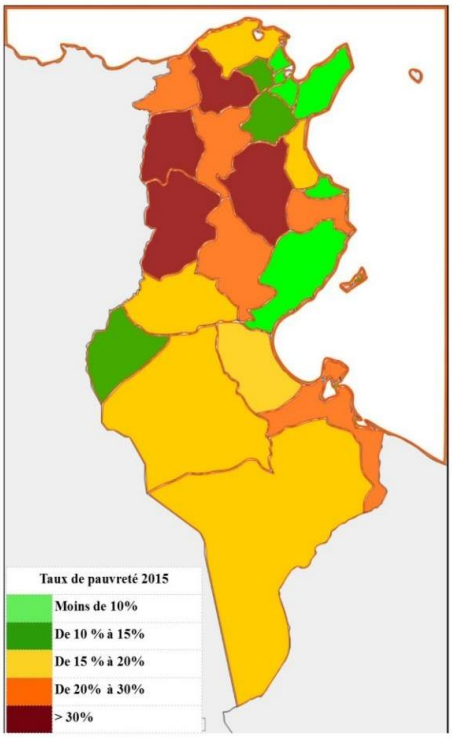

المصدر: *المعطيات حول معدلات الإصابة / وزارة الصحة التونسية.

*المعطيات حول نسب الفقر/ المعهد الوطني للإحصاء ؛ مسح الاستهلاك-2015.

4.2.5. الإصابات وتوفّر أسرّة الإنعاش:

من خلال الخارطتين المتعلّقتين بتوفّر أسرّة الإنعاش وبعدد الإصابات لكل 100000 ساكن حسب الولايات وخصوصا الرسم البياني المرافق لهما والمدمج لمعطياتهما، يمكن ملاحظة ما يلي

الشكلXI.9 خارطة معدلات الإصابة لكل 100000 ساكن لكل ولاية خلال الـ14 يومًا الأخيرة في تاريخ 25 جوان 2021.

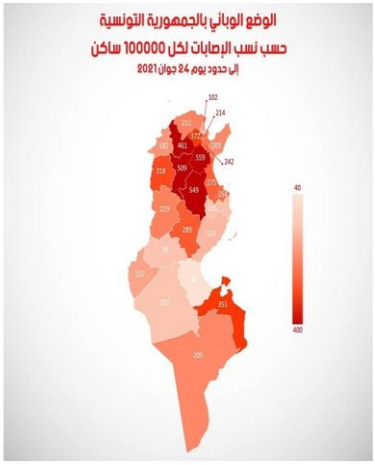

الشكل11.X خارطة أسرّة الإنعاش والأكسيجين في المؤسسات العمومية في تاريخ 27 جوان 2021.

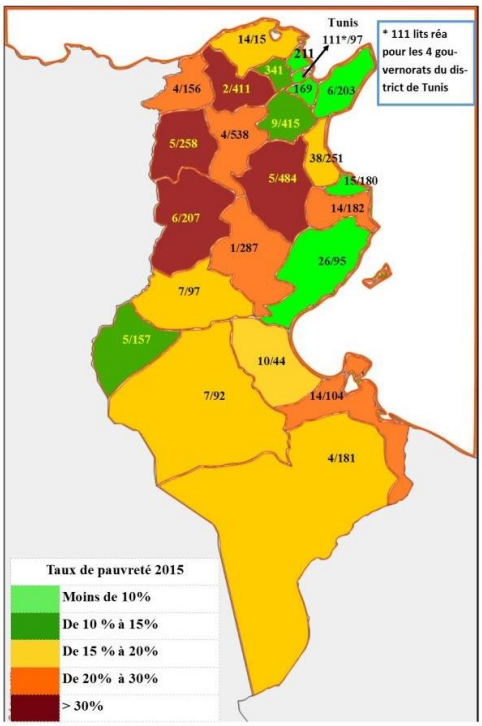

المعدل الوطني للإصابات: 241 إصابة لكل 100000 ساكن.

المصدر: وزارة الصحة التونسية والمعهد الوطني للإحصاء وأعمال المؤلّفين.

الشكل11.X معدلات الإصابة وعدد أسرّة الإنعاش حسب الولايات.

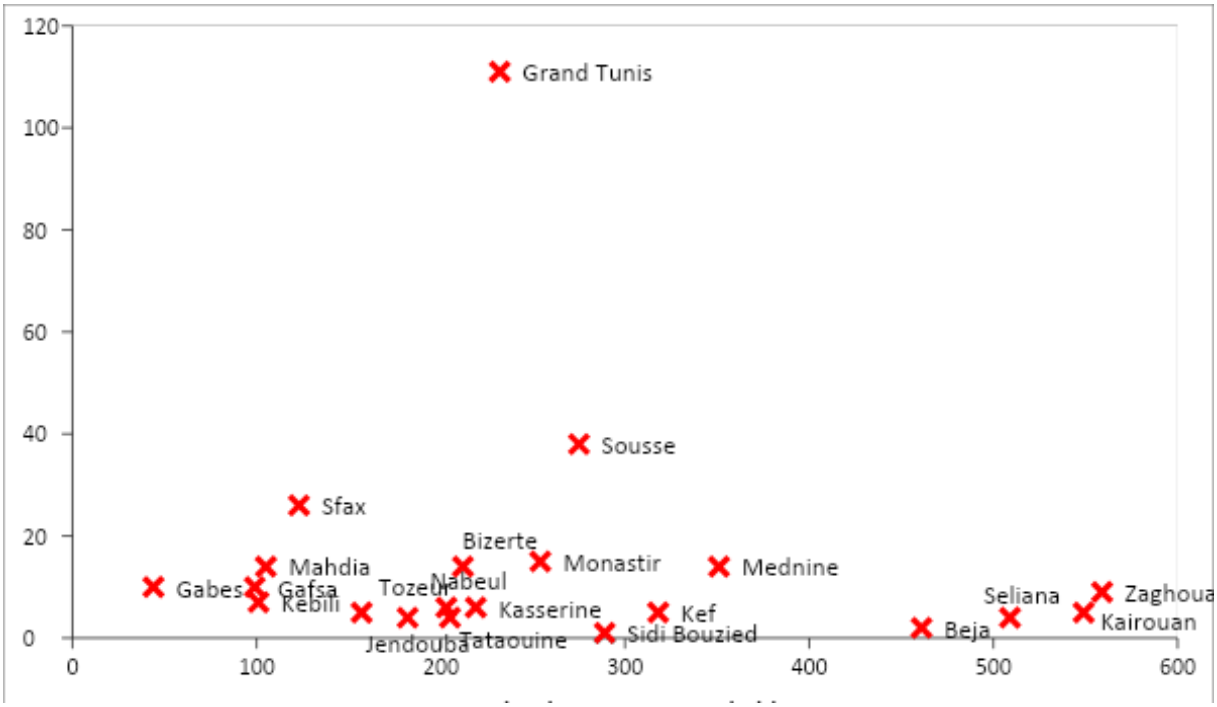

تتمثّل المفارقة التي يبرزها هذا الرسم البياني في أنّ الولايات ذات معدلات الإصابة المرتفعة هي ذاتها التي لا تتوفّر فيها أسرّة الإنعاش لمواجهة الطارئ الصحي.

6. المهاجرون في تونس: عدم المساواة والتمييز، حالة مهاجري جنوب الصحراء.

إنّ أحد المظاهر البارزة لعدم المساواة هي تلك المرتبطة بالتمييز. إنّ مهاجري جنوب الصحراء فئة تتعرّض لأشكال متعددة من التمييز بسبب لون البشرة والهشاشة البالغة والضعف (وضع قانوني، ظروف عيش وعمل، تعرّض للمخاطر دون حماية ...). تلك هي مظاهر الحيف القانوني والاقتصادي والثقافي التي تشكّل جميعها إنكارًا لحقوق الإنسان، وبالأخص حقوق المهاجرين، وهي حقوق منصوص عليها في المعاهدات الدولية التي تكرّس كلها مبادئ المساواة وعدم التمييز وتلزم الدول (ومن ضمنها تونس) باحترامها وتطبيقها. ولم تنفكّ منظمات المجتمع المجني تطالب بتطبيق هذه المبادئ على كل المهاجرين المتواجدين على التراب الوطني مثلما تطالب بها لفائدة مهاجرينا في البلدان الأخرى.

نشير في البداية إلى أنّ نتائج المسح الوطني حول الهجرة الدولية الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء والديوان الوطني للهجرة والتي نشرت في 8 ديسمبر 2021 تضبط عدد المهاجرين المتواجدين على التراب التونسي سنة 2020 في حدود 58990 شخصا أي 0،5% من السكان التونسيين. وقد سجل هذا العدد مقارنة بتعداد 2014 ارتفاعا بحوالي 6000 فرد، ما يمثّل نسبة تزايد إجمالية بـ11،4% منذ 2014 مقابل 6،2% لمجموع السكان المقيمين.

كان عدد المهاجرين من أصول إفريقية (باستثناء المغاربيين والمصريين) الذين يطلق عليهم الأفارقة من جنوب الصحراء في حدود 21446 فردا (موزّعين بين 14115 من الذكور و7350 من الإناث(، ويمثلون 36،4% من المهاجرين في تونس. وقد شهد عددهم تزايدا بـ14266 شخصا مقارنة بمعطيات التعداد العامّ للسكان والسكنى لسنة 2014، أي بنسبة تزايد إجمالية بـ198،1%. ويبلغ متوسط أعمارهم 26،6 سنة أي أنهم الفئة الشابّة ضمن المهاجرين في تونس. يمثل الإيفواريون ثلثهم بينما يمثل أصيلو الكونغو الديمقراطية وغينيا ومالي العشر تقريبا لكل منهم من مجموع أفارقة جنوب الصحراء. من حيث المستوى التعليمي، من المهم أن نذكر أنّ 26،5% منهم هم خرّيجو التعليم العالي.

نظرًا لشحّ المعطيات النوعيّة الكافية، سنسعى في هذا القسم إلى رسم صورة لا تدّعي الشمولية لكنها تعكس بعض مظاهر وضع المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس استنادا إلى مسح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع توسيع نطاقه بما يتوفر من دراسات ومعطيات أخرى.

لقد أجرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هذه الدراسة على عيّنة من 1000 مهاجر في ولايات تونس الكبرى وسوسة وصفاقس ومدنين، باعتماد تقنية الاستجواب لتجميع للمعطيات خلال الفترة الممتدة من جوان إلى النصف الأول من سبتمبر 2019. ولعلّه من المفيد أن نلاحظ أنّ العمل

الميداني أنجز من طرف أشخاص مهاجرين أو ممّن يعيشون بجوارهم وبالتالي على اتصال دائم بهم. وتبيّن النتائج الأكثر أهمية ما يلي:

1. **على صعيد ظروف العيش في تونس.**

***مكان الاستقبال.**

تستقبل كل الجهات مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء، غير أنّ الولايات أو الدوائر الأكثر انفتاحا في وجه هؤلاء هي المناطق الحضرية، وبالأساس في تونس 34% ثم صفاقس 20،10% ومدنين 14،50% وأريانة 14،10% وبدرجة أقل سوسة 12،30%. يعود هذا التنوّع في الوجهات إلى تعدّد المسارات والغايات الهجرية لكل فرد، كما يمكن تفسيره بتحديد المكان والانتماء الجغرافي للفاعلين المتدخلين في هذا المسار. فقد أشار 92% من المهاجرين أنهم ينوون الإقامة بهذه الولايات بصورة دائمة.

***طبيعة السكن.**

يقيم أغلب المستجوبين في منازل مشتركة وهم في حدود 77%. بينما يقيم 10% في مآوى المنظمات الدولية التي تعود أساسا إلى الهلال الأحمر التونسي. ويتوزع الباقون بين الـ6% المقيمين في مساكن فردية، والـ4% في مساكن عائلية والـ2% في مكان العمل، بينما لا يملك 1% من أفراد العينة مأوى .

يتقاسم أغلب المهاجرين (85%) مساكن مع مهاجرين من نفس البلد الأصلي، ويتعايش المهاجرون القادمون من ليبيا بأكثر سهولة مع عدّة مهاجرين من جنسيات مختلفة ويمثلون 14%. كما نجد نسبة ضئيلة (1%) من المهاجرين المستجوبين الذين يتقاسمون السكن مع تونسيين.

يُرجع 48% من المستجوبين سبب اختيارهم لهذا النمط من السكن إلى صعوبة الحصول على مسكن في تونس. وترتبط أهم الصعوبات بوضعهم القانوني والمالي. ولا بدّ من ذكر ارتياح ورضى 90،20% من المهاجرين الذين يتشاركون السكن مع آخرين، بينما يعبّر المقيمون منهم في مبيتات تحت إشراف المنظمات عن شيء من الضيق بسبب تعدّد أصول وثقافات بقية المهاجرين في نفس مكان الإيواء.

***تقبّل المجتمع التونسي والتعرض إلى التصرفات العنصرية.**

تفيد نتائج الدراسة أنّ 41% من المستجوبين عبّروا عن رضاهم بخصوص استقبال المجتمع التونسي لهم، ورأى 13% منهم أن| الاستقبال عادي. إلّا أن خمسي المهاجرين (40%) صرّحوا بأنّ التونسيين استقبلوهم بطريقة سيئة. ويرى 61% من المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء أن التونسيين عنصريين في المقابل 13% فقط من هؤلاء المهاجرين لا يعتبرون التونسيين عنصريين. لكن 51،1% من العيّنة أفادوا بأنهم كانوا ضحية تصرّفات عنصرية وحاقدة من طرف التونسيين. وتتمثّل هذه التصرّفات في:

- شتائم : 89،60%

- عنف جسدي: 33،90%
- قذف / افتراء / تشهير: 29،60%
- انتهاكات / تجاوزات: 22،90%
- ابتزاز: 7،80%
- أثناء الولادة: 5،80%
- عدم احترام: 4%

يمكن تصنيف مصادر العنف المُمارس ضدّ المهاجرين إلى نوعين. نجد أوّلا المشغِّلين من أصحاب المؤسسات الفردية بـ87،20%، يليهم سائقو سيارات الأجرة (تاكسي) بـ56،80% والتجّار بـ3%.

إلى جانب هذا الصنف من العنف، ينضاف العنف المؤسساتي حيث نجد مراكز الأمن بـ9،60% ومكاتب الاستقبال بـ6،60% والمؤسسات الخاصة بـ5،50% ورؤساء المؤسسات بـ 5% والأجراء الآخرين بـ4،60%.

تمثّل هذه التصرفات العنصرية وهذا العنف انتهاكات للحقوق الإنسانية لهذه الفئة المستضعفة موجبة للتتبّع وهي بالتالي مظهر لعدم المساواة ضحاياها المهاجرون عمومًا ومهاجرو جنوب الصحراء بالأخص.

2. ظروف عمل المهاجرين في تونس.

غالبًا ما يباشر مهاجرو جنوب الصحراء أعمالا بصورة غير قانونية في القطاع الموازي. ويجدون بذلك أنفسهم في وضع قانوني واجتماعي هشّ ينتهزه مشغّلوهم في عدّة قطاعات غير مهيكلة لاستغلالهم دون تحمّل كلفة الأعباء الاجتماعية (المساهمات الاجتماعية، التأمين على حوادث الشغل). غير أنّ هذا الواقع يعتبر في نفس الوقت فرصة للمهاجرين الذين لا يملكون إقامة قانونية ويتعذّر عليهم الاندماج في بلد الاستقبال.

يجد العمال المهاجرون غير النظاميين مواطن شغل في بعض قطاعات الاقتصاد المحلي. فقطاع المطاعم لوحده يستوعب ما يزيد عن ثلثهم (34%) يليه قطاع الخدمات المنزلية (21%). ويشغّل قطاع البناء الخمس (20%) ثم الصناعات التقليدية والمهن الحرّة بـ18%. أمّا بقية القطاعات فلا تجلب إلّا ما ندر من اليد العاملة المهاجرة. ويعود الحضور المكثّف للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في القطاعات المذكورة إلى ضعف مستواهم التعليمي. كما تؤكّد الدراسة أنّ التجربة الهجرية لا تعتبر بالضرورة فرصة لتحسين أوضاع المهاجرين مقارنة بما كانوا يعيشونه في بلدانهم الأصلية، إذ يمارس 73،40% منهم نفس الأعمال التي كانوا يزاولونها في بلدانهم.

من جهة أخرى، تشير الدراسة إلى أنّ أوضاع العمال الأجانب في تونس تنظمها قوانين تعود إلى الستينات[77] وأنّ نشاطهم المهني غير مهيكل بالأساس بمعنى أنه نشاط هشّ مرتبط بعديد أشكال الاستغلال والانتهاكات للمعايير الأخلاقية المعهودة. كما تبيّن النتائج أنّ 54،20% عبّروا عن قدرتهم على تحمّل ظروف عملهم، بينما يرى 35،10% أنّ هذه الظروف سيئة ولا يمكن قبولها. بالإضافة إلى تعرّضهم للعمل لساعات طويلة يوميّا، من 10 إلى 12 ساعة، وأكّد 84% أنّ مشغّليهم لا يحترمون شروط العمل.

إنّ هذا الاستغلال الفاحش يدفع العمال المهاجرين إلى البحث الدائم عن عمل جديد. وتعود أهم الدوافع التي ذكروها إلى:

- الاستغلال حسب 84،90%
- عدم الاحترام حسب 75،60%
- التحرّش حسب 20%
- العنف حسب 3%
- الأجر وظروف العمل حسب 3%

علاوة على كل طلك، صرّح 17،7% أنّ مشغّليهم يراقبون تحرّكاتهم خارج أوقات عملهم.

إنّ هذه الظروف التي يعمل فيها المهاجرون تعكس نزوعًا نحو استغلال هذه الفئة الهشّة من اليد العاملة الرازحة تحت نير السّخرة والتي يتزايد استضعافها بسبب القوانين البالية بخصوص الإقامة. إنّها عوامل تعرّض العمال المهاجرين لكل أشكال التمييز وعدم المساواة.

3. الوصول إلى العناية والخدمات الصحية.

يتمتّع عدد قليل من المهاجرين في تونس بتغطية صحية، فلا تتجاوز نسبة المستفيدين من منظومة التغطية الصحية للدولة التونسية 9،7% من العيّنة، بينما لا حقّ فيها لـ90،3% منهم.

ويرى 51% من مهاجري جنوب الصحراء أن حاجز اللغة هو أحد أهمّ العوامل التي تعيق انتفاعهم بالخدمات الصحية. وتأتي الكلفة المشطّة لهذه الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 42%، ويعتبر 3،80% أنّ

[77] إنّ قانون 1966 المكمّل بقانون 1996 المنظم للعمل داخل البلاد أدخل كذلك عدّة تضييقات على عمل الأجانب، وخصوصا الفصل 258 فقرة 2 التي تنصّ على أن كل أجنبي يرغب في ممارسة عمل مأجور مهما كانت طبيعته ملزم بالحصول على عقد عمل وتصريح بالإقامة يحمل ملاحظة "يسمح له بممارسة عمل مأجور في تونس"، ويذكّر بأنه لا يمكن انتداب أي أجنبي في مجال تتوفّر فيه كفاءات تونسية. هذه "الآلة المنتجة للأوضاع المخالفة للقوانين" كما وصفها فانسون جايسير، لها تداعيات مأساوية على المهاجرين غير النظاميين الذين يوجدون فيما يشبه الاحتجاز داخل البلاد، مجبرين على قبول الأعمال الأكثر هشاشة والصعبة و/أو الخطيرة بهدف جمع المال حتى يتمكنوا من مغادرة البلاد.

المنظومة الصحية التونسية غير منفتحة على الجميع، بينما لا يعرف 3% الأسباب التي تمنعهم من التمتّع بالحقّ في الصحة.

إنّ غياب الحماية الاجتماعية الناجم أساسا عن وضعهم غير القانوني في نظر قانون الإقامة يشكّل عامل إقصاء لهؤلاء المهاجرين من منظومة التغطية الصحية ويعرّضهم إلى مخاطر التخلّي عن العلاج وتردّي وضعهم الصحي في حالة المرض أو الوباء، وهو ما يجعل منهم فئة تعاني التمييز وأبشع أشكال عدم المساواة.

وجاء القرار الأخير الذي اتخذته اللجنة الوطنية لكوفيد-19 بمعاملتهم أسوة بالتونسيين تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ليرفع الحاجز الأهمّ أمام تمتّع هذه الفئة المستضعفة بالرعاية الصحية.

الإطار 1.XI : المنظمة الدولية للهجرة ومهاجرو جنوب الصحراء في تونس زمن الكوفيد-19.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة ميدانيّا لصالح الفئات الأكثر ضعفًا بتقديم مساعدة متنوّعة للمهاجرين المعرّضين لآثار كوفيد-19. يتمّ توزيع وصولات شراء ومواد غذائية ومستلزمات النظافة على المهاجرين الذين يعيشون حالة هشاشة في أجزاء مختلفة من البلاد.

ومن جهة أخرى، توفّر المنظمة:

- مساعدة اقتصادية واجتماعية.
- مساعدة طبية ونفسية.
- مساعدة قانونية.
- إعلام وتحسيس.

كما توفّر مساعدة عبر الهاتف لتلقّي طلبات المهاجرين بخصوص المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية.

لقد أثار منسّق "الصحة والهجرة" في وزارة الصحة مسألة الإحاطة بالمهاجرين المصابين بفيروس كورونا أثناء مداولات اللجنة الوطنية لكوفيد-19، وتمّ الاتفاق على أن تتمّ رعاية المهاجرين والتونسيين على قدم المساواة.

تلخيصًا لما تقدّم، أثّرت جائحة الكوفيد-19 حتمًا على النموّ والتشغيل والفقر وعدم المساواة في الدّخل وبين الجنسين وبين الجهات والفئات الاجتماعية. كما كشفت بصورة جليّة عدم المساواة في الصحة والتفاوت الجهوي على مستوى توفّر الوسائل المادية والبشرية الضرورية لمواجهة أزمات صحية بهذا المدى.

من جانب ثانٍ، سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الأوضاع الصعبة التي يعيشها مهاجرو جنوب الصحراء في تونس والضرورة القصوى لاحترام حقوقهم الإنسانية مهما كان وضعهم إزاء قانون الإقامة.

الفصل العاشر

الإدراك بعدم المساواة والحركيّة الاجتماعيّة في تونس

د. عزّام محجوب*
محمد منذر بلغيث**

*عزام محجوب: أستاذ جامعي متقاعد في العلوم الاقتصادية وخبير دولي في الاقتصاد والتنمية
** محمد منذر بلغيث: إطار إداري متقاعد

بعد دراسة مختلف أبعاد عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها ومدركاتها، سنسعى في هذا الجزء إلى الوقوف على العوامل الرئيسية المرتبطة بتطور هذه اللامساواة والتي تحدّد هذا التطوّر.

انطلقنا من الإرث التاريخي قبيل الاستقلال قبل التركيز على تطور النموّ الاقتصادي والخيارات الاجتماعية التي نراها من خلال تطور نفقات الدولة وأهمّ البرامج الاجتماعية التي تعتبر عوامل تأثير إيجابي على الحدّ من عدم المساواة، علمًا وانّ بعض مظاهر هذه العوامل وتأثيراتها وتطوّراتها حظيت، منفصلة، بالتحليل المستفيض في الأجزاء السابقة.

1. رؤية تاريخية لعدم المساواة: الجذور المعاصرة لعدم المساواة.

1.1 فترة ماقبل الاستعمار والفترة الاستعمارية.

يتّفق المؤرخون على تحديد إجمالي للفترة المعاصرة يجعل بدايتها مع نهاية القرن الثامن عشر (الثورة الصناعية) لتمتدّ إلى يومنا هذا.

سنرى أنّ تونس شهدت خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن العشرين ثلاثة شروخ تاريخية كانت وراء مسار عميق من تفكّك البنى الاقتصادية والاجتماعية والجهوية، وتجلّت من خلال مسار اللاتساوي الاجتماعي عبر التفقير المعمّم. وقد رافق ذلك تمايز اجتماعي حادّ خلق تفاوتات اجتماعية وجهوية عميقة. يجدر الوقوف عند هذا الإرث التاريخي لفهم الأصول المعاصرة لعدم المساواة التي ورثتها تونس بعد الاستقلال. لقد طبعت ثلاث مراحل تاريخية هامّة هذا المسار المنتج لعدم المساواة الاجتماعية خلال الفترة الممتدة من سنوات 1820 إلى منتصف القرن العشرين.

1.1.1 القطيعة الأولى.

تشكّل سنوات 1820-1830 الإطار التاريخي لهذه الفترة التي تزامن فيها الدخول التجاري الأوروبي مع أزمة اقتصادية كبرى تمثّلت في انحدار أسعار القمح أهمّ المواد المصدّرة في تلك الحقبة. تضافرت هذان الظاهرتان لتلقيا بالريف في أتون أزمة عميقة أدّت إلى تفقير شديد. إضافة إلى أنّ الصناعات التقليدية، التي كانت نشيطة إلى حدود ذلك التاريخ، عرفت تفكّكًا كبيرا أدّى إلى إفلاس عديد الحرفيين وساهم في وضع حدّ للتكامل بين الفلاحة والصناعات التقليدية وبين الجهات. من جانب آخر، تزامن الدخول الكاسح للتاجر والمرابي الأوروبيين مع فقدان الموارد البايتية لأهمّ مصادرها وهي القرصنة والأنشطة البحرية عمومًا. ممّا اضطر دولة البايات إلى زيادة الضغط الجبائي على السكان المفقّرين أصلًا. فجاءت انتفاضة 1864 الشعبية في أعقاب مضاعفة المجبى تعبيرا عن تنامي غضب السكان أمام التدهور الاجتماعي-الاقتصادي الذي كانوا يعانونه.

كان سكان الأرياف يرزحون تحت الآلة الجبائية وافتُكّت أراضيهم وتفاقمت ديونهم لدى المرابين، علاوة على تعرّضهم إلى سلسلة من الجوائح الفاتكة. الطاعون في 1818، والكوليرا في 1836، 1849، 1865-1867، والتيفوس في 1869. دفعت هذه الأوبئة عددا من الريفيين إلى ترك أراضيهم بسبب النقص في اليد العاملة، ففرّوا من قراهم تحت الإفلاس والجوع ليتكدّسوا في ضواحي تونس بالخصوص. لقد بلغ الدمار الذي عاشه هؤلاء السكان مبلغًا أدّى إلى دخول البلاد، حسب ابن أبي الضياف[78]، في حقبة ركود وانحطاط جليّين مقارنة بالفترة السابقة في عهد حمودة باشا. زاد كلّ ذلك في حدّة مسار التفقير في أساط سكان الريف.

من جانب ثانٍ، كانت دولة البايات المتواكلة والفاسدة تفتقد للموارد المالية، ممّا جعلها تلجأ لمزيد التداين لدى المرابين وأصحاب البنوك الأوروبيين. ولن تنتظر طويلا لتسقط تحت سطوتهم، فجاءت الحماية المالية ثمّ الغزو الاستعماري سنة 1881.

2.1.1 القطيعة الثانية.

تواصلت ظاهرة تفكّك البنى الاجتماعية-الاقتصادية لكنّها ستشهد احتدادًا في سنوات 80-90 من القرن التاسع عشر ليزداد خلال الفترة الاستعمارية. تجلّى هذا التفكّك الهيكلي في الانتزاع المكثّف للملكية والتفقير الواسع للمزارعين (مستقرّين أو رحّل) وتراجع الموقع الاجتماعي لعالم الريف.

لقد وضعت السلطة الاستعمارية يدها على أكثر من 800000 هكتار وعلى امتيازات استغلال المناجم وتشييد البنية التحتية للطرقات والسكة الحديدية ومرّ كل ذلك عبر مصادرة مكثّفة للأملاك وإبعاد للسكان المحليين في الشمال والوسط والجنوب.

سيتسارع هذا التفكّك الاجتماعي-الاقتصادي أثناء الأزمة الكبرى لسنوات 30. وبدأت المنظومة القبلية تتفتّت كما تفكّكت الصناعات التقليدية تحت وطأة المنافسة الأوروبية الشديدة من ناحية، وانهيار الطلب المحلي بسبب تفقير عالم الريف. وبالتالي ستشهد مسارا تراجعيّا متراكما وتفقيرا بيّنًا. وتبرز الآثار المدمّرة للأزمة الكبرى في السنوات 30 من خلال التباين الذي سيظهر بين النموّ الديمغرافي وتزايد الموارد المنتَجة.

3.1.1 القطيعة الثالثة.

ستسرّع الأزمة الكبرى للسنوات 30 من القرن العشرين مسار تفقير الفلاحين وستزيد من حدّته ممّا يؤدّي إلى تقهقر اجتماعي-اقتصادي واسع المدى. إضافة إلى انخفاض في موارد السكان مقابل تزايدهم.

[78] أحمد ابن أبي الضياف، "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، كتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس، 1963-1966.

باعتماد المنتوجات الفلاحية الـ12 الرئيسية والسكان بالعدد القياسي (قاعدة 100 في السنوات 1920-1925)، يبيّن فيبار (Vibert) تطوّر هذين المتغيرين بشكل مقصّي.

جدول1.X تطورعدد السكان والـ12 منتوجًا فلاحيّا ومنجميّا في تونس (1910-1939)

Années	1910-1914	1915-1919-	1920-1924	1925-1929	1930-1934	1935-1939
Population	88	91	95	100	112	122
12 Productions[1]	57	62	66	100	92	106

قمح صلب، قمح ليّن، شعير، خمور، حلفاء،صيد بحري، فسفاط، حديد، رصاص، زنك، اسمنت، فسفاط رفيع.

المصدر:

J. Vibert, cité par A, Mahjoub, dans "La formation du sous-développement : l'évolution socio-économique de la Tunisie pré-coloniale et coloniale", La Tunisie au présent: une modernité au-dessus de tout soupçon?", CNRS, Paris 1987

وقد بيّن ج. فيبار في الجدول الاقتصادي لتونس (1955) ومن خلال متابعة تطوّرات السكان والمنتوجات الفلاحية-المنجمية الرئيسية الـ12 إلى حدود 1930 أنّ المنحنيين في تصاعد: يتزايد السكان لكن أقل من ارتفاع الـ12 إنتاجا. وفي سنة 1930، حدثت القطيعة في هذا التطور فانخفضت نسبة الموارد/الشخص ثمّ حدث الانهيار مع الحرب العالمية الثانية. فلم تعد المناطق الريفية قادرة على إعاشة السكان وتثبيتهم في بيئتهم، بدأ حينها النزوح نحو المراكز الحضرية والساحلية فامتلأت الأحياء القصديرية بسكان عاطلين ودون موارد جاؤوا هربا من البؤس. تلك هي ملامح الوضع قبيل الاستقلال.

الشكل1.X تطوّرعدد السكان والـ12 منتوجا فلاحيا ومنجميّا في تونس (1910-1939).

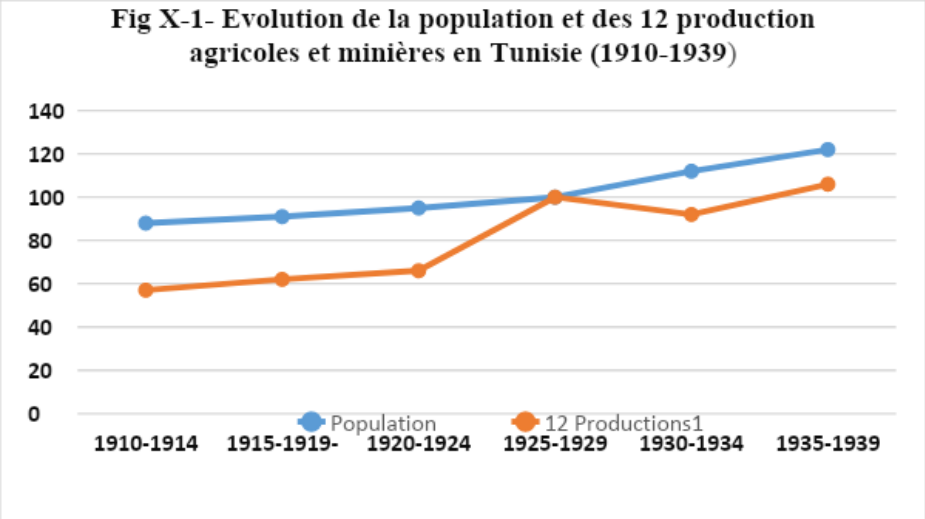

2.1 الوضع الاجتماعي قبيل الاستقلال.

يحتوي التقرير الاقتصادي للاتحاد العامّ التونسي للشغل لسنة 1955 على معلومات ثمينة بخصوص الأوضاع في تلك الفترة. لقد كانت تونس قبيل الاستقلال تعدّ، حسب هذا التقرير، 3،6 مليون ساكن، ويقدّر الدّخل السنوي للفرد سنة 1953 بـ45917 فرنكًا.

وكان 76% من السكان، أي 2،75 مليون، يتلقّون دخلا سنويا دون ذلك المعدل ولا يتجاوز 16400 فرنك، ما يمثّل حوالي ثلث (35%) معدل الدخل السنوي.

نجد في الجدول التالي توزيع معدل الدخل السنوي للمستغلّين الفلاحيين حسب المساحة المستغلّة.

نستخلص منه أنّ ما يزيد عن نصف الفلاحين 450000 (52،4%) الذين يملكون مساحات دون 10 هكتارات يتحصّلون على معدل دخل سنوي بـ7216 فرنكا أي 15،7% من معدّل الدخل. ويبلغ معدل الدخل السنوي للمستغلّين المالكين لما بين 10 و30 هكتارا 15407 فرنك (أي 93% من الدخل السنوي للفرد). وبذلك يحصل 81% من الفلاحين على دخل أقل من المعدل.

في المقابل، يحصل الأكثر ثراءً (أشخاصا أو شركات) الذين لا يتعدّى عددهم 24000 (أي 3،1%) على دخل سنوي فردي قدره 119646 فرنكا، أي 16 مرّة ما يجنيه الفلاحون الأشد فقرا وما يعادل مجموع مداخيل الـ81% الأكثر فقرا (أقل من 30 هكتارا).

جدول2.X معدل الدخل السنوي حسب الفئات في منطقة سيدي علي بن عون-تونس. 1954-1955 (بالفرنك للفرد).

Groupes	Nombre d'occupants	% age du total	Revenu anuel moyen par tête
Possédant moins de 10 ha	405	52,5%	7216
Possédant de 10 à 30 ha	216	28,0%	15307
Possédant de 30 à 100 ha	127	16,5%	25798
Possédant plus de 100 ha	24	3,1%	119646

المصدر: التقرير الاقتصادي للاتحاد العامّ التونسي للشغل.
تشمل الأرقام كافّة الموارد.

على الصعيد الجهوي، لا تشمل معطيات الاتحاد العامّ التونسي للشغل لسنة 1955 إلّا عدم المساواة بخصوص التمدرس وبدرجة أقلّ الصحة.

ويبيّن الجدول التالي عدم المساواة في التمدرس بالتعليم الابتدائي والتعليم التقني.

تظهر هذه المعطيات حجم الفوارق بين الساحل والوسط والجنوب وبدرجة أقلّ الشمال (في غياب التمييز بين الشمال الشرقي والشمال الغربي).

فعلى الشريط الساحلي تبلغ نسبة التمدرس في الابتدائي 78 لكل 1000 ساكن مقابل 53 على 1000 في الشمال ولا تتجاوز 24 على 1000 ساكن في الوسط والجنوب.

تتّسع الفوارق بخصوص التعليم التقني بين الشمال والوسط-الجنوب (4،3 لكل 1000 ساكن في الشمال مقابل 0،8 لكل 1000 ساكن في الوسط والجنوب).

جدول3.X التعليم الابتدائي والتقني: العدد (أولاد وبنات) في 1 جانفي 1953.

Région	Nord		Littoral oriental		Centre et sud		Ensemble	
	Effectif	pour 1000 hab	Effectif	pour 1000 hab	Effectif	pour 1000 hab	Effectif	pour 1000 hab
Enseignement primaire	106191	53,0	57212	78,0	26549	24,0	**189952**	**50,0**
Enseignement technique								
1er degré	2840		908				**3748**	
2ème degré	5835		1261		913		**7919**	
Total enseignement technique	8675	4,3	2169	3,0	913	0,8	**11667**	**3,0**

المصدر: التقرير الاقتصادي للاتحاد العامّ التونسي للشغل.

في مجال الصحة، كان عدد الأطبّاء في تونس سنة 1954 لا يفوق 550 طبيبا، 442 منهم في الشمال (442 لـ1000 ساكن)، و77 في الشريط الساحلي (أي 10،6 لـ1000 ساكن)، و31 فقط في الوسط والجنوب أي 2،8 لـ1000 ساكن.

يبدو جليّا أنّ جهات الوسط والجنوب تعاني نقصًا فادحا، فضلًا عن أنّ 30،4% من السكان يعيشون في هذين المنطقتين ولا يتجاوز نصيبهم من استهلاك الطاقة 1،4% سنة 1954، ولا يوجد لديهم سوى 3،4% من أسطول الجرّارات.

تدلّ هذه المعطيات بوضوح على أنّ تونس المستقلّة ورثت تفاوتات حادّة بين الجهات.

تمثّل هذه الوضعية المتّسمة بعدم المساواة الحادّة إذًا إرثًا تاريخيّا هيكليّا. وتحتلّ البنية الزراعية لما بعد الاستقلال مركز هذا الإرث التاريخي، غير أنّها لم تشهد تغييرا ملحوظا منذ ذلك الحين، وتمّ الإبقاء على عدم المساواة العقارية (كما سنراه لاحقًا) وعلى حالة الفقر واللامساواة في الأرياف.

بيّن هـ. العايب في "انعدام الأمن الغذائي، ثورة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" – 2019 أنّه تمّ الإبقاء على نفس البنية العقارية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، بل ازدادت حدّتها منذ الاستقلال، وذلك بسبب السياسات العمومية التي كانت عمليّا في صالح كبار المالكين. فقد تمّت المراهنة على كبار الفلاحين والأثرياء الغيابيين لرفع تحدّي العصرنة نظرًا لحجم ممتلكاتهم. إضافة إلى أنّ القرار السياسي الذي عقب تأميم الأراضي في 1964 ذهب في عدم إعادة توزيع الأراضي لصالح مالكيها القدامى من الأسلاف وعدم إجراء إصلاح زراعي. وعُدّت الملكيّات العائلية الصغرى عاجزة عن الدخول في العصرنة بحكم تجزّئها، وضُمّت أراضي المستعمرين إلى ملك الدولة.

من جهة أخرى، سلك المنعرج الليبرالي للسنوات 70 والسياسات المتبعة نفس النهج لتعزيز مسار تمركز الملكية العقارية على حساب صغار الفلاحين.

على صعيد آخر، ورغم الجهود التي بذلتها تونس المستقلّة في مجالي الصحة والتعليم على كل المستويات، فإنّ الفوارق الجهوية ظلّت بارزة، كما سنراه لاحقًا.

إرث تاريخي أخير يجدر إبرازه، يتعلّق بمسألة التشغيل. إذ تفيد التقديرات الرسمية أنّ عدد العاطلين كان يتراوح بين 250000 و300000 من السكان النشيطين البالغ عددهم 1 مليون أي أنّ نسبة البطالة كانت في حدود 25 إلى 30%، ويتضخّم عدد هؤلاء العاطلين سنويّا بـ20000 إلى 25000 شابّ في سنّ 18 سنة لا يحصلون على عمل.

تشكّل هذه المسألة أساس الهوّة الاجتماعية وعدم المساواة لأنّ آفة البطالة المزمنة والهيكلية لا زالت وستظلّ الانشغال الرئيسي لتونس اليوم خصوصا وأنّها تمسّ أساسا الشباب وخرّيجي التعليم العالي والنساء ممّا يساهم في إدامة التفاوتات بين الجهات وبين الأجيال وبين الجنسين.

2. العوامل الملائمة للحدّ من عدم المساواة في تونس: المساهمة والحدود.

تشير المعطيات المستقاة من مختلف المصادر الدولية والمستعرضة في الفصل الثاني إلى أنّ تونس تمكّنت منذ الستينات من الحدّ، ولو إجمالًا، من حجم عدم المساواة. وقد ساهمت عدّة عوامل دون شكّ في ذلك بينما توجد عوامل أخرى كانت وراء محدودية النتائج وضيق نطاقها.

1.2 تباطؤ التزايد الديمغرافي.

لقد نجحت تونس بفضل سياسة التنظيم العائلي في السيطرة على التزايد السكاني وتحقيق قفزة هامّة في مجال الصحة.

وأشارت دراسة أنجزها عادل بوسنينة نُشرت في "المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية"[79] إلى أنّ تونس حققت خلال السنوات الأخيرة انتقالا ديمغرافيّا "تميّز بانخفاض ملموس في الوفيات وتراجع سريع في الخصوبة وهو نجاح للسياسة الديمغرافية التونسية لا ينكره أحد، ويؤكّده التحكّم في معدل الخصوبة الإجمالي (الذي مرّ من 7،1 أطفال للمرأة الواحدة سنة 1966 إلى 2،1 حاليّا) وبالانخفاض الهامّ لمختلف مؤشرات الوفيات (معدل الوفيات الخام، على سبيل المثال، مرّ من 25‰ سنة 1966 إلى 5،7‰ سنة 2010)".

[79] ع. بوسنينة، "التحوّل الديمغرافي ومدركات إشكالات السكان في تونس"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر 2016، 143؛ 77-127.

الشكلX.2 تطور مؤشر الخصوبة الإجمالي – تونس 1966-2011.

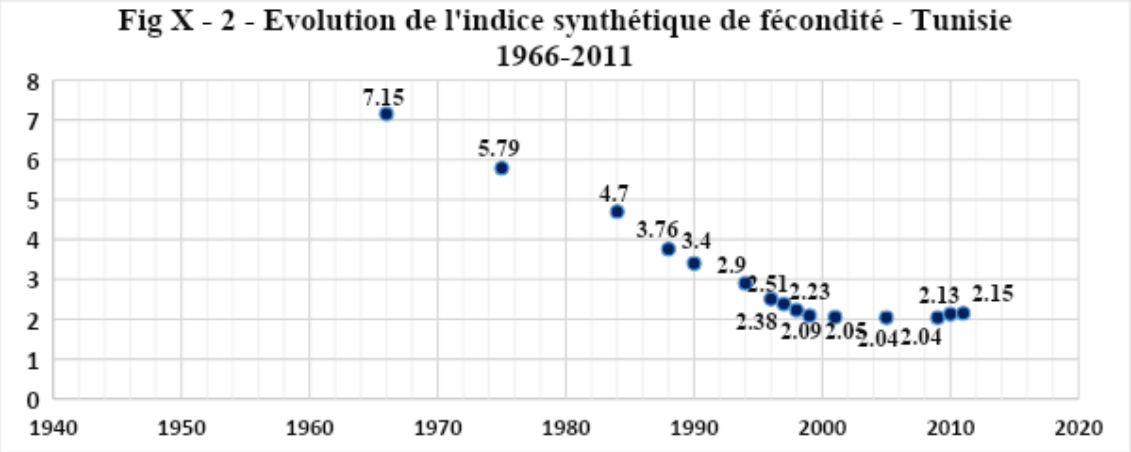

شمل انخفاض الخصوبة كافّة المناطق دون استثناء تحت تأثيرات متعدّدة للعوامل البيولوجية أو السلوك (مثل تأخّر سنّ الزواج، مدّة عدم الخصوبة ما بعد الولادة، منع الحمل، الإجهاض الإرادي) وللعوامل الاجتماعية-الاقتصادية (مثل التعليم والشغل والجهة ووسط الإقامة).

من جهة أخرى، كان انخفاض الوفيات نتيجة للجهود المبذولة باتجاه تحسين التغطية الصحية وتوسّع تغطية الرعاية الصحية الأساسية والبنية التحتية الاستشفائية العمومية منذ سنوات الاستقلال الأولى، وتحسين ظروف عيش السكان والتقدّم الذي تمّ إحرازه بخصوص المتابعة ماقبل الولادة والولادات تحت الرعاية الطبّية والتلقيح. فانخفضت وفيات الأطفال، حسب المعهد الوطني للإحصاء، من 250 ‰ سنة 1950 إلى 14،1‰ سنة 2017.

ساهمت كل هذه العوامل في ارتفاع أمل الحياة لدى السكان التونسيين من 40 سنة في بداية الاستقلال إلى 75،4 سنة (74،5 للرجال و78،1 للنساء) في 2017.

يظهر تطور المؤشرات الديمغرافية من خلال المنحى التنازلي لنسبة التزايد السكاني منذ أواسط التسعينات التي مرّت من معدل سنوي بـ2،48 خلال الفترة 1975-1984 إلى 1،21 خلال الفترة 1984-2004، ثمّ إلى 1،03 خلال العشرية 2004-2014. من المؤكّد أنّ هذا التحوّل الديمغرافي قد مكّن تونس من تحسين إجمالي لمستوى عيش المواطنين بفضل إبطاء نسق التزايد السكاني، لكنه يتضمّن كذلك تحدّيات مستقبلية مرتبطة بتهرّم السكان وما يترتّب عنه من حيث نفقات الصحة خصوصا، وكطلك على مستوى توازنات منظومة الحماية الاجتماعية.

الشكلX.3 تطور نسبة التزايد السكاني في تونس. 1975-2014.

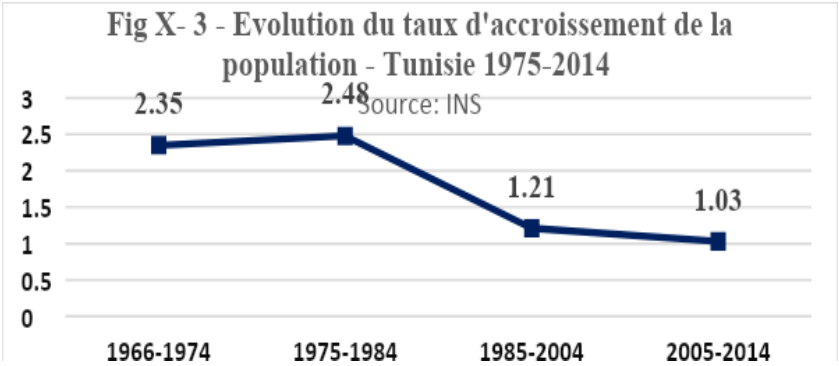

إجمالًا يمكن اعتبار التحوّل الديمغرافي عاملا مساهما في الحدّ من عدم المساواة بتخفيف الضغط الديمغرافي، لكنّه يمكن أن يعدّ خلال السنوات التالية مصدرا لتعميق اللامساواة على صعيد الحماية الاجتماعية للمسنّين وتغطيتهم الصحية. كما ينطوي على مخاطر مستقبلية مرتبطة بالضغط المسلّط على السكان النشيطين المشتغلين بحكم الأعباء الثقيلة التي عليهم تحمّلها نظرًا لارتفاع نسبة تبعيّة[80] هؤلاء المسنّين التي يتوقّع المعهد الوطني للإحصاء أن تزيد من 14،9% سنة 2010 إلى 28،3% سنة 2029 ثمّ إلى 31،8% سنة 2034. وفي ظل نظام حماية توزيعي، كما في تونس، يشكّل ارتفاع نسبة التبعية عبئًا ثقيلا على عاتق العمّال لتمويل المنظومة لا سيّما وأنّ النظام اليوم يعتمد في موارده المالية على مساهمات النشيطين والمؤجِّرين فقط.

2.2 النموّ الاقتصادي.

بعيدًا عن الجدل النظري وجزئيّاته الذي لم يُحسم بعدُ، بخصوص تأثير النموّ على عدم المساواة والارتباط بينهما، سعينا إلى تحليل تطوّر عدم المساواة والنموّ الاقتصادي في تونس منذ أواسط التسعينات.

لكن من المهمّ أن نشير في البداية إلى أنّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لتجاوز الجدل النظري حول المسألة، اعتبرت في 2012 أنّه "بالرغم من عديد الأعمال النظرية حول الروابط بين عدم المساواة والتنمية لم يحصل أي توافق، وظلّت المعطيات التجريبية غير كافية للحسم." لكنها أضافت بأنّ "بعض الإصلاحات تبدو مربحة لكافّة الأطراف، بينما تتضمّن بعض الإصلاحات الأخرى ما يتطلّب تحكيمًا"[81]. ممّا يعني أنّ النموّ وحده لا يضمن الحدّ من عدم المساواة إذا لم تدعمه سياسات ملائمة ومدروسة. وفي المقابل لا يمكن الجزم بتزامن النموّ الاقتصادي مع تقليص عدم المساواة، فقد أثبتت بعض الدراسات خلاف ذلك، أنّ عدم المساواة يمكن أن تشكّل كابحًا يُبطئ نسق النموّ الاقتصادي، على غرار الدراسة التي نُشرت على موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقد بيّنت أنّ الفترة الممتدّة من أواسط سنوات 1980 إلى أواخر

[80] نسبة التبعيّة = السكان البالغون 60سنة فما فوق ÷ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة.

[81] -« IMPACT DES INÉGALITÉS SUR LA CROISSANCE : QUE SAIT-ON VRAIMENT ? Une (brève) revue de littérature », Guillaume Allègre OFCE, « Revue de l'OFCE » 2015/6 N° 142 | pages 371 à 385

السنوات 2000 شهدت ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل بغالبية بلدان المنظمة، وبلغ هذا الارتفاع حسب معامل جيني 10% بينما بلغت النسبة بين الشرائح العليا والدنيا للدخل أعلى مستوى لها منذ 30 سنة. كما بيّنت أنّ كافّة بلدان المنظمة تقريبا التي تتوفّر حولها المعطيات عرفت زيادة في الناتج الداخلي الخام تفوق بكثير ارتفاع دخل الأسر من الشريحة الخمسية الدّنيا.

في المقابل نستخلص من نفس الدراسة أنّ تأثير عدم المساواة على النموّ "سلبيّ دائما وذو دلالة من الناحية الإحصائية: كلّ تنامٍ لعدم المساواة بـ1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج الداخلي الخام من 0،6 إلى 1،1%. بالتالي، كلما تعمّقت التفاوتات تقلّص الناتج الداخلي الخام لكل ساكن، وذلك على الأقل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إضافة إلى أنّ حجم هذه التأثيرات متقارب مهما كان الجزء من توزيع المداخيل المعني بارتفاع عدم المساواة."[82]

وفيما يتعلّق بالبلدان الناشئة، فإنّ دراسة لِـ ل. بوراس (L. Porras)بعنوان " النموّ وعدم المساواة والفقر في البلدان الناشئة: البريكس نموذجًا" والتي قام بنشرها Journals Open edition[83] ، تشير إلى أنّه لا يمكن التشكيك في النموّ السريع لدول البريكس (خصوصا خلال عشرية الـ2000) وتأثيره على الحدّ من الفقر وخاصة الفقر المدقع. غير أنّ هذا النموّ لم يستفد منه الجميع، بل ما انفكّت اللامساواة تتعمّق في أغلب هذه البلدان باستثناء البرازيل.

تذكر مؤلّفة الدراسة أنّ تطور عدم المساواة في الدخل كان مسارًا تتفاعل ضمنه ظواهر السببية الدائرية والتراكميّة وظواهر مسلك التبعية (Path dependance). وفي خلاصة بحثها، تذهب إلى تأييد الفكرة القائلة بأنّ العلاقة بين النموّ وعدم المساواة ليست علاقة بسيطة لا لُبس فيها، بل تخضع للسمات الخاصة بكل اقتصاد في زمن محدّد من تاريخه وللسياسات الاقتصادية المنتهجة في إطار مؤسساتي معيّن. وبيّنت أنّ بلدان البريكس نجحت إجمالًا في تحقيق نسب نموّ مرتفعة وفي الحدّ من الفقر، غير أنّ نسق النموّ الاقتصادي وتطور عدم المساواة يعرفان تغيّرا كبيرا من بلد إلى آخر. فقد تصاعدت عدم المساواة، بالنسبة للعديد من هذه البلدان، في حالات ووفق آليّات وملابسات شديدة الاختلاف. وكانت البرازيل البلد الوحيد الذي شهدت نموّا مترابطا مع تقليص في عدم المساواة، خصوصا خلال السنوات الـ2000. "إنّ جهود البلاد لمواجهة اللامساواة التاريخية الفائقة للمجتمع البرازيلي غير كافية لكنّها تثبت إمكانية تحقيق نموّ اقتصادي وفي الوقت نفسه دحر عدم المساواة."

[82] - Causa, De Serres, Ruiz, « Croissance et inégalité : une relation étroite », https://www.oecd.org/fr/economie/croissance-inegalites-relation-etroite.htm

[83] - https://journals.openedition.org/regulation/11480

خلاصة ما تقدّم أنّه إذا كان النموّ لا يكفي للحدّ آليًّا من عدم المساواة دون سياسات ملائمة وجليّة الأهداف، فمن المؤكّد أنّ عدم المساواة يمكن أن تكبح نسق النموّ الاقتصادي.

أمّا بخصوص تونس، فالمعطيات المتعلّقة بالنموّ تبيّن أنّه منذ 1966، سجلت البلاد، حسب بيانات البنك العالمي، نسب نموّ إيجابية للناتج الداخلي الخام باستثناء سنوات 1973 (0،7-%) و1982 (0،5-%) و1986 (1،4-%) و2011 (1،9-%) و2020 (8،6-%).

الشكل X.4 تطوّر معدل النموّ السنوي للناتج الداخلي الخام. تونس 1966-2020

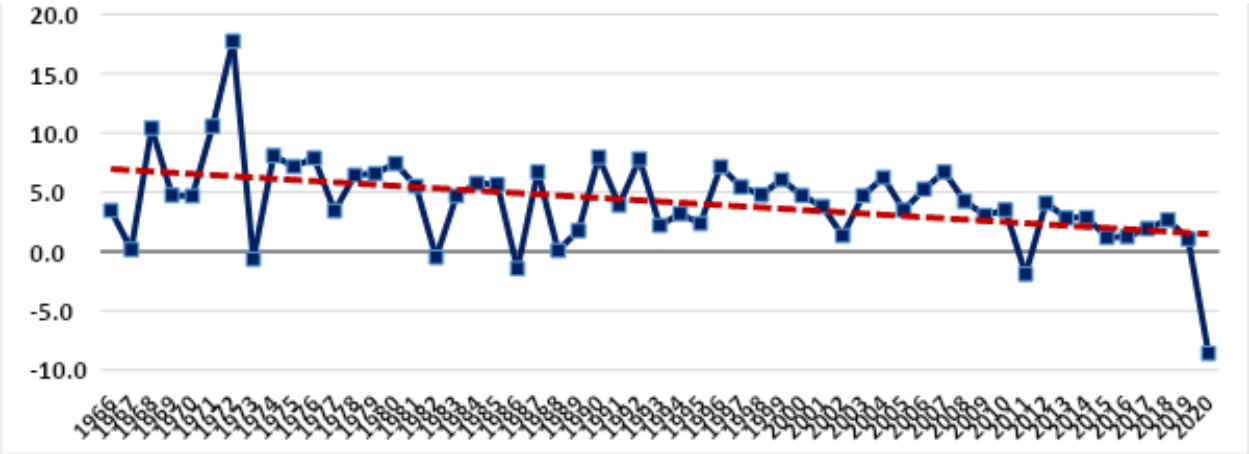

المصدر: البنك العالمي.

إلّا أنّ التوجّه العامّ لمنحنى النموّ هو توجّه تنازليّ لكن بفضل جهود التحكّم في عدد السكان تمّ تخفيف حدّة هذا الانخفاض منذ أواسط الثمانينات بتقليص التزايد الديمغرافي. ولذلك خيّرنا الاعتماد في تحليلنا على النموّ في الناتج الداخلي الخام للفرد.

الشكل X.5 تطوّر المعدل السنوي ما بين تعداديْن للتزايد السكاني ونموّ الناتج الداخلي الخام في تونس. 1966-2014.

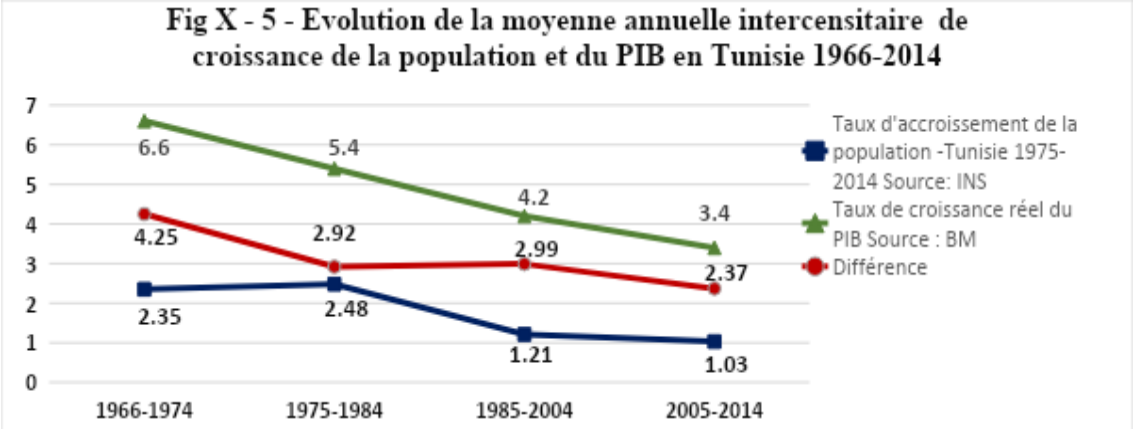

لمقارنة تطور نموّ الناتج الداخلي الخام وعدم المساواة إزاء الأشد فقرا قمنا باحتساب المعدل السنوي لنسبة نموّ الناتج الداخلي الخام للفرد بالعملة المحلية القارّة انطلاقا من سلسلة بيانات البنك العالمي، لكل خماسية تتوفّر حولها معطيات متعلّقة بنصيب الشريحتين الخمسيتين (الأشد فقرا) من الإنفاق الإجمالي للأسر. احتسبنا مناب هذا النموّ للخماسية ثمّ قسمناه على خمسة لنحصل على معدل نسبة نموّ سنوي لهذا المتغيّر.

إنّ تحليل تطور نسبة نموّ الناتج الداخلي الخام للفرد ولنصيب الـ40% الأشد فقرا من الإنفاق الإجمالي، والتي يترجمها المعدل السنوي لكل خماسية، بين 1985 و2010، يكشف أنّ معدل نسبة النموّ السنوي لنصيب الشريحتين الخمسيتين الأشد فقرا، بعد انحداره في الفترات 1991-1995 و1985-1990، استمر في الصعود، لكن بنسق أدنى من نسق ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد. وهو ما يبيّنه بوضوح مظهر المنحنيين اللذين يرسمان التوجّه العامّ لهذين المتغيّرين في الرسم البياني التالي:

الشكل6.X معدل نسبة النموّ السنوي لنصيب الـ40% الأشد فقرا من الإنفاق والناتج الداخلي الخام للفرد في تونس (1986-2015 بالدينار القارّ).

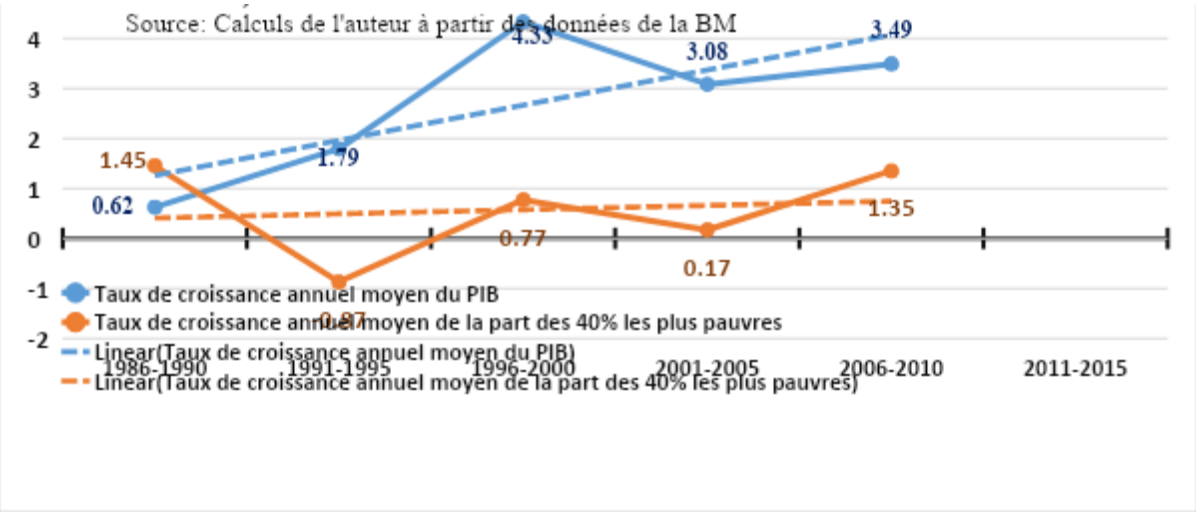

المصدر: الحساب أجراه المؤلّف انطلاقا من بيانات البنك العالمي.

لكن التوجهات والأنساق تغيّرت خلال الفترة 2011-2015 التي شهدت انحدار معدل نسبة النموّ السنوي للناتج الداخلي الخام للفرد إلى 0،79% بينما ارتفع نصيب الأشد فقرا بمعدل 3،15% سنويّا. ويعود ذلك حتمًا أهمية التحويلات الاجتماعية والزيادات في الأجور المسندة غداة الثورة والتي استفادت منها الفئات الأكثر فقرا. (الترفيع في عدد العائلات المنتفعة بالمساعدات الاجتماعية في إطار "البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة" والزيادات المتتالية في حجم المساعدات ...). ويبرز مظهر المنحنى الذي يرسم نموّ نصيب الشريحتين الخمسيتين الأشد فقرا توجّها نحو التصاعد أوضح من منحنى الناتج الداخلي الخام، حتى وإن ظلّ دونه، كما يبيّنه الرسم البياني التالي:

الشكل7.X معدل نسبة النموّ السنوي لنصيب الـ40% الأشد فقرا من الإنفاق ونموّ الناتج الداخلي الخام للفرد في تونس (1986-2015) – بالدينار القارّ.

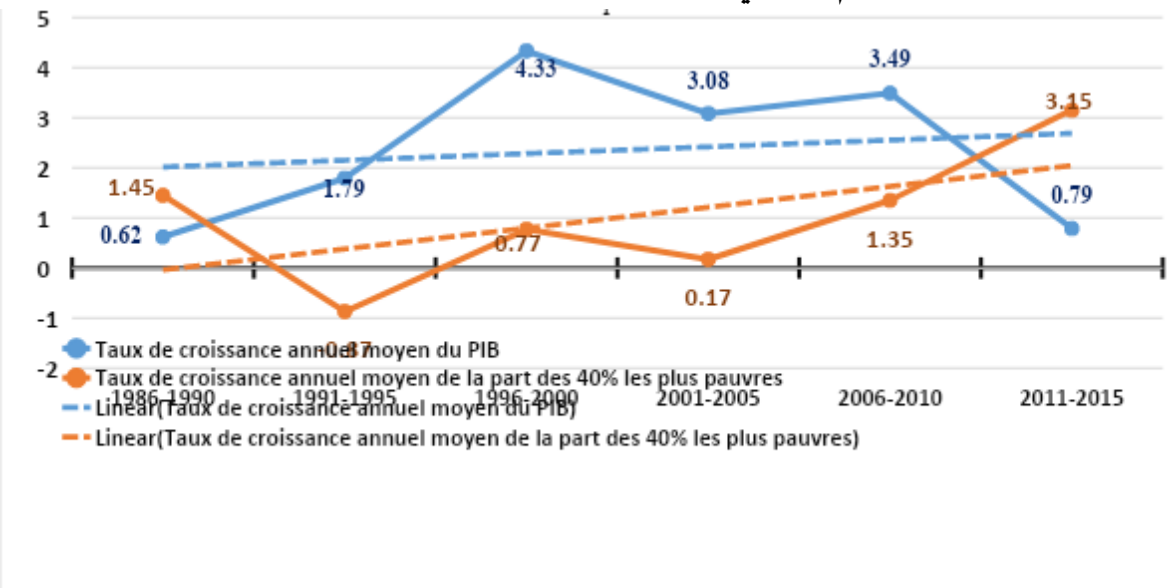

المصدر: الحساب أجراه المؤلّف انطلاقا من بيانات البنك العالمي.

من هنا يمكن أن نستنتج أنّ النموّ الذي ساهم في الرفع من مستوى العيش عمومًا، لم يؤدّ دائما إلى توزيع المداخيل لصالح الفئات الأشد فقرا. غير أنّه لا بدّ من الإقرار بأنّه منذ أواسط التسعينات، استمرّ نصيب الـ40% الأشد فقرا في الارتفاع، وإن كان بنسق أقل من الناتج الداخلي الخام للفرد، لكنّه نسق إيجابيّ تسارع بصورة جليّة بعد ثورة 2011 بالرغم من تباطؤ ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد وتناقصه أحيانا. لذلك لا بدّ من تحديد رافعات أخرى ساهمت من جهتها في الحدّ من عدم المساواة الذي تثبته مختلف المؤشرات المذكورة.

إنّ ما قامت به الدولة من خلال السياسات العمومية في عدّة مجالات شكّل رافعات لعبت أدوارًا أساسية في مقاومة عدم المساواة. لذلك سنسعى في الأقسام التالية إلى تسليط الضوء على بعض العناصر الأساسية في السياسات العمومية التي ساهمت، في مراحل مختلفة من مسار تطوّر تونس المستقلة، في الحدّ من عدم المساواة أو مقاومتها، وذلك عبر تحليل تطوّر نفقات الدولة.

3.2 نفقات الدولة وعدم المساواة.

أنّ تحليل نفقات الدولة في المجال الاجتماعي بالأخصّ، وكذلك في التعليم والصحة يمكن أن يفسّر على نحوٍ ما تطوّر عدم المساواة.

1.3.2 نفقات الدولة في المجال الاجتماعي وفي التعليم والصحة.

كانت السياسة الاجتماعية حاضرة بقوّة واحتلّت موقعًا مركزيّا في المشروع التحديثي لبورقيبة وللحركة الدستورية الجديدة النّاشئة من رحم البورجوازية الصغيرة المثقّفة التي أمسكت بزمام الحكم غداة الاستقلال. هكذا مثّلت النفقات الاجتماعية ونفقات التعليم والصحة إحدى رافعات مقاومة الفقر وعدم المساواة والأمّية وتعميم التعليم والنهوض بصحة المواطنين.

يتبيّن من خلال تحليل تطوّر قيمة هذه النفقات بالدينار الجاري منذ بداية الستينات في تونس، أنّها عرفت تصاعدًا مطّردا مثلما يظهر في الرسم البياني التالي. مرّت هذه النفقات من 23 مليون دينار سنة 1961 إلى 81 مليون دينار سنة 1970، و301 مليون دينار سنة 1980، إلى 1023 مليون دينار سنة 1990، و2570 مليون دينار سنة 2000، ثمّ 10151 مليون دينار سنة 2016. فحققت هذه المجالات جملة من المكتسبات ساهمت حتمًا في الحدّ من عدم المساواة ويعود ذلك أساسا إلى الرفع من مستوى التعليم وتحسين الحالة الصحية والحدّ من الفقر وتحرير المرأة. غير أنّ سياسة النهوض الاجتماعي بدأت تشهد في العقود الأخيرة فقدانًا لزخمها ألحق الضرر بأوضاع الخدمات العمومية، خصوصا في مجالي التعليم والصحة اللذين حظيا بالتحليل المستفيض في الأجزاء المخصصة لهما. وسنقتصر في هذا القسم على تحليل النفقات العمومية في هذه المجالات.

الشكل8.X تطوّرقيمة النفقات في التعليم والصحة والمجال الاجتماعي في تونس بالمليون دينار(1961-2016)

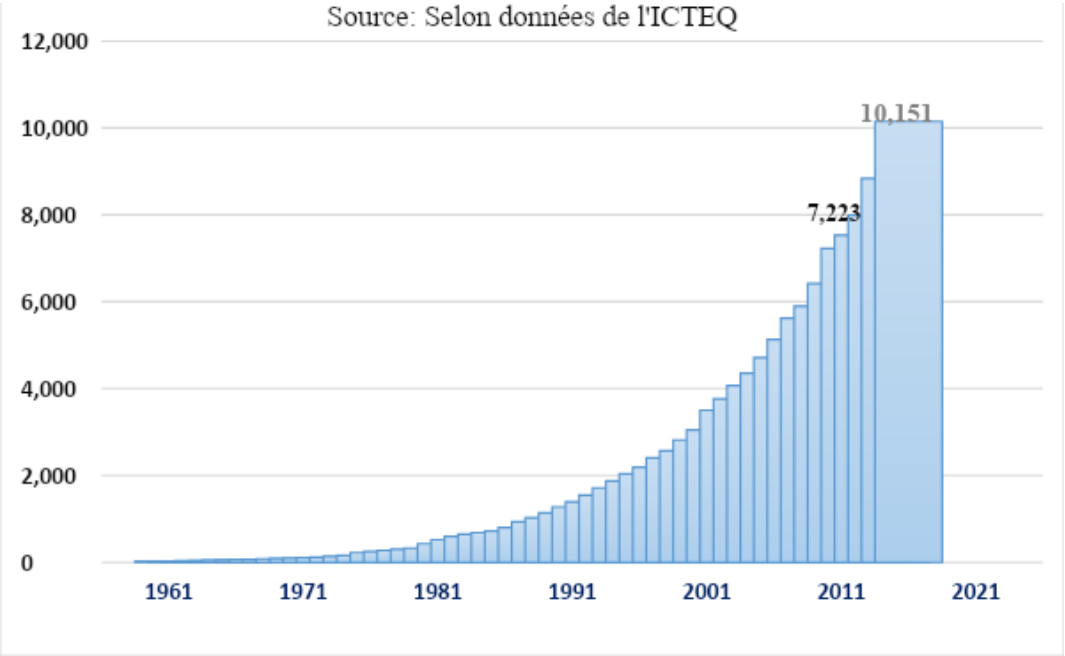

المصدر: حسب معطيات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية.

لكنّ هذا الصعود المتواصل يعتمد العملة الجارية، وهو بذلك يخفي واقعًا مختلفا تماما إذا اعتمدنا القيم النسبية.

الشكل9.X تطوّر نسبة نفقات التعليم والصحة والمجال الاجتماعي من نفقات الدولة في تونس (1961-2016)

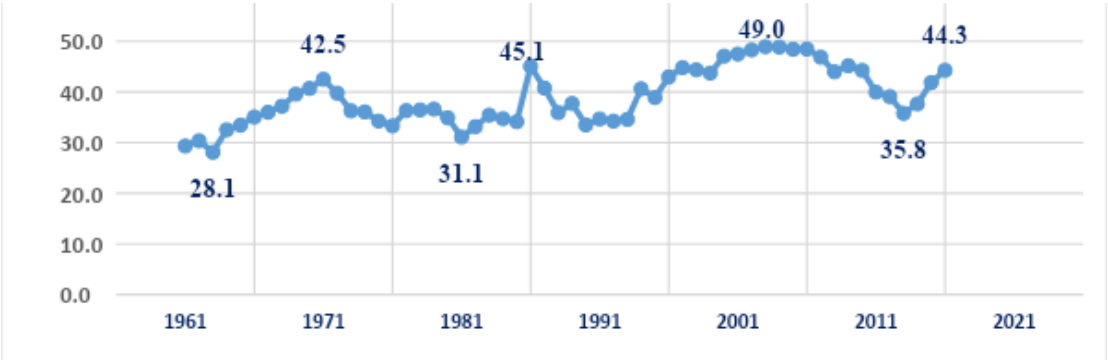

المصدر: حسب معطيات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية.

لم تشهد نسبة النفقات في المجال الاجتماعي وفي التعليم والصحة نموّا إيجابيّا دائما. لقد ارتفعت بصورة متواصلة على امتداد الستينات لتبلغ 42،5% من إجمالي نفقات الدولة سنة 1971. ثم بدأت في التناقص إلى أن بلغت أدناها سنة 1981 بـ31،1% قبل أن تتّخذ من جديد منحًى تصاعديا حتي سنة 1986 حين بلغت 45،1%. وبعد أربع سنوات من التراجع الطفيف، انطلقت مرّة أخرى في الارتفاع على امتداد 15 سنة لتصل إلى أقصاها سنة 2003 بك49%. ومنذ ذلك الحين أصبح المنحنى التنازلي ملحوظا واستمر حتى بلوغ الأدنى في 2013 بـ35،8%. ثم استأنفت هذه النسبة صعودها لتصل إلى 44،3% سنة 2016.

تمكّنت الدولة التونسية بفضل هذا الإنفاق في المجال الاجتماعي من الحدّ من عدم المساواة بصورة إجمالية، ومن الشروع في مسار حقيقي للنهوض الاجتماعي. كما ساهم أحيانا في امتصاص حدّة الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو السياسية. لكنّه لم يعدْ كافيًا اليوم لرفع التحدّيات الجديدة التي تواجهها البلاد.

2.3.2 نفقات الدولة في المجال الاجتماعي.

عرفت النفقات الاجتماعية، باستثناء تلك المخصصة للصحة، تطوّرا سريعا في بداية الستينات إذ ارتفعت من 0،7% سنة 1961 إلى 7،3% سنة 1971. ثمّ تلتها فترة انخفاض نسبيّ حتّى سنة 1981، لينطلق بعد ذلك مسار تصاعديّ إلى حدود سنة 2005 حيث بلغت هذه النسبة 8،5% مقابل 4،6% سنة 1981. وتراجعت قليلا خلال السنوات التي سبقت ثورة 2011. لكنّ ارتفاعها تسارع انطلاقا من 2014 لتصل مستوى غير مسبوق، 10% سنة 2016.

الشكلX.10 تطوّرنسبة النفقات الاجتماعية في تونس (% من النفقات الإجمالية للدولة من 1961 إلى 2016)

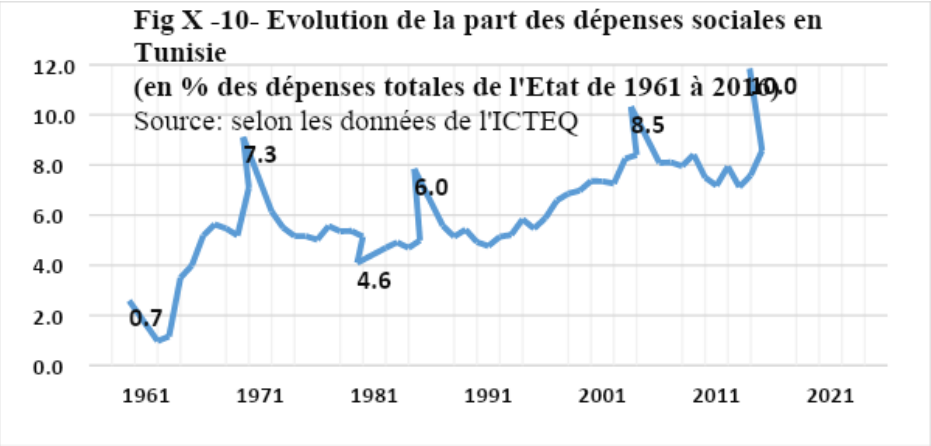

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية.

ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه النفقات ساهمت إلى حدّ ما في التقليص من عدم المساواة ومن الفقر، وهو ما بيّنه الفصل الخامس من هذه الدراسة. لكن كان بالإمكان أن تكون نجاعتها أكبر لو توفّرت شروط ذلك ومنها بالخصوص استهداف أدقّ وحوكمة أفضل ومشاركة أوسع للأطراف المتداخلة من أجل مزيد من العدالة والإنصاف.

3.3.2 نفقات الدولة في المجال الصحي.

على غرار ما أسلفنا ذكره في القسم المتعلّق بالتطوّر الديمغرافي، فإنّ الجهود المبذولة من حيث السياسة الصحية العمومية ساهمت في تحسين مؤشرات الصحة، رغم استمرار عدم المساواة في الصحة التي مازالت على عمقها. فقد كان لتحسين التغطية الصحية ومؤشرات الصحة دور مؤكّد في تحسين صحة التونسيين عموما وفي الحدّ من الفقر معدّد الأبعاد وبالتالي من عدم المساواة في الصحة وهو ما تمّ استعراضه باستفاضة في الفصل IIIV من الدراسة.

غير أنّ هذه الجهود طالها شيء من الإنهاك ببروز توجّه خلال العشريّات الخيرة نحو مسار مزدوج وغير متكافئ يؤدّي تدريجيا إلى هيمنة منظومة صحية خاصة ليست في متناول الفئات الفقيرة، وحتى الوسطى.

لندرك تطوّر السياسات العمومية في الصحة، يكفي أن نفحص على المدى الطويل تطوّر نصيب النفقات العمومية في الصحة من إجمالي نفقات الدولة. ذلك النصيب الذي شهد عمليّا ثلاث مراحل كبرى: كانت الأولى بين أواسط الستينات وأواسط الثمانينات واتّسمت بتوجّه نحو ارتفاع هذه النفقات التي انتقلت من 6،8% سنة 1966 إلى 10،7% سنة 1986. وبعد تراجع بين 1987 و1995، استأنفت هذه النسبة ارتفاعها إلى حدود سنة 2000 حيث بلغت 10،1%. أمّا المرحلة

الثالثة فقد بدأت منذ فجر الألفية الجديدة وشهدت مرور نسبة هذه النفقات من 9،9% سنة 2011 إلى 6،6% سنة 2013 ممّا أدّى إلى تدهور ملحوظ في جودة الخدمات والتجهيزات العمومية للصحة.

الشكل11.X تطوّرنسبة النفقات في الصحة من نفقات الدولة (العنوان الأول والثاني). تونس 1961-2016.

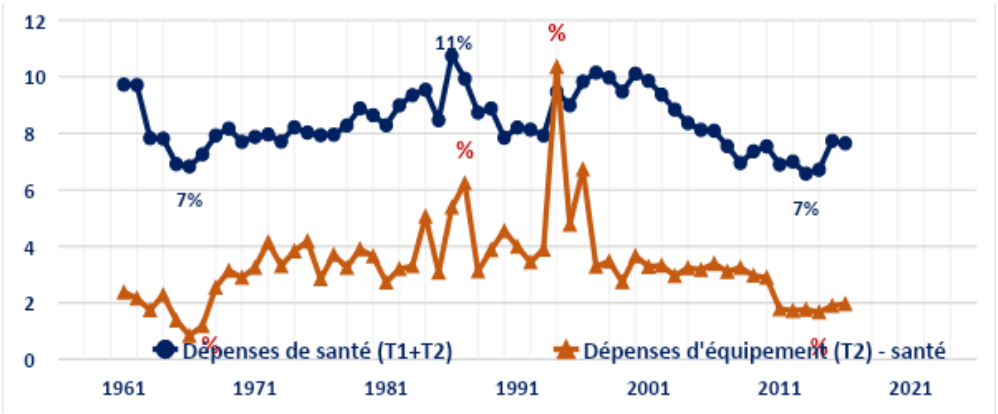

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية.

لكنّ تطوّر النفقات العمومية للتجهيز في الصحة يبيّن بصورة أوضح الانخفاض الجليّ لنسبة هذه النفقات من مجموع نفقات الاستثمار للدولة منذ أوسط التسعينات (تاريخ تشييد مستشفى الحروق البليغة بن عروس). فقد عرفت هذه النسبة إجمالا تطوّرا إيجابيّا بين 1966 و1994 حيث بلغت أقصاها سنة 1987 بـ6،2% و10،4% سنة 1996، ليستقر معدلها في حدود ما يفوق 3% بين 1997 و2010 قبل أن ينزل تحت حاجز الـ2% ابتداء من 2011. وبالتالي فإنّ ما يلقاه المستشفى العمومي اليوم من صعوبات لا يثير أي اندهاش.

يمكن أن نستخلص أنّ السياسات العمومية في الصحة ساهمت بقسط وافر في الحدّ من الفقر، في صيغته المتعدّدة الأبعاد، وفي تحسين صحة المواطنين، لكن تظل الحقيقة قائمة بأنّ التوجّه نحو الانخفاض الذي تعرفه النفقات العمومية في الغرض وخصوص في مجال الاستثمار فضلًا عن اعتبارات أخرى متعلّقة بالسياسات العمومية عمومًا، يشكّل تحدّيا حقيقيا لا بدّ من رفعه، وذلك من أجل التوصّل إلى إعادة وضع المستشفى العمومي في موقع مركزيّ ضمن السياسة الصحية ومن أجل عودة القطاع العمومي للعب دوره كرافعة فعليّة لمقاومة عدم المساواة وعنصر أساسي في النهوض الاجتماعي وتعزيز الموارد البشرية ودوره كحامل للتنمية البشرية.

4.3.2 نفقات الدولة في مجال التعليم.

يُعتبر التعليم أحد المحرّكات الأساسية للنهوض الاجتماعي ومقاومة عدم المساواة. ويبدو الترابط جليّا بين عدم المساواة في التعليم وعدم المساواة في الدّخل من خلال الرسم البياني التالي الذي يبيّن الصّلة

الوثيقة بين هذين العاملين اللذين تحرّكهما على الأغلب نفس المؤثّرات. لقد تمّ بناء هذا الرسم البياني انطلاقا من قاعدتي بيانات دوليتين، تتعلّق الأولى بمؤشر جيني للدخل المتاح[84] والثانية بمؤشر جيني للتعليم، بالنسبة لـ139 بلدا بياناتها متوفرة بخصوص هذين المؤشرين، ويبيّن الرسم الترابط الإيجابيّ بين هذين المتغيّرَيْن رغم التشتّت النسبي للملاحظات.

عند رسم المتوسطين نلاحظ تواجد 33 بلدا فقط في المربّعات حيث مؤشرا جيني على جانبي المتوسطين، في حين أنّ أكثر من ثلاثة أرباع البلدان يوجد مؤشرا جيني الخاصّان بها معًا فوق المتوسّط أو أسفله. وهو ما يؤكّد الارتباط الوثيق بين هذين المؤشرَيْن دون زعم بأنّ هناك علاقة سببيّة. إنّ الترابط قويّ ومُثبت في حالة 106 من 139 بلدا، أي في 75% من الحالات. فالقاعدة العامّة تقتضي أنّ عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في التعليم مترابطان، وكلّما ازدادت حدّتهما تسايرتا. والعكس أيضا صحيح إذ كلما خفّت حدّة اللامساواة في أحد الطرفين خفّت في الطرف الآخر.ممّا يثبت أهمية التعليم في الحدّ من عدم المساواة في الدخل أو في تفاقمها.

فيما يتعلّق بتونس تمّ التدليل في الفصل IIV من هذه الدراسة على أنّ الدخل هو المحدّد الرئيسي لعدم المساواة في التعليم، وعلى أنّ تحسين مستوى عيش الأسر على الصعيد الوطني يساهم في انحسار عدم المساواة في التعليم بنسبة 33،4%. ويشير تقاطع معطيات قاعدتي البيانات إلى وجود تونس، رغم ما بُذل من جهد في التعليم، في المربّع الأعلى على اليمين ضمن البلدان حيث مؤشرا جيني أعلى من متوسط القيمة، أي ضمن البلدان التي تفوق فيها عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في التعليم القيم المتوسطة لـ139 بلدا.

الشكلX.12 جيني للتعليم وجيني للدخل المتاح.

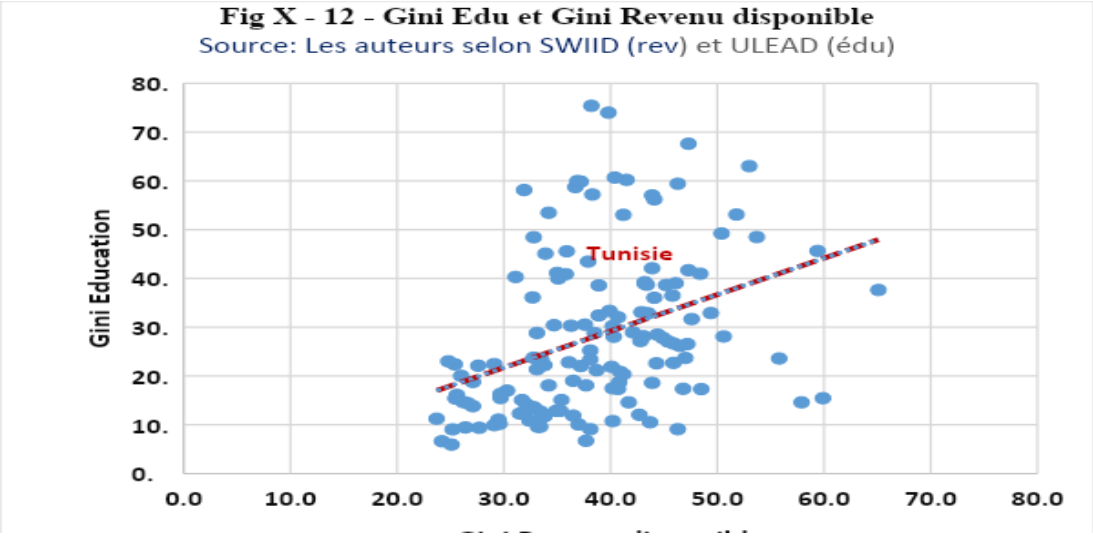

[84] حول تقديرات جيني للدّخل المتاح. حسب "قاعدة البيانات المرجعية لعدم المساواة في الدّخل في العالم"

فإذا كان مؤشر جيني للدخل الخاص بتونس قريبا من متوسط القيمة (38،9 مقابل متوسط قيمة بـ38،1 لجيني الدخل المتاح)، فإنّ جيني للتعليم يستقر في مستوى عدم مساواة أعلى من المتوسط (38،58 مقابل 23،4 كمتوسط جيني للتعليم).

مع ذلك لا أحد ينفي الجهود التي بذلتها تونس المستقلة للنهوض بالتعليم وتعميمه، لكن حجم اللامساواة الموروثة من الحقبة الاستعمارية شكّل عبئًا ثقيلا كان لا بدّ من تحمّله ولم يكن من السهل اجتثاث مخلفاته رغم ما أُنجز. فكان التطور الملموس لنفقات الدولة في هذا المجال خلال السنوات الأولى لتركيز الدولة الحديثة ملحوظا بصورة جليّة. فقد مرّت هذه النفقات من حوالي خُمس الميزانية في بداية الستينات إلى 27،4% مع نهاية فترة التعاضد (1971). لكنها سجلت توجّها نحو الانخفاض خلال العشرية 1972-1982، إذ بلغت 18،2% سنة 1981. ثمّ عادت إلى الارتفاع بين 1982 وأواسط سنوات 2000 وبلغت 28،3% سنة 1987 و32،3% سنة 2007، لتبدأ في التراجع بعد ذلك ولم تتجاوز 22،1% سنة 2013.

الشكل13.X تطوّر نسبة نفقات التعليم من نفقات الدولة (العنوان الأول والعنوان الثاني) تونس. 1961-2016.

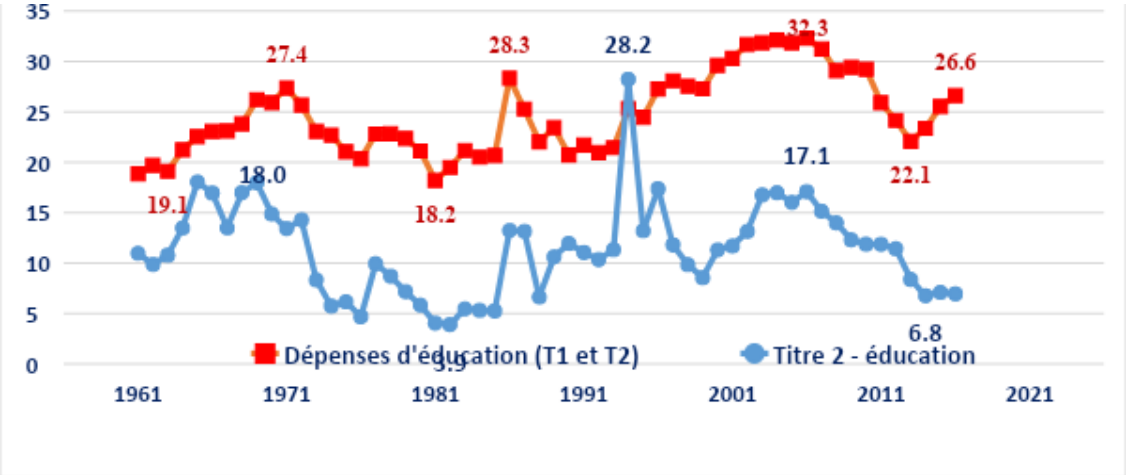

المصدر: المعهد الوطني للقدرة التنافسية والدراسات الكمّية

حين يتعلّق الأمر بنفقات الاستثمار العمومي في مجال التعليم تصبح التغيّرات في نسبة نفقات التعليم من إجمالي نفقات الدولة أكثر أهمية رغم أنّها عمليّا تتّخذ نفس منحى النفقات الجملية (العنوان الأول والعنوان الثاني). فقد عرفت هذه النسبة خلال الستينات ارتفاعا مستمرّا إلى حدود سنة 1969 حيث بلغت 18% من نفقات الاستثمار. بين 1970 وأواسط الثمانينات شهدت هذه النسبة انخفاضا متواصلا مسجّلة أدنى قيمة بـ3،9% سنة 1982 قبل أن تدخل مرحلة تطوّر إيجابيّ حتى بلغت ذروة استثنائية بـ28،2% سنة 1994. لكن انطلاقا من 2006، نلاحظ تراجعا ملموسا ومستمرا لهذه النسبة تواصل حتى بعد الثورة واستقر منذ 2014 في حدود 7%.

كان لهذا الانخفاض آثار سلبية مثلما تمّ بيانه في الفصل IIV، على تطوّر المدرسة العمومية التي رمزا للمصعد الاجتماعي وتقليص عدم المساواة. ويعود تدهور ظروف الدراسة في المؤسسات العمومية لنقص الاستثمارات الضرورية لمواجهة متطلّبات التطوّر وبالأخصّ التقدّم التكنولوجي الذي يحدث تحوّلات عميقة في عالم التعليم اليوم. تصبح المدرسة، وهي على تلك الحالة، مصدرا لأشكال جديدة من عدم المساواة نظرًا للانتعاش الذي بدأ يشهده التعليم الخاصّ وجذبه لعديد التلاميذ من الطبقات الثرية والوسطى.

تكثيفًا لما تمّ تفصيله، لا شكّ أنّ المدرسة قد ساهمت بقوّة في الحدّ من عدم المساواة في تونس وأتاحت لآلاف العائلات فرصة الخروج من دائرة الفقر، لكنّ المصاعب التي تواجهها المدرسة العمومية اليوم، في غياب إستراتيجية حقيقية لإعادة التأهيل، تُنذر بتحوّلها إلى منتج لعميق التفاوتات وعدم المساواة في التعليم ممّا يلحق ضررا بليغا بالنهوض والتماسك الاجتماعيين.

4.2 الحماية الاجتماعية.

ذكّر التقرير العالمي الخير حول الحماية الاجتماعية 2020-2022 الذي نشرته منظمة العمل الدولية بنتائج الندوة الدولية للشغل المنعقدة في جوان 2021 لنفس الغرض، والتي جمعت الحكومات والمشغّلين والعمال من الدول الأعضاء الـ187، وقد أكّدوا من جديد أنّ " منظومات الحماية الاجتماعية المبنية على الحقوق والمنغرسة في مبدإ التضامن، هي في قلب العمل اللائق والعدالة الاجتماعية."

لقد بيّن التقرير المذكور أنّ جائحة كوفيد-19 كشفت نقائص صارخة في الحماية الاجتماعية وفي شموليّتها وكفايتها في كافّة البلدان.

فقد فاقمت هذه الثغرات هشاشة عدة فئات من السكان، منها النساء والأطفال والعمال تحت مختلف أشكال العمل وخصوصا في القطاع غير المهيكل. وبيّن التقرير من جهة أخرى أنّه رغم الصعوبة التي لاقتها كافّة البلدان في الاستجابة السريعة فإنّ تلك التي تملك منظومات حماية اجتماعية متينة تمكّنت من ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الضرورية وتأمين الدخل وحماية العمل. في حين وجدت البلدان التي ليس لديها منظومات بالقوّة الكافية نفسها مجبرة على اتّخاذ تدابير استثنائية تحت الضغط كانت أحيانا متسرّعة ومرتجلة مع ما ينجرّ عن ذلك من متاعب ومصاعب.

ويُعدّ وجود منظومات الحماية الاجتماعية وصلابتها وامتدادها رافعة لا غنًى عنها لحماية السكان المستضعفين وهي بالتالي عامل للحدّ من الفقر وعدم المساواة.

إنّ المنظومة التونسية للحماية الاجتماعية التي برزت إلى الوجود منذ الستينات، والتي عرفت منذ تلك الفترة تطوّرا وامتدادا متواصلين، تعدّ أحد العوامل التي ساهمت بصورة ما في الحدّ من عدم المساواة، مثلما تمّ استعراضه في الفصل V من هذه الدراسة.

تعتمد هذه المنظومة أساسا على مكوّنين هامّين وهما نظام الحماية الاجتماعية القائم علي المساهمات ونظام المساعدات الاجتماعية غير القائم على المساهمات (خصوصا التحويلات النقدية للبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة). هذه المنظومة، وإن لم تبلغ مصاف أنظمة الدول الأوروبية، تتقدّم في جوانب عدّة على منظومات البلدان المشابهة والمجاورة، وهو ما يثبته الجدول التالي.

فيما يتعلّق بمجموع السكان المنتفعين بخدمة واحدة على الأقلّ من خدمات الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، تتقدّم تونس بلدان شمال إفريقيا وبلدان المشرق العربي بنسبة 50،2% مقابل 46،2% في ليبيا و34،7% في مصر و20،5% في المغرب 40% معدل بلدان المشرق. تفوق نسبة تونس المعدل العالمي المقدّر بـ46،9% لكنّها تظلّ بعيدة جدّا عن معدل أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية المقدّر بـ90،4%.

جدول4.X فئات السكان المنتفعين بخدمات الحماية الاجتماعية في تونس

Catégories de population (en pourcentage du groupe de population concerné)	Tunisie	Algérie	Maroc	Libye	Egypte	Pays arabes (Machrek)[1]	Monde	Europe du nord, du sud et de l'ouest
Population couverte par au moins une prestation de protection sociale (santé exclue)	**50,2**		20,5	46,2	34,7	40,0	**46,9**	90,4
Enfants	**28,6**		13,4		14,0	15,4	**26,4**	96,2
femmes ayant un nouveau-né	**25,3**	11,2				12,2	**44,9**	99,4
Personnes avec un handicap lourd	**5,0**	3,6	6,8	74,4	37,0	7,2	**33,5**	95,6
Chômeurs	**3,0**	8,8			0,1	8,7	**18,6**	61,2
Personnes âgées	**85,4**	63,6	23,4	70,2	57,4	24,0	**77,5**	97,4
Travailleurs en cas d'accident de travail	**28,9**	53,8	39,0		36,0	63,5	**35,4**	78,8
Personnes vulnérables[1] bénéficiant d'aides sociales	**21,3**			5,3	19,9	32,3	**28,9**	75,1
Population active couverte par un régime de sécurité sociale contributif	**34,6**	16,9	17,2	9,7	21,8	15,0	**32,5**	51,2

شخص هشّ = مجموع السكان – (السكان في سنّ النشاط المساهمون في نظام حماية اجتماعية أو المتلقّون لخدمة قائمة على المساهمة + الأشخاص الذين تجاوزوا سنّ التقاعد ويتلقّون خدمة قائمة على المساهمة)

المصدر: التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2020-2022، منظمة العمل الدولية.

على صعيد النفقات المخصصة للحماية الاجتماعية، يشير نفس التقرير إلى أنّ تونس تخصص 7،5% من ناتجها الداخلي الخام للحماية الاجتماعية و4،2% للصحة، أي مجموع 11،7% مقابل 13% في

الجزائر و10،9% في مصر و6،6% في المغرب. وتظلّ هذه النسب دون المعدل العالمي المقدّر بـ12،9% للحماية الاجتماعية و5،8% للصحة. وللمقارنة، فإنّ البلدان الأوروبية تخصّص 18،7% من ناتجها الداخلي الخام للحماية الاجتماعية و7،5% للصحة.

تذهب نفقات تونس في الحماية الاجتماعية أساسا إلى المسنّين ويستفيد من هم في سنّ العمل بجزء يسير منها. تأتي هذه المعطيات لتؤكد الأرقام التي ذُكرت آنفًا وتشير إلى أنّ 85،4% من المسنّين في تونس يتلقون على الأقل خدمة من خدمات الحماية الاجتماعية، مقابل 63،6% في الجزائر و23،4% في المغرب و70،2% في ليبيا و57،6% في مصر.

جدول5.X إجماليّ النفقات في الحماية الاجتماعية (% من الناتج الداخلي الخام)

Pays et régions	Tunisie	Algérie	Maroc	Libye	Egypte	Pays arabes (Machrek)[1]	Monde	Europe du nord, du sud et de l'ouest
Dépenses totales de protection sociale (santé exclue)	**7,5**	8,9	4,5	4,4	9,5	4,6	12,9	18,7
Enfants		0,2	0,1			0,1	1,1	1,6
Population en âge de travailler	**0,6**	0,8	0,1		2,2	3,6	3,6	8,7
Personnes âgées	**6,9**	7,9	2,7		5,4	3,8	7,0	11,3
Dépenses publiques de santé	**4,2**	4,1	2,1		1,4	5,8	5,8	7,5

بلدان المشرق (12): البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، فلسطين، عمان، قطر، العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

المصدر: التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2020-2022، منظمة العمل الدولية.

1.4.2 منظومة الضمان الاجتماعي.

نستطيع أن ندرك دور منظومة الضمان الاجتماعي في الحدّ من عدم المساواة من خلال تطوّر عدد المضمونين الاجتماعيين في أنظمة الضمان الاجتماعي القائمة على المساهمات الذي شهد تطوّرا ملحوظا منذ إرساء هذه المنظومة التي ما انفكّت تتوسّع من حيث الفئات الاجتماعية-المهنية أو الخدمات المغطّاة. فقد ارتفع هذا العدد من 1988758 مضمونًا[85] سنة 2000 (موزّعين بين 1544932 منخرطًا نشيطا و443826 منتفعا بمنحة) إلى 4429674 مضمونا سنة 2019 (3166707 منخرطين نشيطين و1262967 متمتّعا

[85] حسب بيانات تمّ تنزيلها من مواقع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

بمنحة). على امتداد هذه الفترة كان معدل الارتفاع السنوي 4،3%. لكنّ هذا المعدل الذي يدلّ على اتّساع التغطية الاجتماعية يخفي معطيَيْن بالغي الأهمية يشيران إلى التحدّيات التي ينبغي على البلاد رفعها للحفاظ على التوازنات المالية ودوام هذه المنظومة المرتكزة على التوزيع.

يتعلّق الأمر أوّلا بالنسق البطيء لتطوّر الانخراطات التي استقر معدل نسبة نموّها السنوي في حدود 3،9% خلال الفترة المذكورة، بينما تصاعد عدد المضمونين بمعدل سنوي قدره 5،7%. إضافة إلى أنّ نسبة ارتفاع الانخراطات التي كانت في حدود 5% قبل 2010 أصبحت لا تتعدّى 2،5% ممّا يعكس حتمًا صعوبات الولوج إلى سوق الشغل وضعف نسق خلق الأنشطة ومواطن الشغل، وذلك في القطاع المهيكل على الأقلّ.

في المقابل نجد نسبة نموّ المنتفعين بالمنح أكثر ارتفاعا إذ يبلغ معدلها السنوي 5،7% على امتداد الفترة 2000-2019. ويشهد المؤشر الديمغرافي الذي يمثّل عدد المنخرطين النشيطين المقابل للمتقاعد الواحد انحدارا مستمرا ممّا يشكّل خطرا محدقا بالتوازنات المالية الحالية والمستقبلية لنظام التقاعد على وجه الخصوص وعلى المنظومة بصورة عامّة لا سيّما وأن النظام المعتمد هو نظام توزيعي قائم على التضامن بين الأجيال، أي أن الأجيال النشيطة هي التي تموّل جرايات المتقاعدين. لقد مرّ هذا المؤشر الديمغرافي من 4،18 بالنسبة للمضمونين في القطاع الخاص و4،05 لمضموني القطاع العامّ سنة 2000، تباعًا، إلى 3،10 و2،14 سنة 2019. لقد بلغ اختلال التوازن مستوى حرجًا ممّا يستوجب إصلاحا عميقا للمنظومة وهو ما لم يحظَ بعدُ بتوافق مجتمعيّ ضمن حوار اجتماعي وسياسي.

الشكل14.X تطوّرعدد المنخرطين في أنظمة الضمان الاجتماعي وعدد المنتفعين بمنح. تونس

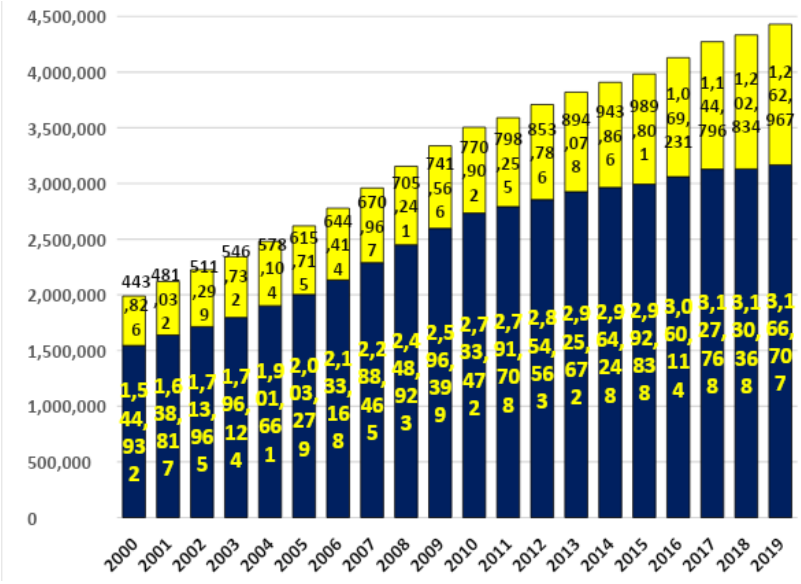

المصدر: بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

ينبغي أن نذكر أن المنظومة التونسية للضمان الاجتماعي تعدّ مكسبا من مكاسب السياسة الاجتماعية في تونس، وقد ساهمت حتمًا في الحدّ من الفقر وعدم المساواة كما استعرضناه أعلاه، لكنّها

تحمل في طيّاتها تفاوتا بين الفئات الاجتماعية خاصة فيما يتعلّق بالمخاطر المغطّاة والمنافع المسداة، فضلًا عن التباين بين نسب التغطية الفعليّة والتغطية القانونية.

يبيّن الجدول الآتي المخاطر المغطّاة حسب الأنظمة ويكشف عدم تمتّع بعض الفئات الاجتماعية-المهنية بتغطية شاملة ضد كل المخاطر. تشير المربعات الزرقاء إلى غياب التغطية.

جدول6.X الفئات المغطّاة بمختلف فروع الضمان الاجتماعي في تونس.

Branches de sécurité sociale / Catégories socio-professionnelles	Assistance aux travailleurs qui perdent leur emploi	Allocations familiales	Capital-décès	Allocations de maladie et de maternité	Accidents de travail et maladies professionnelles	Couverture maladie	Retraite, invalidité et survivants
Agents du secteur public		x	x	x	x	x	x
Salariés non agricoles	x	x	x	x	x	x	x
Salariés agricoles				x	x	x	x
Salariés des sociétés et coopératives agricoles		x		x	x	x	x
Non salariés			x	x	Volontaire	x	x
Travailleurs aux revenus limités					x	x	x
Artistes et créateurs culturels			x	x	x	x	x
Tunisiens à l'étranger			x	x		x	x

المصدر: إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية -2015.

تواجه المنظومة القائمة إشكالات أخرى تقلّص من نطاقها ونجاعتها على صعيد الحدّ من عدم المساواة، نذكر منها بالخصوص:

- ضعف التغطية الفعلية لبعض الأنظمة، وخاصة نظام العملة ذوي الدخل الضعيف الذي ينجرّ عنه عدم تغطية 16% من النشيطين المشتغلين الخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي.
- غياب التغطية لمخاطر البطالة والعمال الذين يفقدون مواطن شغلهم باستثناء الإعانات الاجتماعية المسندة للعملة الخاضعين لنظام الأجراء غير الفلاحيين المسرّحين لأسباب اقتصادية أو فنّية.

- الغياب التامّ لتغطية عمّال القطاع غير المهيكل الذين يتزايدون باستمرار ويقدّر المعهد الوطني للإحصاء[86] عددهم بـ1598700 شخصا (أي 44،8% من مجموع النشيطين المشتغلين بما في ذلك عمال الفلاحة) من بينهم 381000 امرأة، وذلك في الثلاثي الرابع من سنة 2019 أي قبل الجائحة. ويتوزعون بين 810800 أجير و680300 عامل مستقلّ. ويشكّل التشغيل غير المهيكل اليوم إحدى الصعوبات الكبرى التي تواجهها الحماية الاجتماعية وعاملا من عوامل تفاقم عدم المساواة. كما تكشف إحصائيات صناديق الضمان الاجتماعي أنّ عدد المضمونين الاجتماعيين ومن يؤول إليهم الحقّ لا يمثّلون سوى 65،02% من مجموع السكان ممّا يشير إلى أنّ ثلث السكان لا زال خارج التغطية الاجتماعية القائمة على المساهمات.
- ضعف الخدمات المقدّمة لمنخرطي بعض الأنظمة ممّا يحدّ من قدرتها على ضمان دخل لائق في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة.
- الفوارق الواسعة بين جرايات تقاعد منخرطي القطاع العامّ ومثيلتها في القطاع الخاص، ومن أهم أسباب ذلك:
  - اختلاف شروط ومعايير تصفية الجرايات (فترات التربّص، الأجر المرجعي والسقف، مردود الأقساط السنوية ...)
  - اختلاف في أنماط مراجعة الجرايات (التعديل الآلي في القطاع العامّ والمقايسة حسب نسبة الترفيع في الجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاع الخاص)

سنة 2013 كان معدل المنح في القطاع العامّ في حدود 824،5 دينارا مقابل 241 دينارا لمتقاعدي نظام الأجراء غير الفلاحيين في القطاع الخلص. من جانب ثان تفيد المعطيات التي كُشفت بمناسبة جائحة كوفيد-19 أنّ 140000 مضمونا (أي 11% من المنتفعين بمنح) يتلقون جراية دون 180 دينارا شهريا، أي ما يعادل المنحة التي تتلقّاها العائلات المعدمة من البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.

- تامين على المرض يعمّق الفوارق بين القطاعين الخاص والعام في الصحة بسبب عدم تأهيل هذا الأخير واختلال التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي وهو ما يرتدّ على هذا القطاع بأكمله وعلى مستوى الخدمات.
- حوكمة الصناديق التي تحتاج إلى تحسين من حيث استخلاص المساهمات والديون والمراقبة للحدّ من التهرّب والتصريح المغشوش، وهو ما يفسّر بدرجة كبيرة ضعف الجرايات في القطاع الخاص ويقلّص المجال المالي للمنظومة.

في الخلاصة، يمكن القول إنّ المنظومة التونسية للضمان الاجتماعي القائم على المساهمات قد ساهم حتمًا في الحدّ من عدم المساواة بصورة عامّة، لكنّها ظلّت منتجة لبعض أشكال التفاوت بين الفئات

[86] المعهد الوطني للإحصاء: بلاغ صحفي "مؤشرات التشغيل غير المهيكل"، سبتمبر 2020.

الاجتماعية-المهنية. ويرتبط هذا التفاوت أساسا بقدرة هذه الفئات على التمويل وبانتمائها إلى قطاعات اقتصادية مختلفة مع إبقاء شرائح من السكان خارج مجال التغطية (عاطلون، عمل القطاع غير المهيكل، عملة يوميون يشتغلون أقل من 45 يوما في الثلاثي لدى نفس المؤجّر ...)، إضافة إلى تأخر الإصلاحات العميقة التي تستوجبها أوضاع هذه المنظومة لضمان توازنها، وهو تأخير يُنذر بنسف أسس هذه المنظومة ويشكّل تهديدا لديمومتها وتطوّرها، ممّا سيلحق ضررا فادحا بالطبقات الفقيرة والوسطى والأجيال القادمة. ويعود كل ذلك إلى غياب الشجاعة السياسية والقدرة على إدارة حوار حقيقي.

2.4.2 منظومة الحماية الاجتماعية غير القائمة على المساهمات.

هي منظومة تتضمّن عددا من البرامج من شأنها الاستجابة للحاجيات الخصوصية للفئات الهشة (العائلات المعوزة أو ضعيفة الدخل، المعوقين، المسنّين، الأطفال فاقدي السند ...).

تمّ إنشاء "البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة" سنة 1986 كإجراء مرافق لبرنامج الإصلاح الهيكلي لتخفيف الآثار المترتبة عن إجراءات تحرير الأسعار على الفئات الهشة من السكان. يسند هذا البرنامج مساعدة نقدية دائمة للعائلات التي تعتبر معوزة ومعدمة. وقد تطوّر عدد العائلات المنتفعة بهذا البرنامج من 78000 سنة 1987 إلى 100000 سنة 1990 ثمّ 118000 سنة 2010، و176000 سنة 2011، و235000 في نهاية 2015، ليبلغ 260000 عائلة سنة 2020. كما مرّ المقدار الشهري للمنحة المالية من 7،7 دنانير سنة 1987 إلى 15 دينارا في 1990، فـ36،3 دينارا في 2000، ثمّ 56،7 دينارا في 2010 وأخيرا 150 دينارا سنة 2015. وهو اليوم في حدود 180 دينارا شهريا فضلا عن منحة إضافية على كل طفل في حدود 3 أطفال للعائلة الواحدة. من جهة ثانية يقع إسناد إعانات استثنائية لهذه العائلات بمناسبة الأعياد الدينية والعودة المدرسية والجامعية.

وتكون مقاييس الانتفاع بإعانات البرنامج كما يلي:

- غياب السند العائلي.
- عدم القدرة على ممارسة نشاط مهني.
- معدل دخل سنوي فردي لا يتجاوز 585 دينارا.

يتمّ ترتيب الأولوية باعتبار حجم العائلة ووجود أشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصيّة أو مصابين بأمراض مزمنة ضمن أفرادها، أوسوء ظروف العيش من حيث السكن والخدمات الصحية وكلفة الكراء.

وبالرغم من التحسينات التي تمّ إدخالها على هذا البرنامج منذ الثورة، تظلّ نقائصه عائقا يحدّ من نتائجه. وتتعلّق هذه النقائص أساسا بـ:

- صعوبة الاستهداف.
- الزبونية والمحسوبية.
- نظام الحصص حسب الجهات غير المتطابق مع المقاربة القائمة على الحقوق.
- غياب التقييم والمراقبة من طرف المواطنين.
- عدم ملاءمة الإعانات للحاجيات الحقيقية للأسر.

إنّ البرنامج الجديد "الأمان الاجتماعي" المحدث بمقتضى القانون عدد 10-2019 والذي يُراد له أن يعوّض البرنامج القائم، يستهدف الفئات الفقيرة وذات الدخل الضعيف حسب المعايير الدولية وإجراءات تأخذ في الاعتبار قواعد الشفافية والموضوعية والإنصاف مع تكريس المبدإ الدستوري المتعلق بالتمييز الإيجابي لصالح الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية. ويفترض أن يندرج في إطار مقاربة متعددة الأبعاد للفقر لم تعد تكتفي بالنظر للفقر النقدي فحسب.

وحسب هذا البرنامج الرامي إلى إرساء أرضية للحماية الاجتماعية، فإنّ الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل تشمل الأفراد والأسر الذين يشكون حرمانا متعدد الأبعاد يمسّ الدخل والصحة والتعليم والسكن والنفاذ إلى الخدمات العمومية وظروف العيش.

كما وضع نموذج تنقيط يعتمد الأبعاد المختلفة للحرمان لتحديد المنتفعين بالبرنامج وتصنيفهم إلى فئات فقيرة وفئات محدودة الدخل.

غير أنّ مشروع المعرّف الاجتماعي الوحيد الذي يشكّل أداة أساسية لتحسين الاستهداف، نقطة الضعف الرئيسية في برنامج إعانة العائلات المعوزة، تأخّر إنجازه. كما يظل مقدار الإعانة مطروحا لأنّه لا زال في مستوى لا يمكّن العائلات المعنية من مواجهة حاجياتها الغذائية الأساسية ممّا تحدّ من فاعليّة النظام وقدرته على الحدّ من الفقر والحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يعيشون حالة هشاشة. كما أنّ مسألة ضمان دخل قاعدي يمكن أن تشكّل مكوّنا أساسيا لأرضية الحماية الاجتماعية، تبدو إحدى الخيارات التي تمثّل رافعة فعالة لمقاومة الفقر وعدم المساواة. ومن شأن تعزيز النجاعة والفاعلية والرفع من مستواهما أن يحدّا من عدم المساواة بصورة ملموسة.

على صعيد التغطية الصحية، تتمتّع العائلات المسجّلة في هذا البرنامج آليّا بالمساعدة الطبية المجانية (AMG-1) في المؤسسات العمومية. أمّا الفئات الهشة محدودة الدخل فتتمتع ببطاقات علاج بتعريفة مخفّضة (AMG-2) في مؤسسات الصحة العمومية.

يقع إسناد هذه البطاقات حسب الدخل وحجم الأسرة وغياب التغطية الاجتماعية في حالة المرض (يتمّ اعتبار الزوجة وقرينها والأطفال والمراهقين في الكفالة القانونية). ولنذكّرْ أنّ مقاييس الدخل المعتمدة تكون كالآتي:

- 1 X الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن، إذا كانت الأسرة تتكوّن من شخصين أو أقل.
- 1،5 X الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن، إذا كانت الأسرة تتكوّن من 3 إلى 5 أشخاص.
- 2 X الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن، إذا كانت الأسرة تتكوّن من أكثر من 5 أشخاص.

يبلغ عدد أصحاب بطاقات العلاج بالتعريفة المخفضة 623000 عائلة. وقد مكّنت التحرّيات الأخيرة بمناسبة الجائحة من كشف حوالي 159000 عائلة لا تستجيب للمقاييس المطلوبة للحصول على هذه البطاقة، وبالتالي تعدّ هذه الفئة اليوم حوالي 464000 أسرة أي ما يقارب 1856000 شخص.

يمكن تقدير مجموع المنتفعين بهذه التغطية الطبية المجانية أو بالتعريفة المخفضة بحوالي 883000 عائلة، وعلى قاعدة معدل 4 أشخاص للأسرة الواحدة، يكون عدد الأفراد في حدود 3532000 ما يمثّل 29،9% من السكان.

لكن من المهمّ الإشارة إلى أنّ اقتصار علاج هذه الفئة من السكان على الخدمات العمومية للصحة يخلق بعدا آخر لعدم المساواة مقارنة بالمضمونين الاجتماعيين الذين يملكون الخيار بين العلاج في القطاع العمومي أو الخاص. وتزداد وطأة هذا التمييز إذا اعتبرنا تدهور ظروف الرعاية في المؤسسات العمومية للخطّ الأول والثاني من ازدحام وغياب للإطار الطبّي في بعض الجهات والنقص الفادح في الأدوية ... وهو ما تعرّض له الفصل IIIV.

ينبغي السعي إلى تغطية صحية شاملة من شأنها أن تنهي كافّة أشكال عدم المساواة أمام المرض ويجب أن تكون أحد الأهداف التي يجب تحقيقها عبر إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية. ينبغي الذهاب إلى أبعد من مجرّد الحقّ في الرعاية الصحية لنجعل من جودة هذه الرعاية وسهولة النفاذ إليها غايات أساسية لأنّها حقّ للجميع، والدولة ملزمة بضمانها.

5.2 الاندماج المالي.

يشير التقرير الخير حول الشمول المالي الذي نشره البنك العالمي سنة 2017 إلى أنّ عددا متصاعدا من البحوث يثبت أثر الشمول المالي في البلدان المتطوّرة على التقدّم المحرز على صعيد أهم الأولويات مثل الحدّ من الفقر والجوع وعدم المساواة. كما تكشف معطيات غلوبال فايندكس (Global Findex) الجديدة أنّ نسبة الكهول في العالم الذين يملكون حسابا وصلت اليوم إلى 69% أي بزيادة 7 نقاط منذ 2014 و18 نقطة منذ 2011 (51%). وتعني هذه الأرقام أنّ 515 مليون كهل تمكّنوا من النفاذ إلى آليات مالية.

تتضمّن قاعدة بيانات غلوبال فايندكس الراجعة للبنك العالمي مجموعة معطيات حول الاندماج المالي في 140 بلدا، وتوفّر صورة متعددة الأبعاد للأوضاع والخطوات التي قطعت في مجال توسيع النفاذ إلى كافّة الخدمات المالية الأساسية التي يلجأ إليها الناس ليحتموا ضدّ المحن ويستثمروا من أجل مستقبلهم.

تبيّن معطيات هذه القاعدة أنّ الطريق أمام تونس لا زال طويلا للارتقاء بالشمول المالي حتى بمقارنتها ببلدان الجوار.

لقد شهدت نسبة الكهول الذين يملكون حسابا ارتفاعا ملحوظا بين 2014 و2017 من 27% إلى 37%، لكنها تظل رغم ذلك أدنى ممّا تحقق في ليبيا (66%) وفي الجزائر (43%).

يستقر الفارق في النسبة المئوية بين الرجال والنساء في حدود 17 نقطة وهو أقل ممّا سجلته البلدان المغاربية الأربعة الأخرى لكنه مرتفع إذا ما قارناه بمصر (12 نقطة). كما أنّ التفاوت بين الـ40% الأشد فقرا والـ60% الأكثر غنى أعمق في تونس بفارق 26 نقطة، تليها مصر (21) والمغرب (16).

في تونس تبلغ نسبة الذين يملكون حسابا في مؤسسة مالية 21% ضمن الشريحتين الخمسيتين الأشد فقرا، بينما تصل إلى 47% لدى الشرائح الثلاثة الأكثر غنى. كما أنّ الفارق متّسع بين ذوي المستوى الابتدائي أو أقل وذوي المستوى الثانوي أو أكثر بنسب قدرها، على التوالي، 24% و48% أي بفارق 24 نقطة.

يشكو الوسط الريفي من ضعف الشمول المالي الذي يتجلّى من خلال نسبة الذين يملكون حسابا في حدود 28% أي أقل من المعدل الوطني بـ9 نقاط.

جدول7.X النسبة المئوية لأصحاب الحسابات في مؤسسة مالية.

Pays	Adultes ayant un compte dans une institution financière	Ecart entre les hommes et les femmes (en points de %)	Ecart entre les plus riches et les plus pauvres
Tunisie	**37**	**17**	**26**
Algérie	**43**	**27**	**13**
Maroc	**29**	**25**	**16**
Libye	**66**	**11**	**12**
Mauritanie	**21**	**11**	**13**
Egypte	**33**	**12**	**21**

المصدر: قاعدة بيانات غلوبال فايندكس-2017.

عند سؤالهم عن أسباب عدم فتح حساب، أجاب 80% من الكهول بأنّ ذلك يعود إلى عدم امتلاكهم ما يكفي من المال، وأثار 71% غلاء الخدمات المالية، وصرّح 55% بعدم ثقتهم في المؤسسات المالية، وذكر 54% بُعد هذه المؤسسات. وهنا تجدر ملاحظة أنّ 15% من المستجوبين في تونس صرّحوا بأنّهم لا يملكون حسابا لاعتبارات دينية، بينما لا يمثّل هؤلاء على الصعيد العالمي إلّا 5%.

تظهر عدم المساواة على صعيد الشمول المالي في تونس أيضا من خلال ضعف الادّخار لبعث أو تسيير أو توسيع نشاط فلاحي إذ تمكّن 7% فقط من الكهول من القيام بذلك. وكانت هذه النسبة في حدود 11% لدى ذوي المستوى الثانوي أو أكثر مقابل 2% لدى ذوي المستوى الابتدائي أو أقل.

وتبلغ النسبة لدى النساء 7% مقابل 16% لدى الرجال.

فيما يتعلّق بوسائل الدفع الحديثة، تشير قاعدة البيانات إلى أنّ عدد أصحاب بطاقات السحب كان في حدود 23% بتونس، 30% عند الرجال و17% عند النساء. وبلغت 33% لدى الشرائح الخمسية الأكثر غنى مقابل 9% فقط لدى الشريحتين الخمسيتين الأشد فقرا.

من جهة أخرى، يظلّ عدد الذين قاموا بعمليات شراء إلكتروني أو دفعوا فواتير عبر الأنترنت ضعيفا جدّا حيث لم يتجاوز 7% من الكهول سنة 2017. ويتراوح بين 11% لدى ذوي المستوى الثانوي أو أكثر و2% فقط لدى ذوي المستوى الابتدائي أو أقل. كما كان في حدود 2% في أوساط الريفيين و3% بين الأشد فقرا و9% لدى الأكثر غنى.

ولا زال استخدام الهاتف الجوّال في عمليات الدفع هامشيّا في 2017 حيث تلقّى 2% فقط أجورهم في القطاع الخاص بهذه الطريقة، علمًا وأن 54% من الأجراء يتلقّون أجورهم عبر مؤسسة مالية. وتتراجع هذه النسبة في القطاع الخاص إلى 42%، فقد شمل خلاص الأجور نقدًا 43% من الأجراء بصفة عامّة و56% من أجراء القطاع الخاص.

يبدو من خلال كل هذه البيانات ضعف الشمول المالي في تونس الذي يكشف عن عدم المساواة بين الجنسين، وبين الوسط الريفي والوسط الحضري، وبين الأغنياء والفقراء، وبين الأفراد حسب مستواهم التعليمي في مجال النفاذ إلى المؤسسات المالية وبالتالي إلى القروض لبعث مشاريع تخلق أنشطة مربحة أو للتوسّع فيها، كما تكشف تأخّرا في استخدام التكنولوجيات الحديثة في الدفع التي يمكن أن تشكّل رافعة للحدّ من الفقر وعدم المساواة والفجوة الرقمية.

في ختام هذا الفصل بودّنا أن نؤكّد نجاح تونس، بعد الإرث التاريخي الثقيل الذي تركته الفترة ماقبل الاستعمار والحقبة الاستعمارية، في الحدّ من عدم المساواة بصورة ملحوظة. وقد استفاد هذا المسار المستمرّ منذ بداية الستينات من نموّ اقتصادي إيجابيّ إجمالا وإن لم يكن خطّيًّا في كل الفترات. لكنّه تحقّق أساسا بفضل الجهود المبذولة خاصة في مجالات التحكّم في النموّ الديمغرافي وفي تعميم التعليم والصحة والحماية الاجتماعية التي تناولناها في هذا الفصل من خلال النفقات والجوانب الكمّية دون تحليل المساهمة الإيجابيّة للجوانب النوعيّة والتشريعية والمؤسساتية.

غير أنّ:

- تباطؤ النموّ الاقتصادي واستنزاف منوال التنمية الذي أصبح ينتج مزيدا من عدم المساواة ومواطن شغل أقل،

- والمنحى التنازلي نسبيّا في النفقات في المجال الاجتماعي وفي التعليم والصحة بسبب انخفاض موارد الدولة ونزوع هذه الأخيرة إلى التخلّي عن التزاماتها في بعض القطاعات،
- وتهرّم السكان وتبعاته على نفقات الصحة والحماية الاجتماعية،
- وتصاعد الصبغة غير المهيكلة للاقتصاد وحجم التهرّب الضريبي (تمّ استعراضه بإسهاب في الفصلين V وIV) الذي يحرم الدولة ومنظومة الحماية الاجتماعية من فضاء مالي أوسع من أجل سياسة أكثر توزيعا وحماية وشمولا، فضلا عن مساهمته في توسيع دائرة هشاشة العمّال،
- وضعف الاندماج المالي الذي يحرم عددا هاما من صغار الباعثين من الانطلاق في مشاريع تخلق أنشطة منتجة للدخل،

سيكون لها، في غياب إصلاحات عميقة وسياسات عمومية ملائمة، آثار كبيرة على تطوّر عدم المساواة، وتنطوي بالتالي على مخاطر تهدّد التماسك الاجتماعي.

وتشتدّ هذه المخاطر باستمرار التفاوت الجغرافي/المناطقي الذي يواصل عرقلة التنمية في الجهات الداخلية للبلاد خصوصا في غياب إصلاحات هيكلية وسياسات واضحة وصارمة لكبح هذه اللامساواة.

لذلك نقترح في الفصل الموالي بعض التوصيات التي يمكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن يضعها على طاولة حوار يضمّ كافّة الأطراف المتداخلة بهدف توجيه السياسات العمومية نحو الحدّ من عدم المساواة التي تشكّل عائقا للنموّ والتنمية وهي بمثابة قنبلة موقوتة تهدّد التماسك الاجتماعي واستقرار البلاد.

الفصل الحادي عشر

التوصيات

د. عزّام محجوب*
محمد منذر بلغيث**

*عزام محجوب: أستاذ جامعي متقاعد في العلوم الاقتصادية وخبير دولي في الاقتصاد والتنمية.
**محمد منذر بلغيث: إطار إداري متقاعد.

إنّ تقييم أوضاع عدم المساواة يضع جميع المتداخلين أمام واجب المساهمة في إطلاق حوار حقيقي وموسّع حول هذه المسألة من أجل صياغة إستراتيجية للحدّ من عدم المساواة والإقصاء في إطار رؤية جديدة للعدالة والإنصاف والتنمية الدّامجة والمستدامة، باعتبارها الضامن الوحيد للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي وتمتين أواصر التضامن بين مختلف مكوّنات المجتمع.

وبالنظر إلى الملاحظات والاستنتاجات التي تمّ استعراضها في مختلف فصول دراستنا، فإنّ التمشّي الذي انتهجناه لتقديم مساهمتنا في هذا الحوار الفكري نستلهمه بصورة ما من أعمال أتكنسون (Atkinson) التي قدّمها في مؤلّفه" اللامساواة، ماذا يمكن فعله؟" "Inequality, what can be done"[87].

يرى أتكنسون أنّ العمل على عدم المساواة يتمحور حول ثلاثة مستويات تحيل على مهامّ الدولة: التعديل وإعادة التوزيع والحماية. لذلك يوصي بالعمل على التأثير في:

- ✓ دخل الأسر الأوّلي (مداخيل العمل ومداخيل رأس المال).
- ✓ الاقتطاعات عبر الضريبة.
- ✓ التحويلات الاجتماعية.

❖ على صعيد الدخل الأوّلي:

- سلسلة أولى من الإجراءات الرامية إلى الحدّ من عدم المساواة في الأجر والحدّ من البطالة من خلال:
  *الأجر الأدنى.
  *سياسة التأجير.
  *العمل العمومي المضمون.
  *توجيه التقدّم التقني والتجديد (بإعادة وضع الإنسان في مركز التقدّم).
- سلسلة ثانية من الإجراءات تتيح للجميع امتلاك ثروة أولية بواسطة مخصصات شاملة وسندات مضمونة المردودية.

❖ على صعيد الاقتطاع:

إصلاح جبائي طموح يعطي أكثر تصاعدية للضريبة على الدخل مع

- توسيع القاعدة.
- إعطاء الأولوية لمداخيل العمل الضعيفة.
- توظيف أداء على الميراث والهبات بين الأحياء،

ويجعل الضريبة العقارية أكثر تصاعدية.

[87] Atkinson Anthony B. « Inequality, what can be done ? », Harvard University Press

❖ على صعيد الحماية:

إصلاح الحماية الاجتماعية ("ضمان اجتماعي للجميع") التي يمثّل انحسارها مصدرا للتصاعد الأخير لعدم المساواة.

يتعلّق الأمر أساسا بإحداث منح تقديرية وشاملة بدلا عن المنح المشروطة بالموارد التي تخلق "مصيدة الفقر" (trappes à pauvreté) نظرا لأهمية معاليم الأداء الضمني على مداخيل النشاط.

من هذا المنظور ستتمحور أهمّ توصياتنا، التي تمّ تفصيلها في الأجزاء السابقة، حول المحاور التالية:

1. على صعيد الدّخل الأوّلي.

1.1 من أجل أجر أدنى لائق وعادل.

عرف الأجر الأدنى المضمون في تونس خلال العشرية المنقضية تطوّرا بمعدل سنوي يقارب 5،3% أي بنسق أضعف من معدل نموّ الناتج الداخلي الخام ونسبة التضخّم كما يبيّنه الرسم البياني التالي:

الشكل IX.1 تطوّر الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن ونسبة التضخّم في تونس 2011-2019.

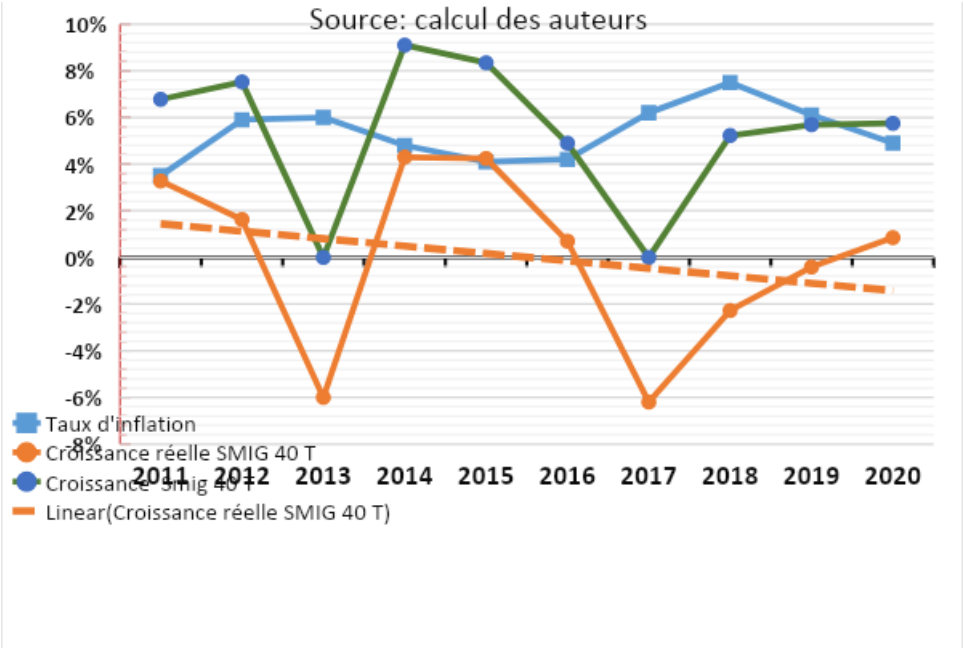

وبالتالي نشهد انهيارا متواصلا للقدرة الشرائية الحقيقية لدى الأجراء الذين يتقاضون الأجر الأدنى المضمون (بصورة متماثلة تقريبا بين الأجر الأدنى نظام 40 ساعة ونظام 48 ساعة في الأسبوع[88]). وإذا علمنا أنّ الزيادات في أجور القطاعين العامّ والخاص كانت في نفس الفترة متوازية مع الزيادات في الأجر الأدنى، يمكن حينئذ أن نستنتج بسهولة أنّ القدرة الشرائية للأجراء في تدهور مستمرّ.

[88] يجرى الحساب للأجر الأدنى الكلّي، أي يتضمّن منحة التبطّل، لذلك يشار إليه بـ SMIG 40T / 48T.

كما بيّنت الدراسة في الفصل السادس أنّ مداخيل العمل موزّعة بصورة غير عادلة بين الأجراء وأصحاب رأس المال وذلك على حساب الأجراء.

إنّ مراجعة سياسة الأجور والزيادة العادلة في استحقاق عنصر العمل بما يتناسب مع مساهمته في خلق الثروة يعتبر إحدى التوصيات المتطابقة مع روح العدالة والإنصاف. وفي هذا الاتجاه تشكّل إعادة تقييم الأجر الأدنى أولويّة خصوصا أنّها تؤدّي أيضا إلى إعادة تقييم جرايات المضمونين الاجتماعيين الذين يعانون بدورهم من تدهور القدرة الشرائية.

إنّ إعادة التقييم تمثّل عنصرا ضمن حزمة إجراءات صلب استراتيجية وطنية للحدّ من عدم المساواة في الدخل وسدّ الفجوة بين تطوّر الأجور وارتفاع كلفة العيش. وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة أجريت حول "ميزانية الكرامة في تونس"[89] بيّنت أنّ الميزانية الدنيا الضامنة للعيش الكريم بالنسبة لعائلة من كهليْن وطفليْن تساوي تقريبا ستة أضعاف الأجر الأدنى التونسي.

2.1 من أجل أجر أساسي شامل.

في إطار الجدل العامّ حول عدم المساواة الذي تصدّر المشهد مع آثار العولمة وهيمنة الاقتصاد العالمي عبر الشركات متعددة الجنسيات وعمالقة الرقمنة والتي فاقمتها جائحة كوفيد-19، نواكب تكثيفا للنقاش حول إرساء الدخل الأساسي الشامل. فقد انتقل الدخل الأساسي خلال السنوات الأخيرة من طور الفكرة الناشئة وموضوع جدل في أوساط الجامعيين أو الناشطين المتبصّرين تفاعلا مع التغيّرات غير المسبوقة التي تهزّ العالم، إلى فكرة سياسية تمّت تجربتها في بعض البلدان وتجد مكانًا لها في الأجندات المستقبلية لعديد الفاعلين السياسيين. وأمام الأزمة المترتبة عن جائحة كوفيد-19، بدأت فكرة الأجر الأساسي تشقّ طريقها ردًّا على الركود الذي حلّ بكافّة بلدان العالم. ويرى فيليب فان باريجس (Philippe Van Parijs) أنّ المنحة الشاملة هي إحدى الأفكار البسيطة التي ينبغي أن تعطي للحوار مضمونه ثمّ ستشكّل ملامح هذا القرن الجديد[90]. "توفير دخل متواضع، لكن غير مشروط، لكل المواطنين، وتركهم يتدبّرون أمر ترفيعه بمداخيل متأتية من مصادر أخرى".

على الصعيد المفهومي، يعتبر البعض هذا الدّخل شكلا من أشكال ضمان دخل أدنى يؤمّن الحاجيات الأساسية للجميع، ويضع حدًّا لفائض اليد العاملة المستعدّة للعمل بأجر زهيد ممّا يؤدّي إلى ارتفاع الدخل

[89] بيار كونسيالدي وآخرون،"ميزانية الكرامة في تونس" ألارت انترناسيونال ومؤسسة فريديريك ايبارت ومعهد البحوث والاقتصادية والاجتماعية، تونس 2021.
Pierre Concialdi et al, « Un budget de la dignité en Tunisie », Alert International, Friederich Ebert et Institut de Recherches Economiques et Sociales. Tunis 2021.

[90] Philippe Van Parijs, « L'allocation universelle : une idée simple et forte pour le XXIème siècle », numéro spécial de Politics and Society et dans Wright Erik O, Reinventing Distribution, « The Ethics and Politics of Basic Income and Stakeholder Grants", Londres et New York, 2003.

الأدنى. بينما يعتبره البعض الأخر من دعاة الليبرالية دخلا أدنى ينبغي أن يعوّض أغلب المساعدات الاجتماعية ويؤدّي إلى تبسيط البيروقراطية مع وضع حدّ "للتواكل".

يُحيل الجدل حول الدخل الأساسي الشامل على أخلاقيات/إيتيقيا المساواة كما يبيّنه مقال "معهد التنمية الشاملة" (Global Development Institute) بعنوان "الدخل الأساسي الشامل والحدّ من الفقر"[91]. غير أنّه من الضروري التنبّه لمختلف أشكال المساواتية. ففي حين يرى أنصار المساواتية "الجوهرية" أنّ المساواة غاية في ذاتها، تعتقد المساواتية "الوظيفية" أنّها وسيلة لبلوغ أهداف متعلقة بآثارها على الديمقراطية والنموّ والرفاه. لكنّ الحدّ من الفقر، الذي يعدّ لدى البعض غاية هذا النظام، يندرج ضمن رؤية تقوم على الأولويات.

هناك إذًا اختلاف هامّ بين أخلاقية الدخل الأساسي الشامل والأساس الأخلاقي لسياسات الحدّ من الفقر. فأنصار الدخل الأساسي الشامل منجذبون نحو انتفاء الانتقاء بين الفئات المختلفة للمواطنين عند إرساء هذا الدخل، بينما يدعو أنصار الرؤية القائمة على الأولويّة إلى نظام تحويلات يستهدف أساسا المعدمين ومن ثمّة يعتبرون الدخل الأساسي الشامل إشكالية شائكة. ويذهبون إلى أنّ الامتيازات المسندة إلى الفئات المحرومة في المجتمع ذات قيمة أخلاقية أرفع.

علاوة على المسائل المتعلقة بالأنظمة السياسية في البلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل ورؤيتها للمساواة وللعدالة الاجتماعية، يظلّ هناك سؤال جدير بأن يُطرح: ماذا عن نجاعة الدخل الأساسي الشامل من حيث مقاومة الفقر؟ هنا يأتي الردّ بالإيجاب من أنصار الدخل الأساسي الشامل.

كما أنّ هناك إشكالية ثانية أثارت جدلا واسعا وهي كيفية ضبط مقدار هذا الدخل في بلد محدّد بحيث يتمّ فعليّا اجتثاث الفقر. هل يتمّ تحديده في مستوى عتبة الفقر أو أعلاها؟ يرى أرماندو باريانتوس، صاحب المقال المذكور آنفًا، أنّ الإجابة على هذا السؤال ليست بالبساطة التي تبدو لنا للوهلة الأولى، وذلك للاعتبارات الثلاث التالية:

أوّلا: أجر أساسي شامل بقيمة مساوية على الأقل لعتبة الفقر الوطنية بإمكانه إلغاء عجز الاستهلاك لدى الأشخاص الذين يعيشون حالة من الفقر. غير أنّ هذه الرؤية للفقر قد تكون اختزالية أكثر ممّا يجب لأنّ الأسباب الكامنة لعجز الاستهلاك أو الدخل مرتبطة بالقدرة الإنتاجية للأسر، فالفقر غالبا ما يكون مترابطا مع ضعف مستويات الدراسة والصحة ومحدودية الوصول إلى القروض والأرض. كما أن المساعدات شرط ضروري لكنّه غير كافٍ لاجتثاث الفقر. إنّ إعادة توزيع القدرة الإنتاجية، لا الاستهلاك فحسب، شرط أساسي للقضاء على الفقر. وبالتالي فإنّ مقترحات أجر أساسي شامل تبدو غير كافية لتحقيق هذا الهدف.

[91] Armando Barrientos, , Global Development Institute, Universal Basic Income and poverty reduction, Global Development Institute, Université de Manchester, 20-8-2018

ثانيًا: إذا كان من البديهي أنّ أجرا أساسيا شاملا جيّدا دراسةً وتنفيذًا يحدّ من الفقر النقدي أو من الفقر المرتبط بالاستهلاك، لكن الحدّ من عدم المساواة يقتضي أن يُسنَد بمنظومات جبائية تصاعدية تتيح إعادة التوزيع من الأكثر ثراءً نحو الأشدّ فقرًا. لكن البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط تفتقد لمثل هذه المنظومات. وتفيد دراسات أُجريَت بمبادرة من "معهد الالتزام من أجل الإنصاف" حول نُظم التحويلات الضريبية في أمريكا اللاتينية، بأنّ هذه التحويلات ضعيفة الأثر على إعادة التوزيع.

ثالثًا: تُركّز المقترحات الحالية للدخل الأساسي الشّامل على التحويلات للكهول دون غيرهم، لكن أغلب من يعيشون الفقر المدقع في العالم هم من الأطفال. فاستثناء الأطفال يحدّ بشكل ملحوظ من النجاعة المفترضة لهذا النظام في الحدّ من الفقر. وفي هذا الصدد، لا بدّ من التأكيد على المطالبة المستمرّة من طرف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بإرساء دخل شامل يستهدف الأطفال.

لقد أعطى التفكير في "العالم ما بعد الجائحة" دفعًا جديدًا للجدل حول الدّخل الأساسي الشّامل. ويرى أنصاره أنّه قد حان وقت الدخل الشّامل القادر على حماية المواطنين اقتصاديًّا أمام الأزمات. وإذا كانت بعض البلدان قد شرعت في تجارب نموذجية حتى قبل أزمة كوفيد19، فإنّ بلدانًا أخرى مثل إسبانيا لم تتردّدْ أن تخطو خطوة فعلية في هذا الاتجاه، فقد أقرّت الحكومة الاسبانية إنشاء دخل أدنى حيويّ/حياتي يُصْرف للأشد فقرا وكانت مسألة الدخل الشّامل محور اتفاق التحالف الحكومي. ، وقد أعلن نائب رئيس الحكومة في ابتهاج : " لقد نشأ اليوم حقٌّ اجتماعيٌّ جديد " مؤكّدًا أنّ الأزمة كانت قد " سرّعت الدخول حيّز التنفيذ " لهذه المرحلة الأولى باتجاه الدّخل الشّامل.

لازالت الفكرة تشقّ طريقها في أوروبا، فأطلقت ألمانيا من جانبها تجربة مكّنت 122 شخصًا تمّ اختيارهم بالقرعة من بين مليونيْ متطوّع، من الاستفادة من هذا الاختبار الرّامي إلى النهوض بالأجر الشّامل. تمَوَّل التحويلات بهبات متأتية من 181000 مساهم وسيقع تقييم المشروع تقييمًا علميًّا في إطار دراسة طويلة المدى. " خلال السنوات الثلاثة المقبلة، سنسعى إلى إجراء دراسة تجريبية حول إمكانية وكيفية تأثير تحويل مبلغ ماليّ بصورة غير مشروطة ومنتظمة يغطي ما يفوق مستوى الإعاشة، على سلوك الناس "، يفسّر يورغن شوب (Jürgen Schupp) من المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW)، المسؤول العلمي على المشروع.

وبُعثت تجربة أخرى في فنلندا وقدّم الضمان الاجتماعي الفنلندي نتائجها في 6 ماي 2021 مقارنة مع مجموعة شاهدة من العاطلين الذين لم يتمتعوا بالأجر المُسنَد. لقد كانت منافع الأجر الأساسي الفنلندي نفسية أكثر منها اقتصادية: 55 %من المشاركين في التجربة صرّحوا بشعورهم أنّهم في صحّة جيّدة أو جيّدة جدًّا، مقابل 46 % في صفوف المجموعة الشاهدة. كما كان مستوى الضغط النفسي الذي يعيشه المنتفعون بالدخل التجريبي أقلّ ممّا يحسّه أفراد المجموعة الشاهدة. غير إن الأثر كان ضعيفًا من حيث الالتحاق بالشغل: 43،7% من المنتفعين تحصّلوا على عمل مقابل 42،8 % ضمن المجموعة الشاهدة. وهي نتيجة

تدحض، على الأقلّ، الانتقاد الكلاسيكي قصير النظر القائل بأنّ العاطل يُفضّل الاعتماد الكلّي على المساعدة عوض البحث عن عمل جديد.

بالرغم من هذه النتائج المشجّعة، اختارت الحكومة الفنلندية عدم الاستمرار في هذه المبادرة بسبب تأثيرها الضعيف على الحدّ من البطالة وخوفًا من ارتفاع العجز في حال تعميمها، ممّا يطرح بحدّة مسألة تمويل مثل هذا الدّخل التي تمثّل بالفعل السؤال المركزي. وفي هذا الصدد، صرّح خوان كورتيناس-مونوز(Juan Cortinas-Munoz) الباحث في مركز سوسيولوجيا المنظمات بقسم العلوم السياسية-باريس:" ضمن سيناريو الأزمة الذي يرتسم أمامنا، لا أرى كيف يمكن لحكومة أن تنخرط في مسار الدّخل الشّامل مع ضغط الأسواق المالية والبنوك والمؤسسات المالية الدولية على ميزانيات البلدان."

إذا كانت مسألة التمويل تمثّل مشكلًا في البلدان المتقدّمة، فغنّها تصبح شائكة أكثر في البلدان ذات الدّخل الضعيف والمتوسّط. رغم ذلك انطلقت بعض البلدان النامية في تجربة هذا النظام بغاية حماية مواطنيها من آثار الأزمات الاقتصادية. فعلاوة على تجارب إيران ومنغوليا، تعمل حكومة جنوب إفريقيا على تنفيذ " الأجر الأساسي الشّامل ". على المدى القصير، سيقع التمديد في منحة الكوفيد – 19 (التي تشمل 5،7 مليون شخص) إلى نهاية السنة المالية 2021 – 2022، مع إلغاء معايير الإقصاء والترفيع في عتبة الفقر 585 راند (حوالي 43 دولارًا) شهريًّا، وسيقع تمويل هذه الإجراءات بالترفيع في الضريبة بمقدار 158 مليار راند (11،7 مليار دولار أي ما يُعادل 3،33 % من الناتج الداخلي الخام). على المدى المتوسط، سيتمّ إرساء ضريبة على الثروة، فضلًا عن بقية الضرائب المبرمجة، لتمويل الزيادة في الأجر الأساسي الشّامل الذي سيكون في مستوى عتبة الفقر الدنيا أو العليا بحسب الإمكانيات. أمّا على المدى البعيد، فإنّ الحكومة ستنخرط في مسار تشاوريّ اجتماعيّ طويل المدى حول التخطيط بهدف ضمان أجر أساسيّ شامل كافٍ لتلبية الحاجيات الأساسية، ومراجعة شاملة ومتكاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي. وقد تعدّدت أخيرا نداءات المجتمع المدني في جنوب إفريقيا من أجل أجرٍ أساسيّ يُعادل ثلاثة أضعاف الـ 350 راند المُسندة للمنتفعين بإعانات كوفيد – 19، أي 1268 راند لفائدة 13 مليون شخص يعيشون تحت خطّ الفقر.

كما تمّ التصويت أخيرًا في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة على قانون يمنح أجرًا أساسيًّا مضمونًا يُحدَّد مقداره داخل كلّ مجموعة محلّية تتلقّى دعمًا في الغرض من الدولة، وسيبلغ غالبًا 1000 دولار شهريّا.

كما أقيمت تجارب أخرى في الطوغو وفي نيجيريا وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية وهي جديرة بعميق التحليل رغم أنّها لم تُستكمل بعدُ أو لم تتوسّع.

يُشكّل هذا الدخل إحدى الآليّات الأساسية للحماية الاجتماعية ومقاومة الفقر وعدم المساواة ووسيلة ناجعة للقضاء على الجوع ونقص التغذية؛ والتفكير في إنشائه في تونس، ولو بصفة تدريجية، يطرح

جملة من الصعوبات ومن الأسئلة التي ينبغي أن تُبسَط للنقاش العامّ، خصوصًا وفي المقام الأول على صعيد المجتمع المدني.

- أوّلًا من حيث مقدار هذا الدخل: ما هي القيمة المالية الفضلى لهذا الدخل حتّى يضمن حدًّا أدنى من العيش الكريم وفي الوقت ذاته لا يُثْني المنتفعين به عن العمل؟ هل يُسنَد للجميع دون تمييز على أساس المداخيل أو الثروة؟ هل يكون أجرًا مُوحّدًا أم يقع تعديله وفق عدد أفراد الأسرة؟ ما هي صيغ مراجعته وكيف يضمن حماية القدرة الشرائية للفئات الأكثر هشاشة؟ هل يتمّ ربطه بالأجر الأدنى المضمون أو بنسب النموّ أو بالتضخّم أو بأيّ مقياس آخر؟ هل يعوّض منحة البطالة في حال فقدان العمل أو يكون مكمّلًا لها؟ ...
- ثانيًا من حيث المستفيدين: هل يُسنَد للأفراد أو للأسر؟ في صورة إسناده للأسر، قد يترك على الهامش فئة من الشبّان الذين يُعتبرون إحصائيًّا وإداريًّا جزءًا من العائلة على عكس ما يجري في الواقع. هل يُسنَد إلى كلّ الأسر احترامًا لمبدإ المساواة أم سيقتصر على الأسر شديدة الحاجة لمثل هذا الدخل؟ في هذه الحالة كيف سيقع تحديد هذه الأسر وعلى أساس أية مقاييس وهل يجب تعديل مبلغه حسب الحاجيات لضمان الإنصاف؟ أليس في ذلك مخاطر إدامة النقائص والمتاعب الإدارية والتجاوزات في الحوكمة والزبونية التي يُفترض في هذا الإجراء أن يضع حدًّا لها؟ سؤال آخر جدير بالطرح يتعلّق بمن يتلقّى هذا الأجر على مستوى الأسرة، لأنّ بعض البلدان على غرار البرازيل تمنح الإعانات إلى المرأة لعدّة أسباب من بينها ضمان إدارة أفضل لموارد الأسرة.
- الباقة الثالثة من التساؤلات تتعلّق بصيغ التصرّف في هذا النظام: هل ينبغي أن يُعهد به للمصالح القائمة على أنظمة الإعانات الاجتماعية، "الأمان الاجتماعي" و"البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة" ليحلّ محلّها، أم لصناديق الضمان الاجتماعي في إطار نظام شامل لاسيّما في حالة إقراره كدخلٍ فرديّ، أم لوزارة المالية من خلال هيكل مختصّ؟ إنّ خيار الأجر المُعمّم والمُوحّد يوفّر نفقات التّصرف في حين تتواصل هذه النفقات في حال اعتماد التعديل إضافة لأخطاء الاستهداف ومخاطر الزبونية والفساد حتّى وإن بدت ضئيلة.
- تمثّل مسألة تمويل هذه المنظومة الصعوبة الأبرز لأنّ إرساءها يتطلّب مزيدًا من النفقات العمومية التي تبدو من الوهلة الأولى أكبر من إمكانيات الدولة خصوصًا بالنظر إلى أوضاع المالية العمومية الراهنة وفي المستقبل المنظور. إذا اعتبرنا العتبة الدنيا للفقرالمُعتمدة سنة 2015، أي 1036 دينارا سنويًّا للفرد، وإذا راجعناها حسب تطوّر المؤشّر العمّ للأسعار عند الاستهلاك (المؤشّر العامّ للأسعار عند الاستهلاك- قاعدة 100 في 2015، أي 139،5 في جوان 2021)، تكون تلك العتبة في حدود 1438 دينارًا في جوان 2021. ممّا يُمثّل عتبة شهرية بـ 120 دينارًا للفرد، أي 480 دينارًا للأسرة المتكوّنة من 4 أفراد (المعدّل الوطني)، أي، عمليًّا، ما يُعادل الأجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة/الأسبوع (465،424 دينارًا بما فيها منحة النّقل). وبذلك لا يُمكن للأجر الأساسي الشّامل القادر على انتشال الأشخاص من الفقر المدقع أن يكون دون هذا

المستوى، الذي يبقى دون ميزانيّة الكرامة المقدّرة في دراسة "ميزانية الكرامة في تونس" بـ2420 دينارًا/ الشهر لأسرة من أربعة أفراد من بينهم طفلان.

على فرضية أنّ معدّل عدد أفراد العائلات المعدمة 3 أشخاص (حسب معطيات قديمة لـ "البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة") يمكن اقتراح مبلغ أوّلي للأجر الأساسي الشّامل بـ360 دينارًا/الشهر لكل أسرة، أي ما يُعادل 77% من الأجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة/الأسبوع أو 89،5% من الأجر الأدنى المضمون نظام 40 ساعة/الأسبوع. ترتفع كلفة إسناد هذا الأجر لـ3000000 أسرة حوالي 12960 مليون دينار سنويًّا أي 11،7%من الناتج الداخلي الخام و27،4% من ميزانية الدولة لسنة 2020.

كما ينبغي التفكير في إرسائه بصورة تدريجية مع السهر على إيجاد مصادر جديدة لمداخيل جبائيّة وغير جبائيّة حتّى يتمكّن المجتمع في مدّ تضامنيّ هائل ومتجدّد من تمويل هذه المنظومة الجديدة التي تكرّس فعليًّا شعار الكرامة الذي طالما رفعته كافّة فئات السكان منذ الثورة.

في هذا الصدد، نقترح بعض الحلول التي يمكن تصوّرها ومناقشتها كمدخل للحوار:

- إرساء ضريبة على الثّروة تشمل الأكثر غنًى، وسيمثّل هذا الإجراء عربون تضامن من هؤلاء تجاه أبناء وطنهم، وهو محمول عليهم أسوة بكافّة أفراد المجتمع من ناحية، وسيعود عليهم بالفائدة من جهة أخرى، من خلال انتعاش نشاطهم الاقتصادي، إذا كانوا يمارسون أحد أوجهه، كنتيجة لتسريع النموّ الذي يخلقه هذا الدخل. ذلك أنّ قسطًا هامًّا من هذه المداخيل المسندة للطبقات الوسطى والمحرومة سيُعاد ضخّه في الدورة الاقتصادية عبر الارتفاع الحتميّ لاستهلاك هذه الطبقات.
- تجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى إن بعض مكوّنات الثروة والممتلكات في الوقت الرّاهن لا تخضع للأداء باستثناء الأداء المحلّي والضريبة على مداخيل الكراء. والضريبة المقترَحة لا تشمل إلّا الممتلكات التي تفوق حدًّا مرتفعًا يقع تحديده والتي تشكّل عمليًّا أحد أشكال المضاربة أو الادّخار غير المنتج، فضلًا عن إمكانيّة إعفاء الإقامة الرئيسية بالنسبة للمباني المعدّة للسكنى.
- إرساء شرائح ضريبية جديدة على الدخل بنسبٍ أعلى تُوظّف على الأشخاص الطبيعيّين ذوي الدخل العالي.
- مساهمة تضامنيّة عامّة من 1 إلى 2%من مداخيل العمل المأجور أو المستقلّ أو مرابيح الشركات.
- إعادة توجيه جزء من اعتمادات الصندوق العامّ للتعويض نحو هذه المنظومة التي يتمّ إرساؤها بالتوازي مع رفع الدّعم على بعض الموادّ التي تستهلكها الفئات الأكثر حرمانًا بقدر ضئيل، والتي يمكن تخفيف آثار رفع الدّعم عنها بإعفاء المواد الغذائية المتداولة من الأداء على القيمة المضافة (TVA) على غرار ما تقوم بعض البلدان مثل كندا.

على صعيد آجال إرساء هذا النظام، من نافلة القول أنّ هذه المنظومة لا يمكن إنشاؤها دفعة واحدة، بل يتطلّب ذلك خمس أو ستّ سنوات لتنتشر. ويمكن توخّي تدرّج يستند إلى دخل الأسر وفق الرزنامة التالية على سبيل المثال:

- مرحلة أولى تدوم سنة أو سنتيْن تشمل الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ومن الإعانة الطبية بالتعريفة المخفّضة (AMG 2) وهي أسر معلومة ومحدّدة تمّ إدراج ملفّاتها في نظام " الأمان الاجتماعي". تُضاف لها الأسر التي يتقاضى رئيسها جراية دون الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (SMIG)، وهو ما يشمل حوالي مليون أسرة. وينبغي أن تتزامن هذه المرحلة مع الانتهاء من عملية وضع المعرّف الاجتماعي الوحيد، الأداة الرئيسية لإرساء هذه المنظومة. وتبلغ كلفة هذه المرحلة 3،9 % من الناتج الداخلي الخام و1،9% من ميزانية الدولة، وهي كلفة يمكن تحمّلها.

يقع تفكيك منظومة دعم أسعار بعض المواد التي لا تستفيد الفئات الأشد فقرا من دعمها عبر مراحل يتمّ خلال كلّ منها تحديد الأسعار التي يقع تحريرها أو مستوى الدعم الذي يُحافظ عليه.

وتشمل المراحل الموالية تدريجيا بقية الأسر حسب شرائح الدخل بمعدل نصف مليون أسرة في كل مرحلة ووفق تزايد الناتج الداخلي الخام.

❖ على صعيد المشاركة والحوار: يتطلب إرساء مثل هذه المنظومة بداهةً:

- الشروع في سلسلة دراسات حول آثار مختلف الخيارات والبدائل تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة مع إشراك المجتمع المدني والجامعيين والمنظمات المهنية وممثلين عن الحكومة. وهي الهيئة التي تجري كافة الدراسات التي يقترحها المشاركون في الحوار لتجنّب الاختلاف حول التشخيص والكلفة والتأثيرات قدر الإمكان.
- إطلاق حوار وطني على أوسع نطاق تشترك فيه كل مكوّنات المجتمع المدني، حول مختلف البدائل الممكنة وصولا إلى جملة من الاتفاقات يصادق عليها الشركاء الاجتماعيون في إطار المجلس الوطني للحوار الاجتماعي الذي كرّس العقد الاجتماعي الجديد المبرم سنة 2013. وينبغي أن يُختتم الحوار داخل الإطار المؤسساتي قبل المصادقة على الإصلاح وخياراته المختلفة.
- المصادقة على النصوص التشريعية وإصدار النصوص الترتيبية الضرورية لوضعه حيّز التطبيق. ويجب إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد بضمان وحماية حقوق المواطنين وإمكانية اللجوء للقضاء من طرف المواطن أو أجهزة الرقابة والمتابعة والتدقيق.
- وضع برنامج لإعادة تنظيم الدوائر الإدارية والمالية والإعلامية للهياكل المشرفة على تنفيذ هذه المنظومة وإدارتها ومتابعتها.
- إطلاق حملة إخبارية وإعلامية متعددة الأشكال تلائم حاجيات مختلف أصناف الجمهور من أجل شرح جيّد للإصلاح ووضعه بين أيدي المواطنين لضمان مقبوليته ونجاحه وتجنّب مخاطر الانزلاق المرتبطة بعدم الفهم.

3.1 التكوين وإعادة التدريب مدى الحياة من أجل الحدّ من البطالة ومقاومة عدم المساواة في التعليم بمختلف مراحله وفي التشغيل.

نظرا للتغييرات المتسارعة والتحوّلات العميقة التي يشهدها عالم العمل فإنّ سياسة نشيطة لمقاومة البطالة التي تمثّل إحدى المحدّدات الأساسية لعدم المساواة، تتطلّب وضع إستراتيجية استباقية لتكوين وإعادة تدريب الموارد البشرية من أجل تهيئتها لهذه التحوّلات ورفع قابلية التشغيل لديها وزيادة فرصها في الولوج إلى سوق شغل يتعوْلم يومًا بعد يوم. لذلك لا بدّ من تصوّر وتبنّي مشروع وطني تشاركي يكون ثمرة حوار ويشمل برامج التعليم والتكوين على امتداد المسار الدراسي بكافّة مراحله والتكوين الأساسي والتكوين المستمرّ، من أجل تمكين الأجيال الشابة والعمال، من كل الأعمار، من القدرات والمهارات الضرورية، إضافة إلى القدرة على التأقلم السريع مع المتغيّرات. وينبغي أن تُبنى هذه الاستراتيجية في تطابق مع توصيات "اللجنة العالمية رفيعة المستوى لمستقبل التعليم" التابعة لمنظمة العمل الدولية وخصوصا تلك المتعلقة بالتعلّم مدى الحياة. وينبغي أيضا أن تشكّل هذه الإستراتيجية أحد الملفات الرئيسية التي يجب أن ينكبّ عليها المجلس الوطني للحوار الاجتماعي الذي يفترض أنّه بديل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ تعزيز الهياكل العمومية للتعليم والتكوين وتدعيم دورها ومكانتها صلب المنظومة الوطنية شرط أساسي لنجاح هذه الإستراتيجية التي ستكون إحدى رافعات مقاومة عدم المساواة في التعليم والنهوض بالحركية الاجتماعية وإعادة تشغيل المصعد الاجنماعي. وقد بيّنت الدراسة أنّ النفقات العمومية في التعليم شكّلت إحدى دعائم الحدّ من عدم المساواة. لذلك لا مناص اليوم من تكريس الاهتمام المطلوب والوسائل الضرورية لإعادة تأهيل المدرسة العمومية (من المرحلة ماقبل المدرسية حتى التعليم العالي ومن التدريب إلى التكوين المستمرّ)، الضامن الوحيد لنجاعة المصعد الاجتماعي والحدّ من التفاوتات في مجال التعليم التي تمثّل بدورها عامل لامساواة. ويجب إن تستجيب إعادة التأهيل إلى متطلبات عصر الرقمنة والاقتصاد الجديد وأن تشكّل آليّة أساسية لإنعاش النموّ الاقتصادي والقدرة على خلق مواطن شغل ذات جودة.

4.1 من أجل تشريع اجتماعي يتلاءم مع المقتضيات الجديدة للتحوّلات المتسارعة في عالم العمل.

في إطار هذا الحوار الاجتماعي يجب أن تُعطى الأولوية المطلقة لملاءمة تشريعات الشغلِ لحمايةً العمال من التعسّف والتجاوزات الملازمة لأشكال العمل الجديدة وضمانا لحماية اجتماعية مناسبة، وهو ما من شأنه أن يحمي الموارد البشرية من المظاهر الجديدة لعدم المساواة في الوسط المهني ويعزّز صونها ضدّ أشكال الاستغلال والهشاشة التي تفرضها أرضيّات التشغيل لعمالقة العولمة وأنماط العمل المستحدثة.

2. على صعيد الاقتطاع.

1.2 تحسين أساس الضريبة.

اعتُبرت تصاعديّة الضريبة دومًا إحدى الرافعات لعدالة اجتماعية أفضل، وتعدّ شرطا ضروريا لأي اقتراح بإرساء أجر أساسي شامل أو حتى جزئي. إنّ إدراج شرائح جديدة ضمن جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين يمكن أن يساهم في الترفيع في المداخيل العمومية ويتيح للدولة مجالا ماليّا أوسع تؤدّي بفضله دورها على صورة أكمل عبر تحويلات اجتماعية ناجعة ودقيقة الاستهداف في إطار سياسات عالية الأداء من حيث الحدّ من عدم المساواة. تبلغ اليوم في تونس نسبة الضريبة الموظّفة على كل دخل سنويّ يفوق 50000 دينار 35%، ويمكن إدراج شرائح دخل جديدة من 50000 إلى 100000 ومن 100000 إلى 150000 وما فوق 150000، في جدول الضريبة على الأشخاص الطبيعيين بنسب ضريبية أكثر ارتفاعا (مثلا 40%، 45%، 50% أو أكثر مثلما هو الحال في بعض البلدان كالبرتغال حيث تصل إلى 60%).

علاوة على ذلك، فإنّ العدالة الجبائية ونجاعة الجباية ومقاومة اقتصاد الريع الذي يميّز الاقتصاد التونسي، تستوجب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، العمل على توسيع دائرة المشمولين بالضريبة للوصول إلى فئات لا زالت إلى الآن تتهرّب من هذا الواجب الوطني. كما يمكن لإستراتيجية مرنة وجاذبة لإدماج الاقتصاد غير المهيكل صلب الدورة النظامية بعيدا عن كل أشكال الوصم، أن تعزّز المالية العمومية وان تحمي في الآن نفسه عمّال هذا القطاع.

2.2 الترفيع في الأداء على المواريث والهبات بين الأحياء.

تمثّل المواريث والهبات بين الأحياء بالنسبة للمستفيدين مخصّصات أولية منتجة لعدم المساواة ولإعادة إنتاجها بين الأجيال. إنّ ترفيع الأداء على هذه المخصصات عند تجاوزها قيمة محدّدة وفي حال لم يلحق ذلك ضررا بالمنتفع، لن يؤدّي إلّا إلى تعزيز قدرات السلطات العمومية في اتخاذ إجراءات رامية للحدّ من عدم المساواة. ويُشترط طبعا ألّا تستخدم هذه المقابيض الإضافية إلّا في شكل تحويلات اجتماعية بصرف النظر عن قاعدة عدم تخصيص الموارد.

3.2 تطوير تصاعديّة الأداء العقاري.

يمكن للمالية العمومية أن تتعزّز أيضا بإدراج قدر من التصاعديّة في الأداءات العقارية على الأراضي غير المبنية ومحلات السكنى التي تفوق قيمتها حدّا معيّنا. وتخصص هذه المقابيض الإضافية لتمويل النفقات الاجتماعية للسلطة المحلية مع السهر على تخصيص جزء منها، بمقتضى القانون، للحدّ من عدم المساواة وضمان شكل من التضامن بين المحلّيات الغنية والفقيرة عبر الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

3. على صعيد الحماية.

1.3 أرضية للحماية الاجتماعية مطابقة لتوصيات منظمة العمل الدولية لضمان حماية اجتماعية معمّمة.

يشكّل إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، طبقا للتوصية 202 لمنظمة العمل الدولية، حصنًا ضدّ الفقر وعاملا للحدّ من عدم المساواة حيث يتضمّن أربع ضمانات أساسية تمكّن الفئات المحرومة من التمتع بدخل وبحماية ضد المرض والعجز فضلًا عن منظومة حماية اجتماعية قامة على المساهمات تسمح، رغم تكريسها لعدم المساواة، لكل فئة أن تنتفع بخدمات تتصاعد حسب قدرتها على التمويل.

لقد أحرزت الدراسات حول الأرضية الوطنية تقدّما ملحوظا ولم يتبقّ غير إطلاق حوار يجمع الأطراف المتداخلة لإرساء هذه المنظومة في إطار إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي الذي تستمر توازناتها المالية في التدهور. ومن شأن الأفكار التي استعرضناها سابقا والمتعلقة بإرساء دخل أساسي وحماية اجتماعية شاملة أن تسهّل بقدر كبير وضع هذه الأرضية وتؤدّي إلى دمج هذه الأنظمة الحالية القائمة وغير القائمة على المساهمات في منظومة واحدة يقع فيها تفادي أخطاء الاستهداف وانزلاقات الحوكمة وكافّة مخاطر الزبونية والفساد. ويعتبر استكمال المعرّف الاجتماعي الوحيد شرطا مسبقا لإرساء هذه المنظومة وضمان استهداف ناجع ومنصف.

2.3 سياسة تحفيزية تشاركية مبنية على الحوار من أجل هيكلة تدريجية للقطاع غير المنظّم.

قدّر المعهد الوطني للإحصاء عدد العمال في القطاع غير المنظّم بـ44،8% من السكان النشيطين المشتغلين. ولا تتمتّع غالبية هؤلاء بأي تغطية أو حماية اجتماعية، كما يعيش أكثرهم في الفقر أو الهشاشة ويحتاجون حماية في إطار منظومة الحماية الاجتماعية، لكنّ جزءا من هؤلاء العمال ينتمي إلى الطبقات الوسطى أو الميسورة ولا يطال النظام الجبائي قسمًا هامّا من نشاطهم وأحيانا كامل نشاطاتهم. فهؤلاء إذًا لا يؤدون واجبهم الجبائي، لابدّ حينئذ من إستراتيجية مرنة وجاذبة ومدروسة لهيكلة القطاع غير المنظم وهو ما سيساهم في تحقيق هدف مزدوج بتوفير الحماية لفئات العمال غير المهيكلين وانتشالهم من الاستضعاف والهشاشة ثمّ بإرساء عدالة جبائية أفضل بالترفيع في المداخيل الجبائية ومداخيل منظومة الضمان الاجتماعي. ويجب وضع تصوّر لوسائل وآليّات هذه الإستراتيجية بطريقة تشاركية وفي إطار حوار مع الأطراف المتداخلة والسكان المعنيين لضمان النجاح والمقبولية الضروريين.

3.3 الحفاظ على منظومة الدعم وتعزيز فعاليّتها.

العمل على حماية منظومة الدعم الحالية من كل المساعي لتفكيكها، وعلى تدعيمها وتحسين أدائها وبرشيدها حيث أنّها لا زالت، رغم نقائصها، تساهم في الحدّ من عدم المساواة في الدخل بصورة ملحوظة.

وفي هذا الصدد ينبغي وضع حوكمة أفضل للصندوق العامّ للتعويض عبر إعادة الحياة لهيكله الإداري سعيًا إلى ممارسة فضلى وأكثر شفافية فيما يتعلّق بالموارد المخصصة للدعم.

4.3 التغطية الطبية الشاملة.

أثبتت الدراسات أنّ عدم المساواة في الصحة تحدّ من قدرة المنظومة الصحية التونسية على الاستجابة للاحتياجات الصحية للجميع في نفس الظروف وبنفس الجودة، ممّا يُعدّ انتهاكا لحقّ أساسي. وبيّنت من جانب ثانٍ أنّ الصحة محدّد أساسي لعدم المساواة وانّ النفقات العمومية في مجال الصحة تعزّز الحدّ من عدم المساواة وحتى من عدم المساواة في الدخل. وتمثّل مقاومة عدم المساواة في الصحة إحدى الرافعات الأساسية للحدّ من الفقر ومن الإقصاء والحيف وتدعم النهوض بالرأسمال البشري وتضمن الحركية الاجتماعية ورفاه السكان. ولتحقيق ذلك لا بدّ أوّلًا من:

- ضمان تغطية شاملة ضدّ المرض بصورة أو بأخرى على قاعدة النقاشات والتوصيات المنبثقة عن الحوار المجتمعي حول الصحة.
- تأهيل القطاع العمومي للصحة بدعمه عبر إستراتيجية استثمار تضمن أوليّته وقدرته على تكوين الإطارات وتمكّنه من الاستجابة للاحتياجات الصحية المتزايدة للسكان مع الحرص على تغطية المناطق المحرومة بصورة أفضل والحدّ من عدم المساواة الجغرافية في الصحة.
- الترفيع في ميزانية الصحة وفي النفقات العمومية المخصصة لها والزيادة في انتدابات الإطار الطبي وشبه الطبي للنهوض بجودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية.
- إيجاد حلّ للتوازنات المالية لمنظومة التغطية الاجتماعية ومؤسسات الصحة العمومية حتى تؤدي دورها كما ينبغي مع تحسين حوكمتها.
- تعزيز مراقبة ومتابعة الخدمات المسداة من طرف القطاع الخاص للحدّ من التجاوزات والانحرافات.
- تدعيم برامج وحملات الوقاية وخاصة في المناطق المحرومة.
- النهوض ببرامج البحث الأساسي والبحث المنتج للمعرفة بصورة نسقية ومجدّدة في كل القطاعات المرتبطة بالمجال الصحي.

5.3 وضع إستراتيجية لمقاومة عدم المساواة بين الجنسين.

كل ما تقدّم من توصيات يظلّ غير ذي معنى إن لم تُسنده إستراتيجية وطنية حقيقية لمقاومة عدم المساواة الجنسانية. إنّ تمكين النساء وتثمين مساهمتهنّ في الحياة النشيطة وفي كل المجالات يجب أن يشكّل، ضمن أهداف عدّة، الغاية العليا لهذه الإستراتيجية المتعددة الأشكال، لأنّ النساء، فضلا عن أشكال عدم المساواة التي تلحقهنّ بحكم انتمائهنّ لفئة اجتماعية أو مهنية أو تعليمية أو جهوية، يتعرّضن لأصناف أخرى من عدم المساواة الخصوصيّة المرتبطة بالنّوع.

إنّ وضع ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي تكون عنصر وأداة تنفيذ ومتابعة لهذه الإستراتيجية، من شانه أن يضمن تنبّؤًا أشدّ ورؤية أفضل لمسألة عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي التي نلحظها في جميع المجالات.

ينبغي أن تكون هذه السياسة المتعددة الأبعاد موضوع حوار وطني هادئ وعميق تلعب فيه المنظمات الممثلة للنساء الدور الرئيسي.

6.3 الحرص على احترام الحقوق الأساسية المهاجرين.

يجب أن تقوم إستراتيجية وسياسة الهجرة في تونس على احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين التونسيين وأفراد عائلاتهم على امتداد المسار الهجري في تطابق مع الميثاق العالمي للهجرة وصكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

من جانب آخر، ينبغي ضمان احترام وتكريس حقوق المهاجرين المتواجدين على التراب التونسي على غرار ما نطالب به من حقوق للمهاجرين التونسيين. وعلى منظمات المجتمع المدني التونسي أن تولي عناية خاصة لهذه المسألة حماية لهذه الفئة من المقيمين، وخصوصا مهاجري جنوب الصحراء، والتصدّي لكافّة الإجراءات والممارسات التمييزية إزاءهم مهما كانت صفاتهم وأوضاعهم في نظر قانون الإقامة.

7.3 تبنّي منظمات المجتمع المدني لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

لقد كانت المنظمات غير الحكومية سبّاقة في وضع "الأهداف الإنمائية للألفية" وتنخرط اليوم في تنفيذها ومتابعتها. وبحكم انغراسها في الواقع ووعيها بأهمية هذه الأهداف ينبغي أن تلعب دورا حاسما في تنفيذها خصوصا عبر الضغط الذي يمكنها أن تمارسه، ومن واجبها أن تمارسه، على السلطات العمومية حتى تكون هذه الأهداف منارات تقود كل السياسات.

إنّ متابعة غايات الأهداف 1 و2 و3 و4 و5 و9210 وبقية الغايات المرتبطة بالحدّ من عدم المساواة والفقر والمرض وإنهاء الجوع، يجب أن تشكّل أولوية لدى الجمعيات التونسية الناشطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي، أي هذه الجمعيات، مدعوّة لتبنّي هذه الأهداف وان يرتفع صوتها لدفع السلطات العمومية دفعا إلى تحمّل دورها الإدماجيّ الذي يفتح الباب أمام التنفيذ الواسع لأجندة 2030.

---

[92] الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
الهدف2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الهدف4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
الهدف5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
الهدف10: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
(انظر التفاصيل في الفصل الثاني).

لا يجب أن تكتفي منظمات المجتمع المدني بدور تكميلي في السياسات العمومية، بل إنّ ما يزيد من مشروعيتها هو تقديم البدائل والحلول الجديدة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكبرى التي تواجهها تونس. ويحتل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مكانة تخوّل له لعب دور متقدّم في هذا المجال. فبإمكانه في هذا الصدد إنشاء مرصد أو خلية، لدى مرصده الحالي للسياسات العمومية، يكلَّف بمتابعة تنفيذ هذه الأهداف والغايات المرتبطة بها في تونس، وإعداد حملات المناصرة في الغرض. ولضمان أكبر قدر من النجاعة لهذا العمل يستحسن أن يتمّ بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات الأخرى المعنية حتى تسهم باقتراح حلول بديلة تزيد من حظوظ تحقيق هذه الأهداف والمضيّ إلى أبعد منها.

غير أنّ هذه التوصيات جميعها لن تؤتي الأثر المأمول إن لم تنصهر استراتيجيات التهيئة الترابية وتطوير البنية التحتية وإنعاش الاستثمار العمومي التي تضع مقاومة اللامساواة الجغرافية/المناطقية في مقدمة أولويات السياسات العمومية، إن لم تنصهر ضمن منوال تنموي شامل ومستدام. إنّ الإثبات القاطع على ذلك هو آخر ما نشره المعهد الوطني للإحصاء حول الناتج الداخلي الخام حسب الجهات الذي بيّن عمق التفاوت في الناتج الداخلي الخام للفرد بين المناطق الاقتصادية.

الناتج الداخلي الخام/الفرد (بالدينار) ونسبة الفقر حسب الجهات(%)

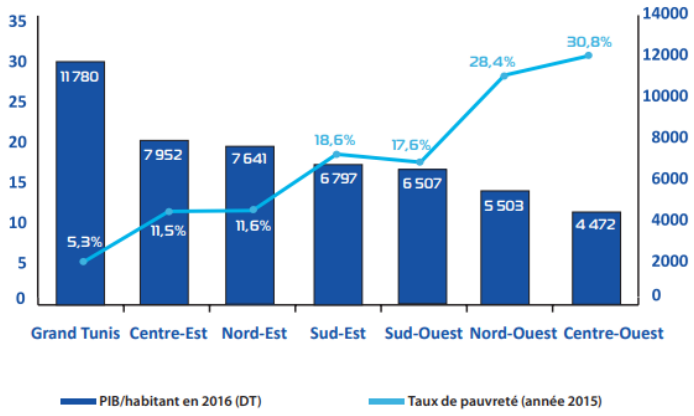

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، "تقديرات الناتج الداخلي الخام على مستوى المناطق الكبرى" جوان 2021.

كما توجد أوجه أخرى لعدم المساواة وهي جديرة بالدرس بصورة أعمق للحدّ من تأثيراتها. وهي تتطلّب تعبئة أكبر لإطلاق تفكير مشترك يرمي إلى وضع استراتيجيات تشاركية ملائمة وقادرة على مقاومة هذه اللامساواة ضمن رؤية استشرافية تأخذ في الاعتبار التحديات الكبرى لعالم الغد. فالمسائل المتعلّقة بالعدالة البيئية والتغيرات المناخية والسيادة الغذائية والفجوة الرقمية والهجرة الدولية وأوضاع الفئات ذات الاحتياجات الخصوصيّة لا تقلّ قيمة عن أوجه عدم المساواة التي تناولناها.

المراجع

- Ackah, C., M. Bussolo, R. De Hoyos, and Denis Medvedev. 2008. “A New Dataset on Global Income Distribution.” World Bank, Development Prospects Group

- Adams, Richard H., and John Page, 2003, “Poverty, inequality and growth in selected Middle East and North Africa countries,” World Development (U.K.), Vol. 31, December, pp. 2027–48.

- Arfa Chokri, Observatoire National des Inégalités Sociales de Santé, Financement et Inégalités de santé en Tunisie, Juin 2014

- Atkinson, A. B. & Bourguignon, F. Handbook of Income Distribution, vol1. Elsevier,2000.

- Bauluz L., Govind Y, Novokmet P, Global Land Inequality Juin 2020, WID.world working paper N° 2020/10.

- Banque Mondiale , World Governance Index, 2019,

- Barrientos. A, Universal Basic Income and poverty reduction, dans Global Development Institute blog, Université de Manchester, 20-8-2018.

- BBC News, Covid: Argentina passes tax on wealthy to pay for virus measures, 5-12- 2020.

- Belhadj H, Belhaj Yahia M, El Abassi A, Sabri B, Le droit à la santé en Tunisie, Association tunisienne de défense du droit à la santé, octobre 2016.

- Benaabdelaali W. L’effet des inégalités d’éducation sur le développement économique: un essai d’évaluation. Economies et finances. Université de Toulon, 2017.

- Boughzela M. et al, les inégalités en Tunisie, Papier de recherche n° 144 AFD, 2020.

- Bourguignon (dir.), Handbook of Income Distribution, Amsterdam, Elsevier, 2015.

- Bourguignon F., « Revisiting the Debate on Inequality and Economic Development », Revue d’économie politique, 125, p. 633-663.

- Bourguignon F., The Globalization of Inequality, Princeton (NJ), Princeton University Press (version anglaise augmentée de La mondialisation de l’inégalité, Paris, Le Seuil, 2013).

- CAIRN, Le revenu contributif et le revenu universel, Stiegler B, Kyrou A, dans Multitudes 2016/2-n° 63.

- CEQ, Commitment to Equity Handbook, estimating the impact of fiscal policy on inequality and poverty, Nora Lustig, editor, 2018.

- Cipollina M, Cuffaro N, and D’Agostino G, Land Inequality and Economic Growth: A Meta-Analysis, in Sustainability 2018, 10, 4655.

- Concialdi P. et al, Un budget de la dignité pour la Tunisie 2021. Alert International, FES, IRES, 2021.

- Corak M. (2012), « Inequality from Generation to Generation: The United States in Comparison ».

- Cowell, F. A. (2011). Measuring Inequality (3rd edition), Oxford University Press. (1st edition: 1977)

- Crédit Suisse-Research Institute, Global wealth report 2020.

- Deeksha; Lopez-Acevedo, Gladys; El Lahga, Abdel Rahmen; Mendiratta, Vibhuti (2020) : Impacts of COVID-19 on Household Welfare in Tunisia, IZA Discussion Papers, No. 13978, Institute of Labor Economics (IZA), Bonn, December 2020.

- Deninger K. & Squire L, "Economic growth and Income inequality: reexamining the links", Finance & Development, mars 1997.

- Devarajan Shantayanan & Ianchovichina Elena, "a broken social contract, not high inequality, led to the arab spring", Review of Income and Wealth, Series 00, Number 00, Month 2017 DOI: 10.1111/roiw.12288

- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Rethinking Inequality in Arab Countries, Beirut, 2019.

- ElKadhi Z, Elsabbagh D, Frija A, Lakoud T, Wiebelt M, and Breisinger C, The Impact of COVID-19 on Tunisia's Economy, Agri-food System, and Households, Regional program policy note 05, IFPRI, may 2020.

- Essid S. et Ben Hamouda Ben BRIKA I, Mesure des inégalités de revenu, une analyse comparative, Journal of Academic Finance (J.A.F.) N°2 fall 2012.

- Ezzehi Ben Romdhane H, Inégalités sociales de santé en Tunisie, juin 2014.

- Ezzehi Ben Romdhane H, Transforming NCD health care in Tunisia: Engaging citizens in health policy making through the new social dialogue, December 2014, Beirut, Lebanon.

- Forsé M. et Parodi M., « Perception des inégalités économiques et sentiment de justice sociale », in Revue de l'OFCE n° 102(3) – janvier 2007.

- FTDES - OST, décembre 2020.

- FTDES - OST, février 2021.

- FTDES, Réduire les inégalités dans la chaine des valeurs de l'huile d'olive tunisienne,

- Galland O. Lemel Y. et Frénod A, « Comment expliquer la perception des inégalités en France ? », Working paper du Groupe d'étude des méthodes de l'Analyse sociologique de la Sorbonne, in Fondation Maison des Sciences de l'Homme N°52 | octobre 2013.

- Gwatkin D. R, Inégalités de santé et santé des pauvres : que sait-on et que peut-on faire ?
- Hassen Boubakri, Migration in North Africa, KAS, 2021
- https://covid19.healthdata.org/tunisia.
- https://www.jurisitetunisie.com/tunisie/index/SMIG.htm
- http://lead.univ-tln.fr/bdd.php#nbmie
- https://www.leconomistemaghrebin.com/2021/05/06/plan-gouvernement-reduire-cout-caisse-generale-compensation/.
- https://www.leconomistemaghrebin.com/2017/09/08/salaire-mensuel-net-moyen-tunisie-3eme-afrique-nord-9eme-afrique/.
- https://www.lecho.be/economie-politique/europe/economie/l-allemagne-va-tester-le-salaire-universel/10246040.html.
- http://www.lisdatacenter.org/data-access/key-figures/inequality-and-poverty, 2013.
- https://www.numbeo.com/cost-of-living/country/.
- http://promosante.org/promotion-de-la-sante-en-bref/determinants-de-la-sante/.
- https://www.who.int/data/gho/data/countries/country-details/GHO/tunisia?
- INS, Carte de la pauvreté, septembre 2020.
- INS-UNICEF, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) Tunisie 2018, Rapport Final des Résultats, Février 2019.
- Institut National de Santé publique du Québec, Une stratégie et des indicateurs pour la surveillance des inégalités sociales de santé au Québec.
- International Land Coalition – OXFAM, Des inégalités foncières au cœur des inégalités, Conclusion de recherche de l'Initiative sur les inégalités foncières.
- IORT, Constitution de la République tunisienne, 2015.
- Javed S. A. et Irfan M. (2012), « Intergenerational Mobility : Evidence from Pakistan Panel Household Survey », Islamabad : Institut pakistanais de l'économie du développement, p.13–14.
- Jenkins, SP, Bases de données sur les inégalités de revenu dans le monde, une évaluation de WIID et SWIID, Journal of Economic Inequality, 2015.
- Jenkins, SP, Van Kerm, P., Alverda, W., Nolan, B., Smeeding, T, La mesure de l'inégalité économique, Dans Oxford Handbook of Economic Inequality. Presse universitaire d'Oxford, 2009.

- Jouini N, Lustig N, Moummi A, Shimeles A, “Fiscal incidence and poverty reduction: evidence from Tunisia”, CEQ, WP38, Juin 2017.

- Jeune Afrique, Tunisie : Le grand exode des médecins, 26-1-2017.

- Kobus M, Kapera M, and Peragine V, Measuring multidimensional inequality of opportunity, WIDER Working Paper 2020/19, United Nations University UNU WIDER.

- Kthiri W, Bilan de l’évolution Du marché du travail en Tunisie : 2006-2015, Notes et analyses de l’ITCEQ, N° 44 – 2016

- Lapresse.tn/101656/covid-19-quatre-regions-concernees-par-le-confinement-total/.

- Lindert P. H., Growing Public Social Spending and Economic Growth since the Eighteenth Century, Vol. 1: The Story, Cambridge University Press. 2004.

- Mahjoub A. & Belghith M. M., La souveraineté alimentaire dans les pays arabes selon les indicateurs internationaux, dans le 4ème rapport de l’Observatoire Arabe des droits économiques et sociaux, ANND, Beyrouth, 2019.

- Maurin L, Comment mesurer les inégalités de revenus ?, Observatoire des inégalités, Note n° 6, mars 2021.

- Milanovic B., Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization, Cambridge (MA), Harvard University Press, 2016.

- Ministère de la santé, Direction des études et planification, Santé Tunisie en chiffres, décembre 2019.

- Ministère de la santé, Direction des études et planification, la santé en Tunisie en chiffres 2017.

- Ministère de la Santé Institut National de la Santé, Indicateurs clefs de la santé des tunisiens Résultats de l'enquête "Tunisian Health Examination Survey-2016", Février 2018.

- Ministère de la Santé et des Services sociaux du Québec - Direction des communications, La santé et ses déterminants : mieux comprendre pour mieux agir.

- Maurin L, Encore plus ! Enquête sur ces privilégiés qui n’en ont jamais assez, Plon, France,

- OCDE, L'impôt sur les successions dans les pays de l'OCDE, 2021.

- OMS, la santé dans le monde 2020.

- OXFAM- À égalité ! Il est temps de mettre fin aux inégalités extrêmes, 2014.

- OXFAM, La justice fiscale en Tunisie un vaccin contre l’austérité, 2020.

- OXFAM & DFI, Combattre les inégalités en période de covid-19 : Indice de l’engagement à la réduction des inégalités, rapport de Development Finance et Oxfam, octobre 2020

- Piketty T, “Le capital au XXème siècle”, Seuil, 2013.
- Piketty T, “Capitalisme et idéologie”, Seuil, 2019.
- PNUD, Rapport sur le développement humain, 2019.
- PNUD, Rapport sur le développement humain 2020, The next frontier, Human development and the Anthropocene.
- Ragui Assaad & Caroline Krafft & Hanan Nazier & Racha Ramadan & Atiyeh Vahidmanesh & Sami Zouari, 2017. "Estimating Poverty and Inequality in the Absence of Consumption Data: An Application to the Middle East and North Africa," Working Papers 1100, Economic Research Forum, revised 05 2017.
- Réalités on line, Classement des salaires les plus élevés en Tunisie, 22-6-2015.
- Sak, B. Fecher F. (CIRIEC) et Demertzis V. (CGSP wallonne), Concepts et mesures pour étudier la distribution des revenus, dans FAR, revue de la form’action André Renard Belgique, 2012.
- Sigma – KAS, « Pour une économie inclusive et compétitive », Tunis, décembre 2019.
- Stiglitz J. (2012), The Price of Inequality: How Today’s Divided Society Endangers Our Future, Penguin, p.23
- Sen, A. (1997). On Economic Inequality (2ème édition), Clarendon Press. (1ère édition: 1973)
- Silber, J. Handbook of Income Inequality Measurement. Kluwer Academic Publishers. (ed.) (1999).
- Sustainable Development Solutions Network, World Happiness Report 2020.
- Trabelsi S, Regional inequality of education in Tunisia: an evaluation by the Gini index, Région et Développement n° 37-2013
- UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2020, Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa, Geneva, 2020.
- Unicef, INS, MICS 2018, Tunisie, février 2019.
- UN Department of economic and social affairs, World social report 2020 : inequality in a rapidly changing world.
- UN Women & UN Human Rights-Office of the High Commissioner, Realizing women’s rights to land and other productive resources, second edition, New York and Geneva 2020.
- Van Parijs P, L’allocation universelle : une idée simple et forte pour le XXIème siècle, dans Comprendre, n° 4, « Les inégalités », Paris, PUF, octobre 2003, pp. 155-200, trad. fr. par Solange Chavel.

- Vinod Thomas, Yan Wang, and Xibo Fan, Measuring Education Inequality: Gini Coefficients of Education, World Bank Institute. December 2000. Washington D.C.

- World Economic Forum, Global Gender Gap Report, March 2021.

- World Economic Forum, The Global Social Mobility Report 2020 Equality, Opportunity and a New Economic Imperative, January 2020.

- World Health Organization, World health statistics 2021: monitoring health for the SDGs, sustainable development goals.

- Zighed R, Labor income inequalities in Tunisia: an application of Pareto interpolations to labor income in Tunisia over the period 2003-2016, Paris School of Economics, September, 2018.

قائمة الجداول

الفصل	عنوان الجدول
الفصل II	.1
	.2
	.3
	.4
	.5
	.6
	.7
	.8
	.9
الفصل III	
الفصل VI	.1
	.2
	.3
	.4
الفصل V	
الفصل IV	.1
	.2
	.3
	.4
	.5
	.6
	.7
	.8
	.9
	.10
	.11
	.12
	.13
	.14
	.15

الفصل IIV	.1 .2 .3 .4 .5 .6 .7 .8 .9 .10 .11 .12 .13 .14 .15 .16 .17 .18 .19 .20 .21 .22 .23 .24 .25 .26 .27 .28 .29 .30
الفصل IIIV	.1 .2 .3 .4

الفصل XI	.1 .2 .3 .4 .5 .6 .7 .8
الفصل X	.1 .2 .3 .4